خطی ۲۳۶

شرح مفتاح

٢٣٤

[illegible] على [illegible] من نحو
و [illegible] فيها واستنبطت
دقايقها [illegible] الى [illegible] وقد [illegible] كتب من جملتها كتاب مو [illegible] علوم الادب
المعاني [illegible] عليه [illegible] انواع الادب منشي [illegible] البيان
الرباني البارع [illegible] العرب والعجم جامع انواع الادب منشي [illegible] البيان
سراج الملة والدين [illegible] الفضايل والسعادات ابي يعقوب يوسف بن ابي بكر بن
محمد بن علي السكاكي رضي الله عنه وهو كتاب [illegible] عديم النظير [illegible]
بان يكتب بالتبر على صحايف الحدق واستنفد وسعه في تهذيبه واستفرغ جهده
في تنقيحه وتشذيبه لم يبق في قوس احسانه منزع ولا في كنانة اتقانه [illegible] وهو لسان
فم البلاغة وانسان عين الفصاحة واني [illegible] فيما اصفه كالمخبر عن ضوء النهار
الباهر والقمر الزاهر الذي لا يخفى على الناظر وايقنت اني حيث انتهي من التقريظ
منسوب الى العجز مقصر عن الغاية فانصرف عن الثناء عليه الى الدعاء اليه [illegible] كلت
الاخبار عنه الى علم الناس به وكفى به فضلا ان كل من لا يحسنه يتمنيه ويود ان
يوصف به وان كان لا يعيه لكنه طود لشموخه وداء عن صعب المرتقى صعود
قل من يتصدى لتوقله فيتاتى له مبتغاه ويتعرض لتسنمه فيعرض له
متوخاه من حام حول حماه ورام قطف جناه علم ان دون الوصول اليه خرط القتاد
هذا وان سايق التوفيق بعد قد ساقني الى منبت التحقيق ومنشا التدقيق
منبت درت للمستدرين نعماؤه ومنشا تجود عليهم سماؤه دار الملك تبريز
عمرها الله عمرانها بالعلم [illegible] واتاح لي لقاء العلماء المحققين [illegible] المدققين
فالتف على سواد من محصليه واحتف بي جم غفير من منتهيه يثابرون على
مجالستي ويواظبون على مباحثتي مع قلة حذقي في الصناعة وقصور تمهري
في الصناعة وما كان ذلك منهم الا لحسن ظنهم بي او للتبرك بالرواية عن مشايخي
طيب الله تربتهم واسنى [illegible] قد كنت في تضاعيف البحث املي عليهم
ما القي اليهم توادمه وخوافيه قلما و [illegible] فيما بين الناس وشاعت حتى
وقفوا على مواضعه و [illegible] مبادئه ومقاطعه و [illegible] فوائده نقضا وهدما
ودرسوا لحوه [illegible] القدح [illegible] انا التمس مني اكابر اهل زماني الفاضلون
الكاملون الفضلاء البارعون في الادب بشوافع الاقتراح ان اعمل للقسم الثالث
منه شرحا وافيا يفتح ابواب معضلاته ويحل عقد مشكلاته مشتملا على ايضاح
طرقه وفتح مغلقه فمن اعتاص عليه فيه مطلوب [illegible] بعد عنه من جهة العبارة
محبوبه ثم نظر فيه فاذا هو قد جمع عليه ضالته واوصل اليه بغيته وراى
الباب مفتوحا والعويص مشروحا فاعتذرت اليهم بانواع العوايق والموانع وضروب
الشواغل والحواجز من القلة بعد الكثرة والذلة بعد العزة والعلة بعد الصحة
وانا في زمان هو على ما هو عليه من احالة الامور عن جهاتها وتحويل الاشياء عن
حالاتها ونقل النفوس عن طباعها وقلب الحقايق المحمودة الى اضدادها [illegible]

٢ ١

رشده لیف در تبریز نا اسـ ١

مفتاح را فقط بخش سوم گزارش داده

وديمر ليس للفضل واهله لديه الا الشتم صرفا و الغيظ محضا و الايادي هش
عقى لهم و تسلبهم معقى لهم حتى صار اعجز الناس رايا عند الجميع من كانت له
همة في ان يستفيد علما او يزداد فهما او يكتسب فضلا فلم يمتنعوا عن سوالهم
و لم يرتدعوا عن الحاحهم و ما الغنى عنهم الاستغناء و عن ذلك من اسوئ الجفا اذ
علموا اني كنت ممن اخذ عن معدنه و عربه من موطنه و اني كنت وعدت بعمل
شرح يستخرج ما استودع فيه من الدرر المكنونه و الفوايد المخزونه و يحسر
عن وجهه فضلة القناع و يروض منه ما كان صعب الامتناع و الايجاز بالمواعيد
ديدن الكرام و التخلف عن الايفاء بالعهود شيمة اللئام لكن ضاق نطاق الوقت
عن التوصل الى محبوبهم و استمر التسرار باهله مطلوبهم الى ان قدر الله تعالى
و وفق بعميم نعمته و عظيم قدرته من هو خلاصة البشر و نقاوة اهل الورى المجد

في ان تصفح الفضايل فعرف منازلها و تفحص عن المناقب فعلم مواقعها ثم قدم
ما هو احق بالتقديم واجد في استيجاب التفخيم و التعظيم فعمر معالم العلو واحيا ها
واوضح مناهج الفضل وابداها واعاد الى وجهه طراوة بهائه و رد غايض الكرامة
الى لجابه و خص اهله بشمول اللطف بهم و الانعام و بسط جناحي الاشفاق عليهم
و الاكرام فقلت هذا حين التلقي لطلوبهم و التشمير عن ساق الجد في تحصيل
مرغوبهم و الآن قد يعد على المستعفي الامتناع و وجب عليه الاتباع فاستخرت
الله العظيم في ذلك و اسعفتهم بطلبتهم و تصديت لمفتحم المترجم بفتوحات
المفتاح مقتصرا على المقصود بالكتاب و بما يتعلق به من الاسباب غير عاد الى ما
لا يحتاج اليه و لا يعرج عليه طلبا لمرضاة رب العالمين و ارشادا للطالبين
و رغبة الى دعوة يرفعني رفعها و تصيبني نفعها حامدا مصليا قائلا رب اشرح
لي صدري و يسر لي امري و احلل عقدة من لساني يفقهوا قولي عايذا بالله
بالله من عين حاسد و سمع معاند يبعثه سوء طبعته و خبث طويته عند
الظفر من هذه الاجزاء بالبغية و المراد على كفر النعمة و العناد ثم اتحفت به
خزانة كتب المعمورة المولوية المخدومة ان تحتوى لنا بهي فضله و يبوئني
المنزل الرحيب من جميل خلائقه و يسكنني الكنف الفسيح من كرم شيمه وطرائقه
ايقانا ان اولى المقدمات الوكيدة و احراها بالاستقامة الشديدة مودته التي طلعت من
افق فضله و شيدها كرم اصله ثم اني اعتذر الى المطالع من خلل يراه و استعيذ بالله
مما لا يرضاه و اسال الله تعالى ان يجعل كل ما اتيه يتصدى لوجهه خالصا و الى رضاه
موديا و لثوابه مقتضيا فهو المنعم و عليه التكلان قوله رضي الله
عنه بسم الله الرحمن الرحيم القسم الثالث من الكتاب في علمي

المعاني و البيان اعلم انه رحمه الله جعلهما قسما ثالثا من الكتاب وهو آخر
الاقسام منه و به تم الكتاب ثم جعل هذا القسم مقدمة و فصلين الفصل الاول
منه في علم المعاني و جعله قانونين قانون في الخبر و قانون في الطلب و الفصل
الثاني منه في علم البيان و جعله اصولا ثلثة اصل في التشبيه و اصل في المجاز و اصل
في الكناية ثم جعل الاستدلال تكملة لعلم المعاني لانه يتعلق بخواص تراكيب الكلام القيا
و جعل العروض تتمة علم المعاني لان الغرض من علم المعاني الاحتراز عن الخطاء في التطبيق
لما يقتضي الحال ذكره و ذلك لا يحصل الا بممارسة النثر و النظم و لو حققنا فليس كونه
تتمة لعلم المعاني اولى من كونه تتمة للغرض من علم المعاني الا انه اكتفى بجعله تتمة
للمعاني لانه اراد ان يجعل تتمة للغرض من القسم الثالث فجعل علم المعاني لتقدمه
فيه كالقسم الثالث ثم الذي اقتضى عنده جعل هذا الكتاب ثلاثة اقسام و هذين
النوعين قسما ثالثا ثم هو ان الغرض الاقدم من علم الادب و هو ينقسم الى اثني عشر
نوعا علم متن اللغة • علم الابنية • علم الاشتقاق • علم الاعراب • علم المعاني
علم البيان • علم العروض • علم القوافي • علم انشاء النثر • علم قرض الشعر
علم الكتاب • علم المحاضرات • لان متعلق الادب اما الخط او لا الاول علم الكتاب
و ذلك ان للشيء اربع مراتب من حيث الوجود كونه في الاعيان مثاله في الذهن و هما
لا يتغيران بتغير الامم اللفظ الدال على المثال الذهني و الوجود الخارجي و الكتابة الدالة
على اللفظ و هما قد يختلفان باختلافها كاختلاف اللغة العربية و الفارسية و الخط
العربي و الهندي و المقصود فيما نحن له احكام الخط العربي فانه ليس جاريا على
اللفظ لانه قد يترك في الكتابة بعض حروف الكلمة و يثبت في اللفظ و قد يزاد في
الكتابة ما لم يتلفظ به و يبدلون حرفا من حروف بان يكتب بالواو و الياء و يكون
اللفظ بالالف كالصلوة و الحبلى و قد يصلون الكلمة باخرى فاحتيج الى تعلمه و الثاني
اما افراد الكلم و اوضاعها او لا الاول علم متن اللغة اي اصلها و الثاني اما
صيغ الكلم و اعتبارها من جهة المناسبة و الاقيسة او لا الاول علم الصرف و
يسميه جار الله علم الابنية و الثاني اما اوضاع الكلمة و الجزئية او لا الاول
علم الاشتقاق و الثاني اما كيفية تركيب الكلم و هيئاتها او لا الاول علم النحو و الثاني
اما تمييز المعنى الصحيح عن فاسده او لا الاول علم المعاني و الثاني اما تمييز النظم
الصحيح و الفاسد او لا الاول علم البيان و الثاني اما الرسائل و الخطب او لا الاول
علم انشا النثر و الثاني اما ما تحاضر به صاحبك من حديث او شعر او نادره
او مثل سائر او لا الاول علم المحاضرات و الثاني اما الموزون لا مع اعتبارات
تقع في الوزن او لا الاول قرض الشعر و الثاني اما بيان صحيح الوزن من
فاسده او اعتبار اواخر الابيات الاول علم العروض و الثاني علم القافية و لما
كان هو الاحتراز عن الخطاء في كلام العرب و مواضع الخطاء اذا اختفى ثلاثه لان
للخطا اما واقع في المفردات او لا الاول يرجع فيه الى اللغة و الصرف و الاشتقاق

والثاني لما وقع في نفس التاليف او مطابقة الكلام لمقتضى الحال الاول يرجع فيه الى
النحو والثاني يرجع فيه الى المعاني والبيان وانشاء النثر والمحاضرات هذا اذا
لم يتخط الى النظم اما اذا تخطته اليه فيرجع في الخطا الواقع فيه الى قرض الشعر
والعروض والقافية وعندك علم ان المفرد متقدم على التركيب ومطابقة المركب
للمعنى متاخر عن نفس التركيب جعله ثلثة اقسام مشتملة على انواع اربعة الصرف والنحو
والمعاني والبيان مذيله بانواع اخر لابد من معرفتها في غرض وهي الاستدلال
والعروض والقوافي وانما جعل هذه الانواع الثلثة ذيلا لان مقام الاستدلال بالنسبة
الى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها وشعبة فردة من دوحتها وكذا مقام
معرفة الاوزان بالنسبة الى سائر المقامات فرد من افرادها والذي يحصل به الاحتراز
عن الخطاء في هذين المقامين يكون فردا واحدا من الانواع العاصمة عن الخطاء
في تلك المقامات فناسب ان يقع ذيلا لها ولعل التفقه اوضح ما عرف وسيجي الكلام
في ذلك المعنى ان شا الله تعالى وقدم البعض على البعض على الوجه الخاص وضعا
ليوثر ترتيبا استحقه طبعا وهذا التقسيم الحاصل لم ار احدا حام حوله قبلي واما
تسمية هذا النوع بالادب فلانه اما فعل بمعنى مفعول من الادب بفتح الهمزة
وسكون الدال مصدر ادب القوم من باب ضرب اذا دعاهم الى طعامه كان الادب
يدعى اليه لحسنه وشرفه وان العلوم كلها تستمد من دواته وتستند الى ادواته
واما لانه من الادب بالكسر والسكون وهو العجب لان الادب عجيب شانه ساطع
برهانه **قوله** وفيه مقدمة الى والكلام فيهما هي فيما يحتاج له المتقدم اليها
الى ثلث تاتي بعد وهي بكسر الدال اما من قولهم مقدم بمعنى متقدم يقال قدم
بمعنى تقدم ونبه بمعنى تنبه ووجه بمعنى توجه او من مقدمة الجيش بالكسر
لاوله واما قول بعضهم مقدمة بالفتح فمسطور فيها الى جانب التعدية والتا
للنقل لانها قبل النقل كانت صفة مونث اي الجماعة المقدمة قال جار الله
ومنه مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة او هي بعد النقل صفة مونث ايضا حذف
موصوفها اي القضايا او الابحاث المتقدمة واللام في للبيان للبيان اي لتبيين
ما هذه المقدمة مختصة به مثلها في قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة اي
هذا الحكم لمن اراد اتمامها وفي قوله هذه ناقة الله لكم آية اي اية لكم خاصة
وقوله هيت لك فانها للبيان المهيت به كانه قال ههنا مقدمة لا تصلح حدهما
خاصة وهو عند علماء هذه الطبقة القول المتضمن جميع مقومات الشيء او بعضها
او بعض لوازمه او ما تركب منهما مطردا او منعكسا وهو ههنا من القسم الاول لما ستعرف
والغرض معطوف على حدي العلمين او على البيان ودل بعطفه على انهما ظرفا الغرض
مبالغة كقوله تعالى وفي الرقاب والفصل في اللغة مصدر فصلت بين الشيئين اذا
فرقت بينهما وقيل هو الحجز بين الشيئين ومنه فصل الربيع لانه يحجز بين الشتاء
والصيف ثم استعمل بمعنى الفاصل تحقيقه ان يوصل ببين ويقال فصل بين كذا وكذا الا

ان

ان المصنفين يجرونه مجرى الباب فيفصلونه بفي فيقولون فصل في كذا كما يقولون
باب في كذا والمصنف اوصله باللام اولا وبفي ثانيا فقال فصلان لضبط معاقدهما والفصل
الاول في ضبط معاقد لضبط اللام كاللام وسيحسر مفهومه عن وجه القناع باذن الله تعالى
معاقدهما مواضع عقد العلمين اي محال بنائهما واساسهما يعني موضوعهما ومباديهما بهما
وسيتضح لك ذلك ان شا الله تعالى والكلام فيهما الكلام في العلمين مسائلهما وهو معطوف
على معاقدهما بشهادة ايرادها مضبوطة معينا بعضها ببعض او على الضبط والتوقف
كل علم على الحد والغاية من جهة التعقل والخوض فيه لئلا يمتنع الطلب ولا يقع عبثا فانهما
وان كانت متاخرة في الوجود لكنهما متقدمة في التصور وعلى الموضوع لانه الذي يبحث
فيه عن عوارضه الذاتية وعلى المبادي لانها تصورات هي حدود الاشياء المستعمل
في العلوم وتصديقات يتركب منها قياساتها خص الاولين بالمقدمة ليستوضح المقتبس
اولا ما هو له ولم هو له بطريقة لتنشط للاقبال على تعلمه وانقباضا لاصغائه الى الاشتغال ل
به وبين الاخرين في الفصلين قبل المسائل ليوذن بافتقار المسائل اليهما **قوله**
للمتقدمة الى ذكره وضع التتبع وهو التطلب من تتبعت الشيء تتبعا اذا تطلبته
متتبعا له اي طلبته مرة بعد اخرى موضع المعرفة مجازا للملابسة بين الرديف والمردوف
تطلعك على ذلك تصريحه بان علم المعاني معرفة الخواص في اخر البيان وذلك مهجور
في التعريفات كلها لاحتماله ما لا يحتمله الحقيقة من الالتباس المفضي الى الغلط وكانه قصد
بذلك الى تصدير اول العلمين بالالفاظ وقرع العصا لمن افاض فيه وبالتنبيه له على ان
هذا العلم لا تلين عريكته ولا تنقاد قرونته ولم تظهر لطائفه الا بممارسات كثيرة
ومراجعات طويلة ومواطاة لفظ الحد لفحواه فان دلالة التراكيب على خواصها بالالتزام
ودلالة تقريب كيفية استفادة هذا النوع حيث لا يمن الالتباس لغرائب معنوية
ومن الجائز ان تكون هذا من التي تسامحات الجارية في هذا الفن وذلك مهجور في
المعقولات وقال الشارح المحقق انما عبر عن المعرفة بالتتبع للاشعار بان
معرفة العرب لتلك الخواص ليست علم المعاني وان العرب ما كانوا عالمين بهذا
العلم وان كانوا عارفين لتلك الخواص وقد نص عليه الامام عبد القاهر رحمه الله
في دلائل الاعجاز وقال ايضا كما انه لا يجوز استعمال الالفاظ المجازية في الحد
فانما هو في الحدود الحقيقية المطلوب بها معرفة ماهية الشيء على ما هي عليه و
المذكور ليس حدا حقيقيا اي حدا بحسب الماهية لهذا العلم لتعريفه بالعلة الغائية
الخارجة عن العلم مع وجوب تركب الحد الحقيقي لكل شيء من اجزائه فيكون رسما
والرسوم قد يجوز فيها ذلك اذ الحدود الناقصة اي الخالية عن الاجناس القريبة
وكذا الرسوم الخالية عنها الفاظ مجازية لانها لا تدل على ماهيات ما عرف بها الا
بالالتزام والجنس لا يكون اسعد من الكل ولي في الكل نظر اما الاول فلما سيتبين
ان شا الله تعالى واما الثاني فلانه لا حاجة في اثبات ان الحد ليس حدا حقيقيا
الى اثبات انه عرفه بالعلة الغائية لانه عرفه بمتعلقه ومتعلقه خارج عنه ولانه

لا نسلم انه عرفه بالعلة الغائية لان ظاهر كلامه يدل على انه لم يحده بالعلة الغائية بل
افاد الغرض منه بعد تمام الحد الا ترى انه اتى بالغاية بعد ذكر الحد جامعة ما نعة
ميزت المرسوم عن كل ما عداه وذلك اية ان الغاية خارجة عن الحد فان قلت
الرسم قابل للزيادة والنقصان فيحتمل ان يكون من تمام التعريف ليحصل التمييز
الكامل قلت الاحتمال غير كاف في جزم الحكم بانها من الحد فان قلت قد اورد
على نفسه هذا السوال واجاب عنه حيث قال فان قيل لا نسلم انه عرفه بالغاية
اى الغرض لجواز ان يكون تنبيها على الغرض بعد تمام الحد ويؤكد ذلك قوله وقدمه
مقدمة لبيان حدي العلمين والغرض فيهما لانه صرح في تمييز الحد عن الغرض فلا
يكون من جملة الحد قلت لا نسلم انه يلزم ان لا يكون من جملة الحد بل اللازم ان يكون
ان يكون الحد والغرض مذكورين في المقدمة لا ان يكون الغرض خارجا عن الحد
مع ان صريح اللفظ يشعر بانه من تمامه والحمل عليه اولى لئلا يكون قد جمع في الحد
غايتين الاولى بيان ماهية علم المعاني والثانية بيان لميته وذلك لا استلزام بين
الشيء بالغرض معرفتهما دون تعريفه بغيره فانه لا يستلزم الا معرفته فقط وليس
الذي ذكره جوابا عما ذكر من طريق الاعتراض وقوله قلت لا نسلم انه يلزم ان
لا يكون من جملة الحد منع على سند المنع الذي ذكره والسند لا عبرة له في المناظرة ولئن سلمنا
انه منع من الاعتراض فهو غير سديد لان المنع لا يمنع بل يجاب وقوله مع ان صريح
اللفظ يشعر بانه من تمام الحد ممنوع وقوله والحمل عليه اولى ايضا غير حسن
لانه انما كان اولى اذا احد ولم يذكر الغاية لما لذا احد بامور مطردة منعكسة وذكر
الغاية بعدها فلا نسلم ان حمله عليه اولى واما الثالث فلان على التحديد لا يعتبر
في تعريف الانسان بالحد الناقص انه الجسم الناطق وبالرسم هو موجود ضاحك
بالجسم والناطق وبالموجود والضاحك الا ما هي موضوعة لها فلا يكون معنى دلت
الحد الناقص والرسم الفاظ مجازية واما قوله لانها لا تدل على ماهيات ما
عرف بها الا بالمجاز والجزء لا يكون اسعد من الكل فبمعزل عن اثبات مطلوبه
لانه لا يلزم من كون الحدود الناقصة والرسوم دالة على ماهيات ما عرف بها مجازا
ان يكون مفرداتها مجازية لانه من الجائز ان يكون مفرداتها مستعملة في مدلولاتها
المطابقية والمركب منها مستعملا في مدلوله المطابقي فان المراد بوضع اللفظ للمعنى
وضعه بعينه او اجزائه لاجزائه بحيث يطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى ويكون
دلالة المركب على الماهية بالالتزام لو اريدت الماهية بالمركب لكن المحدود والراسم
لا يقصدان بالحد الناقص وبالرسم الماهية والا لكان باطلا بل يريدان مدلول
الحد الناقص والرسم المطابقي لان التعريفات التي يكون غير الحد التام انما يقصد
بها ما يميز الماهية عما عداها فالمميز هو المدلول المطابقي لتلك التعريفات فلا يكون
الا لتزامية مستعملة في التعريفات كلها واما قوله فان قلت لا نسلم ان الجزء لا يكون
اسعد من الكل في هذا المعنى وهو جواز كون دلالة الكل مجازية دون دلالة الجزء والسبب فيه

احتمال الخطاء لو كان دلالة الجزء مجازية قلت لو كان مجازا مشهورا او مع القرينة
لما احتمل الخطاء فهو جواب عن السند كما مر وفيه ما عرفت وايضا ما اعترضنا عليه
بان غير مدفوع للفرق بين ما اوردنا عليه وبين ما اورده على نفسه واجاب فتامل
وهو كالجنس اضيف الى الخواص لانه لا يتيسر تعريف علم الا باعتبار متعلقه المنسوبة
الى التراكيب جمع تركيب سمي به المركب كضرب الامير المضروب به تسمية بالمصدر ولذلك
جمع فيعلم وجوب تتبع خاصية كل واحد واحد من التراكيب لان الجمع المضاف يفيد
العموم وتقابل الجمعين يقتضي انقسام الافراد على الافراد منه قوله تعالى واستغشوا
ثيابهم واسعوا ابو سكر وقيل لهم ركب القوم دوابهم المضافة الى الكلام بمعنى الجملة
وهو في الاصل لما يصدر كلم كسلام مصدر سلم بشهادة تعديته الفعل اليه واعماله
عمل المصدر يقال كلمته كلاما واعجبني كلامك خالدا او غير مصدر لانه حينئذ اما
مصدر كلم او تكلم او كالم او تكالم والقياس التكليم او التكلم او المكالمة والكلام بالكسر
او التكالم فهو اسم بمعنى التكليم كذا السلام اسم بمعنى التسليم واسم الشيء يفيد ما افاد
مسماه سمي به المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى اضافة لامية لاختصاصه
بالكلام من حيث انها اسنادية او بمعنى من كما يضاف الشيء الى ما هو منه تقول جبة
خز وباب ساج قال تعالى لهو الحديث لكونها محتملة شاملة يقع على الكلام وغيره
للخصص لعمومها فيدخل ما ركب من كلمتين او كلام من فصاعدا او لا يدخل فيه ما ليس
بكلام كانه قال تتبع خواص مركبات هذا الكلام وهو كالفصل له يميزه عن كل العلوم
الا المنطق لاشتراكهما في انهما معرفة خواص تراكيب الكلام يدلك على ذلك تحديده
في اول فصل الاسناد لا لا هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الاسناد لا لا اي الكتاب
اثبات الخبر للمبتدا او نفيه عنه بواسطة ذكر جمل خالية من تراكيب الكلام والعامل
المصدر اي كائنة او واقعة فيها ويجوز ان يكون في بمعنى اللام كقوله تعالى وجاهدوا
في الله وحينئذ لا يكون حالا وفاعل الافادة الكلام او المتكلم بشهادة اسنادها الى
الكلام مرة والى المتكلم اخرى في اول القانون الاول وقوله الفن الاول يعني خواص
مركبات الكلام او هذا الكلام في استفادة المخاطب اي لاستفادته منها الحكم او
في افادة المتكلم اي لاستفادته اياه معاني خلقه وصح وقوعهما حالا عن المضاف لانه
مفعول معنى وبهذا القيد خرج المنطق عن الحد لما ذكرنا انفا فان قلت لم يدخل
المنطق في قوله تتبع خواص تراكيب الكلام حتى يخرج بقوله في الافادة لان المنطقي لم ينظر
في اللفظ بل في المعنى قلت لا نسلم انه لا ينظر في اللفظ بل يجب عليه ان ينظر في الالفاظ
وان كان مقصوده بالقصد الاول هو النظر في المعاني لتحقق العلاقة بين اللفظ والمعنى
وهي دلالة اللفظ عليه وتغير المعنى بتغير اللفظ فيكون داخلا ويحتمل ايضا ان يكون
ذلك اشارة الى مذهبه لانه لا وجود للكلام النفسي عند المعتزلة واما قلنا كالجنس و
كالفصل لانه عرفه باعتبار متعلقه ومتعلق العلم خارج عن العلم بل هو خاصته فافهم
وما قيل في الشرح من انه خرج لخواص تركيب الكلام اكثر مسائل التعريف وهو ما لا يتعلق

بالتركيب وبقي قلبها وهو ما يتعلق به كالتقاء الساكنين والادغام والوقف وان في الافادة
تمييزا عن اضافة الخواص الى التراكيب وان الافادة لا تكون بالدلالات الوضعية بل انما
تكون بالدلالات العقلية واستعمال الدلالة فيما تفهم بالدلالات الوضعية على ما سيصرح
به المصنف رحمه الله عند الكلام على الفاظ الفصيحة وانه تخرج به خواص تراكيب الكلام التي
لا تكون من هذه الجهة كما في مسائل التصريف وكذا علم النحو لانه معرفة خواص تراكيب الكلام
من جهة تادية اصل المعنى ومن جهة الاعراب والبناء وكذا علم العروض والقوافي فانه
معرفة خواص تراكيب الكلام من جهة الوزن والقافية وكذا علم البيان فانه معرفة خواص
تراكيب الكلام من جهة الحقيقة والمجاز والاستعارة المرشحة والمجردة والكناية
المستحسنة الساذجة فيها كلها نظر لان التقاء الساكنين هيئة تحصل للكلم المخصوصة
في البناء والتركيب والادغام ايضا هيئة فرعية تعرض للمفرد او المركب من ثقل اجتماع
المتجانسين او المتقاربين وكذا الوقف فليست من الخواص في شيء الامر الى قول المصنف
واعني بخاصية التركيب ما يسبق منه الى الفهم عند سماع ذلك التركيب الى اخره فاين احدهما
من الاخرى وحينئذ يخرج الاول لان نوعهما والاخير كذلك لخواص التراكيب وان كون في الافادة
تمييزا عن اضافة الخواص الى التراكيب تقتضي قصد لاضافة الخواص التي في الافادة ثم تركها
الى الاضافة الى التراكيب المتعلق بها مستفنا بها في ذوات متعددة ثم انتزاع في الافادة
مميزا له ترتفع الابهام لان باب تمييز النسبة ان تقصد الى اضافة الشي الى امر والمراد اضافته
الى ما يتعلق به كقولك تعجبني حسن زيد ابا فيكون التقدير تتبع خواص لافادة تراكيب
الكلام نحو يعجبني حسن ابوه زيد وذلك ينافي قول المصنف عقيب الحد واعني تراكيب
الكلام كذا وخاصية التركيب كذا وينافي قوله في الفصل الاول في آخر الاصل الممهد
ان التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ويلزم ايضا ان لا يكون
للتركيب الخبري والطلبي موضوعين هذا العلم وقد صرح في الشرح بان التركيبات الخبرية
والطلبية موضوعات هذا العلم ولان اختصاص الافادة بالدلالات العقلية قول لم
يقل به احد بل استعملت الافادة فيهما وما ظفرنا على نص من جانب المصنف على ذلك
بل ذلك على عدم اصطلاحه عليه حيث اراد بالافادة الدلالة الوضعية اذ قال ومرجع كون
الخبر مفيدا للمخاطب الى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم ويسمى هذا فائدة الخبر كقولك
زيد عالم لمن ليس واقفا على ذلك فيسمى دلالته على مدلوله المطابقي افادة وما صرح المصنف من ذلك
في فصل الكلام في الفاظ الفصيحة بل قال انظر الى الفاظ التي تسمى فصيحة في قوله تعالى
فتوبوا الى باريكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم عند باريكم فتاب عليكم كيف افادت فاقتلتم
فتاب عليكم وهذا الا يدل على انه اصطلح على ذلك ولان النحو خرج عن الحد لخواص تراكيب الكلام
لانه لتادية اصل المعنى وهو مفهوم الكلام والخاصية زائدة على ذلك والاعراب والبناء من
احوال الابنية ماخوذان عن الواضع بالتقليد حتى لو عكس الحكم لم يلزم منه المحال بخلاف
الخواص فانها من الامور المعقولة المدركة بالذوق ولان زيدا اسد ليس مجازا بل تشبيها
ودلالته على مفهومه بالمطابقة ولان الوزن هيئة ملذة تابعة لنظام ترتيب الحركات والسكنات

ويناسبها في العدد والمقدار والقافية آخر كلمة في البيت على قول وقد عرفت المقصود
من الخواص فليتامل العقلاء الرجاح العقول في جميع ذلك وليكونوا على المكين دون
وما يتصل في موضع جر عطفا على الخواص اي ومعرفة ما يتصل والهاء في بها للتراكيب
وفي غيره للاستحسان وهو الاستهجان وهو من بيان ما يجمله الامام ان علم المعاني معرفة
خواص الجمل صادقة في الافادة ومعرفة ما يضم الى التراكيب ويعرض لها من الحسن
والقبح اما الاستحسان فهو مصادفة المقام كلاما يليق به واما الاستهجان فلا يصادفه
كما سيجي بيان ذلك مفصلا ان شاء الله تعالى واما ما قال الشارح الفاضل بعد الخطبة
في المقدمة قبل الشروع في الشرح من ان حسن تركيب البليغ اما ذاتي لا ينفك
عنه وهو متعلق اما بعلم المعاني وهو ايراده على مقتضى الحال افادة واما بعلم البيان
وهو ايراد ما فيه من انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها واما عرضي
ينفك عنه وهو ما يتعلق بالفصاحة وطرفيها لانها من متممات البلاغة وتوابعها
لا من لوازم البلاغة وما لا ينفك عنها اذ ليس كل تركيب مستعمل في موضعه مشتمل على مجاز
ونحوه على وجهه وان كان حسنا حسنا ذاتيا لكونه بليغا يلزم ان يكون حسنا حسنا
عرضيا لكونه فصيحا فلو قلت ان زيدا اسد كان بليغا فصيحا اما كونه بليغا فلا
ان لنفي الانكار في الكلام في صيغة الاستعارة وهي ان زيدا اسد لانه اوقع في النفس
من ان زيدا شجاع او ان زيدا كالاسد واما كونه فصيحا معنى فلانه لا تعقيد فيه
واما لفظا فلكون الاسد ادور واخف من الغضنفر وما ذكر فيه ان المصنف قال
النظر في قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي الاية من اربع جهات من جهة علم البيان
ومن جهة علم المعاني ومن جهة الفصاحة المعنوية ومن جهة الفصاحة اللفظية
ثم قال اما النظر فيها من جهة علم البيان فكذا وكذا ولم يلمّ في هذا النظر بشي مما
فيها من المطابقة والتجنيس وتقليل اللفظ وكونه اشهر وادور واخف وانما
الم بها في نظر صاحب علم المعاني لانه قال واما النظر فيها من جهة علم المعاني
فذلك انه اختير يا دون اخواتها لكونها الكثر في الاستعمال واختير لفظ الارض دون
سائر اسمائها لكونها اخف وادور واختير لفظ السماء لمثل ما تقدم في الارض مع قصد
المطابقة واختير ابلعي على ابتلعي لكونه اخصر ولمجي حظ التجانس بينه وبين اقلعي
او في الى غير ذلك مما يتعلق بالمحسنات العرضية المتصلة بالتراكيب فظهر من هذا
ان النظر فيما ذكرنا لصاحب علم المعاني ولي في جميع ذلك نظر بناء على ذلك ان احدا
من مؤخذي هذا الفن لم يتصد لكونه ذاتيا او عرضيا واحتمال انفكاك التركيب
عن ايراده على مقتضى الحال لامكان الغلط من البليغ يوجب ان لا يكون التركيب تركيب
البليغ لانتفاء الشي بانتفاء ذاتيه ويشهد على امتناع كونه ذاتيا على ان قول المصنف
في حد علم المعاني وما يتصل بها الى اخره يؤيد ما ذكرنا لان اتصال الاستحسان والاستهجان
بالتراكيب يستدعي الانفكاك عنها وان ان زيدا اسد تشبيه لا استعارة ولا فرق بين
ان زيدا اسد وان زيدا كالاسد في كونهما من باب التشبيه الا في حذف حرف التشبيه

وكونه ابلغ وانه جعل الفصاحة من متممات البلاغة اولا وهي متعلقة بالعلمين ثم
خصصها بعلم المعاني آخرا حيث قال فظهر من هذا ان النظر فيما ذكرنا لصاحب علم
المعاني فتناقض آخر كلامه لاوله ونظهر مما ذكرنا ان الذي ذهب اليه الشارح
الفيلسوف في تفسير الاستحسان وهو ان الذي يلحق التركيب من خارج بواسطة
احدى المحسنات العرضية غير مستقيم لانه جعل المحسنات هي الفصاحة اللفظية والمعنوية
وليست هي من المحسنات التي ذكرها المصنف على ما عرفت فافهم بالوقوف الباء متعلق
بليحترز مثله في قولك كتبت بالقلم وبحثت بالقدوم فان الاحتراز يفعل به لوهي
سببية عليها الهاء للخواص والجار متعلق بالوقوف وعن ايضا متعلق بالاحتراز وقيل
تطبيق حال عن الخطاء او ظرف له وعلى صلة التطبيق ومعنى تطبيق الكلام على
مقتضى الحال عبارة عن وقوع الكلام موقعه استعير من قولهم طبق السيف
اذا اصاب المفصل فابان العضو قال يصف سيفا يصمم احيانا وحينا يطبق الجوهر
ومنه قولهم للرجل اذا اصاب الحجة انه يطبق المفصل وقال جار الله في اساس البلاغة
حقيقة التطبيق اصابة الطبق وهو مفصل ما بين العظمين والحال هو المعنى
الذي يجب ان تتكلم له كالشكر والشكاية والتهنئة والتعزية ونحوها مما سيجيء
ان شاء الله تعالى المعنى ليتوقى بالاطلاع على الخواص الخطاء واقعا في مصادفة
المقام كلاما يليق به ثم ان الحد يحيط بالعلل الاربع ان جعل الغرض من جملته ويكون
بحسب الاثنية فانها السوابق على ذات الشيء وبها يصير الشيء موجودا في الخارج
وتتعقل حقيقته على ما هو عليه فالفاعلية ما تدل عليه المعرفة لكن يلزم ان الفاعلية
مؤثرة وهذا على العكس والمادية خواص تراكيب الكلام لان المادية هي التي يكون
الشيء معها موجودا بالقوة وهي كذلك والصورية هي الافادة لانها التي يكون الشيء
موجودا معها بالفعل وهي كذلك والغائية ظاهرة والافلا يكون الحد بحسب الماهية
غير منظور ما يلزمها من الوجود وذلك لجنسه الفرب وفصله كذلك واعني تراكيب
الكلام الى ما تتفق كفى بقوله عمن له فضل تمييز ومعرفة عن البليغ واحد البلغاء
وهو من له البلاغة وقد فسر بشهادة قوله وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة
عن سواهم لنزولها في نظري منزلة اصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب الاتفاق
عن سوى منصوبا ردا على الصادرة ومرفوعا على تراكيب وهي في كلا الوجهين تاكيد
للكلام السابق عمن سواهم تعليل اعني كذا لا كذا في تصدر صفة اصوات وحسب بمعنى
القدر يقال ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده قال الكسائي ما ادري ما
حسب حديثك اي ما قدره وما تتفق ما مصدرية يعني واعني تراكيب الكلام تراكيب
البلغاء لا تراكيب غيرهم لقيام تراكيب غيرهم في علمي المعاني والبيان لكونها غير صادرة
عن مستقر العقل ومطرح الفكر وعنوان الروية مقام اصوات حيوانات غير ناطقة
تصدر اولئك الاصوات عن محال تلك الاصوات بقدر الاتفاق اي من غير تحقيق وتامل
واخبار عن اغراض مقاصد وعن اسباب لها وان كانت لها اسباب اعم من ان يكون
تركيب البليغ او غير البليغ يدل على ذلك عدم تقييده بالبليغ واطلاقه والمطلق يجري

الى ولهاي لبروك نادره عمن سواهم م

وقوله بحسب الاتفاق تركها التعليل وجه عدم تفسير التركيب هنا معرفها او قيده التركيب الى قوله لما هو التركيب للجمع م

على اطلاقه وتقسيمه لما يسبق منه الى كونه جاريا مجرى اللازم لصدوره عن البليغ
والى كونه لازما للتركيب لما هو لا لصدوره عن البليغ وجاريا حال من يسبق ولكونه
تعليل لجاريا فاو لازما معطوف على جاريا وحينا ظرف ليسبق فحواه واعني بخاصية
التركيب ما يفهم منه عند سماعه وهو جار مجرى اللازم لكونه صادرا عن البليغ
لا لنفس ذلك التركيب لما هو هو لانه لو كان لنفس ذلك التركيب لم ينفك عنه ولا احتاج
في فهم معناه الى صدوره عن البليغ وقد اختبح فيما يحكى ان رجلا غير بليغ قال لامير
المؤمنين علي رضي الله عنه وهو يشيع جنازة من المتوفي على بناء اسم الفاعل سائلا عن الميت
فقال كرم الله وجهه في جوابه الله ولم يذكر اسم الميت لانه لم يسبق الى فهمه عليه السلام انه
قصد المعنى الذي لاجله يصح ان يقال للميت المتوفي بلفظ اسم الفاعل كما ستعرف او
اعني بخاصية التركيب ما يفهم منه عند سماعه في بعض الاوقات والحالات وهو لازم
لما هو هو اي بدون صدوره عن البليغ يعني غير البليغ اذا تكلم في بعض تقاماة الكلام
بكلام فصيح يسبق منه ايضا الى الفهم معناه وذلك يكون لنفس التركيب لا بحاله لا لصدوره
عن البليغ كما يحكى ان جريرا قال انشدني عدي عوف الدار نوهما فاعتادها فلما بلغ
الى قوله تزجي اغن كان ابرة روقه رحمته وقلت بدوقع ما يشاء بتنفل وهو على ان جعلت
جاف فلما قال قلم اصاب من الدواة مدادها استحالت الرحمة حسدا وما كان ذلك منه الا
لفهمه من هذا التركيب معناه وهو انه تشبيه استنطف قوله الاولى ان يراد بقوله لازما
لما هو هو ما لم يجز فيه للخطاء مما هو في حكم التعيق لانه عرف خاصية التركيب ولم يعيده
تراكيب البلغاء وهو الذي اشار اليه بقوله في اول الفصل الاول فنارة يقتضي الحال
ما لا يعتقد في نادرته الى اخره الى آخره هذا معنى كلام شيخنا العلامة المحقق شمس الدين
المعتزي قدس الله روحه وتوضيحه في هذا الموضع وتحصيله ما هو ما اوردت وقال
بعض من اعتنا بشان هذا الكتاب انه عبر عن معنى واحد بعبارتين تخلفتين مجمعا
لجمعتين متغايرتين فسمي ما يسبق من التركيب الى الفهم تارة جاريا مجرى اللازم لانه لم يسبق
الى الفهم من نفس التركيب من حيث هو هو بل بواسطة صدوره عن البليغ واخرى
لازما له لانه خاصته المفارقة من الشيء وخاصته المفارقة ملازمة جزئية وعلى
العكس ملازمة كلية وسمي في هذا الفن المعروضات ملزومات والعوارض لوازم كما
ستقف عليه ان شاء الله تعالى واقرار الخاصة والتركيب هنا للتحديد وعنه تبين
صحة ما ذهبنا اليه في جمعيتهما في تعريف علم المعاني قوله واعني بالفهم اياد
بذي الفطرة السليمة البليغ على طريق الكناية مبالغة في تحقيق ما اراد لان الكناية ابلغ
من التصريح ومن شانهما ان تردفه في الوجود وان تكون اذا كان افلا ترى انه اذا
وجد وجدت فان غير السليم لا يكاد يسلم البليغ عن سوء التامل وفساد في التخيل
دع البلوغ الى حد له اختصاص بتوقيته لخواص التراكيب حقها بعضه وما سيأتي
في الحالة المقتضية لذلك الفعل ومن هذا يعرف ان في تقرير الشارح المحقق واقعا
تخصيص الفهم بذي الفطرة السليمة فلان البليغ اذا كان عالما يصيب عنه الكلام ولم

الفطرة بالكسر الخلقة وفطرة يفطره بالضم خلقه ويعني الفاطر الابتداء

تكن فطرته سليمة بل مشوشة جاز ان لا يحمل كلام البليغ على ما يجب من اراده نظمه فاقتدبر
قوله مثل ما يسبق الى مساق الكلام فى العلمين مثل منتصب على الحال من ما
يسبق وما موصول اى مماثلاً ومشابهاً للذى يسبق او على البدل وقيل على المصدر
وصياغة الكلام تركيبه من صغت الشئ اصوغه وهذا استعارة ومن الاولى والثانية
ابتدائيتان والثالثة بيان ما يسبق وفى بعض النسخ عن العارف واسم كان فى
الشكل ومقصود المسند اليه به اى بتركيب ان زيداً منطلق خبراً يكون من انه من
شانه ايضا والضمير فى انه للشان او لتركيب زيد منطلق يعنى ان الشان او ان تركيب
زيد منطلق بل نحوه مجرد القصد الى الاخبار والكلام فى قوله او من نحو منطلق
كالكلام فيما قبله الصوات اضافة الافادة الى اللطيفة للسماع ولاقتضاء المعنى ذلك
لان المعنى هو ان فى ترك المسند اليه عند قيام القرينة الدالة عليه الاختصار مع انه
يفيد لطيفة اى دقيقة من قولهم لطف الشئ بالضم اى صغر فهو لطيف توضح
تلك اللطيفة موضع تلك اللطيفة وهو الحالة المقتضية لترك المسند اليه فى الفن
الثانى لان فى ترك المبتدأ الاختصار مع افادة توصف باللطيفة ولقح بها اى لمع
بها بجاز من لاح البرق والنجم وكذا اذا لفظ بالمسند اليه يعنى اذا فاه ونطق به من جوف
عارف بصناعة الكلام وترك المسند يفهم ان مقصوده الاختصار مع افادة نكتة وهكذا
اذا عرف اى من هو خبير بتجنيس الكلام يلزم ان يكون مراده ما هو خاصته ولانه
مما ستقف عليه على ما يطلعك فى موضع نصب على الحال من فاعل اعنى او مما سبق
وعلى جميع ذلك مفعول ثان ليطلعك وشيئا فشيئا فى موضع المصدر اى واعنى بخاصته
التركيب مثل ما سبق من كنت وكنت بابنا كلامهما او مبنيات كل ذلك على اطلاع مساق
الكلام اياك قليلاً من الاطلاع تقليلاً كقوله تعالى لا تجزى نفس عن نفس شيئاً اى
قليلاً من الجزاء فى احد الوجهين وقوله ولا يظلمون شيئاً واسناد الاطلاع الى مساق
الكلام فى العلمين لاتساق كل منهما بالآخر وكونهما كالشئ الواحد من حيث العموم
والخصوص والغرض ومن الاحتراز عن الخطاء فى مطابقة الكلام لما يجب ان يتكلم
لكانه قال يطلعك على جميع ذلك مساق الكلام فى البلاغة لان العلمين مرجع البلاغة
وذلك على اسلوب قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان لما اتصلا وامتزجا جاز
ان يقال منهما كما يقال يخرج من البحر ولا يخرج من جميع البحر ولكن من بعضه وقوله
ومن آياته خلق السموات والارض وما بث فيهما من دابة والدواب فى الارض
وحدها وقوله يا معشر الجن والانس الم يأتكم رسل منكم قال بعضهم لم يرسل
من الانس خاصة وانما قيل رسل منكم لانه لما جمع الثقلان فى الخطاب صح ذلك
وان كان من احدهما ويحتمل ان يكون من باب تغليب احدهما على الآخر فى الكل كما
يقال اكلت الخبز واللبن وانما يؤكل الخبز ويشرب اللبن ولان الايجاز والاختصار
والحذف وامثالها لما ينظر فيها علم المعانى من جهة الخاصة وينظر فيها علم البيان
من جهة انها لا تنطرق اليها الا دلالات عقلية وذلك على معنى انه ارادة التفصيل.

بعد الاجمال اى بسطها فى بعض علم المعانى وفى بعض علم البيان او بسطهما كلاهما فى بعض
وذلك جاز ان تقول الزيدان ضربا العمروين فلا يلزم ان يكون كل واحد منهما ضارب الاثنين
جميعاً بل يجوز ذلك ويجوز ان يكون كل واحد منهما ضرب واحداً وعليه قوله تعالى وقالوا
لن يدخل الجنة الا من كان هوداً او نصارى وقالت اليهود والنصارى نحن ابناء الله
واحباؤه فوضح ان اسناد الاطلاع على جميع ذلك الى مساق الكلام فى العلمين وبهذا التقرير
سقط ما قال الشارح المحقق وفى قوله فى العلمين نظر اذا كان المناسب ان يقول مساق
الكلام فى علم المعانى اذ لا يطلع على شئ مما ذكر مساق الكلام فى علم البيان قوله
واما علم البيان الى تمام المراد منه تنبيه الكلام على نوعين نوع يتوصل منه الى
الغرض بدلالة اللفظ وحده وهو فهم ما يراد منه عند سماعه او تخيله باعتبار
العارف بوضعه جارياً على نهجه نحو ذهب زيد اذا اردت ذهابه على الحقيقة
ونوع لا يتوصل منه الى الغرض بدلالة اللفظ وحده لكن يدلك اللفظ على المعنى
الموضوع هو له ثم يتعقل من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى آخر هو المقصود
لان احدهما من لوازم الآخر قرباً او بعيداً ولهذا صح كون احد التراكيب اكمل فى افادة
المعنى او انقص واضعف فمدار الاول على الدلالات الوضعية والثانى على الدلالات
العقلية والاول لا يصح فيه ايراد المعنى الواحد فى عبارات مختلفة بالزيادة فى الوضوح
فى الدلالة على المعنى وبالنقصان عليه فانك اذا قلت رأيت اسداً وقال آخر لقيت
ليثاً لا يقال انه ابرز المعنى فى غير صورته الاولى ولا اخرجه فى كسوة سوى كسوته
فالحاصل ان صورة المعنى لا تختلف حين تنقله من لفظ الى لفظ حتى يكون هناك
اتساع ومجاز ولا تفاوت دلالتهما عليه لان السامع ان كان عالماً بوضع الالفاظ التى
يسمعها له لم يتصور تفاوت حال الالفاظ معه فيكون المعنى من لفظ اسرع الى
قلبه واوضح من لفظ آخر وان كان جاهلاً به كان ذلك فى وصفه ابعد هذا اذا
كان النظم واحداً لما اذا اختلف النظم فلا ريب فى اختلاف المعنى كقولنا ان زيداً
كالاسد وكان زيداً الاسد الا ترى ان اللفظ لم يتغير وانما تغير النظم فقط وان
فتح ان عند تقدم الكاف فلا اعتداد به لان معنى الكسر باق بحاله الا ان فى الثانى
زيادة لم تكن فى الاول وهى جعله من فرط شجاعته وقوة قلبه وعدم خوفه من شئ.
بحيث لا يتميز عن الاسد ويتوهم انه اسد فى صورة انسان بل مظنته ذلك هو الثانى
لكن من شرط البلاغة ان المعنى الذى جعل دليلاً على الثانى متمكناً فى دلالته بعلاقة
تسفر سنك وينبه اجمل سفاره وتشير لك اليه اوضح اشارة ليحصل منه تمام المطلوب
ومما ذكرنا يتضح لك فحوى الحد وفوائد قيوده وكانت بك وفد الغث فيما تقدم ان
انوب عنك فى مداحض الاعتبار ان تنزع الى ما لو فك فاستمع لما يتلى عليك وبالله
التوفيق ايراد المعنى الواحد يعنى تأدية الغرض والذى يريد المتكلم اثباته او نفيه
كتشبيه الخد بالورد فى الحمرة وكاثبات المضيافية لزيد بشهادة تمثيله فى اول الفصل
الثانى فى علم البيان فى طرق مختلفة فى عبارات متغايرة بوساطة الزيادة فى بيان

الدلالة على المعنى المراد بوساطة النقصان اى فى وضوحها على ذلك تركه استغناء بذكر
لولا ثم اعلم ان اختلاف العبارة اما بحسب اللفظ دون النظم واما بعكسه واما بكلا
الاعتبارين فدل بقوله المعنى الواحد فى طرق مختلفة على ان المعتبر هو الاول وبقوله
بالزيادة الى آخره خروج دلالة الدلالة الوضعية واستحالة تطرق الزيادة والنقصان
اليها ودخول الدلالة العقلية وجواز الزيادة والنقصان فيها وتطرق الايجاز والاطناب
والحذف والاضمار اليها وثمة فضل احتياج صاحب هذا النوع الى معرفة دلالات
الكلم مثال ما له مزية فى وضوح الدلالة على الغرض من المجاز قولنا امطرت السماء
نباتا اى غيثا لكون الغيث سببا فيه ومثال ما هو ناقص فى الوضوح قولنا امطرت
السماء اسنمة الابال اى الغيث لكون الغيث سببا للنبات وهو سبب للاسنمة
وقوله تعالى وانزل لكم من الانعام ثمانية ازواج على قول من فسر انزال الانعام
بانزال الما ومن الكناية قولنا زيد كثير الاضياف متوصلا به الى انه مضياف لان
كثرة الاضياف لازمه القرب ومما ليس له ذلك منها كقولنا فلان كثير الرماد متوصلا
الى انه كذلك لانه لازمه البعيد الا ترى انك تنتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومن
كثرة الجمر الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومن كثرة احراق الحطب تحتها الى كثرة
الطبائخ ومن كثرة الطبائخ الى كثرة الاكلة ومن كثرة الاكلة الى كثرة الضيفان ثم
من كثرة الضيفان الى انه مضياف فانظر بين الكناية وبين المطلوب بها كم ترى من
لوازم فهو بالنسبة الى الاول ناقص فى وضوح الدلالة فعلى هذا الزيادة متعلق
بالاختلاف تعلق الظرف بالحج فى قولهم بتوفيق الله حججت او تعلق الايات
بالدهن فى قوله تعالى تنبت بالدهن وفى وضوح الدلالة متعلق بالزيادة واعلم
ان الشارح المحقق افاد ان دلالة كثير الرماد على المضياف واضحة ودلالة مهزول
الفصيل على المضياف غير واضحة ودلالة جبان الكلب عليه دون ذلك وليس ذلك
بواضح لانها فى مرتبة واحدة فانها من الكنايات البعيدة التى تنتقل فيها الى
المطلوب بلوازم البعيدة بل كثير الرماد ابعد لان الوسائط فيها اكثر لان المراد
من زيادة الوضوح فى الدلالة الانتقال من اللازم القريب وبنقصانه الانتقال
من اللازم البعيد بوساطة لوازم متسلسلة ويتصور ما ذكر المصنف رحمه الله فى
القسم الثانى من الاصل الثالث فى الكناية فليطالع من اراد ومما قال الامام فى نهاية
الايجاز واما الافادة المعنوية فلاجل ان حاصلها عائد الى انتقال الذهن من مفهوم
اللفظ الى ما يلازمه ثم اللوازم كثيرة وهى تارة تكون قريبة وتارة تكون بعيدة
لا جرم صح تأدية المعنى الواحد بطرق كثيرة وصح فى تلك الطرق ان تكون بعضها
اكمل فى افادة ذلك المعنى وتأديته وبعضها انقص واضعف ثم نقل الشارح الثقة
ان الامام المحقق شمس الحق والدين المعرى تغمده الله برضوانه ذهب الى ان
فى بالزيادة متعلق بمعرفة ونحن ظفرنا باجزاء فيها فوائد تعزى الى الامام المحقق
وقال انها منقول له من خطه من جملتها قوله بالزيادة متعلق بمختلفة اى المراد اختلا

الكلام فانه قد تعرض لخواص تراكيب الكلام من حيث الافادة ومن حيث
ولم يتعرض لخواصه من جهة الاستدلال والنظم والذى يدل على ما ذه
فى آخر علم البيان واذ قد تحققت ان علم المعانى والبيان هو معرفة خواص
صياغات المعانى ليتوصل بها الى توفية مقامات الكلام حقها وعندك علم
بالنسبة الى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها علمت ان تتبع تراكيب
معرفة خواصهما مما يلزم صاحب علم المعانى فى علم المعانى والبيان وحين انتهى
ان لا نفصل بشىء هو من جملته وان نستمد الله تعالى التوفيق فى تكملته
كمل شرح الفصل الاول فى علم المعانى من القسم الثالث من كتاب المفتاح واه
كاله والمسئول ان يمنح التوفيق فى شرح الفصل الثانى منه فى علم البيان بحق نبيه
عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين

الفصل الثانى فى علم

الخوض الافاضة وفى الحديث من قولهم خاض القوم فى الحديث وتخاوضوا اى تفاوضوا
والاصل الخوض فى الماء وتمهيد الامور تسويتها واصلاحها والقاعدة واحدة القواعد وهى
والاصل لما يأتى بعدها كاساس البيت وهو الاصل لما فوقه يعنى البحث فى المسائل هذا العلم تقدم
بسط اصل يبتنى عليه الكلام فيه وذلك لان العلم بها يستتبع العلم بموضوع هذا العلم ومباديه
وموضوع كل علم ومباديه مما يتوقف عليه البحث فيه فيجب تقديم تحقيقه كما فعل فى الفصل
الاول وانما لم يتعرض لحده والغرض فيه وان كانا مما يتوقف عليه لسبق بيانهما فى المقدمة
عند الشروع فى علم المعانى لكنه اشار الى نبذ مما دل عليه بعض اجزاء الحد اشارة خفيفة
جعلها مفتتح القاعدة فقال وهى اى تلك القاعدة ان محاولة اى مطالبة مع الحيلة ايراد
تأدية المعنى الواحد بطرق اى فى تراكيب مختلفة بالزيادة بوساطة زيادة بعضها فى وضوح
دلالته عليه على المعنى الواحد والنقصان اى وبنقصان بعضها فى وضوح دلالته على ذلك
المعنى الواحد بالدلالات الوضعية اى المطابقية غير ممكن اى مستحيل فالباءات الثلاثة اولاها
اى متعلقة بالايراد والثانية كالباء فى قولنا بتوفيق الله تعالى حججت متعلقة بمختلفة
المعتبر هنا هو اختلاف العبارات بهذا المعنى وهو الزيادة والنقصان فى الدلالة فان الاختلاف
يحتمل وجوها كثيرة من الاختلاف فى الالفاظ فقط والنظم فقط او كليهما والثالثة تتعلق بقوله
بالزيادة والنقصان اى بالزيادة فى وضوح الدلالة والنقصان بوساطة الدلالات الوضعية
وقال المحقق الشارح هذه الباء متعلقة بالمحاولة وهو وهم فتأمل يتضح لك ذلك واراد بالمعنى
الواحد ما يريد المتكلم اخبار السامع عنه من اغراضه ومقاصده وتفهيمه ما فى نفسه وضميره
اياه فان زيد على ذلك المعنى شىء من متعلقاته وتوابعه لم يكن المعنى حينئذ واحدا كما ستقف
عليه فى المثال وليس كلا منافيه غير ممكن حقيقة انه تنقل ممكنه ليطابق اسم ان التى هى المحاولة
لكن ذكره لمعنيين احدهما ان المحاولة فى معنى الطلب والثانى ان الخبر حقيقة لفظ غير والتا
... خله فلم يحتفل بتذكير ما ليس بخبر فى الحقيقة وهو لفظ ممكن فانك اى لانك اذا اردت تعليل
... المعنى المتوخى تشبيه الخد بالورد فى الحمرة اى فى نفس الحمرة قطعا غير ...
... انتصب على انه مفعول له اى قلت التمثيل امتنع ان يكون لازم

[illegible]احد اى تشبيه الخد بالورد فقط بالدلالة الوضعية لا العقلية اكله
[illegible] خد تشبه الورد فى الوضوح اى وضوح الدلالة عليه او انقص اى
[illegible] الحمرة فى الدلالة فانك اذا اقمت وضعت تعليل للامتناع مقام صح السامع
[illegible]ضع من اقام كل كلمة منها اى كلمة كائنة من الجملة المذكورة او كائنة من كلمات
[illegible] ورد ما يراد فها مرادف كل كلمة منها مفعول اقام فالسامع الى آخره جواب اذا
ان كان عالما بكونها بكون ما يرادف كلمات قولنا خد يشبه الورد و انما انته على
[illegible] ويل الكلمات موضوعة متعلقة بالكون تعلق الخبرية او الحالية على الخلاف القولين
[illegible]ات لتلك المسميات اى مسميات كلمات المثال المذكور كان فهمه منها فهم السامع ما
[illegible] المفهمه كفهم السامع من تلك اى تلك الكلمات المرادفة هى لها من غير تفاوت فى الوضوح
[illegible]وح الدلالة لاشتراكهما فى المعنى وعلم السامع به و امتناع المتفاوتين من الكلمتين فى الدلالة
[illegible]كون هذه ادل على معناها الذى وضعت له من صاحبتها التى وضعت لذلك المعنى ايضا فان
[illegible] الموضوعين لشئ واحد لا تتصور فيهما ان يكون هذا احسن بنائه عنه و ابين كشفا
[illegible] صورته من الآخر و انما يتصور ان يكون هذه مالوفة مستعمله وتلك غريبة وحشية او ان
يكون حروف هذه اخف و امتزاجها احسن ومما يكد اللسان ابعد وذلك عن الوضوح بمعزل و الا
لم يفهم يخفى وان كان غير عالم بانها موضوعة لتلك المفهومات لم يفهم من تلك الكلمات شيئا
لانتفاء علمه بالوضع والدلالة موقوفة على العلم به فالكلمات فى افادتها لمفهوماتها اما ان تدل عليها
دلالة كاملة او لا تدل على شئ من المفهومات لا واسطة بينهما فالدلالة الناقصة غير متصورة ولا متعقل
اصلا منصوب على المصدر لانه بمعنى بتة يقال لا افعله بتة ولا افعله البتة فى كل ما لا رجعة فيه
ومعم اقاموا اصلا ورأسا مقام بتة لان اصل الشئ ورأسه منتهاه وتبيك منصوب على الحال معناه
منفردا او زيادة لفظ واطراحه ان كان ما مر يورث زيادة الوضوح ونقصانه لكن يستتبع زيادة
فى المعنى ونقصانه فلا يبقى المعنى واحدا و يخرج عن موضوعه بحثنا ولما نع ان يمنع لزوم الزيادة
بزيادة شئ ونقصانه بنقصانه و سند ذكر الصفة فى المعارف لان الذى يساق له الصفة هو
التخصيص فى النكرات والتوضيح فى المعارف فقبل تلك الصفة فى الموصوف ابهام فاذا جئ بالصفة
ترتفع الابهام وذلك ليس زيادة ولا نقصانا فى المعنى و انما يتاتى ويتضح لك يعنى ايراد المعنى الواحد
من طرق مختلفة بالزيادة فى الوضوح والنقصان فى الدلالات العقلية اى الدلالات التضمنية و
الالتزامية مثلا منتصب على انه صفة مصدر محذوف او على الحال من الدلالة العقلية اى دلالة
مثلا ان يكون او مماثله لان يكون لشئ لمعنى من المعانى وحقيقة من الحقائق تعلق بآخر بمعنى
آخر ولثان اى ولمعنى ثان وثالث صح السماع بدون اللام اى ولثالث ايضا تعلق بالمعنى الآخر
واذا كان ذلك كذلك فاذا اريد التوصل بواحد باستعانة واحد منها من الامور الثلثة المتعلقة
بالآخر والتوصل هو التلطف فى الوصول الى شئ اى اذا اراد المتكلم انتقال الذهن من واحد منها
و تلطف الى المتعلق به صح بفتح اللام والانتهاء متعلق بالتوصل واللام بمعنى الذى واسم
المفعول صلته والراجع منها اليه المجرور فى به الواقع مقام الفاعل وفاعله [illegible]
[illegible] فمعنى مع ما فى حيزه من الجواب جواب اذا تفاوتت اختلفت

التعلق وخفاء التعلق بالمعنى الآخر المتعلق به صح جواب متى اى متى كان كذ
على مثال نعيل وفى بعض نسخ الاصحاب فى طرف على لفظ الجمع لافادته اضيف المص
والفاعل متروك وهو الواحد من الثلثة اى افادة واحد منها الآخر المتعلق به [illegible]
المتكلم وقال الفاضل فى الشرح المفيد هو الطرف وفيه تعسف [illegible]
اريد التوصل بواحد [illegible] لذا اريد انتقال الذهن بواحد ولانه جعل الطرف ظرف[illegible]
بواحد الوضوح فاعل صح اى وضوح الافادة وخفاؤها ولام التعريف عوض [illegible]
وضوحها وخفاؤها وحاصل كلامه عائد الى ان انتقال الذهن فى الدلالات المعنى [illegible]
الى ما يتعلق به ثم المتعلقات كثيرة وهى تارة تكون قريبة واخرى تكون بعيدة
المعنى الواحد بطرق شتى وصح فى تلك الطرق وضوح الدلالة وخفاؤها وانما قال
[illegible] بالنسبة الى الملازمة ليشمل انواع المجازات فانه قد يكون بين الشيئين تعلق بوجه
وذلك كتعلق النبت والسنام والانعام والمدفع والسماء بالغيث لكن ملاحظة النبات به
فانه مسببه بغير وسط وتعلق السنام ناقص غير بين لكونه سبب النبات وهو سبب الـ
فهو مسبب بوسط وكذلك الانعام يقولون اصابتنا السماء اى الغيث لكونه من جهتها وقال تعالى
وينزل لكم من السماء رزقا وفى السماء رزقكم اى مطر هو سبب الرزق ويقولون فى عكس ذلك [illegible]
غيثا ويؤذن العكس بالمثال بانه كما يمكن التوصل بالامور المتعلقة الى المتعلق به يمكن عكسه
وبان المصنف ترك العكس لانه لم يورد الامثال الوضوح والخفاء لاستيفاء القسمين ويدخل فى قوله
تعلق نحو ان تراد النعمة باليد وموضوعها الجارحة المخصوصة لتعلق النعمة بها من حيث انها
تصدر عن اليد ومنها تصل الى المنعم عليه دون الملازمة لانها قد توجد حيث لا يد وكذا اذا
اريد القوة والقدرة بها لان سلطنة القدرة يكثر ظهورها فى اليد وبها تقع البطش والضرب
والقطع والاخذ والدفع والوضع والرفع فالحاصل ان التوصل الى غير موضوع اللفظ
من موضوعه يحتاج الى ملاحظة ونوع تعلق بينهما دون الملازمة كتعلق كثرة الرماد و هزال
[illegible] وانتنبا [illegible] الناقة قصيرة الاجل بالمضياف واذ عرفت هذا الى المذكور
[illegible] الزيادة والنقصان فى الدلالات الوضعية غير ممكن وانما تتاتى ذلك
فى هذه [illegible] عرفت ان صاحب علم البيان له زيادة افتقار الى البحث عن انواع
فى الدلالات [illegible] والتضمنية والالتزامية اذ يبحث فيه عن عوارض هذه الدلالا
[illegible] ت الكلم [illegible] ويسال صاحبه عن وضوحها وخفائها فهى موضوعات هذا
من الوضع [illegible] موضوعه وبه يمتاز عن غيره دون صاحب علم المعانى والاصول
[illegible] نعم ولكانوا [illegible] معرفتها لكن لا من جهة النظر الى عوارضها بل من حيث فهم
المعنى من اللفظ سواء كانت الدلالة بالوضع او العقل [illegible] ايضا منه وان لم يصرح المصنف
[illegible] يرد بيان ما يستتبع ذلك بل بمجرد احتياج المحصل اليه ان الايجاز والاقتصاد
[illegible] والاطناب والتطويل والاجمال والتفصيل تتيسر فى الدلالات العقلية
[illegible] تعلقها بتقليل اللفظ وتكثيره فاذا طرحت حينئذ لفظا فقد تركت
[illegible] المنطوق فيفهم بشهادة العقل واذا زدت لفظا يرادف المذكور

[illegible] بزيادته فصح ما ذكرنا ومن ثمة يجب في العلوم الحقيقية استعمال الالفاظ المطابقة [illegible]
[illegible] لتنقسم ذهن السامع لاحتمالها المعاني وذلك مما يستلزم امكان فهم خلاف مراد [illegible]
[illegible] اى اذا كان الامر كما مضى ما قيل وهو المسموع وفي بعض نسخ الاصحاب منقول [illegible]
[illegible] للعقلاء في ان اللفظة متى كانت موضوعة لمعنى امكن ان تدل تلك [illegible]
على المفهوم الموضوع هى له من غير زيادة في الدلالة ولا نقصان فيها الاصلية بحيث [illegible]
[illegible] دلالتها بغير زيادة ونقصان اى بسببهما كدلالة السماء والارض والانسان على [illegible]
[illegible] انها وضعية والا لاستحال اختلاف دلالتها باختلاف الاوضاع وتسمى هذه اى تلك [illegible]
دلالة المطابقة لتطابق المعنى واللفظ وضعا ودلالة وضعية لان الوضع عينه له [illegible]
[illegible] للعقل فيها كما في التضمن والالتزام لاعانة الوضع العقل فيهما ومن ثمة سميتا عقليتين
جواب متى والشرط مع جوابه خبر ان وبه وقع الاحتراز عن وجوب الدلالة لانه لا يجب ان تدل
على المفهوم من غير زيادة ولا نقصان بحكم الوضع اذ لو وجب لما امكن المجاز ولا انما قيد لا تستعمل
في معناها وليس لقائل ان يقول قد احترز عن المجاز بقوله بحكم الوضع لانها لم توضع للمجاز
ما المعنى المطلوب منه انها بحكم الوضع تدل على المفهوم بلا زيادة ولا نقصان وهذا المعنى لو وجب
ما انتفى الامكان فالصواب وجب لا انا نقول من الجائز ان تدل اللفظة بحكم الوضع على
المفهوم المعين هى له وتدل بحكم العقل ايضا على الزيادة كما في الكناية لان القائل فلان طويل
النجاد يريد به ما هو موضوع له بحكم الوضع مع ارادته به طول القامة ولذا لو قلنا [illegible]
من غير زيادة ولا نقصان لخرجت الكناية وهو خلف فتامل لمفهومها اى لمعنى اللفظة
وذلك صفته اى المفهوم الموضوع هى له ولنسمه اصليا اى ولنسم ذلك المفهوم الموصوف
مفهوما اصليا لابتناء غيره الموضوع عليه وذلك ايماء الى الاصالة وهو خبر قدم على [illegible]
اعني تعلق بمفهوم الثاني صلته اخر صفته وامكن جواب متى وتنكير التعلق لتشمل [illegible]
التعلقات كما ستقف عليها تحريره ومتى كان تعلق بمفهوم آخر لمفهومها الحقيقي هى [illegible]
لكن ان تدل اللفظة على المفهوم الآخر بواسطة ذلك التعلق بين المفهوم [illegible]
ولكن كان هذه تامة وجملة سواء خبر مقدم على مبتداه اى سواء كون [illegible] تلك المعنى [illegible] الآخر
داخلا في مفهوم اللفظة الاصلي كالسقف في مفهوم البيت الذي [illegible]
الجدران والسقف وتسمى هذه الدلالة دلالة التضمن لتضمن الكل الجزء [illegible]
هذه دلالة عقلية ايضا لانها بمعونة العقل لامتناع تعيين اللفظ بازاء ماهية مركبة [illegible]
لاجزائها او خارجا عنه عطف على داخلا [illegible] عن المفهوم الاصلي كالحائط الخارج
وتسمى هذه الدلالة اى دلالة اللفظة على المفهوم الخارج عن المفهوم الاصلي دلالة [illegible]
عقلية ايضا لاستلزامه اياه واعانة العقل لان السقف لما استتبع الحائط عادة كان
السقف يفيد الحائط بواسطة دلالته على الاول فتكون عقلية وقيد عادة يفيد ان ال[illegible]
ان السقف ينفك عن الحائط لاحتمال اعتماده على العمد وشرط دلالة الا[illegible]
اى اذا حصل المعنى الموضوع له اللفظة في الذهن حصل المعنى الخارج
ترجيح احد المتساويين على الآخر بدون مرجح لان نسبة الخا[illegible]

من علم المعاني اى اخص منه لان علم المعاني هو تمييز صحيح المعنى من فاسده والتفاوت
بين صحيحه [illegible] افصحه وعلم البيان هو التمييز بين نظم ونظم فاسده وصحيحه وفصيحه
وافصحه والتمييز بين نظم ونظم انما يصح بعد تمييز صحيح المعنى من فاسده لانه انما
يميز بين نظم ونظم بعد معرفة معنى النظمين والنظم يقع اولا في المعنى ثم اللفظ
تبع له فعلم المعاني بمنزلة المعاني وعلم البيان بمنزلة المعاني والنظم معا فصح انه
شعبة منه لا ينفصل عنه اى علم البيان عن علم المعاني الا بزيادة اعتبار كذلك
وهو في محل النصب على البيان من شعبة او البدل منها او هو خبر ثان لكان وفي بعض
النسخ لا تنفصل بالتاء الفوقانية وحينئذ يجوز ان تكون صفة لشعبة مع ما ذكر من
الوجوه فانهم جرى علم البيان من علم المعاني وهو جواب لما ولا جرم تعليل فان
ما قبلها سبب لما بعدها اى لابد اخترنا تاخير علم البيان ليوافق الوضع الطبع قال
الفراء هى كلمة كانت في الاصل بمنزلة لابد ولا محالة وهو التفسير [illegible] ولا محالة اى
لا فراق فجرت على ذلك وكثرت حتى تغيرت الى معنى القسم وصارت بمنزلة حقا
فلذلك يجاب عنها باللام كما يجاب بها عن القسم الا تراهم يقولون لا جرم لآتينك
فعلى هذا جرم اسم مبني مع لا وهو مذهب الكوفيين وعند البصريين هو فعل ولا رد لما
سبق وجرم بمعنى كسب يقال جرم يجرم قال تعالى لا يجرمنكم شنآن قوم ففي
يجرم ضمير يعود على مضمون الجملة المتقدمة وما بعدها مفعولها اى كسب السابق
ذلك وتفتح ان بعد لا جرم قال تعالى لا جرم ان الله يعلم ما يسرون وان كان حقها
الكسر لانها بمنزلة اليمين لانها فاعل حق الذي دلت عليه لا جرم وقد تكسر لذلك.
والسماع لا جرم اذا آثرنا وهو بدون الف قوله الفصل الاول الى وانما
مثار الخطاء هو الثاني للغرض من تمهيد هذا الاصل تقسيم النظم على نوعين
وتنبيه على ان احد القسمين وان كان متعلقا بهذا العلم لكن لقلة تشعبه وسهولة
ماخذه وعدم وقوع الخطاء فيه لا يفتقر الى زيادة بحث فيه بل يكفي الاشارة
اليه اشارة خفيفة والسماع في ضبط وفي بعض النسخ في ذكره وعند التكلم ويروى
المتكلم واذا ظرف يستقيم والافضاء الوصول من قولهم افضى الرجل الى امرأته
اى جامعها ومنه قوله تعالى وقد افضى بعضكم الى بعض والتعرض للشيء
التصدي له وما لا يفتقر مفعول يفضي والنظم هو ان تضع كلامك الوضع
الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه واصوله وتعرف المناهج التي نهجت
لك فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها فيسطا في
وجوه كل باب منه وفي وقفه والنعيق صوت الراعي بغنمه قال الاخطل
يهجو جريرا فانعق بضانك يا جرير وانما منتك نفسك في الخلا ضلالا لا
معناه اعلم ان مقتضى الحال اى مصادفة المقام كلاما يليق به يختلف عند التكلم
لاختلاف المقتضى اى ما يجب ان يتكلم له كما ستقف على ذلك الاختلاف او ان التعرض
لمقتضى الحال اى وقت بيان معناه من هذا الكتاب باذن الله تعالى فتارة

تقتضي الحال معنًى لا تحتاج في تعبيرك وتفهيمه الى شيءٍ ازيد من دلالات وضعية
اي مطابقية والفاظ كيف اتفقت وترتيب على قانون النحو لتلك الالفاظ لاجل مجرد
التاليف بين اوليك الالفاظ لا لمعنىً زايد عليه تخرج ذلك النظم اولئك الكلمات عن
حكم الصوت لانها لو لم يكن بينها تاليف ونظم لكانت في حكم الاصوات التي حقها ان
يصوت بها غير معرب لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب ولان المقصود
من وضع الكلم هو التركيب لامتناع وضعها لا لفايده وامتناع الفايدة فيها غير مركبة
لامتناع استعمالها من اجل افادتها المسميات لاستلزامها الدور لتوقف افادتها على
العلم بكونها مختصة بها غير متساوية النسبة اليها والى غيرها لاستحالة ترجح احد
المتساويين على الآخر وتوقف العلم باختصاصها بها على العلم بها نفسها لبداهة امتناع
عقل ما يفهم عند التلفظ بها من مجرد القصد الى مسمياتها فايدة بشهادة الوجدان
فهذا المعنى هو الذي سميناه في علم النحو اصل المعنى لانه الذي يبتني عليه
الزوايد والخواص ونظر فيه النحو والحقناه في علم المعاني بمقام اصوات الحيوانات
من حيث كونه غير محتاج الى فكر وروية ومصنع ولا منسوب الى صواب وخطاء
وحسن وقبح وهذا اشارة الى ما ذكره الامام عبد القاهر في اقسام النظم اعلم
ان من الكلام ما انت تعلم اذا تدبرته ان لم يحتج واضعه الى فكر وروية حتى انتظم
له بل ترى سبيله في ضم بعضه الى بعض سبيل من عمد الى لآلي فخرطها
في سلك لا يبغي اكثر من ان يمنعها التفرق وذلك اذا كان معناك معنًى لا يحتاج
الى ان تصنع فيه شيئا غير ان تعطف لفظا على مثله كقول الجاحظ جنبك الله الشبهة
وعصمك من الحيرة وجعل بينك وبين المعرفة نسبا وبين الصدق سببا وحبب اليك
التثبت وزين في عينك الانصاف واذاقك حلاوة التقوى واشعر قلبك عز الحق واودع
صدرك برد اليقين وطرد عنك ذل الياس وعرفك ما في الباطل من الذلة وما في الجهل
من القلة ونحوه وليس لقائل ان يقول اليس هو كلاما قد اطرد على الصواب وسلم من العيب
افما يكون في كثرة الصواب فضيلة لانا نقول ليس في ذلك نقويم اللسان والتحرز من اللحن
وزيغ الاعراب فنعتد بمثل هذا الصواب وانما نحن في امور تدرك بالفكر اللطيفة فليس
كل صواب دركا فيما نحن فيه حتى يشرف موضعه وكذا لا يكون ترك خطاء تركا حتى
يحتاج في التحفظ منه الى لطف نظر وفضل روية ولا ان يقول لو كان النظم هو توخي
معاني النحو لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط لا يتاتى له نظم كلام وانا لنراه ياتي
في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو لانا نقول الجواب عن هذا مثل جواب
المتكلمين للذين عابوهم فقالوا انا نعلم ان الصحابة رضي الله عنهم والعلماء في صدر الاول
ما كانوا يعرفون الجوهر والعرض وساير العبارات التي وضعتموها فان كان لا يتم الدلالة
على حدث العالم والعلم بوحدانية الله تعالى الا بما يعرف هذه الاشياء التي ابتدعتموها
ينبغي ان يكون منزلتكم في العلم اعلى من منازلهم وهو ان العبرة بمدلول العبارات لا بمعرفة
العبارات فاذا عرف البدوي الفرق بين ان تقول جاني زيد راكبا وبين قولك جاني زيد

الراكب لم يضره ان لا يعرف ان الاول في عبارة النحويين يسمى حالا والثاني صفة واذا
عرف من قوله زيد منطلق ان زيدا مخبر عنه ومنطلق خبر لم يضره ان لا نسميه مبتدا
ومنطلقا خبرا وكذا جميع ابواب النحو هكذا ذكر الامام عبد القاهر عن لسان قوم واجاب
عنه بما ذكرنا في دلايل الاعجاز وهذا هو وجه النظر الذي وعدنا في قول الشارح في حد
علم المعاني ان البدوي ومن ما كانوا عالمين بعلم المعاني ونفي النقل عنه لانه ذكره على وجه السوال
ثم اجاب عنه فافهم

واخرى وتارة اخرى تقتضي الحال معنى تحتاج في تادينه الى ازيد مما ذكرنا وانما تناد
الخطاء اي موضع سقوط الخطاء اي ادق تناعده من الثاني لانه يحتاج فيه الى ازيد مما ذكر
ويجي على وجوه شتى والجملة ليس لها حد تحصرها وقانون يحيط بها قوله وان اختلج
الى ذا حان وقته ان مع اسمه وخبره اعني ان لم تتوقف مع جزائه وهو استغني عنه فاعل
اختلج من قولهم تخالج في صدري منه شيءٌ اذا تشككت وان تتوقف عليه معطوف على ما
قبله وجزاؤه محذوف اي لم يستغن عنه لدلالة الاول عليه وقوله فتتوقف كالنتيجة
وما ستوضح جواب ان اختلج واذ قبله ظرف اجبنا وقوله فليستغن جواب ان كان واذا
حان ظرف ستنظم قال الجوهري استوضحت الشيء اذا وضعت يدك على عينك تنظر هل
تراه قال ويقال استوضح عنه يا فلان واستوضحته الامر والكلام هنا اللفظه والمراد هنا
الاول بشهادة استعماله بغير عن وتعديته الى مفعول واحد وبهذا اتضح ضعف ما قيل في
الشرح انه من استوضحته الامر والكلام اذا سالته فكانه قال اسئل ولان المعنى ليس عليه
المعنى وان خطر ببالك ان الاحتراز عن الخطاء في الثاني ان لم يتوقف على علم المعاني استغني
عن علم المعاني وان توقف على علم المعاني لم يستغن عنه فاحتيج الى الكلام فيه ولا شبهة في
ان البحث في علم المعاني بحث من النوع الثاني اي تقع فيه الخطاء لانه ينظر في التركيب الخبري
من جهة الاعتبارات الراجعة الى الحكم والى المسند اليه والمسند والفصل والوصل وفي الطلبي
من جهة تولد الابواب الخمسة غيرها وايراد الطلبي موضع الخبري وعلى العكس وكل ذلك
من القبيل الثاني فهو من القبيل الثاني فلذلك يتوقف تعليمه على تعليم من اجل تعليم علم المعاني
متقدم عليه وكذا القول في التعليم السابق فيتسلسل ان توقف التعلم السابق على تعلم آخر غيره
ويدور ان توقف عليه فانظر الى ما اجبنا به اي تفكر وتامل في ما اجبنا به عن تعلم علم
الاستدلال والعروض حين قيل ان كان العقل او الطبع يكفي في الباب اي العقل في الاستدلال
والطبع في العروض فليستغن عن تعليمهما والا اي وان لم يكف كان تعليمهما موقوفا على تعليم
سابق على تعليمهما والمرجع اما الدور او التسلسل على الطريقة السابقة وما اجاب هو الذي
قال في اخر المنطق بهذا اللفظ انا لا نعرف تركيب الدليل اي لا نعلمه حتى نحتاج الى تعلم آخر بل ننبه
عليه من له في فطرتنا استعداد التنبه فان لم يتنبه محوناه عن دفتر المخاطبين ويمكن ان اجا

بانا لا نسلم ان علم المعاني كله من قبيل الثاني بل بعضه ذوقي وجداني يحصل بالممارسة
كموقع الالتفات ودلالة التقدم على الاختصاص وغيرهما يحصل بوساطة الذوق والنحو
وبعضه وضعي اصطلاحي يحصل بادني تنبيه كدلالة العطف والاستثناء وانما على التخصيص
بوساطة الوضع وحكم العقل واذا كان كذلك فلا نفتقر الى تعليم له سابق وسنبحث اجلك
عن الاستدلال والعروض اذا قرب وقته ودخل قوله واذ قد عرفت الى آخره الخ اي لما
الهاء في تراكيبه للكلام وفي لها للتراكيب وضرورة مفعول له وثم حمل معطوف على تعبير وحا
وما عدا مفعول الحمل ثم اضيف اليه وشيئا فشيئا مصدر اي واذ قد عرفت هذا الاصل فاعلم
ان البحث عن خواص تراكيب الكلام موقوف على البحث عن تراكيبه اضطرارا ووجوبا لتوقف
العلم بالعوارض على العلم بالمعروضات ومنه نعرف ان موضوع علم المعاني تراكيب كلام العرب
لكن لا يخفى عليك حال التصدي للتراكيب وهي منتشرة اي لا يخفى عليك شقة مزاولتها
وبعد متناولها منتشرة واعني بالانتشار ورودها مستانفة مختلطا الاصل بالفرع في جميع
ما يحتاج اليه في الاعتبارات الراجعة اليها وبالضبط خلاف ذلك فيجب الرجوع الى ايراد
تحت الضبط باستعانة تعيين ما هو اصل للتراكيب وسابق في الاعتبار ثم يحمل ما عدا الاصل
من التراكيب على الاصل منها حمل تركيب بعد تركيب على مقتضى سوق الكلام وهذا معنى
الضبط لان اعتبارها في الجملة مضبوطة ادخل في المناسبة من اعتبارها منتشرة وهي
الى
ان اتقاء القريب الحصول اسهل من البعيدة وفي اعتبارها مضبوطة تكون اقرب حصولا
لاحتياجها اذ ذاك الى اقل مما يحتاج اليه على خلاف ذلك والمتقدم في الاعتبار من كلام العرب
تركيبات الخبر ان الخبر من بين اصناف المركبات مع كثرتها تتصور بالصور الكثيرة وتظهر فيه
الدقائق العجيبة والاسرار الغريبة ولذلك اوثر تقديمه على الطلب والثاني الطلب المخصص
بحكم الاستقراء في الابواب الخمسة التي ياتي ذكرها في قانون الطلب وهي التمني والاستفهام
والامر والنهي والنداء لكثرتهما وقلة ما سواهما بالنسبة اليهما بشهادة الاستقراء كالمركبات
التقييدية والانشائيات غير الطلبية وتنزيل الاكثر منزلة الاصل بحكم العرف وما سوى ذلك
ما موصول وسوى صلته وذلك مجرور باضافة سوى اليه وتارة خبر ما وساتيك في سوى
كلام ان شاء الله تعالى اي سوى الخبر والطلب كقوله تعالى عوان بين ذلك لوازم لامتناع
ان يجري الكلام على الاصل نحو باب المدح والذم وباب عسى وفعل التعجب نحو ما احسن زيدا
وكالسؤال اذا قلت لمن همك همه ليتك تحدثني والتنبيه في قوله تعالى الم يجدك [illegible]
والتحدي في قولك لمن يدعي شيئا ليس في وسعه افعله والتهديد في قولك لعبد لا يمتثل
امرك لا تمتثل امري والاغراء في قولك لمن اقبل عليك يتظلم يا مظلوم ويجوز ان يكون
ذلك اشارة الى الابواب الخمسة والامثلة مذكورة وتظهر من ذلك ان موضوعات علم المعاني
غير منحصرة في الخبر والطلب كما اشير الى ذلك في الشرح عسى ههنا بمعنى قارب وان
تقحمها اي تتدربه وتحقق خبره ولكنك استدراك منه لانه بمعنى لا تستحسنه واذا
منصوب بوجدت واجتليته اذا نظرت اليه مجلوا كذا قاله الجوهري وتري بمعنى تظن
حذف مفعولاه اي قاربت فيما نظن اي فيما ذكرنا من ان التعرض الى آخره اقتحام عينك

لكنك اذا نظرت الى ما انت عن تحققه على ظن مجلوا مكشوفا او قد كشف القناع
المذكور بوساطة البرهان او الذوق وجدت الشان بخلاف ما تظن واذا كان الامر على
ما ذكر فلنعتن الخبر والطلب لافتتاح الكلام بما نحن متغيبون به ومتعرضون له والله
المستعان قوله اعلم ان المعتنين الى قوله هذا اخاض في بيان ان موضوع هذا
العلم مختلف فيه منهم من يقول انه مكتسب ومنهم من يقول انه ضروري وان اختيا
ره
المذهب الثاني بعد الاشارة الى موضوعه فقال اعلم ان المعتنين على لفظ اسم الفا
عل
من الاعتناء من العناية وهو السماع يعني ان الخائضين في الخبر والطلب الموصو
من
بالعناية بشانهما فرقتان فرقة حاكمة باحتياجهما الى التعريف وفرقة اخرى
جازمة على استغنائهما عن التعريف واخترنا قول الفرقة المغنية من العقلاء ممن لم يمارس
من الاولى جبيته لموصوف الجار والمجرور واحد وكذا الثانية صفته للعقلاء والجار والمجرور
منصوب المحل حال منه والصغار انتصب على الاضراب عن كل احد ويعرفون خبران فهو عطف
مفرد على مفرد على معنى انه اراد الاخبار عن الصغار نحوهم او نسي فسبق لسانه الى كل احد فاتى
ببل متضمنا عن احد واخبر عن الصغار او على انه ابطل الاول لا لانه لم يكن كذلك بل للشروع الى
الاهم الاغرب او لانتهاء مدته كانه سنبت مدة القصة الاولى فاخذ في قصة اخرى كقوله تعالى
بل انتم قوم تجهلون بعد قوله ائنكم لتاتون الرجال شهوة من دون النساء اما في الخبر بتفصيل
لما تقدم من انه اختار قول الفرقة الثانية فلان كل احد كائن من العقلاء وهو ممن لم يعالج
الحدود والرسوم اي لم يبحث عنهما بل الصبيان الذين لهم قليل تميز يعرفون المخبر الصا
دق
والمخبر الكاذب بشهادة انهم بدليل ان الصغار يصدقون ابدا في مقام التصديق بمعنى في
القضايا المعلومة الصدق عندهم ويكذبون ابدا في القضايا المعلومة الكذب عندهم يؤيده
سياق الكلام الاتي الى قوله يعرفون الصادق والكاذب ويصدقون ويكذبون الى آخره
ولانهم اذا صدقوا في القضية المعلومة الصدق فلولا انهم عارفون لهما لما حصل منهم التصديق
والتكذيب لانهما اخباران عن كون المخبر صادقا او كاذبا او عن كون الخبر صدقا او كذبا لكن العلم
بهما بشهادة العقل موقوف على العلم بالخبر الصدق والخبر الكذب فان الصادق من صدر عنه
مصدره والكاذب كذلك وهما من اقسام الخبر فكل واحد منهما خبر خاص ومتى استغنى الكل
عن التعريف استغنى الجزء عنه ولنا نظر الوجه الاول ان نقول ما آل هذا الاستدلال التمييز
الضروري بين الخبر الصادق والكاذب وبين موضع حسن الخبر فيه وموضع حسن الامر
فيه ولا يلزم من التمييز بين شيئين ضرورة تصور ربما ضرورة لجواز ان يكون التمييز بينهما
وبين موضعيهما مسبوقا بالعلم حقيقتهما او بعارض من عوارضهما وذلك يكفي في التمييز بينهما
وبين المواضع الصالحة لكل واحد منهما هذا خبر مبتدا محذوف اي الامر او الشان هذا
وذلك كما يقدم الكاتب جملة من كتابه في بعض المعاني ثم اذا اراد الخوض في معنى آخر قال هذا
وقد كان كذا او عكسه قوله بالحدود التي تذكر الى ما يذكر في الحواشي لما اثبت ان الخبر غني
عن التعريف نهض ليحكي ما نقل عن ائمة الاصول في تحديده ويشير بذلك الى مبادي هذا
العلم ويستودع الموضوع والمبادي والمسائل وهي التي يبرهن عليها فيه هذا الفصل لا
فتقاد

المسائل اليهما فان مقصد موضوعات مسائل كل علم موضوعه وتسمته به لذلك الاثري
انها اما نفسه او جزئ منه او عرضي ذاتي له كقولنا التراكيب الصادرة عن البليغ في هذا النوع
هي المختار و الخبر المجرد عن المؤكدات يلزمه مجرد القصد الى الاخبار و المصدر بان
تستتبع نفي الشك او رد الانكار والمسند اليه المعرف يفيد فائدة جليلة في الاعتبار و
التقديم احد طرق الاختصار و تنشعب موضوعه مباديه لانها تصورات جعلت حدودا
موضوعه او جزئه او جزئيته او عرضه الذاتي كقولنا التركيب فيما نحن فيه له هو نظم كلمات
العرب و الخبر هو كذا و الكلمة كذا والمسند اليه هو المحكوم له و الفصل هو القطع و الوصل
هو العطف وتصديقات تجعل مقدمات قياسات تؤلف فيه وهي اما واضحة بنفسها
وتسمى بالواجب قبولها واما غير واضحة لكن يسلمها المتعلم مع انكار وتسمى مصادرات او
لا مع انكار بل مع طمانينة وتسمى اصولا موضوعة وقد مثل في الشرح في كون موضوع بعض
مسائل العلم موضوعه بان الخبر فائدته الحكم او لازمه وبان الطلب نوعان نوع يستدعي
كذا ونوع لا يستدعي ذلك و في كون موضوع بعض مسائله جزئيا تحته بان الامر اصل استعماله
الاستعلاء و كون موضوع بعض مسائله جزءه بان الاسناد اما لغوي او عقلي
وهو غير مناسب لان المصنف قال استفادة المخاطب من الخبر الحكم تسمى فائدة الخبر و
استفادته منه ان المتكلم يعلم ذلك الحكم لازم فائدة الخبر و اختلاف كلا منهما ظاهر و ان
تقسيم موضوع علم ليس من مسائل ذلك العلم و ان كون صيغة الامر حقيقة في الاستعلاء بحث
عن دلالتها عليه وهذا العلم باحث عن خواص التراكيب و ان في اصطلاح هذا الفن لا يسمى
الاسناد لغويا بل يسمى مجازا عقليا وحقيقة عقلية و اذ قد تمهد هذا فنقول ان لفظ الخبر
حقيقة في الصيغة المخصوصة لسبق الفهم اليها عند الاطلاق وفي مدلول هذه الصيغة
القائم بالنفس عند الاشاعرة واراد ههنا الاول فالحد والذي يذكر اي يحد به كقولهم اي
قول الفرقة المحوجة وهي المعتزلة كالجبائي وابنه و القاضي عبد الجبار هو الكلام اي
ما ركب من كلمتين مسندة احديهما الى الاخرى وهو كالجنس المحتمل للصدق والكذب اي
الممكن ان يتحقق مع كل واحد منهما من حيث انه حكم مخبر كالفصل به يخرج الانشائيات
عن احدها فلا يرد عليه الجمع بين المتقابلين و لا يخرج اخبار الله تعالى عنه و لا قولنا محمد
محمد عليه السلم و مسيلمة صادقان و لا يرد ايضا الترديد ينافي التعريف ان قيد او مكان
الواو في التصديق و التكذيب اي او الكلام المحتمل للاخبار بكون الخبر صدقا او كذبا و لا
فرق بينهما الا ما سنبين ان شاء الله تعالى و كقولهم الضمير للفرقة المحوجة ايضا هو الكلام
المفيد بنفسه قال الامام في المحصول هذا الحد لابي الحسين البصري قال قال ابو الحسين
احترزنا بنفسه عن الامر فانه يفيد وجوب الفعل على المخاطب لكن لا بنفسه لان ما هنا
الامر يستدعي الفعل و الصيغة لا تفيد الا هذا القدر ثم انها تفيد كون الفعل واجبا
تبعا لذلك و اتى بالامر ليشمل الاخبار بالموجود و المعدوم عن الموجود والمعدوم و بالمعلوم
والمجهول عن المعلوم و المجهول ثم قول القائل في الشرح بقي له بنفسه يخرج قائم من ابني قائم
فانه يفيد النسبة الى الضمير لا بنفسه بل بواسطة الموضوع فلو لم نقل بنفسه لم يكن قائم خبرا

وهو باطل ايضا فانه نظر لان الصفات تقتضي بنفسها فاعلا لا فرق بينها وبين الفعل
في هذا الاقتضاء الا في اشتراط الاعتماد في العمل و انتفاء الخبرية مانع فان قيل الصفات
تقتضي فاعلا ما و تعيين الضمير بواسطة الموضوع قلنا هذا وارد على جميع الافعال و الجواب
كالجواب و الشاهد على انها بنفسها تقتضي فاعلا ان الصفة اذا كانت فعل الموضوع تقتضي
الاضافة الى ضميره اذا كانت لغيره تقتضي فاعلا مظهرا وقوله فيه هذه العبارة وهي
المفيد بنفسه انما تقتضي ان لا يكون افادته مع غيره لا ان لا يكون افادته الزامية لانها لا تنافي
الافادة بنفسه ولهذا يصح قولنا السقف يفيد الجدار بنفسه اي من غير انضمام شئ اليه
في حيز المنع لانا لا نسلم ان لا منافاة بينهما و انه يصح السقف يفيد الجدار بنفسه على ما فسر
بنفسه لان دلالة الالتزام هي المجاز وهو بواسطة الخبر الاتري ان اللفظ يدل على المعنى الموضوع
هو له بغير واسطة ثم بوساطة ذلك المعنى مع القرينة يدل على لازمه و قوله فيه واما ما
ظن من انه احترز بقوله بنفسه عن الامر فانه يستدعي كون الفعل المامور به واجبا لكن لا
بنفسه بل بواسطة استدعاء الامر بنفسه من طلب الفعل الصادر عن الامر فهو بعض
الظن لانه وان سلم انه يفيد الوجوب و انه ليس بنفسه بل بواسطته فغايته ان الامر لا يفيد
بنفسه الوجوب و هذا لا يقتضي ان لا يفيد بنفسه نسبة ليخرج من الحد و كيف يسلم ذلك
وهو يفيد نسبة القيام الى المخاطب كما قلنا لكنه انما خرج عن الحد بما ذكرنا اي بالتقرير الا
عن افادته نسبة الفعل الى المخاطب لا من هاتين الحيثيتين فيخرج عنه جميع التراكيب الطلبية
نعم نحن نفهم الكلام يعني نعرف الفرقة النابية وهو لابي الحسين ايضا بانه المنتظم اي
المؤلف من الحروف يخرج ما هو على حرف واحد فكل كلام عنده كلمة و لا ينعكس المسموعة لا
الموهومة احترازا عن الكلام النفسي المتميزة يعني مخرجا و وضعا اي تتبعا احترازا عن
بعض اصوات الحيوانات وفائدته تظهر في نقضه و كقول من قال من اكثر ائمة علم المعاني
هو القول اي المركب المقتضي بصريحه اي بظاهره لا بمعناه وبفحواه كقولهم ما الروح
و الاستفهام على سبيل النفي بها و الانكار و الامر الوارد مورد الخبر كقوله اسيئي بنا او احسني
لا ملومة و قوله تعالى استغفر لهم نسبة معلوم الى معلوم بالنفي او الاثبات لا مطلقا كما في
مركبات الانشائية ولعل ما قيل في الشرح بصريحه اي لا بتعريضه يخرج الانشائيات
التي عرض بها عن الخبر لا التي لم تعرض بها عنه على ما وهم من انه احترز عن نحو لك
اعطني كتابا فانك لم تجد بظاهره محتملا للصدق و الكذب وان كان يفهم منه بقرينة الحال
اخباره عن كونه مريدا للكتاب و ذلك المفهوم يحتملهما فانه لا طائل تحته و ان كان الناسب
اليه افضل الناس لان دلالة الامر على اخبار الامر عن كونه مريدا للمامور به دلالة عقلية لا
اعتبار لها فيما نحن فيه فمدفوع اي دلالة الانشائيات التي عرض بها عن الخبر عليه على
ما اختير في الشرح مثل تفضل بكذا اي اريد تفضلك و السنة قلت كذا اي انك غلطت عقلية
ايضا فليتامل ثم ما قيل في الشرح بعد سلمنا صحته ثم اي في شرح الاشارات للامام
لكن نقله الى هذا الموضع غير مناسب لان القول المقتضي بصريحه النسبة المذكورة يقتضي
خروج ما يقتضي النسبة لا بصريحه لا خروج ما يقتضي احتمال الصدق و الكذب لا بصريحه فيه نظر

لان قولنا الناقل الى هذا الموضع لا يقتضي تصحيحه لاحتمال الصدق والكذب في قوة قولنا
لا يقتضي تصحيح النسبة المذكورة للملازمة بينهما فتلتبس لبنيتها الضمة للحدود وهو خبر عنهما
اي الحدود التي تذكر تقال لها لبنيتها صلحت للتعويل لان يستعان بهما من في لهم عول على عا
تثبت اي استعين بها لما يتضح الاستغناء الخبر عن الطلب واشار الى الحدود المذكورة بقوله
اماض في تحقيق تعسفهما فقال اما ترى الحد الاول اذا كان الرؤية ههنا بمعنى الابصار لا يتجاوز
مفعولا واحدا وهو الحد الاول وكيف في موقع الحال واذا كانت بمعنى معرفة الشيء على صفة يكون
الحد مفعولا اول وكيف ثانيا على تاويل مفعولا فيه بمعنى ما تعلم وحين ظرف لترى وللكيف
دار وفيه معنى التعليل لانهما سيان في مؤديهما تقول اكرمتك لاحسانك واكرمته حين
احسن لانه اذا اكرمته في وقت احسانه فانما اكرمته لاحسانه وعلى ما هو به في موضع الحال
عن الخبر فهو لشيء وبه تعلق الباء بمعنى على لانهما يتقاربان قال تعالى ومنهم من ان تامنه
بدينار اي على دينار وقال الشاعر اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها
اي رضيت بي تلخيصه لما تعلم ان الحد الاول للموصوف صاحبه الصدق بانه الخبر عن الشيء
كائنا على الوجه الذي ذلك الشيء ثابت عليه وتعريفه الكذب بانه الخبر عن الشيء كائنا لا على
الوجه الذي هو ثابت عليه على اي حال دار كيف دار الحد يخرج عن كونه معرفا ولصاحب
الحد ان يمنع الدور بان احتمال الصدق والكذب من اللوازم الخارجة له فالتعريف بهما اذ
رسم يبين معنى الاسم بمعنى ان لفظ الخبر موضوع للمعنى المعلوم لا تعريف حقيقته و لا
امتناع في تعريف الشيء البين في موضع التبس بغيره باعراضه الذاتية غير مفتقرة
الى التعريف في نفسه او به وبان المراد بهما معناهما لغة فلا دور على ان وقع الحد متعولا
زاد والاحق محذوف بمعنى من ترك التحديد بالصدق والكذب وحده بانه الذي يحتمل
التصديق والتكذيب وقع الدائرة وما زاد على ذلك شيئا ومعنى توسيع الدائرة لزوم الدور
بواسطة وذلك ان قوله الخبر ما يدخله التصديق والتكذيب نازل منزلة قوله الخبر ما
يحتمل الاخبار عنه بانه صدق او كذب ثم لا يمكن تعريفهما الا به لانهما نوعان تحته والجنس
جزء من ماهية النوع فلو عرف الخبر بهما لزم الدور لان الموقوف على الموقوف على الشيء
موقوف على ذلك الشيء وفيه فساد اخر لان قوله هو الذي يحتمل الاخبار عنه تعريف الشيء
بنفسه وقوله بانه صدق او كذب تعريفه بما لا يعرف الا به والحد الثاني رد على
الحد الاول واصله واما ترى الحد الثاني لا كما قيد في الشرح او ما ترى وفساده لما مر
وان يكون المفعول اوجب ولكونه تعليلا اوجب ودفع لمن يمنع انه كلام وهو فائدة تفسيره
قبل ومفيدا صفة كلاما وتصحيحه تفسير نفسه وبدليل استغناء لازم الخبر متعلق
بنفي له مع استغناء كونه خبرا فهو يعود على لازم الخبر وذكر لتذكير المرجوع اليه فلا نزاع
بالقياس السماع وهو تعليل استغناء لازم الخبر لانه يوهم نزاعه في انه حد نزاعه في انه
لازم ولذلك جيء بكلمة الحصر كانه قال الغلام الذي لزيد ليس خبرا لاستغناء لازمه فانه لا
نزاع الا في كونه حدا وذلك اشارة الى صحة الاحتمال ووجهه ان جعل لازم الخبر خبر
كان وكان ذلك في معناه ومسماه يحسن اجراء حكمه عليه في التذكير كما اجري عليه في الاسناد

في قولهم من كانت امك والحال في موضع الحال وما تقدم هو استتباع الحد الاول الدور وكذا
قولنا معطوف على قولنا معناه وقولنا اما ترى الحد الثاني اذا وجب كون قولنا في المركبات الفاسدة الغلام الذي لزيد حتى الكر
الغلام الذي لزيد كلاما على مذهب صاحب الحد الثاني ومفيدا بتصحيحه اضافة امر الى امر لا استغناء
ان يكون الغلام الذي لزيد خبرا لاستغناء لازمه وهو صحة احتمالهما لانه لا نزاع الا في انه حد
والحال استلزام الدور في كونه حدا وحين اوجب ان يكون قولنا ان زيدا غلام يصح ان كقولنا
الغلام الذي لزيد في ان يكون خبرا مع استغناء كونه خبرا لانه مع اسمه وخبره في حكم مفرد كيف خرج
عن كونه مطردا اي مانعا ومعناه كونه بحيث اينما وجد الحد وجد المحدود وايضا النفي هو الاخبار عن
عدم الشيء والاثبات هو الاخبار عن وجوده فهما نوعا الخبر فتعريفه بهما دور وما قيل
في الشرح من ان المصنف غلط وغلط في تفسيره نفسه بقوله تصحيحه فيه نظر من وجهين
الاول لم لا يجوز ان اراد تصحيحه مقام نفسه واي محال يلزم منه لا بد من البيان والثاني
ان اراد غلط في معنى اوقع في الغلط ولا يقال غلط في هذا المعنى بل اغلط غيره ومعنى
التغليط النسبة الى الغلط كذا قاله الجوهري والحد الثالث معطوف على الحد الاول وقوله
لا امتناع تعليل لا وجب ان لا يكون وهو غير منعكس اي غير جامع والانعكاس كون الحد
بحيث يستلزم عدمه عدم المحدود لاستيجابه ان لا يكون المجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه
خبرا لاستحالة كون ما لا يعلم بوجه ما معلوما فلا يفيد نسبة معلوم الى معلوم مع انه خبر
وغير مطرد لاستلزامه كون الغلام الذي لزيد خبرا وكذا ان زيدا غلام بالفتح وهذا معنى
قوله مع انتقاضه بالتقضين المذكورين اي في الحد الثاني ههنا اذا لم يرد صاحبه بالقول
الجملة لكن لما اذا اراد بالقول الجملة فلا يمنع طرده وسؤال المعلومية بطلان انعكاسه ووجه
الدفع ان يقال المجهول من جهة الحقيقة المعلوم باعتبار كونه مجهولا مطلقا معلوم من وجه
فيفيد نسبة معلوم الى معلوم قال رضي الله عنه هذا الجدليس بصحيح لانه لو كان صحيحا
للزم ان لا يكون قولهم ما لا يعلم الى اخره خبرا وانه خبر بالاجماع فلازمه منتف وانتفاء اللازم
يدل على انتفاء الملزوم ووجه الدفع هو ان قولهم ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا ينفى
لم قلتم انه خبر بل هو وصف فلا يرد علينا نقضا او نقول مفهوم المجهول معلوم فلم قلتم ان
هذا نسبة مجهول الى مجهول بل نسبة معلوم الى معلوم ووجه دفعه ليس ما ذكر فتامل بل وجه
دفعه الذي هو مذكور في الحواشي هو انه سلمنا ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوم لكن لم قلتم
انه معلوم بتصحيحه من هنا نظهر ان المراد بسؤال المعلومية هو قول من يقول هو معلوم من
حيث انه غير معلوم قوله واما في الطلب الى قوله فانه هو معطوف على الغائي الخبر وتمنى اتي
صفة لاحد ويوجد خبر ان كل احد او تمنى خبره ويوجد حال وكلا مفعول يوجد
والتنوين عوض من المضاف اليه اي كل واحد ومن ذلك اشارة الى الاقسام الخمسة والهاء
في نفسه لكل احد وما نسبنا الى الطلب ما موصول ونسبنا صلته والراجع منها اليه محذوف
والمنسوب اليه هو الابواب الخمسة ولا يتقصى من قولهم تقصيت الشيء على كذا اذا لم تجاوز
به الى غيره وهو مسند الى ضمير الكلام ولكن اسند الى من لا يتقصى وما يتقش في موضع
النصب مفعول يتنزع والمعنى ولما اختيار في الطلب قول من قال انه اول فلان

الحدود ... لا نوع ... الخبرية

وفيما شرحنا الفاضل المكوا ... بنزاع حول المقتضي بتصحيحه ... بوجه من الوجوه ... ما هو بالسوال ... ما هو تحت الوصف العنوان ... وهو لا يعلم بوجه من الوجوه ... لا ... ذكرا وقوله كل مجهول مطلقا [illegible]

كل احد يستعمل ابواب الطلب فى موضعها عالما بها اذ يفرق فين ماضى ورتاس كل واحد
منها و بينها و المفهوم من الخبر ويعلم ان ما يصلح جوابا لاحدهما لا يصلح للآخر وكل من الابواب الخمسة
طلب خاص و العلم الخاص يستلزم العلم العام لامتناع تعقل الكل من غير تعقل البعض ثم انهما
بعد اختلافهما بالماهية يختلفان فى ان الخبر يحتمل الصدق و الكذب دون الطلب و البحث
فى الطلب و الذى نسبناه الى الطلب لا يقتصر على ما قد اسمعناك بل نتجاوز به الى غيره و سنستعمل
ورب التعرض لتحقيق الطلب شيئا يصور ماهيته فى ذهنك تصورا واضحا و اشار بقوله
بهذا القدر من التنبيه الى انه لا يستنكف على البديهى بل ينبه عليه و بقوله المعروف الحدى
الى انه يعرف بالرسم قوله (القانون الاول فيما يتعلق بالخبر الى وهو المسند المرجع بالكسر
مكان او مصدر كالرجوع منه قوله تعالى الى ربكم مرجعكم الا انه شاذ لان المصدر من فعل
يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع انما يكون بالفتح معناه موضع رجوع او
رجوع كون زيد عالم و نحوه خبرا يعنى ما يقال له الخبر يعتمد فى كونه خبرا على حكم المخبر وهو
نصابه و مركزه دون الحكم الواقع وكذا مرجع احتماله الصدق و الكذب و السبب فيه و اما
وكونه صدقا او كذبا و غيرها من الاحكام و فيه اصلان يفترع عليهما قوله اعلم ان مرجع
الخبرية الى آخره و قوله فاما السبب فى كون الخبر محتملا للصدق و الكذب الاول ما يدل عليه
الخبر هو الحكم بالنسبة لا ثبوت النسبة اذا قلت انطلق زيد لا يدل على انطلاقه بل على حكمك
بالانطلاق له و الا لم يكن الخبر كذبا لانه اذا دل على ثبوتها فمتى وجد وجدت لامتناع
انفكاك الدليل عن المدلول و ايضا لو كان مدلول الخبر ثبوت النسبة بين المنتسبين يلزم
من اثبات شىء و نفيه بتقيضهما و يلزم اجتماع النقيضين اذا اثبت شىء و نفى و لاتحاد
مفهومى قول الصادق و الكاذب اذا قالا زيد عالم و الا لكان خاليا عن الفائدة او يدل على
معنى آخر وكلاهما باطل فثبت الاول فلا دلالة للخبر على اعيان الموجودات ثم الحكم ليس
ليس هو الاعتقاد لان المخبر قد يخبر على خلاف اعتقاده لان من لا يعتقد كون زيد فى الدار
يمكنه ان يقول زيد فى الدار و لا الارادة لان الاخبار قد يقع عن الواجب و الممتنع مع ان الارادة
يمتنع تعلقها به فالحكم اذن امر مغاير لجنس الاعتقادات و ذلك هو الكلام النفسى و لا يقول
به احد الا اصحابنا ثم يجب ان يعلم ان الخبر قد يطلق على احد جزئى الخبر مجازا كما
يقوله النحويون الثانى اذا كذبت قائلا او صدقته فانهما يرجعان الى ما كان خبرا دون
غيره من الاعتبارات لانهما ينصرفان الى اثباته و نفيه و الاثبات و النفى يتناولان
الخبر ثم دلك على ذلك انك تجد الصفة ثابتة فى حال النفى كثبوتها فى حال الاثبات فاذا
قلت ما جاءنى زيد الظريف كانت ثابتة لزيد كثبوتها له اذا قلت جاءنى زيد الظريف و ذلك
ان ليس ثبوت الصفة للموصوف باثبات المخبر فينتفى بنفيه و انما ثبوتها له بنفسها فالمخاطب
و المخاطب سيان فى العلم بثبوتها له لان الحاجة اليها لاجل خيفة اللبس على المخاطب لانك اذا
قلت جاءنى زيد الظريف فانك لا تحتاج اليها الا اذا كان فيمن يجيئك واحد آخر يسمى زيدا و انت
تخشى ان لم تقل الظريف ان يلتبس على السامع و اذا كان الغرض من الصفة ما ذكرنا كان
محالا ان لا تكون معلومة عند المخاطب لانه يؤدى الى ان تبين الشىء للمخاطب بوصف هو

لايعلمه

لا يعلمه فى ذلك الشىء و اذا تمهد هذا فنقول له ان مرجع الخبرية الى آخره يدور على هذين الاصلين
الى حكم المخبر متعلق بمحذوف و هو خبر ان الذى صفة المخبر بحكمه صلته المستتر فيه راجع
على الموصول و البار على الحكم خبر خبر المخبر ظرفه و البا و اللام فى بمفهوم لمفهوم متعلقان
به كما الكاف بمعنى مثل فى موضع نصب على الحال و ما مصدرية اى المخبر الذى يحكم الحكم فى خبر
نفسه بمعنى لمعنى مثل وجدانك اياه و اعلم انه اذا كان وجدت بمعنى عرفت الشىء على
صفة يكون الها مفعولا اول و فاعلا ثانيا و اذا كان بمعنى اصبت يكون الها مفعولا و فاعلا
حالا منه و ذلك مفعولا لفاعلا تجد المخبر و هو فاعل ذلك اى يحكم فى خبره بمفهوم لمفهوم او تجده
على هذه الصفة اذا قال المخبر هو لزيد هو ليس لزيد ظرف لفاعلا لا الحكم معطوف على الى حكم المخبر
اى لا مفوض الى حكم مفعول يحتمل ان يراد به حكم محكوم به حكم المخبر به او غيره قبل و هو انه
ثابت فى الاعيان كثبوت الزيدية لشخص او حكم الخارج به احد او لم يحكم و يدل على الاول
ما له الاول على الكمال ما له اشير المخبر الى الحكم المحكوم به اشارة كما سترى اذا قال الذى هو لزيد او ليس لزيد
فاوقع المخبر الحكم المفعول صلة للموصول الذى اصله كون صلته قبل انضمام الصلة بالموصول
معلومة للمخاطب انما قال ذلك ليدل على ان ثبوت الشىء لزيد مع كونه ثابتا فى الخارج معلوما
عند المخبر و السامع له ان يخرجه عن ذلك او اذا قال انه زيد بالفتح عطف على اذا قال الذى
فيقل المتكلم الحكم بثبوت الزيدية للضمير فى هو زيد الى جعل الحكم تصورا مشارا اليه ما الى التصور
يعنى جعله معرفا اى انه زيد يحكم له اى للحكم المجعول تصورا او به اى و يحكم بالحكم المجعول
تصورا اى بجعل ذلك الحكم المشار اليه مبتدأ اذا قال حق انه زيد او خبرا فلو لم يكن مدلول الخبر
حكم المخبر لا الحكم الثابت لم يصح له ذلك فافهم و هذا اعنى لا الى حكم مفعول الى هنا كالدليل على
ما ادعاه و السبب فى كون الخبر محتملا لهما امكان تحقق الحكم مع كل واحد من الصدق و الكذب
من حيث ان الحكم حكم مخبر فقط لاستلزام غير هذه الجهة من كون الحكم متصورا محلولا واقعا و كون
المخبر صادق القول او كاذبه منظورا فيها امكان تحققه مع واحد منهما دون كل واحد
منهما و الا يلزم امكان اجتماع النقيضين و هذه السببية لما كانت مدلولا عليها بقوله السابق
معنى حيث هنا قال فاما السبب فالنا المفسرة الداخلة على السبب و وجه الدلالة هو انه
اثبت ان مرجع الخبرية هو حكم المخبر و الاحتمال صفة فيه فاذا كان حكم المخبر مدلول الخبر
ينصرف الوصف الى ما دل عليه دون ما لا يدل عليه و تقديره اذا كان مرجع الخبرية و مرجع
احتماله الصدق و الكذب الى حكم المخبر فالسبب فى احتماله اياهما هو حكم المخبر و اتى بحرف الفاء
للتفصيل و لو لم يجئ به لما ضره ثم فسر فى الشرح قوله فينقل الحكم بثبوت الزيدية للضمير
بان قيل و ذلك فى قولنا انه زيد بكسر ان و هو غير مناسب لان نقل الحكم ليس فى انه زيد بالكسر
بل فى قولنا هو زيد فلهذا قال انتصب مرجع كون الخبر مفيدا على العطف على مرجع الخبرية
و معنى قولهم الخبر مفيد للسامع و هو استفادة السامع من الخبر الحكم و يسمى هذا فائدة الخبر
كقولك زيد عالم لمن ليس غير محيط به علما او استفادته معطوف على استفادة المخاطب من
الخبر علمك بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظها و يسمى هذا لازم فائدة الخبر و الاولى
فائدته بدون هذه اى لازم فائدته تمتنع لامتناع تحقق الملزوم دون تحقق اللازم و هذه

اى لازم فائدة الخبر بدون الاولى بمعنى فائدته لا تمتنع لصحة تحقق العام دون تحقق الخاص
كما فى المثال المذكورة وانما انث اسم الاشارة لاخذ الاضافة اللازم الى الفائدة وموضعها
نحو قوله كما شرقت صدر القناة من الدم وذكرنا لا لتاويل الاستفادة بعلم المخاطب كما هو حكم
اللازم المجهول المساواة ٭ شبه صحة حصول لازم الفائدة بدون الفائدة بحكم اللازم الذى لا يعلم
مساواته للملزوم وحكمه ان لا يستلزم وجوده وجوده اخذا بالمتيقن المعلوم ومرجع كونه
صفة زائدة على ما سبق من المرجع والتنوين فى بعض عوض من المضاف اليه اى بعضهم والهاء
فى لا طباقه للحكم ولذلك اشارة الى اعتقاد المخبر او ظنه وسواء اسم بمعنى الاستواء وصف به
كالمصدر منه قوله تعالى الى كلمة سواء فى اربعة ايام سواء بمعنى مستوية وارتفاعه
على انه خبر وكان مع اسمه وخبره فى موضع الابتداء تقديره كون الاعتقاد او الظن خطأ
او صوابا سواء وهذا من جنس الكلام المتروك فيه جانب اللفظ الى جانب المعنى وقد وجدنا
العرب يميلون فى مواضع من كلامهم مع المعانى ميلا بينا يقولون لا تاكل السمك وتشرب
اللبن معناه لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن وان كان ظاهر اللفظ على ما يمنع من رد
الاسم على الفعل فصل عما قبله لكونه بيانا له بناء اما مفعول له او حال اى لبنا مذهبه
او بانيا مذهبه تبتر والمخبر اضافة المصدر الى الفاعل من قولهم برئت منك ومن الديون
واحتجاجه عطف على دعوى والضمير فى لها لها بان لم يتكلم متعلق بالاحتجاج وهى المخففة
من الثقيلة وفيه ضمير الشان المعنى الاكثرون على ان حكم المخبر ان كان موافقا للواقع
فهو صدق والا فهو كذب وهو المستفيض المعتمد الصحيح وبعضهم على انه ان كان موافقا
لاعتقاد الحاكم او ظنه فهو صدق والا فهو كذب سواء كان اعتقاده موافقا او مخالفا للواقع
لبناء مذهبه او بانيا على دعوى المخبر براءته عن الكذب متى خالف خبره الواقع وعلى احتجاج
المخبر لدعواه بان الشان لم يخبر بخلاف اعتقاده او ظنه فالخبر عند الجمهور منحصر فى
الصادق والكاذب ومن الثانى قول عائشة رضى الله عنها انها قالت فيمن اخبر لشئ
ثم ظهر خبره على خلاف الواقع ما كذب ولكنه وهم اى غلط واخطأ لا واسطة بينهما على
المذهبين خلافا للجاحظ فانه اثبت قسما ثالثا ليس صدقا ولا كذبا فان عنده الحكم اما مطابق
للواقع مع اعتقاد المخبر له او عدم اعتقاده له وانما غير مطابق للواقع مع اعتقاده او عدمه
فالاول اى المطابق مع الاعتقاد هو الصادق والثالث اى غير المطابق مع الاعتقاد هو الكاذب
والثانى والرابع اى المطابق مع عدم الاعتقاد وغير المطابق مع عدم الاعتقاد كل منهما
ليس بصادق ولا كاذب فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب عدم مطابقته
مع اعتقاده وغيرهما نوعان مطابقته مع عدم اعتقاده وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده
تمسك من اثبت قسما ثالثا بقوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة فانهم قصروا دعوى
النبى عليه السلام للرسالة على الافتراء والاخبار حال الجنون بمعنى امتناع الخلو وليس اخباره
حال الجنون كذبا لجعلهم الافتراء مقابلته ولا صدقا لانهم لم يعتقدوا صدقه فلزم ان يكون
من الخبر ما ليس صادقا ولا كاذبا ورد بان الافتراء هو الكذب عن عمد فهو نوع من الكذب
فلا يمتنع ان يكون الاخبار حال الجنون كذبا ايضا لجواز ان يكون نوعا آخر من الكذب وهو

الكذب

الكذب لا عن عمد فيكون التقسيم للخبر الكاذب لا للخبر والمعنى افترى ام لم يفتر وعبر
عن الثانى بقوله تعالى ام به جنة لان المجنون لا افتراء له والخلاف لفظى لانه ان اريد
بالصدق والكذب المطابقة وعدمها لا يشترط شئ فلا واسطة وان اريد بالصدق المطابقة
مع العلم بها وبالكذب عدمها مع العلم به فعدم العلم بهما واسطة هذه اقسام اربعة وفيها
قدر فى الشرح فى قوله وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر من محذوف اى الى طباق
الحكم المطابق للواقع لاعتقاد المخبر والى لا طباقه اى لا طباق الحكم الغير المطابق للواقع
لذلك بدفعه قوله سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ولا طابقه قوله لكن
تكذيبنا وننبه على ان ما قيل بمعزل عن مقصود الشيخ ولان الاضمار بلا قرينة على خلاف
الاصل ومن حسن الشارح ان يتعاهد فى مذهبه بقاء النظم على حسنه ومطابقة اللفظ
المعنى لكن استدراك من بناء وتجيبان خبره والباء فى بالقلع للتعدية يقال الخيت
على حلقه بالسكين اى عرضت على حلقه السكين ويمكن ان يكون باء الملابسة كما يقال
الخيت عليه بالسوط والسيف اى مصاحبا به يعنى تكذيبنا وتصديقنا له فى هاتين
القضيتين يجيئان بناء على لان قوله الاسلام باطل مخالف للواقع مطابق لاعتقاده
فلو كان الكذب بحسب مخالفة الاعتقاد لما صح هذا التكذيب وقوله الاسلام حق مطابق
للواقع مخالف لاعتقاده فلو كان الصدق بحسب مطابقة الاعتقاد لما صح هذا الصدق
وفيه نظر لان المسلم انما يكذبه ويصدقه بحسب اعتقاده ولذلك لا يصدقه ولا يكذبه
من هو مخالف للاسلام ويستوجبان عطف على يجيئان اى التكذيب والتصديق يوجبان
ان يأول قوله تعالى اذا جاءك الآية لانه تعالى كذبهم لما قالوا نشهد انك لرسول الله
وهو مطابق للواقع ولو كان الامر كما ذهب اليه الجمهور لما تاتى هذا التكذيب فانه مطابق
للواقع مخالف لاعتقادهم فعلم انهما بحسب مطابقة الاعتقاد ومخالفته فوجب التأويل
وهو حمل قول المنافقين على انهم ارادوا بقولهم نشهد شهادة واطأت فيها قلوبهم
السنتهم كما يترجم اى يفسر ويبين عما قلنا لارباب البلاغة المؤكدات الثلاثة
فى قولهم فقال الله عز وجل قالوا ذلك والله يعلم ان الامر كما يدل عليه قولهم انك
لرسول الله والله يشهد انهم لكاذبون فى قولهم نشهد وادعائهم فيه المواطأة
وسيأتيك بحث فى هذه الآية فى فصل الاطناب ان شاء الله تعالى قيل فى الشرح
تكذيبهم لان شهادتهم ليست مطابقة لما فى نفس الامر لان الشهادة الصادقة تستند على
العلم وما هى شهادة عليه كقوله تعالى وما شهدنا الا بما علمنا والمنافقون لما شهدوا
على الرسالة من غير علم اذ لا علم لهم بها ولهذا ينكرونها حكم عليهم بانهم كاذبون فى الشهادة
قوله من غير علم اذ لا علم لهم بها ممنوع الا ترى الى قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله
مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا
به فهم على الموت برسالته عليه السلام لكنهم كفروا به بغيا وحسدا وحرصا على الرياسة
لما كان مقصود الشيخ تفصيل الاعتبارات الراجعة الى الخبر وهو مفتقر الى الحكم
والمحكوم له وبه احتاج لكل منها فتاتذكر فيه للضبط فقال واذ قد عرفت وعرفت

الثاني جواب اذ ومعناه ظاهر وقوله الراجعة منتصبة صفة لفنون قوله اما الاعتبار الراجع الى الحكم الى ان لا تتخذه ظهريا قوله في التركيب متعلق بقوله الاعتبار الراجع تقديره الاعتبار الراجع في التركيب الى الحكم تنبيه اعلم ان الحكم اعني الاسناد في هذه الصناعة لا تسمى مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية بل عقليا لعدم رجوعه الى الوضع ولذلك نرى علماء هذا الفن لا يحكمون على انبت الربيع البقل وانبت الله البقل بكونهما مجازا عقليا وحقيقة عقلية الا بعد بيانهم ان صيغ الافعال في معنى نسبتها الى الفاعل لست تدل على معنى سوى صدورها عن فاعل ما فاما ان ذلك الفاعل قادر ام غير قادر فليس بداخل في مفهومها وضعا ويبينون ذلك بوجوه تعرف في موضعها باذن الله تعالى هذا قوله من غير التعرض لكونه لكون الحكم لغويا او عقليا ليس معناه ان الحكم في نفس الامر على هذين القسمين لكن لا تعرض لهما ههنا بل معناه من غير ان تتعرض لبيان تسميته باللغوي او بالعقلي فان ذلك فان التعرض لبيان تسميته باللغوي او عقلي وظيفة بيانية ويظهر من هذا ضعف ما افيد في الشرح ان المثال الصحيح للغوي انبت الله البقل فيكون جواب لما والسماع بالكاف وانما عطف قوله ومجردا على غير مكرر بالواو وقوله واخرى مكررا او غير مجرد باو لان المراد بالاول هو خلو الكلام عن التاكيد وهو باستغناء جميع المؤكدات عنه فناسب العطف بالواو لانه للجمع وبالثاني تحليته بالتاكيد وهو اما بمؤكد واحد او باجتماع اثنين منها فصاعدا بحسب المقام فعطفه بالواو يوهم ان التاكيد باجتماع التكرار وعدم التجريد فناسب عطفه باو دفعا لهذا الوهم كانه قال فيكون التركيب تارة غير مؤكد باستغناء التكرار والتجريد عن المؤكدات وتارة اخرى مؤكدا بالتكرار او بواحد من المؤكدات او بانضمام اثنين منها او اكثر كما في الامثلة المذكورة وصف ان بالمشبهة احتراز عن ان بمعنى نعم وايراد الامثلة الثلثة في النفي نداء على ان كلمات النفي انواع ثلثة فعل وحرف وحرف مشبه به وقيل في الشرح انما ذكر ثلثة لمثله لكون كلمات النفي الداخلة على الجمل الاسمية ثلثة ولك فيه نظر لانتقاضه بلا المشبهة بليس وبان النافية وانما قال لكونه اي لكون المسند اليه حقيقة او مجازا ولم نقل لغويا او عقليا لان الحقيقة العقلية والمجاز العقلي مختصان بالحكم لا يجريان في المسند اليه معرفا حال من الضمير في ثابتا ومن احد المعارف اي الخمسة وهو السماع صفة لمعرفا ويستغنى فيها اليها للمعارف ومحصورا ايضا حال عن المستكن في ثابتا منفي وحال عن المستتر في معرفا او منكرا عطف على معرفا مخصوصا صفة لمنكرا متقدما حال عن الضمير في ثابتا فيجوز حمل جميع المنصوبات على انها اخبار لكان من حيث هو مسند ايضا اي لا من حيث انه حقيقة او مجاز الا ان ذلك تتعرض له في علم البيان وفي افراده معطوف على مفردا او من كونه اي كون المسند فعلا حال عن الهاء في افراده يعني وكونه مستقرا في افراده كائنا فعلا ويمكن ان يكون في افراده معطوفا على كونه مفردا او من كونه فعلا خبر الكون المحذوف ولا يبعد عطفه على قوله من حيث هو مسند اي لاعتبار الراجع الى المسند في افراده متقيدا كل

من ذلك صفة لفعلا واسما ومن ذلك صفة كل وذلك اشارة الى الاسم والفعل اي متقيدا كل واحد كائنا من الاسم والفعل بنوع قيد متعلق بقيد لخوضت يوم الجمعة وزيد رجل عالم وعمرو واخوك الطويل وقد جعل في الشرح المشار اليه بذلك المنكر والمعرف وهو مخالف لما مثل به الشرح في الفن الثالث هذا خبر مبتدا محذوف اشار به الى الاعتبارات المذكورة في الفنون الثلثة او الى الفنون الثلاثة اي الامر والشان ان الاعتبارات المذكورة هذه التي ذكرت فيها او القصة ان الفنون ثلثة اذا كانت الجملة الخبرية معقودة اي متحققة غير متصلة باخرى لما اذ الانتظمت لما اذا اتصلت وتركبت الجملة الخبرية مع جملة اخرى فتحصل اذ ذاك اعتبارات غير ما ذكر من الفصل والوصل وطي الجمل عن البين ولا طيها او مبتدا خبره محذوف تقديره هذا المذكور من الفنون منحصر في الثلثة اذا كانت الجملة مفردة ومما افيد في الشرح من ان هذا اشارة الى ما ذكرنا من احكام المسند اليه الى ما بعده فتدبر فن رابع لم يعطف على الاعتبارات لانه ابدل عنها وكونه بيانا لها كما قيل في الشرح ضعيف لان مقصوده تصيير الفنون اربعة لا ان يترجم ويفسر الاعتبارات بلفظ اوضح منها ولكونه خبر مبتدا محذوف وجه وحينئذ تكون الجملة صفة لنكرة ولا يتضح ولا تتبين الكلام في جميع ما سبق من الاعتبارات اتضاحا يليق بما سبق ذكره الا بيانا تعني مقتضى الحال فبالحري قال الجوهري يقال حري ان تفعل كذا بالفتح اي خليق جدير لا يثنى ولا يجمع واذا قلت هو حر وحري على فعيل ثنيت وجمعت فقلت هما حريان وهم حريون وقوله الاول اية انه مصدر وهو ههنا اولى للفتح وبكون الباء غير صلة قوله ان لا تتخذه اما مصدري مصدري وهو مع ما في حيزه مبتدا محذوف الخبر وبنصب الفعل وهو السماع واما خفيفة من الثقيلة بدليل النفي ورفع الفعل ولكن لم يروه وفيه ضمير الشان والظهري الذي تجعله بظهرك اي تنساه قال تعالى واتخذتموه وراءكم ظهريا تقديره حق وواجب انتفاء اخذه منسيا والثاني اية انه صفة وحينئذ يكون مبتدا خبره ان لا تتخذه والباء صلة نحو بحسبك درهم اي حري ان لا تتخذه ظهريا قوله لا يخفى عليك ان مقامات الكلام متفاوتة الى قوله لم يعد هذا واضح عندك غير خاف لديك ان مواضع الكلام متباعد بعضها عن بعض بحسب المعاني المتضادة فمقام الشكر وهو مقابلة النعمة بالثناء قولا وعملا واعتقادا يخالف مقام الشكاية وهو ضده ومثلهما التهنئة والتعزية ومقام المدح وهو الثناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها مثل الحمد يغاير مقام الذم وهو ضده ونحوهما الترغيب والترهيب وموضع كل واحد من المعاني المذكورة يفارق موضع نفسه بمعنى يتصل به من الخارج كالجد والهزل فمقام الشكر جدا يجانب مقام الشكر هزلا وقس عليه سائر الامثلة وكذا ومثل ما ذكر من مقامات الكلام مقام الكلام مبتدأ اي من غير طلب وسؤال يباعد مقام الكلام مبنيا على الطلب او انكار وموضع بناء الكلام على السؤال والطلب يباين موضع بناء الكلام على الانكار وكل ما ذكر بين مكشوف عند كل عاقل فهم ومثل ما سبق مقام الكلام مع المتفطن الذكي لا يوافق مقام الكلام مع البليد الغبي ولكل واحد من المواضع المذكورة مقتضى موجب غير مقتضى الآخر من اقتضى ذكرته اذا اقتضاه ثم اذا اخذت

في الحديث فلفظ كتب كل كلمة معينة مع كلمة اخرى معينة موضع لا يصلح لغيرها ولكل منتهى
كلام ينتهي عنده مقام يغاير مقام منتهى كلام آخر وارتفاع حال الكلام في المرتبة والقبول
بحسب وجوه المقام كلاما لا يتفا بالمقام الذي تكلم لاجله وانخفاضه فيهما بحسب لا وجوه انه
لما يليق به الا انه تركه لدلالة مقابله عليه ومصادفة المقام كلاما يناسب المقام يسمى مقتضى الحال
وتذكير الضمير للنظر الى مقتضى الحال والمصادفة مصدر اضيف الى فاعله وما موصوفه او
موصولة وقعت مفعولا للمصدر صفتها او صلتها يليق والعائد منها اليها مستتر فيه والهاء
في به للمقام وانما فصل بقوله كذا وكذا لان المباينة في الاول بحسب المضادة بين المقامات وفي
الثاني بحسب وصف مفارق في المخاطب والمخاطب وفي الثالث بحسب وصف فيه خلقي وكل
واحد منهما نوع من الكلام الثاني فان كان للنسبة وذلك الاولى اشارة الى الاطلاق وهو تجريد
الحكم عن المؤكدات وخلافه التاكيد والثانية اشارة الى المؤكدات بحسب المقتضى وهو مفتوحا
اي يؤكد بقدر ما اقتضاه المقام من التاكيد ومكسورا اي يؤكد بقدر اقتضاء المقام التاكيد
ضعفا وقوة تمييزا من المقتضى وان كان المقتضى اثباته اثبات المسند اليه كاينا على وجه
من الوجوه المذكورة اي في تعدد اعتبارات المسند اليه من كونه معرفا من احد المعارف محليا
بشيء من التوابع الى اخرها وما قيل في الشرح من كونه مقيدا او غير مقيد خلاف ما ذكره المصنف
في اعتبارات المسند اليه فحسن الكلام ورود المسند اليه كائنا على الاعتبار المناسب لمقتضى
الحال جواب الشرط وان كان مقتضى الحال اثبات المسند وهو مخصوص بشيء من التخصيصات
فحسن الكلام نظمه كائنا على الوجوه المناسبة لمقتضى الحال حاصلة من الاعتبارات السابقة
في تعدد اعتبارات المسند وهي تقييده اذا كان فعلا مفردا بما يتصل به من المصدر والظرف
وغيرهما واذا كان اسما مفردا منكرا بالاضافة والصفة كما سيجيء ان شاء الله تعالى ومثل ما
تقدم اذا كان المقتضى عند تركيب الجملة مع جملة اخرى فصلها مفعول المقتضى اي قطع
الجملة الاخرى عن الاولى باسقاط العاطف او وصلها اي عطف الجملة الاخرى على الاولى او الايجاز
اي اذا كان المقتضى الايجاز معها مع الاخرى وهو طي الجمل عن البين او الاطناب اي مع
الاخرى وهو لا طيها فحسن الكلام تركيبه موافقا لمقتضى الحال من الفصل والوصل والايجاز
والاطناب والفصل بكذا وكذا للانتقال من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه الى الاعتبارات
الراجعة الى المسند ومنهما الى الاعتبارات الراجعة الى الجملة اذا انتظمت مع اخرى المنح العطا
يقال منحه مالا وهبه وهذه الفنون وحقها مفعولاه لكون يروى بالياء على الغيبة وهنا بالكاف
واسمه ضمير الاصل وبالتاء على الخطاب وهنا بالهاء وهو للاصل وان مخففة من الثقيلة واسمها
ضمير الشان وليس مع اسمه اعني ان يكون الدخيل وخبره وهو من الواجب خبره وان كان
المرجع في موضع الحال ولذلك استغنى عن الجزاء والدخيل المنتسب المفتتح وهو في الاصل من داخل
الرجل في شؤونه مختصا به والناشئ الحدث الذي جاوز حد الصغر فلا على الدخيل اسم لا
محذوف لدلالة الظرف عليه وهو لا حرج ولا تبعة وتنصره الرواية الاخرى فلا باس على الدخيل
متعلق بلا باس وان تقلد في محل الرفع خبرا للا والهاء في اصولها وتفاريعها وفيها وعليها
ومنها للصناعة وفي صلحها لصناعة علم المعاني وان فائدته اي الدخيل جزاء له للدخل

محذوف وهناك اشارة الى بعض الفتاوى والاصل فيه الاشارة الى المكان ثم استعير
لغيره الى ان يتكامل غاية للتقليد على مهمل بالتحريك على تؤدة حال عن فاعل يتكامل وهو الموج
وهي الالف والعادة وذلك الامام صفة شيخنا ويحيلنا خبر كان والباء على متعلقان بيحيلنا
والمراجعة المعاودة يقال راجعه الكلام والهاء في راجعناه وفيها للشيخ ومستحسنات
الكلام ونحن الواو للحال ممن نبغ ظهر وشهر خبر نحن والشعب جمع شعبة وهي الغصن
والمعاناة المقاساة والهاء في بها وفيها لعلة اي طائفة وجملة او كثير يقال انتقدت علة
كتب والوكد القصد والكد الشدة في العمل وطلب الكسب وها كلمة تنبيه وهو ضمير الشان
وكم خبرية ومميزها محذوف اي كم مرة وهي منصوب على الظرفية ويعيد خبر الامام
والجملة خبر ضمير الشان وهذا مفعول يعيد وهو اشارة الى الحوالة على الذوق المعنى وقبل
اعطائنا هذه الفنون الاربعة حقها في الذكر اي على التدريج اعني متدرجة قبل ان نذكرها
كما هو حقها نبتهل على اصل ليكون الاصل على ذكر مبتدا منك او لتكون انت على ذكر مبتدا الاصل
على الجادة والاصل انه ليس كون المبتكر الريض في صناعة كالمنتهى المرتاض المتدرب بأساليبها لبيبها
في فهم الذوق من تلك الصناعة من الواجب فيها وان كان اصول تلك الصناعة وفروعها
مستندة الى تحكيم العقل الصرف والتحقيق البحث فكيف يكون الدخيل كالناشئ اذا كانت الصناعة
مبنية على تحكمات وضعية كدلالة لا العاطفة والنفي والاستثناء وانما على التخصيص وغيرها
واعتبارات الفنية مستخرجة بقوة القرائح والاذهان كمواقع الالتفات وغيرها فاذا كان
الامر كذلك فلا باس على المبتدي في علم المعاني التقليد لصاحبه في بعض الحكم ويغني عند
فقدان الذوق حتى يكمل له الالف والعادة والشاهد على ذلك ان الشيخ الحاتمي الوحيد
في دهره والفريد في عصره الذي لن يوجد مثله رحمه الله يحيلنا الحسن كثيرا من مستحسنات
الكلام وقت رجوعنا اليه في تلك المستحسنات على الذوق والحال انا وقت حوالته ايانا
على الذوق من الذين ظهروا وشهروا في انواع من نوع الادب وترددوا وتردد عليهم في
مضائقها وتعمقوا في مداحضها ومزالقها وها ان الشان عبد القاهر في دلايل الاعجاز
كثيرا يعيد الحوالة على الذوق قيل في الشرح كم يعيد هذا ان اسم الاشارة يشير الى الاصل
المذكور وهو ان ليس الدخيل في الصناعة كالناشئ فيها وانه يجب ان يقلد ان فاته الذوق
وفيه نظر لان هذا الكلام ليس للامام عبد القاهر وما اورده في دلايل الاعجاز بل
احال كثيرا على الذوق فيه والله اعلم قوله الفن الاول سمي بالتصحيح كما سنقف عليه لما فرغ
عن بيان معنى الخبر وبين ان الاعتبارات الراجعة اليه لا تزيد على اصناف ثلثة بحسب
ما يتوقف عليه اذا كان مفردا وعد كل صنف من الاعتبارات وعرف مقتضى الحال
واتضح ان الحسن والمزية بحسب مصادفة المقام لما يليق به وان مدرك جهات الحسن
ليس الا الذوق شرع يفصل الحالات المقتضية الاعتبارات الراجعة الى الحكم وقدم الحكم في
التفصيل لان المقصود ان الخبر هو الحكم وان تصور الطرفين شرطه فقال الفن الاول اي
في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى الحكم من حيث هو حكم ان مع اسمها وخبرها اعني ان
المصدرية مع صلتها في موضع المبتداء وهو ضمير الفصل او مبتداء والموصول مع الصلة

خبره والجملة خبر ان ومن المعلوم خبر مقدم والاطلاق في الاصل التخلية ثم استعير للتكلم
يقال اطلق اللسان اذا تكلم لان الساكت كالمقيد فلما تكلم فكانه خلى واطلق والافراغ صب الما
من قولهم فرغ الما بالكسر يفرغ فراغا مثل سمع سماعا انصب وافرغته انا ثم استعير للقصد
للتكلم وذكر الغالب لترشيح الاستعارة وما نطق مفعول يفرغ والها في به للموصول تحاشيا
تجانبا وتفاديا اما مفعول له ليفرغ او حال من المتكلم والاول اولى والوصم العيب والعار
واللاغية اللغو اي من الواضح البين ان حكم العقل حال التكلم هو ان يقصد المتكلم بما يتكلم
به الافادة فرارا عن عيب اللغو الفا للتعليل والاندفاع في الحديث الافاضة فيه ومخبرا
حال عن ضمير المتكلم في اندفع ولزم جواب اذا وان يكون فاعل لزم والها في قصده وحكمه
وخبره وافادته للمخبر وذاك صفة لخبره الذي شرع فيه والافادة مفعول للقصد ومقتنعا
حال من الضمير في افادته والنوط التعليق والمناط موضعه والها للافادة وهي الجملة
يعني فاذا افاض المخبر في الكلام لزم ان يقصد في خبره افادة السامع وهو اخذ الجملة
بقدر ما يحتاج اليه في الافادة لئلا يقع في الكلام الزيادة على المقصود والنقصان منه
فاذا الفا للتعليل ايضا ولمحض تعليل لالقي وينتقش معطوف على العلة وثبوتا
وانتفا تمييزان عن الاسناد كما في جواب اذا وذلك اشارة الى الحضور ولا تتقاش ويتمكن
عطف على لقي ولمصادفته علة ليلقي والضمير في يصادفه للحكم وايا ضمير الذهن وخاليا
حال عن اياه والبيت دليل التمكن المعنى فاذا اخبر المتكلم بالجملة الخبرية من هو خالي الذهن
عن المعنى الذي يخبره ليحصل طرفا الجملة عنده ولينتقش استناد احد الطرفين الى الاخر
في ذهن خالي الذهن من جهة الثبوت او الانتفا كفى في ذلك الحصول حكم المخبر وحينئذ
تمكن الحكم فيه لمصادفته الحكم الذهن خاليا بشهادة قوله اتاني البيت واذا القاها
عطف على فاذا القي ومتحيرا صفة لطالب وطرفاها عنده مبتدا وخبر وهو استيناف
وفيه اشارة الى اجراء الخبر عليه وذلك لانه لما قال طالب متحيرا اتجه لقائل ان يقول
لم يكون الطالب متحيرا فيجاب بان طرفاها عنده لا استناد او صفة ثانية لطالب وبين بين
اي بين النفي والاثبات وهو مبني لتضمن معنى الحرف للتركيب وموضعه النصب على الظرف
لستنده علة لالقي والورطة الهلاك والاصل ارض مطمئنة لا طريق فيها واستحسن
جواب اذا والانقاذ الانجا وتقويه المنقذ من اضافة المصدر الى الفاعل وهو المتكلم
تحتيه واذا القي المتكلم الجملة الى طالب للجملة متحير لان طرفا الجملة حاصلان عنده دون
الاستناد فالطالب لذلك من الاستناد بين بين اي بين ان يسند بالاثبات وبين ان
يسند بالنفي ليخلص المخبر الطالب المتحير عن الهلاك استحسن ان تقوى المتكلم الجملة
بادخال اللام او ان في الجملة واذا القاها رد على سبق والها في فيهما للجملة وفي لخلافه
لحكم المخبر وفي ليرده وهو تعليل لالقاها للحاكم المخالف وفي نفسه للمتكلم ايضا واستوجب
واوجب بمعنى يقال اوجبه الله واستوجبه جواب اذا الترجح علة لاستوجب وتاكيدا
مفعول به له وحكمه فاعل استوجب والضمير للمتكلم واستيجاب حكمه التاكيد لتعارض
الحكمين وهو يستدعي مرجحا يترجح به حكمه على حكم المخالف بحسب ما يتعلق باستوجب

اي بقدر اشراب المخالف الانكار اي تداخل الانكار اياه ضعفا وقوة والاشراب هو ان
يكون لون اشرب من لون آخر يقال اشرب الابيض حمرة اي علاه ذلك فاصله تداخل
اللونين واختلاطهما استعير لتداخل الانكار المنكر كتداخل الثوب الصبغ وفيه مبالغة
لا تخفى على المتفطن وفي اعتقاده بيان محل الانكار كقوله تعالى واشربوا في قلوبهم العجل
بكفرهم على هذا اي على هذا القياس اي لمن كان اوغل في الانكار كل الايغال يعني واذا
اخبر المتكلم بالجملة الخبرية مخاطبا حاكما في الجملة بخلاف حكم المتكلم ليرد المتكلم المخاطب
على حكم نفسه اوجب حكم المتكلم لترجيح حكمه على حكم المخاطب ان يؤكد بقدر ما يستحق المخالف
من الانكار فاللام لمن ينكر انكارا وزيادة ان لم يبالغ فيه وزيادة القسم لمن انكر وبلغ اقصى
الانكار مفعول شئت محذوف وجزاء الشرط فتامل وكلام مفعوله وكيف يتقدر حال
من فاعل تامل بما القي اليك من استيجاب التاكيد بحسب اشراب المخالف الانكار مفعول
يتقدر وفاعله مستتر يرجع الى كلام رب العزة اي ان شئت تحقيق ما ذكرنا فتامل كلام
الله كيف يتقدر ويثبت كلامه تعالى ما ذكرنا حيث قال تعالى في قصة عيسى عليه السلام
وبعثه رسله الى اهل انطاكية اولا اذ ارسلنا باضافة الفعل الى نفسه لانه فعل رسوله
وخليفته اليهم اثنين وهما يحيى ويونس فكذبوهما فعززنا بثالث وهو شمعون قولا
واحدا بالتثقيل اي فقوينا الرسولين وبالتخفيف اي فغلبنا من عزه اذا غلبه وحذف
المفعول لدلالة ما قبله عليه ولان المقصود ذكر المعزز به فقالوا انا اليكم مرسلون فاكد
بان لان المقام مقتضي للسؤال بان يقولوا من انتم وما شانكم فالاخر قالوا ربنا يعلم انا اليكم
لمرسلون فاكد بما هو جار مجرى القسم وبان وبادخال اللام في الخبر لانهم انكروا وبالغوا
في الانكار بقولهم ما انتم الا بشر مثلنا اي ما انتم بمبعوثين لانكم مقصورون على البشرية
مثلنا متوسلين الى نفي الرسالة عنهم بايجاب البشرية لهم بناء على جهلهم المركب واعتقاد
الغير المطابق بان الرسول يمتنع كونه بشرا وبقولهم وما انزل الرحمن من شيء ان انتم
الا تكذبون وفي الشرح تقييد ان الرسولين شمعون ويحيى والثالث بولس ويونس وقع
وفيه نظر لمخالفته ما في التفاسير واخراج الكلام في هذه الاحوال من القاء الجملة الى خالي
الذهن والطالب والمنكر على الوجوه المذكورة اي تجريد الكلام عن المؤكد في الاول واستحسان
تحليته باللام او ان في الثاني ووجوب التاكيد بقدر الانكار في الثالث يسمى اخراج الكلام على
مقتضى الظاهر واعلم ان الشرح يفيد ان اخراج مقتضى الظاهر اخص من اخراج الكلام على
مقتضى الحال فان مقتضى الحال قد يوجب مقتضى الظاهر كما سبق في الآية وقد لا يوجب كما
سيجيء في شعر بشار وفيه نظر لان نقيض العام اخص من نقيض الخاص فيكون اخراج
الكلام لا على مقتضى الحال مستلزما لاخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر وعند ذلك ظاهر ان انتفاء
مطابقة الكلام مقتضى الحال هو الخطاء الذي يجب الاحتراز عنه في هذا النوع واخراج الكلام
لا على مقتضى الظاهر باب واسع في البلاغة يصار اليه كثيرا فاين احدهما من الآخر قوله
والذي ارشدك الى قوله هذا والذي علمناك وفتحنا به عينك وقرعنا به سمعك من استغناء
الجملة عن المؤكدات اذا كانت ابتدائية واستحسان ادخال المؤكد اذا كانت طلبية واستيجاب

واشربوا في قلوبهم حبه اي خالط

لف

مم

لس

التأكيد بحسب الانكار اذا كانت انكارية اذا تأملت فيه حق التأمل حصلت لك الثقة والطمأنينة
من جواب ابى العباس المبرد لابى اسحق الكندى حين سأل الكندى ابا العباس وقال الكندى
انى اجد فى كلام العرب حشوا اى زيادة لا معنى لها كاللام وان فى المثالين وذلك اى
جواب ابى العباس انه قال كيف وكيف لكن يجب ان تعلم انها اذا كانت جواب سائل فشرطه
ان يكون فى السائل ظن فى المسئول عنه على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان تجعل مجرد الجواب
اصلا فيها فلا لانه يلزم منه ان يستقيم اذا قال الرجل كيف هو وانت تريد ان تقول صالح
واذا قال اين هو ان تقول فى الدار وانه لا يصح حتى يقول انه صالح وانه فى الدار وذلك مما لا
يتفوه به احد والشاهد على ما ذكره من كون ان جواب سائل اذا كانت وحدها وجواب
منكر اذا كانت معها اللام والتزامهم اياها الجملة من المبتدأ والخبر اذا كانت جواب القسم
نحو والله ان زيدا منطلق ولا تراهم يقولون والله زيد منطلق ثم الاستقراء يحقق فى الكثير
من مواقعها انه يقصد بها الى الجواب كقوله فان عصوك فقل انى برئ مما تعملون
قل انى نهيت ان اعبد الذين تدعون من دون الله قل انى انا النذير المبين مما علم
انه كلام امر النبى عليه السلام بان يجيب به الكفار فى بعض ما جادلوا وناظروا فيه ومنه
قوله تعالى فأتيا فرعون فقولا انا رسول رب العالمين وذلك ان المعنى فأتياه فاذا قال
لكما ما شأنكما وما جاء بكما وما تقولان فقولا انا رسول رب العالمين والعلم فى ذلك قوله تعالى
فى قصة السحرة قالوا انا الى ربنا منقلبون وذلك لانه ظاهر انه جواب فرعون عن قوله
آمنتم له قبل ان آذن لكم ولانه اذا كان الكلام مع المنكر كانت الحاجة الى تأكيده اكثر لانك
احوج ما تكون الى زيادة فى اثبات خبرك اذا كان هناك من يدفعه وينكر صحته
فهذا هو التحقيق فى هذا الموضع ثم ان هذه القاعدة التى ينبغى ان يكون عليها بناء ما
ذكرناه التى ذكروا فى الكتب النحوية من ان اللام للتأكيد وان ايضا كذلك فاذا كان الخبر
بامر لا يكون للسامع فيه ظن فى خلافه اصلا ولا يكون قد اعتقد فى نفسه ان الذى
يقول المتكلم انه كائن غير كائن فانا لا نحتاج فيه الى ان وانما نفتقر اليها اذا كان له
ظن فى خلاف ما يقول به المتكلم ولذلك تراها تزداد ارتفاعا فى شأن القبول اذا كان
الاخبار بامر لا يخطر ببال وشئ قد تمكن فى اعتقاد الناس خلافه كقول ابن هانئ
عليك باليأس من الناس ان غنى نفسك فى اليأس فانظر الى حسن موقعها فى هذا
البيت والى قبول النفوس لها لما كان الغالب على الناس انهم لا يحملون انفسهم على اليأس
ولا يتركون الرجاء والطمع ولا يعترف كل احد ان الغنى فى اليأس وهذا معنى كلامه
فى صدر هذا الفن وقوله والذى اريناك مبتدأ واذا مع جوابه خبره والكاف فى اريناك
مفعوله الاول والثانى الراجع منه الى الموصول محذوف لان حكم مفعوله الاول كمفعول اعطيت
ان اردت ذكرت مفعوله الاول وحده وان اردت تركت ذكره مع مفعوله الثانى والثالث
وهنا تعدى الى مفعولين لان رأى اذا اريد به رؤية العين لا يتعدى الا الى مفعول واحد
والهمزة لا تزيد له الا مفعولا واحدا والبصيرة الحجة والاستبصار فى الشئ واستوثقت
اى اخذت منه الوثيقة وهو جواب اذا قوله ثم انك ترى الى الاقتداء باولئك الفلق

بالكسر للداهية والامر العجب ومنه المفلق الذى يأتى بالعجائب والنوادر والسحرة صفة
المفلقين جمع ساحر كالطلبة جمع طالب وهو العالم من السحر وهو كل ما لطف مأخذه ودق
ينفثون ثانى مفعولى ترى من النفث الشبيه بالنفخ وقد نفث الراقى ينفث وينفث بالكسر
والضم استعير للتكلم وذكر السحرة للترشيح كثيرا ظرف ينفثون وذلك اشارة الى نفث الكلام
لا على مقتضى الظاهر وذا منصوب باسم الاشارة واحلوا نزلوا واصل الاحاطة الاشتمال
استعير للعلم بالشئ والهاء فى تفائدتها للجملة وعلما تمييز عن المحيط ومحل الخالى اى منزله
الخالى النفس ظرف احلوا اى مكانه عن ذلك عن الاحاطة بفائدة الجملة لاعتبارات خطابية
اى قضايا مقبولة وهى القضايا المسلمة من شخص اعتقد الجمهور فيه اما لامر ملكى او اتصال
سماوى لا يقف عليه احد من الناس او لاختصاصه بصفة ظاهرة تقتضى ذلك واما الاختصاص
بصفة ظاهرة مثل زيادة علم او دين او عبادة او رياضة او سخاوة الى غير ذلك من الصفات
الجميلة والخصال الحسنة المرضية عند الناس تقتضى ذلك كالقضايا المأخوذة عن السلف
والقضايا المنقولة عن علماء الوقت وعباد الزمان او مظنونة وهى قضايا يحكم العقل بها
بواسطة الظن الحاصل بتلك القضايا تحريه ثم انك ترى البلغاء فى علم المعانى يتكلمون
لا على مقتضى الظاهر كثيرا وصنعهم هذا حيث يجعلون علم العالم بفائدة الجملة الخبرية
وبلازم فائدتها كلا علم لاجل اعتبارات مسلمة لترغيب المستمعين فيما يسمعهم من تهذيب
الاخلاق وامر المعاد والحث على المواظبة على العبادات اصل اولئك الاعتبارات تجهيل
العالم بدلائل مختلفة ثانى مفعولى شئت محذوف وسيأتيك كلام فى هذا الحذف وجواب الشرط
فعليك وادخال الفاء لانه فى معنى الامر اى ان شئت تحقق ما ذكرنا من اقامة العالم مقام
غير العالم فالتزم كلام رب العزة ولقد علموا اى والله لقد علموا اى اليهود لمن اشتراه
اللام للابتداء ومفعول الصلة يعود على كتاب السحر والراجع من الصلة الى الموصول
مستتر فيها فاعل لها والجملة مفعول العلم لكن اللام علقته عن العمل اى للذى استبدل
كتاب السحر والشعوذة وهو الذى تتلوه الشياطين على كتاب الله وهو مبتدأ فيه معنى
الشرط وجوابه مكتفى به من جواب القسم وهو ما له اى ليس للذى اشتراه فى الآخرة
من خلاق نصيب وافر من الخير والمفتش وثن على انه نصيب من الجنة ولبئس ما شروا
به انفسهم اى باعوها بان اوجب لهم النار حيث اختاروا السحر واتبعوه ونبذوا كتاب الله
جواب قسم محذوف وفاعل بئس اما مضمر مستتر فيه وما نكرة موصوفة صفتها شروا
به تمييز له وهى فى تقدير النصب والثانى به لها والمخصوص بالذم محذوف اى والله لبئس
شيئا باعوا به انفسهم العقاب او السحر دل عليه قوله ما له فى الآخرة من خلاق نحو قوله تعالى
ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون ذلك او تكون ما بمعنى الذى فاعلا لبئس لما فيها
من الابهام كالمعرف باللام والمخصوص بالذم محذوف وجواب لو كانوا يعلمون متروك اى لو
علموا لامتنعوا عن السحر قضاء لحق العلم جعلهم حين لم يعملوا به كانهم منسلخون عنه
كيف متعلق بقوله فعليك اى فعليك بكلام الله كيف تجد انت صدره صدر كلام الله
مفعول اول لتجد يصف اى الله ثانى مفعوليه واهل الكتاب مفعول يصف واخره

رد على صدره اى آخر كلامه تنفيه معطوف على يصف اى ينفى الله العلم عن اليهود حيث
لم يعملوا بعلمهم تعليل لنفى العلم عنهم الحاصل انه نفى الشيء لانتفاء ثمرته وفائدته لان وجود
الشيء من غير فائدة كعدمه فى عدم الفائدة واعلم ان المصنف رحمه الله تعالى ما قصد بقوله
تعالى ولقد علموا الآية لتمثيل بل الخيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها على محل الخا
الذهن عن ذلك بل لتمثيل اقامة العالم مقام الجاهل فى نفى العلم عنه دون توجيه الخبر اليه
والقائه عليه لعدم مضائه على مقتضى الحال وذلك لان كلامه يؤذن بانهم يفهمون العالم
بمعنى مقام الجاهل به قصد الى تمثله وقال فان سيتحقق انهم يفعلون ذلك فعليك
بكلام الله فانه اثبت لهم العلم اولا ونفى عنهم العلم آخرا على اسلوب الاعتراض والدليل على ذلك
انه رحمه الله اقحم الآية بين المعطوف عليه ينفثون وبين المعطوف فيسوقون الكلام
فتدبر وكذلك يفعل كثيرا كما ستعرف وقال صاحب مجمع البيان ذكر فى هذه الآية
وجوه احدها ان يكون الذين علموا غير الذين لم يعلموا ويكون الذين علموا الشياطين
اما الذين خبر عنهم بانهم نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم واتبعوا ما تتلوا الشياطين تعلموا السحر وثانيها
ان يكون الذين علموا هم الذين لم يعلموا الا انهم علموا شيئا ولم يعلموا غيره فكانه تعالى
وصفهم بانهم عالمون بانه لا نصيب لمن اشترى ذلك ورضيه لنفسه على الجملة ولم يعلموا
كنه ما يصيرون اليه من العذاب الدائم وثالثها ان يكون الفائدة فى نفى العلم بعد اثباته
انهم لم يعملوا بما علموا فكانهم لم يعلموا وهذا هو الوجه المذكور فى المتن كما قال كعب بن
زهير يصف ذئبا وغرابا تبعاه ليصيبا من زاده اذا حضرانى قلت لو تعلمانه الم تعلما انى من
الزاد مرمل ينفى عنهما العلم ثم اثبته والمعنى فى نفيه انهما لم يعملا بما علماه فكانهما
لم يعلماه وفيه دلالة على ان الافعال تختلف باختلاف المقاصد ونظيره فى النفى والاثبات
اى نظير قوله تعالى ولقد علموا لكن فى نفس النفى والاثبات فقط دون اثبات العلم
ونفيه قوله وما رميت وذلك ان الله عز وعلا وعد رسوله النصر يوم بدر وكان
عليه السلام وقت طلوع قريش عليهم فيه قال هذه قريش اتت بخيلائها وافتخارها
مكذبين رسولك اللهم انجز لى ما وعدتنى فاتاه جبرئيل فقال ارمهم بقبضة من
تراب فلما التقيا رمى بها فى وجوههم وقال شاهت الوجوه اى قبحت فشغلوا
باعينهم وانهزموا وردفهم المؤمنون يقتلونهم ويأسرونهم واقبلوا على التفاخر
فكان القائل يقول قتلت واسرت فقيل لهم فلم تقتلوهم اى ان افتخرتم بقتلهم فانتم
لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم لانه هو الذى انزل الملائكة والقى الرعب فى قلوبهم
وقوى قلوبكم وما رميت انت يا محمد اذ رميت ولكن الله رمى فاثبت الرمية له عليه
السلام لانها وجدت منه صورة ونفاها عنه لان اثرها الذى ليس فى طوق البشر هو
المقصود منها فعل الله عز وعلا فكانه هو فاعلها حقيقة وكانها ما وجدت منه
اصلا يعنى ان الرمية ما كانت منك على الحقيقة لانها لو كانت منك لما بلغ اثرها ذلك
المبلغ وحين اثرت اثرا جاوز حد اثر رمى البشر علم انها كانت رمية الله وقيل
فى الشرح وما رميت ايجادا اذ رميت كسبا وفيه نظر لان هذا مبنى على مسئلة

خلق الافعال والايجاد والكسب من مذهب اهل السنة والجماعة وبينهما بون بعيد
فليتامل عطف وقوله وان نكثوا على وما رميت اى وان نقضوا عهودهم وطعنوا فى دينكم
وعادوه ونقضوه فقاتلوهم فوضع الظاهر موضع المضمر اعلاما بانهم لما نكثوا فى حال الشرك
تمردا وطرحا لعادات الساداتِ الاوفياء من العرب ثم آمنوا واقاموا الصلوة واتوا
الزكوة وصاروا اخوانا للمؤمنين ثم رجعوا فارتدوا عن الاسلام ونكثوا ما بايعوا عليه من
الايمان والوفاء بالعهود وقعدوا يطعنون فى دين الله ويقولون ليس دين محمد
عليه السلام بشيء فهم ائمة الكفر وذووا الرياسة والتقدم فيه فاثبت لهم الايمان
لان نقض الشيء بعد ثبوته لانه اراد الايمان التى ظهروها باللسان ثم نفاها عنهم وقال
لا ايمان لهم اى على الحقيقة لانه اراد الايمان الحقيقة القلبية التى لا نقض بعدها عطف
فيسوقون من سياق المشبه استعير للتكلم على ينفثون والفاء للتعقيب الى هذا الى الحيط
علما بسياقه مثل مساق الكلام فحذف المضاف الى ذلك الى خالى الذهن عنها وهكذا
قد يقيمون اعلم ان شان ان عجيب ولها فوائد جمة وفى مواقعها وخواصها فروق خفية
لا تعرفها العامة وكثير من الخاصة وقد تناهت فى الغموض الى ان جرى بين ابى العباس
والكندى الفيلسوف ما جرى واشتبه على من هو القدوة ومن يؤخذ عنه ومن يحله
محل الجاهلين حتى استفتى على بشار فى قصيدته وهو خلف الاحمد كما سيجيء ولو ان الكندى
تتبع مواقعها والطف النظر لما وقع له ما وقع ولعلم بالضرورة ان ليس دخولها ولا دخولها
سواء فيجب ان نشير الى بعض منها للجذب بضبعك اذا دفعت فى مسلك طرقها الى
المضائق الاولى منها اذا دخلت على جملة ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتحد به كان احدهما
قد سبك فى الآخر وفيها شبه جمع بين المتنافيين فانك ترى الكلام بها مستانفا غير مستانف
ومقطوعا موصولا هذه هى الهيئة التى اذا قصدت الى ان فاسقطتها تجد الثانى منهما
قد نبا عن الاول وبعد معناه عن معناه ولا يكون منه بسبب حتى تجيء بالفاء ثم انك لا ترى
الفاء تربط الجملتين ارتباطا كانا عليه ولا تجد معها ما كنت تجده مع ان من الحسن والطلاوة
والقبول وتقارب المعنى لكن ههنا نكتة لا بد من التنبيه عليها وهى انها اذا اسقطت
من جملة ان تحتاج الى الفاء لا يطرد ولا يستمر فى كل موضع بل يكون فى كلام دون كلام
فانا نراها تدخل على جمل ليست هى موضع الفاء كقوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اثنين
وقوله ان المتقين فى مقام امين فى جنات وعيون وذلك ان قبله ان هذا ما كنتم
به تمترون ولا يخفى انك اذا قلت ان هذا ما كنتم به تمترون فالمتقون فى مقام امين لم
يكن كلاما وقوله ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين
اشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة الذين آمنوا اسم ان وما بعده معطوف عليه
وقوله ان الله يفصل جملة فى موضع الخبر ودخول الفاء فيها محال لان الخبر لا يعطف على
المبتداء فاذا انما يكون ما ذكرنا فى الجملة من حيث اقتضاء الفاء اذا كانت الثانية
تذكر لتصحيح فحوى ما قبلها واحتياج الفائدة فيه كبيت بشار وكالآى التى اوردها
بعده وحسبى قوله وهكذا قد يقيمون الى آخره على هذه الخاصية وهى اساسه ومعناه

لا ترى ان الغرض من قوله ان ذاك النجاح فى التبكير بيان قوله لصاحبيه بكرا او اظهار
فائدة الامر لصاحبه و الاحتجاج لنفسه فيه وكيف اتحد الثانى بالاول ومن قوله ان غناء
الابل الحدا اى سوقها بيان قوله فغنها وهى لك الفداء الضمير للابل والواو للحال
و الغنا بالكسر والمد السماع فانظر الى قوله ان غناء الابل الحداء والى التيامه بما قبله
كانهما افرغا افراغا واحدا و الى حسن تشبيه الغنا بالحداء والى انه كيف تصحح معنى كلام
الاول وكيف تظهر فائدة الامر ثم انك اذا تركت ان فعلت فغنها وهى لك الفداء غناء
الابل الحداء تنعكس الحال وتنبو احد الكلامين عن الآخر حتى لا ترى بدا فى ائتلافهما
من الفاء فتقول فغنها وهى لك الفداء فغناء الابل الحداء ثم مع الفاء لا ترى الالفة التى
كانت بينهما مع ان وذهب الحسن الذى كان قبل وكذا قوله تعالى انهم مغرقون اى
مرادون بالاغراق بيان لفائدة النهى فى ولا تخاطبنى اى لا تراجعنى وتتحدث به وقوله
ان النفس لامارة بالسوء بالشهوة والاخلاق الذميمة بيان لمعنى وما ابرئ نفسى
اى ازكى وتعليل له وقوله ان صلاتك سكن لهم بيان الفائدة فى امره للنبى عليه السلام
بالصلوة عليهم اى بالدعاء لهم وقوله ان زلزلة الساعة شئ عظيم بيان للمعنى فى قوله
يا ايها الناس اتقوا ربكم ولم امروا بان يتقوا وهذا طريق كل ما انت تحتاج فيه الى الفاء
و اقامة غير السائل مقام السائل ما عرف واذ قد عرفت هذا فلنرجع الى حل الفاظه فقوله
وهكذا قد يقيمون عطف على يشفون والواو للمغلقين اى ومثل نفث المغلقين الكلام لا على
مقتضى الظاهر يقيمون من لا يكون سائلا مقام السائل فلا يعتبرون فى تركيب الكلام بين السائل
وغيره وانما يتكلمون معهما على وتيرة واحدة بشرط تقديمهم الى غير السائل ما يلوح شيئا
يشير مثله مثل ذلك الشئ للنفس المتفطنة لمن هو فطن يفهم ويتعقل بحكم ذلك الخبر
الباء يتعلق بيلوح اى يشير بفائدة الخبر المصدر بان فيترك الملوح النفس مستشرفة
ثانى مفعولى يترك لان معناه طرح وخلى اذا تعلق بمفعول واحد كقولهم ترك ترك الظبى ظله
اى كناسه واذا تعلق بمفعولين يضمن معنى صير فيجرى مجرى افعال القلوب قال عنترة
فتركته جزر السباع ينشنه وقال تعالى وتركهم فى ظلمات اى طالبة متطلعة مادة عنقه
لحكم الخبر المصدر بان اى الخبر الذى بعد الكلام المتقدم ذكره من قولهم استشرفت الشئ اذا
رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت كفك فوق حاجبك كالذى يستظل من الشمس قال الجوهرى
استشراف مثل استشراف الطالب المتحير يتردد الطالب بين اقدام على اثبات حكم الخبر المصدر
بان للاشارة اليه وبين احجام امتناع عنه يقال احجم عنه اى كف لاستفاء التصحيح بذلك الحكم
فيخرجون الجملة معطوف على يقيمون اليه الى غير السائل مصدرة حال كون الجملة مصدرة
بان ويرون سلوك هذا الاسلوب هذه الطريقة وهى اقامة غير السائل مقام من يسال
فى امثال هذه المقامات فى المواضع التى قدموا فيها ما يلوح بحكم الخبر الذى يصدر بان
من كمال البلاغة ثانى مفعولى يرون والحذق القطع والمحز موضعه واصابة المحز
عبارة عن وقوع الكلام موقعه ومعنى الصحة التقريب والواو لعطف الجملة على الجملة
السابقة وسلكه بشار هذا الاسلوب فى قصيدته الرائية وهو بكرا امر من التبكير

ولا لمجيئها لحاجة وهى نصف النهار عند اشتداد الحر ان ذاك النجاح فى التبكير مدلول الكلام
السابق والنجاح هو الفوز والظفر بالحاجة حين ظرف سلكه استهواه استهام بشار او
التشبيه فاعل استهوى تفاصيلها البهاء للبلاغة والى صلة تهتدين لان اصله ان يتعدى باللام
وبالى قال تعالى ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم وانك لتهدى الى صراط مستقيم
وهم الاعراب مبتداء وخبر والخلص صفة الاعراب جمع خالص كشهد جمع شاهد من كل
حارش يربوع صائده حال عن الاعراب وهم الذين يسكنون البادية تلقاه صفة حارش
والهالة تضع حال عن الهاء فى تلقاه والهنا بالكسر القطران موضع النقب بالضم جمع
نقبة وهى اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة وهو مثل يضرب لمن كان ماهرا
فى صناعته ذا دربة باساليبها يستقصى النظر فى محاسنها وزينتها يضع كل شئ
فى نصابه ومركزه دون المولدين يتعلق بهم الاعراب والمولدين لا يكون عربيا محضا
قصارى امرهم غاية امر المولدين تضمير الفرس ان تعلفه حتى يسمن ثم ترده الى القوت
وذلك فى اربعين يوما وهذه المدة تسمى المضمار والموضع الذى يضمر فيه الخيل ايضا مضمار
و الاستباق التسابق يقال استبقنا فى العدو اى تسابقنا ومنه قوله تعالى ذهبنا
نستبق اى ننتضل والاستفراغ الجهود بذله والواو وهم للمولدين الاقتداء باولئك بالاعراب
الخلص خبر قصارى فالجملة صلة الذين والموصول مع صلته صفة المولدين وقد فسر
فى الشرح ما فى ما يلوح بالذى وفيه نظر لان الموصول انما يشار به بواسطة ذكر
جملة معلومة الانتساب الى المشار اليه وليس كذلك ههنا وفسر مثله بمثل ما تقدم
وفيه ايضا نظر لان مثله فاعل يلوح والضمير يعود على ما وهو كل حارش حال من
الاعراب قوله ومن الشواهد الى وكنت الحاكم الفصيل لما بين انهم يقيمون غير السائل
مقام السائل اراد ان يستشهد على ما ادعاه بحكاية جرت بين المتعاطين لهذا النوع
والذين هم من اهله فقال ومن الشواهد وهو خبر قدم على مبتدائه والرواية عن الاصمعى
لما نحن فيه وهو جعل غير السائل سائلا مع الشرط المذكور شهادة مفعول مطلق
تقبيل خلف الاحمر من اضافة المصدر الى الفاعل مفعول لرواية الاصمعى استنشاده
اى خلف الاحمر وابو عمرو بن العلاء بشارا قصيدته ثانى مفعولى يستنشد وهذه
صفة القصيدة وهى واحدة القصائد قال بعضهم انها مجازة عن قولهم ناقة قصيدة
اى ممتلئة كثيرة اللحم والشحم سمينة فكذا القصيدة فانها ممتلئة بالالفاظ الانيقة
والمعانى العجيبة الفائقة والرديف وغيرهما وقال بعضهم انها فعيلة بمعنى مفعول لانه
من قولهم قصدت قصدا اذا ما اورد الشاعر فى ذلك النظم على ما روى حال عن تقبيل
روى عن الاصمعى انه قال كنت اشدو من عمرو بن العلاء وخلف الاحمر وكانا ياتيان بشارا
ويعظمانه ويسلمان عليه ويكتبان عنه ملتوا ضجين له الى الزوال ثم اتياه يوما فقالا ما
هذه القصيدة التى احدثتها فى مسلم بن قتيبة قال هى التى بلغتكم قالوا بلغنا انك
اكثرت فيها من الغرائب قال نعم بلغنى ان مسلم بن قتيبة يتباهى بالغريب فاردت
ان اورد عليه ما لا يعرف قالوا فانشدناها يا ابا معاذ فانشدهما القصيدة فلما فرغ

قال خلف يا ابا معاذ لو قلت موضع ان ذاك النجاح بكرا فالنجاح في التبكير كان احسن فقال بشار انما بنيتها اي القصيدة اعرابية فقلت ان ذاك كما يفعله البدويون ولو قلت بكرا فالنجاح كان ذلك من كلام المولدين قال فقام خلف فقبل بين عينيه فما كان هذا القول من خلف والنقد على بشار الا للطف المعنى وخفائه ومع الواو للحال والفحول جمع الفحل والتاء لتأكيد معنى الجمع كصقورة وخؤولة استعير للبليغ والمهرة جمع ماهر كالطلبة جمع طالب من المهارة اي الحذق والاتقان الامر احكامه والموخذ الساحر من التأخيذ وهو التسحير من السحر الا راشحة استثناء من فهل نحوي لانه في معنى النفي والراشحة اسم فاعل من قولهم رشحت القربة بالماء ورشح الكوز في كلامهم كل اناء ترشح بما فيه تأنيثه يدل على الاول كانه قال الآتي به راشحة تخفيفه او من قولهم لم يرشح فلان لدنيئ اي لم يعط شيئا يعني ليس معنى ما جرى بين بشار وابي عمرو بن العلاء وخلف الاحمر وهم البلغاء الا معطية تحقق ما انت منه على شك اي تحقق انا منه غير السائل فقام السائل مثل بشار مبتداء خبره محذوف لدلالة سياق الكلام عليه اراد بالمثل ذاته للمبالغة اي من هو على صفته في البلاغة وعلو الطبقة ولا قصد الى مثل ونظيره ومنه قول القبعثرى للحجاج وقد قال له لاحملنك على الادهم مثل الامير حمل على الادهم والاشهب اراد من كان على صفة الامير من السلطان والقدرة ولم تقصد احدا تجعله مثلا له وقد تعمد حال من خاطب وفيه ضمير بشار ان يهدر بغوه من هدر البعير هدرا وهديرا صاح مفعول تعمد والشقشقة بالكسر شيء كالرئة يخرجها البعير من فيه اذا هاج وقولهم للخطيب ذو شقشقة تشبيه له بالفحل مهما في الريح مهابها من هفى يهفو اي من كل ما ضع حال عن السكان اي كائنا منهم والقيصوم والشيح نبتان اذا خاطب ظرف تجرد عن الشرط للخبر المحذوف محرضا باعثا حال عن المستتر العائد الى بشار في خاطب على التشمير صلة محرضا يقال شمر ازاره تشميرا رفعه وشمر عن ساقه وهو عبارة عن التهيئ للشيء في شان السفار متصل بعلى التشمير وهو مصدر قولهم سافرت الى بلد كذا مسافرة وسفارا افتراه افتطن بشار الالف للانكار والفاء للتعقيب والتعليل لا يتصور هما اي بشار صاحبيه مفعول ثان لا فتراه خاطبهما حال عنهما حول هل التبكير حول هذا السوال ومو طرف حام فينجح نف اي يميل وينقض يومي بالرفع على فهو ينجح نف وبالنصب باضمار ان لانه جواب النفي ولا يتلقاهما لا يستقبل صاحبيه معطوف على ينجح نف ههنا تستبعد عن استقاء تصور بشار صاحبيه دائرين حول هذا السوال قال ابن جني في الخصائص قال ابوعلي انشدني في هيهات فتارة اقول انها مبنية على الفتح وتارة اقول انما منصوبة على الظرف واما البناء فلانها وقعت موقع فعل ماض وهي

مفتوحة للخفة ولما نصبه على الظرف فلان فتحها فتحة اعراب وتاوه للتانيث ولذلك لم ينصرف للتعريف والتانيث فانه علم للمكان البعيد فعلى هذا اذا قلنا هيهات زيد يكون كقولك عندك زيد ولا يمتنع تقدم زيد عليه فتقول زيد هيهات كما تقول زيد عندك ومعناها المبالغة في البعد فقال جار الله في حاشية المفصل سئل ابو علي عن اللام في قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وبا تيس تحلقه والانقال هيهات هيهات لزيد لانه فاعل فقال العمري هكذا ولكن ينبغي ان يكون متعلقة بالاخراج تقديره ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون لما توعدون اي تخرجون للثواب والعقاب فيكون فاعل هيهات مضمرا كانه قيل بعد الاخراج لتوعدك وفيما نحن له بعد عدم تصور بشار صاحبيه المعنى وقل اي مثل بشار في الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة وفقت خطابه يبكي او الحال انه قصد ان يقرض الشعر مثل عرب العرباء وهو تحريض صاحبيه على الجد والتهيئ في شان السفر يغفل عما ذكرنا ويذهب عليه او لا ينقص هذا المعنى فتنطقه لا يتصور هما وهما يسالان هل التبكير حتم للنجاح فهو متمايل عن التوكيد او فان يتسائل عنه ولا يستقبلهما بان لبيان فاء له لا حسن تجد ذلك ثم ادخل عليه الهمزة لانكار ذلك ونظيره اي نظير ما قال بشار في كلام العرب قول بعضهم فغنها البيت وفي التنزيل معطوف على محذوف اي نظيره شعر بشار في شعر العرب وفي القرآن قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون ومعنى البيت والاية سبق الكلام فيهما واذا صادف ما اربناك ومعنا قامة غير السائل مقام السائل واخراج الجملة انه مصدرة بان بالشرط المنكوب بشهادة تخصيصه النقد في الامثلة الثلاثة وفاعل صادف الموصول وبصيرة مفعوله وتحتك صفتها اي بصيرة مبتدأة من عندك وثاني مفعولي اريناك الراجع على الموصول محذوف لظهوره ووقفت معطوف على صادف وما سياتي في الفن الرابع هو بيان ان لا يمتنع ان تكون جملتان بينهما كمال الاتحاد او كمال انقطاع او توسط حالهما بينهما اعترك المعك جواب اذا وفاعله ضمير ما اريناك وما سياتيك والا وحد لانهما اخذا في حكم شيء واحد كانه قال اعترك مجموع الامرين والنقد والانتقاد افراز البهرج من الجيد للتكلمات اللام متعلق بالنقد على تفاوتهما مفعول ثان لا عترك والهاء للجمل اي اعترك على تفاوت الجمل الجزئية في نحو الامثلة الثلثة هناك اي في باب النقد وواجدا حال عن الكاف في اعترك تفضل الاولى مفعولى واجدا وردائة الاخرى اي فساد الجملة الاخرى عطف على فضل الاولى والحكم اي واجدا من نفسك الحكم بالعكس من ذلك تارة اخرى وكنت معطوف على اعترك والفيصل الذي تفصل الامور والياء دخلته لتلحقه بجعفر كما ان الضيغم فيعل من الضغم والبناء ان لحصول الياء فيهما صارا صفتين بعد ان كانا مصدرين لان فصلا من دون الياء مصدر فصل كما ان

صنعما من دون الياء مصدر فلما حصل الياء فيهما وصف بهما وافاد مبالغة في المعنى
الا ترى ان فيصلا انفذ مما لا يفيد فاصل وكذلك ضيغم يفيد ما لا يفيد ضاغم وجملة
الامر انك لما اتقنت ان الجملة تصدر بان مع غير السائل منزلا منزلة السائل عند تقديم
الملوح بحكم ذلك الخبر لانه تترك النفس طالبة متحيرة وانها تربط الثانية بالاولى ان بيا
كانهما افرغا افراغا واحدا واذا حذفتها انقطعت عما قبله ثم علمت ما سيجيء في
الفن الرابع من الاتحاد والانقطاع والتوسط بين الجملتين علمت التفاوت بين
الامثلة الثلاثة وعلمت فضل الجملة الخبرية في اعبد ربك ان العبادة حق له عليها
في اعبد ربك فالعبادة حق له وفسادها في اعبد ربك العبادة حق له عند اقتضاء
المقام اتصال الجملتين وتحقق المعنى الملوح لانك اذا اسقطت ان في هذا المقام
انقطعت ولا تكون بسبب منه حتى تجيء بالفاء ثم انك لا ترى الكلام مع الفاء على ما كان
عليه من الاتصال والحسن مع ان ولذلك قال فضل الاولى على الثانية ورداءة الاخيرة
ولم تقل على الثانية والاخيرة بل خص الفساد بالاخيرة وعلمت فضل الثانية على الاولى
اذا لم تقتض المقام اتحادهما بل تقتضي السببية فقط ورداءة الاولى ووجوب الاخيرة
اذا اقتضى تقوية استفادة الترتب والسببية والسؤال الى فهم السامع لانه من
باب البلاغة كثيرا يصار اليه نحو قم يدعوك مكان فانه يدعوك او اريد الاستيناف
وهنا فرع مستفاد من الخاصية الاولى فافهم ثم فسر في الشرح ما اردنا بتركيبات
الجمل الخبرية الابتدائية والطلبية والانكارية واخراجها على مقتضى الظاهر ولا
على مقتضاه وفسر فيه ما سيأتي في الفن الرابع باحكام الفصل والوصل ثم قيل
فيه التركيبات على قسمين تركيبات اول وتركيبات ثوان فاعتبرك على تفاوت التركيبات
الاول ما اردناك ههنا وسيعتبرك على تفاوت التركيبات الثواني ما سيأتيك ثم قيل
فيه اعبد ربك العبادة حق له طرح ان والفاء لكونه خبرا ابتدائيا لانقطاعه عن
اعبد ربك ولك في الكل نظر لان غرض الشيخ استفادة الجملة الخبرية مصدرة
بان او بالفاء لو يحتج منهما اذا انضمت الى اخرى قبلها تشير الى معناها الا ترى
كيف خصص التفقد بالجمل الخبرية في نحو اعبد ربك ان العبادة حق له واختيها وهو
مختص بباب افادة غير السائل مقام السائل ولا مدخل للفصل والوصل في استفادة
مثل هذه التراكيب ولان الشيخ جعله سبب العشو دعا التفاوت في الامثلة
الثلاثة ما ذكر ههنا مع ما سيأتي في الفن الرابع وليس فيها جملة خبرية تركبت من
جملتين ولان انقطاعها عما قبلها ممنوع والله اعلم قوله وكذلك قد ينزلون
المنكر الى قوله على هذه المناهج الثانية من الخواص ان تدعي حجها على المخاطب ظن
لم يظنه لكن لما راى المتكلم عليه من ملابس ذلك الظن شيئا يقول ان حالك والذي
اشاهد منك يقتضي ان تكون قد ظننت ذاك والى هذه الخاصية اشار بقوله وكذلك
قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون اياه فهو معطوف على وهكذا تقتضي الواو
للمفلقين اي ومثل اقامتهم من لا يكون سائلا مقام من يسأل ينزلون منزلة المنكر

من لا يكون منكرا اذا شاهدوا واحتموا على من لا يكون اياه شيئا من ملابس الانكار اي امارا ته
ولوائحه وهذا من باب الاستعارة التخييلية لكن غير تابعة للاستعارة بالكناية كقوله
لا تستقي ماء الملام وهو غير مستحسن ثم شبه تاليف الكلام بالنسج في اعتبار نسبة الاجزاء
بعضها مع بعض فاستعار نحو كون ليؤلفون للترشيح ثم ثنى ذلك فقيل حبين الكلام اي
نوبا جيدا وثلث فقيل على منوال وهو الخشب الذي يلف عليه الحائك الثوب فعند
بعض اركانها اي فيؤلفون الكلام للمنكر وغيره على اسلوب واحد لكن لك لحسن تحرض
للقاومة مكاوح مجاهر مشاتم وهو غير مقبل نحا كع بالذي كن يشبه النفس بالحفيف من
سهولة تاتيها من تيسر المقاومة للمتصدي بياته لما كن بشد النفس ان اما لك مكافحا
لك هو مقول القول ومن هذا الاسلوب اي من نوع ابراد غير المنكر مورد المنكر قول
الشاعر جاء شقيق عارضا رمحه ان بني عمك فيهم رماح اي ان تحيته هكذا مد لا نفسه
وشجاعته قد وضع رمحه عرضا دليل على اعجاب شديد وعلى اعتقاد منه انه لا تقوم
له احد حتى كان ليس مع احد منا رمح يدفعه به ويدل على ان المراد ذلك قوله بعده
هل احدث الدهر لنا نكبة ام هل رقت ام شقيق سلاح اي سلاحنا وما افاد
الشارح في شرح قوله عارضا رمحه من ان المعنى مشى عارضا رمحه غير مستقيم لان اشراع
الرمح تسديده نحو الخاصم تقال اشرعت الرمح قبله اي سددت وليس عرضه في معنى
اشراعه بل هو من عرض العود على الاناء والسيف على فخذه وبعضد ذلك تفسير
الامام عبد القاهر رحمه الله عارضا رمحه بقوله قد وضع رمحه عرضا فتا قل
ولا يلزم على ما قلنا قوله تعالى حكاية عن ام مريم قالت رب اني وضعتها انثى وقوله
حكاية عن نوح عليه السلام قال رب ان قومي كذبون وهما ليسا من المواضع التي ذكرت
فان لها خاصية ثالثة وهي تحقيقها للدلالة على ان النطق قد يكون من المتكلم في النفي
وقع انه لا ينفع تفعل لما هو ثمرة من المخاطب وتسمع منه انه وقع من الامر ما نشا هذا
وكان منى الى فلان معروف ثم انه جعل في مقابلته ما دانت فانك ترد على نفسك
اعتقادك الذي اعتقدت وتظهر الخطاء الذي توهمته وعنه ما حكى الله تعالى عن
ام مريم ونوح عليهما السلام جواب اذا الاولى محذوف للدلالة تقلبون هذه القضية
عليه وما موصوفة صفتها اذا نا تلم مع جوابه وهو ارتدع وهي اسم كان ومعه خبره
لمن عكس المفلقون قضية اجراء من لا يكون منكرا مجرى المنكر فيجعلون المنكر كغيره
اذا كان مع المنكر شيء اذا تفكر المنكر في ذلك الشيء لعنع المنكر عن الانكار فيقولون
الفاء للتعقيب اي تقلبون فيقولون لمنكر الاسلام اللام صلة تقول وانما قلبوا
القضية معه ليتنبه على انه لو اتبع ما يصاحبه وهو العقل الهادي عن الضلال
لرجع الى الانقياد لحقية الاسلام وكم الواو للحال وكم خبرية وهي مبتداء وفيه
خبرها اي وكثير من الشقي المرتاب كائن فيه وفي الوارد خبر قوله وذا اشارة الى
قلب القضية اي تجعل المرتابين كمن لا ريب لهم فاعل وقع ضمير يعود على هذا
النوع وما النظار جمع ناظر كجهال وجاهل وهو في الاصل تامل الشيء بالعين موقعه

موضع هذا التنفس الانفس جواب متى وهو مع جزائه خبر هذا النوع اي يجعلها
هذا النوع ذات بشاشة وهي الخفة والارتياح للاحسان اي تحس لها بالسرور و
وآنق هذا النوع الاسماع اعجبها اي تعجب بحسنه الاسماع وهز القرائح اي حركها
جمع قريحة وهي الطبيعة قال الجوهري القريحة اول ما يستنبط من البئر ومنه قولهم
لفلان قريحة جيدة يراد استنباط العلم بجودة الطبع ونشط الاذهان واحدها ذهن
وهو في اللغة الفهم والحفظ وقال ابو علي رحمه الله في الشفا الذهن عبارة عن قوة
النفس المستعدة لاكتساب الحدود والآراء اللام في لامر ما متعلق بتجدد الشكر للمعظم
وما ابهامية وهي التي اذا اتصلت باسم نكرة ابهمته ابهاما وآذنت بانه لست له صفة
وزادته شياعا كقولك اعطني كتابا ما تريد اي كتاب كان اي لامر عظم ارباب البلاغة
يستكرون منفعة تجد الطراد بالكسر مصدر طارد مثل المطاردة وهي حمل بعض
الاقران على بعض في الحرب والمها في ميدانها للبلاغة الراجحة صفة لارباب البلاغة
الحسن تجمع حدقة العين وهي سوادها الاعظم والبيان الفصاحة واللسن حين هذا
الفن نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر مفعول يستكرون والمجاوزة المحاورة تقال كلمته
فما احار الى جواب وانما سمي اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر بالكناية لان الكناية
هي ان يريد المتكلم اثبات امر من الامور فلا يذكره باللفظ الموضوع له باللغة بل يجيء الى امر
هو تالي ذلك الامر وتابعه في الوجود الخارجي مشيرا به اليه ويجعله دليلا عليه فكذا
هذا الكلام اذا اردت ان تقيم مثلا غير المنكر مقام المنكر فقد اردت اثبات معنى من المعاني لم
لم تذكره باللفظ الموضوع له بل تذكره بلفظ ما يلزمه فان تصدير الجملة بان من لوازم انكاره
وكذا باقي الصور والانواع اي لنفث الكلام لا على مقتضى الظاهر انواع تقف على تلك الانواع
وعلى علة حسن تلك الانواع بالتفصيل في علم البيان باذن الله تعالى فان هذا الفن اي
نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر لا تلين عريكته صفة فن وهي الطبيعة يقال هو لين
العريكة اي سلس ولا ينقاد عطف على لا تلين اي لا يخضع ولا اصلة قرونته نفسه يقال
اسمحت قرونته اي ذلت نفسه الباء في بمجرد متعلق بلا تلين منه اخراج الكلام لا
على مقتضى الظاهر مظنة الشيء موضعه الذي يظن كونه فيه والجمع المظان اخوات
لها الهاء كلها للصور والممارسة المعالجة والاستيداع استحفاظ الوديعة يقال استودعته
وديعة اذا استحفظته اياها بل لا بد اضراب عن قوله بمجرد استقراء صور من سلامة
نظر ببيان فضل الهمة يعني ان نفث الكلام على مقتضى الظاهر فن منيع المطلب صعب
المرام وعر المسلك لا تحصل مواقعه لاحد بمجرد استقراء الامثلة بل لا بد له ما ذكرنا لما اورد
الامثلة في الاثبات دون النفي للاختصار قال ومن اتقن الى آخره حتى لا تظن ان هذا
النوع منحصر فيه واعلم انك اذا احتجت في هذا الفن اي نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر
وبالحري اي حري ذلك وهو صدق الهمة واستفراغ الجهد اي بذل المجهود وهو معترض
لكنك جواب اذا والتسلق التسور والمراد هنا الوصول وفيه دليل على العلو والارتفاع به
سبب هذا الفن الى العثور اي الاطلاع متعلق بالتسلق على هذه المناهج اي طرق انواع نفث الكلام

لا على مقتضى الظاهر وعلى الاولى تتعلق بالعثور والثانية بالاينال قوله الفن الثاني لما فرغ
الى تقتضي قصره على الخبر اي هذا الفن الثاني في تفصيل الحالات المقتضية للاعتبارات الراجعة
الى المسند اليه قيل في الشرح انما لم يقل على مقتضى الظاهر وعلى الانطباق فيه لما نبهناك عليه من
ان مقتضى الحال اعم من مقتضى الظاهر وفيه ما عرفته قبل فلا نعيده ولنا ما سمح به خاطري
في هذا المقام فهو ان نفث الكلام على مقتضى الظاهر ولا على مقتضاه باب من البلاغة وعدم
مطابقة الكلام لمقتضى الحال هو الخطاء الذي يجب الاحتراز عنه فما الحق فيه فصح ان ينقسم
الكلام بحسب الحسن والقبح مداره ما قال المصنف لما قلنا لا لما قيل في الشرح مع ان فيه ما
فيه على انطباق تركيبه تركيب الكلام خبر ان وهي مع اسمه وخبره فاعل تقرر ووجب
عليك جواب لما على ازدياد افتعال من الزيادة والمنتصب صفة ثانية لاين اي للمقام المتهيا
لاقتداح زناد عقلك هو من باب التخييل من غير ذهاب بزناد العقل الى حقيقة خفية لو
مجاز كقوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه والزند
العود الذي تقدح به النار وهو الاعلى والزندة السفلى فيها ثقب وهي الانثى فاذا اجتمعا
قيل زندان ولم يقل زندتان والجمع زناد المتفحص صفة ثالثة لاين والمزايا جمع مزية وهي
الفضيلة ولا يشتق منها فعل والضمير في بهما وبشائهما للمزايا وتنعقد عبارة عن الثبوت
ان ترجع اي رجوعك فاعل وجب الى فكرك صفة ترجع ناظرا حال عن المستكن فيه في التصفح
متعلق بناظرا وهو النظر في صفحات الشيء لمقتضيات تتعلق بالتصفح في ايراد المسند اليه
وعلى كيفيات حالات تتخللات الاولى عن المقتضيات او الاحوال والثانية عن ايراد المسند اليه
اي ناظرا في التصفح للدواعي اقتضتها الاحوال حاصلة في ايراد المسند اليه كانواع الكيفيات
محصلة ككونه معرفة او نكرة مخصوصة محذوفا او مثبتا وهو بحيثيات ككونه مظهرا او
مضمرا موصولا او اسم اشارة او غيرها حتى تأتي تنبيه وفيها معنى التعليل اي ان ترجع
الى فكرك لكي تأتي بروزه ظهور المسند اليه وحصوله لكل منزلة مقام ومقتض في معرضها
وفي لباس تلك المنزلة وهو بالكسر ثياب تجلى فيها الجواري يعني حتى تستهل لك ان تبرز
المسند اليه لكل مقام في صورة وكيفية تناسب ذلك المقام فهو للبروز ويجوز ان يعود
على التصفح البرهان المراهنة اي المخاطرة من الخطر وهو السبق الذي يتراهن عليه الجياد
والجرد جواد وهي صفة موصوف محذوف اي الخيل الجياد والنضال المناضلة والشداد
صيح بالشين المعجمة جمع شديد كفصيل وفصال فتتعرف الفاء تعطف على ان ترجع وفيها
معنى السببية اي ما حال مرتفع بالابتداء وتقتضي خبره فعلق عنه الفعل لتضمنها معنى
الاستفهام ويروى بالنصب على الاعمال طي ذكره حذف المسند اليه خلاف ذلك خلاف
الطي وهو ذكره مضمرا حال عن الراجع الى المسند اليه في تعرفه ولكونه مميزا او جبه
والفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير المسمى بالفصل عند اصحابنا وبالعماد عند الكوفيين
السماع تنكره على وزن التفعل ويروى تنكيره حال التنكير قيد للتخصيص والاطلاق
فقوله اما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه الى آخرها لما بين وجوب التصفح لمقتضيات
الاحوال في ايراد المسند اليه شرع في التصفح فقال اما الحالة المقتضية لحذفه يعني

المبتدا لا الفاعل لان الفاعل لا يترك الا مع المصدر واعلم ان الحذف باب دقيق مسلكه
ولطيف ماخذه فيه من الفوائد ما لا يدركها الاحصاء ومن المحاسن ما لا يحصره الاستقصاء
فانك ترى الترك ابلغ من الذكر وتجدك انطق اذا لم تنطق وذلك اذا كان السامع مستحضرا
للمسند اليه عارفا من المتكلم القصد اليه عند ذكر المسند لقيام قرينة لفظية او حالية
تدل على خصوصيته مع رجحان تركه بوجه من الوجوه التي ناتيك ذكرها او غيرها لحسب المقام
فجملة امر ان المبتدا والخبر الاصل فيهما الثبوت لان كلا منهما احد جزئي الجملة وبهما
تتاتى المعنى فالمبتدا معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة فيستحيل حذف احدهما من غير
دليل ولا يمتنع عند الدليل فان الغرض من الكلام فهم المعنى منه فاذا فهم المعنى بدون
اللفظ يسوغ تركه قوله فهي مبتدا واذا مع ما اضيف اليه من الجملة خبر عنه وهذه
الجملة برأسها خبر اما الحالة وعار فاخبر ثان لكان والواو في والترك راجح اى على ذكره
للحال ثم ان حذف المبتدا انما جاز مع كون الذكر مرجوحا واما واجب فقوله والترك
راجح اعم منهما لاستلزام كل منهما اياه دون العكس اما لضيق المقام تفصيل وجوه
رجحان الترك جائز كقول الصرفش اذا قال الجيش نعم اى هذه نعم فانتبهوها لانه
اراد المبادرة الى اخباره بالغنيمة وقولك سقيم لمن قال لك كيف انت واما للاحتراز
عن العبث بناء على الظاهر دون الحقيقة لانه في الواقع جزء ومحتاج اليه لا بد منه كقول
المستهل الهلال والله وقولك مسك والله وانسان وتتمثل باضمار هذا وذلك عند رؤية
الناس الهلال وعند شمك طيبا ورؤيتك شبحا عن بعيد فلما كان المذكور معرفة جاز
جعله مبتدا لخبر محذوف ايضا واما لتخييل ان في ترك المسند اليه تعويلا على شهادة
العقل لتي يستغنا نه واعتمادا عليها وفي ذكره عطف على في تركه من حيث الظاهر متعلق
بشهادة اللفظ اي من جهة كون اللفظ مذكورا غير متروك وليس معناه من حيث ان اللفظ
هذا ظاهر في ذلك المدلول لكونه حقيقة فيه كما افيد في الشرح لان ترك المسند اليه وذكره
عام في الالفاظ لا يختص بلفظ دون لفظ فربما تكون اللفظ نصا في مدلوله او ظاهرا
فيه او مجملا او مأولا كقوله يخاطب امرأته وقد لامته على الجود فالت سمية
قد غودرت بان رأت حقا تنا وب مالنا ووفود * غمت لعمرك لا ازال اعود ما دام مالي عندنا موجود
فان العقل يدل على ان المراد اذ ذاك غمت لا ازال اعود اليه فدعي عنك لومي ومنه
قوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فصلاحه لنفسه واساءته
عليها لدخول فاء الجزاء على ما لا يصح ان يكون مبتدا وكم من الشهادتين كم هذه خبرية
ومميزها محذوف اي كم تفاوت وكم فرق بين شهادة العقل وشهادة اللفظ فان العقل
ارجح شهادة من اللفظ لان دلالة اللفظ غير يقينية لاحتمال الاشتراك والنقل والمجاز
والاضمار والتخصيص والمعارض العقلي الذي اذا تعارضا لرجح لاستلزام ترجيح اللفظي
القدح في العقل وهي في محل الرفع على الابتداء وما بعدها خبر عنها تقديره كثير من
التفاوت كائن بينهما واما لايهام ان في تركه تطهيرا للسان عنه يعني ان المتكلم
يوهم بتركه انه لحقارته يحترز الشيء بعلو مكانته والكبرياء يخشى طوعه كقول

عبد الله بن الزبير الاسدي يذكر غنيمة له تداركت عليه فشاربت حتى قلت داسع نفسه
واخرج انيابا له كالمعاول المراد حتى قلت هو داسع نفسه اي ظننته من شدة التثاوب
وغمه من الجهد والحرص تقذف نفسه وتخرجها من صدره كما يدسع الجمل جرته او تطهيرا
له عن لسانك كما في اسامي الانبياء والمشايخ والعلماء والسلاطين قال بعض علماء الحديث
واذا ذكرتكم غسلت فمي ولقد علمت بانه نجس ان نسبت اليه الى الانكار حاجة جنأوه
محذوف لدلالة الكلام السابق عليه اي واما للقصد الى ان لا يصرح بالمسند اليه كي يوجد
طريق الى الانكار عما اخبر به عنه ان افتقر الى الانكار عن ذلك يكن لك طريق اليه مثل
ان تخبر عن شخص بما يكرهه او يشينه من مساوئ فتترك القصد اليه فلم تسمه فيبقى
الخبر عام النسبة صالحا لان يسند الى غيره فيكون لك طريق الى الانكار وقت الحاجة
واما لان الغرض ان المبتدا بلغ في استحقاق الحمل عليه بالذي تحمل عليه مبلغا يعلم
ببديهة العقل ان ذلك الخبر لا يصح ان يخبر به الا عنه سواء كان الامر في الواقع كذلك
او يدعى انه كذلك مبالغة فذكره ينافي هذا المطلوب وهذا معنى قوله واما لان الخبر
لا يصلح الا له حقيقة او ادعاء فهذه المواضع واشباهها جائز تركه فيها ثم ذكر بعد
هذه الصور ما هو واجب تركه فقال واما لان الاستعمال وارد على تركه اي والترك راجح
اما لان العرب استعملته كذلك فيمتنع ذكره لان اتباع استعمالهم واجب فهو سماعي
كالامثال منها قولهم رمية من غير رام اي هذه وترك نظائره اي او لان الاستعمال
وارد على ترك نظائره فهو قياسي يحذف لعلة مشتركة بينه وبين نظائره فمن الاول
حذف المبتدا المخصوص بالمدح والذم في قولهم نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو
اذا جعل خبر مبتدا ولم يجعل مبتدا خبره ما تقدمه من الجملة الفعلية وهذا معنى قوله
على قول من يرى اصل الكلام نعم الرجل هو زيد لان الاستعمال ورد على ان فاعلهما اما
مظهر معرف باللام او مضاف الى المعرف به او مضمر مميز بنكرة منصوبة وبعد ذلك
اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح او الذم ومن الثاني حذف مبتدا مخبر عنه بوصف قطع
عن موصوفه لتعين الموصوف بدونه ولانه لمجرد المدح كقولهم الحمد لله الحميد والملك
لله اهل الملك واللهم صل على محمد سيد المرسلين او لمجرد الذم كقولك اعوذ بالله
من ابليس عدو الصالحين او لمجرد الترحم كقولك مررت بفلان المسكين والبائس
فهذا ونحوه من الصفات المقطوعة للاستغناء عنها لحصول التعيين بدونها يجوز فيها
النصب بفعل ملتزم اضماره والرفع لمقتضى الخبرية بمبتدا لا يصح اظهاره وانما كان
ذلك كذلك لانهم ارادوا انشاء المدح فجعلوا اضمار الناصب علما على ذلك كما فعلوا في النداء
لاستدعاء اظهار الناصب خفاء معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستانفا المعنى فلما
التزم الاضمار في النصب لزم في الرفع لتكون الجهتان على وتيرة واحدة قال سيبويه
وسمعت من يوثق بعربيته يقال له كيف اصبحت فقال حمد الله وثناء عليه اي
احمد حمد الله وانشد صبر جميل فكلانا مبتلى ثم قال والذي يرفع عليه صبر
وما اشبهه لا يستعمل اظهاره كترك اظهار ما نصب به قال ومثله قول بعض العرب

من انت زيد اى من انت كلامك زيد فتركوا اظهار الرافع كترك اظهار الناصب فهو غدا
وامثاله ملتزم فيها حذف المبتدا لان استعمالهم وارد على ترك نظائره فافهم وتامل ولا
بعد ان يكون باب المدح والذم من الثانى لان له ضابطا يقاس عليه سوى ما ذكر وهما ا
صفتان لاغراض والياء فى بحسب المقامات متعلقة بمناسبة اى والترك راجح اما الاغراض
غير ما ذكر مناسبة لترك المسند اليه فى باب اعتبار تركه على قدر مواضع الترك كقول المرقش
اذا قال الخميس نعم كانه ذهل عن ذكره لسروره وعنايته وذلك ان ما دخلت على قلة
مصلحة اياها للفعل وكفها عن طلب الفاعل بما نال من النفل او لخلاف ذلك من الحزن
والوجد كقول ابن لنكك زمان كل حب فيه خب وطعم الخل خل لو يذاق لا يهدى
الى امثالها وهو السماع صفة الاغراض وايضا الهاء فى امثالها لها اى لا تدعوا ولا ترشد
او هدى بمعنى اهتدى وقلما ملك الحكم اى لا مالك الحكم وهى بمنزلة كلمة هناك اى فى المذكور
وهو ترك المسند اليه وما اعتبرات المرجحة لتركه والاغراض المناسبة لتركه غيرهما
غير العقل السليم والطبع المستقيم فى مثل قوله قول الشاعر قال لى كيف انت قلت عليل
ولم تقل انا عليل ظرف فراجعهما كيف تجد الحكم حكم العقل جواب فراجعهما اى فتامل
هذا البيت وانظر الى موقعه فى نفسك والى ما تجده من اللطف والحسن باتم معنى
من المعانى بحكم عقلك وطبعك وكانه ترك لضيق المقام حيث اراد الاستعجال والمسارعة
الى اخبار الحبيب بانه سقيم وفى مثل قوله اى الاقيبس حين شكى اقيبس ابن عم له
لما ساله فمنعه وقال كم اعطيك مالى وانت تنفقه فيما لا يعنيك والله لا اعطيكه فتركه
حتى اجتمع القوم فى ناديهم وهو فيهم فشكاه الى القوم وذمه فوثب اليه ابن عمه
فلطمه فانشا يقول سريع البنين فحذف تطهيرا للسان عنه عن اسمه وكراهة اسمه
يلطم حال عن الضمير فى سريع وفى مثل قوله ساشكر البيتين ان تراخت اى ان ابطات
وتاخرت منيتى موتى جزاؤه محذوف لدلالة ساشكر عليه ايادى جمع ايد جمع يد
فهى جمع الجمع مثل الاكرع والاكارع قال ابو البقاء فى شرح الحماسة ايادى مفعول
اشكر ولم تمنن نعت لايادى ومظهرها مجرور معطوف على محجوب ويجوز الرفع على
تقدير وهو مظهرها واذا ظرف لمظهرها ويجوز ان يكون ظرفا للشكوى وحالا منهما
ويمكن ان يكون ايادى بدلا من عمرو بدل الاشتمال لحذف الراجع منها اليه لم تمنن
لم تقطع او لم تنقص من المن القطع وقيل النقص ومنه قوله تعالى اجر غير ممنوع
اى غير مقطوع وهى فى موضع النصب حالا من ايادى لانها معرفة فانها فى تقدير
الاضافة الى ضمير عمرو واى ساشكر ايادية وهى لم تقطع وان هى جلت الضمير
للايادى وهى فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر فلما حذف الفعل صار منفصلا
قضاء من حق ان فى دخوله على الفعل والواو فيها للحال من الضمير المستتر الراجع على
الايادى فى لم تمنن غير محجوب الغنى صفة لفتى اذا النعل زلت كناية عن الفقر
يقول هو فتى من غاية كرمه وحسن اخلاقه اذا استغنى لم يستر ولم يمنع غناه عن
صديقه واذا افتقر لم يشتك الى احد فهو يشيع غناه على اصحابه ويقصر فقره على نفسه

وكان الحذف لطهارته عن لسانه او لادعاء ان هذا الوصف لا يصلح الا له وفى مثل
قوله اضاءت الى آخر البيت الاضاءة فرط الانارة وهى متعدية ولا متعدية فان اخذت
متعدية فدجى الليل مفعولها والا فهو ظرف فيها يقول نفوسهم نقية وارومتهم مقدسة
وفى وجوههم زاكية فوجوههم مشرقة واحسابهم نيرة فدجى الليل تنحسر من فرط انارة
احسابهم ووجوههم حتى ان ثاقبه اى مضيئه تمكن ناظم الجزع من نظمه فيه وذلك
مثل فالثاقب من الثقوب وهو الاضاءة يقال شهاب ثاقب ونار ثاقبة والضمير فى ثاقبه
لما دلت عليه اضاءت لهم احسابهم وهو المصدر نحو قوله من كذب كان شرا له ومن
صدق كان خيرا له اى الصدق والكذب فهو فى قوة قولنا حتى نظم ثاقب وجوههم
واحسابهم الجزع لناظمه ومعنى نظم ثقب على النظم وقال ابو البقاء فى شرح الحماسة
الهاء فى ثاقبه يعود الى الجزع فعلى هذا نظم بمعنى جمعه فى السلك فالنطق والنطيط بمعنى
والثاقب من الثقب دون الثقوب كلما انقض كوكب غاب وغرب من قولهم انقض الحائط
اى سقط وانقض الطائر هوى فى طيرانه وهو ههنا كناية عن الموت اراد هم بمنزلة
نجوم سماء فكلما سقط وغرب كوكب بدا كوكب آخر مكانه ترجع الى ذلك الكوكب كواكبه
والسنون للتعظيم اذ على ان الخبر ضرورى الحمل عليهم فترك المبتدا وقوله عن
قائلا معطوف على مثل قوله اى فراجعهما فى مثل قوله سورة انزلناها وكان الترك للاعتماد
على شهادة العقل او لان الخبر متعين الحمل على هذا المشار اليه حقيقة نظرا الى الاحكام
المفروضة فيها ويشبه ان يكون الترك فى نار حامية لما ذكر فى الآية السابقة ايضا واعلم
ان قوله تعالى فصبر جميل وقوله طاعة معروفة محتملان كونهما خبرين لمحذوفين
وهو المراد ههنا وكونهما على العكس وليس كلامنا فيه وهو معنى قوله على احد الاعتبارين
فيهما فى الآيتين وهو فامرى صبر جميل يعنى احد الاعتبارين هو حذف المبتدا وهو
فامرى فى صبر جميل لانه اخبر يعقوب عليه السلام عن نفسه لا عن بنيه وهو المختار
دون الاعتبار الآخر وهو صبر جميل اجمل لان حذف الخبر قليل فى الاستعمال فتقدير
ما كثر فيه اقرب ولان حذف المبتدا يدل على انه صابر بخلاف الاعتبار الآخر لان الاخبار
بكون الصبر جميلا لا يستلزم حصوله ولان ثمرة كونه عليه السلام صابرا فى سنه حالية تدل
على حذف المبتدا ولا كذلك حذف الخبر لاستغناء الفن منه ولان المصادر اذا عدل عن نصبها
الى رفعها للثبات تستدعى الموافقة فى المعنى فى الحالين وذلك حاصل فى ترك المبتدا
لا الخبر ولم يذكر رده على فامرى اى احد الاعتبارين فى طاعة معروفة حذف المبتدا
وهو امركم بالواو لان العطف باو يوهم ان يكون قسيما لقوله فامرى وحينئذ يفيد ان
المبتدا فى فصبر جميل احد امرين امرى او امركم وقد سبق ما يرشدك الى انه لا يجوز ذلك
وقوله والذى يطلب منكم نسق على امركم بالواو ايضا لئلا يتوهم استغناء اجماعهما ولبول
رواية الكشاف لانه لو عطف باو يلزم كون امركم مبتدا على حدة ويصير المعنى امركم طاعة
معروفة معلومة لا يشك فيها كطاعة المؤمنين وهو احد تفسيرى المعروفة وذلك خلاف
الواقع لانه خطاب مع المنافقين فهما اعنى امركم والذى يطلب منكم معا مبتدا واحد

لان المعنى شانكم اللائق بكم والمطلوب منكم طاعة معروفة لا يرتاب فيها ولا يشك كطاعة
الخلص من المؤمنين الذين واطأ سرهم علنهم لا ايمان تقسمون بها بافواهكم وقلوبكم على
خلافها وقوله او طاعتكم معطوف على امركم باو لانه قسيمه فهو مبتدأ آخر تقديره
طاعتكم طاعة معروفة بانها القول دون الفعل فعلى هذا المعروفة نقيض المنكرة
وهذا تفسير ثان للمعروفة يعنى ان طاعتكم طاعة منكرة تشمئز منها النفوس ولا
تطمئن اليها القلوب وقد ظهر من فحوى كلامنا فائدة قوله بحسب تفسير المعروفة
لان التفسير الاول يناسبه امركم والذى يطلب منكم والثانى يناسبه طاعتكم وان العطف
باو فى الموضعين سهو كما فى بعض النسخ وفائدة الترك فيهما تكثير الفائدة وتعميم الاعتبار
من حملهما تارة على قوله فصبر جميل وطاعتكم طاعة معروفة واخرى فصبر جميل
اجمل وطاعة معروفة امثل واليق من الايمان الكاذبة يعنى من كون الحمل تارة على
حذف المبتدأ واخرى على حذف الخبر بشهادة تصحيحه لهذا المعنى فى اقوال الفن
الثالث فى آخر الحالة المقتضية لترك المسند ومما ذكرنا يعرف ضعف ما قيل فى الشرح
ويكون صفة للادعاء ايضا بناء على ان هذا الخبر من الصبر لا يصلح لغيره لانه امرى
ومختص بى وقيل يجوز ان تكون ترك المسند اليه لعموم الاعتبار اى للمسند اليه
مثل امرى وشانى ودينى وعادتى وصفتى وجبلتى الى غير ذلك لان المراد من
تعميم الاعتبار تعدد المبتدأ تارة والخبر اخرى لا الفاظ مترادفة فى جانب المبتدأ
فافهم قوله واما الحالة التى تقتضى اثباته الى آخرها اى توجب ذكر المسند اليه
مع السماع فهى ان يكون الخبر عام النسبة فتلك الحالة هى كون المسند صالحا لان
يسند الى كل ما له صلاحية الاسناد اليه ليس بعض الذوات اولى به من بعضها و
المراد تخصيصه بمعين اى حمل المسند على ذات معينة مشخصة وتقييده بها و
لم يكن ثمة ما يدل على تخصيصه وتعيينه بواحد من الاشياء الصالحة لحمله عليها
او ادعاء كما فى المجئ والذهاب والاستقرار وغيرها وقوله عطف على كقولك
يعنى قول امرئ القيس انجح من افعل التفضيل اتى من نجح امر فلان تيسر و
سهل ومن القياس وما بمعنى شئ والبار فى به صلة اى الله اسهل حصولا من
كل مطلوب او من انجحت حاجته اذا قضيتها له وهو خارج عن القياس لاشتقاقه
من المزيد فيه اى الله اقضى لحاجتك من كل شئ طلبت به والباء غير صلة كقولك
كتبت بالقلم والبراسم للخير ولكل فعل مرضى والواو للحال والحقيبة واحدة
الحقائب وهى ما يصان فيه الشئ استعير للافعال شبه اعمال الخير بالحقيبة
فى الصيانة والرحل يروى بالحاء المهملة ساكنة وبالجيم مضمومة والاول تسمح
والثانى تجريد والنجح سواء فى النسبة الى كل مبتدأ اراد تخصيصه بالله تعالى
وقوله بالجبل النفس راغبة البيت مولابى ذويب والرغبة عام النسبة الى كل موضع
ومعنى البيت كمعنى قولهم الخير عادة والشر عادة والنفس معتاد قال صاحب التلخيص
فى قول المصنف هى ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند له والمراد تخصيصه

بمعين نطق لانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه
لمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره والا فيكون ذكره واجبا اقول فى نظره هذا نظر
لانا اثبتنا انه ليست قرينة كما اشرنا اليه قبل فى صدر الحالة وبا نضمنا وجوب ذكره
حينئذ لانا فى بيان ذلك فافهم او يذكر يروى بالنصب ردا على تكون اى او ان يذكر
المسند اليه مع قيام قرينة تدل عليه احتياطا مفعول له اى اخذا بالثقة فى احضار
المسند اليه فى ذهن المخاطب لقلة الاعتماد وكذا او لزيادة الايضاح وذلك لان فى
ذكره مع القرينة اجتماع شاهدين عقلى ولفظى او لان فى ذكره تعظيما عطف على
احتياطا الا ان الاول جاز قطع اللام عنه لاستجماعه الشرائط والثانى وجب معه
اللام لانه ليس مصدرا للمذكور للمبتدأ الذى هو الموضوع واللفظ عنوانه او اهانة
عطف على تعظيما له للمذكور والمقام مقام ذلك اى مقام تعظيم او اهانة او يذكر
منصوب بتقدير ان تبركا به للتيمن بالمسند اليه واستلذاذا له للمسند اليه فقال
استلذه اذا عده لذيذا والمثال المذكور فى المتن يصلح للتبرك والاستلذاذ لاختصار
فائدة التكرير فيهما بالسبب والتفسيم اولان اصغاء السامع معطوف على تبركا يعنى
او ان يذكر لان اصغاء المخاطب مطلوب مهتم والاصغاء الميل يقال اصغيت الى
فلان اذا ملت بسمعك نحوه فيبسط فيه معنى السببية افتراضا اى اغتنا ما
يقال افترضها اى اغتنمها علة للبسط بسط موسى عليه السلام اذ قيل له ظرف
لبسط موسى حين سئل عما فى يمينه وما تلك بيمينك وكان الواو للحال ومن كان
ضمير الشان والجملة الفعلية خبره اى وقد كان الشان يتم جواب موسى ان يقول
موسى عصا بحذف المبتدأ لدلالة السؤال عما فى يمينه عليه وما كانت فيها الا
اياها ثم ذكر موسى عليه السلام المسند اليه وزاد موسى على ذكر المبتدأ فى الجواب الموجز
المطابق اضافتها الى نفسه واثبات الغرض منها فقال هى عصاى اتوكأ
عليها اعتمد عليها اذا اعييت او وقفت على راس القطيع واهش بها على غنمى اخبط
الورق بها على رؤسها من هششت الورق اهشه هشا خبطته وقيل من هش
الخبز يهش بالكسر اذا انكسر ولى فيها مآرب اخرى حاجات اخر مثل الغا
على عاتقه وتعلقه بها اداوته اذا سار وكان يلقى عليها الكساء ويستظل به
واذا تعرضت السباع لغنمه قاتل بها وكانه عليه السلام فهم ان المراد من السؤال
ان يتذكر حقيقتها وما يرى من منافعها حتى اذا راها بعد ذلك على خلاف تلك الحقيقة
وشاهد منها خصائص اخرى خارقة للعادة مثل ان تشتعل شعبتاه بالليل
كالشمع وتصير دلوا عند الاستقاء وتطول بطول البير وتحارب اذا ظهر عدو وينبع
الماء بركزها وكانت تورق وتثمر اذا اشتهى ثمرة فركزها علم ان ذلك آيات
باهرة ومعجزات قاهرة احدثها الله تعالى فيها لاجله وليست من خواصها
فذكر حقيقتها ومنافعها مفصلا ومجملا على معنى انها من جنس العصا تنفع منافع
امثالها ليطابق جوابه الغرض الذى فهمه ونظيره نظير موسى عليه السلام

في البسط فقط لا في ذكر المسند اليه حين سأل ابرهيم عليه السلم عبدة الاصنام عما يعبدون فقالوا في الجواب ما قالوا واطالوا جوابهم وشرحوا حالهم ابتهاجا بتحجاعلة لبسطوا وبهم صنعة لابتهاجا بعبادة الاصنام البا متعلق بالابتهاج وافتخارا معطوف على العلة نحو اظنتهما بالمثابرة على عبادة الاصنام والبا متعلق بالابتهاج من تدع افتخارا سخر فمن مايلبس حال عن بسطوا عن الجواب المطابق المختصر وهو اصنام بالحذف الفعل للقرينة الدالة على خصوص الفعل ونطل هنا بمعنى ندوم وقيل كما نوا يعبدونها بالنهار دون الليل على الغير مقبل حال من نطل والعكوف على الشئ الاقبال عليه مثابرا او ان يذكر لان الاصل في المسند اليه ان يكون مذكورا الا انه يكن الكلام المعقود عليه الحديث او مأخرى هذا المجرى اى او ان يذكر لمعنى جرى في باب عنبار ذكره مجرى ما ذكر من الاعتبارات قوله وأما الحالة التي تقتضي تعريفه الى اخرها فمقصود الشيخ رحمه الله من هذا الفصل بيان الفائدة المعتدة اعني الجديدة الجليلة التي لم تكن عند السامع ولها تأثير في المخاطب توجب تعريف المسند اليه والمعرفة ما خص الواحد من جنسه وفي المفصل ما دل على شئ بعينه فالمراد بالمعرف الشئ المعروف كما ان المراد من النكرة الشئ المنكور يقال هذا نسج اليمن اى منسوجه ونحن على ان نؤلف قياسا نسج المطلوب او لاثم نفرع على حل الالفاظ ثانيا هلك فائدة الخبر الحكم من احكام فمتى كان ثبوتها ابعد كانت الفائدة في الاخبار بها اجل فالفائدة متى كان تحقق الحكم ابعد كانت اجل ثم نتوسل الفائدة الجليلة بعد تحقق الحكم وبعد تحققه مفتقرا الى التعريف فالفائدة الجليلة موقوفة على التعريف اما بيان المقدمة الاولى فما سبق في اول قانون الاول واما بيان المقدمتين الاخريين فباعتبار حال الحكم في قولك شئ ما موجود وفي قولك فلان بن فلان حافظ للتوراة والانجيل هذا معنى هذا الفصل المقصود منه ولنعد الى الموعود فالضمير في تعريفه للمسند اليه وهي جواب اما وفائدة بالنصب مفعول لافادة ولفظ المثل مفخم وذلك اشارة الى ما دل عليه اما الحالة التي تقتضي تعريفه فهي اذا كان المقصود من الكلام افادة السامع فائدة يعتد بمثلها وهو افتقار الفائدة المعتدة الى تعريفه وقوله السبب مبتدا وهو مبتدا ثان وان مع ما في حيزه مع اسم والخبر وهو مع ما يع جوابه المحذوف المدلول عليه باسم الاشارة وهو صحة القياس السابق خبره والجملة خبر ان ولما بمعنى حين او لانه اى لازم الحكم معطوف على الحكم وهي فصل وهو انك تعلم تفسير لقوله ولازم الحكم معترض من المبتدا اعني لازم الحكم ومن خبره اعني حكم ايضا وهي اشارة الى المقدمة الاولى لاشبهة اى المعلومات والمسلمات الى اخرها مقدمة ثانية والهاء في تعريفه اى بيانه للحكم وبعد تحقق الحكم الى اخره مقدمة ثالثة وكلما ازداد الالف للمسند اليه والمسند بيان وتفسير للمقدمة الثالثة وترك العاطف لذلك وانتصاب كلما على الظرف وذلك لان كلا لما وقع على جميع الاشياء وكان ثابتا عاضا الظروف المبنية وكثر مع ذلك استعماله فشبه بالادوات فاذا اعمل فيه ما بعده وجوزي به كان ظرفا او ضارع الظروف ووصل في الكتابة بما كقولك كلما جئتني اكرمتك كاينما وحيثما فان الظرف التي تجازى بها اذا كانت معها ما موكدة لا بمعنى الذي فانما توصل بها قال تعالى اينما تكونوا الان لا في هذه المواضع لما لم تفد معنى زائدا شابهت حروف المعاني التي تضعف الكلمة عليها فتوصل وقوله وبعد تحقق الحكم بحسب تخصص المسند اليه والمسند ان البعد لا يحصل تخصص المسند اليه

وحده وليس كذلك نعم يزيد البعد بتخصصهما فتدبر وان شئت بمفعوله محذوف وما عبر جزاء الشرط وتتضح لك جواب الا ان الجيف معناه لما الحالة التي توجب تعريف المسند اليه فتلك الحالة هي زمان كون المقصود من الخبر ان تفيد السامع فائدة تعتد بها والعلة في كون الفائدة المعتبرة مفتقرة الى تعريف المسند اليه هو ان فائدة الخبر حين كانت هي الحكم او لازم الحكم وهو علمك بذلك الحكم ولا ريب في ان احتمال ثبوت الحكم متى كان ابعد واغرب كانت الفائدة في بيان الحكم اتم ومتى كان اقرب كانت الفائدة على ضد ذلك وبعد تحقق الاسناد وغرابته على قدر تخصص المسند اليه والمسند ونتيجتهما وكلما ازداد المسند اليه والمسند تخصصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما شيوعا ازداد ثبوت الحكم قربا بشهادة تينك القضيتين كانت الفائدة المعتبرة محتاجة الى تعريفه قيل في الشرح لما هيهنا ليس للشرط حتى تحتاج الى الجواب بل هو ظرف والعامل فيه كما عرفت وفيه نظر اما الاول فلان لما لما حرف نفي واما بمعنى الا كقول عمر رضي الله عنه عزمت عليك لما ضربت كاتبك بالسوط ولا حاجة الى الجواب في هذين الوجهين واما ظرف بمعنى حين كالتي نحن له منصوب انتصاب الظروف كقولك لما قام قمت ولا بد في هذا الوجه من فعلين احدهما جواب للآخر لانه لو قوع الشئ لوقوع غيره لو قيل لما قام فقط لم يجز لانك جعلت قيامك كالجزاء لقيامه لانك علقت وقوعه بوقوعه والعامل فيها هو الجواب فلو لم تأت به لكان كقولك يوم الجمعة من غير فعل واما ثانيا فلان كما عرفت لو كان عاملا فيها يكون مظروفها وليس كذلك فتدبر ثم انه افاض في بيان اقسام ما يحصل به التخصص فقال ثم ان تخصص المسند اليه لما ان يكون لكونه احد اقسام المعرفات وهي خمسة ولا اعتماد في حصرها على الاستقرا فحسب اى فحسبي وفحسبك على تقدير الاضافة بناء على تجويزهم ان تنطق بحسب مفردة لكن ان تقول رايت رجلا حسب بانتي كانك قلت حسبي وحسبك فاضمرت ذلك فلذلك لم تنون لانك تريد الاضافة كما تقول جاءني زيد ليس غير اى ليس غيره عندي وهو من قولهم حسبك درهم اى كفاك وهذا القيد اشارة الى ان التخصيص يكون لكونه احد اقسام المعرفات ولكونه مما زاد عليها واما ان يكون لغير ما ذكر وهي المضمرات تعداد اقسامها والمضمر هو اسم المتضمن للاشارة الى المتكلم او الى المخاطب او الى غيره بعد سبق ذكره وقيل ما كنى به عن الاسم الظاهر وقيل كل اسم دل على معناه لغيابه او مقام غيره مع القيد المذكور في النحو هو ان لا يكون الاسم متوغلا في الابهام نحو غير ومثل وشبه اشارة الى ان شرط الاضافة المعنوية في كونها موجبة للتعريف ان لا يكون الاسم المضاف الى المعرفة متوغلا في الابهام فان كل اسم معرفة تتعرف به ما اضيف اليه اضافة حقيقية الا اسماء توغلت في ابهامها فهي نكرات وان اضيفت الى المعارف اوليما زاد معطوف على لكونه وذلك اشارة الى اقسام المعرفات اى ان تخصصه يقع لكونه احد اقسامها او يقع له ولما زاد على كونه احد اقسامها من كونه مصحوبا بشئ بيان ما زاد وذلك لان المسند اليه اذا كان معرفة يكون تخصصا ثم اذا كان مع ذلك مصحوبا بشئ من التوابع يزيد تخصصه فيكون هذا التخصص غير التخصص الحاصل من كونه احد اقسامها فقط والضمير مجرور للعطف على شئ يعني من كونه مصحوبا بالصفات ان يكون لا لما ذكر معطوف على اما ان يكون لكونه اى اما ان يكون تخصص المسند اليه لا لكونه احد اقسام المعرفات ولا لما زاد على ذلك بل يكون لكونه نكرة موصوفة او لدخول حرف الاستفهام عليها او حرف النفي او لشبهه بالفاعل او لتقدم الظرف عليه كما علمت في النحو ولكل من ذلك ولكل واحد من

اقسام المخصصات حالة توجيهه نقل في الشرح ان القيد المذكور في النحو قيل هو ان يكون الاضافة بمعنى اللام
اللامية او من المنية وقيل التوابع الخمس اولى من التوابع الخمسة بالتاء لانها جمع تابعة لا تابع وصفة
لان مفردة تابع على ما هو المشهور في اصطلاح النحاة ويجوز ان يكون من النوادر كفوارس ولان في كل
منهما نظرا اما الاول فلان المصنف في بيان ان المضاف الى المعرفة اضافة معنوية معرفة مع القيد المذكور
وبدونه غير معرفة وكونها لامية ومنية وغيرهما لا ينافي التعريف لان اضافة تتلى اللطف في تتلى اللطف
اضافة معنوية بمعنى في ومفيدة تعريف المضاف فالمراد بالقيد المذكور هو ما ذكرنا واما الثاني فلان
ترك القياس الى النادر من غير ضرورة غير معقول على ان في شهرة كون التوابع جمع تابع لا تابعة بين النحاة
نظرا فليتامل قوله واما الحالة التي تقتضي كونه مضمرا الى آخرها لما فرغ عن بيان الحالة التي
تقتضي تعريف المسند اليه وبيان احتياج الفائدة المقبلة الى تعريفه وبيان اقسام ما به تقع التعريف
تعرض لبيان الحالات التي تقتضي كل واحدة منها تعريفه على وجه مخصوص وبدأ بالحالة المقتضية
لكون المسند اليه مضمرا لانه اعرف المعارف عند سيبويه وجمهور النحويين لان المتكلم الذي لا يخفى على نفسه
ولا عن غيره ولذلك لا يقع موصوفا ولا صفة منه وليس كذلك العلم لوقوع الاشتراك فيه وعينه بالصفة وقدم
المتكلم لانه اعرف من صاحبيه لانتفاء المشاركة فيه والمفرد لانه متعين لواحد بعينه لا يحوز السامع ان
يكون لسواه ثم الاثنين والجماعة لنقصانهما عنه ولا كذلك المخاطب لانه قد يكون بحضرة المتكلم اثنان او اكثر
فلا يعلم ايهم المخاطب ثم بعده المخاطب لدلالة المشاهدة عليه ثم ضمير الغايب والمراد من الحكاية حكاية
النفس ومثل بقول الشاعر انا الذي تجدوني اي بحضرتكم وكان الاصل تجدونني بنون العماد
لانه في موضع رفع لكنه حذف النون اجتزاء بالنون الاخرى والقياس لو جرى على حكم الصلة والموصول
يجدونه حتى يعود منها اليه عائد الا انه غلب المتكلم على الغائب فرد الضمير الى انا وخلت من الرحمة
اليه على انا مبتدا والذي خبره وهما عبارتان عن ذات واحدة فهو مثل قول علي كرم الله وجهه
انا الذي سمتني امي حيدره كما غلب الخطاب على الغائب في قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فمن
قرا بتاء الخطاب في صدورهم في حلوقهم مفعول ثان لتجد ولا ارتقى اي لا اصعد حال او على
العكس صدرا منها من صدورهم بالحركة اسم بمعنى المصدر او مصدر من قولهم صدرت عن الماء
وعن البلاد رجعت وقع حالا من ارتقى ومن متعلق بارتقى يقول انا الذي صرت غصة
في حلوقهم قد عضلت فلا تنحدر ولا تجيء وقوله قول الشاعر هو بشار بن برد الشاعر
لقب بالمرعث لرعثة كانت في صباه وهي القرط فذر ذرورا طلع بنت الباء اي اتاعني
مع اد السببية يقول انا المشهور المعلوم لكل واحد الحال قد طلعت مع الشمس للبعيد
والقريب او السببية وقوله هو المستشهد السخط ضد الرضا ومعناه ظاهر وقوله
نحن بنو عم الشعر لارطاة بن سهية المري زرابي هي البسط واحدها زربية
وزربي وهي مبتدا وعلى ذاك بيننا خبره والجملة في موضع نصب على الحال والعامل
فيها معنى الجملة اي نحن متناصرون في حال معاداة بعضنا بعضا ويحتمل ان يكون
زرابي خبرا ثانيا وفيها بغضة جملة في موضع الصفة لزرابي وعلى هذا يكون قوله على ذاك
بيننا وجملة حالا واشار بذلك الى جمعهم من سبب العمومة ونسبها والبغضة بالكسر
شدة البغض مرفوعة بالظرف لاعتمادها على الموصوف وهو زرابي يقول نحن ابناء اعمام

زرابي ثبتت بيننا يعني بسطت بيننا بسط فسادا شاملة على التباغض والتحاسد كانه على
ذاك النسب والقرابة وذكر بها التمثيل ولانها تكون ذات الوان من الحمرة والصفرة وغيرهما اي
بيننا انواع من البغضاء والحسد ويعني على ذات بيننا كانه اراد بذات بينهم خالصة النسب
والقرابة ثم جعل فوقها ما عمرها وسترها من زرابي الفساد ونحن كصدع العس الصدع الشق
والعس القدح الضخم من الخشب التناغب تصلح القداح والمتشاكس المتفاوت المتباين يقال
تشاخست اسنانه اذا اختلفت الخليل هو ان يسقط بعضها ويميل بعضها وقيل الشخس في الاصل
فتح الفم للتثاوب يقول بلغ الشر بيننا حدا لا يرتفع بالاصلاح وعظم الانصداع غاية لا يلتئم بالتئاب
والتدافع فلن يرجع ما انخرق عليه الآن الى ما كان عليه وان تفقدنا عن هياج الشر والفضل فيه
برهة وتجشمنا التحمل والاقتداب ابقاء على القسط من المحاودة بل حالنا كالصدع في القدح ان
اعطى آبا يتركه وعيبه ظاهر فيه غير ملتحم ولا يخفى ان نعط شاعبا في موضع حال من العس والعامل
في الحال معنى ضافة الصدع الى العس وفيه عيبه حال من الهاء في يدعه او مقام خطاب ردع انفام
حكاية وهو توجيه الكلام الى الحاضر او من هو في حكمه والاكارم جمع اكرم والتاليد المال القديم الذي
ولد عندك والجد الكريم ابن السكيت هو بالآباء بين العم والخال حال عن المجد وهو كناية شرف الآباء
والامهات وقد علم اعتراض من المنادى والمعطوف عليه اعني وتاليد المجد ومفعوله محذوف انت
الذي وهو المستشهد تنزل الايام ابناء الايام اي انت تعرف قدر كل ذي قدر وانت الذي نظام الدنيا
وثباتها بوجودك ولولاك لما كان لها نظام ودوام وخسف المكان ذهابه في الارض وقوله قد كان
الى آخره اقوام اسم كان فجعت بهم من فجعته المصيبة اوجعته جملة وقعت صفة لا قوام وخلى لنا
من خليت سبيله خبر كان والهلك اسم بمعنى الهلاك ووحد السمع نحو تو حيد البطن في قوله كلوا
في بعض بطنكم تعفوا ويفعلون ذلك لامن الالباس فاذا لم يوحش كفوك من سهم وثن لهم وانت تريد الجمع
رفضوه فلو قلت السمع مصدر في اصله والمصادر لا تجمع فلمح الاصل فجيئ بذلك عليه جمع
الابصار وقيل ان السمع اسم جنس فهو كالجمع وقيل التقدير مواضع السمع ومثله ختم الله
على قلوبهم وعلى سمعهم وقيل ظرف لكان ولا يكون نعتا للقوم في الاصل لانه زمان ويجوز ان يكون
ظرفا لفجعت انت الذي مبتدا وخبر وهو المستشهد فلم يدع بالباء هو اقتبس المراوسني لان
الصلة حسن جارية على حديثها بالموصول فبالتاء على الخطاب وساغ لان المخاطب والموصول
مرجعهما الى شيء واحد فال المازني لولا كثرة مجيئه لرددته والشفا الباقي من الشيء القليل
يقال ما بقي من النهار والا شفا اي مقدار ما بين الليل والنهار حين غربت الشمس ومرصوفة
لسمع والا لغو في الفطلات الاستثنا مفرغ محطية في المعنى فانك هنا اي لم ترع سمعا متصفا بالصفة الا
القلة او نصب على البدل او على الاستثناء لان الفعل لم يخرجا تقتضيه من المفعول واحق لتستعمل لا زما
يقال احى العيش اي صار حيا او برتنع العيش به ويجوز ان يكون لحق متعديا والعيش انتصب عنه
مفعولا به اي احى فقدك العيش تلخيص معناه قد كان فيما خلى من الدهر اقوام رزئت بهم
ففجعت لهم وابديت عليهم فلما لا يقلقه كمد وضجرا لا يضجرهم تقضى وكذرفت عيني
عليهم فتبقت الفجيعة عوضهم لي والمحن فقد اثرت وانتسى بني السمع والابصار بعدهم فوقفنا
الزمان تمتعين بشاعرنا الباقية على اثنين مع الناس في سائر جهلتنا ما فجعنا بكل ستفرغت

مجهودنا وانقضت صبرنا فاندرست سبل العلوم بيننا الا شفا فاستمرت شفقتنا وامتد عيشنا
وامرا مفعول مطلق وقوله انت التي البيت لابن الدمينة يخاطب به زوجته امامة يقول
انت التي اجللت باشرت لسوادي وهما فرط القتاد وتجشم عرق القربة منها بالمرصاد واخذ
في السرى والحال ان القطا السود التي من عادتها التيقظ قبل كل حيوان وهي مثل في قلة النوم
وشدة التسهيد نائمة في وكناتها والتكليف الامر بما يشق وادلج القوم اذا ساروا من اول
الليل والاسم الدلج بالحركة وقيل الدلج السير في بعض الليل فقال ساد دلجة اي ساعة من اول
الليل ولهذا اضيف الدلج الى السرى فالاضافة فيه جرت مجرى اضافة البعض الى الكل وجون
القطا بالضم لانه جمع جون وهي القطا السود وجمع جوني مثل روم ورومي وهو نوع منها سود
الاجنحة والبطون والواو للحال وجلتها الوادي ناحيته وحرفاه وهي متعلق بجثوم وجثوم
جمع جاثم كقعود وقاعد من جثم الطير تلبد بالارض لصيق بها وكذلك الانسان وقوله قول
امامة لزوجها ارضته وكتبت هذا البيت اليه وعرضت هذه المقالة عليه عرفته عيوبه
واظهرت له ذنوبه فقالت انت الذي وعدتني فما وفاه وعاد الى بناه من رعايتي فعفاه
تخلف وعدتني واخلف عدلي وتمادم مجدي وما بني مجدك بيني وبينك في الوفا بون وتقلبني
مغل علي عون فرحت عدتي وخيبت املي وصدقت فيك ظنون لائمي ما وعدتني ما موصول
والراجع من الصلة اليه محذوف اي ما وعدتنيه فيك متعلق بيلوم وهو خبر كان وصلات الذي
هنا كلها محمولة على المعنى لان الذي هنا هو انت في المعنى ولو حمله على الظاهر لاعاد الضمير الذي
بلفظ الغيبة ولما ارشدهم الى هذه الحالة اخذ يفرع على الخطاب بعض احكامه للضبط وهو بعض
ما وعد في قوله ثم حمل ما عدا ذلك شيئا فشيئا على موجب المساق فقال وحق الخطاب اي الذي هو
اصل الخطاب وحده ان يكون المخاطب مشخصا معينا ليحصل الفهم التام عند سماع ما به يقع التخاطب
ثم دعا يعدل الى غير معين كالمثال المذكور فلا تريد بالقاء هو الوجه والسماع اي لا تعني بالتاء
شخصا معينا كانك لم تخاطب احدا ولم تذكر الفاعل بل بنيت الفعل للمفعول قصدا الى ان
شماخة فعله غير مختص بواحد دون غيره وذلك لا يتاتى اذا كان المخاطب معينا لاحتماله
اختصاص ذلك المعين بذلك لغرض من الاغراض علة لقوله فلا تريد مخاطبا بعينه وانه
ان العدول من معين الى غيره في كلام الله تعالى غير عزيز على العموم مرتبط بقوله يحمل
حتى ان الخطاب في ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم من الحياء ليس مختصا بالرسول عليه السلام
بل شائع في جنس من يصلح للخطاب قصدا الى بيان شناعة حالهم تعليل ليحمل وان
قد بلغت في موضع الجر عطفا على التفظيع وان مخففة من الثقيلة وفيها ضمير القصة
والمستكن في بلغت والهاء في خفاؤها لحال المجرمين فلا تختص بالياء اي قوله تعالى ولو
ترى وهو كالنتيجة لقوله يحمل ويحتمل ان يكون مسبب قد بلغت وحينئذ الوجه تانيث
الفعل لكن قوله بل كانت شائعة منه الرؤية فلا مدخل في هذا الخطاب يرجح الاول وقوله
اي مفعول مختص ولو واذ كلاهما للمضي وانما جاز دخولهما في المستقبل لان المترقب من
الله بمنزلة الموجود المقطوع به في تحققه ولا تقدير لترى ما يتناوله كانه قيل ولو تكون منك
الرؤية او ولو وقعت واذ ظرف له ومن هذه الآيات امات لا يسعها هذا المختصر وكذا

امثال له اي وكذا الحمل للمثال لقوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولبس
الذين آمنوا وعملوا الصالحات يجوز ان يكون المامور كل احد وتحسبهم ايقاظا وهم رقود
وفي الحديث بشر الحجر ورمى بطول العمر بشر المشائين الى المساجد الحديث لم يامر بذلك واحدا
بعينه وانما كان احدى مامور به اوكان المسند اليه معطوف على قوله كان المقام وفي ذهن السامع
خبر كان اي لتا الحالة التي تقتضي كونه مضمرا وهي اذا كان المسند اليه حاضرا فيه لكون
المسند اليه مذكورا تعليل لقوله حاضرا فيه ولقرائن الاحوال تعليل لقوله في حكم المذكور والمراد
الاشارة اليه الى المسند اليه المذكور وما هو في حكم المذكور كقوله من البيض الوجوه الى آخر
البيتين مثال الاول بياض الوجه عبارة عن الكرم ومن البيض خبر مبتدا محذوف وهو هما
الراجع الى الخلان قبل هذا البيت اي هما من القوم الكرام الغر الوجوه وبني سنان يجوز ان
ينتصب على المدح وان يكون مجرورا على البدل عن البيض الوجوه او نعت يصفهم بابتغاء الحسب
واستفاد العاذلو انك تستضيء بهم اضاؤا لوان وما بعده في موضع نعت في المعنى وهو حال وهو
مثل قوله ان الرسول لنور يستضاء به اي لو استضات بنور وجوههم لاضاؤا في ظلم الدجى
اي لو طلبت منهم معروفا او اغاثة الملهوف او كشف جليلة سارعوا الى بذله وتبادروا
الى انجاح مطلوبكم حلوا من المستشهد لانه عائد الى المذكور من الشرف الذي اكتسبوه وجميل خصالهم
شيدوه المعلى المرتفع الى ابعد الغايات واقصى النهايات ويجوز ان يكون مراده القدح المعلى وهو
القدح السابع من اقداح العشرة في الميسر فاستعير للنصيب الاوفر من الشرف والحسب ما
يعده الانسان من مفاخر آبائه ويقال حسبه دينه ويقال ماله ابن السكيت الحسب والكرم
يكونان في الرجل وان لم يكن له آباء لهم شرف والعشيرة القبيلة واراد بحسب العشيرة المتوارث
وغرضه انه جمع لهم بين المكتسب والمتوارث من الشرف والحسب الى العشيرة وحيث شاؤا
ظرف حلوا ومفعول شاء محذوف اي شاؤه من الشرف من لابتداء الغاية اي غاية الحلول ولا يجوز
ان يتعلق من بشاؤا لانه في موضع جر بالاضافة والمضاف اليه لا يعمل فيما قبله فان جعلته حالا
من حيث جاز وصفته انهم اذا ارادوا ان ييسروا اشتروا جزورا نسيئة ونحروها وجزءوها
عشرة اجزاء وهو قول الاكثر لا بيته وقال الاصمعي ثمانية وعشرين سهما ولو كان كما قال
لم يبلغهم القوذ والغرم وكانت لهم عشرة اقدح وهي الازلام الفذ والتوام والرقيب
والحلس والنافس والمسبل والمعلى والمنيح والسفيح والوغد لكل واحد منها نصيب معلوم
من الجزور الا الثلثة وهي المنيح والسفيح والوغد للفذ سهم وللتوام سهمان وللرقيب
ثلثة وللحلس اربعة وللنافس خمسة وللمسبل ستة وللمعلى سبعة يجعلونها في الربابة وهي خريطة يضعونها
على يدي عدل ثم يجلجلها ويدخل يده فيخرج باسم رجل رجل قدحا منها فمن خرج له قدح
من ذوات الانصباء اخذ النصيب الموسوم به ذلك القدح ومن خرج له قدح مما لا نصيب له
لم ياخذ شيئا وغرم ثمن الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء الى الفقراء ولا ياكلون منها
ويفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل فيه ويسمونه البرم بيمن ابي اسحق بركته طالت
يد العلى وقامت قناة الدين واشتد كاهله اي كاهل الدين استعارات للقوة والغلبة والعز
هو البحر وهو المقصود استعارة ايضا واللج ترشيح الاستعارة وهو معظم الماء وذكر الساحل ايضا

ثم شرع ارتى الصبر محمودًا وعنه مذاهب اى حالة حصول المذاهب عن الصبر وكيف لا يكون محمودًا
حين لم يكن عن الصبر مذهب اى الصبر وهو المراد احدقت احاطت به الهالمن يقول
الصبر مفزع وملجأ لمن ابتلى بمصايب الزمان ليس عنهن تقصى واعلم ان الشيخ ترك مثالا
من فى حكم المذكور لظهوره وهو مثل قولهم اذا كان غدا فأتنى اى اذا كان ما نحن عليه غدا كان
تامة وغدا ظرف قوله ولنا الحالة التى تقتضى كونه علما الى آخرها ثم قدم هذه الحالة على سائر
المعارف واخرها عن المضمر لنقصان العلم عنه فى التعريف وكونه اعرف من غيره لانه يقع
موصوفا ولا يقع صفة النهار فى كونه وله وتعيينه للمسند اليه اللام فى له وهو متعلق الاحضار كاللام
فى عجبنى ضرب لزيد بعينه اى نفسه وشخصه لما تاكيد له والباء صلة بحق لهم لا اخذ
الادرمى بعينه كانه قال احضاره نفسه وقال نحن بنو جعدة اصحاب الفلج نضرب بالسيف
ونرجو بالفرج اوحال اى معينا مشخصا وبهذا القيد خرجت النكرات مطلقا وبقيت المعارف
ابتداء حال اى مبتدا قبل سبق ذكره ويجوز ان يكون ظرفا اى اولا وبه يخرج احضاره بشخصه
بعد سبق ذكره اوثانيا فانه اذا كان مذكورا تحقيقا او تقديرا يجب ضمير الغايب وبقيت المبهمات
تضمن المتكلم والمخاطب والاضافة لانها تصلح لاحضاره فيه بشخصه ابتداء الا ان فيها عموما
بطريق تخصه باسم يخص المسند اليه الباء متعلق بالاحضار تعلق الكتبة بالقلم وبه يخرج سائر
المعارف فبقى العلم سالما لانه ما علق على شئ بعينه غير متناول ما اشبهه وقوله ابو مالك عطف
على نحو زيد صديق لك وهو المقصود بالايراد قاصر مغفره يقال قصرت الشئ اقصره قصرا
حبست ومنه مقصورة الجامع ومعناه واضح وقوله الله يعلم الشعر للحارث بن هشام المخزومى
اخى ابى جهل وكان فر يوم بدر لما انزل الله تعالى النصر على رسوله عليه السلام يستشهد بربه
وينتقص من فراره بانه لم يترك دبره الا بعد ان تيقن انه ان ثبت قتل والا بعد ان تلطخ
بالدم بعينه وفرسه ولفظه لفظ الخبر والمراد اليمين لانه يستشهد بالله فيقول علم الله
ما تركت قتالهم حتى جرحوا فرسى فسال منه على فرسى دم اشقر كثير علاه زبد فقوله الله يعلم
جملة سدت مسد القسم وما تركت جوابه وحتى بمعنى الى ان واصله الاله فخففت الهمزة
وعوض منها حرف التعريف ولذلك قطع الهمزة فى النداء والاله اسم جنس يقع على كل
معبود حق او باطل ثم غلب على هذا المعبود الحق كالنجم للثريا والعشالة قطع قال الله تعالى
عما قبله محافظة للادب تبت هلكت والمراد باليد نفسه كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
ولا تظن ان الاية خارجة عما نحن له ذهابا الى ان العلم ابو لهب لا اليد المسند اليها لان
المضاف لما كان متصلا بالمضاف اليه وجزءا منه اكتسب منه المعنى الطارى عليه فكان المجموع
علم ولانه لما كان المراد باليد نفسه فهى كالزيادة فى البين على ان المضاف اليه ههنا مبتدا
فى المعنى فكانه قال ابو لهب تبت يداه اومقام تعظيم معطوف على خبر كان يعنى فهى اذا كان
المقام مقام حكاية اوخطاب اوكان المقام مقام تعظيم والاسم اى الاسم العلم صالح لذلك التعظيم
اواهانة معطوف على تعظيم والاسم صالح يعنى للاهانة وانما حذف لدلالة الاول عليه اوكناية
معطوف على اواهانة اى اوكناية عن الاهانة والمثل بدل عن كناية وذلك لانه لما كان من
اهل النار ومآله الى نار ذات لهب الى جهنم وافقت حالة اسمه فكان كناية عنها اومقام ابهام

[illegible]

مضاف الى نكتة تستلذ رد على مقام تعظم من استلذه عمرو لذيذا اومقام كل عطف على ما سبق
ذلك الى المذكور تمام بيان ما شاكل فى الاعتبار اى اعتبار كون المسند اليه علما قوله واما الحالة
التى تقتضى كونه موصولا الى آخرها ثم بعد ذكر العلم تعرض للمبهم وهو نوعان الموصول واسم
الاشارة لخصوص فى ذلك وشيوع فى ذلك هذا ولافتقاره الى انضمام شئ اليه ولان العلم
يوصف ولا يوصف به واسم الاشارة يوصف ويوصف به وذلك دليل ضعف التعريف لان دليل
التعريف فيه غير لازم بل هو على شرف الزوال ولان اسم الاشارة يوصف به والصفة اعم
من الموصوف وبدأ منهما بالموصول لان لك فيه علوما كثيرة وفوائد جمة واسرارا جليلة وخفايا
اذا بحثت عنها وتصورتها تؤنس النفس وتثلج الصدر بما يفضى بك اليه من التعين ويؤدى
اليك من حسن التبيين وقبل الخوض فى حل الفاظها ننبهك على اصل ليكون لك ذريعة فى
درك تلك الفوائد المتعلقة بالموصول فانها تفتقر اليه وتنبنى لديه وهو انه انما وضع الموصول
حتى اذا كان قد عرف شخص بقصة وامر جرى وتخصص بتلك القصة وبذلك الامر عند
السامع ثم تريد القصد اليه ذكرت الموصول فليس لك سبيل الى ان تضم الموصول الا الجملة تخصصت
برجل قد سبق من السامع علم بها وامر قد عرفه له نحو ان ترى عنده رجلا ينشد شعرا
فتقول له من غد الرجل الذى كان عندك بالامس ينشد الكتاب ما فعل او الذى كان هذا حكم
الجملة بعد الموصول جعلته مسندا اليه او وصفت به معرفة فمعنى قول النحويين الذى وضع
وصلة الى وصف المعارف بالجمل تحقق الجملة التى يوصل بها ان تكون معلومة للمخاطب لانه
اجتلب ليفصل بين ان يراد ذكر الشئ بجملة قد عرفها السامع وبين ان لا يكون الامر كذلك
والى هذا الاصل اشار الشيخ رحمه الله بقوله فهى متى صح احضاره فى ذهن السامع بوساطة
ذكر جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه لانه انما يصح احضاره بهذا الوجه اذا سبق
من السامع علم بجملة تخصصت برجل وامر قد عرفه له كالمثال المذكور فانما اجتلب
الموصول ليكون وصلة الى وصف المعارف بالجمل ولا يكون حالها فى ذلك حال النكرات التى
تصفها بها فى قولك مررت برجل ابوه منطلق لان الجمل كلها نكرات بدلالة انها تستفاد وانما
تستفاد المجهول دون المعلوم فلما كانت كذلك كانت وفقا للنكرة فجاز وصفها بها دون المعرفة
اذ لم يكن وفقا لها ولنرجع الى حل الفاظه والباء فى احضاره للمسند اليه بوساطة ذكر جملة
الباء للاستعانة متعلقة بالاحضار معلومة الانتساب اى عند السامع والمتصل باحضاره
المسند اليه بهذا الوجه غرض يعنى ليس لك ان تجعل المبتدا موصولا الا اذا تحقق شيئا
امكان الاحضار بهذا الوجه وانضمام داع وباعث بذلك مثل صفة لغرض لك خبر كان وامر
معلوم اسمه وسواه صفة ثانية لامر والهاء راجع الى العلم المدلول عليه بقوله بوساطة
ذكر جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه اى الى شخص يشار اليه بالموصول والمعنى
ان لا يكون لك منه شئ حاصل غير العلم بجملة وقصة منتسبة اليه وقيل انه يعود
على انتساب بكل الجملة وقيل على ذكر جملة معلومة الانتساب وليس بذلك القوى
والانسب ان يقال انه راجع الى الجملة وانما ذكره لانها كلام فيه اى من المسند اليه او لمخاطبك
معطوف على لك اى او لا يكون لمخاطبك امر معلوم سواه فتقول السهو نصبه لانه معطوف على

لا تكون بالفاء التعقيبية وكلاهما غرض فما عرف اى فما عرف الرجل او هذا الحكم او الذين من بلاد
الشرف اى او تقول هكذا فى الصورتين وفيما لا يكون لكلا امر سواء او ان يستهجن التصريح بالاسم اى بالاسم
المختص به لشناعة لفظه كما فى الاعلام المنعوتة او للعدول عن النص بنسبة فعل قبيح صدر عنه اليه
كقولك الذى كان عندك امس فعل وصنع معطوف على ان لا يكون لك اوان يقصد فى بعض النسخ ان تقصد
بناء الخطاب على المبنى للفاعل عطف على ان تستهجن اى او ان تقصد باحضاره بهذا الوجه زيادة التقرير
اى فى الحكم وكان سبب زيادة التقرير سبق علم من السامع بالصلة فاذا جى بالموصول والصلة تقرر
الاسناد وتوجه ذهن السامع الى الصلة عند ذكر الموصول فيصير كالطالب فاذا تلفظ بها تقرر لديه
لوجدان الشئ بعد الطلب المراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب كان المعنى خادعت
يوسف عن نفسه اى فعلت ما يفعل المخادع لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد صاحبه ان يخرجه
من يده يحتال ان يغلبه عليه ويأخذه منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته اياها باب من البلاغة
اى باب عظيم يصار اليه يرجع الى العدول عن التصريح كثيرا ظرف ليصار فان اورث اى العدول لتحكى
عن شريح كان شاهدا على دعواه ان رجلا مفعول لحكى وضع موضع الفاعل اقر عنده اقر الرجل
عند شريح الضمير فى رجع وينكر للرجل ابن اخت خالتك يعنى شهد ابن امك اى نفسك ليعدل تعليل
لاثر لكون الانكار تعليل لقوله بنسبة الحماقة الى المنكر الربق بالكسر حبل فيه عدة عرى يشد
به البهم الواحدة من الحروف ربقته فى الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع ربق واورباق
وربائق للكذب متعلق بربقته لا محالة لا بد والتهمة معطوف على للكذب فان الانكار يستتبع احد
الامرين الدخول فى الكذب او التهمة وذلك حماقة وكنا لما حكى اى وكالمثال المذكور اثر التطويل فيما حكى
عن شريح او كالمثال السابق الذى يحكى عنه من انه اختار العدول ونقوله عدل اى شريح استيناف
او متعلق بكذا اى وكذا عدل فيما حكى عنه البهار فى عنه واتاه للشيخ والمستكن فيه والبارز من عنه
وله للعدى تخاصمها الفاعل للعدى والمفعول للمرأة اين انت الاستفهام اما للتعجب من قلة الملاقاة
او استبعاد المخاطب مما هو فيه كما تقال اين انت من هذا الحديث او استفهام عن حضوره وعدم اشتغاله
عما يرفع اليه اى هل تسمع ما اقول ام لا خبث تقدم مصدر منصوب بفعل مضمر يجوز اظهاره سحقا
اى بعيدا من قولهم سحق الشئ بالضم بعد اى مكان او بلد سحيق والبقاء الممدود التمام والاتفاق
من قول العرب فى الدعاء للمعرس والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف تعلق الجار بعاملها
اى اعرست او نكحت ملتبسا بالموافقة والبنين وكرها اى بلدها واهلها الشرط اثلك اى
منك فعلت اى قضيت على ابن امك اى عليك على ما يشق على الخاصم الاول بمعنى البناء والثانى
صلته يشق تقال صرح بالشئ وعلى الشئ من القضاء عليه بيان ما يشق فان قلت لا دلالة
لقوله شهد عليك ابن اخت خالتك ولقوله على ابن امك على نفسك ولا على عليك لاحتمال ان يكون
لخالته اخت اخرى غير امه ولها ابن او لابيه ابن آخر قلت سلمنا ذلك الاحتمال لكن ههنا
قرينة حالية تمنع حمل قوله على ما قلت وتوجب الحمل على ما قيل ولذلك الاحتمال عدل عن التصريح
ليهجم به الفكر على النظر الى القرينة ولا يلبس الحاكم جلد النمر ولا ينقلب له حماليقه او ان تومى
معطوف على ان تقصد وهذا تقوى رواية الخطاب فى تقصد بذلك اى باحضار المسند اليه فى ذهن
المستمع بوساطة ذكر جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه الى وجه متعلق بتومى اى تشير

الى علة بجعل الخبر الذى تجعله خبرا عن الموصول والضمير فى بنيه للخبر وفى عليه للموصول السماع نصب
مفعول له عطفا على تومى او انا تضمن احضاره بهذا الوجه حمل الخبر على الموصول لان المبتدا حينئذ
متضمن معنى الشرط او لان السامع لما سبق عنده علم بجملة لها صلاحية العلة ثم جعلتها صلة لذلك بنيت
الخبر عليه عرف السامع ان تلك الجملة كانت سببا للحكم عليه ان كان ممن يسمع ويعقل كما فى
المثالين المذكورين ثم يتفرع على هذا اى على كون المسند اليه موصولا لصحة احضار المسند اليه فى
ذهن السامع بوساطة ذكر جملة معلومة الانتساب اليه او على احضاره فيه بالوجه المذكور منضما
اليه غرض مما ذكر من فائدة ثم تراخى مرتبة هذا القسم عن مرتبة ما ذكر اولا وجب انه صفة لصفة
لا تتناهى النهاية فان الاول اصل والثانى فرعه والشارح افاد ان هذا اشارة الى قوله او ان تومى
الى وجه بناء الخبر وفيه نظر لان فى الامثلة التى تجى بعد التفريع ما ليس مشتملا على وجه
الخبر وكانه رحمه لما اراد بذلك الايماء الى ما قاله الامام عبد القاهر فى دلائل الاعجاز وقد
يؤتى بعد الذى بالجملة غير المعلومة للسامع وذلك حيث يكون الذى خبرا كقولك هذا الذى
كان عندك بالامس وهذا الذى قدم رسولا من الحضرة انت فى هذا وشبهه ربما جعل ذريعة
اى جعل احضاره بهذا الوجه وسيلة قطع عما قبله لكونه كالبيان والتفسير لاعتبارات لطيفة
الى التعريض بالتعظيم متعلق بذريعة اى تعظيم ما اشير اليه بالموصول او المخاطب ومعنى التعريض
ما تضمن الكلام دلالة ليس لها فى الكلام ذكر كقولك ما اقبح البخل تريد انه بخيل واعلم ان الامثلة
الواردة للاعتبارات المطيفة يجب ان يكون مشتملة على اصل مما ذكر ثم يتفرع عليه شئ من هذه
الاعتبارات ولا يكون الغرض الاصل ذلك الاصل فتامل واستخرج فتدعو فن الطريق كقولك الذى
يرافقك فيه تعريض بتعظيم المخاطب ومنه ومما جعل الموصول ذريعة الى التعريض بالتعظيم
قولهم قول العرب جاء بعد اللتيا والتى اى محذوفة الصلة والمعنى بعد الخطة التى من فظاعة
شأنها كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تتقاصر العبارة عن كنهه
وفصله من المثالين بقوله ومنه لان ايراد الموصول ثمة مبتدأ جعل ذريعة الى تعظيم المخاطب
وهنا جعل الموصول مع ترك صلته وسيلة الى تعظيم المشار اليه وليس الموصول مبتدأ فهذا
نظير ذلك فى التعظيم فقط ولهذا الغرض قال وسيأتيك فى فصل الايجاز معناه لان هناك
موضعه او بالاها نتعطوف على قوله بالتعظيم كما اذا قلبت الخبر فى الصورتين اى المثالين كما
تقول الذى يرافقك يستحق الاذلال والصفع والذى يفارقك يستحق الاجلال والرفع سمك
تتعدى ولا تتعدى يقال سمك الله السماء سمكا رفعها وسمك الشئ سموكا ارتفع دعائم البيت
عمده واحدها دعامة اعز واطول اى من كل شئ اراد الكعبة من الاصل لتحقيق الخبر بغزيره
ضربت اى بنت مهاجرة من الهجرة وهى حال من المستتر فى ضربت كوفة الجند اسم موضع
والباء متعلق بضربت غالت اى اهلكت مهو خبرات ودها مفعول غالت وغول فاعلها وهو
الشيطان وهو مثل وفيه تحقيق انتفاء الود لانما هاجرت من وبهم تطنو تهم احاكم ثانى
مفعولى ترى والغليل الضغن والحقد ان تصرعوا فى محل الرفع على انه فاعل يشفى اى
يشفى غل صدورهم صرعكم يقال صرعه القاه على وجهه للهلاك يقول انتم على خطاء فى ظنكم
اياهم لا تهم اعداؤكم او يقلع عنكم اخذ عطف على خطاء ان الذى الوحشة البين لشيخ العزة يدعو

للميت ويقول الذي استوحش منه نحو انه آنسه ربه برحمته في مضجعه ولا استشهاد فيه على هذا
وتمكن ان يكون خبرًا يقول لمن استوحشت داره بهلاكه فهو مأنوس برحمة خالقه فانه معه في
من قبره فعلى هذا هو مما نحن فيه وربما قصد بذلك اي بجعل المبتدأ موصولا ان يتوجه في
موضع الرفع لاسناد قصد اليه الى ما سيخبر متعلق بيتوجه والهاء في به وعنه للمسند اليه
وهو الموصول منتظرا حال عن السامع اللام والهاء في لوروده متعلق بمنتظرا وما سيخبر به
عنه عليه على السامع وفاعل يأخذ الخبر والهاء في منه للسامع فيكون مكان نفسه اذا ورد اي الخبر
المعنى وربما قصد بالموصول توجه ذهن السامع الى الذي يخبر به عن الموصول وهو منتظر
لورود الخبر عليه ليتمكن فيه اذا سمعه حارت تحار حيرة اي تحير في امره والبرية الخلق و
اصله الهمز قال الفراء ان اخذت البرية من البرا وهو التراب فاصله غير الهمز يقول الذي
تحيرت الخلق فيه ولم يرشدوا ابنها مع لشأنه حال الحيوان المتكون من الجماد وهو ما الاحيوة فيه
اراد به آدم عليه السلام وقيل المراد ناقة صالح عليه السلام وفي هذه الاعتبارات كثرة اي تجرد لا تنحصر على
ما ذكرنا فتلطف لها لتلك الاعتبارات حول ذكاءك وتذكر الاصل الذي مهدناه لك فان مبنى هذه
الاعتبارات كلها يعود على ذلك الاصل قوله واما الحالة التي تقتضي كونه اسم اشارة الى آخرها
الهاء في كونه واحضاره واليه للمسند اليه ومجيئا تمييز احترز به عن ان يحصل بوساطة
الاشارة اليه عقلا وذلك اي الاحضار بوساطة الاشارة اليه عقلا بذكر امر انتسبت اليه وقصة
تخصصت به كما في الموصول وليتصل بذلك واقترن باركان الاحضار بهذا الطريق داع ايذان
باستيجاب نوع صحة الاحضار والباعث مثل صفة لداع اليه الى احضار المسند اليه في ذهن المخاطب
سواها سوى الاشارة اليه بالجارحة او ان تقصد معطوف على ان لا يكون بذلك باحضاره بهذا
الاسلوب اكمل تمييز له للمسند اليه وانما حصل التمييز الاكمل حينئذ لان الاشارة بمنزلة وضع اليد
والمبهم يعرف بالعين والقلب هذا مبتدأ وابو الصقر خبره وفردا اي منفردا حال عن اسم
الاشارة والعامل ما في اسم الاشارة من معنى الفعل كقوله تعالى هذا بعلي شيخا في محاسنه اي محاسن
نفسه ظرف فردا وهي جمع الحسن على غير القياس كأنه جمع محسن من نسل شيبان وبين الضال
بتخفيف اللام وهي السدر البري واحدها ضالة حالان مترادفان عن اسم الاشارة ايضا
اي كائنا من ولده مستقرا بينهما كان استقرارهم بين هذين النبتين كناية عن كثرة مواشيهم
وسمنها وتقدمهم وغلبتهم على غيرهم والسلم عطف على الضال وهو الشجر من العضاه بكسر العين
والعضاه كل شجر يعظم وله شوك واحدها عضاه وعضة بحذف الهاء الاصلية كما حذف
من الشفة ونقصانها هنا الهاء لانها تجمع على عضاه مثل شفاه فترد الهاء في الجمع ويصغر على عضيهة
وبعضهم يقول نقصانها الواو لانها تجمع على عضوات قال هذا طريق يأزم المآزم وعضوات تقطع
اللهازم وفي كلامهم نصبت بياههم وقطعت عضاههم والشعر لابن الرومي وبعده
كأنه الشمس في البرج المنيف به على المشرف بالممدوح البرية لا نار ولا علم واذا تأمل اي اذا
نظر الممدوح فقال تأملت للشيء اذا نظرت اليه مستبينا له متسربل لابس من قولهم سربلته
فتسربل اي البسته السربال وهو القميص فلبسه وسربال الليل ظلمته وسواده او هي اشارة
جواب اذا والكوماء الناقة العظيمة السنام هذا طارق مبتدأ وخبر اي قال للناقة الضيف آت

في الليل من قولهم اتانا فلان طروقا اذا جاء بليل نحرتني الاعداء دعاء على نفسه ان لم تنحر خطاب
للناقة على سبيل الاستعارة وجوابه محذوف لدلالة الكلام عليه يقول الممدوح من كرمه وحسن اخلاقه
اذا اتاه ضيف في ظلمة الليل نحر الناقة لاجله يصفه بالجود الضيم الظلم يقال ضامه اذا ظلمه
وعلى صلته يقيم ويراد اما مسند الى ضمير يعود على مستثنى منه مقدر وهو حق فاعل يقيم وبه للضيم
او على العكس لانه لابد في الاستثناء من مستثنى منه لكنه في التام مذكور وفي الناقص مقدر وهو حق
لاحكم له في اللفظ بل الحكم للمذكور وما نحن فيه ناقص لتبينه والتقدير ملحظة قولهم ما قام الا هند
ولامتناع ما قام هند فان الحاق العلامة بالفعل في ما قامت هند واجب لان هندا فاعل في الحقيقة
واللفظ ولم يجب في قولنا ما قام الا هند لان هندا ليس بفاعل في الحقيقة والفاعل هو المستثنى منه
المقدر وهند مستثناة ولكنه لما فرغ العامل له يعمل فيه عمله في المحذوف اي لا يقيم احد على ظلم
يراد احد بالظلم او لا يقيم احد على ظلم يراد الضيم بالاحد الا الاذلان مرفوع يقيم والعير بالعين
المهملة وهو السباع الحمار وحشيا كان او اهليا وهو الوتد بيان عن الاذلان هذا مربوط اي
العير مشدود مبتدأ وخبر وهو المستشهد وعلى الخسف متعلق به وهو النقصان يقال رضي
فلان بالخسف اي بالنقيصة والرمة قطعة بالية من الحبل وذا اشارة الى الوتد ويشج اي
يدق من شجه اذا كسر راسه وهو مشجوج فلا يرثي له اي فلا يرق للوتد من قولهم رثى
له اذا رق له اولئك قوم مبتدأ وخبر وهو المراد من ايراد البيت ان بنوا اي ان احسنوا و
اتوا الجميل بدليل قوله احسنوا البنى بالضم والقصر لاختصاصه بالجميل بخلاف البناء
لانه عام وان عاهدوا اوفوا ومفعوله محذوف لدلالة الشرط عليه وان عقدوا ومفعوله ايضا
متروك شدوا اي احكموا يصفهم بكمال الجود وحسن العهد الوفاء به والصلابة في الامور والابيات
عن الحطيئة او قصد للقصد بهذا الاحضار اكمل تمييز له ومثال ان لا يكون للسامع طريق سوى الاشارة
متروك لوضوحه او ان تقصد بناء الخطاب معطوف على ان تقصد بذلك بجعل المبتدأ اسم اشارة
بيان حاله اي حال المسند اليه مفعول تقصد والظرف متعلق بمحذوف وقع حالا عن حاله اي كائنة
في القرب والبعد والتوسط وهو لف كقولك هذا وذلك وذاك نشر والذي هو حق الكلام ان يقال
في القرب والتوسط والبعد كهذا وذاك وذلك لان الغالب التدرج من الادنى الى الاعلى و اصل
في ذلك قولهم الزيادة في البناء لزيادة المعنى اي زيادة الحرف في احدى كلمتين ترجعان الى معنى
واحد واصل كذلك كالرحيم ورحيم ورحوم ورحمن وعن الزجاج في الغضبان هو الممتلئ غضبا
واعلم ان ذا وتا التنبيه اي هذا وتا وتي وذان وتان وهاتا وهاتي وهذان وهاتان واولا واولاء
وهؤلا وهؤلاء للقريب وهو من حضرك وخاطبته وانت تراه ومع كاف الخطاب نحو ذاك وتاك وتيك و
ذانك وتانك بتخفيف النون فيهما واولاك واولئك للمتوسط وهو من تراخى عن حضرتك وانت تراه وبالخطاب
مع اللام التي تعاقب حرف التنبيه والنون المشددة نحو ذلك وذالك وتلك وتالك وتشديد النون فيهما
واولالك بزيادة اللام للبعيد وهو من تراخى عن حضرتك وغاب عنك ثم تفرع على ما ذكر اي تفرع
على القصد الى اكمل التمييز باسم الاشارة وعلى القصد لبيان حاله في القرب والبعد والتوسط به
انواع من الاعتبار ديدن احضار المسند اليه بوساطة اسم الاشارة قد يكون لان تمييز المسند اليه من غيره
اكمل تمييز ثم تعيين وقد يكون لبيان حال المسند اليه في القرب والبعد والتوسط ثم قد يقصد بالحط

التمييز بهذه الطريقة كمال العناية والاهتمام بالتمييز والتعيين وقد تقصد بيان قرب تحقيره
كقوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون يدل على انه قد قصد بجعل اسم الاشارة
في الاية مسندا اليه الكمال التمييز وتفرع عليه كمال العناية بتمييزه وتعيينه ان اليهود والنصارى
الذين لم يؤمنوا برسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كانوا معتقدين انهم على الهدى وراجين انهم
ينالون الفلاح عند الله وانهم موقنون بالاخرة فقيل لهم ردا لظنونهم والذين يؤمنون بما انزل
اليك وما انزل من قبلك وبالاخرة هم يوقنون فجعل تقديم بالاخرة وبناء يوقنون على هم تعريضا
باهل الكتاب وبان اعتقادهم في امر الاخرة غير مطابق ولا صادر عن ايقان وان اليقين هو الذي
عليه من آمن بما انزل اليك وما انزل من قبلك كان مظنة ان يمتاز الذين هم على الهدى والذين هم
مفلحون عند الله الكل امتياز وبيّنه كمال العناية بتمييزهم وتعيينهم فجئ باولئك لذلك وقد
تقصد بالكمال التمييز ان السامع غبي لا يتميز الشيء عنده اي عند السامع ولا يتعين الا بالحس
وغبي فعيل بمعنى فاعل اي قليل الفطنة وهو من الواو كقول الفرزدق في خطابه جريرا
اولئك آبائي البيت يهجوه ويصفه بقلة الفهم وعدم الادراك وذلك لانه لما قال اولئك آبائي وهما
مبتدأ وخبر فقد حصل التمييز الكامل للمبتدأ وعلم من ذلك بقرينة الحال انه انما فعل ذلك لتنبيه ان
السامع غبي لا يتميز الشيء عنده الا اذا كان محسوسا قيل في الشرح قوله هذا ابو الصقر علم من
قوله تعالى اولئك على هدى ومن قول الشاعر اولئك آبائي لاحتمال ان يكون المقصود منه كمال
العناية بتمييزه او غباوة السامع بخلاف المثالين فان كل واحد منهما نص في مدلوله وفيه نظر
يعرف بادنى تامل او ان تقصد بقربه تحقيره معطوف على ان تقصد ان السامع غبي اي او مثل
ان تقصد بيان قربه بواسطة احضاره باسم الاشارة التي للقريب لتحقيره واسترذاله اي اخسّيته
كما قالت عائشة رضي الله عنها حين افتى عبد الله بن عمرو بن العاص بنقض ذوائب النساء في
الاغتسال يا عجبا لابن عمرو وهذا اصله يا عجبي باضافته الى ياء المتكلم فتحت الياء وقلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله وكانها رأت امرا منكرا فقالت
يا عجب احضر فان هذا من اوقاتك وهذا مجرور المحل صفة لابن عمرو فاستشهد بقولها لمجرد التحقير
فحسب دون ان يكون اسم الاشارة مبتدأ وتحقيره حال عن عائشة ولما كان الدنو والقرب
يعبّر بهما عن قلة المقدار يقولون هو داني المحل قريب المرتبة وهذا يدل على قرب المشار اليه
ناسب ان يدل على التحقير والاسترذال كانها قالت يا عجبا لابن عمرو الذي هو قريب المحل داني
المرتبة كيف يفتي بما لا يعلم ومثّل ايضا بقوله تعالى حكاية عن الكفار ماذا اراد الله بهذا مثلا
لمجرد التحقير لا انه لان هذا مبتدأ وما استفهامية وذا بمعنى الذي ولم يثبت سيبويه ذا بمعنى
الذي الا في قولهم ماذا وما بعده صلته والمجموع خبر ذا اي اي شيء الذي اراد الله بهذا المثل
والاحسن في جوابه الرفع او يكون ذا مركبة مع ما مجعولين اسما واحدا بمعنى اي شيء اراده الله فهو
منصوب في حكم ما وحده اذا قلت ما اراد الله والاصوب ان يكون جوابه بالنصب ليطابق الجواب السؤال
ومثلا نصب على التمييز من هذا كقولنا لمن اجاب بجواب غث ماذا اردت بهذا جوابا او على الحال
كقوله تعالى هذه ناقة الله لكم آية والارادة في اللغة ضد الكراهة مصدر اردت الشيء اي طلبته
نفسك ومال اليه قلبك وقد اختلف فيها في الصناعة فقال الامام الارادة ماهية يجدها العاقل

من نفسه ويدرك التفرقة البديهية بينها وبين علمه وقدرته والمه ولذته واذا كان الامر كذلك لم يمكن
تصور ماهيتها محتاجا الى التعريف وقال بعض اهل السنة الحق ان الارادة ترجيح احد مقدوريه على الاخر
وتخصيصه بوجه دون وجه او معنى يوجب هذا الترجيح وهي اعم من الاختيار فانه ميل مع تفضيل وقال
الجاحظ وابو الحسين البصري من المعتزلة ارادة الله تعالى علمه باشتمال الفعل على المصلحة او المفسدة و
يسمون هذا العلم بالداعي او الصارف وقال اصحابنا وابو علي وابو هاشم واتباعهما انها صفة زائدة على
العلم وقال النجار ارادة الله الارادة معنى يوجب للحي حالا لاجلها يقع منه الفعل على وجه دون وجه وقد اختلفوا
في ارادة الله تعالى فبعضهم على ان للباري مثل صفة المريدين منا التي هي القصد وهو معنى زائد على كونه
عالما غير ساه وبعضهم على ان ارادة الله لافعاله انه فعلها وهو غير ساه ولا مكره ومعنى ارادته لافعال
غيره انه امر بها اهـ الحكاية بعد القول المتقدم واستصغار واشارة الى محمد صلى الله عليه وسلم بشهادة
قوله تعالى قبله واذا رآك ان يتخذونك الا هزوا اي موضع هزء او مهزوا به ابعث الله رسولا
واخراجه في معرض التسليم وهم على غاية الجحود وجعله صلة للموصول سخرية واستهزاء ولو لم يستهزئوا
لقالوا هذا الذي زعم او ادعى انه مبعوث رسولا والحاق اسم الاشارة بالاستهزاء شاهد صدق على
ارادتهم الاستحقار ومن هذا وقد سقط بما قلنا قول من قال يعنون به ابراهيم عليه السلام اهذا الذي
يذكر آلهتكم محكي بعد القول مضمر يعنون ايضا الحقير المستصغر الذي يذكر آلهتكم بسوء او بعيب ان الذكر
يكون بخير وبخلافه فيعتمد دلالة الحال تطلق ولا تقيد كقولك لصاحبك سمعت فلانا يذكرك فهو ثناء
ان كان صديقا وذم ان كان عدوا والمراد النبي عليه السلام بدليل ما قبل هذا واذا رآك الذين كفروا
ان يتخذونك الا هزوا اهذا الذي والمعنى انهم مواظبون على ذكر آلهتهم وما حققه ان لا يذكر به
من انهم شفعاء وشهداء ويسوءهم ذكرها بخلاف ما هم عليه ولما ذكر الله وما هو واجب ان يذكر به
من الوحدانية فهم لا يؤمنون به ولا يصدقونه اصلا فهم احق بان يتخذوا هزوا منك فانك محق
وهم مبطل ومنه ومما الذي يراد بقربه استرذاله وما هذه الحياة الدنيا يزدري بها ويصغر
شانها وكيف لا وهي لا تزن عند الله جناح بعوضة والمعنى ما هي لسرعة تقضيها وتشكل ادبارها
الا كلعب لصبيان ساعة ثم تفرقهم متعبين واعلم ان اللهو في هذه الاية متقدم
على اللعب وفي نسخ المفتاح وقع على العكس وكانه سهو من الناسخين وانما فصل هذه الاية عن ولئن
بقوله منه لان حقارة الدنيا ثابتة والمستخف هو الله تعالى في الاولين على العكس من ذلك فهو
يحتمل الا ما قيل في الشرح ان دلالة ما تقدم على التحقير اظهر من دلالة هذا عليه وكما في حكاية القائل
اي الهذلول بن كعب العنبري عن امرأته حيث رأته يطحن للضيفان فقالت اهذا بعلي وهي
تدق صدرها وتستنكر ما رأت من حاله وتستفظع ما آنست من فعله كانها استقبحت مباشرته
لما يبتذل فيه المماليك ويستنكف من تقلده الاشراف وبعلي هذا وهو يطلق على الرجل والمرأة
مبتدأ وخبر والمتقاعس عطف بيان للخبر ومعنى تكلف او هذا صفة لبعلي والمتقاعس الخبر
والتقاعس دخول الظهر وخروج الصدر ولا يصح ان يتعلق بالحي بالمتقاعس لانه حينئذ يكون من تتمة
الصلة للالف واللام وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول فالوجه ان يجعل المتقاعس اسما
نائبا او الظرف بيانا له ونحوه ما قال الله في قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين من ان فيه

يس بصلة للزاهدين لانها لا تتقدم على الموصول الا ترى انك لا تقول كان زيدًا من الضاربين وانما هو
كانه قيل فى اى شىء زهدوا فقيل زهدوا فيه وعن المازنى فى مثله ان يجعل اللام للتعريف فحسب دون
الموصول نحو نعم القائم زيد فلا يحتاج الى الصلة فيتقدم ويؤخر والجملة المحكية من كلام المرأة نصب على
انه مفعول لتقول والذى يعمل قال وتصرف فانه فيه هو ما كان قولا او وصفا للجمل كقولنا قلت حقا
او باطلا او قلت صدقا او كذبا لان القول الحكى بعده ما كان كلاما ويعمل فى اللفظ فى ما كان قولا وبُعده
معطوف على بقيه اى اوان تقصد بُعده تعظيمه ذهابا على كقوله عز وعلا الم ذلك الكتاب
المعطوف على كما تقول اى كقولك ودرجة تبيين عن الهاء فى بُعده كانه قال اوان تقصد بُعده تعظيمه
كما اشار عز وجل بذلك الى ما ليس بعيد للذهاب الى بُعد درجته اى الكتاب الكامل كان ما عداه
من الكتب بالنسبة اليه ناقص وقولها اى قول زليخا ودفعا تعليل لقالت فذلكن ولم تقل فهذا
وهو حاضر والمنزلته مفعول رفعا وفى الحسن ظرف لمنزلته واستحقاق ان يحب اى يُحب ويستحقا
حب يوسف والفتنة به واستبعادا عطف على رفعا تلك اشارة الى الجنة المذكورة وهى مبتدا
والجنة خبر والتى ورثتموها صفة الجنة او الجنة صفة للمبتدا الذى هو اسم الاشارة والتى
اورثتموها خبر المبتدا او التى اورثتموها صفة وبما كنتم تعملون الخبر والباء يتعلق بمحذوف
كما فى الظروف التى تقع اخبارا وفى الوجه الاول يتعلق باورثتموها وشبهت فى بقائها على اهلها
بالميراث الباقى على الورثة او خلاف تعظيمه معطوف على تعظيمه وهو التحقير او ما سوى ذلك عطف على
مثل ان لا يكون لك فى قول الحالة وذلك اشارة الى المذكور وقيل ذلك اشارة الى خلاف التعظيم
والاول هو هو وجماله انخراطى هذا السلك بيان لما سوى ولطائف هذا الفصل اى هذه الحالة
لا تكاد تنضبط فعليك ان تنظر فيها ببصيرتك وتستعين بفكرك وتعمل رويتك وتراجع عقلك
وتستنجد فهمك فانما لا تحتوى عليها العبارة ولا تملك نفيها الا الاشارة قوله واما الحالة
التى تقتضى التعريف باللام الى اخر الحالة اى تعريف المسند اليه بلام التعريف فهى حين قصد
باللفظ المسند اليه نفس الحقيقة اى الحقيقة من حيث هى هى اعنى الجنس اذ الماهية مطلقا فى نوع
الادب تسمى بالجنس كقولك الماء مبدأ كل حى اى هذه الحقيقة مبدأ كل ماله الحيوة ودل على صدق
هذه القضية بقوله تعالى وجعلنا من الماء كل شىء حى وشهد على ان لا ايراد لذلك قطعه عما قبله وان
الماء فيه ليس مسندا اليه ودفع قول القائل القضية ليست كلية بانه يأتى فى الروايات ان الله تعالى
خلق الملائكة والجن وآدم من ريح ونار وتراب فخلقها منه وجعل لا يخلو اما ان يتعلق بواحد ويكون
المعنى خلقنا من جنس الماء كل حيوان كقوله والله خلق كل دابة من ماء او كانما خلقناه من الماء
لفرط احتياجه اليه وحبه له وقلة صبره عنه كقوله خلق الانسان من عجل ويتعلق باثنين
والمعنى صيرنا كل شىء حى بسبب من الماء اى متصل به لا بد له منه ومن هذا النحو فى قوله تعالى
المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض فانى لست منك ولست منى وليس منى الا انصالتم فالجار
والمجرور واحد مفعولى جعل وعلى تفسير صاحب المفتاح من للابتداء وكقولك الرجل افضل
من المرأة اى هذا الجنس من الحيوان من بين سائر اجناسه افضل من هذا الجنس منه والدينار
خير من الدرهم اى هذا الجنس المشهور من بين سائر الاحجار والكل اعظم من الجزء اى هذا الجنس الذى

يقال له الجنس واللام فى نعم الرجل وبئس الرجل للجنس لا يقصد به رجل دون رجل وانما يراد الرجل
على الاطلاق واللام لافادة الشياع على حد الجنس يشهد له انك لو قلت نعم الرجل الذى تعلم زيد وتريد
واحدا بعينه لم يجز كقولهم الرجل خير من المرأة لا يريدون به رجلا ولا امرأة معينين وانما يريدون
ان هذا الجنس من حيث هو خير من ذلك الجنس من حيث هو هو فاى فرد من افراد هذه الحقيقة اخذ
فانه باعتبار اشتماله على تلك الحقيقة خير من كل فرد من افراد تلك الحقيقة باعتبار اشتماله عليها وان
كان يتفق فى افراد النساء من هو خير من فرد من افراد الرجال بسبب عوارض تعرض له لكون
ذلك لا يقدح فيما ذكرنا ولهذا جاز ابو الحسن اهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض لان الدينار
والدرهم لما كانا جنسين جازت صفتهما بالجمع ولا يصح ان يكون للعهد والا لصح وقوع سائر المعارف
هذا الموقع مثل نعم زيد وانت وهذا وهو بين الاستحالة وانما قلنا ان اللام فيهما للجنس ليؤذن
ان الممدوح والمذموم حصل لهما من الصفات الحسنة والذميمة ما هو ثابت لمجموع الجنس فحين قيل
نعم الرجل فقد علم بانه فضل كل من يمدح من الرجال بما حصل له من النعوت المحمودة وقال
بعضهم اللام فيهما للمعهود الذهنى وهو مبهم لامتناع ان تقول نعم الرجل زيد وعمرو ونعم
الرجل اخوتك ووجوب قولك نعم الرجلان زيد وعمرو ونعم الرجال اخوتك فتثنى وتجمع ولو
كانت اللام فيهما للجنس لما ثنى وجمع ولانه لو كان اللام للجنس والعموم لا نعكس بالواحد والجواب
عن الاول سلمنا ان القياس يقتضى صحة التوحيد واستفاء وجوب التطابق لو كان اللام فيهما
للجنس الا ان امتناع التوحيد ووجوب التطابق للمشاكلة والخصوص يكون واحدا ومثنى ومجموعا
ولاختلاف المعنى فانك اذا قلت نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون فالمراد محمود فى الرجال
اذا فصلوا اثنين اثنين الزيدان ومحمود فى الرجال اذا فصلوا جماعة جماعة الزيدون وللدلالة
من اول الامر على انك تمدح رجلين فى هذا الجنس فكانك قلت نعم رجلان ثم ادخلت عليه لام الجنس
لما ذكرنا من انه يلزم من ذكر المخصوص بعده ان كل فضيلة او رذيلة تفرقت فى الجنس اجتمعت فيه
فيكون قد مدحته او ذممته مرتين مرة لجهة التعميم واخرى لجهة التخصيص وليدل على وجه
استحقاق المخصوص المدح او الذم اذا قلت نعم الرجل زيد دللت على انه ممدوح فى الرجال لاجل
الرجولية ولو قلت نعم زيد لم يكن فى اللفظ ما يدل على المعنى الذى استحق زيد المدح به لان نعم لا
تختص بنوع من المدح دون نوع وجعل المضاف الى ما فيه لام الجنس بمنزلته لان المضاف انما يتخصص
او يتعمم بالمضاف اليه وقال الزجاج انهما لما وضعا للمدح والذم العامين جعل فاعلهما عاما
ليطابق معناهما اذ لو جعل خاصا لكان نقضا للغرض لان الفعل اذا اسند الى العام عم واذا اسند
الى الخاص خص فاستغرق الجنس وكذا الجمع فى نعم الرجال اخوتك ونحوه قوله تعالى الرجال قوامون
على النساء اذ لا شبهة ان المراد هو الجنس لا رجال باعيانهم كذا قرره الشيخ عبد القاهر رحمه الله وذلك
مبنى على اصل وهو انك اذا قلت الرجل واردت به الجنس فله معنيان احدهما ارادة خلوص الاسم
للحقيقة كما اذا قلت الرجل على صورة كذا فانت لا تفيد به الا العدد ولا التعيين بل هو للحقيقة المعلومة
والثانى ارادة العدد من كون الاسم للجنس على وجه مخصوص يخالف ما كان عليه النكرة مثاله انك تقول
فلان يعتنون الفارسين فى الحرب ومرادك به العدد لانك تريد بذلك وقوع الاعتناق على الكثير من واحد
الا انا اذا تأملنا وجدنا العدد هنا على حد لا تقبل العدد ودعه التخصيص والتعيين اعنى انه لا نتصور

ان نصيب المثنى فى قولك بعض الفارسين واقعا على شخصين باعيانهما بل يقع على كل اثنين توهمتهما من ذلك الجنس فهما من فارسين الاول لاسم فى بعض الفارسين يصلح لهما بخلاف النكرة لانك اذا قلت رجلان يفهم منه الجنس والعدد ثم اذا قلت فعل الرجلان يفهم منه الجنس شخصان باعيانهما فالعموم فى النكرة عموم معترض للتخصيص والعموم فى الجنس عموم ثابت لا يتسلط عليه التخصيص والرجل والرجلان و الرجال فى نعم الرجل ونعم الرجلان ونعم الرجال من الوجه الثانى لا الاول وعلى الثانى ان نقول سلمنا انه لا اصل فى العموم ان لا يفسر بالواحد لكن ههنا جعلنا اللام للعموم وفسرناه بالواحد لغرض الاجمال و التفصيل وفى لسانهم ان ينقلوا بابا الى باب لغرض ومن تعريف الجنس فصل عما قبله لكون ما قبله من باب المدح و الذم والبيت لابى العلاء المعرى رحمه الله وقبله لا تطويا السر عنى عند نائبة فان ذلك ذنب غير مغتفر اى لا تخفيا والنائبة المصيبة واحدة نوائب الدهر فان ذلك اى لخفاء الستر و الخل بالكسر الصديق كالماء لهذه الحقيقة فى ابدا ما فيه مع الصفاء واخفائه مع الكدورة وقوله الناس اى هذا الجنس من الحيوان كالارض وانت كالسماء فى الارتفاع وقوله تعالى اولئك الذين آتيناهم الكتاب يريد جنس الكتاب واعلم ان اللام اذا دخلت على ما ذكر باعتبار حقيقته فذاك على اعتبارين ان يراد كلية ذلك المعنى فيلزم منه شمول جميع الجنس كقولك الرجل خير من المرأة كما اشرنا قبل وان يراد الحقيقة باعتبار قيامها بواحد كقولك دخلت السوق فى بلد كذا ولم يكن ثمة ومن مخاطبك سوق معهودة على طريق باب سامة فلذلك حكم النحويون المحققون ان ذلك يجرى مجرى المنكر كقوله ولقد امر على اللئيم ويقولون ان يسبنى صفة للئيم لا حال عنه لكونه لم يتصل اسما معهودا فجرى مجرى المنكر لما كان مثل المنكر باعتبار الوجود وهذا معنى قوله ولقرب المسافة الى اخره اى ولعدم التفاوت اذا نظرت بين ان يعرف الاسم هذا التعريف اى تعريف الجنس وبين ان لا يعرف بتعريف الجنس يعامل معرفه معاملة لقرب المسافة اى يعطى الاسم المعرف تعريف الجنس حكم المنكر ثم استشهد فقال قال ولقد امر البيت فمضيت فقلت والفاء تعطف ما بعدها على امر وجاز ذلك لان امر و يسبنى حكاية الحال الماضية فلا تنافى فى النظم لان امر فى البيت بمعنى مررت وذلك مثل قول ابن همام السلولى فلما خشيت اظافيره نجوت وارهنهم مالكا فيمن روى وارهنهم وقولهم قمت واصك فليست فيهما للحال وليس المعنى نجوت راهنا مالكا وقمت صاكا وجهه ولكن ارهنه واصك حكاية حال فهما فى معنى رهنت و صككت وسر ذلك انك ترى الفاء فى مكان الواو فى مثل هذا وذلك كنحو ما جاء فى الخبر من حديث عبد الله بن عتيك حين دخل على ابى رافع اليهودى حصنه قال فانتهيت اليه فاذا هو فى بيت مظلم لا ادرى اين هو من البيت فقلت ابا رافع فقال من هذا فاهويت نحو الصوت فاضربه بالسيف وانا داهش فكما ان اضربه مضارع قد عطفه بالفاء على ماض لانه فى المعنى ماض كذلك جعل ارهنهم معطوفا على الماضى قبله وكما لا اشكل فى ان المعنى فى الخبر فاهويت فضربت كذلك يكون المعنى فى البيت نجوت ورهنت الا ان الغرض فى اخراجه على لفظ الحال ان يحكى الحال فى احد الخبرين ويدع الآخر على ظاهره فكذلك فى ولقد امر الا ان الماضى فى هذا البيت مؤخر معطوف وفى بيت ابن همام وما ذكرناه معه متقدم معطوف عليه فاعرفه ثمت بضم الثاء والتاء للتانيث لا يعنينى اى لا يخاطبنى ولا يريدنى ويبعد ان يكون معناه لا يهمنى لا شعال بجوابه لامتناع حذف الفاعل وليس الحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه

اى لا يهمه مثل ما نحن فيه كما قيل فى الشرح لجرى ذكر ما هو فاعل ولذلك اى ولان المعنى امر على لئيم من اللئام اى المراد الحقيقة باعتبار قيامها بواحد لامتناع ان يكون اللام لاستغراق الجنس لاستحالة ان يمر كل فرد من افراد الجنس كذلك الحقيقة باعتبار خلوص الاسم لها لاستحالة ان يمر على مجرد الحقيقة لعدمها فى الخارج مجردة وكذلك لتعريف العهد لعدم المعهود قوله اى ولما عرف تعريف الجنس وعومل به معاملة المنكر غير نظيره اى نظير واحد بل نظائر جمة ويمكن ان يكون الهاء للمعرف تعريف الحقيقة لعموم ان يكون معطى حكم المنكر ام لا والاول اظهر لقوله يعامل معرفه كثيرا معاملة غير المعرف من ذلك قوله تعالى الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون وصفا للمستضعفين او الرجال او النساء او الولدان وصفا لا حالا وقالوا الموصوف ليس فيه تعيين وان كان معرفا فكانه قيل الا افراد من هذا الجنس الذى يعرفه كل احد ولذلك جاز وقوعه وصفا له مع كونه جملة وقوله تعالى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر بالرفع صفة للقاعدين لانه لم يقصد به قوم باعيانهم على وجه وقوله الحمد لله والله يعلم المفسد من المصلح والملك على ارجائها وقيل فى الشرح من المعرف تعريف الجنس المعامل به معاملة المنكر قوله تعالى الذين انعمت عليهم غير المغضوب قال فى الكشاف صح وقوعه غير صفة للذين لانه لا توقيت فيه اذ لم يقصد به معهود ولى فيه نظر لانه لا يحسن التمثيل به لما نحن فيه لان تعريف الموصول ليس باللام وكلامنا فيما تعريفه باللام فلينا مثل او للعموم والاستغراق معطوف على قوله لنفس الحقيقة يعنى او متى اريد بالمسند اليه العموم والاستغراق اى يعم ما تحت الجنس من الافراد و يستغرقه كقوله عز من قائل ان الانسان لفى خسر اللام لاستغراق الجنس لان المستثنى قصد به الآحاد فيجب ان يكون المقصود فى المستثنى منه الآحاد لئلا يلزم الانقطاع مع امكان الاتصال الذى هو الاصل ولان الاستثناء يخرج من الكلام ما لولاه لوجب دخوله فيه وذلك يدل على كون الانسان عاما والخسر الخسران كما قيل الكفر الكفران اى كل واحد من افراد هذا الجنس فى خسران من تجارتهم الا الصالحين وحدهم لانهم اشتروا الآخرة بالدنيا فربحوا وسعدوا وغيرهم تجروا خلاف تجارتهم فوقعوا فى الخسارة والشقاوة وقوله والسارق والسارقة اللام فيهما للاستغراق لانه للتعريف وليس لتعريف الماهية باعتبار خلوص الاسم لها لاستحالة قطع الحقيقة مجردة ولا باعتبار قيامها بواحد لامتناع حصر القطع فى واحد ولا باعتبار تلك الحقيقة على الاطلاق لان العموم فى هذا القسم يلزم من اشتمال الافراد عليها ويمكن تخلف الحكم بسبب عارض بخلاف الآية ولا لتعريف بعض افرادها فانه ليس فى اللفظ قرينة تدل عليه اللهم الا على المعهود السابق ذكرا او حكما وليس فى الآية ولا لتعريف بعض مراتب الخصوص فانه ليس بعض تلك المراتب اولى من بعض فلا بد من الصرف الى الكل ولان ترتب الحكم على الوصف مشعر بالعلية وذلك يقتضى ان يعم الحكم بعموم العلة وايضا يدل عليه اجماع العلماء فانهم استندوا على عموم الاحكام بالاسماء المفردة المعرفة باللام كالسارق والسارقة ورفعهما على الابتداء والخبر محذوف عند سيبويه اى فيما فرض عليكم السارق والسارقة يعنى حكمهما او يرتفعا بالابتداء والخبر فاقطعوا ايديهما والفاء لتضمنهما معنى الشرط لان التقدير الذى سرق والتى سرقت وعيسى بن عمر ينصبهما ونفضل النصب سيبويه

ولا يستطيعون المعرفة لا ... لا يستطيعون

لا استحالة

على الدفع لان زيدا فاضربه احسن من زيد فاضربه ايديهما ايديهما فهو نحو قوله تعالى فقد صغت
قلوبكما اكتفى بتثنية المضاف اليه عن تثنية المضاف لجعل الاثنان على لفظ الجمع اذا كانا متصلين
قالوا ما احسن رؤسهما والمراد اليمينان بشهادة قراءة عبد الله والسارقون والسارقات فاقطعوا
ايمانهم قوله ولا يفلح الساحر حيث اتى اورده مثالا للاستغراق ولي فيه نظر لاحتمال ان يكون للجنس
بشهادة قول صاحب الكشاف وحد ساحر في قوله انما صنعوا كيد ساحر لان القصد في هذا المكان
الى معنى الجنسية لا الى معنى العدد فلو جمع لخيل ان المقصود هو العدد الا ترى الى قوله تعالى ولا يفلح الساحر
اى هذا الجنس وتنكير لا ولا من اجل تنكير المضاف لا من اجل تنكيره في نفسه كقول العجاج في سعي دنيا طال ما
اراد به تنكير السعي ولا طريق اليه الا بتنكير دنيا وفي حديث عمر رضي الله عنه لا في امر دنيا ولا في امر
آخرة المراد تنكير الامر كانه قيل ان ما صنعوا كيد سحري وفي سعي دنيوي وامر دنيوي واخروي
حيث اى كقولهم حيث سير وايه سلك واينما كان او كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة
او بعضا معينا من الجنس هو معطوف على اريد اى واما الحالة التي تقتضي تعريف المسند اليه باللام فهي متى
كان المسند اليه بعضا معينا معهودا بين المخاطب والمخاطب في الخارج بان سبق ذكره كالامثلة المذكورة
في المتن وكما في التنزيل مجمع السحرة بعد قوله يأتوك بكل سحار عليم اى ابعث شرطا حاشرين السحرة
عارضوا قوله ان هذا الساحر بقوله بكل سحار فجاءوا بكلمة الاحاطة وصيغة المبالغة ليطامنوا
من نفسه ويسكنوا بعض قلقه وفي موضع آخر اى من التنزيل كما ارسلنا الى فرعون رسولا اى موسى
عليه السلام نكر ولم يعين لانه اراد بعض الرسل ولم يتعلق المقصود بالمعين فعصى فرعون الرسول فلما
اعاده وهو معهود بالذكر ادخل اللام ليشار الى المذكور بعينه هذا ما حضرني في الكلام في تعريف الحقيقة
وافادة اللام الاستغراق او العهد وهو مشكل جدا ولعل غيري اصبر على التامل فليفعل وسنتشعب
من الفن الثالث شعبة تجيب المصير الى ماله وعليه ان شاء الله تعالى قوله واما الحالة التي
تقتضي التعريف بالاضافة الى آخرها انما اخر التعريف بالاضافة لاختلاف ما تعرف به فوقه
وضعفا في التعريف باختلاف المضاف اليه واستفادته اياه من الغير وتبعيته فيه والمراد بالتعريف
تعريف المسند اليه فاللام عوض عن الاضافة واليها في احضاره للمسند اليه في ذهن السامع متعلق
بالاحضار وطريق اسم كان قدم عليه خبره وهو للمتكلم وسواها نصب على الظرفية عند سيبويه
ورفع عند بعض على انه صفة طريق ويتقدم على الوجهين طريق مكان الاضافة وطريق قام مقام الاضافة
ونزل موضعها او طريق غيرها وذلك لان سوى مكسورا او مقصورا او مفتوحا ممدودا عند البصريين من
الظروف غير المتصرفة الا ان الاعراب نظير في الممدود ويتقدر في المقصور وحصل في ظرفيتها مجيئها
صلة للموصول نقال الذي سواك زيد والصلة لا تكون الا جملة او ما هو في معنى الجملة وهو الظرف وحرف
الجر ولان العامل تتخطاها الى ما بعدها قال وان سواها دهما وجونا وذلك لا يكون الا في الظروف
وحروف الجر وسوى بالاتفاق ليس بحرف جر فيكون ظرفا وهو بمعنى مكان كقولك مررت برجل سواك
وسواءك اى برجل مكانك بمعنى قام مقامك ونزل موضعك يقولون انها في الاصل من صفات الامكنة
تقول مكان سوى من الاستواء ثم نزل منزلة المكان والعرب تجري الظروف المقدرة مجرى الظروف
الحقيقية يقولون جلس فلان مكانك وانت عندي مكان فلان ويعنون منزلته في الذهن مقدرة وينصبونه
نصب الظروف الحقيقية فيجب ان ينتصب سواك في مررت برجل سواك لان المراد منه مرتبة في الذهن

متعددة

متعددة وقول الاعشى تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما عدلت عن اهلها لسوائكا عندهم شاذ وهو
غير وعند الكوفيين يجوز اخراجها عن الظرفية وتعرب باعراب غير بشهادة المعنى والنقل اما الاول
فلا استواء معنى قولنا برجل سواك وقولنا برجل غيرك واما الاستعمال فبيت الحماسة ولم يبق سوى العدوان
اجيب عن المعنى بمنع الاستواء لانه بمعنى المكان وعن البيت بانه صفة لمحذوف تقديره ولم يبق شيء
سوى العدوان اى مكانه بمعنى شيء يقوم مقامه وذلك وظيفة سماعية فعلينا الاتباع لا الابتداع
وقد يطلق ويراد بها معنى العدل وحينئذ يكون اسما قال تعالى فانبذ اليهم على سواء فانهم فيه سواء
ويقال هم في هذا الامر سواء فالسواء الاسم من استوى الشيء اعتدل ومعنى الوسط قال تعالى فاطلع فرآه
في سواء الجحيم وليلة السواء ليلة ثلث عشرة واصلا اى قطعا وبتة منصوب على المصدر لانه
تفيد معنى بتة والبتة يقال لا افعله بتة والبتة في كل ما لا رجعة فيه واقاموا اصلا وراسا
مقام بتة لان راس الشيء منتهاه واصل الشيء مرجعه ومآله اى وعنه منه من الغلام وهذا
اولى مما قيل في الشرح اى من المسند اليه لمنكره واستفاء ذكره وتمثيله به سواه بالذكر سماعي
عن الشيخ رحمه الله اى سوى كون الغلام لزيد وسوى سواها بالتانيث اى سوى اضافته
اليه او عند سامعك معطوف على عندك وجواب الشرط محذوف لدلالة السابق عليه تقديره ان لم تعرف
انت من غلام زيد شيئا سوى كونه غلاما له او لم يعرف سامعك من الغلام شيئا سوى ذلك فتقول
كقولك لك غلام زيد او طريق معطوف على طريق واخصر صفة طريق من الاختصار على مذهب سيبويه
حذف المفضل عليه والمقام الواو للحال تحرير فهي متى لم يكن له طريق مكان الاضافة راسا او
ان كان له غيرها لكن لم يكن طريق مكان الاضافة اخصر من الاضافة والمقام تقتضي الاختصار كقول
جعفر بن علبة الحارثي هواي بمعنى مهوى من هوى النفس واحد الاهواء اضافه الى الياء لانه
ليس عند السامع منه شيء غيرها او لانه ليس طريق غيرها اخصر منها والاختصار مطلوب والثاني
اقرب لانه في بيان ما هو عليه من انه ابي النفس جريء القلب قوي الصبر كبير الهمة كثير الحكمة
يستهين بما اجتمع عليه من الحبس والتقييد وان نفسه لا يستخفها وعيدهم ولا يبالي بالموت دون
تعريف معشوقه بحيث تتميز عن غيره وبهذا ادخله ابو تمام في باب الحماسة وفي مثل ذلك اعني
ما كان آخره الفا اذا اضيف الى ياء المتكلم قيل هواي وعصاي فلا يغير لان الالف لا يصح كسرها
وحكم المضاف الى الياء في الصحيح والجاري مجراه الكسر للبس بالمثنى في قولهم رايت غلامي
زيد وامتناع الحركة بالضم في الرفع من قولك جاء غلامي لان هذه الياء قد تسكن فلا تستثقل اذا
كان قبلها ضمة وقد تحرك فتكون الضمة مع الياء مستثقلة فتعين الكسرة قبل الياء لعدم اللبس
ولانها توافقها الا في لغة هذيل قال قائلهم سبقوا هوي كانهم ارادوا الكسرها قبل الياء فلم يتات
لهم ذلك فقلبوها الى اخت الكسرة وانما بقيت الف التثنية على حالها عندهم لئلا يلتبس آخر ما
جيء به لمعنى بخلاف نحو العصا ثم التزم فتح ياء الاضافة معها على الاصل لانها اسم على حرف واحد
منطرف واصل الاسم الاعراب وباب الاعراب على الحركة والفتحة للخفة والركب اسم للجمع مثل تجر وتاجر
من العشرة فما فوقها وهم اصحاب الابل في السفر دون الدواب واليمانون جمع يمان منسوب
الى اليمن والاصل يمني طرح احدى يائي النسب وعوض منها الالف ونحوه شام في المنسوب الى شام

مُصعِدٍ ذا امسِ الاخفش اصعد فی الارض اذا مضی وسار وقیل ابعد جُنیب ای مجنوب مستتبع
ابو زید الجثمان الجُسمان یقال ما احسن جُثمان الرجل وجُسمانه ای جسده الاصمعی الجثمان
الشخص والجُسمان الجسم وانما یستعمل الشخص مع بدن الانسان اذا کان قاعدا او الموثق المقید یقول
مجنوبی من نخل مبعیدٌ مع الرکبان الذاهبین شطر الیمن منضوا الیهم مستصحبٌ معهم وبدنی
اسیر بالقید مشدود فی حلق الوثاق مقرون بقرن الاعتقال بمکة اذ الان ح اضافه یعنی
اضافه المسند الیه حصول مطلوب آخر ای مطلوب غیر الاختصار مع مطلوب الاول وهو احضار المسند الیه
فی ذهن السامع وهو معطوف علی ما دل علیه قوله والمقام مقام الاختصار من معنی التعلیل لان المعطوف
تعلیل فیوجب ان یکون المعطوف علیه علة کذلک تحببه او یکون عنبک او عند سامعک طریق سوی الاضافه
لکن لم یکن طریق اخصر منها فتضیفه لان المطلوب سوی الاختصار او تضیفه لان فی اضافته حصول
مطلوب غیر الاختصار ومما ذکرنا یظهر ضعف ما قیل فی الشرح او عطف علی طریق وما قیل فیه
حصول مطلوب آخر ای غیر التعریف وغیر احضاره فی ذهن السامع منتصب مثل وهو السماع علی انه
صفة لحصول ویمکن ان یجرا ویرفع علی انه صفة لمطلوب او خبر مبتدا محذوف ویجوز ان یکون بدلا
من حصول او مطلوب النقدیر او لان فی اضافته مثل ان تغنی وهو فی معنی المصدر ای اغنا الاضافه
المتکلم عن تفصیل المسند الیه المتعذر ای المحال لکثرته او الاولی معطوف علی المتعذر ای او مثل اغنائها
عن التفصیل الذی ترکه اجدر بالجمیة اللام متعلق بالاولی ای بسبب من الاسباب ذم او عار الحق
بسبب التفصیل ودفع ساحة او ارادة عدم التصریح لتطهیر اللسان عن سبابهم او تطهیر عنه سو
مطر البیت المطر اسم قبیلة اضاف بنو الیه الاستاع تعدادهم لکثرتهم وکان ما فی حیز یخبر بنو مطر واشبل
واحدها شبل وله الاسد بالظرف الاعتماده علی الموصوف وهو اسود وغیل بالکسر الاجمة وموضع الاسد
غیل مثل خیس الاصمعی الغیل الشجر الملتف ولا یدخلها الهاء وخفان اسم موضع وهو ماسلة وعنه قوله
هصور له فی غیل خفان اشبل یصفهم بالشجاعة وغایة الجراة جفنة قبیلة من الیمن واسم رجل بعینه
ایضا فان جعلتها من الاول فی البیت یکون اضافه الاولاد الی جفنة مغنیة عن التفصیل المتعذر والا
فعن التفصیل الاولی ترکه وقبر ابن ماریة بدل عن قبر ابیهم والکریم المفضل صفتان لابن ماریة ابن
السکیت الماریة هی بنت ارقم بن ثعلبة بن عمرو بن جفنة بن عوف بن عمرو بن ربیعة بن حارثة
بن عمرو بن من بقیاء بن عامر وابنها الحارث الاعرج الذی عناه حسان بقوله اولاد جفنة البیت
قومی مبتدا وهم مبتدا ثان وقتلوا خبرهم والجملة خبر قومی وامیم بن خیم امیمة تصغیر ام او
امامة تصغیر ترخیم بحذف الالف من امامة نحو سوید فی اسود وحرف الندا محذوف واخی مفعول
قتلوا فصل بالندا بین الفعل ومفعوله فاضافة المبتدا تغنی عن التفصیل الاولی ترکه لان کلامه هنا
تحزن وتفجع واستنجاح من الاستفام منهم ولیس باخبار عن تفصیل القاتلین وغرضه یحصل
بالاضافة فالتعداد دفع عن غرضه عرا جل فترکه اولی وقد تترک التفصیل الجنان عن عدقومه
لان فیه ذما صریحا بخلاف ترک التفصیل فاذا رمیت فاذا منصوب بیصیبنی وترک الجزم کما هو
ای فاذا نهضت بالانتصار منهم من قولهم رمی ابیه لک ای نصرک یقول عشیرتی یا امیمة هم الذین
اوردوا اخی المتلف واوجعوا قلبی بهلاکه فان سکنت لوعتی بمحاذاتهم وبردت غلتی باستیصالهم
یعود ذلک بالنکال الی نفسی لان سلطان الرجل باسرته فاذا ماتوا اعوذنی التبجح بمکانهم والاستعلا

على العدو بهم والبیت للحارث بن وعلة الذهلی وبیوت الجزء من قبائلنا الاضافه فیهم من القسم
الثانی لانه یفتخر بکثرة القبائل وذلک یحصل بالاضافه فیقع التعداد خلوا عن الفائدة وترک ما لا فائدة
فیه اولی ولقائل ان یقول الاضافه ما اغنت عن التفصیل بل هی مع ذکر العدد عطف او مثل ان
یتضمن لعتبار ای تشمل الاضافة علی معنی دون عین لطیفا دقیقا مجازیا لا حقیقیا علی مثل ان تغنی
اعلم ان الاصل فی الاضافه اللامیة ان یکون بین المضاف والمضاف الیه مناسبة الملک الی المالک او الاختصاص
من غیر ملک کمکان اللام کما فی غلام زید وابوه وابنه ثم ان العرب یضیفون الشی الی غیره بادنی
ملابسة بینهما علی طریق المجاز لان الشیئین اذا تناسبا بوجه ما وحصل بینهما اختصاص ما لاجل الغرض
شابهما اللذین بینهما اختصاص حقیقی فجاز ان یضیف احدهما الی الآخر وتنظر النسبة الکائنة
بینهما بدلیل وهو الاضافه لانها امالة شی الی شی لاختصاص الاولی الثانی بمعنی من معانیه فلا یشترط
ان یکون هناک ملک واستحقاق او اختصاص حقیقی کقول احد حاملی الخشبة لصاحبه خذ طرفک لانما ولیه
واتله فقط لابسه ای خالطه فیک علی تلک المناسبة الخفیة بالاضافة وهذا معنی قوله او مثل ان یتضمن
اعتبارا لطیفا مجازیا وفیما ذکرنا یرشدک الی ان ذلک لا یکون الا فی الاضافه بمعنی اللام وان ما قیل فی
الشرح اعتبارا لطیفا مجازیا یعم الاضافه لادنی ملابسة فیه نظر وکقول القائل اذا کوکب الخرقاء
البیت فانه حین اراد احضاره حسنة ملابسة کمنت بینهما اضاف الکوکب الیها لانها کانت تضیع ربیعها
وتفرط فی غزلها طول صیفها فلا تتخذ حذرها للشتاء لعدم کیسها وتنقطنها بالعواقب فان الکیسة
التی عندها حزم تستعد للبرد صیفا فتنام وتستریح عند هبوب الریاح وکانت اذا شاهدت سهیلا
طالعا بالغداة وذلک فی قبل البرد ومستها القر وایقنت بمجی الشتاء وضاق علیها وقت العمل
تستغزل قرائبها وتجدی فی العمل فیک علی هذه العضیبة بالاضافه والخرقاء المراة غیر الصناع التی
لا حزم عندها ولا کیس والخرق ضد الکیس وضد الرفق لاح طلع خبر کوکب اذا اخذ مبتدا علی مذهب الاخفش
واذا اضاف الی الجملة الاسمیة ومفسر لفعل محذوف ارتفع الکوکب به علی انه فاعله ولا محل للاح من
الاعراب واذا اضاف الی الجملة الفعلیة علی مذهب سیبویه بسحرة بالضم السحر الاعلی الا ان المضموم لا ینع
الا نکرة والمفتوح ان اردت به سحرا بعینه فعلم واجب نصبه والا فنکرة متصرف بوجوه الاعراب وهی
ظرف لاح قیل للمذکور الامتداد للفصل سهیل عطف بیان للکوکب لانه لما قیل کوکب احتمل ان یراد
به غیر سهیل فذکره لیکشف عن المراد او بدل من المستتر فی لاح او من کوکب الخرقاء او خبر مبتدا
محذوف اذاعت فرقت من ذاع الامر یذیع ذیعا انتشر واذاعه غیره افشاه جواب اذا وغزلها
ای مغزولها وهو القطن سمی غزلا باعتبار ما یؤول الیه کقوله تعالی انی ارانی اعصر خمرا والقرائب
جمع قریبة وقوله اذا قال قد فی البیت لابن عتاب الکلابی وقیل لحریث بن نبهان الطائی
ای لذا قال الضیف حسبی وهو مبتدا محذوف الخبر ای قد فی حسبی لک قال الساقی له وهو جواب اذا
بالله حلفة نصب علی المصدر والعامل محذوف الجار ای احلف لتغنی بفتح اللام لانه جواب القسم
وفتح الیاء لان نون التاکید محذوفة ای لتغنین کقوله لا تهین الفقیر علک ان ترکع یوما والدهر
قد رفعه اراد لتبعدن من قولهم اغن عنی وجهک ای ابعده وذا مفعول لتغنی واجمعا تاکید ذا
ویمکن ان یکون موضع الاسناد للاضافه الاناء الی ضمیر الضیف ولیس الاناء له بل للساقی وانما اضافه
الیه لملابسة الاناء للضیف فی شربه منه وقیل انه جعله له وملکه ایاه یعنی ان الاناء لک

س
وولی
لها

وجميع ما املكه للاضياف ويمكن ان يكون موضعه اضافة ذا الى لا آناء يعنى ان اللبن صاحب لا آناء لملابسته لها اولا اقوى بدليل قول جار الله فى المفصل لملابسته له فى شربه لان اللبن ملابس للاناء فى غير شربه ايضا يقول الضيف اذا نزل بساحته يكرمه ويبالغ فى سقيه اللبن واذا قال الضيف حسبى ما شربت يقسم لتشربن جميع ما فى لا آناء بحيث لا يعود الى اى اجعله بحيث يكون غنيا عن لا احتياج الى رونق وبروى قطنى وتلت مكان قال وقال البيت حلفة ولتغنى بكسر اللام اى حلفت لتغنى وفى هذه الرواية وجه آخر ذكرته فى كتابنا شرح ابيات المفصل واعلم ان المصنف مثل فى هذا البيت فى ان يضاف الشئ الى غيره بادنى ملابسة فقط دون ان يكون المضاف مسندا اليه كما هو عادته فى هذا الكتاب وما افيد فى الشرح من ان لا آناء مضاف اليه فيكون مسندا اليه فى المعنى كقوله تعالى تبت يدا ابى لهب ضعيفه لان كون المضاف اليه مسندا اليه فى المعنى ليس عاما بل ذلك فى بعض المواد لخصوص فيه الا ترى ان اليد مسند اليه فى الآية بخلاف ما نحن فيه لانه مفعول قلنا قيل او مثل ان يتضمن اى لا اضافة نوع تعظيم للمذكور فى الكلام من المضاف او المضاف اليه او غير ذلك بشهادة قوله نوع تعظيم باعتبار راى باعتباره معطوف على مثل ان يتضمن اعتبارا او نوع تحقير معطوف على نوع تعظيم الظاهر تحقيره ما يرجع اليه الهاء فى عنده او غرضا او للعطف على نوع تعظيم كقولك اخوك سطر كل فتحته على الحضور ثم يمكن التعلق بالاضافة يمكن ان يدل عليه بالاضافة قوله وانما الحالة التى تقتضى وصف المعرف الى آخرها لما فرغ عن بيان الحالات المقتضية لتخصيص المسند اليه بكونه احد اقسام المعرفات فحسب جعل يبين الحالات المقتضية لتخصيصه بما زاد على ذلك واعلم ان فائدة التى تساق لها الصفة هى التفرقة بين المشتركين فى اسم وقيل انها للتخصيص فى النكرات وللتوضيح فى المعارف ثم تتفرع وجوه وهى البيان والكشف عن حقيقة الموصوف او مجرد الثناء والتعظيم او ما يضاد ذلك من الذم والتحقير او التاكيد فالحالة التى تقتضى ان يوصف المعرف هى كون المطلوب احد هذه لا اشياء ومدار هذا الفصل على ما ذكرنا من لا اصل ولنرجع الى حل الفاظه فنقول والله الموفق لها الحالة التى تقتضى وصف المعرف اى وصف المسند اليه المعرف من المعرفات التى يمكن ان يوصف فهى اذا كان الوصف مبينا له للمسند اليه المعرف كاشفا عنه عن المسند اليه اى مميزا ماهيته عن غيره ومصورها بان يكون حدا تاما او ناقصا او رسما بنوعيه والتمييز باحدها مطلوب كما اذا قلت الجسم الى آخره هذا الوصف وارد معرفا ماهية الجسم لاشتماله على ما يميزه عما يشاركه فى الجنس كانك قلت ماله لا ابعاد الثلاثة محتاج الى الحيز او قلت اى او كما اذا قلت المتقى الى آخره المتقى اسم فاعل من قوله وقاه فاتقى والوقاية فرط الصيانة ومنه فرس واق وفى الشرع اسم من يقى نفسه تعرض ما يستحق به العذاب من فعل او ترك ثم ان بعضهم عرفوا التقوى بانه ترك ما لا ينبغى ان يفعل حتى الصغائر وقيل لا اسناد لها لا انما يكتفى عن مجتنب الكبائر وبعضهم بانه تعاطى الحسنات باسرها وانتهاء السيئات عن آخرها فعلى التفسير الثانى قوله المتقى الذى يؤمن ويصلى ويزكى على هدى مثال آخر لكون الوصف كاشفا عن متبوعه معرفا له لا احاطته على ما اعتمد عليه التقوى واتيس من فعل جميع الحسنات وترك تمام السيئات وفيه لطافة ليست فى الاولى وذلك ان الوصف دل على اجمل سيره على ان هذا الاسم لا يصح اطلاقه على احد الا اذا فعل الحسنات

بمجموعها وترك السيئات برمتها وسبب الحسن تعرض لا ايمان الذى هو فاعلة العبادات ونصابها وارداته الصلوة والصدقة اللتين هما اما العبادات البدنية والمالية الشاهدين للعدالتين على غيرهما قال عليه السلام الصلوة عماد الدين الزكوة قنطرة لا اسلام المشتملتين لباقى العبادات واثبات المانع عن القبائح قال تعالى ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر فاشير بذلك الى فعلها يستلزم جميعها ولوح بالامتناع عن المنهيات بكالها الا ترى كيف اكتفى التنزيل فى قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون بذكرهما واستغنى عن عد غيرهما من الطاعات لذلك ما هو كالعنوان لها والايمان افعال من لا امن ومعناه التصديق كان المصدق امن المصدق من التكذيب والمخالفة وفى الشرع هو التصديق على علم بالضرورة انه من دين محمد عليه السلم كالتوحيد والنبوة والبعث والجزاء والمجموع يلزمه لعود اعتقاد للحق ولا اقراره والعمل بمقتضاه عند جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج والهدى مصدر كالسرى والتقى ومعناه الدلالة وقيل الدلالة الموصولة الى البغية لانه فى مقابلة الضلالة قال تعالى لعلى هدى او فى ضلال مبين وانه لا يقال مهدى الا لمن اهتدى وقوله الذى الى آخر الصلة صفة المتقى على هدى خبره والباء فى بالوصف للاستعانة متعلق بفعل البيان وعلى حال عن الوصف وان المتقى مفعول يبين وباسرها بالمصاحبة اى بجميعها متعلق بمحذوف وقع حالا عن الواجبات اى بفعل الواجبات مجموعة منضما بعضها الى بعض وعن آخرها ايضا متعلق بمتروك هو حال عن فاعل لا اجتناب اى تجنب المنكرات متجاوزا عن آخرها والشفقة الهاء للمتقى عطف على بينت وكانك حددته صفة المصدر وتبعد عن هذه يعنى الى وقيل تقديره عن اولها الى آخرها واحسن بهذا النظم كيف شفع كلمة المصاحبة مع الواجبات وكلمة البعد والمجاوزة مع المنكرات والسائر بمعنى البقية ونظيره اى مثل المثال السابق فى اقامة الصفة مقام المعرف فقط لا فى كون الموصوف مسندا اليه للمتحدى عليه السلام بمعنى الذى والهاء فى عليه يعود اليه وهو مشيرا الى الموصوف واسناده الى ضمير الوصف اى للذى اتبع الوصف عليه قول اوس بن حجر وهو السماع خبر نظيره الالمعى صح بالنصب الحرمة اى نصب الالمعى بفعل متقدم والموصول صفة الالمعى وحذف مفعولا الظن وبكل موضع الظن وهو فضله كالظرف جئ به لبيان موضع الظن لا على انه احد المفعولين كما تقول ظننت فى الدار ولا فرق بينهما الا ان الثانى ظرف محقق لوقوع الظن فيه والمجرور ظرف يقدر لمحل ما يتعلق به الظن الا ترى انك لو صرحت المفعولين معه كان صحيحا كقولك ظننت زيدا وجهه حسنا فوجهه وحسن هما المفعولان واعاد كل زيد لبيان محل الظن فلو جعلت بكل مفعولا به وقدرت الباء زائدة لم يجز لامتناع لا اقتصار على احد المفعولين فى هذا الباب والظن نصب على المصدر وكان قد راى وقد سمعا فى محل النصب على الحال عن الظن اى الالمعى الذى يظن بك الظن متشبها بالرؤية والسمع او مثل الرؤية والسمع ولا احسن ان يكون حالا من فاعل يظن لان الظن مفعول مطلق والحال انما يكون بيان لهيئة المفعول به وانشاد لا اصمعى هذا البيت عند سؤاله عن الالمعى من غير زيادة شاهد صدق على ان الصفة المبينة كالقول الشارح وهو الذكى المتوقد ومما يواخى من آخى على فاعل يواخى مواخاة دعاه اخا هذا اى بيت اوس مفعول يواخى اى ومما هو نظيره فى سوق ما هو متعلق بشئ مساق المعرف له فحسب دون ان يكون المتعلق به موصوفا ومسندا اليه ومعرفا لان هلوعا صفة كالصور وقع حالا من المستثنى من خلق وحده ايضا صفة حال عن الضمير فى هلوعا تبين له كاشف عنه واذا ظرفه وجزوعا الخ واذا ظرفه

احوال متداخلة اما تحقيقا او تقديرا كما سنشير الى هذا المعنى لا ان تكونا صفتين لهلوعا ولذلك فصل عما قبله بقوله وتمام صح قوله جل وعلا ان الانسان الاية والهلع سرعة الجزع عند مس المكروه و سرعة المنع عند اصابة الخير من قولهم ناقة هلواع سريعة السير وما روي عن احمد بن يحيى انه قال قال لي محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع فقلت في جوابه قد فسره الله تعالى ولا يكون تفسيرا اوضح من تفسيره شاهد صدق على المواخاة وهو الذي اذا ناله شر اي فقر او مرض اظهر شدة الجزع واذا ناله خير اي مال وغنى او صحة بخل به ومنعه الناس وهكذا عادتهم اذا اصبح الغني منع المعروف وشح بماله واذا مرض جزع وطفق يوصي والمعنى ان الانسان لايثاره الجزع والمنع وتمكنهما منه ورسوخهما فيه كانه مجبول عليهما وكانه امر خلقي ضروري غير اختياري كقوله خلق الانسان من عجل والشاهد على انه لايثاره الجزع جعل كانه مجبول عليهما لا انه في الحقيقة كذلك انه حين كان في البطن والمهد لم يكن به هلع ولانه ذم والله لا يذم فعله والدليل على انه ذم استثناء المصلين الحافظين عليها حتى لم يكونوا جازعين ولا مانعين عطف او مدحا له اي للمسند اليه مبينا كاشفا كقولك الله الخالق الخ اعلم ان بعض الاوصاف لا يخلو من معنى الثناء والذم مع ان الغرض الاصلي منه التوضيح او التخصيص كقولك الرجل الفاضل والرجل الجاهل وقد تستغني الاسم عن ان يوصف لكونه معلوما او لعدم الاشتراك فيوصف لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه فان لفظ الله علم لذاته تعالى لانه يوصف ولا يوصف به واضح معلوم عند المخاطب في نفسه لا يحتمل تطرق الشركة اليه فلا يكون فارقة ولا كاشفة ولا مؤكدة فيتعين المدح وقيل قد يجيء الصفة فيما لا اشتراك فيه للايذان بانه على ذلك وان تلك الصفة حاصلة له لا لمجرد المدح وكان صفات الباري عز وجل من هذا القبيل لانها لو كانت لمجرد التعظيم لكان قطعها احسن لان القطع عن الاسم الاول فيما هو لمجرد المدح او التحقير ادخل في البلاغة للفرق بين ما هو للايضاح وما هو لمجرد الثناء هذا عند اهل السنة واما عند المعتزلة فان الله تعالى اخص الخاص لم يطلق على غيره المجوز بالحق كان الشيء اعم العام يجري على الجسم والعرض والقديم تقول شيء لا كالاشياء اي معلوم لا كسائر المعلومات وعلى المعدوم والمحال ولما حدث التجرد عن التوضيح فمثل ام لانها موضوعة لمعنى التسوية والاستفهام جميعا ثم قد تتجرد لمعنى التسوية وتنسلخ منها معنى الاستفهام قال تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم او ذما اذا قلت المتقي معطوف على كقولك الله الخالق الخ اعلم ان هذا الاسم لما كان جامعا للايمان والصلوة والزكوة وغيرها من الافعال الحسنة على التعريف الثاني احتمل ذكرها اعني الايمان والصلوة والزكوة وهي بعض ما تضمنه الاسم ان تكون مدحا وتخصيصا لها لاظهارها لانافتها على سائر ما تندرج تحت حقيقة هذا الاسم من الحسنات لانها ليست فارقة لعدم الشركة ولا مؤكدة وهو ظاهر ولا كاشفة لعدم ذكر بعض ما اشتمل عليه الاسم فتعين المدح والى هذا المعنى اشار بقوله ولم ترد الا مدحه اي ولم ترد بالوصف الا مدح الموصوف بالتقوى والواو للحال من قلت او ذما له للمسند اليه معرفا واللعين شتم له لعلم المخاطب به وانتفاء الشركة في الاسم او تخصيصا معطوف على اذ ما والتاجر يفيد زيادة تخصيص لان زيدا معرفة فاذا قلت التاجر فقد خصصته زيادة تخصيص واوضحته لاحتمال الشركة الاتفاقية وما بالك قوله مفيدا غير فائدة الكشف والمدح وهو خبر كان المقدر البينة على [...] خصوصا من وجه او كما اذا قلت المتقي الذي معطوف على كقولك زيد التاجر وانما [...] المتقي المجتنب عن المعاصي هو حال احتراز عن هذه الصفة كاشفة ومادحة لان

الكاشفة تحتوي على اجزاء الموصوف بتمامها لانها بمنزلة الحد والمادحة تحيط ببعض اجزائه اذا كان مركبا والمخصصة لم تشتمل على شيء من الاجزاء بل تدل على بعض احوال الموصوف وتقييد فانه على معنى الموصوف كقولنا زيد التاجر فاذا اريد بالمتقي المجتنب عن المعاصي على التفسير الثاني يكون حقيقة هنا الاسم غير الايمان والصلوة والزكوة وتكون هي صفة بل اسهادا له على فعل الطاعات متقيدة له مترتبة عليه ترتب التحلية على التخلية والتصوير على التصقيل ففائدة الكشف التمييز بين الماهيات المختلفة بالحقيقة وفائدة الفارقة التمييز بين الافراد المتفقة بالحقيقة المختلفة بالعدد او تاكيدا له معطوف على مخصصا ومجردا حال عن الوصف وفائدته ايذان بان الكشف والمدح وضده والتوضيح فيها نوع تاكيد فالتاكيد المجرد ان يكون في معنى الاول كقولهم امس الدابر فان امس فيه معنى الدابر لان دبر معناه ولى وقيل الدابر من دبر بمعنى ادبر يقال للقوم اذا هلكوا صاروا كامس الدابر اي الماضي والمنصوبات من قوله مبينا ومدحا الى اخره اخبار لكان وكان ما تعلق بالوصف مطلوبا متعلق بقوله اذا كان الوصف مبينا او مدحا او كذا الى اخره والواو للحال والمراد بما تعلق بالوصف هو المعنى المفهوم منه الوصف والمعنى اما الحالة التي تقتضي وصف المسند اليه المعرف فهي اذا كان الوصف مبينا ويكون البيان مطلوبا اي البيان مما يقتضي الحال وهلم جرا فلا يوصف المعرف الا اذا اجتمع شيئان كون الوصف على احد هذه المعاني ومطلوبية ذلك المعنى ولما شرى من طلب التمييز بالوصف هنا الفصل متفرع على الحالة المقتضية وصف المعرف وعن ضعفه بيانه ان الجمل الطلبية لا تقع صفات ولا اخبارا عن شيء فالف لا اثبات مطلوبه قياسات مفصولة ونحن نورد قياسية موصولة تنتجه المطلوب اولا ثم نتكلم في حل الفاظه بتوفيق الله تعالى الوصف للتمييز بين الشيئين والتمييز بينهما يمتنع بما لا يعرف السامع تحققه للموصوف فالوصف يمتنع بما لا يعرف السامع تحققه له وهو مستلزم لقولنا حق الوصف كونه عند السامع معلوم الثبوت للموصوف وكون الوصف عند السامع معلوم التحقق للموصوف فرع على تحققه في نفسه فحق كل وصف ان يكون ثابتا متحققا في نفسه وذلك يستلزم قولنا حق كل ما انتفى ثبوته للغير كونه في نفسه ثابتا وعندك ينعكس بعكس النقيض هكذا فما لا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا يكون وصفا ولا خبرا وهذا مبني على ما قاله الامام في شرح الاشارات من ان ثبوت الشيء لغيره فرع على ثبوته في نفسه فالايجاب يستدعي وجود المحمول ايضا استدعاه وجود الموضوع وقد اجاب صاحب الكشف بان على الاصطلاح المعلوم فيما بين المنطقيين وهو صدق المحمول على الجهات الموجودة في الخارج او على تقدير وجودها في الخارج يلزم اشتراط وجود الموضوع بالتفصيل المذكور دون المحمول لانه قد يكون عدميا ويصدق على الموجود واذ قد عرفت هذا فلنشرع في حل الفاظه اللام في لما شرى للتعليل ومحلله بمكنك وما موصولة صلته شرى اي تعلم والراجع منها اليه محذوف ومن بيان ما وبالوصف متعلق بالتمييز وامتناع معطوف على طلب التمييز وان تميز اي لان تميز فاعل امتناع وبما لا تعرفه متعلق بتميز والهاء في تعرفه لما وفي له لشيئا وان تثبت فاعل يمكنك وان مصدرية والضمير في به للعلم اي بمجموع هاتين المقدمتين والى ان حق الوصف متعلق بتوصل وكونه خبر ان ومعلوم التحقق خبر كان نحو به للذي تعلم من ان المطلوب من الوصف هو التمييز بين الشيئين وهي الصغرى ومن امتناع ان تميز شيئا عن شيء بشيء لا تعرف ثبوته لذلك الشيء المطلوب تمييزه وهي الكبرى يمكنك التوصل بهذا المجموع من المقدمتين الان حق كل وصف ان يكون عند السامع معلوم الثبوت للموصوف وهو لازم النتيجة ولعلمك ابتداء قياس اخر وهو مع ما في حيثيته كبراه وصغراه

ع

وهو صحة القياس المسابق محذوفه واللام تعليل لاشتبه وان حق كل وصف هو ان تكون في نفسه ثابتا
متحققا فاعل تشتبه وصحة القياس في ان حق كل ما تو صل ثبوته للغير اعني خبر المبتدا معطوف على ان حق
كل وصف وعندك معطوف على في نفسه اي وعندك ثابتا ايضا وفيما لا تكون ثابتا كذلك اي في نفس الامر وعندك
مبتداء فيمتنع مع ما في حيزه خبره وجعله الهاء لا تكون ثابتا وكذا خبرا اي وكذا يمتنع منك جعله خبر الحكم
عكس النقيض متعلق بيمتنع يعني فيما لا تكون ثابتا الى اخره لازم لقولنا حق كل ما تجعله وصفا هو ان تكون ثابتا
في نفسه وعندك لحكم عكس النقيض الذي هو عكس نقيضه وعسى هاهنا بمعنى قرب وان تجذب معموله
ولا حاجة لها الى المنصوب واذا ظرفها وفاعل تجذب ضمير يعود على استفصحت والباء في بصنعك متعلق بحذق
وفي نفس متعلق بتجذب اي عسى اذا تأملت ما ذكرناه من وجوب كون الصفة معلومة ان يجذبك التأمل الى
نفي قول من يقول الصفة غير معلومة قال المصنف هنا اشارة الى مذهب المشايخ فانهم يقولون الصفة
غير معلومة والا يلزم لشركها مع الذات في المعلومية فتدخل تحت حد الذات لانهم يحدون الذات بما
نعلم ونخبر عنه وابو الحسين البصري ومتابعوه يقولون كل واحد من الذات والصفة نعلم الا ان الذات نعلم
اصلا والصفة لا تعلم الا تبعا هكذا وجدنا مكتوبا على حاشية كتاب بخط المصنف وهذه مسئلة كلامية
ذكرها استطرادا وان تحقق في محل الرفع للعطف على ان تجذب من حقيقته وصرفت منه على تيقن وان
محاوله في موضع النصب على انه مفعول لتتحقق وفاعل تستدعي ضمير مستتر يرجع الى المحاولة يعني وعسى
اي قرب اذا تأملت ما ذكرناه ان تتحقق انت وتصير على يقين ان مطالبه اثبات الثابت في نفسه لشيء
آخر تحتاج الى ثبوت ذلك الشيء الآخر في نفسه بالضرورة لامتناع ثبوت ما هو ثابت لما ليس بثابت لامتناع
قيام الموجود بالمعدوم واعلم ان قول القائل في قول المصنف ثبوت الوصف للموصوف فرع على ثبوته في
نفسه نظر اذ المراد بثبوت الوصف في نفسه ثبوته في الخارج وعلى هذا لا يصح الحكم بالفرعية لان ثبوته
في الخارج هو ثبوته للموصوف والشيء لا يتفرع على نفسه ضعيف لانه لا نسلم ان ثبوت الوصف في الخارج
هو عين ثبوته للموصوف ثم نقيد التفاوت في المرتبة ولعلمك تعليل لتعلم وان الطلب اي بان الطلب
محذوف الجار وان تحصيل الحاصل معطوف على ان الطلب وان مطلوبك مفعول تعلم ومثله بدل من مطلوبك
وفي نحو ظرف مطلوبك ويمتنع ان تكون ثابتا عندك وهو السماع خبر ان ويمتنع الفاء للتعليل ومثله الهاء
يرجع الى نحو هل رايت كذا او نحو اضرب اي لعلمك بما بين النقيضين يحصل لك علم آخر وهو ان باب
الطلب كله لا يجوز ان يقع صفة لشيء او خبرا عن شيء لاستدعاء ثبوته في نفسه ولذلك تسمعنا اللام
متعلق بتسمعنا اي ولاجل ان المطلوب الجمل الطلبية غير محقق وامتناع جعلك مثلها وصفا او خبرا
تسمعنا في مثل قوله جاؤا البيت نقول هو حال من تسمعنا ونحوه قولهم سمعت رجلا يقول كذا و
سمعت زيدا يتكلم فيوقع الفعل على الرجل ويحذف المسموع فهو صفة الرجل على اسمع او يجعل ما يسمع
حالا عن الرجل فيستغني عن ذكر المسموع ولولا الوصف او الحال لم يكن بد من المسموع وان يقال سمعت
كلام فلان او قوله تقديره مقول القول اي تقول جاؤا البيت جاؤا بمذق مقول عنده هذا القول اي
هل رايت الذئب قط يعني تقول الصفة محذوفة وهي مقول والقول يحذف كثيرا واتى بحمل المذق وهو
اللبن المخلوط بالماء يقال مذقت اللبن فهو ممذوق ومذيق ويقولون منه فلان يمذق الود اذا لم يخلص
فهو مماذق ومماذق غير مخلص تفسير لقوله مقول عنده هل رايت الذئب قط ورايته اسم فاعل من
راى مفعول ليجمل وان يقول فاعله ضمير الراي اي تزعم ان تقول متصل بمحل بحذف الحرف المشاهد له لمن

يبصر المذق لا يراده الهاء للمذق وهو فاعل يرى اراده فاضيف اليه تعليل ليحمل ولون الذئب مفعول
الايراد والورقة الياء سببية وهي من الالوان ما ضاهى الى سواد ويقال للرماد اورق وللذئب ايضا
وللحمامة ورقاء لكونه سماره والهاء للمذق تعليل للايراد والسمار اللبن الممزوق بالماء يقال سمر اللبن
تسميرا اذا رققته بالماء من السمرة وهي الادمة وقط بالفتح والتخفيف بمعنى حسب وهو الاكتفاء المطرد ت
قط مشتقة القطاء بمعنى يبتذو لغابا لتخفيف فبمعنى لا غير قال من ذا الذي ما ساء قط ومن له الحسنى فقط
وقط في البيت المستشهد بمعنى حسبه والتقت به اي لا يحتاج الى وصف آخر بعد هذا الوصف فكانه
بمعنى لا مر او مبتدا محذوف الخبر تحسبه جاؤا بمذق يحرض المذق لمن يرى على ان يقول لمن يبصر
المذق هل رايت الذئب قط لان المذق يورد في خيال الذي يراه لون الذئب بسبب ورقته فيه لكون
المذق مرققا بالماء وقال بعضهم تقديره جاؤا بمذق مثل لون الذئب ثم استفهم فقال هل رايت الذئب
قط ولما كثر ذلك في كلامهم حذفت الصفة لعلمهم به وامن الالتباس ونحوه قولهم هذا مثل كذا هل
رايت كذا وهذا الطعم العسل هل ذقت العسل وفي الحرشف كلاليب مثل شوك السعدان هل رايتم
شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها مثل شوك السعدان فلما حذف مثل كذا من الكلام وبقي
هل رايت كذا تاقى لوه فقيل فيه كذا وما قبله ما زلت اسعى معهم واختبط حتى اذا جن الظلام واختلط
ويروى المختلط ثم جاؤا البيت يقول ما برحت امشي معهم واختبط الخبط العشواء الى ان دخل الظلام
واختلط بالضياء جاؤا بلبن كذا وكذا وفي مثل معطوف على في مثل قوله جاؤا وانه صح بكسر الهمزة اي
ولامتناع وقوع الجملة الطلبية خبرا نقول في مثل زيدا اضربه ان زيدا الضربه محمول على يقال اي يقال في حقه
زيد وتفسر معطوف على تقول اي ولاستحالة وقوع الجمل الانشائية صفة او خبرا تسمعنا تفسر قوله
ابن عباس لقد نجينا الآية حيث جعلت الجملة الاستفهامية صفة للعذاب ولا يجوز ذلك بانه تعالى وصف الله
تعالى العذاب بكونه مهينا واراد ان يصور بغاية وصفه بالجملة الاستفهامية وقال من فرعون هل
تعرفونه لهذا الغرض فهذا توجيه كلامه وارتباطه بما قبله ونقدره الآية على ارادة القول اي من العذاب
المهين المقول في حق المعذب به من فرعون والباء في بانه متعلق بتفسر والضمير للشان وبكونه للباء
يتعلق بوصف والهاء للعذاب بيانا مفعول له لوصف واللام في لشدته صلة بيانا والهاء فيه وفي
امره وكنهه للعذاب وقال اي الله جواب لما والعتو تجاوز الحد والشكيمة الحديدة المعترضة في فم
الفرس التي فيها الفاس ومنه قولهم فلان شديد الشكيمة اذا كان شديد النفس آنفا ابيا وفرعون
علم لمن ملك العمالقة كقيصر لملك الروم وكسرى لملك الفرس ولعتو الفراعنة اشتقوا منه تفرعن فلان
اذا عتا وتجبر وما ظنكم استفهامية بعذاب متعلق بالظن تكون المعذب به اي بالعذاب مثله اي الفرعون
والجملة صفة عذاب ثم عرف اي الله حاله حال فرعون في ذلك المذكور وهو فرط العتو الى آخره فقال انه
عرف انه اي فرعون عاليا من المسرفين اي كبيرا رفيع الطبقة فائقا لهم بليغا في اسرافه او عاليا متكبرا
كقوله ان فرعون علا في الارض ومن المسرفين خبر ثان كانه قيل انه كان متكبرا مسرفا ومن فرعون
في القراءة المشهورة بدل من العذاب المهين كان فرعون في نفسه كان عذابا مهينا لافراطه في تعذيبهم
واهانتهم ويجوز ان تكون حالا اي من العذاب المهين واقعا من جهة فرعون والاحكام جمع حكم اي
على نكات ودقائق مستورة قوله واما الحالة التي تقتضي تاكيد الحكم هاهنا يعني تاكيد المسند اليه
للعترف اعلم ان هذه الحالة تشتمل على ثلثة اغراض الاول تمكين المعنى في النفس ورفع الوهم

من يلهم ع

للمتطرف والتهمة الى كلام المتكلم فانك اذا قلت جاءني الخليفة خفت ان تتهمك السامع بانك بالغت
او سهوت او نسيت او كذبت فاذا كررت فقد قررت المؤكد في نفسه واصطت بذلك وهمه وهذا نفيده
التكرير اللفظي الثاني رفع المجاز والتوسع واثبات الحقيقة فان المجاز لما كثر في كلامهم الا ترى انك تقول
قام زيد اذا قام من شوب منابه كما قال تعالى ونادى فرعون في قومه وانما نادى غيره ممن امره
وقام مقامه في ذلك فضعف المجاز فاحتاجوا الى رفع ذلك وتزيله ويدل على ان المتكلم يريد الحقيقة في كلامه الفاظ
التاكيد ولذلك يقال المجاز لا يؤكد لان المؤكد يزيل المجاز والتوسع فبينهما تناف وهذا الغرض تفيده
النفس والعين الثالث الاحاطة والشمول وذلك لان اللفظ العام قد يطلق ويراد به الخاص قال تعالى
الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فان المراد بعضهم وتقول جاء في اهل الدنيا وعسى ان يكون جاءك
خمسة على المبالغة وهذا المعنى يستفاد من كل واجمع والاخيرتان في الاولين والاول والثاني متقاربان
يفيدهما كل من النفس والعين وتكرير اللفظ نفسه لتقاربهما في المعنى ولذلك يعني هذه الحالة الا
ان الشيخ جعل التجوز والسهو والنسيان قسما وتمكين المعنى في النفس وتقريره وحده فيها
قسما آخر التجوز التكلم بالمجاز وقيل التجوز ضد الاحتياط يقال فلان يتجوز ولا يتجود اي يطلب
الجائز ولا يطلب الجيد والمراد ههنا التساهل والتسامح كما يطلعك عليه اي على انه قد يكون القصد
من التاكيد مجرد التقرير فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل فاعل يطلعك وذلك قوله فيه
وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون ان عند السامع وجود
سعي في حاجته وقد وقع خطا منه في موجده او تفصيله فتقصد ازالة الخطأ بل اذا قلت ابتداء
مفيدا اياه وجود السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان صح او خلاف الشمول
معطوف على تجوزا او سهوا او الرجال كلهم عطف على الرجلان فعنده كل رجل عارف اي ومن التاكيد
لرفع ظن السامع خلاف الشمول والاحاطة وفصله بقوله منه عما سبق لانه ليس تاكيدا اصطلاحيا
بل هو تاكيد بحسب المعنى حيث يفيد الاحاطة ولا يمكن التاكيد في الجملة الاسمية الا بتقديم سور الكل
على الجملة قوله واما الحالة التي تقتضي بيانه وتفسيره الى آخرها اراد بالبيان عطف البيان
لانه في بيان تخصص المسند اليه لكونه احد اقسام المخصصات ولما ادعى ذلك من كونه مصحوبا
بشيء من التوابع الخمس تصحيحه الحالة التي تقتضي نعت المسند اليه وانما سمي هذا القسم من التوابع
عطف بيان لانك عطفت على الاول فبينته وفسرته من قولهم عطف عليه اذا رجع واذا كر عليه
ويقال عطف عطوفا مال وعطفته عطفا امليته فالعطف والحالات كلها للمسند اليه المعترف والبناء
للاستعانة تعلقت بالايضاح ومن للتبيين واراد بالاسم الخاص به الاسم المحض لكنيته وعمرو او الجامد
كما ذهب اليه بعضهم بخلاف الصفة فانها في كلام العام مشتقة من معنى لوجوده في الموصوف استحق
الموصوف ان يوخذ له منه الاسم والبيان والمبين تحت الصفة فانها تشاركه في الايضاح والبيان
كقولك صديقك خالد يغنم الا ترى ان المخاطب يعلم ان الذي تغنيه ممن سمي صديقك هو الذي يسمى
خالدا ولولا ذكرك خالدا لم يعلم قولك صديقك لبقي الصديق شائعا بين المشتركين في هذا الاسم فعطف
البيان اسم محض اشهر من المتبوع نفسير اسما آخر فهو كتفسير اللغة للغريبة بالمستعملة والى هذا
اشار بقوله وتفسيره والتفسير الخصص عموما بخلاف الصفة فانك اذا قلت صديقك العالم فانها لا
تفسره بل تخصصه وتدل على معنى في الموصوف ومما ذكرنا تطهر كيفية اندراج قوله تعالى الهين

اثنين واله واحد في هذا القبيل اعني قبيل عطف البيان فقط دون عطف بيان المسند اليه المعترف
ولذلك بنى قوله من هذا القبيل على الابتداء وفصله عما قبله وقوله شفع اي قرن بيان اسطاء في
سلك عطف البيان فترك العاطف واعلم ان قياس باب العددان تشفع باسماء المعدودات ليدل على
الاجناس ومقاديرها لان المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص وعلى العكس فاما الواحد والاثنان
فقد رفض فيهما ذلك لحصول الدلالتان معا بلفظ واحد الا ان لفظ الهين لما احتمل معنى الجنسية والتثنية
وكذا لفظ اله احتمل معنى الجنسية والوحدة وقصدت الدلالة على ان المراد بهما منهما والذي سبق
الكلام هو الاثنينية في الاول والوحدة في الثاني اي نفيها لانها تنافي الالهية قرنا ما بينت المقصود وتفسيره
بيانا لما هو الغرض لا لتحصل الفرق بين الهين موصوفين بالاثنينية والهين ليسا كذلك وبين اله موصوف
بالوحدة واله ليس كذلك فصح ان اثنين وواحدا عطفا بيان لانهما اسمان مختصان يكشفان عن المراد ونفعان
من المتبوع موقع الكلمة المشهورة من الغريبة اذا فسرت بها والى هذا المعنى اشار بقوله فقيس الهين
باثنين واله بواحد وسقط قول قائل انهما من قبيل الصفات لانهما تدل على بعض احوال الذات وعين الموصوف
عن المشترك في الاسم وهما يدلان على الذات ويؤيد ما قلنا خلق الاثنين والواحد عن اقسام الصفة لانهما
ليسا مادحين ولا كاشفين ولا مؤكدين ولا فارقين لانهما المخصصات الهين واله ولا يتبين انهما عن
غيرهما بخلاف رجال ثلثة لان الثلثة يميز الرجال عن رجال اربعة ومن هذا الباب من وجه قوله تعالى
وما من دابة الآية اي تحتمل ان يكون في الارض ويطير بجناحيه من باب عطف البيان فقط لا من كونهما
عطفي بيان للمسند اليه توجيهه ان يقال لفظة دابة تدل على الجنسية والعموم لانها نكرة في سياق
النفي وكذا لفظ طائر شامل معنى الجنسية والعموم لانه نكرة في حيز النفي ويمكن ان يكون الذي يساق الكلام
هو الجنس لا الشياع فقيد دابة على خصها وطائر على خصه لبيان ان القصد منهما الى الجنس والى تقريرها
في كونهما مرادين للغير ولم يذكر في الارض ويطير بجناحيه لبقي الدابة والطائر على عمومهما ولبس ذلك
داخلا في الغرض فكانه فسر كلمة بكلمة اخرى اوضح منها والوجه الآخر ان يكون في الارض صفة
كاشفة ويطير بجناحيه ايضا صفة كاشفة لاستيفاء الاقسام الاخر فائدتهما زيادة الشياع والاحاطة
كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قط من الهواء من كل ما يطير بجناحيه
الا امم امثالكم مكتوبة ارزاقها واجالها كما كتبنا ارزاقكم واجالكم واعمالكم ولولا ذكر في الارض ويطير بجناحيه
كانا محتملان ان تقدر فيهما صفة مخصصة فتخصصا نحو ترتع وتصيد فلما قيدا بقوله في الارض
ويطير حصل التعميم وزال الاحتمال وجمع الامم مع افراد الدابة والطائر حمل على المعنى واما ما قيل ان ذكر
في الارض ويطير بجناحيه لبيان ان القصد من لفظ دابة وطائر ليس الى صنفين وفردين وان المراد
من قوله من هذا الباب لا يتخذوا الهين اثنين ففيه نظر لان النكرة في سياق النفي تعم خصوصا مع
زيادة من فكيف يذهب الوهم منهما الى الفرد ولانه يبعد ان يراد من هذا الباب مثال من ذلك
الباب وما قيل ان ابن الحاجب قال ان الحدود النحوية محذوفة منها فلذلك لم يلتفت فقوله تعالى اثنين
لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه بل ليدل على ان المراد العدد فهو عطف بيان لا يناسب هذه الآية
لما ذكرنا قيل بل يوافق ما من دابة لانه يحتمل ان يراد من قوله في الارض الدلالة على معنى في متبوعه وان
يراد منه تفسير المتبوع وبيانه وكذا يطير بجناحيه فلذا قال المصنف عليه قوله واما الحالة التي تقتضي

البدل عند الى آخرها اى البدل عن المسند اليه المعرف من قولهم ابدلت الشئ ابدالاً وبدلاً اذا جعلته عوضا منه وانتصب ذكرا للعطف على خبر كان اعنى نيته وهو السماع لا الجر للعطف على تكرير والنوطئة التمهيد يقال وطأت الفراش اى مهدته وفلان موطأ الاكناف لزيادة التقرير فى ذهن السامع متعلق بنية التكرير واعلم ان قوله تكرير الحكم اى الاسناد وهو اشارة الى قول سيبويه بعد ذكره امثلة البدل اراد رأيت اكثر قومك وثلثى قومك ولكنه ثنى الاسم توكيدا اى كرر وقوله ذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره وهو اشارة الى ما قال جار الله وانما يذكر الاول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تاكيد وتبيين ليس فى الافراد فى بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال ظاهر ان اتى التكرير فى الاول فلان البدل هو التابع المختار المعتمد بالحديث وهو فى حكم تكرير العامل بدليل مجى ذلك صريحا قال تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم ولان المبدل منه نزل الى البدل فاذا قلت جعلت متاعك بعضه على بعض كان المعنى جعلت بعض متاعك على بعض فيجب ان يكون للبدل عامل غير العامل فى المبدل منه بخلاف الصفة المؤكد لان الموصوف والمؤكد لم يكونا فى حكم المتروك بل هما بمنزلة اسم واحد فيكفى بعامل واحد ويعاد فى البدل لكن الاعادة تقل اذا كان فعلا ويكثر اذا كان حرفا لانه اخصر فاذا اسندت الى الكل اولا فهو يحتمل التجوز وانك رأيت رسولهم او كتابهم وانك رأيت بعضهم ثم ذكرت بعضه ثانيا والحال ما ذكر من تكرير العامل تكرر الاسناد الى شئ واحد اما لان البعض يقام مقام الكل بشهادة قراءة حمزة والكسائى ولا تقتلوهم حتى يقتلوكم فان قتلوكم والمعنى حتى يقتلوا بعضكم حيث وقع القتل فى بعضهم كوقوعه فيهم يقال قتلتنا بنو فلان وقال فان تقتلونا نقتلكم وقوله تعالى الحج اشهر معلومات وهى شوال وذو القعدة وتسع ذى الحجة وليلة يوم النحر عند الشافعى [illegible] وعشر ذى الحجة عند ابى حنيفة ... نزل بعض الشهر منزلة الكل كما يقال رأيته سنة كذا او على عهد فلان والعهد عشرون سنة او اكثر وانما رآه فى ساعة منها واما لانه ذكره مرة بالتضمن واخرى بالمطابقة ودل الثانى على ما دل عليه الاول فهو كالتاكيد لانه زال معه الاحتمال وارتفع الابهام وفى الثانى فلان الشئ اذا اشتمل على الشئ صار بمنزلة جزء منه او بمنزلته فى التلبس به فذكر الاول يدل على الثانى بالالتزام ثم ذكر الثانى يدل عليه بالمطابقة واما ذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره فلانك لما قلت سلب زيدا واعجبنى زيد والثوب هو المسلوب لا ذاته والعلم هو المعجب لا جسمه علم انه سلب منه شئ مما عليه واعجبك شئ من اوصافه والعلم من جملتها فاشتمل اعجبنى زيد وسلب زيد على العلم والثوب مع غيرهما فكنت مجملا ثم لما قلت ثوبه وعلمه صرت مفصلا ولا نعنى بالتوطئة الا هذا والعلم فى ذلك قوله تعالى يسألونك عن الشهر قتال فيه اذ لا خفاء ان المقصود بالسؤال هو القتال فيه لا الشهر الحرام بشهادة ان النبى عليه السلام واياهم فى العلم بالشهر الحرام سواء بل الشان فى القتال فيه واما بدل الكل من الكل فالتكرار فيه ظاهر لان الاول هو الثانى بعينه لكن فى ذكره للتوطئة فيه لا دليل عليه وانما عرف ذلك بالاصطلاح والامثلة وكان تاخيره عنهما لذلك ولان بدل البعض بدل من حيث اللفظ والمعنى بخلاف بدل الكل فانه بدل من حيث اللفظ لا من حيث المعنى لان ذكر الالفاظ للفائدة

الجديدة وهى فى ترك الشئ الى ما خالفه لا الى ما ماثله وذلك ذكر للشئ بعينه بلفظ آخر والتوطئة فيه من جهة اللفظ لا المعنى وحق عليك الصراط وجب صراط الذين انعمت عليهم هو بدل الكل من الكل متعلق بمحذوف يعنى لكن لك تعلق الظرف الثلاثة صفة للانواع اى بدل الاشتمال وبدل البعض من الكل وبدل الكل من الكل دون الرابع يعنى بدل الغلط وانما لم يسم هذا القسم لانه لا يقع الا فى بديهة الكلام وما ينبغى ان يثبت ولا تتقدم فكر وفطانة فلا ملابسة للبدل بالمبدل منه فى هذا القسم منه واما ذكر النحويين اياه فى باب البدل وان كان الاول غلطا لان الكلام وقع على الثانى وليس بغلط والا غلا لا ثبوت لها فللتنبيه على طريقة التدارك عند الغلط لان الانسان ليس معصوما عن الخطاء ولان حكمه فى الاعراب حكم البدل الذى ليس بغلط فهو عبارة عن بهذه الحالة ولى فيه نظر لانه لا بد من تفصيل ههنا هو ان بدل الغلط على قسمين احدهما ان يكون على وجه السهو والغلط او سبق اللسان او لا يريده المتكلم ولا يقصده بل يقصد ان يذكر شيئا آخر فيسبق لسانه الى غيره كالذى ذكر آنفا والثانى شئ يتعمده المتكلم ويقصده للمبالغة كقولك هند كوكب بدر شمس حيث شبهها بالكوكب احتقره ورأى انه لم ينصفها خطأ نفسه فكأنه قال غلطت بل هى شمس على قول النحاة ان بدل الغلط لم يأت فى القرآن فصحيح مطلقا واما قولهم انه لم يأت فى فصيح الكلام فليس على اطلاقه بل خص بالقسم الاول قوله واما الحالة التى تقتضى العطف الى آخرها اعلم ان العطف يطلق على عمل المتكلم هذا العمل المخصوص وهو رد احد المفردين الى آخر فى رفعه ونصبه وجره او احد الفعلين الواقعين على معمولهما باعتباره دون معموله لمناسبتهما فى المعمول كقولك ادبيات يضرب زيد عمرا ويكرم بكر خالدا معطوفا الفعل على الفعل فقط دون معموله من الفاعل والمفعول لتعذر العطف فى المعمول لاستبداد كل واحد من الفعلين بالعمل فى معموله لان معنى التشريك فى الفعلين حاصل دون معمولهما او احد الجملتين الى الاخرى فى حكمها كقولك اصبح زيد غنيا وعمرو فقيرا فحكمهما حكم المفرد فى الاشتراك لانهما من الجمل التى تصلح ان تكون معمولة ... او فى حصول مضمونهما كقولك دخل زيد وخرج عمرو فالغرض فى مثل ذلك حصول مضمون الجملتين فذلك فى قوة قولنا حصل قيام زيد وخروج عمرو بحسب حروف العطف وعلى نفس المعطوف وههنا يمكن حمله على كل واحد من المعنيين واما الحالة التى تقتضى رد احد المفردين الى الآخر او المعطوف على المسند اليه المعرف من قولهم عطفت كذا على كذا اعطفه عطفا اذا ثنيته عليه ورددته اليه قال فكانت اجابتى اياه انى عطفت عليه خوار العنان ثم اعلم ان معرفة هذه الحالة موقوفة على معرفة معانى حروف العطف وافتراق بعضها عن البعض وعلى معرفة الغرض من العطف فمن احاط بذلك علما لا يخفى عليه شئ من هذا الفصل ونحن نذكر لك حاصل ما قالوا فى باب العطف لا كلفك مؤنة تحصيله من عند نفسك اما الغرض فهو لا اختصار والتخفيف بحذف العامل من المعطوف واما المعانى فهى فيها على ثلثة انواع ضرب تشرك بين المتبوع والتابع فى الاعراب والحكم وضرب تعلق الحكم باحدهما لا بعينه وضرب تثبت الحكم لاحدهما بعينه مع المخالفة بينهما فيه فالواو والفاء وثم وحتى من القسم الاول تشترك فى انها تجمع المعطوف والمعطوف عليه فى حكم ثم انها تفترق بعد ذلك فالواو للجمع المطلق من غير ان يكون المبدوء به داخلا فى الحكم قبل الآخر ولا ان تجتمعا فى وقت واحد بل الامران جائزان وعكسهما جائز ايضا والفاء وثم وحتى ثلاثتها للترتيب هكذا قال جار الله لكن فى كون حتى للترتيب نظر سنبينه ان شاء الله تعالى الا ان الفاء توجب وجود المعطوف بعد المعطوف عليه بغير مهلة بحدته على حسب العرف لا على سبيل المضايقة لان الشيئين كثيرا يعد احدهما عقيب الآخر

في العادة مع تخلل ازمنة كثيرة بينهما قال تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة الآية
ومنه دخلت البصرة فالكوفة لان معناه ان المتكلم بعد دخول البصرة لم يشتغل بشيء سوى الدخول الى الكوفة
من غير توقف ولا مهلة وقال ابن جني معنى الفاء التعقيب على مواصلة فمعنى التعقيب ان كلا من المعطوف
والمعطوف عليه منفرد ومعنى المواصلة ان الثاني بعد الاول بلا مهلة وثم تجيء بمهلة وحتى تقتضي
ان يكون المعطوف جزءا من المعطوف عليه واما افضله او دونه مع التدريج فاذا قلت جاءني زيد
وعمرو فالجهة المنظور فيها في الواو هي كون المسند اليه شيئين مع اختصار فقط فيستفاد منها
تفصيل المسند اليه لاحتمال الاجتماع في وقت واحد واذا قلت جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو فالجهة
المعتبرة فيهما هي كون وجود الثاني بعد الاول بغير تراخ او مع تراخ فيستفاد مجيئان ولذلك قال
سيبويه اذا قلت مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروران وكذا في قولك مررت بزيد فعمرو وجعله
سيبويه مرورين يريد ان مرورك برجل غير مرورك بامرأة ومرورك بزيد غير مرورك بعمرو واذا قلت
مررت بزيد وعمرو تسميه مرورا واحدا وان كان تفصيل المسند اليه يحصل ضمنا الا انه ليس بمنظور
فيه وكذا حتى تفيد تفصيل المسند لما ذكرنا من افادة الترتيب والتدريج لكن نقل السخاوي وكذا صاحب
شرح الهادي انه قيل ان حتى مثل الواو لا تخالفها الا في امور ثلثة ان يكون ما بعدها من قبيل ما
قبلها وان يكون بعضا منه وان يكون فيه تعظيم او تحقير كقولك مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج
حتى المشاة فلا يجوز قدم الحاج حتى الفرس لفقدان الجنسية ولا قدم زيد حتى عمرو لانتفاء
البعضية ولا ضربت القوم حتى زيدا ان لم يكن زيد مشهورا بعظم الشأن او حقارته ومن ثم قيل
ليس في حتى دليل على امتناع قدوم المشاة سابقين ولا على امتناع موت الانبياء قبل الناس ولا على
كون زيد مضروبا آخر القوم بل يجوز ان يكون اولهم بل يجب ان تقول ان الترتيب فيهما من قبل انك
صيرت في اللفظ المشاة غاية بهم لينتهي القدوم والانبياء غاية لينتهي بهم الموت وزيدا غاية
لانتهاء الضرب لا مثل الترتيب في الفاء وان يكون خالد في المثال المضروب في المتن اعلاهم او
ادونهم لكن ذلك غير محقق وشيء آخر وهو ان حتى في هذا المثال يحتمل ان لا يكون عاطفة بل
ابتدائية ما بعدها مبتدأ حذف خبره لدلالة ما سبق عليه ولا يليق التمثيل بما يحتمل غير المراد
بل المثال الصالح هو المنصوب قال المبرد التقدير بل ماجاءني عمرو واضربت عن منفي الى منفي
كما انك اذا قلت ضربت زيدا بل عمرا اضربت عن موجب الى موجب اذا التقدير بل ضربت عمرا كما
باتفاق نحو ضربت القوم حتى سيدهم لان الرفع يحتمل الابتداء والخبر يحتمل الغاية ولذلك مثل
ابو علي في العطف بها لا بصورة النصب وقال رواه سيبويه وابو زيد وغيرهما حتى ارجع المخالف
هذه الصورة وقد لتعلما ايراد الشيخ قول الشاعر وكنت فتى البيت فلتبيين معنى التدريج فيها
دون بيان العطف بها على المسند اليه المعتبر لتفصيل المسند وتخصيص المعطوف بالذكر اما لعظمه
او حقارته لانها ليست بجارة فهي لما التي يبتدأ بعدها الكلام او عاطفة تعطف الفعل على الفعل
اعني صار وارتقى واية كانت فليست مما نحن فيه وارتقى من قولهم رقيت الشيء من بدئت اي
الفتية فارتقى الباء في لي للتعدية وبعده ولو عشت حتى مات احسن بعده دقائق شيء
ليس يحسنها بحرف او كان المراد رد السامع عن الخطأ معطوف على قوله كان المراد تفصيل المسند اليه
وقيل في الشرح هو عطف على اذا وفيه نظر لا يخفى على احد وهو اشارة الى القسم الثالث نحو

سخاوي وصاحب شرح الهادي

العطف

العطف وان لك فيه من القسم الاول باو كان المراد ومثل لا وبل ولكن اخوات في حصول الحكم معها
لواحد معين ثم تفترق بعد ذلك فلا تفارقهما في انها تنفي ما وجب للاول فالحكم للاول لا للثاني فترد
بها على من ظن ان عمرا جاءك دون زيد وجاءك معا ولا تقع بعد نفي لان الاول لم يدخل في شيء حتى يخرج
الثاني منه ويعطف بها بعد الايجاب والامر نحو اضرب زيدا لا عمرا وبل ولكن اتفقتا في ان الحكم للثاني
على الصحيح لا ويخالفها لكن في مخالفة ما بعدها لما قبلها ان عطف بها مفرد على مثله فيجب ان يكون
مثبتا لاختصاص لتي بالجمل واذا وجب ان يكون مثبتا وجب ان يكون ما قبلها منفيا والا انها للاستدراك
فلو جاءت في المفرد بعد الاثبات لبطل الاستدراك لانه انما يكون فيما خالف الاول فاذا قلت جاءني
زيد لكن عمرو فلكن ليست بنافية وزيد وعمرو داخلان في اثبات المجيء ولا مخالفة بينهما فبطل
الاستدراك لانه لا تكون حيث لا يكون للمخالفة الا ان المخالفة المعنوية كافية كقولك زيد جاهل
لكن اخوه عالم فترد بها على من اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو فتقول ماجاءني زيد لكن عمرو ثم
العطف بلكن انما تقع اذا توهم المتكلم ان السامع يعتقد دخول ما بعدها في حكم ما قبلها لتعلق بينهما
يوجب ذلك فيستدرك المتكلم احتاج الاستدراك منه حتى لو لم يكن الامر كما ذكرنا لم يجز استعمال لكن
وبل يخالف لكن في انها للاضراب عن الاول اي الاعراض عنه بعد الاقبال عليه مطلقا مثبتا كان
الاول او منفيا فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو فقد اعرضت عن اضافة المجيء الى زيد لانك ناسيا
او غالطا فيه ثم تذكرت فقلت بل عمرو وتاركا للاول مثبتا للثاني فخرجت من ايجاب انت غالط
فيه الى ايجاب اثبته ولا يكون الجائي الا الثاني دون الاول فلا يقع مثله في القرآن ولا في كلام
فصيح اذا بطلت الاول واعرضت عنه لا لانه لم يكن بل لانقضاء زمانه وانتهاء مدته ويأتي على هذا
المعنى في التنزيل قال تعالى انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون كأن
انتهت مدة القصة الاولى فشرع في قصة اخرى ومن الكلام الفصيح قال دار لليلى بعد حول قد عفت
بل جوز تيهاء كظهر الحجفت كانه تم ذلك الكلام فابتدأ بغيره واذا قلت ماجاءني زيد بل عمرو
نفيت الضرب عن زيد ثم اضربت عن هذا الاخبار لا لانك نسيت او رجعت عنه ولكن ابقيته
على نفيه الا انك اخذت في اثبات المجيء لعمرو فهذا اضراب عن الاول بمعنى انه انتقال عنه
الى كلام آخر والمعنى ماجاءني زيد بل جاءني عمرو وهذا مذهب سيبويه واكثر النحويين وقيل
يجوز ان يكون هذا من باب الغلط ايضا فيكون عمرو غير جاء وقال سيبويه ليس التقدير ماجاءني زيد
بل ماجاءني عمرو كما قال قوم لان بل هو الذي يعطف على الفعل دون ما فان بل مثبت للثاني فلو كان
عاطفا على ما لكان نافيا لا مثبتا وهو مثبت بالاتفاق لكن قول المصنف او كان المراد صرف حكمك
عن المحكوم له الى آخر ينصر القول الثاني فبل اعم من لكن في الاستدراك واقوى منها في باب
العطف لانها هي المشبهة بالفعل فخففت فهي دخيل فيه ولان بعضهم نفى كونها عاطفة وقد تدخل
عليها الواو فتخرج من حروف العطف بالاتفاق ولذلك فصل بينهما باو كان المراد فصل
منها وهي لا يقول لك واعلم ان الشيخ ترك عطف الجملة على الجملة بلكن لشهرته وهي في ذلك نظيره
بل في مجيئها بعد النفي والاثبات وترك قصة تامة الى قصة تامة اخرى تخالف الاولى كقولك
جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وماجاءني زيد لكن عمرو جاءني او كان المراد التشكك فيه او التشكيك
يعني ان الحالة التي تقتضي العطف باو واما هي ان يكون المتكلم شاكا في الحكم على المحكوم له

او لا يكون شاكا بل يبهم ذلك على السامع فقوله الشك او التشكيك ايذان منه بانه لا يجب كون المتكلم شاكا بل يجوز ان يكون اياه وان لا يكونه فيبهم على المخاطب وهذا هو القسم الثاني من حروف العطف اعني ام واما واو ثلاثتها اخوات لتعليق الحكم باحد المذكورين لا بعينه بدلالة على ذلك في او توحيد الخبر في زيد او عمرو قام وتثنيته في اما زيد واما عمرو قاما وفي ام انك تطلب التعيين و تنفصلان عن ام بانهما تقعان في الخبر والامر والاستفهام نحو القيت عبد الله او اخاه و القيت اما عبد الله واما اخاه فيكون الجواب نعم او لا وام لا تقع الا في الاستفهام متصلة لانها وضعت له فضادت الامر لان الجملة المقيدة لا يكون الا استفهاما والمنقطعة تقع في الخبر ايضا لانها تتقدر بجملتين تجيء بالاولى ثم يبدو الشك بعد فيؤتى بالجملة الاستفهامية ولذلك تتقدر ام شاء ام هي شاء بحذف المبتدا فهذا معنى قولهم ان المنقطعة تقع في الخبر ايضا والا فالاصل انها لا تقع في الخبر اصلا لملازمتها الاستفهام و الشيخ رحمه الله اهمل ذكر ام ههنا ونحن نجاريه في ذلك ونسلم تحقيقها الى ما خففنا في غير هذا الموضع ان شاء الله تعالى ثم بين او واما اصرة رحم خاصة وهي افادتهما الشك والابهام والتخيير والاباحة فالشك ان يكون المتكلم مترددا بين امرين لا مزية لاحدهما على الآخر في الخبر خاصة كقولك جاء زيد او عمرو او اما زيد واما عمرو ثم تفترقان فيه فان او لكلامك مع او تمضي على اليقين ثم يعترض الشك فتحقق لذلك ان يكون الجائي عمرا فتعطفه باو و مع اما كلامك من اوله مبني على الشك والابهام وهو التشكيك اي اخفاء الامر على السامع مع علم المتكلم به فان كان المتكلم شاكا فهو والسامع فيه مثلان وشكه ناشئ عن شك المتكلم وان كان المتكلم مبهما فالمتكلم عالم بتعيينه والسامع شاك فمناط الفرق المتكلم فيه ايضا كقولك اكلت خبزا او لحما لمن قال لك ما اكلت ومنه قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اتاها امرنا ليلا او نهارا ومعلوم انه لا يجوز الشك عليه تعالى عن ذلك وكذا تقول اكلت اما خبزا واما لحما فهذا تحقيق قوله الشك او التشكيك والتخيير والاباحة في الامر لان التخيير من لم يتعلق بالامور وقد تعلق غرض الامر باحد الامرين لا بعينه دون الجمع بينهما فناسب ان يخير المأمور وان الاباحة تكون لمن يطلق له فعل احد الامرين ولم يحظر عليه الجمع بينهما وهذا معنى قولهم التخيير والاباحة في الامر وليس لقائل ان يقول قد جاء التخيير في الخبر بقول القائل ساخذ الدينار او الثوب او اما الدينار واما الثوب لانه ان كان عازما على واحد منهما وعينه فهو مبهم فيه والا هو شاك واما قوله تعالى اما العذاب ولما الساعة فهو ابهام ثم انهما فيهما على وضعهما من اثبات الحكم لاحد الامرين الا انه ان وجدت قرينة تؤذن بان الامر غير حاجز عن الآخر سمي اباحة فهي تنجيز لامرين شيئين يجوز الجمع بينهما والا سمي تخييرا كما تقول جالس الحسن او ابن سيرين او اما الحسن واما ابن سيرين وقولك خذ الدينار او الدرهم او اما الدينار واما الدرهم واما قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا انما لا يعد ممتثلا الا بالانتهاء عنهما جميعا حتى قال بعضهم ان او بمعنى الواو في آثما او كفورا فالاولى ان يكون او على بابها والشيوع فيهما من جهة النهي الذي فيه معنى النفي فيكون المعنى ولا تطع واحدا منهما فيجيء الاحاطة فيهما من جهة النهي الداخل وهو على بابها فيما ذكرناه لانه لا يمكن الانتهاء عن احدهما الا بالانتهاء عنهما خلاف الاثبات فانه قد يفعل احدهما دون الآخر لا انه كالمثال المذكور و او فيهما للاباحة والمعنى لا تلبس احدا منهما ولا تطع واحدا منهما لانه نقيض لبس احدهما واطع احدهما وقد بان لك مما ذكرنا ان الشيخ اخل ببعض ما يتعلق باو ولعل وان الواجب عليه ان يقول او كان المراد الشك والتشكيك في الخبر او التخيير او الاباحة في الامر او السؤال في الاستفهام او كان المراد التفسير نسق على ما سبق من مثله اي اما الحالة التي تقتضي العطف باي فهي ان يكون المراد تفسير المسند اليه المعطوف كالمثال المضروب اي عنده للعطف في التفسير كالواو للعطف في الجمع وثم له في التراخي وهلم جرا الى آخر حروف العطف ولي فيه نظر لان العطف يقتضي المغايرة والتفسير عين المفسر ولا يجوز العطف بين المفسر والتفسير لا سيما مركب من اي او سي بمعنى مثل واصله سوي قلبت واوه ياء وادغمت لما عرفت وما ان كانت صلة مثلها في فبما رحمة وبحرنا بعده والتفسير لا مثل العطف لانه مضاف وان كانت موصولة يرتفع وتقديره لا مثل الذي هو العطف وكذا ان كانت موصوفة تقديره و لا مثل شيء هو العطف وقيل انها هكذا كلمة بمنزلة الا ان لا استثناء بها يخالف الاستثناء بغيرها فانها لا اخراج المستثنى عن حكم ثابت لغيره لكن باثبات ما هو لا فضل له والمعنى وفي العطف كلام لا كالعطف بالواو لان العطف بالواو ادق واكثر النحاة على ان لا فيها مثلها في لا رجل ونحو نكرة باتفاق لانه بمعنى مثل قوله واما الحالة التي تقتضي الفصل اي اخرها الفصل في الاصل مصدر فصلت بين الشيئين اذا فرقت بينهما ثم جعل في الصناعة اسما لما يتوسط من الضمائر لا الاسماء الظاهرة واسم الاشارة نحو زيد ابو عمرو المطلق لان الاول عطف بيان لزيد او بدل منه والثاني صفة له و المطلق خبره او هذا خبره والمطلق صفة هذا منفصل لا متصل لما فيه من معنى التاكيد وهو الضمائر لا يكون الا بالمنفصل والاستدعاء المتصل الفصل بالجملة لاستقلاله عما يتصل به من فوت التطابق فهو الاصل في وقوعه فيه وهو المبتدا والخبر والاعراب المنفصل في المجرور والبأس المنصوب بالبدل في بعض المواضع بين المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين لان فائدته التاكيد والمعرفة لا تقع تاكيدا الا للمعرفة والاتيان من اول الامر ان ما ياتي بعد المبتدا خبر لا نعت لانه دال على الاسناد وقيل لان الصفة والموصوف كشيء واحد لا يفصل بينهما ولانه لو كان صفة لكان كالصفة للضمير لانه عين ما قبله وتاكيده وهو مع متبوعه كشيء واحد واذا كان نكرة لا يلتبس لانه ليس نعتا او مضاهيا له في انه لا يدخل عليه حرف التعريف لفقد الشبه بينه وبين ما هو معرفة من حيث المعنى لا لامتناع دخول اللام عليه من جهة الاضافة كقولك زيد غلام رجل وانه يستحيل تو سطه فيه كافعل من كذا وخير منه والفعل المضارع نحو زيد هو يذهب كذا قاله عبد القاهر رحمه الله لان المضارع يشبه الاسم ولم يشترط تعريف المبتدا لانه اذا كان الخبر معرفة لا يكون المبتدا الا معرفة ويجوز ما احد هو خير منك لان احدا عاقبه من العموم لشبهه بالمعرف بلام الجنس ولا يجوز زيد هو قام لبعد الماضي عن الاسم مطابقا للمبتدا في الحكاية والخطاب والغيبة لما ذكرنا من ان فيه توكيد التاكيد قيل دخول العوامل اللفظية التي هي كان وان وحسبت واخواتها وبعدها هذا هو الاصل ثم جاء لمجرد التوكيد فيما لا لبس فيه قال تعالى وكنا نحن الوارثين وكنت انت الرقيب عليهم لان المضمر لا يوصف وتسميته بالفصل هو مذهب البصريين لانه يفصل به بين المبتدا والخبر ويسميه الكوفيون عمادا لان الخبر يعتمد عليه والاول اخص لان كل ما يفصل به يعتمد عليه في المقصود منه نحو تاء التانيث والاعراب والصفة وليس كل ما يعتمد عليه في شيء يكون فصلا لان زيدا في زيد قام يعتمد عليه في الفصل ولم يفصل شيئا عن شيء فاختلف في اعرابه منهم من يقول انه عري عنه ولذلك لا يؤكد

ولا يعطف عليه لا يقال كان زيد هو بعينه خيرا منك ولا كان هو عمرو ولانه لا يستقيم فيه شيء من وجوه
الاعراب اما النصب فلعدم الموثر ولانه صيغة مرفوع واما الرفع فلانتفاء الرافع اللفظي
ولا صحة للمعنوي لانتصاب الخبر ولو كان المعنوي عاملا لوجب رفع ما بعده ومنهم من شجعه على الحكم
بحرفيته كونه خاليا عن الاعراب وهو وهم لانه لا ملازمة بين الخلو عن الاعراب وبين الحرفية الا ترى
ان اسماء الحروف كيف تجردت عنه من العوامل ولان الحروف لا تتغير صورها وتختلف باختلاف
المؤكد تكلما وخطابا وغيبة افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا وذلك شان الضمائر لا يقال
التغير لا ينافي الحرفية بشهادة تغير الكاف تذكيرا وتانيثا وتثنية وجمعا مع انعقاد الاجماع على
كونه حرفا لان اختلاف الكاف بحسب احوال المخاطب واختلاف الفصل بالنسبة الى ما هو له فان
اجيب بان اللواحق بابها تختلف اختلاف ذاك وهي حروف على الراي الصحيح قيل ابى كون
ضمير الفصل حرفا انها حروف توضح احوال من يعود عليه ايا وليس في لغتهم حرف يتغير نحو تغير
الضمائر غير مبين واجمعت الكوفية على انه اسم وله موضع ثم افترقت فقال قوم منهم انه تابع يؤكد
الاول اما في الرفع فظاهر واما في النصب فمحمول على الرفع مجازا كقولهم ضربتني انا وضربتنا
نحن واليه ذهب ابن الحاجب وبعضهم انه تابع للثاني وكلا الوجهين ضعيف لانه ضمير مرفوع
وما يكتنفانه قد يقع منصوبين ونكرة ايضا على انه متقدم عليه فالصواب حينئذ ان يكون مبتدأ
وما بعده مبني عليه قال سيبويه وقد جعله ناس من العرب اسما مبتدأ وما بعده مبني عليه
وعلى هذا يجوز ادخال العوامل اللفظية عليه تقول زيد انه المنطلق وزيد ظننته المنطلق وزيد
كان المنطلق ويجوز دخول لام الابتداء ايضا عليه وعلى قول من يجرده عن الاعراب لا يجوز وقد نص
جمع من اكابر النحاة على جوازه تخصيصه هو مضاف الى ضمير المخصص وهو اما الفصل لان التخصيص يحصل
به او المتكلم لانه هو الذي يقصد التخصيص بكلمته واعلم ان في قوله فهي اذا كان المراد تخصيصه
للمسند بالمسند اليه نظر لان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين لزم انحصار المسند في المسند اليه كما
اشار الى هذا المعنى في الحالة المقتضية لكون المسند اسما معرفا فسواء في ذلك اتيان الفصل وعدمه
فالصواب ان يقال فهي اذا كان المراد ابتداء من اول الامر بانه خبر لا نعت وافادة نوع من التاكيد
وكانه بنى قوله على ما قال بعض العلماء الفصل للحصر ذهولا عن المفهوم منه وانه لا فائدة له في نحو
قوله تعالى ولكن كانوا هم الظالمين سوى الحصر فيحمل عليه والحق انه يختلف حاله باختلاف المحال
قوله واما الحالة التي تقتضي تنكيره الى آخرها الجار في تنكيره للمسند اليه وللافراد ظرف
مستقر متعلق بمحذوف وقع خبرا لكان اي فهي اذا كان المقام مقتضيا للافراد وشخصا تمييز
عن نسبة الافراد الى ضمير المسند اليه فانه في قوة قولنا لان يفرد اي يوحد واللام عوض عن
المضاف اليه تقديره لافراده وهذه النسبة الناشئة من اجتماعهما مبهمة لان المقصود من اضافة
الافراد الى المسند اليه اضافته الى متعلق من متعلقاته وذلك اشياء كثيرة كشخصه وجنسه ونوعه
شخصا رفع هذا الابهام وفسر النسبة الحاصلة بينهما ومن ذلك يعرف ان المفاد من الشرح
انه تمييز عن الافراد فيه نظر لانه لا ابهام فيه ويجوز ان يكون حالا من ضمير المسند اليه اي لافراد
المسند اليه وهو شخص او نوع ثم ايراده قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء للتمثيل لكون المقام
للافراد نوعا او جنسا فقط لا لكون المسند اليه نكرة ومن دابة في هذا الكتاب ان يورد مثالا او اكثر

لما هو المقصود من الباب ثم يورد امثلة اعم من ذلك وقد نبهت عليه كثيرا وننبه ايضا فيما يجيء واعلم
ان الدابة والماء جنسان والنطفة المطلقة بالنسبة اليه نوع اضافي لان الماء يقال عليها وعلى غيرها من
المياه جنس بالنسبة الى ما تحتها من نطف الحيوانات ونطفة كل حيوان نوع اضافي بالنسبة الى النطفة المطلقة
حقيقي بالنسبة الى ما تحتها فقوله تعالى من ماء يحتمل ان يراد من نوع من النطفة مختص بتلك الدابة
فيكون نوعا اضافيا وحقيقيا ويكون المراد بالدابة ايضا نوعا منها لا شخصا لانه لا يجوز ان يخلق شخص
من الدابة من نوع من النطفة والى ذلك اشار بقوله اي من نوع من الماء مختص بتلك الدابة ويحتمل ان
يراد منه النطفة المطلقة فيكون نوعا اضافيا وجنسا وكذا الدابة على ما ذكرنا والى هذا اشار بقوله
او من ماء مخصوص اي من نوع من الماء وهي النطفة اي النطفة المطلقة بشهادة تقييده في الاول
بقوله مختص بتلك الدابة واطلاقه في الثاني واللام للحقيقة وبهذا يتضح معنى قوله والفرق بين قوليه
المعطوف احدهما على الآخر باو وهو ههنا ليس للشك لانه وان كان اصلها التساوي شيئين فصاعدا في الشك
الا انه اتسع فيها فاستعيرت للتساوي في غير الشك كقوله تعالى او كصيب معناه ان كيفية قصة
المنافقين مشبهة لكيفيتي هاتين القصتين وانهما سواء في الاستقلال بوجه التمثيل فبايتهما
مثلتها فانت مصيب فكذا هذا معناه اي هذين المعنيين اردته فانت مصيب وننبه على النظر
فيما افيد في الشرح من ان المثال صالح لتنكير المسند اليه شخصا او نوعا لانه مثل قوله تعالى تبت
يدا ابي لهب فان ذلك بعيد لانه يمكن اخراج اكثر العبارات على صورة المبتدأ والخبر فتتشوش خواص
التراكيب ويختلط بعضها ببعض وفيه ان كل واحد من الدابة والماء يحتمل الوحدة النوعية والوحدة
الشخصية لانه اراد به نوعية الماء في الوجهين يمنع عن حمل الدابة على الشخص وان كان يحتمل في نفس الامر
لان سور كل اذا دخل على جنس يكون الحكم عليه حكما على نوعه وصنفه وشخصه وكذا اذا دخل على
نوع لكن بحسب تقسيم المصنف لا يحتمل ذلك وفيه ان الفرق بين قوله نوع من الماء وبين قوله ماء
مخصوص هو كون وحدة الاول نوعية والثاني شخصية لسوق كلامه عن ذلك واعلم ان تانيث الضمير
الراجع الى الماء بتانيث الخبر كقولهم من كانت امك او كان المقام غير صالح للتعريف يعني تنوين المسند اليه
يعوض عن اللام عنه واورده بعدها على كان المقام للافراد وهي للتساوي فقط مثلها في قوله
او من ماء انما لانك لا تعرف منه من المسند اليه بيان ان لا ابقاء صلاحية تعريفه اسبابا والتنصب
حقيقة على انه ظرف للا تعرف اي عدم معرفتك واقع في الحقيقة اي في نفس الامر وهو احتراز عن
التقسيم الآخر ويجوز ان يكون نصبا على المصدر النفس عرفان حقيقة محذوف والماء في الشرح
انما منتصبة على التمييز ولي فيه نظر لانها اما ان تكون مميزة جملة او مفرد ولا ابهام في مفردات
هذه الجملة ومميز الجملة اما ان يكون فاعلا في الاصل او مفعولا فنقل عنهما وصيرا مبينين لما
جعلا فاعلا ومفعولا وهذا المعنى متعذر ههنا اللهم الا ان يقال ان ذلك اغلبي ليس كليا قال
ابن مالك المعرفة وقد يكون مميز الجملة بعد فعل لا يصح اسناده اليه ولا ايقاعه عليه نحو امتلأ الكوز
ماء وكفى بالله شهيدا وما احسن الحليم رجلا واحبب به من شئت لك اما فاعل او مفعول قال الشيخ وهو
في شرح المفصل في شرح قوله واعلم ان هذه المميزات عن آخرها اشياء مزالة عن اصلها وكذا اذا
قلت امتلأ الاناء ماء فالاصل ملأ الماء الاناء وقيل في الاقليد شرح المفصل
في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا وقولهم امتلأ الاناء ماء الاصل والله اعلم تفجرت عيون الارض

وكذا او ملاء الماء الآناء من حيث ان الآناء تقتضي فاعلا فعل المقدرة وكذا قوله تعالى وكفى بالله شهيدا والله اعلم
اصله كفى شهادة الله وقولهم ما احسن الحليم رجلا ما احسن رجولية الحليم وقال صاحب شرح
الهادي قال الشيخ ابن الخباز الاصل امتلاء الآناء من ماء لان امتلاء مطاوع ملاء وهو يتعدى الى مفعول به
بنفسه والى الآخر بحرف الجر ومن ابيات الحماسة اذا ما ملأت العين منها ملأتها من الدمع حتى انزف الدمع
ماذا قالوا ملأت الآناء ماء لزمهم ان ينصبوه على التمييز واذا قالوا امتلاء الآناء ماء فالاصل من ماء فاذا
جعل تمييزا فالاولى ان يحمل على انه مميز جملة جرى مجرى مميز المفرد فان من لا يدخل على مميز الجملة كما اذا
قلنا زيد حسن وجها وعمرو طيب علما فهما من مميز المفرد وان كانا فاعلين في الاصل ومن لابتداء الغاية
ومفعول تعرف محذوف والاستثناء ناقص وذلك في محل النصب لانه فرغ العامل له والقدر صفته وهو
يرجع الى القدر وانه اي المسند اليه اي لا تعرف من المسند اليه شيئا الا انه ذكره فرد من هذا الجنس وتجاهل
معطوف على لا تعرف وترى بالضم والكسر على لفظ المبني للفاعل المخاطب من اريته الشيء واصله ان أبنيه
وانك لا تعرف مفعوله والآخر محذوف ومعناه توهمهم وفاسدا صفة شيئا وفي اعتقادك متعلق بفاسدا
وعن صلة سمعت والهاء في به لمن وقلت جواب اذا وهل لكم مقول القول ولكم خبر لرجل وان يتعلق
باستقر محذوف ولا يستقيم ان يرتفع به لامتناع حذف الفاعل في حيوان مفعول المصدر وجاز للعلم به
او صفته اي عرفان كائن في حيوان وعلى صورة انسان صفة حيوان ويقول صفة لانسان كيت و
كيت كنايتان اي تقول عن الحدث والخبر ما هو تقول وافتراء ومرآء منقادا بالتجاهل منه وبيا حال عن
قلت من قولهم تفادى فلان من كذا اذا تحاميته وانزويت عنه ان تقول من ان يحدث فتسميه معطوف
على تقول كانك في موضع الحال من تقول معناه مماثله حال معرفتك به وحال عدم علمك به منه اي من
عندك مفترى ولا اصحاب لك معطوف على المستتر في تعرف ولا اصلة وحسن للفصل ولعله الواو للحال وعليه
يعني وعلى طريق التجاهل جاء ما حكيه جل وعلا عن الكفار وهم قريش في حق محمد عليه السلام قال بعضهم
لبعض هل يدلكم على رجل يريدون به رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبئكم يحدثكم باعجوبة من اعاجيب
انكم لفي خلق جديد انكم تبعثون وتنشأون خلقا جديدا اذا مزقتم بعد ان تكونوا رفاتا وترابا ثم مزق
اجسادكم البلى كل ممزق تفرق وتبدد اجزاؤكم كل تبديد لانه كان مشهورا علما في قريش وكان انباءه
بالبعث شائعا عندهم فنكروه وعرضوا عليهم الدلالة عليه كما يدل على مجهول في امر مجهول كان لم
يكونوا يعرفون منه الا انه ذكر من هذا الجنس وقصدوا بذلك الطنز والسخرية فاخرجوه مخرج التحكي
ببعض الاحاجي التي يتجاهل بها للضحك والتلهي متجاهلين به وبامره ويحتمل ان يكون الممزق مصدرا
كبيت الكتاب الم تعلم مسرحي القوافي فلا عيا بهن ولا اجتلابا ويجوز ان يكون مكانا وحينئذ معناه
ما حصل من الاموات في بطون الطير والسباع وما مرت به السيول فذهبت به كل مذهب وما سفته
الرياح فطرحته كل مطرح والعامل في اذا مدلول انكم لفي خلق جديد ولان ما قبله غير متقارن له وما
مضاف اليه او محجوب منه وبين ما يصح ان يعمل فيه بان وجديد عند البصريين بمعنى فاعل تقول جد
فهو جديد كحد فهو حديد وقل فهو قليل وعند الكوفيين بمعنى مفعول من جده اذا قطعه وقالوا
هو الذي جده الناسج الساعة في الثوب ثم عم ويقولون ولذلك قالوا ملحفة جديد وهي عند البصريين
نحو قوله ان رحمة الله قريب الوالي المالك من قولهم ولي الوالي البلد بالكسر والهاء للمبالغة ومفعول
شئت محذوف لدلالة ما سبق عليه اي ان شئت ان تعلم ان فصل التجاهل خلاصة فن البلاغة وانه

صاحب شرح الهادي ابن خباز

ومن موصولة وصلته جملة سمعته هي هو مفترى وكذا ... جرى ... وارد عطف على سمعت ح

مدار نكاتها العجيبة فانظر جواب الشرط اي تامل والخارجية اسم امرأة والخابور موضع بالشام
مورقا من اورق الشجر خرج ورقه وهو حال من الكاف في مالك والعامل معنوي اي ما تصنع وما
تلابس مورقا او ملك اراك مورقا والظريف اسم رجل منقول من الظريف الكثير الآباء الى الجد الاكبر ضد
التعدد فما ذا اشير بذا الى ما بمعنى الشيء وما بمعنى الاستفهام اي اي شيء الذي تراه من الحسن والملاحة
او ما ذا كلاهما بمنزلة اسم واحد كانه قيل اي شيء ترى او الاستخبار اي الاستفهام معطوف على لفظ
كان والحاق الضمائر بعسى لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يلحقون ويقولون عسى ان تفعل عسى
ان تفعلا والالتفات من الغيبة الى الخطاب للمبالغة في التوبيخ وان تفسدوا خبر عسى وجواب الشرط
المعترض محذوف لدلالة هذه الجملة الانشائية عليه اي ان توليتم فهل يتوقع منكم الا الافساد والقطع
والفساد خروج الشيء عن حال استقامته وكونه منتفعا به ونقيضه الصلاح وهو الحصول على الحالة
المستقيمة النافعة والفساد في الارض تهييج الحروب والفتن لان في ذلك خروج ما في الارض عن الانتفاع
واسعاء الاستقامة عن احوال الناس والزرع والمنافع الدينية والدنيوية وتقطعوا عطف على
تفسدوا وهو عبارة عن قطع بعض الاقارب بعضا ووأد البنات منتصبا حال عن الاستخبار وقيل من
انقطع الارحام — اي في الشرح
قول علام الغيوب والاول مرض لهم للذين في قلوبهم مرض متعلق بالتوبيخ والتمريض في الامر
التضجيع فيه وهو يتعلق ايضا به والرخاوة اللين والخور ناعيا حال من الاستخبار ايضا مداعيه وهو
الذي ياتي بخبر الميت من النعي وهو خبر الموت يقال نعاه نعيا ثم اتسع فيه فاستعمل في الاخبار بالقبيح
وان يتوقع مفعول ناعيا وان تفسدوا فاعله وان تولوا امور الناس اي تتقلدوها وتامروا عليهم
اي تسلطوا على الناس معترض بينهما وجواب الشرط محذوف تناحرا صح السماع بالحاء المهملة من
قولهم تناحروا الشيء وهو يتعدى بنفسه وعلى اي تشاحوا عليه علة للافساد والقطع وتهالكا
عطف على تناحرا وهو سقوط المرء على الشيء لحملته حرصا عليه من قولهم تهالك الرجل على الفراش سقط
لتهجم تعليل للاستخبار المقيد بمعنى استفهم وقال فهل عسيتم لاجل ان تهجم وما فيه في الشرح
من انه متعلق بمتضمنا فيه نظر لان التضمن ليس للهجوم بهم مفعول تهجم والباء للتعدية وهو وان كان
يتعدى بنفسه ايضا الا انه عدي بالحرف يقال هجمت على الشيء بغتة وهجمت غيري والتامل فا علة
وفي المتوقع منهم الفساد والقطع ظرف التامل وعلى ما يثمر مفعول ثان ليهجم وما موصول ويثمر
تعدى الى ضميره ثم حذف ولا يجوز ان يكون ما مصدرية وبيثمر لان ما كما اتيت في الشرح لان التامل
في المتوقع لا يوصل ايثاره بل الى ما هو ثمرته وجعن اولئك اي المذكورين بيان ما يثمر وهذا يؤيد ما
ذكرنا تيلا بالتبس على معرفتهم بالتامل انهم ملعونون بمعنى ان استخبارهم كان لارادة ان يتفكروا
في الافساد وما في لعنه فيعرفوا انهم ان تسلطوا يفسدوا فيلعنوا فلا يأخذهم حمية الجاهلية
والانفة بالغضب على المعترض لهم ذلك بخلاف النصح لانه حينئذ يكون الامر على العكس ولو لم يقطع
عن العلة الاولى كان يصح ان يكون علة للاستخبار واللام في لمن بمعنى لاجل متعلق بيلبسوا
واذ ليس ما في حيزه من الشرط وجزائه المحذوف المدلول عليه بالجملة الفعلية وهو لم يغضبوا اصلا من
والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك
واللام والباء وعلى ثلاثتها متعلقة بعرض وهم يعود على الذين في قلوبهم مرض وذلك اشارة
الى فهل عسيتم الى اخره والنصيحة اسم من نصحتك نصحا وهي ارادة الخير وجملة لم يفعل الملبسوا

الى م

شبهت الهيئة الحاصلة للمرء عند الغضب والتنكر بالهيئة الحاصلة الثابتة للنمر فانه ابدا
متنكر غضبان ثم استعار لها لفظ اللبس لاشتمالها عليه اشتمال الثوب على اللابس ومنه اشتق
فعل فقيل تنمر له اى تنكر له وتغير واوعده وان لا تنقلب عطف على ان لا البس والتهاء فى له
لمن والحماليق واحدها حملاق العين وهو داخل اجفانها الذى يسود بالكحل ومنه فقالهم انقلبت
حماليقه اى اشتد غيظه غيظه للمغتاظ الممتلى غضبا ومتعلق فانظر محذوف لدلالة ما سبق عليه
المعنى ان اردت ان تعلم ان باب تجاهل العارف وهو ان يبلغ كلام المتكلم على عدم عرفانه بالشئ مع كونه
عارفا ركن عظيم من البلاغة ففكر فى الاستخبار فى فهل عسيتم وهو مفيد تقريع المخاطبين على تفريطهم
واضطرابهم فى الامان مخبرا لهم بان المتوقع من امثالهم الفساد وقطع الارحام ان صح لهم الملك
والامارة لشدة ميلهم الى الملك والضنة بالدنيا اراده ان تتاملوا فيما تتوقع منهم فيعرفوا سوء
عاقبته وهو ان يكونوا من حملة اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم عن استماع الموعظة واعمى ابصارهم
عن رؤية طريق الهدى فلا يغضبوا على من نصحهم ترى الباب مشحونا بلطائف الاعتبارات ثم ان المصنف
لله دره اختار لفظ الاستخبار لصيانة البارى عن اطلاق لفظ التجاهل عليه وكان ايثار سلوك طريق الادب
فرضا الا انه لم يصفه تعالى بعلام دون علامة مع ان العلامة ادخل فى المبالغة احترازا عن علامة
التانيث ولما قال الاستخبار امتنع اجراؤه على الاصل استدركه بقوله علام الغيوب فنبه على ان الاستفهام
مجازى لانه للتعريض وامتناع لانه لا اطريق لك معطوف على قوله لما لا انك لا تعرف منه حقيقته وما افاد
الشرح من انه عطف على لا انك ممنوع والهاء للشان ولا مع اسمه وخبره وهو لك خبر عنه والى صلة طريق
لنا محكى لاجله متصل بتعريف واضافته الى النائب لامية وهى اضافة المصدر الى المفعول واللام فيه بمعنى الذى
نتبعه او كان المقام غير صالح للتعريف اما لان الشان لا طريق لك الى تعريف الذى زاد على انه فرد من هذا
الجنس لمخاطبك لانه لا تعرف منه شيا سوى هذا القدر وان كنت تعرف منه ما يشخصه ويعينه
ولا يبعد ان يكون ثانيه لان التعريف اعم من ان يكون زائدا على هذا القدر او لا يكون فاضيف ليتبين امره
ولو ذهبت تجعل الضمير للمسند اليه منعت بامتناع حمل الجملة المنفية بلا عليه لانتفاء الراجع منها اليه
اللهم الا ان يقال العائد محذوف للعلم به اى تعريفه الزائد واما لان فى تعيينه تعين المسند اليه رد
على اما لانه لا طريق ومتعلق صفة ما تغا وفى تعيينه ظرف مستقر مثال ان تخبر لصاحبك بفعل شخص
معين عنده كما تحضر مجلسك من لا تريد وقوفه على فاعل ذلك الفعل عند قرينة تمنع الاخلال بالفهم
محتشم تنكيره واما لانه فى شانه نسق على اما قبله والضمير فى لانه وشانه وانه فالمستكن فى واصل
هو خبر ان للمسند اليه والظرف لغو متعلق بواصل وارتفاعا مميز نسبة الشان الى ضميره كقوله
دره فارسا ويرسم صفة حد وان مع ما فى حيزه مفعول يوهم المعنى وكان المقام لا يصلح للتوصيف لان
المسند اليه بلغ فى العلو والمجد مرتبة او فى الخسة والدناءة غاية تجاوزت عن امكان توصيفه فى جميع
ذلك فى جميع ما ذكر من الاعتبارات الاربعة المندرجة تحت قوله او كان المقام غير صالح للتعريف بكلمة اما
فقوله او يتجاهل ليس قسما خامسا بل منتظما فى القسم الاول ولذلك عطفه باو وفائدة المثالين الايذان ان هذا
الحكم يجرى فى المبتدا والفاعل ثم قال ومن قولهم شر اهر ذا ناب اى شئ عظيم لا يكتنه كنهه من
الاعتبار الاخير يعنى من الاعتبار الرابع وهو كونه مرتفع الدرجة او نازلها بحيث يتوهم امتناع تعريفه
لئلا يظن الحكم خاصا بما اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا متقدما عليه وليعلم ان القسم الرابع هو ما اشتمل

على

على كمال المسند اليه ارتفاء وانحطاط وهو يصدق مع احدهما وستسمع اى فى الفن الثالث الحالة
للتقنية لتقدم المسند على المسند اليه او قال لحق المعترف حمله على مقتضى الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص
اخره وكذا اى ومثل قولهم شر اهر ذا ناب والكاف مرفوع المحل على الخبر ومثلك مبتدا فى نوع من انواع
اى علم من العلوم او صنعة من الصناعات متعلق بمقداره اى درجته عنده شئ مقول القول اى لا بحد
من كذا هى نعلة من شم يشم شما يعنى هو من الاعتبار الرابع الجامع للارتفاع والانحطاط بالجنس ولما
كان مشتملا على معنيين ضرب لكل مثالا الاول للاول والثانى للثانى ثم عضد ان تنكير شمة للتحقير بقوله
تعالى ولئن مستهم اى من هذا الذى ينذرون به ادنى شئ لاذعنوا وذلوا واقروا بظلمهم انفسهم حيث
تصاموا واعرضوا ولذا هابى فى قرن النفحة للمناسبة لانه لابد للشم من النفح وان بناها للمرة وانها فى معنى
القلة والندارة يقال نفحته الدابة اى ضربته بحد رجلها وهو رمح يسير ونفحه بالعطية رضخه فصل ان نظن الا ظنا
عما قبله بقوله منه اى من القسم الرابع لان ظنا مفعول مطلق وما قبله مسند اليه وبهذا يؤول ما قلنا
ذهبنا اليه والله خلق كل دابة من ماء ومعناه اثبات الظن فحسب فادخل حرف النفى والاستثناء
ليفاد اثبات الظن ونفى ما سواه ويفيد بنفى ما سوى الظن قوله وما نحن بمستيقنين وتحل
معناه وما نظن ان لا انكم ظننتم وما نحن بمستيقنين انكم لا تظنون اى هذا الذى تدعوننا اليه وهو
الساعة ظن منكم وانتم شاكون فيه السمط بكسر السين وسكون الميم فى كل امر ظرف لحاجب ويشينه
صفة لامر والمحجوب عنه محذوف اى له حاجب فى كل ما يشينه عنه يتقول للممدوح فى كل ما يلحق به من العار
بمباشرته صادق بالغ اقصى غاية الصدق ولا صارف له عن المعروف ادنى صارف بشهادة الذوق والطبع
والتبيين خلاف انه منه من القسم الرابع وفيه ان ارتفاع الشان والانحطاط منه رجحان تحته و
يصدق بصدق احدهما السماع تنقضيان ويروى تنقضيا انك وهو ثانى مفعولى تجد ان كان من افعال
القلوب وان كان بمعنى اصبت فهو حال وكذا السماع رفع حاجب على الحكاية وخفضه الاول والثانى لانهما
صفتان لحاجب المجرور بالاضافة فتنكير عطف على قال والتهويل التفنيع لامرها امر الغشاوة ومعنى
تنكير الغشاوة اى على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامى عن آيات الله
تعليل لحصول الحيوة العظيمة من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف اى اياهم من قتل جماعة بيان
ما وكانوا ايضا يقتلون بالمقتول غير قاتله فتثور الفتنة ويقع بينهم التناحر فلما جاء الاسلام بشرع
القصاص كانت فيه حيوة اى حيوة او نوع من الحيوة عطف على حيوة عظيمة اشار بهذا العطف الى ان
تنكيرها يحتمل ان يكون للتعظيم او للنوع وهى الحيوة الصيغة لنوع الحيوة وانث لتانيث الخبر اى هى الحيوة
التى تحصل بالامتناع عنه مكان العلم لاجله اى لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل ويحتمل ان يكون مقحما
دخوله وخروجه سواء كقوله تعالى ولمن خاف مقام ربه وقوله ونفيت عنه مقام الذئب او ما نرى
الواو للعطف على محذوف معناه اتشك فيما ذكرنا وما ترى فتذكر الاقتصاص منه اى فعلم انه يقتص
منه معطوف على هم فاو ثرثه الفاء للتسبيب وضمير الفاعل للتذكر والمفعول للذى هم بالقتل ان يرتدع
مفعول ثان لاورث كيف يسلم متعلق بترى وجواب اذا محذوف لدلالة كيف يسلم عليه صاحبه الهالمين
اراد القتل وصاحبه هو الذى يراد قتله فيتسبب اى القصاص سبب حيوتهما على عطف على يسلم فكان
حيوتهما فى مستانف الوقت وفى الآتى من الزمان حاصلة بهذا الحكم وفيه من الفصاحة والغرابة
ما لا يخفى وهو ايهام الجمع بين المتنافيين لان القصاص اهلاك وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا لها

وتناصيب بتعريف القصاص وبتنكير الحيوة بحث البلاغة لان المعنى فى شرع هذه الحقيقة من الحكم
حيوة عظيمة وهى حيوة الجماعة فى بعض اوقاتهم او نوع منها وهى حيوتهما فى بعضا وقاتهما الحاصلة
بالارتداع ولو عرفت يكون المعنى لكم فى هذا الجنس من الحكم هذا الجنس الذى هو الحيوة مما صلها وان القصاص
فكان سببا فى كونهما كافة لاوقات وهو خلاف الغرض والواقع فوقع تعريفها لما نحن فيه عراجل وقتما
يؤيد ذلك انك اذا حاولت ان تجعل شيئا من بعض ما يستغنى به فى لمس يقول فى هذا غنى فتنكره ولو قلت
لك فيه الغنى بالتعريف كان الظاهر انك جعلت جميع غناه به ووجه آخر فى وجوب التنكير هو انه لا ارتداع
بدون القصد والارادة وليس بواجب ان لا يوجد انسان فى الدنيا الا وله من يهم بقتله ثم يرتدع لخوف القصاص
ولما لم يكن ذلك واجبا فمن لم يهم احد بقتله حتى يثنى الهم لخوف الاقتصاص فليس مع مما حيى بالقصاص
واذا دخل الخصوص فقد وجب التنكير كما قال تعالى يخرج من بطونها شراب مختلف الوانه فيه شفاء
للناس اذ لم يكن شفاء للجميع وللمعنى تعليل محللة قال الله تعالى اى قال تعالى فأذنوا بحرب من الله ورسوله
فاعلموا بها من اذن بالشى اذا علم به بغير الاضافة دون ان يقول بحرب الله بالاضافة للطلب بتنكير الحرب
تعظيمها والتنويع منها وذلك اشارة الى التعظيم كالتهويل وخلافهما التقليل والتصغير والعدول الى
الخلاف لمراعاة الادب واللام للعلة محللها قال وعد الله الى ورضوان من الله بالفك دون ان يقول رضوان
الله بالاضافة قصدا مفعول له الى افادة وتقدر بسبب صح السماع بالاضافة اى لافادة شى من رضاها
اكبر من المنكور وهى من اضافة المصدر الى المفعول وفاعله هو تنكير رضوان محذوف لان رضاه سبب
السعادات ولانهم ينالون برضاه عنه تعظيمه وكرامته والكرامة اكبر اصناف الثواب ولان العبد اذا
علم ان مولاه راض عنه فهو اكبر فى نفسه مما وراه من النعم وانما تتهنأ له برضاه كما اذا علم بسخطه
تنغصت عليه ولم يجد لها لذة وان عظمت ومساكن طيبة قصورا من اللؤلؤ والياقوت الاحمر
والزبرجد عدن علم بدليل قوله جنات عدن التى وعد الرحمن وقوله عليه السلام عدن دار الله
التى لم ترها عين الحدث تنكير عذاب يحتمل ان يكون للتهويل وتعظيمه وان يكون للخلافه لخلاف
التهويل وهو التسهيل والثانى اقرب بدليل المس ولان المبالغة فى اصابته قليل من العذاب النفيان
التقليل وعنه نفحة الريح على فعيل للتراب الذى تنفيه من اصول الشجر وما ينطرف من معظم
العسكر يمثل به السماع وقوله وهو مبتداء خبره المعنى اى معناه فاللام عوض عن المضاف اليه
رسل اى رسل على معنى كامل فى الرسالة فقد كذبت سبب الجزاء وضع موضعه وهو فتأس
بتكذيب الرسل من قبلك استغناء بالسبب عن المسبب اعنى بالكذب عن التاسى قوله
واما الحالة التى تقتضى تقديمه على المسند الى آخره اعلم ان باب التقديم والتاخير باب كثرت فوائده
وعظمت فوائده محاسنه لا تحصى وعجائبه لا تنقضى واسع تصرفه وبعدت غايته لا يزال يفتر
لك عن بديعة ويفضى بك الى لطيفة يجرى فى كل شى من المبتداء والخبر ومن الفعل والفاعل والمعمول
ومن كلما يتصل بالفعل من المفاعيل والملحقات بها ومن الاثبات والنفى والاستفهام وغير ذلك الا ان
الشيخ لم يجمع هذه الاقسام كلها فى باب واحد لانه لما عين للمسند اليه فنا وكذا للمسند والمتعلق اسما
وفعلا ذكر تقديم المسند والفعل مع ما يتصل به من الفن الثالث فى فصل على حدة وذكر بعض احكام
التقديم فى موضع آخر ثم انا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام قال
صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول كانهم يقدمون الذى بيانه اهم لهم وهم بشانه اعنى وان كانا

جميعا يهمانهم ويعنيانهم ولم يذكر فى ذلك مثال وقال النحويون ان معنى ذلك انه قد يكون اغراض
الناس فى فعل قد يقع بانسان بعينه ولا يبالون من اوقعه كمثل ما يعلم من حالهم فى الخارجى يخرج
فيعيث ويفسد ويكثر به الاذى انهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعنيهم منه
شىء فاذا قتل واراد مريد الاخبار بذلك فانه يقدم ذكر الخارجى فيقول قتل الخارجى زيد ولا يقول
قتل زيد الخارجى هذا هو الاصل الا ان الشان فى انه ينبغى ان يعرف فى كل شى قدم فى موضع من
الكلام مثل هذا المعنى ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير ويعلم من اين كانت تلك العناية هكذا
قاله عبد القاهر رحمه الله والى ما ذكرنا اشار المصنف بقوله فهى حيث كان ذكره اهم ثم ان كونه اهم
يقع باعتبارات مختلفة والنحو الحال الناظر فالهانى تقديمه وذكره وكونه للمسند اليه والمراد بالمسند اليه
المبتداء لا الفاعل بدليل قوله تقديمه على المسند فتعليله لان اصله التقديم ومعلوم ان الفاعل لا يتقدم على
المسند ابدا عند اصحابنا البصريين لان الفعل عامل ورتبة العامل ان يكون قبل المعمول وليتمحض الفعل
للفاعل اذ فى تاخيره تجويز ان يكون لغيره نحو زيد قام ابوه وما تقبله الكوفيون من جواز تقديم الفاعل
مخنجين ببيت امرء القيس فظل لنا يوم لذيذ بنعمة فقيل فى مقيل نحسه متغيب اراد متغيب
نحسه فقدم وبما انشده سيبويه صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم وعليه انشده
فيمعزل عن القياس فيهما محمولان على الضرورة وقد اول الاول بان نحسه مرفوع بفعل دل عليه الصفة
كانه قال يتغيب نحسه متغيب والثانى بان وصال مرفوع بقل وما مزيدة ويدوم صفة وصال
تقديره وقل وصال دائم على طول الصدود يقع باعتبارات خبرات واما لان اصله التقديم تفصيل
لاعتبارات مختلفة اى اما ان كونه اهم لان اصله التقديم وانما كان اصله التقديم لانه محكوم عليه فلا بد
له من ان يتقدم تحقيقا ليكون الحكم على متحقق ثابت ولان المبتداء معلوم للمخاطب فاذا سمع ذكره تشوق
الى معرفة احواله ومال الى معرفة الخبر ولا مقتضى للعدول عنه لا داعى الى العدول عن الاصل الواو
للحال ويمكن ان يكون الضمير للتقديم كما اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا كقولك غلام ونحوه وذلك ان تحيى
الى اسمين تعين احدهما ان يكون مبتداء والآخر خبرا ولا شى يدعو الى تقديم الخبر نحو زيد منطلق فان قيل
اقرار الشى على حاله الذى كان عليه وفى موضعه الذى كان فيه لا يسمى تقديما فاذا وقع المبتداء فى صدر
الجملة لا يقال انه قدم واجيب بان المبتداء له صدر الكلام فى الاصل لكن ليس يحتم ان يقع فى هذا
الموضع بل للعدل به الى التاخير بمعنى وجهة مساغ فالمراد من قوله اما الحالة التى تقتضى تقديمه
تقتضى ايجاب تقديمه او ترجيح تقديمه وتقريره فى اصله وستسمع وسنبحث ان شاء الله تعالى
فى تقديم الاسم وفى كون الشى اهم لاصالته فيه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من الفن الثالث
فى الحالة المقتضية للنوع الثالث منه وهو اعتبارهما مع المتصلات به حيث قسم الاهتمام والاعتناء
بشان ما تقدم على قسمين واما لان المبتداء مشتمل على الاستفهام اذا كان الخبر اسما مشتقا نكرة
او ظرفا او كان المبتداء شرطا نحو من يأتنى اكرمه فمن مبتداء وخبره الشرط او الجزاء او ما فيه عائد
منهما اليه فيه مذاهب ثلثة واما نحو قولهم من ابوك فلهم فى مثله قولان اقواهما ان يجعل من
مبتداء وابوك خبرا ليرجع كل فى نصابه فيكون مما نحن فيه والثانى ان يكون ابوك مبتداء ومن خبرا
فيكون من باب تقديم الخبر للاستفهام واختار من اسماء الاستفهام اتى لتمكنه وايراد لانشائى فى الخبر
بالعرض لا بالذات لان الاستفهام احد المعانى الموجبة للتقديم وهو بينهما وستعتقد ان كون الشى اهم

علی طول الصدود یدوم
...

ثم يكون اذا كان متضمنا للاستفهام في قانون الطلب [illegible] مساقه الى الباب الثاني في ان الاستفهام منه
اذ قال ان اعلم انهم اذا حاولوا ذكر جملة اسمية او فعلية فهم قد يقدمون عليها ضميرا غير عائد الى
مذكور بل هو عبارة عن الجملة بعده وتقع الجملة خبرا عنه وذلك لا يكون الا عند التعظيم والتفخيم ويسمى ضمير
الشان والقصة ليس يخفى ان الطلب انما يكون بما يحتمل ويعقل شانه الى اخر الباب عرفت ان
الاستفهام طلب وعن قريب يعني في فصل وضع المضمر موضع المظهر حيث قال ويوضع المضمر
موضع المظهر كقولهم هو زيد عالم وهي هند مليحة ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه الى اخره والدال
عليه قوله عليه السلام وهو الستر في الزام تقديمه يعني تقديم ضمير الشان وما افيد في الشرح من قوله
عن قريب اشارة الى ما ذكره من تقسيمه وهو قوله واما الان في تقديمه تشويقا بعيد لان الوعد
انما يكون فيما سيأتي لا فيما هو حاضر قلنا قال المصنف السماع في الزام تقديمه اي تقديم ضمير الشان
وهو هي تقديمه ليتمكن في ذهنه اي الخبر في ذهن السامع تعليل تشويقا وذلك لانه لما سمع المبتدأ
مشغوفا بالتوابع منزع ذهنه وتطلع الى منتهى الكلام ما هو لطوله بشهادة المثال المذكور مع انه
ثم اذا ورد عليه اي ورد الخبر السامع هو السماع ويعقبه ورد كمن يكون كمن طلب شيئا فوجد وقد
تمكن في ذهنه خلاف الظفر على الشيء من غير طلب فلان وفلانة وابو فلان اعلام لا اعلام لانا سمي
وهو في فلان عطف بيان لصديقك والفاعل الصانع من قولهم فعل فعلة حسنة او قبيحة
ومن قولهم صنع اليه معروفا وصنع به صنيعا قبيحا اي فعل فهما يستعملان في المعروف وضده
صفتان لصديقك ثم ما افيد في الشرح من ان التشويق انما هو لما حصل من الصفات الجارية على
صديقك والصفات محتاجة الى الموصوف والمحتاج الى المحتاج الى الشيء محتاج الى ذلك الشيء فيكون
التشويق محتاجا الى تقديم صديقك المسند اليه وقد وجدتها في بعض الحواشي فيه نظر لانا لا نسلم
ان التشويق يحصل من الصفات بواسطة احتياجها الى الموصوف المبتدأ محتاج اليه بل التشويق
مستفاد من تقديم المبتدأ الا انه اذا سمع المبتدأ وهو معلوم عنده تنزع نفسه الى معرفة احواله
لجبلتها على العلم طبعا نعم ان هذا النوع يكتسي مزية ويقوى عند التطويل يؤيد ما قلنا قوله في باب
تقديم المسند او ان يكون المراد بتقديمه نوع تشويق الى ذكر المسند اليه وحق هذا الاعتبار تطويل
الكلام والا لم يحسن ذلك الحسن فهو شرط حسنه فافهم وهو يعني التقديم للتشويق نوع او التشويق
واعلم ان باب الاخبار باب صعب المسلك وعر المصعد لا يقدر على سلوكه الا من خلف سائر ابواب
النحو وراءه لتعلقه بجميع ابوابه وله خواص منها التشويق ومنها ان تعرف اذا كنت نسبة
حكم الى مبهم هو المنسوب اليه اعني المحدث عنه او تعرف منسوبا اليه اي محدثا عنه نسبة
حكم مبهم هو الحديث اعني حالة منسوبة الى المنسوب اليه لانه قد علم بدلالة العقل ان له حالة لكن
لا يعلم ان تلك الحالة هي الانطلاق او القعود او غيرهما وتريد رفع الابهام عن ذلك المبهم كيف تخبر عنه
بالاسم الذي تقصد توضيح ذلك المبهم بيانه اذا قيل لك اخبر عن زيد في زيد منطلق معناه اخبر
عن المنسوب اليه اعني المسند اليه بالانطلاق فانه قد علم ان ههنا من ينسب اليه الانطلاق ووقع
منه فهو معلوم من هذه الجهة لكنه غير معلوم من جهة كونه زيدا لان كون المنطلق زيدا مجهول
للسائل واذا قيل اخبر عن المنطلق معناه اخبر عن المنسوب اعني عن الحالة المنسوبة الى زيد فانه
قد علم بدلالة العقل ان له حالة لكن لا يعلم تلك الحالة اهي الانطلاق ام القعود فيستكشف عنها

السائل فالمنسوب في الامر العام مجهول والمنسوب اليه يكون مجهولا من جهة معلوما من جهة اخرى
فيستكشف عن الجهة المجهولة وقيل في اقليد شرح المفصل الغرض من باب الاخبار ازالة الشبهة
بخبر مبتدأ موصول عن محدث عنه او حديث او فضلة بحق الذي قام زيد والذي زيد هو منطلق
والذي ضربته زيد في الاخبار عن زيد في قام زيد وهو محدث عنه وعن منطلق في زيد منطلق
وهو حديث وعن زيد في ضربت زيدا وهو مفعول فضلة فانك لما قلت الذي قام لم يدر من القائم
فيقول لك زيد ازالة الشبهة ولما قلت الذي زيد هو لم يدر انه منطلق ام قاعد ام قائم ولما قلت
الذي ضربته لم يعلم ان المضروب من هو فيقول لك منطلق في الاول وزيد في الثاني لم يبق الشبهتان
العارضتان فيهما فظهر ان ازالة الشبهة من خواصه واما ما افيد في الشرح من ان ما قيل في الاقليد
في غاية التكلف والتعسف اذ لو صح هذا لصح ان يقال ان ازالة الشبهة من خواص ضمير الشان يعني
ما ذكر وهذا مما لا يقول به عاقل ففيه نظر لانا نمنع الملازمة اذ الفرق ظاهر ولئن سلمنا الملازمة
فاي فساد يلزم من افادة تركيبين مختلفين فائدة متحدة لا يقتضي البيان الا ترى ان التشويق
يستفاد من التقديم ومن الاخبار والمفرد يركب على التوحيد ويروى على الجمع اوثر الاطناب في قوله
الاخبار في باب الذي على الجازه المتعارف بين اهل هذه الصناعة وهو الاخبار بالذي والتي وفروعهما
من التثنية والجمع وخصوصه بالذكر لانه الاصل وليؤذنوا باختصاصه بهذا الحكم دون سائر الموصولات
لشموله وقوته او لان العام وغيرهم فلا يسطر في سلكهما [illegible] وذا في ما ذا الاختصاص الاول
بقوى العام والثاني بغيره كقوى العام وضعف الثالث في باب الصلة الا ترى انها لا تشتمل على [illegible]
الامركبة على النصوص واستفيد من الشرح ان المصنف عدل عن العبارة المشهورة وهي الاخبار
بالذي لان ترجمته ليست على ظاهرها فانك اذا قلت اخبر عن زيد بالذي ظاهره يشعر بان زيدا مخبر عنه
لا به والذي مخبر به لا عنه مع ان الامر بخلاف ذلك وليس يخفى ثم ان الكلام في باب الاخبار في
هذا الموضع استطراد وذلك ان المقصود هو بيان الحالات المقتضية لتقديم المبتدأ وكان
التشويق احداها وهو مشترك بين البابين فلما انتهى الكلام في التشويق شرع في البحث عن الاخبار
وحمله عليه للضبط ويروى الذي زيد هو منطلق على الاخبار عن منطلق ويروى الذي هو زيد
منطلق من غير اعتبار الاخبار عن شيء في الجملة ووجهه انه لم يرد الاخبار عن شيء وانما اراد مجرد
مثال للتشويق ويقويه استضعاف الامام عبد القاهر رحمه الله الاخبار عن منطلق لانه اسم مجرى
مجرى الفعل لانه جار مجرى ينطلق والفعل لا يكنى عنه فكذلك ما جرى مجراه من الاسماء ووجه الوجه
الاول تمثيله به للاخبار بالذي ويؤيده محافظة شرائط الاخبار في المعطوف عليه الذي [illegible]
خبر مقدمك اخبار عن [illegible] وحده والفصل بينهما ظاهر ان المخبر عنه في الاول هو المضاف والمضاف
اليه معا لا يجوز الاخبار عن المضاف منفردا لافضائه الى اضافة المضمر وذلك ممتنع وفي الثاني المضاف
وحده وكانه اختار هذا المثال للتنبيه على ما قلنا فسوانح لتشويق السامع الى الخبر علة الاقدام
على تاخيره في باب الاخبار لانه لما طال المبتدأ بالموصول والصلة والضمير وهو مبهم واخر الخبر تتوجه
ذهنه اليه وينتظر وروده عليه ويطلب ما هو الكاشف والموضح ولا نعني بالتشويق الا هذا وامتناع
عطف على الزام حتى يشوق السامع هو السبب ايضا في استحالة الاخبار عنه لانه لما كان سبب
تاخيره فيه وتاخره سببا لامتناع الاخبار عنه لزوال الغرض منه فالتشويق سبب امتناع الاخبار

اوباب الاخبار لما اوقد عموم الاخبار بالذي ح

اخبار عن [illegible] او الذي [illegible] عن [illegible] ح

عن ضمير الشأن لما فرغ باب الاخبار على المبتدأ لانه نوع منه وحمله عليه تفاديا عن الانتشار بناء
على ما قال فى صدر الكتاب حيث اراد ضبط التراكيب فحسب المصير الى ايرادها تحت الضبط بتعيين
ما هو اصل لها وسابق فى الاعتبار ثم حمل ما عداه ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق شرع
يبين معنى قولهم اخبر عن كذا بالذى والاختار فى تبيين المراد به طريقا متضمنا ذكر الشرائط والموانع
او الكنهما فقال المراد بالاخبار فى عرف النحويين لو ذرت ان بيان مرادهم وطرفة على آخرهما انه معنى
قولهم اخبر عن زيد بقائم فى اصل الوضع اجعل زيدا مبتدأ وقائما خبرا ثم نقل فى اصطلاحهم الى ان
تقصد الى اى اسم شئت الاخبار عنه فى الجملة فيه اشارة الى انه لا يجوز الاخبار عن الفعل والحرف
فتزحلقه فتنتزعه من قولهم زحلقه من راس التل اذا القاه الى العجز الى آخر الجملة لامتناع
استظام الكلام ببقائه لان السامع قد تقرر عنده انطلاق شخص ولم يتقرر عنده ان ذلك الشخص
هو زيد ام عمرو فيلزم ان ينزع ذلك الاسم وتجاء به فى آخر الجملة لانه خبر لكونه محكوما به فانت
فى قولك الذى هو منطلق زيد حاكم على الشخص الذى قام به الانطلاق بانه زيد وما يقع به الحكم فهو
الخبر تثبت بهذا وجوب النزاع والتاخير فكل ما لا يصح تاخيره لا يصح فيه الاخبار نحو كم فى حاليها
وتصيير وتجعل غير الاسم المقصود بالاخبار صلة للذى اى تصير الجملة به لتكون كناية عما
هو معلوم للمخاطب كما لو قالك اذا بلغك ان شخصا منطلق فيقول لك القائل الذى هو منطلق زيد فالموصول كناية
عما بلغك من شخص ما منطلق ولانه مبهم عنه لم يعلم غير نسبته او منسوب به المذكور فى الصلة
ثم تجعل ما عداه صلة تكل موضع لا يصلح ان تتصدر فيه الموصول لا يستقيم الاخبار ان كانت الجملة اسمية
جوابه محذوف لدلالة السابق عليه يعنى انها مختصة بالذى واما ان كانت فعلية فله اى فتجعل
ما عداه صلة للذى او للالف واللام اى او تجعله صفة للالف واللام بمعنى الذى اى هى غير مختصة
بقبيل بل يصلح لهما نبه بذلك على ان مجال الذى اوسع فى باب الاخبار من مجال اللام حيث يصح
الاخبار به عن الجملتين ولا يصح بالالف واللام بمعناه الا عن الفعلية لانك لو اخبرت عن زيد من قولك
زيد قائم بالالف واللام لوجب ان يكنى عن زيد فيلزم دخول الالف واللام على الكناية فيقال القائم هو
فالم زيد او عن نائم لوجب دخولهما على العلم فيقال الزيد هو قائم وذلك خلف من القول ولذلك
اشترط فى الفعلية ان لا يتقدم منصوب الفعل عليه فلا يجوز الاخبار بالالف واللام عن زيد او عن
التاء من قولنا زيدا ضربت اذ لو اخبرت للزم ان يقال الا اياه ضربت زيدا والزيد ضرب انا وهو
ممتنع ويجوز ان يخبر بالذى وعلى ان الفعلية فى هذا الباب اقوى من الاسمية لان الفعلية يصلح
مع الذى ومع الالف واللام والاسمية لا تصلح الا مع الذى وعلى ان شرط الجملة الاسمية والفعلية
اذا اخبر بالذى ان يكون خبرية ليخرج المنادى والامر والنهى والتمنى والاستفهام لانها لا تقع صلات
سواء كان الفعل متصرفا او غير متصرف لصحة وقوعه صلة للذى فالذى ما تطاشرا ولكن اخو الحزم الذى
ليس بان لا به الخطب الا وهو للقصد مبصر الا انه كعسى فانه ليس صلة للذى فهو غير متصرف وان
شرط الفعلية اذا اخبر بالالف واللام ان يكون فعلها متصرفا احترازا عن الافعال الجامدة وذلك
لنقلة الى اسم الفاعل لتصيير الجملة فى صورة ما كانت تدخل عليه وهى حرف اذ لا يجوز دخولها
على الفعل واضعا حال عن المستتر فى فتزحلقه مكان المزحلق الاسم المدفوع الى آخر نصب
مواضعا ضميرا مفعول لواضعا وانما وجب ان يكون موضع ذلك الاسم ضميرا يعود على الذى لان

قصر الحكم سداد الاسم المزحلق حرام

لابد له من عائد اليه والموصول ضميره كلاهما كناية عما تقرر عند السامع من شخص قام به الانطلاق
فصار بمنزلة زيد فى زيد منطلق فيجب ان يقعا موقعه لكن لما امتنع وقوعهما موقع اسم واحد
فى ذلك من الاحالة وامتنع تقديمه على الموصول لبقائه بلا مرجع تعين الضمير لوقوعه موقع زيد
ودل بمثاله على ان ما لا يصح تعريفه لا يصح وضع الضمير موضعه فلا يجوز الاخبار عنه نحو اسم لا وخبر ها
مشبهة بان وليس لانه حال عملها لانهما لا يكونان فيها الا نكرتين واما فى غير حال العمل فيجوز
والحال والتمييز والمجرور برب وما دخل عليه من المنذ لانهما لا يدخلان الا على نكرة وغير
لانه يلزم اضافة الضمير وغير مع ما بعده لانه قد يحل محل الا فى الاستثناء فلو جئ بالضمير لفسد
المعنى الذى جئ به لاجله ويجوز عن زيد وحده والمجرور بالكاف وحتى وواو القسم وتائه لان
هذه الحروف كلها لا يدخل على المضمر وما بعد مذ ومنذ اذا جعلا حرف جر لانه يلزم ان يقال فى
ما رايت زيدا مذ يوم الجمعة الذى ما رايت زيدا منه يوم الجمعة وهذا مما لا يتفوه به العرب قاله يسبق
ولا عن المضاف امتناع اضافة المضمر والصفة وعطف البيان لان المضمر لا يقع موقعهما والمصدر
العامل لئلا يلزم اعمال ضمير المصدر والهاء فى زيد ضربته لخلو الموصول او المبتدا عن العائد
مراعيا ايضا حال من فتزحلقه فهى حال مترادفة فى ذلك متعلق بمراعيا وذلك اشارة
الى ما ذكر من الزحلقة والتصيير والوضع مما افادك مفعول مراعيا والعائد على الموصول محذوف
اى ما افادكه اياه مثل صفة مصدر محذوف اى افاد افادة مثل الزام تقديم ضمير الشأن وان
الضمير عطف على مثله لا تنصب مفعولا لان الاسم انما يعمل بمناسبته الفعل والمناسبة تخص
الظاهر فيه ان المفاعيل كلها سواء فى اسقاط عمل الضمير فيها وانه ينصب غير المفعول فهو تمييز
قال فى حواشى المفتاح واما ما ينصب التمييز فهو كل اسم يكون محلا للابهام وموضعه كيحيى وبحر رجلا
ولمثاله فلا بد منه من الضمير بهذا تفصيل بعض ما اجمله فى كلامه السابق وتخصيص بحد تعم
لتتحقق لان تحقق على الخطاب علة ضرب الامثلة من قولهم تحققت الامر اذا صرت منه على
يقين وجميع تلك مفعوله وذلك اشارة الى طريقة الاخبار ومراعاة ما افاد النحو والصور الممتنعة
فيها الاخبار المستفاد من قوله ان تعمد الى قوله فلا بد منه افيد فى الشرح ان قوله جميع ذلك من
الاحكام المذكورة التى افادك علم النحو وفيه نظر لان الشيخ فسر المستفاد من النحو بالزام
تقديم ضمير الشأن الى آخره وذلك صور لا يجوز فيها الاخبار وبدأ بعد قوله جميع ذلك بالصور التى
يجوز فيها الاخبار ثم مثل بالممتنعة عن ذلك فبين الكلامين بون اظن الذباب الى آخره
اصل هذا المثال يطير الذباب فيغضب زيد وهو عبارة سيبويه وفائدة الفرق بين الاخبار
عما فى عطف جملة على جملة بالواو كقولك زيد قائم وعمرو قاعد فقالوا لا يجوز الاخبار عن شئ
من هذه الاسماء لان الصلة لا تكون جملتين والصلة التى ليس فيها المخبر عنه لا تعلق بالصلة
وقال السخاوى اكرمت زيدا وجاء عمرو ولا يجوز الاخبار عن واحد منهما لا يقال الذى اكرمته
وجاء عمرو زيد لان وجاء عمرو ليس له اتصال بما فى الصلة ولانهما جملتان ولا يجوز الاخبار عن
واحد منهما الى والعامل يخلف فان قلت الذى اكرمته وجاء عمرو اليه او بسببه او نحو ذلك مما يربط
جاز وبين الاخبار عما فى عطف جملة على جملة بالفاء فلو اخبرت عن الذباب وعن زيد من قولك يطير
الذباب ويغضب زيد بالواو لم يصح كما صح لو عطفت بالفاء لانك اذا عطفت بالواو وقعت

في الصلة ما هو اجنبي عنها وهو يغضب زيد في الاول ويطير الذباب في الثاني وانما ضميره الاول
في يطير وفي الثاني في يغضب والواجب في الصلة ان تعرى عما هو اجنبي عنها وانما الفاء فانها تجعل
الجملتين الصلة والجملة الاجنبية سببا ومسببا فيخرجان مخرج جملة واحدة لما لها من عرق
المجازاة تشترب من ان بينهما فمعنى يطير الذباب فيغضب زيد ان يطر الذباب يغضب زيد
فلذلك اكتفي بضمير واحد يكفي لك جاني الذي ان تكرمه يكرمك زيد انظر كيف اكتفي بعائد
واحد الى الموصول من احدى الجملتين ثم زاد صاحب المفتاح عليه ومثل به لان الامثلة المتقدمة
جمل اسمية واراد ان يمثل بالفعلية وله مزية على غيره من الامثلة الفعلية لكونه صالحا للتكثير
الصور الناشئة لاشتماله على الاسماء المظهر والمضمر والمجرور في المضاف والمضاف اليه ولانه
مشتمل على وجه جواز الاخبار عما في عطف جملة على جملة مع اتحاد الضمير وان عطفت بالواو وبيانه اذا
اخبرت عن انا في طن قلت الذي يطن الى آخره فالذي مبتدا ويطن صلته الا انك نقلت الفعل
عن التكلم الى الغيبة واخرت الضمير الى آخره جعلته خبرا للموصول فانفصل لذلك ووضعت مكانه
ضميرا غائبا وان كان للمتكلم لان الراجع على حسب المرجوع اليه وصار مستكنا لانه غائب مفرد
مرتفع به كما كانت انا ولو جي بالواو في هذه الصور يجوز لاتصالها في الصلة لانها معطوفة على
ما في مفعولي الصلة وهو يطير وكذا لو اخبرت بالالف واللام نحو الطائر الذباب يطير في الحق
فيغضب ابا زيد انا والرفعة التي هي في الطائر هي رفعة المضارع الذي يطن ما ان اخترت
رفعته لانه بمنزلة الفعل المرفوع وادخلت عليه الالف واللام لانه اسم وقيل رفعته لان اللام لا
تنفصل عنه كانفصال الذي عن صلته وخفضها الرفع وهي لا تنقله وهذا اوجه لاشتماله على
وجوه الاعراب دون الاول ولو اخبرت عن الذباب بالذي مبتدا او بالالف واللام وعطفت بالفاء او
بالواو فكذلك لا فرق الا في ان الفعل ثمة ينتقل الى اسم الفاعل فقط ولا يجوز ابراز ضمير الفاعل
لان الصفة فعلية وهنا ينتقل الفعل الى اسم الفاعل ويجب ابراز ضمير الفاعل عند اصحابنا البصريين
لانها سببية فانها فعل المتكلم وقد وقعت صلة للموصول الذي هو المطنون والى اسم المفعول بخلاف
الاولى نحو الطائره انا يطير في الحق فيغضب ابا زيد الذباب او المطنون يطير في الحق فيغضب ابا زيد
الذباب وفي المطنون ضمير يعود على اللام والذباب الخبر واذا اخبرت بالذي في هذه الصورة
لا تبرز الضمير كان الفعل وان جرى على الغير لا يبرز ضميره لاصالته في حمل الضمير فوافقه ومن
الصفة التي هي وقعه في جملة في موضع لا يلتبس وكذا اذا اردت الاخبار عن الحق بالذي او
بالالف واللام في تنقل الفعل الى اسم الفاعل وابراز الضمير والى اسم المفعول مع العطف بالفاء او
الواو وكذا اذا اخبرت عن ابا زيد او عن زيد وحده في جميع ما ذكر الا في العطف بالواو ان اجتزئ
بالضمير الذي في المعطوف يجوز والا فلا فقد ظهر مما ذكرنا فائدة تغيير عبارة سيبويه ولا تخبر
عطف على قبل وعن ضمير الشان متعلق به وفي قولك بمحذوف هو حال منه اي لا تخبر عنه واقعا
فيه ولا يلزم ابهام صحة الاخبار عنه في غير هذا الموضع بعلة تقيده بالحال لعموم تعليله
والعبرة لعموم العلة دون خصوص المثال اكرامي مصدر اضيف الى الفاعل فوقع مبتدا
وزيدا مفعوله وقادما من قديم من سفره حال من احدهما والظاهر انها من المفعول لان التبجيل
من جانب الشاهد البتة لان المسافر كالضيف او ضيف فوجب ان لا ضمير مبتدا ه اكرامي الجملة

مفسرة لهو والحاج الى العائد لانه هي والممتنع صفة تاخيره وفيه ضميره وانما امتنع
تاخير ضمير الشان لان وضعه لتعظيم الحديث المذكور بعده لان للتفسير بعد الابهام والتفصيل
بعد الاجمال شانا في النفس ليس في وقوعه مفسرا اولا فلو اخرتها عاد الى ما سبق فلا يفتقر الى تفسيره
ومن شانه ان لا يعود على مذكور فيخرج عن مناهجه وهو المجهول عند الكوفيين وتسميه البصريين
اوجه من جهة المعنى لان معناه الشان والقصة ولا يخالفه من المعنى بل المخالفة
لفظية لتسليم البصري انه مجهول وتسليم الكوفي ان معناه الشان ولا عن الاكرام معطوف على عن
قبله ولان الذات اي ولا تخبر عن المصدر العامل مضافا تابع المضاف اليه وحده في قولك هو اكرامي
الى اخره فحذف لدلالة السابق عليه لانك لو اخبرت لوجب ان تقول الذي هو هو زيدا قادما
ضربي فيلزم اعمال الضمير المصدر وذلك غير جائز لان المصدر يعمل بمشابهته الفعل بتضمنه
حروفه الاصلية ولفظ الضمير ليس من لفظ الفعل في شيء فلا دلالة على الفعل ولذلك لم يجز
ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح وقولك المصدر العامل احتراز عن غير العامل الذي يقوم
مقام الفاعل وهو المخصص بالوصف او العدد تقول في قمت قياما حسنا او قمت قومتين الذي
قمته قيام حسن واللتان قمتهما قومتان لكن الذي هو معرفة صفة كاشفة للضمير ويمكن
ان يكون مارنه لان الضمير في رتبة نكرة والدليل على انه لا يصح اضمار ما لا يسوغ تعريفه جواز
ان تقول كسوت عمرا جبة واعطانيها عمرو باعادة الهاء الى الجبة لان تعريفها سائغ فلك ان
تقول ما اعطانى الجبة عمرو ولم يقل احد لقيتك زيد باسما واقبلته عمرو اياه ولا واقبله عمرو
يعود الكناية الى باسما ويعلم من هذا التعليل استحالة الاخبار عن التمييز فلا يقال التي طاب بها
زيد نفس في الاخبار عن نفسا من قولك طاب زيد نفسا لئلا يلزم من عود الضمير هو السماع ومن
ابتدائيته والهاء في متقابه للضمير المخبر عنه واذا جوابه محذوف لدلالة التعليل عليه والى الموصول
انما صلة عود الضمير واما صلة عاد والاخرى محذوفة لدلالة المذكور عليها ومحل الكاف في كما
نصب على الحال من عود الضمير او من عاد بتقديره ولا تخبر عن الضمير المستتر في واجب لئلا يلزم
ترك ربط الخبر بالمبتدا وهما واجب واكرامي من عود الضمير النازل منزلة الضمير المؤخر الى الموصول
مماثلا لما يجب في باب الاخبار اذا عاد الضمير القائم مقام المتاخر الى الموصول ترك الربط واذا
عاد الى المبتدا لم يكن عائدا الى الموصول فيفوت شرط الاخبار وفي هذا التعليل نظر لانه يوهم
انه اذا كان في الكلام ضمير آخر يعود على المبتدا يجوز الاخبار عن ايهما شئت لوجود الربط نحو
زيد في داره ابوه وهو ممتنع وانما امتنع لان المراد بالاخبار ذكر مبهم اولا في الجزء المخبر عنه ثم ذكر
الجزء الآخر ليستفاد بالتركيب النسبة شيء وفي مثل ما ذكرنا اخبر الا الضمير آخر يرجع الى زيد
وزيد مذكور في الجزء المخبر عنه فلم يذكر شيء فيه فائدة فامتنع لانتفاء الفائدة المطلوبة بالاخبار
فهذا داخل في قوله وتزحلقه الى عجزها وهذا لا يتزحلق اعني لا يمكن تاخيره لكونه خبرا لغيره فائدة
فتدبر ولا يجوز ان يرجع الضمير القائم مقامه الى المبتدا والمؤخر الى الموصول لانه خبر عنه ولان العائد
على الموصول يجب ان يكون في الصلة لا في جزء آخر بعد تمام الصلة واذ قد تحققت ما مر عنا به
يسهل ما علم ان العدول عن مقتضى القياس هو ان يقال الخبر كذا لان الاول مبهم وهو في المعنى عمرو
مثلا فحسن ان يقال اخبر عن هذا الذي هو عمرو وتم كثر لاستعمال فخفف فقيل اخبر عن عمرو

ووجه حسنه ان الاول مبهم والثاني واضح وهو هو في الحقيقة فاضيف الخبر الى الاوضح
اذا كانا الشيء واحد ومسائل هذا الباب تسمى شبكة النحو يمتحن بها المتعلمين ولولا ان الكلام
متطفل في هذا الباب ههنا لما خضنا فيه واما الان ففي محمول على اما لان في تقديمه
تشوقا وان اما ناصبة للفعل او مخففة وفيها ضمير الشان وقوله استناد الخبر اليه الى الجملة
يؤكد ان المراد بالمسند اليه المبتدا دون الفاعل لان المسند في الجملة الفعلية لا يسمى خبرا وهذا
القسم يختص بجملة اسمية يكون الخبر فيها ما يحتمل الضمير من فعل وشبهه بدليل قوله في الحالة
التي تقتضي تقديم المسند على المسند اليه من الفن الثالث وسبب تقويه هو ان المبتدا لكونه مبتدا
لا اخره واما اخر سبب التقوي الى تلك الحالة لانه بحث فيها عن نحو انا عرفت وانت عرفت
وزيد عرف وهذه الطريقة تحتمل معنيين التقوي والتخصيص فناسب ان يبحث عنه ثمة وبحث
جا ذكرناه في ذلك اراد بالظاهر الذي هو في مقابلة المؤول اي يتقوى بناء على ظاهر اللفظ لانه ظاهر
فيه بيانه قولنا انا في انا عرفت يحتمل ان يكون مبتدا احتمالا راجحا لانه اسم يعرفه جرد عن العوامل
مسند اليه في موضعه من غير اعتبار تقديم وتاخير لانه خلاف الاصل ويحتمل ان يكون اصل الكلام
عرفت انا ثم قدم للتخصيص احتمالا مرجوحا لان الاصل عدم ذلك والدليل على ما ذهبنا اليه قوله
في تلك الحالة ايضا واذا سلكت هذه الطريقة سلكت باعتبارين مختلفين احدهما ان تجري الكلام
على الظاهر وهو ان انا مبتدا وعرفت خبره ولا تقدر تقديم وتاخير فانا عرف والمراد بتقوي استناد
الخبر الى المسند اليه تحققه على السامع انه قد فعل وتزيل اياه من الشك فانك تبدا بذكره
وتنطق به اولا قبل ذكر الفعل لكي تباعده بذلك من الشبهة وتمنعه من الانكار ومن ان يظن
بك الغلط والسهو قال هم يفرشون اللبد كل طمرة واجرد سباق يبذ المغالبا اراد
ان يصفهم بانهم فرسان يمهدون صهوات الخيل وانهم يقتعدون الجياد منها وان ذلك
دابهم من غير ان يعرض لنفيه عن غيرهم فلذلك بدا بذكرهم لينبه السامع لهم ويعلم بديا
قصده اليهم بما في نفسه من الصفة ليمنعه بذلك من الشك وسياتيك بحث يكشف لك الغطاء
تصلح للتفاؤل على وزن التفاعل هو السماع بمعنى الثلاثي كالتقاضي من الفال ابن السكيت
الفال ان يكون الرجل مريضا فيسمع اخر يقول يا سالم او يكون طالبا فيسمع اخر يقول يا
واجد تقول تفاءلت بكذا وفي الحديث انه كان يحب الفال ويكره الطيرة مثال العنبة ما يتشاءم
به من الفال الردي كونه متصفا كون المسند اليه يصير موصوفا بالخبر واسم يكون ضمير يعود على
مفهوم جملة هي اسم ان وهو فصل والجملة خبر ان ولا نفس الخبر عطف على متصفا تقديره انما
ان كونه اهم لان كون المسند اليه متصفا بثبوت الخبر يكون مطلوبا لا ثبوت نفس الخبر يكون مطلوبا
ثم ان هذا الاعتبار يختص بما كان خبر المبتدا فيه فعلا مضارعا بما يشير الى ذلك تمثيله بقوله
الزاهد يشرب ويطرب وعنه فلان يحمي الحريم ويقري الضيف يريد انه مما اعتاده ووجد منه
مستمرا والاصل فيه هو الفرق بين الخبر اذا كان بالاسم وبينه اذا كان بالفعل وهو دقيق يحتاج
اليه في البلاغة وذلك ان الفعل الماضي يستدعي ثبوت المعنى وحدوثه فيما مضى والفعل
المضارع يقتضي ثبوت المعنى للشيء وتجدده له شيئا بعد شيء لدخول الزمان الذي من شانه
التجدد في مفهومه قال تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة انظر كيف

ترك الماضي الى المستقبل في فتصبح لافادة بقاء اثر المطر زمانا بعد زمان فانزال الماء مضى
وجوده واخضرار الارض متجدد على الايام لم يمض فاذا قلت زيد ينطلق فكانك قلت ان الانطلاق
يقع منه جزءا فجزءا وجعلته يزاوله ويزجيه والاسم لا يقتضي الا اثبات المعنى للشيء فحسب فاذا
قلت زيد منطلق فقد اثبت الانطلاق له من غير ان تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا فشيئا
وان شئت فتامل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان الذوق يحكم باستحالة
الفعل ههنا لان الغرض تادية هيئة الكلب واثباته بصفة هو عليها وان لا يجعل الكلب
يفعل شيئا وما ذلك الا لاستدعاء الفعل مزاولة الصفة وتجددها وحدوثها شيئا فشيئا
واقتضاء الاسم ثبوتها وحصولها دون ان يكون ثمة مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث جزءا فجزءا
وقوله هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والارض لو قيل هل من خالق رازق لكم لانقلب
المعنى الى غير ما اريد ومن البين في ذلك قول الاعشى لعمري لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء
الغرض ان هناك موقدا يتجدد منه الاشتعال حالا فحالا ولو قيل نار محرقة لنشاز عنه الطبع
واستبعده النفس ومعلوم ان ذلك الاستبعاد ليس لاجل القافية وانها تفسد بالاسم بل من جهة
خروج المعنى الى ما ليس بالغرض ومن الشواهد الغير المردودة للعرف حال الصفات المشبهة
اذا قلت زيد طويل لم يصلح مكانه يطول وانما يحسن يطول اذا وقع الخبر عن شيء شانه ينمو كالشجر
والنبات والصبي ونحوها مما يحدث ويتجدد فيه الطول فاما اذا حدثت عن وضع ثابت وعن
شيء حصل طوله لا يزيد ويتجدد فلا يستقيم فيه الا الاسم وقد ظهر مما ذكرنا ان اتصاف المطلوب
لا يحصل بمجرد تقديم المسند اليه بل من التقديم وكون الخبر فعلا مضارعا وان التقوي اعم من
الاتصاف حيث يجوز ان يكون الخبر فعلا ماضيا واسما مشتقا وفعلا مضارعا دون الاتصاف
فافهم فهو اليه لانه الذكر اقرب فالمسند اليه اقرب واولى من المسند الى الفكر فحذف من كقوله تعالى
يعلم السر واخفى وقولك الله اكبر والتهاني لانه وانه للمسند اليه وان لان تقديمه تقديم
المسند اليه يفيد تعظيم عنوانه وذلك لان كونه متقدما مؤذن بالاهتمام بشانه وان الحاجة اليه
فوق الحاجة الى ما اخر كقولنا الله ورسوله اعلم وقولك الخليفة وزيره كذا والمثال المضروب
في الشرح وهو امير المؤمنين يرسم كذا تعظيما لشان المرسوم ليس بالقوي المعني بالتخصيص
جعل الشيء لواحد بعينه وقطع شركة كل واحد عنه وادعاء تفرده به دون اخر والرد
على من زعم انه كان من غيره والظاهر ان الزيادة زيادة بشهادة قوله في انا عرفت
وانت عرفت في فصل تقديم المسند وبالاعتبار الثاني يفيد التخصيص بطرح الزيادة وهو مثل
ان تعمد الى من تريد الحديث عنه بفعل فتقدمه ثم تبني الفعل عليه فقلت انا فعلت وانت
فعلت وذلك على نوعين اما ان تقدر ان اصل الكلام فعلت انا وفعلت انت ثم قدم انا وانت او
تجعل انا مبتدا ولا تقدر تقديم وتاخير وتدخل في هذا القسم زيد عرف فالاول يفيد التخصيص
والثاني التخصيص كما اشرنا اليه قبل اشارة خفيفة وستنشعب من الفن الثالث شعبة تتمشى
تحقيق ماله وعليه وينقشع ذهنك حقيقة معناه النقش الجلي ان شاء الله تعالى تهنز
خطاب من تهز حركته وسيوف مرفوع بالظرف لاعتماده على الموصوف وهو سيوف ثاني
مفعولي تجد والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرداء من المنكب وجلوس اي هم جلوس جمع جالس

وزاد ان اى وقد جمع رزين ككريم وكرام يقال رزن الرجل رزانة فهو رزين اى وقور
وهما صفتان لمحذوف اتماما لمقامه فصارا خبرين لمحذوف وضيف مرفوع بفعل تفسيره الم
وفهم خفوف جواب الشرط وهو موضع الاستشهاد والاصل خفوف مع تاكيد المسند فيه احدها
خاف كقاعد وقعود وكان قوله فهم خفوف فى حاشية كتب فى المتن يصفهم بالشجاعة والجود
يقول هؤلاء القوم لحذقهم بالحرب وثقتهم فى الجلالة كالسيوف فى المضا والجبال فى السكون
ساكنون وعند نزول الضيف للخدمة يسرعون لحسن الاصالة فى المرفوع فان نعلموا فاعله وبانك
مفعول له وقال صاحب الصحاح المضبّ الذى يروح عليه ضرب من المال وهو المال الكثير وتمسك
بهذا البيت وقال المسيخ من الرجال الذى لا ملاحة له ومن اللحم الذى لا طعم له وفى المثل امسخ من
لحم الحوار واستشهد بالبيت الثانى فى المليخ من اللحم مثل المسيخ وقال الحوار ولد الناقة ولا يزال
حوارا حتى يفصل فاذا فصل عن امه فهو فصيل لا انت حلو ولا انت مر هو المراد من ايراد
البيتين وتأتى المقام ان يقول لا حلوت انت ولا مررت انت يهجوه ويصفه بالبخل واشباه
ذلك بالجر والواو للعطف على انه يفيد ان واما لا اشباه ذلك اى المذكور ولا يحسن العطف
على قوله لان من عادته ان يورد فى آخر كل حالة ما ينفى توهم حصر باعتبار انه على المذكور فالعطف
على ما هو من باعتبار انه احسن منه على المثال المختص باعتبار واحد قوله واما الحالة
التى تقتضى تاخيره تاخير المسند اليه على وجه على سبب من وجوه التقديم من اسباب تقديم
المسند صفة وجه كما سنذكر فى محل النصب على الحال من وجوه التقديم وما بمعنى التى فاعل
سنذكر يعود عليه فى الفن الثالث اى فى الحالة التى تقتضى تقديم المسند من الفن الثالث
واعلم ان التقديم والتاخير امران نسبيان فتارة يحق للمسند اليه بحسب المقام
امر يقتضى تاخيره ويلزم من ذلك تقديم المسند نحو عندى انك قائم ان مع اسمه وخبره مبتداء
لانه فى تاويل المصدر وعندى خبر وايجاب التاخير للتنبيه من اول الامر على انها المفتوحة
او لئلا يلتبس بالتى بمعنى لعل لانها لا تقع الا صدرا او لانها لا تبقى عرضة لدخول العوامل
نحو ثبت دخول ان عليها واخرى يدخل على المسند ما يوجب تقديمه وذلك يدعو الى تاخير
المبتداء كتضمنه الاستفهام وقد تعرض للمسند اليه ما يقتضى تاخيره وللخبر ما يستدعى تقديمه
معا مثل ان يكون المبتداء نكرة والخبر ظرفا فتخصيص الشيخ رحمه الله الداعى الى تاخيره باشتمال
المسند على سبب من اسباب تقديمه فيه نظر فليتامل ويمكن ان يجاب بانهما لما
تلازما كان اشتمال الخبر على المقتضى لتقديمه كاشتمال المبتداء على الداعى لتاخيره فاضاف
الاسباب اليه واخره الى ذلك الفصل للضبط قوله واما الحالتان المقتضيتان الى آخره
اراد بالاطلاق اخذه من حيث هو هو من غير اعتبار امر آخر معه كالصفة وغيرها من التوابع
وبتخصيص المسند اليه تقييده بالصفة او بشىء من التوابع واخراج بعض ما يصلح له اللفظ على
على سبيل البدل حال التنكير يتعلق بالاطلاق والتخصيص بشهادة قوله فى صدر الفن الثانى
واما حالة تقتضى تخصيصه او اطلاقه حال التنكير انظر كيف قدم التخصيص على الاطلاق ثم
قيده هاهنا قدم الاطلاق ثم قيد والاعتبار واحد ليؤذن بتساويهما به فيما يقدم بمعنى به
الحالة التى تقتضى تنكيره وذلك انك اذا اردت بالمسند اليه شخصا ما او نوعا ما او انك

لا تعرف منه الا انه من جنس الرجل عن آخر المعطوفات فى هذا الفصل لم يصح الا انطلاقه
وتعميمه الا ترى انك اذا رمت التقييد بالوصف او بشىء من التوابع كيف ينقلب مفهوم الكلام
الى ما ليس بغرض ثم يعرف من هذا مقام التخصيص حال التنكير لانه ضده وافيد فى الشرح ان الكلام
فيما تقدم اطلاق المسند اليه وتخصيصه حال التعريف ولى فيه نظر وذلك ان الوصف فى المعارف
لازالة الشركة بين المشتركين فى الاسم وفى النكرات لتقليل العموم وتفصيل الانواع ولا يلزم من العلم
بالاول العلم بالثانى وان الانطلاق فى المعارف لا يزال الشركة او لانه لا يوجد ثمه اشتراك وفى
النكرات للتعميم والملازمة منهما ثم افيد فيه ان الاولى ان يقال ما تقدم اشارة الى ما ذكره فى
فى الحالة التى تقتضى تنكير المسند اليه والتى تقتضى وصف المعرف او من الاولى يعرف اطلاق المنكر
ومن الثانية تخصيصه بالوصف حسب تخصيص المعرف به واقول ان القسم الثانى على الثانى
ممنوع ايضا بعين ما ذكر قوله واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه على المسند الى آخرها
القصر تخصيص الشىء بالشىء على معنى انه ثابت له دون غيره من قولهم قصرت الشىء على كذا اذا
لم تجاوز به الى غيره لا من قصرت الشىء حبسته بدليل تعديته بعلى والشوب الخلط وقد
شبت الشىء اشوبه فهو مشوب بصواب وخطاء مخلوط بهما وتقرير الشىء جعله فى قراره
اى مستقره ومثل يرعى منصوبا على انه حال من حكم لانه موصوف او بتقدير اعنى ولو دفع
على البدل من ان يكون منصوبا او خبر لمحذوف ومقول له يرعى بالرفع اى فانت تقول
والنصب عطفا على يكون يجيد وان زيدا الاول اسم يكون والثانى مفعول لتعرف منفق
فتلك الحالة هى ان يحكم السامع حكما حاد فيه عن الجادة وانت تبغى صرفه الى الحق عن باطله
نحو حكم المخاطب على زيد بانه ذو مال وجواد فتقول للسامع زيد منوّل لا جواد تحقق عليه
انه لا يتخطى التمويل الى الكرم وكذا الوقت بانما وبالنفى والاستثناء والاصل فيه ان لا العاطفة
تنفى عما بعدها ما وجب لما قبلها لا على معنى انها تنفى شركة الثانى عن الاول فى الفعل بل
على معنى انها تنفى كون الفعل الذى كان من الاول انه قد كان من الثانى مثلا اذا قلت جاءنى
زيد لا عمرو معناه ان الذى عرفت انه جاءنى هو زيد لا عمرو دون انه لم يكن من عمرو فعل
مثل ما كان من زيد فهذا كلام مع من غلط فى الفعل قد كان من هذا فتوهم انه من ذاك
ويظهر بما ذكرنا نكتتان الاولى انه لا شبهة فى ان ليس هاهنا جائيان وانه ليس الا واحد
وانما الشبهة فى ان ذلك الجائى زيد ام عمرو فتحقق على السامع بهذا القول انه زيد وليس عمرا
والثانية انه لا يتكلم بهذا الكلام حتى يكون السامع عارفا بالمجىء اليك الا انه ظن انه كان من عمرو
فاعلمته انه من زيد دون عمرو فكانتا الاولتين على اثبات التخصيص يعرف منه على سبيل
اللزوم نفى المشاركة وهذه المعانى كلها قائمة فى انما واما النفى والاستثناء فهو يحتمل امرين
الاول ان يريد اختصاص زيد بالمجىء ونفيه عما عداه وان يعلم السامع انه لم يجئ اليك غيره
فعلى هذا هو باصل وضعه يدل على نفى التشريك والثانى ان تريد ما ذكر فى انما وان تعرف
ان الجائى زيد لا عمرو وفهذا الاصل هو ما اخذ قول الشيخ رحمه الله فيها ان يكون عند السامع
الى آخره وعلم ان طرق القصر اربعة والشيخ رحمه الله ذكر منها ثلاثة وترك التقديم
لامتناع قصر المبتداء على الخبر بالتقديم لان التقديم المفيد للحصر موخر فى الرتبة واذا لو ثبت

به التأخير كقولنا انا عرفت ونحوه يفيد حصر الخبر على المبتدأ وعليه وعلى قصر المسند اليه
على المسند الذي يحكى الله عز وجل وما يحكي اي انه عطف على مثله امر سواه سوى الصلاح
والذي في بعض الامثلة ان الثلاثة الاول قصر افراد والآيات من قصر القلب كان الفصل
لذلك ثم ان المبتدأ كما يقصر على الخبر يقصر الخبر على المبتدأ نحو انما منطلق زيد وما قيد
من انه نحو انما الضارب زيد لقصر الضاربية على زيد فيه نظر لان الالف واللام في الضارب
ان كان موصولا فزيد خبر عنه وضارب صلته وفيه عائد اليه وان كان للتعريف فلا يكون
الضارب حينئذ مسندا الا ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فايهما قدمت فهو المبتدأ
فلا يكون قصر الخبر على المبتدأ البين بمعنى وسط يقال جلست بين القوم كما يقال وسط القوم
بالتخفيف وهو ظرف وان جعلته اسما اعربته وقرئ لقد تقطع بينكم بالرفع والنصب كأنه
كأنه قال ثم ليس القصر مختصا بان يقع وسط المسند اليه والمسند بل للقصر عموم يجري من
كل طريقين اعني متعلقين وله تعريفات ستقف عليها ان شاء الله تعالى فالاجدر ان يجعل
للبحث في القصر فصلا ويؤخر الفصل الى ان يتم التصدي لبحث ما عدا القصر من قانون الخبر
لكون القصر الى الوقوف على القصر اقرب من القصر الى الوقوف عليه اذا لم يتحدد لان في
الافراد ضبطا بخلاف الخلط افيد في الشرح ان اسم يكون افراد الكلم ولي فيه نظر صحيح
ذلك اشارة الى الحالات المذكورة في فن الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه مقتضى الظاهر
ظاهر المقام تسميته الهاء للمسند اليه انما لانه لان المسند اليه اختص بتفصيل بما يكمل به
العناية هذا الحكم يوافق مذهب ابن السراج لان عنده اعرف المعارف المبهم ثم الضمير لان
اسم الاشارة يعرف بالعين والقلب وغيره يتعين بالقلب لا غير موضع الضمير يعني ضمير
الغائب لانه ليس للمتكلم والمخاطب اسم اشارة لان المظهرات كلها غيب كم عاقل الشعر
لابن الراوندي وكم خبرية في موضع الرفع بالابتداء وعاقل صفة عاقل اي كامل في
عقله ويمكن ان يكون تأكيدا واعيت خبرها ومولها من عييت بامره بالتخفيف والتشديد
اذا لم يهتد لوجهه واعياه امره بحذف المفعول اي اعيته او من اعيى الرجل في المشي
واعياه الله كلاهما بالالف والمتعدي ادق لقوله تلقاه بناء على ان الفعل اذا جاء
متعديا ولازما فان وقع في صحبه متعد فالتعدية اولى وان وقع في صحبه لازم فاللزوم
اوجه ولذلك فسر قوله تعالى فمن تعجل يعجل في النفر واستعجل النفر وهما يجيئان
مطاوعين بمعنى عجل يقال تعجل في الامر واستعجل ومتعديين يقال تعجل الذهاب و
استعجله والمطاوعة ابين لقوله تعالى ومن تأخر ومنه قوله قد يدرك المتأني بعض
حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل لاجل التأبي هذا الذي ظاهر المقام يقتضي ان يقول هو
الذي لانه يريد الاشارة الى مدلول البيت الاول ووضع الضمير لذلك لكن اخرج الكلام لا على
مقتضاه للتنبيه على كمال العناية بالتمييز وتنكر معناه طرح وخلى ان يتعلق بمفعول
وفي المثل تركته ترك ظبي ظله وقد يتعلق بالشيئين متضمنا معنى صير فيقام مقام افعال
القلوب قال عنترة فتركته جزر السباع ينشنه ومنه ترك الاوهام حائرة اصله الاوهام
حائرة ثم قال ترك فنصب الجزئين وعضد ذلك وصير العالم النحرير اي المتقن زنديقا

الزنديق واحد الزنادقة وقد حذف الياء وعوض منه الهاء فقيل الزنادقة وهو معرب ومعرب من
الثنوية والاسم الزندقة وقد تزندق لانه لان الشان في التهكم بالشيء الاستهزاء به مقلوب
التهكم لان المستهزئ يتكهمه اي يجعله كهاما من قولهم سيف كهام اي كليل ولسان كهام اي
عيي والسخرية بالضم والكسر اسم من سخرت منه او لم يكن عطف على كان ولا بد من محذوف تقديره
مثل ما اذا كان السامع اعمى او اذا لم يكن ما يشار اليه ان كان السامع بصيرا كما تقال خذ هذا او
النداء معطوف على التهكم يعني لقصد التنبيه على غباوة السامع او على كمال فطانة السامع اي
فهمه عطف على كمال بلادته وغور كل شيء قعره ومنه فلان بعيد الغور والباء في بانه لا يميز
وبان غير المحسوس للاستعانة والمعنى ذلك ان الضمير يشار به الى المسبوق ذكره واسم الاشارة
يشار بها الى المحسوس بالبصر فاذا قلت مكان هو هذا ولم يكن ثمة مشار اليه نبهت بذلك على ان
السامع لا يميز بين المحسوس بالبصر وبين غير المحسوس به او بان غير المحسوس به عند السامع كالمحسوس
به عند غير السامع ثم دل بذلك على انه غبي او ذكي بغير بينة او قصدا ادعاء انه ان المشار اليه معطوف
على قصد التهكم ودل بالعطف عليه دون التهكم على تفاوت ما بين المعنيين لان التهكم والنداء مع
اقتسامهما يتعلق بالمخاطب والثاني بالمشار اليه تعاللت تمارضت لان احزنت وليس بك مرض مرسلة
قتلي قد فزت بذلك اي بقتلي تدعي ان فوزها بما ارادت ظهر ظهور المحسوس بالبصر وما شاكل
شابه ذلك اي المذكور المفصل باما واما وبوضع المضمر دع على فيوضع اسم الاشارة ابتداء
حال من الضمير في كقولهم اي مبتدئين من غير سبق ذكر شيء في اللفظ بيان ابتداء او قرينة
حال بالجر لعطف على جري نحو قوله تعالى انا انزلناه فان القرينة الحالية تشهد ان الهاء
للقرآن ربه رجلا مقول القول القياس ان لا يدخل رب على المضمر لانه معرفة لكن روي
عن العرب ربه رجلا وهو نكرة مبهم لانه غائب رمي من غير قصد الى مضمره ثم يفسر كما
يفسر العدد المبهم وذلك لتعظيم الامر وتفخيمه والعامل في المميز الهاء لانها شابهت عشرين في
انها مبهمة صالحة لكل منكر وهذه ضرورة الجأتهم الى اعمال المضمر على قول من لا يرى الاصل
اي لا تقول زيد مبتدأ ونعم رجلا خبره متقدما عليه لانه حينئذ يرجع الضمير اليه بل يذهب
الى ان زيد خبر مبتدأ محذوف والضمير غير عائد على مذكور مميز بنكرة منصوبة والعامل فيها
نعم ووجه حسنه ان هذا الباب موضوع على الابهام فلو عاد على مذكور لم يكن مبهما ولذلك
لا يبدل منه لان في الابدال تبيينا ينافيه الابهام وان فيه ذكر المقصود ثلاث مرات مرتين على
جهة العموم باضمار الجنس العام في نعم والتفسير بالنكرة العامة ومرة بخصوص ذكره وفي نعم الرجل
مرتين وذلك اعون على المعنى المراد من باب نعم وهذا التعليل احسن مما افيد في الشرح من
انهم جوزوا هذا الاضمار لانهم لما قصدوا المدح العام نسبوه الى متعقل في الذهن وعرفوه باعتبار
العهد الذهني باللام ولما كان الغرض انما هو نسبته الى المتعقل في الذهن من ذلك الجنس جوزوا
اضماره باعتبار ذلك المعنى ولما كان اضماره اضمار الجنس ذي حقائق مختلفة التزموا بيان احدى
الحقائق بما يميز الجنس المقصود لان اللام عند المصنف للجنس لا للعهد وقولهم معطوف على قولهم
ابتداء التمكن مفعول له ليوضع وفيما يعقبه فاعل يتمكن والضمير للضمير وذلك اي التمكن مبتدأ
وان اي لان يحذف اللام مع ما في حيزه خبر ذلك وفيه مع خبرها عين بقي منتظرا خبرات

فيتمكن المسموع بعده بعد الضمير في ذهنه ذهن السامع لان ذلك يجري مجرى اعلامك الشئ بعد التنبيه عليه وتطلعك وتطلع السامع الى الكشف عنه وهو السر في تمكين ما يعقبه فقديمه تقدم ضمير الشان بشهادة تعقيبه قل هو الله احد وهذا انجاز ما وعد في الحالة التي تقتضي تقديم المسند اليه على المسند اذ قال وعن قريب تعرف السر في التزام تقدم ضمير الشان

عقبى الكلام ساقته قال الجوهري العقب والعقب على وزن عسر وعسر العاقبة وعاقبة كل شئ آخره ومنه قوله تعالى هو خير ثوابا وخير عقبا هذا لفظه هو ضمير الشان على وجه ويجوز ان يكون عائدا على الله تعالى لكن يعود على المذكور تقديرا لانه تعالى حاضر في القلوب موجود في الضمائر فجاز عوده عليه وان لم يسبق له ذكر ظاهر روي ان قريشا قالوا يا محمد صف لنا ربك الذي تدعونا اليه فنزلت فانها ضمير الشان والقصة يجيء مذكرا ومؤنثا باعتبار الشان والقصة والدليل عليه قراءة ابن مسعود رضي الله عنه فانه الا ان التانيث اذا وجد في الكلام مؤنث اولى وقيل هو مبهم تفسيره الابصار وفي تعمى راجع اليه اي ابصارهم صحيحة لا عمى بها وانما العمى بقلوبهم او لا يعتد بعمى الابصار وكانه ليس بعمى بالاضافة الى عمى القلوب والضمير في هذه المواضع لا يكون الا غائبا لينفس غيره اذ المتكلم والمخاطب يفسرهما الحضور كما يوضع المظهر موضع المضمر متعلق بيوضع المضمر اي يقع هذا مكان ذاك كما يقع ذاك مكان هذا نفسه نفس المظهر بعينه قوله في عكسه ما يعقبه كانه قال وههنا نكتة المظهر موضع المضمر لتعظيم المظهر بنفسه لا لما يعقبه الا ترى ان في وضع المظهر موضع المضمر تكريرا والتكرير ربما يكون لتعظيم المكرر لا لشئ آخر متروك لان ثم دليل عدم الاعتناء به ولذلك قال بنفسه ولم يقل تمكينه وما قيل من انه يجوز ان يكون الضمير للصمدية نظير الاصل تعطه لجهة الذكر عن قائل لا ليس لها محل لانه ليس للثناء والدعاء موضع في الكلام اما قائل لا تقصير بدليل قولهم مكانه من قائله ونكير اسمه للايذان بان من لم يوصف بالصمدية لم يستحق الالهية والصمد بمعنى المصمود اليه في الحوائج من صمد قصد وهو تعالى موصوف به مطلقا وتعريفه وتنكير احد لشهرته فيما بينهم بالصمدية بخلاف الاحدية ونظيره نظيره قوله عن قائل لا الله الصمد بشهادة قوله خارج باب المسند اليه كانه قال ونظير الله الصمد في ذكر المظهر مكان المضمر لا في كونه مسندا اليه من القرآن لان نعط الحق ايضا كذلك فلا فائدة للتخصيص ولانه لما مثل بمثالين احدهما مسند اليه والآخر خارج بابه بعد ان يقول بعد ذلك ونظير وضع المظهر موضع المضمر واعلم ان كلام الشرح ههنا مضطرب وفيه اسهاب ومعناه في الجملة ان المضمر نظيره لوضع المظهر موضع المضمر وانما قال خارج باب المسند اليه في المثالين الاخيرين لان نعط الحق مسند اليه والتقدير من غير تغيير في اجزاء الكلام بحذف او زيادة نحو تعطي سائله بخلاف وبالحق نزل لانه لو جعل بالحق مسندا اليه لزم حذف الباء وبخلاف فانزلنا على الذين ظلموا لانه يلزم التغيير بالزيادة نحو الذين ظلموا انزلنا عليهم فيدخل في باب نعط الحق ويخرج المثالان الاخيران والخفي على متفقي نوع الادب ما في هذا الكلام من النظر على ان هذه التقديرات خلاف الاصل ولا ضرورة الجاتنا الى ارتكابها فلنا قال المنصف وبالحق نزل مقتضى الظاهر وبه لسبق الذكر ومعناه ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا ملتبسا بالحق والحكمة

لاشتماله

لاشتماله على الهداية الى كل خير وما انزلناه من السماء الا بالحق محفوظا بالرصد من الملائكة وما نزل على الرسول الا محفوظا بهم من تخليط الشياطين وكذا اي وكذا نظيره في وضع المظهر موضع المضمر خارج بابه فبدل الذين اي وضع اليهود مكان حطة اي حط عنا ذنوبنا حطة حنطة وقيل قالوا بالنبطية حطا سمقاثا اي حنطة حمراء استهزاء وعدولا عن طلب ما عند الله الى طلب ما يشتهون وفي تكرير الذين ظلموا فانزلنا عليهم زيادة تقبيح لامرهم وايذان بان انزال العذاب عليهم لظلمهم المراد بالحكاية حكاية النفس والتقييد بالخلفاء يوذن ان التصنيف ضمير المتكلم ان تعلق بهذا الصنع نكتة فعل الخلفاء ينتصب على انه مفعول مطلق عن الترك بالفعل لانه فعل من الافعال تقول تركت صحبة الاشرار فيقال لك نعم ما فعلت وفائدته انه نازل منزلة الكناية في الاختصار والاستغناء عن طول المكنى عنه الا ترى ان الرجل يقول ضربت زيدا في السوق شتمته واخذت ماله وبعت اثاثه فتقول بئس ما فعلت ولو ذكرت ما نابت عنه لطال وكذلك لو ترك الفعل الى الترك لا تستطيل ان تقال ترك الخلفاء الحكاية الى المظهر وعليه قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا بعد قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله وما افاد المحقق في الشرح من انه نصب على المصدر لان الترك فعل خاص وكانه قال فعل هذا الفعل وهو الترك فعل الخلفاء الا ان الفعل بمعنى الترك اخفيه بعد وهو اطلاق العام وارادة الخاص اذ العام لا دلالة له على الخاص بحد ذاته الا فيه نظر لان المفعول المطلق هو اسم ما دل على فاعل فعل مذكور بمعناه وذلك يدل على الذي يوضع موضع المصدر يكون بمعنى الفعل دون العكس ولان مصدر كل فعل منصوب به في هذا التقدير ليس منصوبا به بل بفعل آخر فلا يكون مصدر الترك ولان الملازمة بين الشيئين في هذا النوع بحسب العرف والاعتقاد كما ذهب اليه في اول علم البيان لا العقل الا ترى كيف يعبر عن الكل بالجزء وعن الحال بالمحل وعن كل من متصلين في العرف بالآخر على ان الاسم الجامد قد يقع موقع المصدر كقعدت جلوسا وجندلا وهذا كذلك لان الفعل بالكسر اسم والمصدر بالفتح قلنا قيل والتقييد بالخلفاء يوذن ان التصنيف كان في زمان الخليفة والا فلا فائدة لان الملوك وغيرهم يفعلون ذلك وهذا تخصيص بعد تعميم وذلك للتنبيه على المعنى المختص بهذا التقسيم وهو الالتفات ولهذا قال وترك ولم يقل ويوضع والروعة الفزعة وهو للغرض ونسبته بالرفع عطف على ادخال والمهابة الهيبة وهي الاجلال والمخافة لا بد للمامور من داع الى الامتثال فاذا سمع اسمه الخاص به يزداد الداعي قوة بخلاف الضمير المشترك بين كل متكلم وعليه الهاء يرجع الى ما دل عليه وترك الحكاية ويجوز ان يرجع الى تقوية الداعي والتذكير لتذكير المضاف اليه فاذا عزمت فاذا قطعت الرأي على شئ بعد الشورى فتوكل على الله في امضاء امرك على الارشد الاصلح فان ما هو اصلح لك لا يعلمه الا الله لا انت ولا من تشاوره ومقتضى الظاهر علي وههنا قال لتقوية الداعي او فعل المستعطف عطف على فعل الخلفاء والاستعطاف هو التضرع من العطف وهو الرحمة والسين للسؤال كانه يسأل الله ان يعطف عليه ويتجنا منه حيث نفى اسيرك يتضرع اليك مكان انا اتضرع اليك وعليه وعلى الاستعطاف او وترك حكاية النفس الى المظهر استعطافا فالهي اي يا الهي البيت بعده مقر بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا وما جرى مجرى عطف على المستعطف او على فعل المستعطف هذا الاعتبار من الاعتبار المذكور نحو قوله تعالى في سورة الاعراف فآمنوا بالله ورسوله بعد قوله اني

قوله لاعدها يعني انهم امروا بقول معناه التوبة في القوة الى القول الذي معناه معنى ما امروا به وقيل قالوا مكان حطة والمعنى بوضع الاسم المظهر موضع ...

اسيرك مصرع البيت الذي هو الشعر على ... لفعل المستعطف ولم يكن او داخلا في الاستعطاف وعلته ... لقوله ...

رسول الله اليكم قال جار الله رحمه الله وهذا لفظه عدل عن المضمر الى الاسم الظاهر لتجري عليه
الصفات التي اجريت عليه وليعلم ان الذي وجب الايمان به واتباعه هو هذا الشخص المستقل
بانه النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وتفاديا
من العصبية لنفسه الى الغيبة الى المظهر لان المظهرات كلها غيب ولا هنا التعدد اي لا يختص هذا
النوع من النقل المسند اليه بل يجري في غيره ولا يختص ايضا النقل عن الحكاية الى الغيبة و
يسمى هذا النقل اي نقل كل واحد من الحكاية والخطاب والغيبة المنحصر في الاقسام الستة
لضرب الثلاثة في الاثنين الى الآخر التفاتا وعلم من ذلك حده وهو اجتماع الصيغتين من الخطاب
والغيبة والحكاية على مفهوم واحد وهو في اللغة التلفت يمينا وشمالا وهو اقبال الرجل بوجهه
تارة كذا واخرى كذا والتقييد الاخير يستفاد من الامثلة الواردة ويؤيده ما قال جار الله رحمه الله
في سورة مريم في قوله تعالى وان منكم الا واردها هو التفات الى الانسان المذكور في اولا يذكر
الانسان انا خلقناه ويعضده قراءة ابن عباس وعكرمة وان منهم ثم قال او خطاب للانسان
من غير التفات الى المذكور فيؤذن كلامه بانه لا بد من توارد الصيغتين على مفهوم واحد وان
معنى الالتفات هو ان يكون المتكلم ملتفتا الى الصيغة الاولى بعد النقل ويظهر مما ذكرنا ان ما قيل
في الشرح من ان الانتقال من صيغة الى صيغة مطلقا ومن ان قوله تعالى ومالي لا اعبد الذي فطرني
واليه ترجعون عدل عن الحكاية الى الخطاب التفات ممنوع نعم لو قيل عدل عن الخطاب الى الحكاية
لان حق الكلام ومالكم لا تعبدون الذي فطركم واليه ترجعون لكان قريبا فليتامل المنصف واعلم ان جمعا منهم ذهبوا
الى ان الالتفات هو تأدية معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد تأديته ذلك المعنى بطريق آخر
منها ومن كلام صاحب المفتاح وايراده الامثلة في هذا الباب يفهم انه تأدية معنى بطريق من
هذه الطرق عما عبر عنه او كان مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بغيره منها وهذا اعم من الاول
فكل التفات بالمعنى الاول التفات بالمعنى الثاني دون العكس واعلم ان وجه التوفيق بين قول
جار الله في الكشاف رحمه الله هذا يسمى الالتفات في علم البيان وبين قول المصنف رحمه الله عند
علماء المعاني هو ان الالتفات من حيث الدلالة كناية لانه ترك التصريح بذكر الشيء الى ذكر ما يلزمه
لينتقل من المذكور الى المتروك وهو بهذا الاعتبار من مسائل علم البيان وانه نوع من اخراج
الكلام لا على مقتضى المقام وهو بهذا المعنى من علم المعاني يستكثرون منه من الالتفات او من هذا
النقل اذ دخل ثاني مفعولي يرى تطرية لجدتها ونضرة من قولهم طريت الثوب تطرية
من الطراوة ولملاءة معطوف على احسن من قولهم هو مليء بكذا اي قوي عليه مطيق له من
ملاءة الاناء ما امتلأ بالشيء كأنه ملآن من القوة عليه والاستدرار استفعال من الدر يقال
الريح تستدر السحاب والمعنى يرون الكلام اكثر قبولا واحسن تطرية لنشاط السامع واقدر
على استجلاب ميل السامع اذا نقل من فن الى فن منه اذا لم ينقل قيل الشرح ان املا من
الملاءة بمعاونة وفيه نظر لان افعل التفضيل لا يبنى عن المزيد ولانه يعدى بالباء ولو
كان من الملاءة لعدي بعلى يقال ما الآن عليه لانه احرياء واحدها حري على فعيل اي جدير
وهو يثنى ويجمع لانه صفة وكذا حر بالكسر واما حرى بالفتح فمصدر لا يثنى ولا يجمع بذلك بالالتفات
او بالانتقال ويؤيد الثاني استيناف اليس معنى الهمزة فيه التقرير لان المفهوم قرى الاضياف

سجيتهم

سجيتهم ونحوه قوله تعالى الست بربكم معناه انا ربكم ولا يبعد ان يقال الهمزة لانكار عدم
قرى الاضياف من سجيتهم ويلزم منه التقرير لدخولها في النفي كان شاملا قال الكاتي معنى
العرب اولى بذلك فاجاب اليس كذا ولذا او السجية الخلق والطبع من سجا يسجو سكن والعشار
بالكسر واحدها عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر وهي
اسمها الى ان تضع وبعد ما تضع ايضا يقال نوق عشار وتخصيص النحر بالعشار غاية المدح لان
عنايتهم مصروفة الى الابل خصوصا على العشار خصوصا الى المثليات فاذا النحر هاهنا لقوة
الداعي اليه وهو التقري ومن هنا يظهر ان حمل العشار على المعنى الثاني احسن والدأب العادة
والشأن والهجيرى مثال الفعيلى كذلك لا من قت دعا لهم فادعا مفعول من قت وللهم
حال من ادم ومن في الادم كناية عن الموت والقتل وحرعا مفعول اباحت واباحة الحرم
كناية عن الغارة والاسر وحريم الشيء ما حوله من مرافقها وحقوقها وما لاتم لاشتفاع
منه الا به الهمزة في افتراهم تطبهم للانكار دخلت بين المعطوف والمعطوف عليه وهو التلبس
ونحن نعلم الاشباح جمع شبح وهو الشخص والطعم بالفتح ما يؤديه الذوق وما يشتهى منه
ايضا وبالضم الطعام فان الكلام المفيد تعليل لافتراهم وجواب منكر بتكر قرى الارواح ولانها لنوت
فيه في قرى الارواح والانسان المعنوي الذي يعقل ويفهم البقاء في لروحه ولها للانسان
بالمعنى ولروحه يقول ان بين الارواح والاشباح اتصالا وللاشباح غذاء فللارواح ايضا غذاء
لكن غذاؤها الكلام فلما كان قرى الاجساد واختلاف الاطعمة في ذلك دأبهم وهي اقرب منزلة
من الارواح كان قرى الارواح والاختلاف فيه دأبهم واشهى شاذ لانه لا يبنى افعل التفضيل
للمفعول بل للفاعل قال صاحب الكتاب في قولهم ما اشهاه انه على تقدير فعل وان لم يستعمل
كانه تقدر شهي اي صار بحيث يشتهى ثم بني افعل منه واشار الى انه كسائر ما ترك من الاصول
نحو قولهم دفيع وفقير ولم يستعمل دفع وفقر وقد يطلق الالتفات ويراد به معنى آخر قيل
الالتفات هو تعقيب الكلام بجملة تامة ملاقية اياه في المعنى لتكون تتميما له على جهة المثل
او الدعاء او غيرهما قال تعالى قل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقال
ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم ومن كلام البلغاء فصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر
وقيل هو ان تذكر معنى وكانك تتوهم ان السامع اعترضه شك في ذلك او في سببه وعلته
فتذكر ما يزيل شكه كقوله فلا صرمه يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه
فكانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب وفي الياس راحة واما ما قال ابن
ابن الاثير في المثل السائر ونقل منه الى الشرح من ان الالتفات يسمى ايضا شجاعة العربية لان
الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره وكذا الالتفات لاختصاص اللغة العربية به دون غيرها
من اللغات فمن اين فيما قال جار الله رحمه الله ان الرجوع من الغيبة الى الخطاب يستعمل للتفنن
في الكلام والانتقال من اسلوب الى اسلوب تطرية لنشاط السامع وايقاظا للاصغاء اليه دليل على
ان السامع يمل من اسلوب واحد فينتقل الى غيره ليجد نشاطه للاستماع وهذا قدح للكلام لا وصف
له لانه لو كان حسنا لما مل ثم لو سلم الى جار الله ما قال لكان انما يكون في الكلام المطول وان مفهوم
قوله هو ان الانتقال للقصد الى المخالفة بين المنتقل عنه والمنتقل اليه لا للقصد الى استعمال الاحسن

جار الله

وعلى هذا فاذا وجدنا كلاما قد استعمل فيه الايجاز ولم ينتقل عنه او الاطناب ولم ينتقل عنه وكلاهما في
واقع في موقعه قلنا هو ليس بحسن لانه لم ينتقل فيه من اسلوب الى اسلوب فيما تقرع في صدره لان
الالتفات غير مختص بلغة دون لغة فانه في نثر الفرس واشعارهم غير عزيز منه قول السعدي
بجز دل كان مهر كه نصيحت كند قبول من كوش استماع ندارم لمن تقول استقل من الحكاية الى الغيبة
ثم منها الى الحكاية وتقول لو سوي ما ليس على الغايب يكون ايضا استقالا من الخطاب الى الغيبة وانشد
الوطواط لمنجيك في الحدائق تا راجكي بنبير فراق تو خسته شد اي صنم فراق بتان بيكجو شيء
حتى الكلام من الخطاب الى الغيبة ولا نسلم ان الانتقال لتجديد النشاط يدل على الملال كان تقتضي الشيء
ان لم يجعل دليلا على وجود ذلك الشيء فلا اقل من ان لا يجعل دليلا على ضده ولئن سلمنا على التنزيل لكن لا نسلم
انه لو كان حسنا لما مل الا ترى ان الطعام اللطيف المطبوع اذا استمر اكله كيف يطلب الطبع ما يخالفه
فان الكلام للروح كالطعام للجسد ولا نسلم انه لو كان كذلك انما يكون في الكلام المطول لانه قد يكون لان السامع
ميل الى سماع كلام وحين تغييره المتكلم كما تقتضيه المقام ابتداء يزداد ميله ليعرف سبب التغيير
ولا نسلم ان مفهوم كلامه هو ان الالتفات يستعمل قصدا للمخالفة بينهما دون استعمال الاحسن لان
الانتقال ليس نفس التطرية ولا نسلم انه يلزم منه ان الانتقال اذا تنوع كلام استحسنه وانما يلزم ذلك
ان لو كانت جهة الحسن منحصرة في ذلك مقدوم من التقدمة والقدامة بالضم وهي ان تقطع جليدة
من انف البعير لا تبين ثم تجمع فتترك على انفه للسمة تتقل منه قرحت البعير وهو بعير مقدوم وتحل
معمود كسره العشق واضعفه والمواعيد جمع الميعاد وهو المواعدة والوقت ما الموضع فقول
هجرتني سعاد فصار قلبي موجعا منكسرا واخلفتني المواعدة التي كانت بيننا رجع من الحكاية الى
الخطاب في اخلفتك ثم قال ربيعة هذا في قصيدته هذه بعد ابيات بقرينة ثم قال الاتي في
موضع نصب على البدل من حال الاتي وهو ظرف في البيت الذي قبله لما تشكت الي الابن قلت لها
لا تشتكي حتى مالم الاتي مسعودا اي لما اشتكت ناقتي الي الاعياء قلت لناقتي لا راحة لك مدة اسفار
ملاقاة مسعود بن ذهبي الضبي وهو من اماجد عصره وهذا من باب التمثيل والتخييل لا القول
ثم ونحوه قوله تعالى فقال لها وللارض ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طايعين وقوله اذ قالت
الانساع للبطن الحق والجنك العظم والمواهب جمع موهب وهو اسم وفناء الدار ما امتد من جوانبها
والرحيب الواسع والباع قدر مد اليدين وقد يستعار للشرف والكرم وهو داعطف بيا ت
لامرئ اوحلما تميز عن نسبة مثل الى الكاف ثم ادخل عليه لا وبقي على ما كان عليه عدل عن الغيبة
في مواهبه الى الخطاب في مثلك وبعده ولا عفافا ولا صبرا لنائبة ولا انبيك عنك الباطل التسيد
اراد ما سمعت بمثلك في الحلم والكرم والعفة والصبر ولا اخبرهم بباطلك لانه لا نفع منك باطل
قال ابو جعفر السيد قوم الشاعر وقبيل السيد مالك بن بكر بن سعد بن ضبة وقال ايضا ربيعة
هنا تذكرت على الخطاب وفيه التنقل من الحكاية الى الخطاب على مقتضى الحال وهو التفات على التفسير الثاني
لا على الاول وقد يتردد لو روي تذكرت على الحكاية فالالتفات في تهيجك اي تشيك على التفسير الاول
فتذكر هو يتعدى ولا يتعدى والذكر نقيض النسيان والواو للحال وزينب مفعول تذكر
تنقضب تقطع والفلج مكان بين ضرية والبصرة يذكر ويصرف والا بار ايضا موضع ويروى
بالقاف وهو احسن اهلها رجع فيه من الخطاب الى الحكاية وشطت بعدت زينب وغمرة وتنقب

موضعان

موضعان الحوص ضيق في مؤخر العين والرجل احوص وقد حوص ويقال هو ضيق في احد
العينين لهندمن هتعوا بيوضهم شديد للكثرة واللام جواب القسم والفيد في الشرح انها
موطئة القسم وليس كذلك لان اللام الموطئة للقسم وليس كذلك هي التي تدخل على الشرط بعد تقدم
القسم لفظا او تقديرا ليؤذن بان الجواب له لا للشرط فهذا معنى توطئتها وليست جواب القسم وانما
الجواب ما ياتي بعد الشرط نحو والله لئن اكرمتني لاكرمنك ولو قيل لئن اكرمتني اكرمتك وما
الركيك مما يجي بعده الشرط لم يجز والمغادرة الترك وسميت القطعة من الماء غديرا لان السيل
غادرها اي تركها فهو فعيل بمعنى مفاعل اولانه يغدر باهله فانه عند مسيس الحاجة اليه
ينقطع فهو بمعنى فاعل النصيبة حجارة تنصب حول الحوض ثم تسد ما بينها من الفرج
والنقب بالمدر المعجونة وجمعها نصائب والا ما ينصب الماء في الحوض ومن نصائبه حال منه وحوله
امراة من كلب اقم بها مغني معمور وهو موضع الاقامة من غني بالمكان اقام به وجمعه المغاني وهي
الاماكن التي بها اهلوها سمي الحال باسم المحل واهلك حذفه من الغيبة الى الخطاب وهم ريا يقابل
بعضهم بعضا يقال قوم رياء يقابل بعضهم بعضا وكذا بيوتهم ريا واصله الهمز عيمة صح بالعين
المهملة والعنم شجر لين الاغصان تشبه به بنان الجواري والتسيد قبيلة وكذلك كوز وموهوب
وان صلة لتاكيد النفي قال سيبويه ان ما الحجازية اذا شفعت بان النافية لم تعمل والكاف محل
الموضع صفة مصدر محذوف اي رؤية كرؤية زيد والتهار له لا غير والرؤية بمعنى معرفة الشيء
على صفة وزيد والكاف مفعولاه ويجوز ان يكون بمعنى ابصرته ولا يتعدى الا مفعولا واحدا وبعضه
تراه فهو متعد الى واحد وان قلت ما بمعنى الذي والتهار له فصواب والمفاد من الشرح من انه
لا يجوز ان يكون بمعنى الابصار وثاني مفعوليه محذوف وهو في نفوسهم يدفعه امتناع الاقتصار
على احد المفعولين في افعال القلوب يقول بنو التسيد لا تبصرون لزيد من التفخيم ولا يثبتون له
في نفوسهم من التبجيل والتعظيم ما تقيسه وتثبته بنو كوز وموهوب وعلى هذا الضمير في نفوسهم
للتسيد ويجوز ان يعود على زيد لانه قبيلة ايضا وهذا كما يقال لك في نفسك حق ومرتبة كان زيدا
كان يجد لنفسه من الادلال والاعتزاز في بني كوز وموهوب ما لا يكاد يجده في بني التسيد ان نسبا لوا
رجع الى الخطاب من الغيبة والدرع واو الحال والعامل نعطي محقبة يشدون في الحقائب والتاء
لارادة الجنس بالدرع ولان درع الحديد مؤنثة والاحتقاب شد الحقيبة من خلف والسيف محذوف
منه وكنه في قربها لانه اراد السيوف من قولهم اقربت السيف ابو زيد القراب غشاء كون السيف
مغدا فيه يقول ان سالتهم ما ثبت من حقكم ورضيتم على الا تنكره من مستحق تلقينا كم به من غير
امتناع وهياج حروب واعمال سلاح الجلنزة باللام المشددة المكسورة والزاي المفتوحة المراة
القصيرة وقيل البخيلة والرجل جلنز وعليه الحارث بن حلزة اليشكري فقد لج بضم الميم قبيلة
من كنانة ومنهم القافة اضيف الليلة اليها اي ولا ارى ليلة كليلة مدلج او اسم فاعل من الادلاج
اذا سار من اول الليل ولا اول اولى الظاهر انه اراد تفضيل الليلة التي طرق فيها الخيال وهي
ليلة مدلج على غيرها من الليالي والسدك اللازم من سدك به بالكسر لزمه وهو حال من الخيال
والرحل مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولم يتعتج لم يمل من تعتج البناء مال اراد انه
لازمهم فاصلهم لهم ولم يمل الى من سواهم اني اهتديت لنا كيف اهتديت استقل فيه من الغيبة الى

خطاب الخيال وانشه لمن لهم لتناسب صاحبته والرجيلة بالجيم القوية على المشي والرجل رجيل والواو في وكنت لو كان للحال لا يوافق معنى البيت ولو قيل هو للعطف على اهتدت اي كيف كنت قادرة على السعي لم يبعد عن الصواب وروي في المفضليات اني اهتديت وكنت غير رجيلة اي غير قوية على المشي وهذا اوفق من حيث المعنى والقوم واو الحال من لنا والعامل اهتدى والمتان واحدها متن وهو ما ارتفع من الارض وصلب والسبسب الارض المتباعدة الجوانب وقيل التي ليست صلبة ولا سهلة وقيل هو اسم موضع ولعا قول من قال بيمنا اهل الجنة سبسب اي متصل دائم فلا يبعد ان يقصده الشاعر كانه قال قطعوا مكانا لا انقطاع له وجملة لامرانه تعجب من اهتدائها وجوبها الفلاة مع نعمتها وغاية لطفها والعلقم شجر مر والعبد بالتحريك الغضب والانف والاسم العبدة جعلا علمين وكان علقمتان من سبعة الجوع احدهما هذا الشاعر وهو الفحل والآخر الخصي طحا بك رجع من الحكاية الى الخطاب والباء للتعدية عبّ من قولهم طحا ذهب في الارض يقال طحا به قلبه ذهب به في كل شيء ومنه المثل طحت بك البطنة يضرب لمن يكثر ماله فيأشر ويبطر والحسان جمع حسن وطروب صفة قلب بمعنى ذهب بك قلب مستّه خفة وبه اريحية في ارادتهم وتتبعهم قال الجوهري الطرب خفة تصيب الانسان لشدة سرور او حزن بعيد حين ليؤذن بدنوه منه كالصغر الشيء لدنوه من الشيء يقال هو فويق هذا ودوين ذلك والعصر الدهر وحان آن اي انقراض الشباب ووشك عجيب غيبه تو ابعه زمانا لمام المشيب واخذ طلوعه وعصر بدل الكل من بعيد ولا استحالة في ذلك لان مغيب الشباب وحلول المشيب وقعا في زمان واسع كما يقال لقيته سنة كذا فكانهما زمان واحد وقد حمل قوله تعالى اذ قالت الملائكة يا مريم ان الله يبشرك على البدل من قوله اذ يختصمون لان البشارة والاختصام كانا في زمان واسع تكلفني السماع بالتاء على الالتفات فعل لليلى وفيه رجوع من الخطاب الى الحكاية من كلفه تكليفا امره بما يشق والشط البعد والولي الدنو وعادت رجعت من العود وعواد الدهر شواغله من احداثه والخطوب جمع خطب وهو سبب الامر يرثي امرء القيس بهذه الابيات اخاه ابا الاسود والتفت فيها ثلاث التفاتات الاول لملك استقل فيه من الحكاية الى الخطاب على الوجه الاول وهو مقتضى الحال لانه يخبر عن حاله والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم موضع عن ابن الاعرابي وبعضهم يكسرهما والخلي الخالي من الهم وهو خلاف الشجي ومن المثل ويل للشجي من الخلي والثاني بات استقل فيه من الخطاب الى الغيبة اذ قال لملك واسناد باتت الى الليلة مجاز والعائر قذى العين وارمد صفة من قولهم رمد الرجل بالكسر هاجت عينه فهو ارمد وذلك اشارة الى ما ذكر في البيتين من نبأ بسبب خبر والثالث في جاءني استقل من الغيبة الى الحكاية اذ قال باتت وعن ابي الاسود ثالث مفاعيل خبرت يقول لعنت ليلى بهذا الموضع من السهر ولم ارقد حين رقد الخالي وبت بليلة من في عينيه قذى وهو ارمد وذلك السهاد والقلق من نعي اخي افيد في الشرح ان المصنف لم يذكر مثالا للالتفات من الحكاية الى الغيبة وليس كذلك لانه عا قال وتتركي الحكاية الى المظهر اورد له اربعة امثلة استقل فيها من الحكاية الى الغيبة فاستغنى بذلك عن ذكر مثال آخر ثم فرغ من بيان فائدة حقيقة الالتفات التي تعم انواعه وضرب الامثلة شرع في بيان

اهتدا دارون هكذا اي اهتديت كيف غير رجيلة فالواو للحال واروي اي اهتديت لما ذكرت رجيلا فالواو للعطف على اهتديت اي كيف رجلة

فائدة كل نوع منه بحسب المقام فقال قد يختص مواقعه بلطائف معان اي يختص كل موضع من مواضع الالتفات بسبب ونكتة تدعو الى الالتفات فيه لا يفطن له الا الكاملون في البلاغة بشيء من ذلك بلطيفة في اللطائف موقع الالتفات جواب متى فضل بها زيادة حسن على الفائدة المطلقة ثاني مفعولي كسا ورونق السيف ماؤه وحسنه ومنه رونق الضحى واورث عطف على كسا والهزة بالكسر الارتياح في القبول من سامعيه اي وجد موقع الالتفات عند السامع اعلى درجات القبول ان كان السامع يفهم ويدرك لانه ان لم يفهم فكانه لم يسمع وجزاء الشرط محذوف وقليل ما هم اي هم قليل وما زائدة للابهام وفيه تعجب من قلتهم وام منقطعة في الخبر ومعناه بل احسب كان هذه المزية اشد من قلتهم حتى حققت بالاضراب عنها اليها وهي كونهم مسلوبي العقول لانهم لا يلقون الى استماع الحق اذنا ولا الى تدبره عقلا ومتشبهين بالانعام التي هي مثل في الغفلة والضلالة ووقوع التبيان معلل لامر ما وهو كالشاهد لقلة من يتفطن لتلك اللطائف واستعار البحر لكلامه تعالى فرشحه بذكر الفرائد وهي من الدر الكبار وبذكر غواص وهو الذي يغوص في البحر على اللؤلؤ وفعله الغياصة ومتعلق بنفسه وغواص الاخيرين اي له وفيه متروك من سامعيه من مدركي الالتفات الوارد فيه غير فكّ الالتفات الوارد جواب متى وما وقعه ما استفهامية اي عن فك اي مكان موقع الالتفات مطلقا وهو مفعول ثان لعن فك والجملة الشرطية خبر المبتدأ وخبر تصيب محذوف اي ان تصيب من سامعيه وهو مفعول اجيبت فاصبح استمع جواب اذا وثم لتراخي المرتبة كان التلاوة اشرف من الاصاخة ولعلك عطف على لبثك وخبره مطوي اي فلعلك تصيب من سامعيه ونظيره قول عبد العزيز ثق بشيء يمت اليه بقرابه فان ذاك ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك وحاصل كلامه ان الالتفات مع انه يستعمل للتفنن والانتقال من اسلوب الى اسلوب لنضارة نشاط السامع له فوائد اخر خفية اياها ولطائف ومعان نشأت هي منها وحالات تقتضيه ومقامات مختصة بذلك لا تتنبه لها الا البلغاء ومتى وافق موضعه شيئا من ذلك اكتسى حسنا ورونقا وبلغ في القبول غايته ان كان له ذوق سليم وطبع مستقيم وهذا يؤيد الرد على من رد كلام جار الله قبل اليس اخذ في التنبيه على مواقع الالتفات واسم ليس ضمير مستكن فيه يعود على موقع الالتفات ومما تشهد خبره وما موصول والهاء في له يرجع اليه والوجدان فاعل تشهد وتغنيه فاعله ضمير الوجدان ومفعوله موقع الالتفات ما سواه سوى الوجدان ان المرء اي في ان المرء وحذف الجار معه قياس وهو متعلق بقوله اليس موقع الالتفات اي اليس موقع الالتفات في ان المرء ووجد جواب اذا والحال بمعنى الوصف فحواه تقرير ان موقع الالتفات من المدركات بالوجدان بحيث يغني الوجدان موقعه عن برهان وحجة غيره هذه الصورة ومن ان الرجل اذا شرع في اخطار جرائم من اجترم وهو متنقل في جرائمه عن اجمالها الى تفصيلها وجد من ذاته لا من خارج تفاوتا واضحا في وصف نفسه لا يغضب ان يشبه آخر وصفه في استحضار الجنايات اول وصفه اذ ماتك عطف على محذوف معناه اتنكر ما ذكرنا ولم يثبت على ملك الى انك اذا كنت وهذا بيان لقوله اليس وقد حضر واو الحال من كنت ومن فاعل حضر وكيف رد على انه وتحول بيان تصنع عنه عن الجاني تبثه تظهر لصاحبك الشكوى اسم من شكوت فلانا اشكوه شكوى اذا اخبرت بسوء فعله وهو ثاني مفعولي الابثاث بحذف الجار وايصال الفعل

في لطائف ... [illegible]

وبروى تبثه من بث ومعناهما واحد وهو حال من تاخذ تعدادا حال من تبثه متداخلة
وجناياته مفعوله واحدة فواحدة اى مرتبا منفصلا حالا منها وذلك اشارة الى المذكور من
التحويل الى الاخرة ووجدان كان من افعال القلوب فحمى مفعوله والا فهو حال من المناخ على
تزائد صفة المصدر اى تحمى حميا كائنا على تزائد تحرك لما فعل المناخ الجانى حال منه او فعل
تزائد الحمى صفة له تدعوك تدعو الحالة الغضبية اياك الى مشاورة الجانى وانت لا تجيب حال
من تشافهه والراجع اليه محذوف لوجود الواو اى لا تجيبه وتمتنع عن الاجابة الى تغلو ببتك
تتقطع يروى بالرفع على القطع والابتداء اى فانت تتقطع وهو ابلغ من العطف على تغلب فمما تبتك
عطف على الحوث من بانثنة من بث الخبر نشره وتتجع عطف على تتقطع قلت هذا التفات
من الغيبة الى الخطاب انظر كيف شهد الوجدان فى هذه الصورة لموقع الالتفات على هذا اى
على هذا الكلام فقس او على هذا المنوال تذكر مقابحه وتروى عن هذا وهى صلة تردع اى تمتنع
عن هذا الفعل القبيح وما وقف افيد فى الشرح ان اسم ليس هو ان المرء مع ما بعده ومما تشهد له
الوجدان خبره والضمير فى له وتغنيه للشئ زاد ان ما فى بما معنى شئ اى نكرة موصوفة ثم
افيد ان هذا هو الظاهر من نظم الكلام ولى فيه نظر لان فى الكلام شاهدا وهو الوجدان
ومشهودا له وهو على ما افيد فيه الشئ فيكون المعنى ليس ان المرء اذا اخذ الى اخره من شئ
يشهد له الوجدان فيفسد المعنى ولا يكون كلاما لان كلام المصنف ينادى بان المشهود له
موقع الالتفات الا ترى فى اخر المثال كيف قال قل لى فنبهه على موقعه وقبل ليس قال عرفك
ما موقع الالتفات فالمكتنفان يصدان عن ان يكون المشهود له غيره واذا كان الحاضر كالمقدمة
والاساس لتعيين اياك نعبد وهو عطف على اذا كنت واللام بمعنى الذى ومستحضرا حال من اخذت
لتفاصيلها الهاء للنعم احسست بحالة انتقلت بها ومنه احس به فهو اليه شئ وانما
يتعدى بالباء فبمعنى ظننت ووجدت قال تعالى فلما احس عيسى منهم الكفر كانما كان الحالة
وتبن تبن فعل الحالة عطف على تطالب خبر كان والجملة صفة للحالة وذلك اشارة الى الاقبال
مفعول تبن تبن ما دمت ما مصدرية وضع المصدر موضع الزمان اى لا تزال الحالة تبن ائد
هى متة تعدادى نعم منعمك حتى تبعثك الحالة وهى سببية وعلى متعلق بتحمل واحتج ضمير
الفاعل والمفعول فى مرتبة واحدة فى تجدك اى وجدانك اياك من حيث لا تعلم سبيل الحمل وانت
معه مع منعمك حال من الكاف وتثنى حال من انت او بيان للجملة الحالية والهاء فى عليه وله للمنعم
وتنقل عطف على تدعو صنائع جمع مفردها صنيعة وهى ههنا الاحسان وواجد الروائع
من قولهم فرس رائع اى جواد والعارفة المعروف والذوارف الكثيرة من ذرفت عينه سال
منها الدمع وما ذلك المجرى اى مجرى الثناء والنداء على الجميل والتفضيل واذا وعيت حفظت
ومنه اذن واعية ما قصصته عليك من قولهم فقص عليه الخبر وهو الحالة السابقة فى الالتفات
وتاملت عطف على وعيت ومن قوله الحمد لله بيان لما قبله على الوجه الذى يجب بل هو متعلق
بتاملت ومما افيد فى الشرح من انه يجوز ان يكون على متعلقا بتلاوتك وانه يؤيده قوله بعده و
الوجه اذا افتتح فيه نظر لان قوله وهو التامل القلبى بعد قوله على الوجه الذى يجب يمنع
تعلقه بالتلاوة ولو كان كذلك لقال وهى التلاوة وقوله والوجه هو اذا افتتح لا يصلح للتائيد لانه

وهو ان العائد من الصلة
والخبر حينئذ بعوضا
اجنبى بينهما
تجاوب اللفظ ويكون
الصلة من الموصوف
والخبر منه المبتداء
بمنزلة الاجنبى
من النعام

جرى

تملت

اليه لان قوله هذا متعلق بوجه يجد لا بما قبله وهو اى الوجه اللازم نظر القلب من قولهم تا
الشئ نظر اليه مستثبتا وعلمت جواب اذا اى علمت ان موضع يجب ان يلتفت فيه وكيف منصوب
المحل عطفا على ما اصاب المحز وقع الالتفات موقعه لكونه لكون الالتفات فى اياك علة العلم كانه
وكيفية اصابته الموقع المنعم عليه اذ الضمير راجع الى المذكور اى حفظ ما قص والتامل والتلاوة
والظاهر ان ذلك علة للعلم بموضع الالتفات فى هذه الاية دون كل الالتفات فان كل التفات يختص
موقعه بلطيفة تخصه لكن نفيد هذا على سبيل الاجمال ان موقعه يختص بشئ مثل ما ذكر اللام
بمعنى الذى وعلته يعود عليه الفائته للحصر ممتنعة الحصر اذ اقدر على البناء للفاعل من العبد
والحسن بناؤه للمفعول كما افيد فى الشرح لانه شرط فى لشروع العبد فى القراءة على وجه خاص نقدس
نفسه وتقدير خبر اياه ماثل الى سبب لقراته على وجه خاص انه ماثل ان العبد منتصب قائم
مفعول قد يرى قولهم مثل مثولا بين يديه انتصب قائما وان يكون فى تاويل المصدر وهو مع
اسمه وخبره وهو على وجه مبتدا ومن حقه واحد الحقوق خبره والجملة خبر ان العبد واذا
ظرف للجملة الكبرى خال عن الشرط او فيه معنى الشرط وجزاؤه محذوف للقرينة واذا الثانى
ظرف للقراءة على الوجه المخصوص مجرد عن معنى الشرط يجد نعت لوجه والعائد منه اليه مطوى
اى به اعنى يجد العبد المنعم بواسطة الوجه مع القراءة ولقائل ان تقول تقديره تجده وشبه
محرك حال من المحذوف اى يجد الوجه مع القراءة وهو مشابه لمحرك والفرق ان المحرك فى الاول غير
الوجه مع القراءة وفى الثانى هو الوجه مع القراءة وكان الاولى ان يجعل من موصولا والراجع من
الصلة اليه محذوف وصائر صفة محرك وذلك اشارة الى الاقبال ومستدعيه صفة حالة وعلى
الثانى حال من المنزل والمعنى على وجه يجد العبد فيه او يجده مع القراءة فى نفسه لا من خارج شيئا مشا
سائق وداع الى ان يقبل العبد على الذى يحمله منتقل فى تضاعيفها الحالة مشتبهة بايجاب
الاقبال عند تمام نعته تستدعى تلك الحالة موافقة القراءة للمنزل كانما على التنبيه الذى المنزل ثابت
عليه وان لم يكن كذلك لم تعتبر قراته قال المصنف رحمه الله اريد بالايجاب ما يخالف الاختيار وذلك
لان الحالة التى تقتضى الاقبال جدا بالغ فى وصفها بالاقتضاء فجعلها شبيهة بالموجب للشئ بالذا
ولم يجعلها موجبة لان اقتضاها امر اعتبارى لا حقيقى والوجه اللام للعهد وان اريد بهما الوجه
الذى يجد معها المحرك وفيم ما استفهامية حذفت الفها اى يتصور العبد فى اى فعل هو واذا
اما ظرف مجرد عن الشرط او شرطية وان يكون جوابها والجملة من الشرط والجزاء خبرا وجوابها
محذوف وان يكون سادا مسده فاذا استقل عطف على اذا افتتح محتفا به متقدما بالاستقلال الخبر كان اسند
الى الجار والمجرور ومعموله المتعدى اليه بغير حرف محذوف لدلالة مصدره المضاف الى الافتتاح عليه
والاصل محتفا الافتتاح بالاستقلال وهو من قولهم حذوت النعل بالنعل اذا قدرت كل واحدة على صا
حذو الافتتاح تقديره لافتتاح مفعول مطلق اى الوجه ان يكون الاستقلال مثل الافتتاح واذا امثل اذا
فانه فان العبد اى الشان تعليل لقوله الوجه ان يكون الافتتاح كنت وكيت عرفته اى عرفته اهلا
يجد جزاء متى دخل حرف الاستفهام منهما للتفسير من معبود بيان من يحمد ثم اذا استقل د
على متى والخروج صفة ما الكاف الملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة يقال له ملكوت العراق
افتتحى نطق جواب اذا ولا تقوى ثانى مفعولى تطق ثم اذا قال عطف على اذا استقل فوصفه

وه

ولقائل ان يقول منه صلة التعرف
بحسب اى ثامه كان من معطى لان
كان ... الوجه
لا ينقبض ... مرفوع الموضع
... وحقه مرفوع ... حرف
على الابتداء وكان ...
خبره والجملة جواب اذا
لا انه يلزمه زيادة من
الاثبات والمعرفة

به

ت

حينئذ

العظيم

وصف العبد المعبود عطف على قائل فما ينبغي نعلم كونه كون المعبود جلائلها جمع جليلة وهي
ينبئ عنها الرحمن لانه فعلان من رحم كسكران من سكر ودقائقها جمع دقيقة ينبئ عنها
الرحيم لانه فعيل منه كمريض من مرض وفي الرحمن مبالغة ليست في الرحيم ولذلك قالوا رحمن الدنيا
والآخرة ورحيم الدنيا ورحمن الدنيا ورحيم الآخرة باعتبار الكيفية والكمية لان الزيادة في
في البناء تدل على زيادة المعنى وهما بدلان من انواع النعم مصيبا خبر ثان للكون بكل معروف
اي جليل وخفية مفعول ثان لمصيبا اي مبلغا اياهم الخلق والقياس مصيبهم لان المتصل
اخصر فلا يجوز تركه الى المنفصل الا عند تعذر الوصل فارتكب الشذوذ كقوله اليك حتى بلغت اياكا
وحق الكلام بلغتك فلا تضاعف جواب اذا وهو معطوف على مقدر عند هذا عند قوله الرحمن
الرحيم المناديه المؤذنة بالوقع صفة لمالك يوم الدين لانه خبر مبتدا وبالجنة صفه للخاتمة وهي
ضد الفاتحة يوم الحشر بدل من قوله في العاقبة للثواب بدل من في له للامر كله ويجوز ان
يتعلق اللام بالحشر اي يوم الجمع لاجل الثواب والعقاب فما ظنك جواب اذا فما استفهامية
والظن مضاف الى الفاعل بذلك المحرك مفعول اول والباء زائدة ايسمع الاخ الحلاحل مفعول
ثان على تقدير القول اي يقال وذلك لان المفعول الثاني خبر ولا انشائي لا يقع خبرا كما في قول
علمته ان يدعك ام عمرو وهذا ليس من تعليق بل الجملة لا استفهامية واقعة موقع احد مفعولي
علم ومن حق التعليق ان يكون ما بعده لا فعال سادا مسد المفعولين جميعا فافهم ان لا يصير
فاعل يسمع وفاعل يصير ضمير المحرك بوجب صفة حد وفاعله راجع الى المحرك والضمير الراجع
الى الموصوف محذوف اي الى مكان بوجب فيه عليك لا قبال ونحوه قوله تعالى واتقوا يوما
لا تجزي نفس عن نفس شيئا الجملة المنفية صفة ليوما والعائد منها الى الموصوف مطرح
اي لا تجزي فيه ومما انشدنا ابو علي تروح حتى اجرد ان تقيلي اي مآء اجدر بان تقيلي فيه
وبعضهم ينزل في مثله فيقول اتسع فيه فنزل منزلة المفعول به فحذف الجار ثم حذف
الراجع كما حذف من قوله وطول العهد ام مال اصابوا وشان مبتدا منذا فتحت نقد به
منذ زمان افتتاحك فما تصورت اي الذي تصورته خبر الشان والجملة صفة مولى و
المنصور مع كونه ربا منعما مالكا فتستطيع السماع نصبه وذلك بان مضمرة لانه وقع بعد
الفاء في جواب النفي كقولك ما تأتينا فتحدثنا ان لا تقفل مفعوله اياك مقول القول والنداء
معترض فلا ينطق بالتاء على الخطاب لانه فعل الفتاة ويروى بالياء على انه فعل القول
والسماع رفعه على الابتداء كقوله وما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى ما اكاد اجيب وقع
والشرح بعينه ان فتستطيع وفلا ينطق معطوفان على ان لا تصبي وان لا تقفل وفيه نظر
وليس ابن حجر الكندي بالحاء المهملة المضمومة قبل الجيم الساكنة مولى القيس بعلجي ليس
وفاعله ضمير ابن حجر ان يكون مفعوله على حذف من اي يبعد من ان يكون اسم كان ضمير ابن حجر
ايضا خبره فعل ذلك تقديره وليس ابن حجر يبعد من كونه فاعلا للالتفات ولو قيل ان يكون فاعل
يبعد فلا يبعد وتقديره وليس ابن حجر يبعد كونه فاعلا لذلك كونه المشهود الواو للحال من ابن حجر
اعترضت بين يبعد ومتعلقه والهاء في له للام في المشهود بمعنى الذي والحائز من الحوز الجمع
عطف على المشهود والقصبات جمع قصبة وهي الآباء بالفتح والمد والسبق مصدر وقولهم سابقته

فسبقته سبقا وهو كناية عن الغلبة في السباق والمقتلد ماخوذ من اقتلدته المال اخذت منه له
فلقة اي طائفة للاناسي مفعوله واحدها انسان العين واحد العيون حاسة الرؤية وهو المثال
الذي يرى في سواد العين واصله اناسين فابدلوا من النون ياء ووقعت ياء الجمع قبلها فوجب
ادغامها فيها لاجتماع المثلين وقيل انسان العين او سطها الذي ترى فيه صورة الناظر وليس
هذا الاسم حقيقة لتلك الصورة وانما هو ايقاع اسم الحال على المحل ان كان الحال ايضا مما لا حقيقة
له في اصله وهو اكرم موضع واعزه من العين لان منه منشاء الرؤية والقوة البصرية اي لآخذ
المؤثر لا احسن لا الطف من الكلام واللام مثلها في قولك ضارب لزيد وذلك ان اسم الفاعل فرع
على الفعل في العمل فينقص عنه بجواز ادخال اللام على مفعوله دون مفعول الفعل وفي التنزيل
فمنهم ظالم لنفسه من لبتياته والنكات جمع نكتة وهي كالنقطة واراد بها مستحسنات
الكلام اي هو متعاط للاحسن من احسن لا احسن في افتنانه ظرف للافتلاذ وهو افتعال من افتن
الرجل في حديثه وخطبته اذا جاء بالافانين اي الاساليب افيد في الشرح ان في افتنانه
متعلق بيبعد ومنه نظر واذ المفتن ظرف لقوله ليس بعد مع ما في حيزه اي ليس ابن حجر
يبعد حين المفتن تلك الالتفاتات ان يكون كذا وما افيد في الشرح من انه تعليل لافتنانه او ظرف له
فيه نظر لم يساعده المعنى وكان واو الحال وفيه ضمير الشان اي وكان الشان يمكن ابن
حجر ان لا يلتفت فاعل يمكن وذلك ان سوف مبتدا وخبر وهو بيان لسقاية لا للالتفات فيقول عطف
على لا يلتفت كقول لبيد جواب سائل يقول لو لم يلتفت يضطرب كلامه في بث ولنا فاجيب بانه
كقوله ولم يخرج كلامه عن اتساقه فكذا هنا او ان يلتفت معطوف على ان لا يلتفت حين قصد ظرف
للكون والتهويل التفظيع يعني حين قصد تعظيم سبب لامر واستفظاع الخطب وهو وجدان
الشيء فظيعا شنيعا شديدا في النبا في الخبر ظرف لقصد والمفجع الموجع يقال فجعته المصيبة
اي اوجعته للواقع لاجل لا من الواقع ويعني الواقع بغير اللام ويمكن ان يكون الواقع على الدال
مفعول المفجع اي المفجع للذي وقع في ذلك الخبر والنباء والفت الكسر يقال فت الشيء اذا كسره
في العضد موضع الفت والاصل الفات العضد ثم حذف المفعول به وجعل بعد الحذف نسيا منسيا كانه
من جنس الافعال اللازمة ثم جعل محل الفت ما دخل فيه في وعليه قوله تعالى واصلح لي في ذريتي
لم يرد اصلاح معين وانما اراد اوجد الاصلاح لي في الذرية وقوله والله يقبض ويبسط منبها
حال من فعل اي نفسه نفس ابن حجر عليها على النفس ولهث خبران والوله ذهاب العقل
والتحير من شدة الوجد فاقامها اقام ابن حجر عطف على ولهث وفيه السببية بعض التسلي انتصب
على انه مصدر لا مفجع الملوك استثناء ناقص اي لا يتسلى بشيء الا مفجعهم والهاء في له وعليه
للمصاب واخير عطف على فاقام مخاطبه مخاطب المصاب تسلية علة لخطابه له وهي الكشف عن الهم
يقال سلاني من همي اذا كشفه عنه وجملة لا مر انه نزل نفسه منزلة ملك مصاب ولا يتسلى الملوك
الا مفجع لمثل لهم ولم يكن ثمة ملك فجعل يسليه او نبته في النفاية لا ول عطف على معنى قوله فعل
ذلك منبها لان ذلك على نبته واستشعارها واضمار نفسه خوفا في القلب فعه مع النباء كمدا
مفعول استشعر وهو الحزن والهم وارغاض المرء من الشيء اشتداده عليه واحترافه منه ابدت
اظهرت نفسه خبران والجملة معلل للفظاعة والهاء في يقلقه ويضجره لمصدر يهما وان تثبت

اسم كان ومن حقها خبره والواو للحال نعل الملوك انتصب على المصدر وقد مر مثله والسنن الطريقة
والهاء للنفس اى وتثبتا على طرقها التى كانت تسلكها والنوائب المصائب والبوارق واحدها
بارقة وهى السحابة ذات برق ويجوز ان يكون لا اضافة بمعنى من محسن لم تفعل عبر عن التثبت
والتصبر بالفعل اى لم تثبت ولم تتصبر نفسه وقد ذكرنا وجهه شككته اى اوقعت نفسه
اياه فى الشك فى ان نفس المكروب نفسه مكروب بحزن وبين ذين حرف واحدها حرفة قائلا
ومسليا حالان مترادفتان من المستتر فى اقام وفى التفاته الثانى رد على النفاثة لاول
وعلى متعلق بمنبها المقدر ودل لا التفات على صدق تحزنه من حيث ان حد الكلام الخطاب
نظرا الى بدء كلامه ومعلوم ان المخاطب مصاب متحزن وحق المعزى ان يخاطب المعزى
بما ينكشف عنه الهم فحين انتقل الى الغيبة دل بذلك على ان الخطاب لم ينفعه لانه لفرط
الحيرة والدهش لم يعرف منهما وبذلك لا الصدق تحزنه كانه قال للمكروب تحزنك تحزن
صدق ولاجل صدقه لا تتفاوت صفتك خاطبتك ام سويت اولم اخاطبك ولذلك لم تقل لاسفاوت
فى الخطاب والغيبة جميع ذلك اشارة الى ما ذكر فى الابيات انما كان اسم كان ضميرا يعود على جمع
ذلك ولما خصه لشئ اوللذى خص ابن حجر خبره والجملة خبر ان اوبته عطف على انبه على
ان نفسه واللب العقل وما على اطار وابا راى اهلك النبأ وهما عبارتان عن الحيرة والاضطراب
وحائرا بائرا الذى لم يتجه لشئ وهو اتباع لحائرا مفعول ثان لترك وقد سبق وجهه فما فطن فيه
معنى السببية وما نافية والفطنة كالفهم تقال منه فطنت للشئ بالفتح فهمته وعلمته
نعم مع النبأ لمقتضى الحال مفعول فطن ومن الحكاية بيانه فما كان ما فاعل جرى وكان لما
ناقصة واسمه ضمير ابن حجر والغه خبره والهاء لما والجملة صلة ما اوزائده وصلته الفه ومن
الخطاب بيانه ولم امرا ونهيا مصدران وقعا موقع الحال من المستكن فى الفه الراجع الى ابن حجر معناه
نفاه عما يعتقده وهو الخطاب فى مجارى شؤون الطرائق وخطوب لامرا آمرا وناهيا اذا دهمه
ظرف وما فاعل دهم والهاء فى له وحده لما المعنى والانسان لا يكاد كلامه يسلم عن خروجه مخالفا
لمقتضى الحال اذا اصابه شئ يتحير لاجله العقل والفطنة لما وجل خبران وما نافية وفنى عطف
على وجد وبعد الصدمة الاولى بعد حدة الكرب والرزية ظرف ما وجد من قولهم صدمه
اذا صك به بجسده ومن الحديث الصبر عند الصدمة الاولى اى ان كل ذى مرزية قصاراه الصبر
ولكنه انما يحمد عند حدتها وحين افاق اى من حزنه ووجده بدل من بعد الصدمة وشيئا مفعول
المطلق اى افاق شيئا من لا افاقة ونحوه قوله تعالى على وجه لا تجزى نفس عن نفس شيئا اى شيئا
من الجزاء ومدركا حال من افاق وبعض لا ادراك ايضا مفعول مطلق وقائلا حال عن فنى على
ما سبق اى وفى التفاته الثالث نبه على ان جميع ذلك لا مر خصه ولم يتجاوزه الى غيره
غاظه ذلك اعضب ابن حجر ان نفسها لم تثبت وكان التثبت من لوازم امثاله وهو متعلق بحين
والظرف مع المظروف خبر ان قائلا له المستحق للعقاب فالتوبيخ التهديد والتأنيب كما مع ما
فى حيزه خبر ان واسم كان ضميرها الحامل اى الباعث والداعى وحين مع حوابه وهو ولى جواب
لما وسكوت الغضب مثلا كان الغضب تغريه على العتاب ويقول له عيره ووبخه فان سورة
الغضب اى سوطته وشدته تعليل لسكون الغضب بالعتاب وهو مذاكر الموجده ومخاطبه

الادلال وولى عنها اعرض عن نفسه وهو يحدم اى يتكلم خفيا الواو للحال من ولى والبزل
جمع بازل وهو البعير الذى فطر نابه اى انشق وذلك فى السنة التاسعة وهو كناية عن
العالم المنتهى فى البلاغة لا مرئى متعلق بيعترفون ولا يقيمون يتبتون وذنا مرتبة وفضيلة
ما لم يعتوا حته عدم اطلاعهم من مضمونات كلامه ومفهومات اغانينه على لطائف لاعتبارات
والهاء فى اشباهها للطائف لا اعتبارات لكن اللام للبيان مثلها فى هيت لك فى هذا الفن اى
فن لا اعتبارات المتعلقة بالمسند اليه فى تلك المطارح لاماكن المرتفعة وهى مواضع الفكر والدوية
الواحدة مطرح طمحت عينه ارتفعت ومن متعلقه بالمرفوعة النازحة البعيدة صفة
المطارح من منامك عن فهمك وذهنك لا تثبتها خبران والهاء للطائف اى لا تفهمها انت
واجب فهمها فلم تمتحه لسفارا استندا رعلك ولا متراء لا استندا رمن حرنت الناقة
مرنا مسحت ضرعها الندى فى لا استشراف فى النظم هنالك لاجل الذى حصل فى تلك المطارح
من اللطائف اطبا مفعول تمتر واحدها طبى وهو لذوات الحافر والسباع كالضرع لغيرها
والمجهود الوسع والطاقة ولم تخلف عطف على تمتر على الخطاب من خلفت فلانا ورائى فتخلف
عنى للتنفير عنها للبحث عن لطائف الاعتبارات وما كل خلفك ظرف يخلف كل حتى مهود كله
غاية عمدت وعرفت مفعول به له فاذا حال من تخلف من مددت الشئ فامتدا ومن حد
الجيش اذا زاده وقواه والباء فى بضبعك بعضدك لتقوية اسم الفاعل فى العمل صدق همته
هى واحد الهمم فاعل حاذا تبطش فعل همة والبطش لاخذ بعنف ومفعوله محذوف
على طريقه اصلح لى فى ذريتى وفى متوخاك اى مطلوبك مكان البطش بباع بقدر مثا ليده
بسيط واسع من قولهم فلان بسيط الجسم والباع ولد البا متعلق بالبطش ان لا اتنزل لبلا
تنزل انت من ذلك من تنزلت ذليلا اذا ذل فى طين اومنطق من مرمى غرضك من هو نك
الذى ترمى فيه ولو مقدار فسيط الواو للحال عن تنزل ومقدار خبركان نحو الاطعام ولو
تمرا واتنى بدابة ولو حمارا اى ولو كان النزل للمقدار تغمدوف الثمرة وقلامة الظفر متطهل
حال عن تنزل تطمأ عنك مصدر كالكراهية اضيف الى الفاعل وان تستشعرها مفعوله
سقسر فى فانحف الحق بحذف مع ان ثيابا اى مستعينا فى طمعك فى ان تتخذ اللطائف
شعارا وهو الثوب الذى يلى الجسد بنفس البناء تعلق بستظهر او لك صفتها اى كائنة
لك وتتقطى صفة ثانية لها وطبع عطف على نفس متعوان كثير المعونة اى لاعانة دراك كثير
الادراك وقلما يجى فعال من افعل يفعل الا انهم قالوا حساس ودراك وعلماء هذه الطبقة طبقة
علم البلاغة البصائر جمع البصيرة المدلون بسكون الدال اى الناسبون انفسهم عالو تواصى
ادلى برحمه اذا توسل بها وادلى بحجته اى احتج بها ويروى المدلون بالكسر والتشديد من ادل
من الدل وهو التعنج والشكل والحكمة علم الشرائع وقيل كل كلام وافق الحق فهو حكمة والفصل
التمييز بين الشيئين وقيل للقول الواضح فصل بمعنى المفصول كضرب الامير لان البلغاء يقولون
كلام ملتبس وفى كلامه لبس والملتبس المختلط فقيل فى مقابله فصل اى مفصول بعضه من بعض
فعلى ما قررنا معنى فصل الخطاب البين من الكلام الذى تبينه من تخاطب به لا يلتبس عليه
ومن فصل الخطاب معرفة مظان الوصل والفصل فلا تتنف صاحبه فى كلمة الشهادة على

شيئا وانا سمعت العلام ورحمه بيانات ... البليغ ... الاحد بعلمهم ... كلامهم بالاتقانه ... والفصاحة ... الغصبة ... الملاط ... والنفاضل ... لا ... لا يحصل ... الاعند كونه المرفوعة اى ... صفته لطائف المقترنة ... والرفع ... الشئ وقوله تعالى ... المنزلة لهم ... ذلك ... السلطان

المستثنى منه والاقتداء قوله تعالى فويل للمصلين الآية متصلا بما بعده ولا والله يعلم انتم لا يصله
بقوله لا تعلمون ونحو ذلك من مظان العطف وتركه والاضمار والاظهار والحذف والتكرار وتجوز
ان يكون الفصل بمعنى الفاصل كالصوم والزور ويكون معنى فصل الخطاب الفاصل من الخطاب الذى
يفصل بين الصحيح والفاسد والحق والباطل والصواب والخطاء وروى عن على كرم الله وجهه
فصل الخطاب هو قوله عليه السلم البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ومن من الفصل بين الحق
والباطل ومنه قولهم اما بعد لانهم يفتتحون اذا تكلموا فى الامر الذى له شان بذكر الله تعالى وتحميده
فاذا ارادوا ان يخرجوا الى الغرض المسوق اليه فصلوا بينه وبين ذكر الله تعالى بقولهم اما بعد
على ان كلام رب العزة مع ما فى حيزه خبر على انه ولم يكتنف خبران والطلاقة بالضم والفتح الحسن والقبول
والغدق بالغين المعجمة والدال المهملة من الغدق الماء الكثير وما نافية اى ما غدقت
ما سافل القرآن شبهه بشجرة ناضرة مورقة ولها اسافل واعال ثم اطلق اسم الاسافل والاعالى
عليه على سبيل التمثيل وما كان بحيث يعلو ما انا فيه وتلك الغوالب الاساليب هى الاعتبارات المذكورة
فى هذا الفن قوله الفن الثالث الى والجذع عن القارح للوجه تعليل لقوله تعلم له اى
للوجه وهو بدل من قوله للوجه فمفعول علمت الراجع الى الموصول بغير واسطة انما طوى وثانى
مفعوليه المعتدى اليه بحرف ان لابد او المتروك هو المعتدى اليه بحرف وان لا بد هو المعتدى اليه بنفسه
تقديره للسبب الذى علمته من ان لا بد من كذا تعلم له او للسبب الذى علمت له ان لا بد تعلم وبعضد الثانى
قوله تعلم له ان لا بد بعده المخصوص الذى خص والتلاطم تضارب الامواج من التطمن الامواج ضرب
بعضها بعضا والاذى موج البحر وجمعه الاواذى والهاء فى فكره وجنسه للمخصوص المستودع
مفعوله الاول ضمير يعود على اللام وكال انسه هو الثانى ومعناه الذى استحفظ اياه والضميران
المضاف اليهما فاعلان يرجعان الى الالف واللام والانس بالضم مصدر قولهم انست به انسا
مثال كفرت به كفرا والنقاب بكسر النون العلامة والمحدث بفتح الدال المتقنة الصادق الظن
فلا عجب فيه معنى السببية عنه عن النقاب فى اماكنهما مكامنها اماكن استتار بدائع
النكت الواحدة مكمن وهو مكان الكمون اى الاختفاء يقال كمن كمونا اذا توارى عن معاينتهم
من اكن اللطائف الطلع بالكسر اسم من الاطلاع وقيل الطلع الخبء والمعنى الذى يسال عنه
طلع اعجاز القرآن اى الاطلاع عليه وعليه قولهم استطلعت راى فلان او سأل نفسه خبر
الاعجاز وذلك لان الاستفعال نظير التفعل الى الافعال والتفعيل فى انه من اسباب التعدية الا
انه التزم حذف المفعول مثله فى عدل فى القضية ولا اصل عدل الحكم فيها اى سواه وفيه
قولهم استفتى زيد كانه سال ذلك نفسه وكذلك استنجى الطين كانه سال ذلك نفسه باستفراغ
طوقه باستيعاب طاقته واستفراغ جهده والباء يتعلق بالمستطلع والهاء له الزمام خيط
يشد فى البرة او فى الخشاش ثم يشد فى طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما وهو مفعول اعطالك
كفاء المتحدين نظيرهم يقال لا كفاء له بالكسر اى لا نظير له وهو فى الاصل مصدر قولهم كافاته
على ما كان منه مكافاة وكفاء جازيته وقع حالا اى الذى ملكه زمام الحكم مماثلا للمتحدين اى هم
العرب لان النبى عليه السلم تحداهم اى طلب منهم ان يعارضوا القرآن ليظهر لهم صدقه ومعجزته
وهو فى الاصل طلب الحداء استعمل فى المباراة يقال منه تحديت فلانا اذا باريته فى فعل ونازعته

الغلبة

الغلبة وهو جمع على حد التثنية للمتحدى اسم المفعول واصله متحديان فاجتمع ساكنان حذف
الالف كالمصطفين تجيب فهمه الباء متعلقة بالمالك وهو من اضافة العام الى الخاص لان
العجب الامر يتعجب منه فهو الطلبة بكسر اللام ما طلبته من شئ اى الاطلاع على الاعجاز الترقى
وهو المطلوب بما عدا الاطلاع عليه وسائل اليه فهو المرام اى الاطلاع عليه المطلب وغيرهما
متوصل به اليه والاحسن ان يرجع الضمير الى الاعجاز لانه المطلوب بالذات بحسب الامر نفسه
والتسلق التسور على الجدار والفاء للتعليل ان لا بد هى مخففة من المثقلة علمت فى ضمير الشان
ولا النفى الجنس بتة مصدر قولهم بته يبته بتا قطعه والتصفح فى الشئ النظر فى صفحاته
المقتضيات بفتح على بناء اسم الفاعل وهو مفعول التصفح وفاعله متروك وايراد المسند اليه
مفعول المقتضيات وعلى ترك الصور حال من المسند اليه تقديره علمت انه لا فراق من النظر
فى جوانب الاحوال التى تقتضى ايراد المسند اليه كائنا على الصور المختلفة ككونه مضمرا او علما
او موصولا او اسم اشارة او غيرها والكيفيات المتباينة ككونه معرفة مجردا او مصحوبا
بشئ من التوابع ونكرة مخصوصة ونحو ذلك على ما مر ان لا بد انه مفعول تعلم والتفحص تفعل
من الفحص وهو البحث عن الشئ ومن كونه بيان لانواع التفاوت فيه ومن افراده معطوف
على فى المسند اى والانواع التفاوت فى افراد المسند ثم مثل لافراده فعلا بفعل ماض ومشترك
بين الحال والاستقبال او مختص به وترك ما خلص للحال متقيدا حال من فعلا واسما منكرا ومعرفا
على الجمع والامل متقيدة او متقيدات فاغنى اسناده الحكل عن ذلك وذلك لشارة الى الفعل
والاسم المنكر والمعرف ثم قيد الفعل بالظرف والاسم بالوصف ومن كونه جملة متعلق بفى افراده
من كونها كون الجملة بيان لانواع التفاوت فى كونه جملة ومن كونه متاخرا لكون المسند متاخرا عن
المسند اليه رد على من كونه معنى داخل تنهيا بتسهل ويتيسر لك وان تتسم فاعله يقال
اتسم فلان اذا جعل لنفسه سمة يعرف بها افتعل من الوسم وهو العلامة فالتاء اصلها
واو نسمته بعلامة المقام والهاء عوض عن الواو وان يجرى الى حد مقتضاه يجرى المسند
الى منتهى مقتضى المقام واصله على اقوم سمته متعلق بيجرى اى على اشد اعتدال
نهج المقام وعلى طريقة واقوم شاذ لانه انما من قوم فاستقام او من استقام معناه يجب
البحث عن الاحوال المقتضية لانواع تفاوت المسند ليحصل لك ايراده فى كل مقام موافقا له
فهو اى الاحوال او الاقسام المطارح هو الذى تثار فيه المكان الذى تخرص وتخبر فيه من
رزته اروزه روزا اذا جربته قوى القارح الواحدة قريحة وهى اول ما يستنبط من البئر
ومنه قولهم لفلان قريحة جيدة ويراد استنباط العلم بجودة الطبع والمطارد مكان مطاردة
الاقران فى الحرب وهى حمل بعضهم على بعض الجذع عن القارح اى تمييز المبتدئ الذى عن
المنتهى الناشئ عليه يقال قرح الحافر اذا انتهت اسنانه وانما ينتهى فى خمس سنين قوله
اما الحالة المقتضية لترك المسند الى آخرها اراد المستدخبر المبتدا دون الفعل بشهادة
الامثلة وانه ذكر ترك الفعل فى فصل على حدة وقوله فهى مبتدا ومبنى منسوبا الى كان واسمه
وخبره ومتى بحال وصفته اعنى تعرف منه اى من ذكر المسند اليه خبره والجملة بتمامها
خبر لما الحالة تقديره اما الحالة المقتضية لتركه فتلك الحالة حاصلة وقت كون ذكر المسند اليه

طارحة الكلام وامد من رميته
طحن الشئ
ومن ثم

متصفا بصفة تعرف من ذكره المسند اى يكون معه قرينة لفظية او عقلية تدل على تعيين المسند
وتعلق بتركه ترك المسند غرض عطف على كان اى فتلك الحالة متى كان كذا ومتى تعلق به غرض
تعنى تلك الحالة بمجموع شيئين القرينة و الغرض إمّا اتباع الاستعمال تفصيل للغرض وهو دون
بان الحذف فى الامثلة المذكورة الى قوله ونحو ذلك واجب وهو به ما قامت فيه قرينة لفظا او
حكما مع ذكر شئ ساد مسد الخبر اى ذكر شئ فى موضعه دال عليه لان اقتفاء اثار العرب فى كلامهم
واجب وموهم ان الحذف فى الامثلة المذكورة سماعى وليس كذلك لان لكل منها ضابطا اللهم
الا ان يقال بعض استعمالاتهم منتشر موقوف على السماع وبعضها مضبوط مبنى على القوانين
فالمراد اتباع استعمال ماله ضابط وهو اعنى اتباع الاستعمال فى نفسه اعم منهما اما نحو ضربى
فضابطه تقدم مصدر او اسم بمعناه اضيف الى فاعله او مفعوله ومجئ حال من بعد احدهما او منهما
فى المعنى فضربى مبتداء مضاف الى فاعله وزيدا مفعول وقائما الاصح ارتفاعه على الخبرية لان
الخبر المعنى هو المبتداء والقائم ليس من الضرب فهو منتصب على الحال من فعل مقدر فيه ضمير يعود
على زيد وهو ذو الحال ويمتنع وقوعه حالا من زيد او من الياء والا لوجب ان يكون العامل فيه
ضربى فان العامل فى الحال وذى الحال واحد فكان فى حيزه ومن صلته فلا يستقيم ان
يسد مسد خبره لان الساد مسد حكمه حكمه فكما انه يجب ان يكون غير المبتداء فكذا الساد
مسده مستغنى المبتداء بلا خبر واما يسد مسده والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل
والفاعل والتقدير ضربى زيدا اذا او اذ كان قائما على ارادة الاستقبال او المضى فالظرف هو
الخبر على معنى انه قائم مقامه وهو المستقر المحذوف لان الظرف اذا جعل صلة او صفة او حالا
او خبرا تعلق بمحذوف اذا كان متعلقه عاما كالاستقرار والوجود وهو مضاف الى كان التامة
وفاعلها لا ان خبر كان الناقصة لجواز تعريفه والجواز تعريف ما انتصب هاهنا فممنوع ضربى
زيدا غلامك ولان الغرض من الناقصة تعيين زمان الخبر فاذا حذفت لم يبق على زمان
الخبر دليل فحذف الفعل ونزل الظرف منزله ثم حذف الظرف لدلالة اللفظ عليه واختير اذا
واذ لان ظروف الزمان يخبر بها عن الحدث وهى مستبد به وهما اكثر شيوعا اذا كان الزمان
معينا وقد سلك هذا المسلك فى قولهم اكثر شربى السويق ملتوتا الا فى ان المبتداء ليس مصدرا لكن
لما اضيف الى الشرب اكتسى حكمه لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه تقول صمت احسن
الصوم بنصب احسن على المصدر لاضافته اليه وملتوتا اى مجدوحا من لتت السويق
البله لتا اذا جدحته وقولهم اخطب ما يكون الامير قائما وقد وقع الخلاف فيها اتساعا اكثر منه فيهما
وان لها وجهين الاول ما يكون بمعنى الكون نحو قوله يسر المرء ما ذهب الليالى والمراد بكونه
وجوده اى اخطب وجود الامير اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا للمبالغة واذا ظرف قام
مقام الخبر فتقول حينئذ اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب ليس الا لاخبار عن المصدر
بالزمان وتعيين اذ التصريح يكون بالاستقبال فهى كالاولى فى حذف الخبر والاتساع
هو جعل وجوده خطيبا والثانى ما يكون بمعنى الزمان وهم يجعلون المصدر حينا منه قولهم
مقدم الحاج كانه قال اخطب الاوقات التى يكون فيها الامير خطيبا اذا كان قائما فاذا امر فوع
لا غير لانه روت الثقات اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم لانه اخبر عن الزمان

بالزمان

بالزمان غير انه اتسع فيه لم يكن فى اختيه حيث اضيف افعل الى الاوقات ولا يضاف هو
الى ما لا يكون منه وليست الاوقات من جنس اخطب فى الظاهر لان اخطب هو الامير الا انهم قد يجعلون
الفعل للزمان توسعا يقولون نهارك صائم وليلك قائم وقال تعالى بل مكر الليل والنهار لم يروا انا
خلقنا الليل ليسكنوا فيه والنهار مبصرا وهذا الوجه يصح فى المسئلتين على تقدير مضاف محذوف
تقديره زمان ضربى زيدا قائما مستغنى عن الخبر هذا هو مذهب البصريين والكوفيين وغيرهم فيها
مذاهب اخرى الليق بهذا الموضع اذ ليس المراد بيان تفصيل المذاهب وقولهم كل رجل وضيعته عطفه
على قولهم دون ضربى ليؤذن باختلاف الضابط وبكونه بابا على حدة والضابط هو العطف على
مبتداء بالواو بمعنى مع فكل رجل مبتداء وضيعته اى حرفته وصنعته يقال للرجل ما ضيعتك
ويجمع على ضياع وضيع كالقصعة والقصاع وقيل ضيعة الرجل ما يكون منه معاشه
كالصنعة والتجارة والزراعة وغير ذلك وفى الحديث افشى الله ضيعته اى اكثر عليه معاشه
معطوف عليه والخبر محذوف عند البصريين والمعنى كل رجل وعقاره مقرونان والذى شجعهم
على ذلك طول الكلام بالعطف وكون الواو بمعنى مع المستدعية للمقارنة والكوفيون على ان وضيعته
هو الخبر فان الواو بمعنى مع والتقدير كل رجل مع ضيعته وهذا لا يحتاج الى الخبر مكتفيا فى
معناه ولعمرى انه فاسد لان مع اسم وظرف ولا كذلك الواو ولان الحرف لا يقع خبرا الا اذا كان
حرف جر وقولهم لولا انكسر القول بمثل ما تقدم ولها مذهبان احدهما كونها للتحضيض او التوبيخ
وتختص بالافعال والثانى ان يكون لامتناع الشئ لوجود غيره وهى رابطة لاحدى الجملتين
بالاخرى واختلف فى ارتفاع الاسم بعدها فمنهم من ذهب الفراء الى انها رافعة وهو سهو لانها لا تختص باحد القبيلين
وشرط عمل الحرف اختصاصه باحدهما ويؤيده ان سيبويه حرف فى لغتهم برفع ولا نصب ومذهب
بعضهم ان رافعه فعل مقدر اى لو لا حضر ويحيى لولا ارسلك مدهونا لغسلته يعنى لو كان ارسلك
وهو ضعيف لانه حمله على ما هو الاكثر فى الاستعمال فهو وقوع الاسم بعدها اولى من تقدير يخالف الاصل
ومذهب سيبويه والبصريين انه مبتداء وخبره محذوف لقرينة معنوية لا تقول لولا زيد لكان
كذا الا حيث جرى شئ وعليه قول عمر بن الخطاب [illegible] لولا على لهلك عمر اى حاضر
او مفتى حين استحضر امراة ذكرت عنده بسوء وهى ذات حمل فاجهضت الجنين من الخوف
فاستشار عمر فى ذلك من حوله فقالوا انما انت وال ومؤدب فقال على كرم الله وجهه
استغشوك وما نصحوك عليك غرة عبد او امة فقال عمر لولا فحذف ولان امتناع الثانى
لما جعل معللا للاول وهو موجود حكم على الاول بالوجود لامتناع وجود المعلول بدون علته وفى
حسنه كثرة الاستعمال وطول الكلام بجواب لولا الساد مسد الخبر المعلوم المغنى عن ذكره تضاعف
الثقل حتى لزم الحذف وقولنا لكان كذا جواب وليس خبرا لانه جملة لا ذكر فيها يعود الى المبتداء
ولجواز دخول اللام عليه وامتناع دخوله على الخبر لا تقول زيد لقائم ولصحة كل خبر ان يكون
مفيدا واستحالته ان يكون ونحو ذلك ومثل المذكور من الامثلة قولك لعمرك لافعلن لعمرك
مبتداء حذف خبره لطوله بجوابه وسده مسده واما قصد الاختصار عطفه على اما اتباع
الاستعمال اشار بذلك الى الحذف الجائز وهو ما قامت فيه قرينة لفظا او معنى تعين معها الخبر
ولا شئ يسد مسده والاحتراز الصواب جنته لما يلزم من رفعه صيرورة القسم قسيما وللناس

فی خرجت فاذا زید اقوال ثلاثة الاول انها حرف معناه المفاجأة ولا بد للمبتدأ وهو زید من
خبر ولیس مذکورا فهو مقدر الثانی انها ظرف زمان فلا غنیة عن الخبر ایضا لان الجثة لا یخبر عنها
بالزمان ففی هذین الوجهین یجوز حذف الخبر لو کان مطلق الوجود کحاضر وموجود والا فلا
الثالث انها ظرف مکان فیستغنی عن الخبر فان ذکر وصف وقید الظرف لغوا دفع الوصف علی
الخبریة فیقال خرجت فاذا زید قائم فزید مبتدأ وقائم خبره واذا ظرف مکان عمل فیه الخبر نحو
فی الدار زید قائم والمعنی فحضرنی زید قائما ای فاجأنی عند خروجی زید وان جعل الظرف مستقرا
انتصب قائما فاذا هو الخبر لان ظرف المکان یخبر به عن الجثة وقائما حال من الضمیر فی الظرف والعامل
فیها ما فی الظرف من معنی الفعل کقولک فی الدار زید قائما ویقال خرجت فاذا زید فزید مبتدأ و
اذا هو الخبر فهو مما نحن له علی الوجهین لا ولیت زید منطلق وعمرو ای وعمرو کذلک فقرینة العطف
تدل علی خصوصیة الخبر ففیه الاختصار والاحتراز عن العبث لان ذکره مستغنی عنه وذکر ما هو
کذلک عبث او قوله هو السماع عطف علی قولک فی المعنی لان کما اذا قلت معناه کقولک وذلکم اشارة
الی غیظهم علی الذین یتلون علیهم آیات الله فی قوله یکادون یسطون بالذین یتلون علیهم آیاتنا
او الی الکراهة والضجر بالتلاوة علیهم کانه قال بشر من غیظکم علی التالین وسطوکم علیهم او
مما اصابکم من الکراهة والضجر بسبب ما تلی علیکم النار فی ارتفاعها وجوه احدها انه مبتدأ
خبره محذوف کما فی المتن شهادة بشر من ذلکم وفی الکشاف هو خبر مبتدأ محذوف کان قائلا
قال ما هو فقیل النار ای هو النار وقرئ بالنصب علی الاختصاص وبالجر علی البدل من شر
قیل المراد بضیق المقام هو الشعر وقیل هو المرض ونحوه کما سبق فی ترک المسند الیه لان
الوزن لیس فی تلک المرتبة والشعر الی الطیب یقول لما رأت صفرة لونی وجدا بفراقها
قالت من به ای من فعل به هذا الذی اراه وقال ابن جنی من المطالب به ومتنهد ای
علا صدرها الشدة تنفسها وزفرت استعظاما لما رأت فاجبتها عن سؤالها المتنهد
فهو یحتمل ان یکون مبتدأ خبره محذوف کما فی المتن وان یکون علی العکس ای المتنهد هو المطالب
والفاعل لی او هذا الشخص او الانسان المتنهد وستعرف ان السین تفید تأکید وقوع المعرفة
فی المستقبل لان سیفعل جواب لن یفعل وفیه تاکید النفی فی المستقبل فناسب ان یکون
متضمنا لما تضمنه الفعل الداخل علیه لن ای التقدیرین تقدیر المسند او المسند الیه یروی
بالرفع لتعلیق الفعل للاستفهام وذلک لانه قال فی تلک الحالة لا یجوز تقدیم الخبر علی المبتدأ
اذا کانا معرفتین بل ایهما قدمت فهو المبتدأ وقال فیها ولا تقدیم فیما نحن له مما یقدم بدون
سببه بل یؤتی بالحکم علی الوجه المتصور فتعرف من ذلک ان تقدیر المبتدأ اولی لان السائل
یطلب ما حکم الشاعر علی مباشر هذه الصفرة دون طلبه ما حکمه علیه فتنفک نحن عما
عندنا حذف الخبر فی الاول لاستغنائه بذکره مرة وتعیین الاول لتوجیهه وبمعنی الظاهر
وبیان ترجیح شهادة العقل علی شهادة اللفظ قد سبقا فی الحالة المقتضیة لترک المسند الیه
من هذا القبیل ظاهره یدل علی ان المشار الیه بهذا هو تخییل ان العقل عند الترک یشهد
علیه والاولی ان یکون المشار الیه حذف المسند ای لک ان تجعل قوله تعالی والله ورسوله
الی آخره من قبیل حذف المسند لان فیه احتمال وجه آخر وسنذکره آنفا باذنه تعالی وعلی

الاول

الاول لیحتمل غیر التخییل وکلامه یدل علی ان له وجها آخر نزلت فی طائفة کانوا یطعنون
فی المسلمین او یتخلفون عنهم فی القتال ثم یأتونهم فیعتذرون الیهم ویؤکدون معاذیرهم
بالحلف بالله لیعذروهم ویرضوا عنهم کما حکی الله عنهم یحلفون بالله لکم لیرضوکم والخطاب
للمسلمین فقیل لهم والله احق ان یرضوه ورسوله کذلک فحذف الخبر او ان کانوا مؤمنین
فالحق بالارضاء بالطاعة والوفاق الله ورسوله وتوحید الضمیر لتلازم رضاهما او رسوله
والحق یرضوهما وفی قصد انه ان الذین یبایعونک انما یبایعون الله ومن یطع الرسول
فقد اطاع الله او هو من قولهم اعجبنی زید وکرمه وقوله تعالی یخادعون الله والذین
آمنوا ای یخادعون الذین آمنوا وفائدته قوة الاختصاص والمعنی الرسول احق ان
یرضوه وما کان النبی من الله تعالی علی مکان سلک به هذا المسلک لقوة الاختصاص
وهو فی الوجهین الاخرین لیست مما نحن له ولما ان یخرج یروی بدون لا وفی النسخة
التیمنة واثبات لا تخرج ولا بد من محذوف وفی الوجهین مفعول الفعل محذوف تقدیره
واما ان تخرج ذکره المسند الکلام او واما ارادة ان لا تخرج ذکره الکلام الی ما لیس بمراد ومحله
مرفوع للعطف علی ولعا التخییل تقدیره ولعا الخراج ذکره واعلم ان تلخیص الکلام مفتقر الی تحقیق
معنی ام فنقول ام علی نوعین متصلة ومنقطعة فالمتصلة هی التی یجی لتفصیل ما اجمله
ای وذلک لان للسؤال مراتب بحسب الابهام قوة وضعفا فاقواها ابهاما السؤال بالهمزة
متجردة لانه لیس فیه ادعاء شی ثم بما لما فیه من ادعاء شی عند المسؤل ثم بای لانه لتفصیل
ما اجمله ثم بالهمزة وام لانه لتفصیل ما اجمله ای وهذا معنی قولهم الهمزة وام تجریان
مجری ای یقول اعندک شی فیقول نعم فیقول ما هو فیقول متاع فیقول ای متاع فیقول
بز فیقول الاذ هو ام ردی فیکون الجواب حینئذ بالتعیین وقیل ام المتصلة هی مفرقة
لما جمعت ای کان او مفرقة لما جمعه احد تقول اضرب ایهم شئت زیدا ام عمرا ام بکرا کما
تقول اضرب احدهم زیدا او عمرا او بکرا ولها شرائط ان تعادل الهمزة الاستفهام ای تتصل
بها وجه الاختصاص بها دون غیرها من کلمات الاستفهام انک اذا قلت ازید عندک ام عمرو
فقد قررت کون احدهما عنده والهمزة هی التی للتقریر کقوله تعالی الم نعلم والیس الله
باحکم الحاکمین ولانهما تصطحبان فی التسویة قال تعالی سواء علیهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم
ولانها الاصل فی باب الاستفهام فخصت بما هو الاصل وان یکون المستفهم عالما باحدهما
جاهلا بتعیینه وان یکون الکلام جملة واحدة ای لا یقع بعدها جملة ابتدائیة وهی والمعطوف
والمعطوف علیه یتوب مناب الکل ای وحتی فات شی من هذه الثلثة فهی المنقطعة وان
کانت بعدها جملة فعلیة فهی المتصلة ایضا کقولک اکرمت زیدا ام اهنته لان الاستفهام
عن تعیین احد الامرین والاتصال موجود بخلاف ازید عندک ام عندک عمرو وجملة الامر
فیها ان یتحد الخبر ویتعدد المخبر عنه کقولک ازید قام ام عمرو او ینعکس القضیة کقولک
اضربت زیدا ام قتلته الا تری کیف یصح مکانهما ایهما قام وایهما فعلت ویکون الجواب
بتعیین احد الاسمین واحد الفعلین ولو قلت لا او نعم لا یکون مطابقا لان المتکلم ادعی ثبوت
احد الامرین وطلب تعیینه فان کان الواقع علی غیر ما ادعاه کان الجواب لم یقع واحد منهما

ولم تفعل واحدا منهما وتسميتها بالمتصلة لاتصال ما بعدها بما قبلها وكونهما جملة واحدة ولان
السؤال بها معادل له من الاسمين لدخول الالف على الاول وام على الثاني واستوائهما في علم السائل
في جواز حصول الفعل منه او عليه والمنفصلة وتسمى المنقطعة ايضا لانفصالها وانقطاعها عما
قبلها في الاستفهام والخبر اذا كانت مفسرة ببل والهمزة مع الاستفهام كقولك هل عندك زيد ام عندك
عمرو بدأت باستفهام استقرار زيد عنده ثم اضربت عن ذلك واستانفت الاستفهام عن عمرو وجوابه
لا او نعم لان المعنى بل اعندك عمرو والخبر انها لابل ام شاء كان المتكلم رأى شبحا فاستيقن بعد
فتيقنها ابلا فاخبر بناء على ظنه فلما تجلت له مخالفة ظنه وتردد في انها شاء استفهم والمعنى
بل اهي شاء لان ام هذه تعطف جملة على جملة وتفسيرها ببل والهمزة ليس لانهما في معنى بل وحدها
لان ما بعد بل محقق وما بعد ام هذه مشكوك فيه يدلك عليه قوله تعالى ام اتخذ مما يخلق بنات وقوله
ام له البنات ولكم البنون وتحقيقه كفر ولا لانها في معنى الهمزة وحدها والا لم يكن بين الثاني والاول
تعلق بل لانها في معناهما فهي من حيث انها استفهام بمنزلة الهمزة ومن حيث ان فيها
نحو الا بمنزلة بل وقد تجيء لمجرد الاضراب بمعنى بل اذا كان بعدها استفهام كقوله تعالى ام هل تستوي
الظلمات والنور فان تقديرها ببل والالف يؤدي الى ادخال الهمزة على هل وفي سورة الطور صدرت
ثنتا عشرة آية بام كل واحدة اضراب عن الاول فبهذا التحقيق ظهر معنى كلامه فانه تخرج ام عن
كونها متصلة الى انها منقطعة وتبين ان ما قاله ابن الحاجب في شرح المفصل ونقل منه الى الشرح
من ولما ان كان الشك في جملتين ولم يشترك في احد الجزئين وجب ذكرهما جميعا كل واحد منهما
في الموضع الذي كان موضع المفرد كقولك اقام زيد ام قعد عمرو ولذلك لا تمتنع هذه عن المنقطعة الا
بالقصد لاحتمال الامرين جميعا في جميع مواضعها فانه بطل لعدم صحة حدها عليها وحدها
هي ان تعطف بما بعد همزة الاستفهام شيء على شيء قد نسب الى احدهما لا على التعيين حكم واحد
او حكم على حكم قد نسب احدهما لا على التعيين الى شيء واحد ولانه لا تصح اي موضعهما ولنتأمل في
البارز في فانه والمستتر في تخرج لذكر المسند في ام عندك ام عمرو وام مفعول له واما لاختبار السامع
لابتلائه وامتحانه عطف على التعليل في المعنى لان تفصيل الغرض تاما ولما الى آخره اسباب وعلل
لترك المسند هل تنبه اي تتنبه السامع للمسند او ما مقدار تنبهه له اي ما حسن تنبهه
الحصول له التنبيه به اما الظن او الوهم عند القرائن من جملة بيان تكثير الفائدة اي حمل السامع
المذكور تارة على المبتدا واخرى على الخبر بالمذكور الا مثلا في قولك بتوفيق الله حججت كان الطلب
يوجد به فصبر جميل عن النبي عليه السلام صبر لا شكوى فيه الى الخلق الا ترى الى قوله انما اشكو
بثي وحزني الى الله وقيل معناه لا اعا يشكم على كآبة الوجه بل الكون كما كنت اجمل افضل واجدر
وطاعة معروفة لما بين الله كراهة المنافقين لحكم النبي عليه السلام اتوه فقالوا والله لو امرتنا
بالخروج من ديارنا واموالنا ونسائنا لخرجنا وان امرتنا بالجهاد جاهدنا فنزلت واقسموا بالله
جهد ايمانهم لئن امرتهم ليخرجن قل لا تقسموا لا تحلفوا على الكذب وتم الكلام ثم ابتدا فقال طاعة معروفة
حسنة للنبي عليه السلام باعتقاد صحيح لا النفاقية لمثل قوله واما الحالة المقتضية لذكره الى آخرها يعني
الحالة التي يجب فيها ذكر المسند هي ان لا يدل المسند اليه على المسند بواسطة سبب من الاسباب الدالة
عليه والمفيدة اياه اي لانتفاء القرائن اللفظية والعقلية كقولك مبتدئا اي من غير سابق الكلام

على شيء تصلح ان تفهم منه المسند فالمصدر حال من التاء في قلت او توجد معه قرينة دالة عليه
لكن في ذكره ما تقصد له من الفوائد وهو على انواع مثل زيادة تقرير المسند لان المدلول عليه بالقرينة
اذا خص بالذكر فقد تقرر لاجتماع الشاهدين اللفظ والعقل او التعريض او التنبيه على عدم
فطنة المخاطب بالتورية لا بالتصريح لانك حين ذكرت المسند مع قرينة تفيد واردت بلاهته فقد
وقد ثبت بالكناية او استلذاذه يمكن اضافته الى الفاعل وهو السامع او المتكلم او الى المفعول وهو المسند
او قصد التعجيب التعجب حيرة تعرض للانسان لجهله بسبب المتعجب منه فعلى هذا معناه او قصد
تحيير السامع من المعنى الموجود في المبتدا لجهله بسببه بوساطة ذكر الخبر كالمثال المضروب
مع قرينة تدل عليه او تعظيمه او اهانته بالرفع للعطف على قصد التعجب والهاء فيهما للمسند اليه
او غير ذلك رد على تعظيمه وذلك اشارة الى التعجيب والتعظيم والاهانة بشهادة بيان للغير بقوله
مما يصلح معناه او غير المذكور من الاغراض المسوق لها الكلام من المعنى الذي يصلح ان تقصد لذلك
المعنى في جانب المسند اليه ان كان المسند صالحا لذلك القصد ولو جعل تعظيمه وما هو معطوف عليه
للعطف على التعجب لكان صوابا او بسط الكلام بذكره ذكر المسند فالبسط مطلوب لاصغاء السامع
كقوله تعالى هي عصاي الآية وابتهاج عبدة الاصنام كقوله تعالى نعبد اصناما فنظل لها عاكفين
ومما يتيك ذكره في الحالة المقتضية للتطويل او يذكر مع قيام قرينة لان اصل الخبر ذكره فانه احد
ركني الكلام وعليه اعتمدت الفائدة ولا داعي الى العدول عن الاصل كما قنعنا به سمعك في ذكر المبتدا
او يذكر مع قيامها لان يتعين بوساطة ذكره انه اسم فان يستفاد الثبوت بالنص فالاصل الاسم
جواب سؤال كان قائلا يقول الاسم اذا كان جامدا يدل على الثبوت لتقرر مفهومه وهو الذات
ولا استفادة دلالته على الزمان بخلاف المشتق لانه يدل على الزمان فاجاب بان الاصل في الاسم صفة
وغير صفة اي مشتقا وجامدا الدلالة على الثبوت ودخول الزمان في مفهومه الذي من شانه
التغير المؤذن بالحدوث بالعرض لا بالذات افيد في الشرح اي فيستفاد عطف على التعين ولا
يخفى ما فيه من النظر او كونه معطوف على كونه فيستفاد على تعيين اي او يذكر مع وجود القرينة
لتعيين بالذكر كونه فعلا فيستفاد التجدد صريحا حين صرح الذكر في مقابلة لدلالته على
الحدث والزمان او ظرفا معطوف على فعلا فيورث على تعيين المقدر اي او يذكر لتعيين ذكره
كونه ظرفا فيؤذن بصحة تقدير الفعل او الصفة فيستفاد التجدد او الثبوت وسيأتيك في
هذا الاحتمال او في نحو زيد في الدار بحث ان شاء الله تعالى واعلم ان لا بد مع ما يتعين به الخبر
من معنى يتعين به كل غرض من هذه الاغراض عند ارادته وتصلح لشمول اي وتصلح
لاحاطة جملة ما ذكر من الاغراض المقتضية لذكر المسند والمعنى لاحاطته اكثرها فنزل الاكثر
منزلة الجميع ويشهد له الرواية الاخرى وتصلح لاكثر هذه الاعتبارات وقد شذ من احاطة
هذه الامثلة قصد التعجب وضرب المثال له يدلك عليه واهانة المسند اليه وكونه فعلا او ظرفا
قوله واما الحالة المقتضية لافراد المسند الى آخرها اراد بالافراد ضد الكلام ثم حكم على
المقام المقتضي للافراد بكون المسند فعليا وكان ينتقض بقولنا زيد ضرب لان المسند فعلي
وليس مفردا قال ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم احترازا منه والمراد بنفس التركيب
التركيب باعتباره في نفسه والنظر اليه من حيث هو هو مجردا من غير انضمام شيء آخر اليه

كقولنا الرجل في نفسه حكمه كذا اي لا باعتبار شيء خارج عنه نحو زيد ضرب وتقوية تحقيق
حمل المسند على المسند اليه بذلك عليه قوله في الحالة المقتضية لتقديم المسند المقتضية وسيتبين
تلك الحالة هو يعطي الجزيل فيه تحقيق اعطائه الجزيل عند المخاطب والسبب في ذلك هو ان
المبتدأ لكونه محدثا عنه يقتضي ان يحدث بشيء عنه فاذا جاء بعده ما يستقيم ان يحدث به عنه
صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له ثم اذا
كان حاملا لضميره فيصرفه ذلك الضمير الى المبتدأ فيفضي الى ذكر المبتدأ مرتين باسمه الظاهر
والمضمر ولان مراضبار الجملة لم ينفع معه لبس في مواضع مثلا لو قيل زيد ابوه قائم فلو لم يكن الخبر جملة
لقيل ابو زيد قائم فيلتبس هل اريد رجل كنيته ابو زيد او له ابن اسمه زيد فعلى هذا قوله
من نفس التركيب حسن اذ من باب التاكيد المصطلح او فيه تقوى الحكم بانضمام شيء خارج منه اليه واقول
لا احتياج الى هذا القيد لان باب التاكيد ليس لتقوى الحكم بل لتاكيد المحكوم عليه بشهادة قوله
في الحالة المقتضية لتقديم المسند قولك انت لا تكذب اقوى للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قولك لا
تكذب ومن قولك لا تكذب انت فان انت هناك لتاكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غيره
لا لتاكيد الحكم فتامل ثم قيد في الشرح ان تقوى الحكم هو اسناد المسند الى المسند اليه مرتين كقولنا
زيد عرف لاسناده اليه مرتين مرة لصرف المبتدأ ما ذكر بعده الى نفسه اذا كان صالحا
لان تسند اليه لاسند عانه ما تسند اليه ومرة لصرف الضمير اياه اليه ثانيا فيكتسي الحكم قوة
بتكرار الاسناد وفيه نظر ومسانه لا يخفى على من شم رائحة من نوعنا هذا الضرب في زيد
ضرب مسند الى ضمير زيد لا الى زيد ثم هذه الجملة الفعلية مسندة الى زيد فليس عرف في زيد
عرف مسند الى زيد مرتين بل هو جزء المسند الى زيد وجزء المسند في شيء لا يكون مسندا اليه
وسيزداد ما ذكرنا وضوحا في الحالة المقتضية لتقديم المسند حيث بين المصنف سبب تقوي
الحكم ان شاء الله تعالى واقيل فيه ايضا ان المسند انما يكون مفردا اذا انتفى ما يوجب كونه
جملة وقد نفى الموجب الاول بقوله ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم اراد ان يشير
الى نفي الثاني وهو كون المسند سببيا فهو الشرط فقال واعني بالمسند الفعلي الى آخره ولي فيه نظر
وذلك ان قوله ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم هو الشرط الثاني لوجوب
الافراد لانه معطوف على كان فعليا ومعنى كونه فعليا هو ان لا يكون سببيا كما تبين ان كون
المسند فعليا احد شرطي كونه مفردا وهو مجمل اراد تفصيله فقال واعني به ما يكون مفهومه
محكوما به اي الذي يكون مدلوله حكم به ملتبسا بالايجاب للمسند اليه او مصاحبا بالنفي عن
المسند اليه فخرج منه نحو زيد ضارب اخوه لانه لم يحكم بمدلوله للمسند اليه بالثبوت ولزم ان
يكون المسند الفعلي ما يكون مفهومه قائما بالمسند اليه صادرا عنه حقيقة وما قيد في
الشرح من ان المسند في زيد ضاربه اخوه او مضروب او كريم فعلي لان المسند في هذه الصور
محكوم به بالثبوت للمسند اليه لان المشتقات مع فاعلها مضمرا كان او مظهرا مفرد ومثلها
ينتقض كون المسند الفعلي صادرا عن المسند اليه بالحقيقة وكون المسند السببي عن الغير
فيه نظر لانا لا نسلم كون المسند محكوما به له فيها ولا يلزم من افراده كونه فعليا وذلك لان
المفرد يطلق ويراد به ما ليس بجملة وما ليس بمركب اي يكون كلمة واحدة او لا يدل جزؤه على

على جزء معناه وما ليس مثنية ولا جمع وما ليس مضاف والمراد بكون الصفات مع فاعلها مفردا هو
الاول لا انا نعلم بالضرورة ان ضارب اخوه كلمتان لا تنفع احديهما بالاخرى فهو مركب وان لم يكن جملة نعم يلزم
ان يكون فعليا اذا لم يكن حولها فاعلم ان منشأ كلام الشارح يناقض وقع من تعريف المصنف رحمه الله
المسند الفعلي هاهنا وبين تعريفه المسند السببي في الحالة المقتضية لكون المسند جملة وسنبين
وجه المناقضة بتوفيق الله تعالى مفهوم منطلق محكوم به بالثبوت لابن زيد فهو فعلي مفرد
مع ما في حيزه فيه من الضمير وابو زيد اما رجل مكنى به او رجل له ابن يسمى زيدا والكر جمعه
اكرار الطعام وهو مكيال معروف لاهل العراق قال الازهري الكر ستون قفيزا والقفيز ثمانية
مكاكيك والمكوك صاع ونصف وهو ثلاث كيلجات بكسر الكاف قال وهو من هذا الحساب اثنا عشر
وسقا كل وسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد رطل وثلث بالعراقي من البر ضعه
نصب على الحال فانه يمتنع ان يكون وصفا للكر حيث كان معرفة والعامل فيها ما في يشتبين من
الفعل ومعناه وصاحبها الضمير المرفوع فيه وما جاز نصبها عليه في مثله وان كان العامل معنويا
لان الحال اذا جاءت مجرورة وفيها ضمير يعود على المستتر في يشتبين وبعد جعله حالا من الكر
لقلة وقوع الحال من المبتدأ والتمييز محذوف اي درهما ترك ذكره للعلم به وهو من تتمته اذ لو لم يكن
مفيدا لا التبس ولم يعلم اي نوع الثمن ففي هذا الكلام المسند فعلي مفرد او جملة بحسب التقديرين
وفي الثاني تقوى الحكم ولا اول تقريب منه وما قيد في الشرح من ان المقدر حاصل ليكون من هذا الباب
لاحتمال والاستقوى الحكم بنفس التركيب وخرج عنه فيه نظر لانه رحمه الله في بيان المسند الفعلي
دون بيان كونه مفردا او جملة والمسند الفعلي بقسميها على ان في المصنف ايضا تقوى الحكم لكن لا
يظهر ظهوره في الفعل كما ستعرف فتامل فافترق هذا والاول بهذا الاحتمال يشكل كون المسند
فعليا متقيدا بالشرط فافهم في الامثلة الثلاثة ومن لاولين ايضا بانه فعلي والثالث والاولين
بانه فعلي اذ تقديره استقر تعليل لكون في الدار خالد مما يحتمل الاتفاق بيانه خالد اما مرفوع
بالظرف والمقدر فيه صفة على الخلاف فيه فلا يكون الظرف مع فاعله كلاما فلا يصح التمثيل به لان
الكلام هو جملة مسندها فعلي وليتما مبتدأ والمقدر كذلك فهو جملة والمسند فعلي مفرد واما
ان كان المقدر فعلا في الوجهين فهو على الاول كلام والمسند فعلي مفرد وعلى الثاني كلام والمسند
فعلي لكنه جملة فعلله بقوله اذ تقديره استقر يخرج تلك الصورة ويستقيم المثال سواء كان الاسم
مرفوعا بالابتداء او بالفاعلية والمستفاد من الشرح ان هذا المثال ليس من هذا الباب على مذهب
سيبويه لان خالد عنده مبتدأ وفي الدار خبره وهو جملة ويقدر عند الاخفش استقر خالد فيكون فاعلا
ومن هذا الباب وفيه نظر يرشدك الى ذلك التفصيل الذي مر آنفا الذي سيليه فتدبر والانصاف
ولان الخلاف بين الشيخين في الارتفاع لا في المقدر واعلم ان الظرف المستقر اي العامل مقام الفعل
اذا وقع خبرا لا يكون خبرا في الحقيقة لان الدار مثلا ليس من الخالد في شيء وانما الظرف هو معمول الخبر منصوب
به وناب عنه ما الفعل هو الخبر حذف واقيم الظرف مقامه للاختصار لدلالته عليه ثم انه اما ان يعتمد
على الاشياء الستة التي هي المبتدأ والموصوف والموصول وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله
او لا اولا يعمل في الاسم الذي بعده عمل الفعل من فاعله وفاقا لانه لنيابته عن الفعل يعمل عمله لا سيما
وهو مؤيد بالاعتماد واما الثاني فالاسم بعده اما حدث او غير حدث والثاني لا يظهر عمل في الظاهر

بعده عند البصريين بل هو مرتفع بالابتداء والظرف المقدم حامل لضميره وموضع الضمير مرفوع المحل
بالخبرية وعند الكوفيين هو مرتفع بعده به مثله لو كان معتمدا ولا يشترطون الاعتماد لعمله ووافقهم الاخفش
من البصريين في الاول لاسم بعده مرتفع بالفاعلية عند سيبويه مع استقرار الاعتماد والخليل الفرق بين
الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد فان تقدم الاسم بعده عنده بالابتداء مطلقا ومذهبه ادخل في القياس ثم
اختلف البصريون في المقدر فالجمهور على انه فعل وانه جملة وتقديره استقر او حصل بدلالة وقوعه صلة
ووجوب كونها جملة لان وضع الموصولات على الابهام وايضاحها بالصلات ولا ايضاح في المفرد فانه لا يفهم
منه اكثر من نفسه وذلك يقتضي كونه كذلك في غير الصلة لاتحاد المعنى في الموضعين ودفع المخالفة
في الظروف للضبط وبعضهم تجويزهم دخول الفاء في الخبر اذا كان المبتدأ نكرة موصوفة بفعل او
ظرف ومنعهم ذلك اذا كانت الصفة من الصفات نحو كل رجل ذاهب فله كذا ولان الجار يستدعي متعلقا
والاصل متعلقه الفعل فانه لاقتضاء معاني الافعال الى الاسماء وتعلقه بالاسم لا يكون الا اذا كان بمعنى الفعل
ومن لفظه فتقديره الاصل هو الاصل وقيل المقدر اسم وانه من قبيل الاخبار بالمفرد وتقديره مستقر
او كائن لان اصل الخبر الافراد وترك اضمار الاصل خلاف الاصل ولان اضمار المفرد اقرب الى الاصل من تقدير جملة
ويردون بالاستقرار مطلقه دون مقيده حتى لو اريد القيام او القعود امتنع الحذف لان الظرف لا يدل الا
على المقيد اذ لا ضرورة من كون الشيء في الدار قيامه او قعوده فيها ثم لما حذف الخبر واقيم الظرف
مقامه صار الظرف خبرا وصار اظهاره كالشريعة المنسوخة لانه حل محله ودل عليه واما قوله تعالى
فلما رآه مستقرا عنده فانما اراد به الساكن ضد المتحرك دون الموجود فحسن اظهاره ومن جوز الاظهار
نظرا الى الاصل وقال ان ذكره اولا نحو زيد استقر عندك جائز لا يخلو كلامه عن اضطراب ثم المستفيض
المعول عليه ان الضمير استقل من المحذوف الى الظرف واستكن فيه وارتفع به وحجته ما روى سيبويه
مررت بقوم مع فلان اجمعون فاجمعون تاكيد المستكن فيه حيث يمتنع حمله على غيره فكانه قيل مررت
بقوم مع فلان هم اجمعون وقول كثير فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع
فاجمع تاكيد المستتر في عندك والتوافق مرفوعة ولا يلزم ان يكون تاكيدا من غير مؤكد وقيل لا
ضمير في الظرف وحرف الجر بل حذف بحذف رافعه وزعم ابو العباس ثعلب الى ان الظرف
وحرف الجر خبر لا يتعلق بشيء ورده اصحابنا بان الظرف منصوب فلا بد له من ناصب فظهر من
كلامنا هذا ان الظرف منصوب بالاستقرار المحذوف اسما كان او فعلا وفيه ضمير مرفوع والظرف مع الضمير
في محل الرفع لانه خبر المبتدأ قوله واما الحالة المتضمنة لكونه فعلا الى آخرها اعلم انك اذا اردت
اثبات المعنى للشيء وحاولت ان تخصص حصول المسند له بزمان محصل مع الاختصار بحسب الامكان
وان تفيد حدوثه منه وتجدده من غير ان توجبه وتقتضي وجوده فقط يجب ان يكون المسند فعلا
اما ترى الله سبحانه حين دعا على الذين حرفوا التورية وغيروا صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيما مضى من الزمان ويأخذون بسبب ذلك التحريف بعد عرضا يسيرا من الدنيا شيئا فشيئا ويتجدد
ويحدث منهم حالا فحالا اذا فعل قال فويل لهم مما كتبت ايديهم اي الشدة والعذاب لليهود مما
قد كتبته ايديهم من كتابه ما لا يجوز لهم وويل لهم مما يكسبون من الدنيا يطلبونه من الرزق واخذ
الرشوة زمانا بعد زمان والرشى جمع الرشوة وحيث اراد خطاب معشر اليهود بانهم جعلوا
الانبياء كذلك قسمين فكذبوا قسما منهم على التمام حتى لم يبق منهم غير مكذب ويقتلون طائفة

لخصني

لخصني لكن ما صح لهم قتلها بتمامها فيسعون في قتل الذي عصمه الله منهم فهم يجدون على القتل
كيف قال ففريقا كذبتم اي كذبتموه فيما خلا من الدهر لم يبق منهم الا مكذب وفريقا تقتلون
اي تقتلونهم بعد لانه ما صح لكم قتله على التمام لانكم حول قتل محمد لولا اني اعصمه منكم ولذلك سحرتموه
وسممتم له الشاة وقال عليه السلام عند موته ما زالت اكلة خيبر تعادني فهذا اوان قطعت
ابهري ويجوز ان لا يكون من هذا الباب ويراد به الحال الماضية لان الامر فظيع فاريد استحضاره
في النفوس او هو من الالفاظ المستقبلة التي تذكر في الصفات اللازمة ويراد بها الذم على فعل كان منه
في الماضي كما تقول للانسان لغيره لم تسرف اموال الناس وتقتل الناس اذا كان ذلك دابه وعادته
ولا يراد بذلك فعل الاستقبال او لانه الا الياس اي بالاستقبال لوفاق الفواصل واذا اراد ان
يخبر نبيه بضرب منه لا ظهاره على اليهود في المستقبل وانه كائن على الحتم وقد انجز وعده
بقتل قريظة واجلاء بني النضير كيف قال فسيكفيكهم الله ومعنى السين ان ذلك واقع لا محالة
وان تاخر الى حين ولما اراد الاخبار عن سفهاء اليهود اذ كرهوا التوجه الى الكعبة ولا يرون
النسخ وقيل عن المنافقين لحرصهم على الطعن والاستهزاء وقيل عن المشركين بانهم يقولون
في آتي من الزمان رغب عن ملة آبائه ثم رجع اليها والله ليرجعن الى دينهم بما ان مفاجاة
المكروه اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد من الاضطراب اذا وقع بما تنقذه من توطين النفس
وان الجواب العتيد قبل الحاجة اليه اقطع للخصم واردّ لشغبه ما ذا قال قال سيقول السفهاء الآية
وحين اراد ان يعلم رسوله بانه يرزق في المستقبل العصاة الصحة والنعمة والمد في العمر وذلك
احسان من الله وافضال يوجب عليهم الشكر عقلا والطاعة ولكنهم يجعلونها سببا في الكفر
باختيارهم فلما يتدرجون بها الى الهلاك يجعلها الله سببا لهلاكهم كيف قال سنستدرجهم
فوصف المنعم بالاستدراج اي سنقربهم الى الهلاك درجة درجة حتى يهلكوا فيما سيجيء
يقال استدرجه الى كذا استنزله اليه درجة درجة حتى تورطه فيه واستدراج الله تعالى
الكافر ان يرزقه النعمة والصحة فيجعل رزق الله وسيلة ومتسلقا الى ازدياد الكفر والمعاصي
فهو انعام عليهم صورة وهم يحسبونه ايثارا لهم وتفضيلا على المؤمنين وهو سبب لهلاكهم معنى
وقال بعضهم كم من مستدرج بالاحسان اليه وكم من مفتون بالثناء عليه وكم من مغرور بالستر
ثم لما سمح بالمعاني الموجبة لكون المسند فعلا وبان ان تخصيصه بالزمان هو الركن الاعظم
في ذلك خف الى كشف معنى الزمان على سبيل التقريب والتشبيه لا التحقيق حيث يتقسم على
ثلاثة اقسام بالنسبة الى الزمان وانا اذكر لك في ذلك ما يهدي من عطفك ويحث من نشاطك
اعلم ان الزمان مقدار حركة الفلك الاعظم ويلزم منه ان يكون ماضيا وحاضرا ومستقبلا لان
اجزاءه متعاقبة متوالية ولا شك ان ثم حركة حاضرة فالمقدار الموافق لها يسمى الحال وما تقدمه
يسمى الماضي وما يتوقع وقوعه يسمى المستقبل ثم كل فعل دل على حدث مقترن بزمان قبل زمان
اخبارك به فهو فعل ماض وكل فعل دل على شيء حدث بزمان اخبارك به فهو الحاضر
وكل فعل دل على اقتران حدث بزمان بعد زمان اخبارك به فهو الفعل المستقبل وعلامة
الاول ان يكون على مثال فعل ويستقيم انضمام امس به كقام زيد امس وعلامة الثاني حسن
انضمام الان به كيكتب ويصلي وهو في الكتابة والصلوة وعلامة الثالث عدم استحالة اقتران

كضم ونبنه على حصره في الثلاثة بان الفاعل اما قد فرغ من الفعل او هو مشتغل به او لم يدخل فيه
بعد فالاول ماض والثاني حال والثالث مستقبل وذلك لان جعل الفعل على ثلثة اقسام بالنسبة
الى جميع اجزائه المسمى باسم واحد لا باعتبار كل جزء منه نحو اجزاء فعل الصلوة فان المصلي اما
شرع فيها وفرغ عنها او لم يشرع بعد او شرع ولم يفرغ منها فبهذا الاعتبار لا يزيد على الثلاثة
ولا ينقص فتدبر وبهذا ظهر معنى قوله وبان الحال اجزاء من الطرفين يعقب بعضها بعضا
من غير مهلة وتراخ قوله ولعل الحالة المقتضية لتفسيره الى آخرها تحقيق هذا الفصل
يستدعي تحقيق معنى الاطلاق والتقييد والتربية فنقول ان لكل شيء حقيقة فكل ما يغاير
مفهومه مفهومها يكون امرا آخر سواها سواء كان لازما لها او مفارقا عنها وسواء كان نفيا
او ايجابا فاللفظ الدال على الحقيقة من حيث هي هي من غير ان يكون فيه دلالة على عارض من
عوارضها سلبا كان او ايجابا مطلق والدال عليها مع شيء من قيودها مقيد فالمسند من حيث انه
هو من غير شيء يدل على متعلق من متعلقاته لازما او مفارقا نفيا او اثباتا مطلق ومع ذكر شيء
يدل على شيء من ذلك مقيد فاطلاقه هو خلوه عن ذكر متعلقاته وتقييده خلاف ذلك والتربية
في اللغة التغذية يقال ربيت الصبي اذا غذيته وهو تعهده لينشأ وينمو فتربية الفائدة هي
تعهدها بذكر شيء او اشياء من متعلقات المسند لتعظم وتجلى عند المخاطب لما عرفت ان المسند اليه
هو معتمد البيان والمسند هو معتمد الفائدة والمعنى لما الحالة التي تقتضي ذكر شيء من لوازم المسند
او عوارضه فهي اذا كان الغرض عظم الفائدة وصيرورتها معتنا بها كما اذا قيدته قيدت المسند
بشيء مما يتصل به بالمسند وفيه دليل على انه اراد بالمسند ههنا الفعل ثم يجب ان تعلم ان لكل فضلة
في الكلام فائدة ففي المصدر ثلاث فوائد الاولى تاكيد الفعل كضربت ضربا فانك بقولك ضربا
وكدت فعلك لان ضربت دل على جنس الضرب مبهما من غير دلالة على الكمية والكيفية وكذا
ضربا فانه لم يدل على اكثر مما دل عليه الفعل فهو كقولك جاءني القوم كلهم حيث لم يكن في كلهم زيادة
على ما في القوم فكانك ذكرت الفعل مرة اخرى الثانية بيان نوع الفعل كما تقول ضربت ضربا
شديدا وهذا وان لم يدل على النوع بنفسه بل بيانه انما حصل بالوصف لكن لما جعل وصفا للمصدر
علم ان الغرض من جنس الحدث النوع الخاص ومن هذين الوجهين جاءت المعرفة والنكرة
شتى على صحة ما يراد به انشدنا عبد القاهر لعمري لقد احببتك الحب كله وزدتك حبا لم
ويقال ضربت الضرب الذي تعلم الثالثة عدد المرات وهو غير مفهوم من نفس الفعل وذلك
لا تاء الثاء من المفرد المونث كضربت ضربة الا اذا كان المصدر يستعمل بالتاء فيوصف
تقول دحرجته دحرجة واحدة او بان يثنى عند اختلاف انواعه كقمت قيامين اي نوعين منه
لان كل نوع منه يجوز ان يكون واقعا مرة او اكثر او بان يجمع نحو ضربت ضربات وهذا لا يدل
الا على مجاوزة الاثنين وانتفاء الزيادة على العشرة فانه جمع قلة فلم تتبين العدد المعين وتتم
الفائدة بضم عدد الى الفعل واضافته الى المصدر فتقول ضربته ثلاث ضربات وفائدة
تقيد تثنية المصدر وجمعه بانه لاختلاف انواعه لانه لا يثنى ولا يجمع الا لذلك لانه يدل على
القليل والكثير كاسماء الاجناس قال الشيخ قال من نحى المصدر وهو عام وضرب المثال من القسم الثاني
وترك الاول والثالث اعتمادا على ما عرف في علم النحو واعلم ان ما يتصل بالفعل نوعان مفعول

ومشبه به فقدم المفاعيل لاصالتها ومنها المصدر لدلالته على لفظ الفعل ولانه الذي احدثه
الفاعل ثم قدم ظرفي الزمان والمكان ومنهما ظرف الزمان لدلالة الفعل عليه بالتضمن وعلى المكان
بالالتزام ولان الزمان كله ينتصب لا كذلك المكان وتاخير العلة عنهما لذلك وكانت تسميتها بالسبب
الحامل وضرب المثالين ليقع على ما هو نتيجة لفعل يقصدها الفاعل كالتاديب وعلى ما لا يصح
ان يكون غرضا له يقصده كقعدت عن الحرب جبنا لان الجبن لا يكون غرضا للعاقل ويلزم على
ما ذكرنا ان التاديب سبب للضرب ومعلوم ان الامر على العكس يجاب بان التاديب باعتبار
تصوره وفائدته سبب للضرب وباعتبار وجوده مسبب له فالوجهان متغايران فلا نقض
واعلم ان النحويين يقدمون المفعول به لقوته لانه الفارق بين المتعدي وغيره وكل ما ينصبه
ينصب غيره ولا عكس والمصنف رحمه الله اخره كانه نظر الى خصوصه وعموم غيره وان الفعل
يدل عليه بالالتزام ثم قيل في الشرح ان في كون بالسوط مفعولا به نظر ولي في هذا النظر
نظر وذلك ان الباء تعلقت بضربت فالمجرور موضع من الاعراب وليس رفعا وجرا فهو نصب
ولا يظهر الا في تابعه كقوله يذهبن في نجد وغورا غائرا ولذلك قال المصنف في نحو وثامنها
اي وثامن المنصوبات المجرور بحرف الجر لان الباء اصلها الالصاق وقد يدخلها معنى الاستعانة
كنحو كتبت بالقلم او معنى المصاحبة كنحو خرج بعشيرته فالاول مفعول والثاني حال وقوله
بالسوط كالقلم لانه آلة مثله فهو مفعول به الصحيح من مذهب النحويين ان المنصوب في قولك
ما ضربت الا زيدا منصوب بالفعل بواسطة الا اذا كان فضلة كما ان قولك جلست والسارية
هي منصوبة بالفعل بواسطة الواو وهي فضلة وانما قلنا اذا وقع فضلة لانه اذا لم يكن كذلك
يكون جزء جملة فيكون له حكمه او لا يكون من باب الاستثناء مثله بقوله طاب زيد نفسا ايذانا
بان التمييز قيد للفعل في الجملة لا في المفرد اخرت او قدمت اشارة الى ان لا تفاوت في كون
الشرط قيدا للفعل ان اخرت الشرط عن الفعل ولا يكون الفعل المقدم عليه جزاء لان الشرط
لا يتقدم عليه ما في حيزه او قدمته عليه ويكون المؤخر عنه جزاء وحينئذ يجب في يضرب
الاول الرفع لانه ليس جزاء ويجوز الرفع والجزم في الثاني لانه جزاء لان الشرط ماض قال
وان اتاه خليل يوم مسالة يقول لا غائب مالي ولا حرم وفيه بحث سيأتيك ان شاء الله تعالى
والاصل في هذا الفصل هو ان ما هو فضلة قيد للمسند وكل ما هو قيد يبعد الحكم وكلما بعد الحكم
تعظم الفائدة وكلما قرب فعلى العكس وقد سبق الكلام فيه في الحالة المقتضية لتعريف المسند اليه
مشبعا فاذ قد وعت اذناك ما تلينه عليك فاعلم ان وضع الافعال لافادة الازمنة لان المصدر
يكفي في افادة الحدث وتعين الزمان وهو الغرض الاصلي من وضعه والحدث تبع ثم جرد ما
باب كان من الحدث تنبيها على ذلك ومعنى تجريدهم اياها منه انهم لا يقولون كان زيد ذاهبا كونا
كما يقولون ضرب زيد ضربا فلا مصادر لها واما قولك اذ ورك لكونك مشبها فكون مصدر
كان التامة ومشبها حال والدليل عليه امتناع اذ ورك لكونك اخانا لان الحال لا تقع معرفة
وكما تسمى افعالا لتصرفها بالماضي والمضارع والامر والنهي والفاعل وناقصة لان الفعل الحقيقي
هو ما دل على حدث وزمان وهذه لا تدل الا على الزمان مجردة عن الحدث يعبر عنها بافعال عبارة
لكن افعال لفظية لا حقيقية لانتفاء دلالتها على الحدث لان الحدث هو الفعل حقيقة كما تسمى
النور

باسم من لوله وهذه لما لم تدل على الحدث لا يكون افعالا الا من جهة اللفظ والتصرف لكن لما كانت
من العوامل التي تدخل على المبتدا والخبر بدليل انها لو اسقطت عاد الكلام الى المبتدا والخبر افادت
الزمان في الخبر فالخبر كالعوض من الحدث ولذلك تفتقر الى المنصوب ولا تتم بالمرفوع وحق لها ان
ترفع وتنصب تشبيها بالفعل الحقيقي في رفع الفاعل ونصب المفعول وحين كان المرفوع و
المنصوب في باب كان في الحقيقة واحدة وليسا كالفاعل والمفعول الحقيقيين اللذين هما في الحقيقة
مختلفين افردوا لهما بابا وقالوا المرفوع باسم كان لانها عملت فيه واضيف اليها للملابسة و
المنصوب خبر كان لذلك وللفرق بينهما وبين الفاعل والمفعول فتبين مما ذكر ان كان مسند في
اللفظ دون المعنى وانها في الحقيقة لتعيين الزمان والمسند هو الخبر فهو قيده وهذا معنى قوله
ولم اذكر الخبر في نحو كان زيد منطلقا لان الخبر هناك هو نفس المسند لا تقييد المسند انما تقييده هو
كان وقد ظهر لك من هذا يعني مما ذكر من كون المتصلات بالفعل كلها تقييدات المسند ويكون الشرط
قيدا للفعل متقدما او موخرا ان الجملة الشرطية جملة خبرية وذلك لان الشرط والجزاء لما
كانا تعلق حصول امر بحصول ما ليس بحاصل وهو قيد وكان حرف الشرط الدال على هذا التعليق
اذا دخل على الجملتين الخبريتين يجعل الاولى شرطا والثانية جزاء واذا حذف تنحل الى الخبريتين كان
من الجملتين قبل دخول حرف الشرط جملة خبرية منفصلة عن الاخرى مستقلة بنفسها
محتملة للصدق والكذب بذاتها فحرف الشرط هو الذي علق احديهما بالاخرى وصير الاولى
مفتقرة الى الثانية غير مستقلة بنفسها غير محتملة للصدق والكذب بالفعل بمنزلة المبتدا
المفتقر الى الخبر وجعلهما كلاما واحدا فحد ان ضرب زيد يضرب عمرو وضرب زيد يضرب
عمرو وكونهما خبرين محتملين للصدق والكذب امر مكشوف ويعلم من نحوي كلامنا هذا ان ما
افيد في الشرح من ان ضرب زيد جملة مقيدة بقوله ان ضرب عمرو مضطرب لان شيئا مما
في حيزه لا يستقيد فيضرب زيد ان ضرب عمرو وليس ما تقدم فيه جزاء متقدما لكن كلاما
واردا على سبيل الاخبار والجزاء محذوف فافهم اللهم الا ان يقال جعل قيد الجزاء المحذوف قيدا
لما دل عليه مجازا وباقي الفصل الى آخره واضح قوله واما الحالة المقتضية لترك تقييده الى
آخرها لما كان تقييد المسند عبارة عن ذكر شيء من مقتضيات الفعل من المخاطبات كان ترك
تقييد المسند طرح ذكر مقتضياته فان لم يذكر شيء منها كان الكلام كاملا والبيان ناقصا
وان ذكر كانا كاملين فتمام البيان ونقصانه بحسب ازدياد المتصلات به ونقصانه بها هو
للمعنى بتمية الفائدة وعدمها ففي لك اكرمت لجار بوجوه الكرام منك في زمان قبل زمانك فهو
كلام تام والبيان ناقص وذلك لامر لا يمنع ان يجهله المخاطب وكذا امر من غير ذكر الجار والمجرور
وقلما يبالغ في ذكر المتصلات بالفعل في الكلام اما لان السامع لا يتعلق له باستقصائها غرض
واما لانها معلومة عنده ونحن على ان نتعرض لبعض ما يمنع تتمية الفائدة بذكر المفعول به
دون غيره من المتصلات بالفعل ليستدل عليه ان شاء الله تعالى وتعلم من ذلك زيادة تمام
الحكم في غيره من المتصلات به فنقول ان الاغراض تتفاوت في حذفه فنوع من الفعل لا يكون
له مفعول معلوم مراد لكنه يحذف بدليل الحال عليه ومانع من الذكر وهذا ينقسم الى جلية لا
صنعة فيه اي كثير الوقوع سهل الماخذ يتناوله كل منهم مثل ان يمنع لمجرد الاختصار

دون نوعية متعدد كما في الصلات والصفات وخبر المبتدا او لوضوحه كقولك اصغيت اليك
اي اذني واغضيت عليك اي جفني وبعيد اي خفي تدخله الصنعة وعر المسالك قليل
الوجود صعب المتناول لا يعرفه كل احد وهو متنوع مثل ان تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول
معين معلوم مكانه اما بجري ذكر او قرينة حال لكنك تحذفه لكون المراد بيان حال الفاعل
وان ذلك عادته لا بيان المفعول كقول طفيل الغنوي هم خلطونا بالنفوس والجئوا الى حجرات
ادفات واظلت اراد الجئونا وادفاتنا واظلتنا فحذف كانه قد ابهم لعمر فلم يقصد شيئا يقع
عليه كما تقول قد ملت فلان فلا تريد على ان تجعل الملال من صفته فلو اضفت الى مفعول
معين لبطل هذا الغرض فانظر المانع من ذكر المفعول به في البيت هو قريب ام بعيد وقس
المانع في باقي المنصوبات عليه ولهذا النوع اخوات ولحذفه فيها وجوه سنذكرها في فصل حذف
المفعول به ان شاء الله تعالى ومن هذا نظهر نحوي قوله مانع قريب او بعيد فافهم وسيجيء ما
نعتنا به سمعك من عض بضرس قاطع في نوعنا هذا وجثا بين يدي حملة الكشاف ومصنفات
عبد القاهر رحمه الله قوله ولما الحالة المقتضية لكونه اسما الى آخرها اصل الكلام افادة
المسند التجدد افادة مثل افادة الفعل اياه حذفت صفة المصدر واقيم المضاف اليه مقامها والمصدر
مضاف في الاول الى المفعول وفي الثاني الى الفاعل لاغراض للام تعليل لقوله اذا لم يكن واشار بذلك
الى اشعار كون المراد التجدد والاصل في الاغراض المتعلقة بعدم التجدد هو اثبات المعنى للشيء من
غير اقتضاء تجدده وحدوثه ثم يتفرع عليه بحسب المقام المدح والذم قوله واما الحالة
المقتضية لكونه منكرا الى آخرها المراد بالخبر هاهنا الكلام الذي يدخله الصدق والكذب لا الخبر الذي
هو جزؤه بدليل قوله كما اذا اخبر عن رجل والحكاية مصدر قولك حكيت عنه الكلام حكاية وحكوت
ايضا لغة حكاها الجوهري عن ابي عبيدة ويقال حكيت فعله وحاكيته اذا فعلت مثل فعله و
المحاكاة المشابهة يقال فلان يحكي الشمس حسنا ويحاكيها بمعنى وفي اصطلاح النحاة بمعنى الاخير قال
جار الله في الكشاف هي ان تجيء بالقول على استبقاء صورته الاولى ومروي سيبويه بالسبب وهي
الطريقة وقال بعضهم هي تادية اللفظ المسموع على نحو ما لفظ به اللافظ من غير زيادة ولا نقصان
وفائدتها ازالة اللبس وذلك ان المخاطب قد لا يكون سمع كلام الاول او سمعه ولم يستثبته فبالحكاية
تنبه على ان الكلام المتقدم اعرابه هذا الاعراب وفيه توسع في الكلام ايضا فمعنى قوله فهي اذا
كان الخبر واردا على حكاية المنكر فهي اذا اريد تادية الكلام على صورة المنكر التي ادته من قولك عندي
رجل وعلى متعلق بواردا وقصدا علة لاخبر ولا يحسن جعله علة لواردا كيلا يلزم الفصل بالاجنبي
بين المعطوف اعني فقيل والمعطوف عليه اي اخبر ولولا ذلك لكان صوابا قوله او كان عطف على
كان وقوله فان كون المسند تعليل لاستحالة كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة وليس مع ملفوظ
فيه خبر ان وسوا خبر مقدم على مبتداه وهو الفعل المأول بالمصدر تقديره قولنا باستحالته وصحته
عقلا سواء يعترض بينهما وانتصب عقلا على الظرفية وقوله صحة وقوع الفعل مبتدأ وقد سبق
تذكره جملة الاحوال المسند اليه والمسند باعتبار التعريف والتنكير على اربعة اقسام لانه اما
ان يكونا معرفتين وفيه بحث ستسمعه بتوفيق الله تعالى وان يكونا نكرتين فان تخصصتا التي يبتدأ
بهما بوجه ما وقد عرفت انواع المخصصات مع تفصيل في الصفة وهو ان يكون مثل قوله تعالى ولعبد

مؤمن خير من مشرك وقوله تعالى قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى دون
ان تكون مثل قولك رجل فى الدنيا قائم فانه لم يسغ الابتداء بالنكرة حينئذ فى علم النحو فهو ممكن
والا فهو ممتنع او ان تكون المسند اليه معرفة والمسند نكرة وهو القياس عقلا ونقلا لان الغرض
فى الاخبار استفادة المخاطب من الخبر الحكم المجهول عنده وينزله منزلتك فى معرفة ذلك الحكم فلو
فلو اخبرت عن النكرة الصرفة وقلت انسان عالم يحصل الغرض اذ لا يستبعد السامع ان يكون فى
العالم انسان عالم فلا يكون الاخبار عما يعلم على الانعم او ان تكون المسند اليه نكرة والمسند معرفة
وهو ممتنع عقلا ولغة اما عقلا فلانك تكون مخبرا عن غير المعلوم بالمعلوم والمعلوم حاصل عند السامع
فلا حاجة الى تعريفك اياه والمسند اليه منكور لم يحصل بالاخبار عنه فائدة واما لغة فلانه ليس فى
كلامهم وقد سوغ بعضهم ذلك فى الضرورة اذا اضطر الشاعر فانه ربما يقع فى مضيق لا يمكنه
التفصى منه الا بجعل المرفوع منصوبا وعكسه بعد دخول كان وان وبابهما لا قبله لانهما اذا
دخلت عليهما تلعب بهما وغيرتهما القرار على الرفع وقبله يمكن ان يجعل المعرفة مبتدأ
والنكرة خبرا فتقديمها ونعوذ بالله فى باب حسبت لا سيما اختلاف الحركات وبعضهم يقول هذا
من القلب الذى حسنه امن الالباس اذ لا يلبس ان الكلام مؤلف على طريقة القلب وان الاسم هو المعرفة
والخبر هو النكرة وانهما يرجعان الى شئ واحد فايهما عرفت تعرف الاخر ومنه ما جاء من قول
القطامى التغلبى بضم القاف يمدح به زفر بن الحارث الكلابى وكان قد اسر القطامى فمن
زفر عليه واعطاه مائة ابل ورد عليه ما اخذ من ماله ولا يك موقف منك الوداعا حذ
الاستعمال كون المعرفة اسما والنكرة خبرا انحو ولا يك موقفا منك الوداع فقلب لان المعنى المراد
غير مجهول قال سيبويه حملهم على ذلك ان كان فعل مثل ضرب وانه قد تعلم اذا ذكرت زيد
او جعلته خبرا انه صاحب الصفة قيل وعلى هذا من ذا الذى اى موقفك وبين اذنهما دخلت حكم
النكرة ولك ان تخرجه من هذا الباب بان تجعل منك صفة لموقف وتقدر اللام للجنس والمعرف
بلام الجنس قريب من النكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى والمعنى على لئيم من اللئام فما
الاسم والخبر لضعف الخبر وقوة الاسم او يكون كان تامة وموقف فاعله وينتصب الوداع على
العلة اى لا يحدث وقفك لاجل الوداع ويروى موقفى بالاضافة الى ياء المتكلم فيكون بمعنى وقفت
وموقفا منك الوداع بنصبهما المعنى قفى موقفا لا يكن ذلك الموقف الوداع فاسم كان ضمير يعود
على الموقف لانه فى النية مقدم وموقفا منصوب بقفى وقيل الكلام منفى فيجوز ان يكون اسم
كان نكرة وصدره قفى قبل التفرق يا ضباعا وبعده قفى فادى اسيرك ان قومى وقومك لا ارى
لهم اجتماعا ضباع مرخم ضباعة اسم بنت ممدوحه وقيل وقف عليها بالهاء ثم ابدل الالف
منها ورده سيبويه ولا يك قيل يجوز ان يكون القائل مستعطفا وداعيا اى لا جعل الله تعالى
ذلك الموقف منك اخر موقف وطالبا منها نظرة تتزود بها حين اراد الرحيل عن ابيها قال جار
الله فى حاشية المفصل انه دعا بان لا يكون الوداع فى موقف وهو عطف على قفى اما باعتبار الجملة
او من جهة معنى الطلب فيهما وواو الوداع يفتح ويكسر وقال بعضهم هو بالفتح اسم وبالكسر
مصدر وادع وداعا وقول حسان بن ثابت الانصارى يكون مزاجها عسل وماء جعل الاسم
نكرة وهو عسل والخبر معرفة وهو مزاجها لانه لا يشكل ان الكلام فى صفة الخمر فيحكم بان مزاجها

موصوف بالحلاوة والهناءة كالعسل والماء وانه ليس فى صفة العسل والماء فيخبر بانهما على
مزاج الخمر فقلب تفويضا الى فهم السامع مع الضرورة ولان عسل جنس ونكرته قريب من
معرفته اذ لا فرق بين قولك اكلت عسلا واكلت العسل ويروى برفع المزاج على انه اسم كان
ونصب العسل على الاصل ورفع الماء كانه قال هناك ماء او خالطه ماء وبتذكير الفعل وتحمله
ضمير الشأن ورفع كل اسم وقع بعده لانه خبر عنه والجملة الكبرى برأسها صفة ثانية لسلافة
او حال منها وجاز لانها موصوفة او من الضمير فى الجار والمجرور وبتأنيث الفعل وفيه ضمير
الخمر ومزاجها بدل الاشتمال والمجموع صفة سلافة ولو رفعت الكل وجعلت كان زائدة لا
يبعد وقيل ان مزاجها ظرف مكان اى تكون مستقرة فى مزاجها فسد الظرف مسد الخبر
وليس هو الخبر بعينه وهو ضعيف لا ستلزامه جواز هذا الامر مزاجك وذلك خروج عن
قاعدة النحو وقيل المزاج مصدر بمعنى اسم الفاعل والاضافة على نية الانفصال كانه قال
من خالطها وهو اما خبر مقدم فالاسم والخبر نكرتان او مقدر فى كان ضمير السلافة وعسل فاعل
اسم الفاعل اى هذه الخمر مازجها عسل وحينئذ تؤنث الفعل صدره كأن سلافة من بيت راس
وبعده على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء يجيب الشاعر بهذه القصيدة
ويهجو ابا سفيان بن الحارث وقد كان هجا النبى عليه السلام واول لها عفت ذات الاصابع
فالجواء الى عذراء منزلها خلاء ويروى انه رضى الله عنه انشدها النبى عليه السلام فلما
انتهى الى قوله هجوت محمدا فاجبت عنه وعند الله فى ذاك الجزاء فقال له النبى عليه السلام
يا حسان جزاك الله الجنة ويروى لما انشده اتهجوه ولست له بكفو فشركما لخيركما الفداء
قال الحاضرون هذا انصف بيت قالته العرب والسلافة اول ما يسيل من ماء العنب وهو
ارق ما فيه واشتقاقها من سلف الشئ اذا تقدم ويروى كان خبيئة وهى الخمر المصونة
المضنون بها وسبيئة بالهمز وهى الخمر المشتراة للشرب واما سبية بالياء فهى الخمر
المحمولة من بلد الى اخرى وبيت راس اسم قصبة بين غزة ورملة وقيل موضع بالاردن
ووجهه ان الاردن اسم نهر بين حلب ودمشق واسم كورة باعلى الشام ومن حضا فانها
بيت راس وقيل راس خمار اضيف البيت اليه وقيل اراد الرئيس وشراب لامرأة اجود
وكلا القولين ضعيف وخبر كأن اول البيت الثانى وهو على انيابها او طعم غض عطف على
سلافة وهصره امال والاجتناء اخذ الثمر من الشجر شبه طعم ريقها بطعم الخمر وقد
مزجت بعسل وماء او بطعم غض من التفاح فاجتنى والاجتناء مصدر بمعنى اسم الفاعل
اى المجتنى ومن قول مروان بن فزاره بن عبد يغوث وهو الصواب او من قول خداش
بن زهير اظبى لبيت انشد سيبويه على انه جعل الاسم نكرة والخبر معرفة فيحول اى تحول
من حال الثوب نسجه جواب اما يعنى الابيات مؤلفة على اسلوب القلب حيث لا تشتبه
معناها كما لا تشتبه معنى قولهم عرضت الناقة على الحوض اذ لا يخفى ان الذى عرض عليه
الناقة لا الحوض واصل الكلام نصب الموقف ورفع الوداع ورفع المزاج ونصب العسل
ونصب الظبى ورفع الام ونصب الحمار عطفا على الظبى وانكره بعض اصحاب سيبويه القلب
فى هذا البيت ذاهبا الى ان كان تحمل ضمير الظبى فالاسم والخبر معرفتان فقال رد القولهم

ولا تنظر الى آخره وهما ذكر تظهر فائدة تخصيص هذا البيت بالكتاب مع ان البيتين معه ايضا في
الخفاء ووجه القلب فيه واختلاف الناس في كشفه كانه يقول وبيت الكتاب يؤكد انه من باب القلب في
يرد قول المخالف ولا يلزم ما قيل في الشرح من انه يوهم ان البيتين ليسا من الكتاب لان
تخصيص الشئ بالذكر لا يدل على نفي ما عداه ونفس كون البيت من القلب ان يقال ليس الكلام فيه كان
اشكل انما البحث في ان ارتفاع ظبي ليس بالتجريد لكن بكان المضمر لدلالة المذكور عليه وان الاستفهام
بالفعل احدث فهو من باب الاضمار على شريطة التفسير ثم قال الشيخ ابو علي ظبي اسم كان مضمرة
والمظهرة مفسرها ولعل خبر المقدرة وخبر المفسرة محذوف وهو ضعيف لانه من شرط
المفسر تمامه وقال ابو منصور لا يصح اثبات خبر المقدرة محذوف بعينه تلك العلة فهذا معنى كلام
سيبويه ولذلك ولان الكلام في ارتفاع ظبي وكون الاستفهام اصلا في الفعل قلنا ان اصاب الاستعمال
نصب الظبي ورفع الاسم ثم ان في البيت اعتبارات من حيث السؤال والجواب فلا باس ولا تبعة
عليك بتأملها لكن ولا اجود ان تقول فلا تذهب عليك بتأملها لكن حين البحث كشفه نورد
عليك حاصل ما تأمل اصحابنا فيه لتكفيك مؤنة تحصيلها من عند نفسك فنقول قد ظن بعضهم
ان وجه كونه مما نحن فيه ان الضمير المستكن في كان لتكن معرفة فهو من القلب وذلك غير صحيح
لانا لا نعني بتعريف ضمير النكرة الا انه متعين عوده الى نكرة مذكورة لفظا او حكما متعينة
كذلك ولا نعني بالتعريف الا هذا ولصحة وقوع الحال عن ضمير النكرة كقولنا ذهب رجل فذكان ماشيا
ولم يستبعده احد منهم ولم ينكره ولا يضر العرف الواقع بين هذا المثال وبين ما نحن بصدده
بان الحال ههنا نكرة والخبر ثمه معرفة لانه لا مدخل لتعريف الخبر وتنكيره في امتناع كون اسم كان نكرة
من غير مخصص ولذلك يمتنع الكلام اذا وقع موضع المضمر مظهر نحو كان رجل قائما ولو لا تعرف
الضمير لما استقام الاول وامتنع الثاني وقال بعضهم ظبي مرتفع بالابتداء ومصحح وقوع النكرة
مبتدا وقوعه بعد الهمزة المعادلة لام نحو ارجل في الدار ام امرأة والجملة اعني كان اشكل خبره
وحمار معطوف على ظبي وحينئذ يخرج عن مقصود المثل وقيل كان ههنا لا يحتمل الضمير
واصل الاستعمال الظبيا كان اشكل ام حمار بنصب ظبي وحمار فظبيا خبر وحمار عطف عليه فلما
اضطر الى قلب الاعراب قلب على استنقاع كل من الاسم والخبر في مكانه ولا يلزم من رفع ظبي جعله
اسمها وهو يستلزم جواز تقديم اسم كان عليها لانه لم يجعل اسما في الحقيقة بل في الصورة بشهادة
اتحاد معنى العبارتين نصبا ورفعا ولذلك اجازوا بقاءه منفتحا الا ان حذف التاء من كانت فان
اصله اظبيا كانت اشكل بنا في هذا الاعتبار لان الحرف يؤذن باسناد كان الى مستتر هو اسمها
راجع الى ظبي وحينئذ لا يصح دعوى القلب فيه فيكون الظبي مخبرا عنه وهو خلاف المعنى المراد
اجيب بان هذا التقدير خلاف الاصل ويلزم منه خلاف الاصل القياس من تبين جواز تقديم
اسمها عليها وحذف التاء من فعل المؤنث ووجهه انه لما صار الظبي في الظاهر دون المعنى مخبرا عنه
وصار الفعل كانه في الظاهر مسند الى ضميره وخرج امكل بذلك في الصورة عن كونها اسمها شابه
في الصورة فعلا لا يحتمل ضمير المذكر ولم يستند الى المونث وبذلك حصل الفرق بينه وبين كان هند
قائمة وساغ ذلك دون هذا وهو مثله في حذف التاء وقيل على ما قاله سيبويه ان الذي يدخل عليه
الهمزة المعادلة لام تستتبع ان يدخل على معادله ام بشهادة اكرمته زيدا ام عمرا وجواز انه لا اكرمت

ابو ع

المعادل ظبي نكرة لان المصحح الى نكرة والخبر هو الضمير وهو اشكل م

امتناع

ام عمرا او ذلك ان المطلوب بالهمزة وام تعيين احد المستويين في علم المتكلم فاورد احدهما بعد الهمزة والآخر
بعد ام واذا تقدر كان بعد الهمزة لا يكون بعد ام ما تعادله في يسا ويه فيفوت الامر المطلوب
بهما ويجاب اولا بان كان لما وجب حذفها كيلا يجتمع المفسر والمفسر كان في حكم المنفي فيكون
الواقع بعدها مساويا للواقع بعد ام وثانيا ان المقدر كالمعدوم من حيث انه غير مقصود بالذكر
فلا يكون المطلوب والغرض بعد الهمزة غير الظبي وهو المعادل للحمار وقصيدته فانك لا تبالي بعد حول
اظبي البيت وبعده فقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط النجار وابادبا الاسافل
اصحاب الدناءة والسوقة وبالاعالي الاشراف والنجار الاصل والحسب واللون ايضا وماج
اللوم اي كثر اهله من ماج البحر اضطرب يقول غلبت اهل اللوم وخالطوا الاشراف وصار
الكثير من الكرام تغيرت اخلاق الناس ولا يرجع كل قوم الى اصلهم وما كان عليه اوائلهم
واكتسبوا اخلاق اللئام فذهبت السيادة ومضت سادتهم ولو استمروا ثابتة من الدهر على
هذه الطريقة لا تعبا منهم بشد اهجين ام هجان ولا تفكر من ولده من الناس وقيل معنى
البيت لا تبالي بعد فقدانك بنفسك واستغنائك عن ابويك من غيرت الدهر من شريف او وضيع
وضرب المثال بالظبي والحمار وجعلهما التين وهما ذكران لانه تمثيل ولا ام هناك وانه قصد
الجنسين وذكر الحول للنظر الى الظبي والحمار لانهما يستغنيان عن غيرهما بعد الحول واياك والتبخيت
اي الخوض والتعاطي بالظن دون العلم والايقان في تخطئة احد في ان تنسب الى الخطاء اقوا
وآراءهم في البيت فيخطأ السماع نصبه بان مضمرة ووجهه ان اياك والتبخيت من باب
التحذير اي اتق نفسك ان تتعرض للتبخيت والتبخيت ان يوقعك في الخطاء فهو في قوة
لا تبخيت فالفاء تقع في جواب النهي وهو من مظان اضمار ان والنصب به من خطي بخطاء
ابو عبيدة خطي واخطاء بمعنى اي تخطأ انت وان هذا النمط اي الاسلوب والطريقة
مستنعا من النطعني البسط سمي فيما بيننا من علماء البلاغة بالقلب وهي شعبة واحد
الشعب وهي الاغصان وتانيثه كتانيث ماصارت حاجتك ولها شيوع ولشعبة القلب
عموم يأتي يروي بالياء والتاء بيان لشيوعه ولذلك لم تعطف في الكلام في النثر ومن ذلك يعلم
ان المراد بشيوعه مجيئه في النظم والنثر والقرآن فتعلم ان ما قيد في الشرح من انه لا يختص
بين المسند والمسند اليه لا يوافق سياق كلامه الجمهور طينت الصحف وبعضهم ينكره وتقول
طينته ونسب ما نقل طلي والجمعها كالكاتب الدراية المطين والفدن القصر والسياع
الطين مع التبن الذي يطين به تقول منه سيعت الحائط والجوهري يروي كما بطنت
بالفدن السياعا من قولهم بطنت الثوب اي جعلت له بطانة اورده في فصل السين وباب العين
استشهادا للسياع الشماخ بتشديد الميم هو اسم ابن ضرار الشاعر وعصب اي غم وشد
من قولهم عصبت الشجرة اذا ضممت اغصانها ثم ضربتها لسقط ورقها وقال ابن عبيد السلمة
شجرة اذا ارادوا قطعها عصبوا اغصانها عصبا شديدا حتى يصلوا الى اصلها فيقطعونها
والعلبا عصب العنق وهما علباوان بينهما منبت العرف وان شئت قلت علباآن
لانها همزة ملحقة فان شئت شبهتها بهمزة التانيث التي في حمراء او بالاصلية التي في
كساء والجمع العلابي خدا شرح بكسر الخاء والشين المعجمتين والضبا طة واخرها ضيطا د

روا

لهم

شيهف

كبيساطرة وبيطار ويجمع ايضا على حد التثنية فيقال الضيطارون وهو الرجل الضخم الذي لا غناء
عنده في الفتح ووصفهم بالحمر وهي جمع احمر مبالغة في الشدة كما يقال موت احمر اي شديد وفيه
الحديث كنا اذا احمر البأس اراد العجم لان الشقرة اغلب الالوان عليهم وصدله وتلقي حبل
لا هوادة بينها وتشقي البيت والهوادة الميل والصلح ولك ان لا تجعله من القلب بل من المجاز
العقلي ويكون المحكوم به فيه مجازا وضعيا بان يستعار الشقاء لكسر الرماح بسبب طعنهم و
يسند الشقاء اليها وهو للحيوان بحسب العقل واضافة الكسر الى الرماح من اضافة المصدر الى
المفعول المغبرة اسم فاعل من اغبر الشيء صار ذا غبرة وهي لون الاغبر اي يكون شبيها بالغبار
وانما انث الصفة وموصوفها مذكر وهو المهمه باعتبار الفاعل وهي صفة سببية والتذكير
والتانيث والافراد من هذه الاشياء من حقوق الفاعل ومنه مررت برجل حسنة جاريته
فان الموصوف مذكر والصفة مؤنثة لانها فعل الجارية وعكسه جاءتني امرأة صبيح وجهها
فالموصوف مؤنث والصفة مذكرة لانها للوجه والسر في ذلك ان الاسم المشتق فرع على الفعل والفعل
يذكر ويؤنث باعتبار فاعله لانه كالجزء من الفعل لافتقار كل فعل الى فاعل كافتقار كل كلمة الى
جزئها والفعل يبقى على حاله اذا كان الفاعل مظهرا سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا نحو نصر زيد
نصرت هند نصر الزيدان نصر الزيدون فكذا الاسماء المشتقة من الافعال لانها سالكة منها جها
قافية آثارها فيما ذكرنا من الاحكام والارجا واحدها الرجا مقصورا وهي ناحية البئر وحافتاها
وفي التنزيل والملك على ارجائها تصف مفازة يقول رب مفازة بعيدة اغبرت نواحيها وجوانبها
التقعس خروج الصدر ودخول الظهر وهو نقيض الحدب وتكبت من الكب على وجهه ويقال كبه
لوجهه اي صرعه وذلك من النوادر يقال افعلت انا وفعلت غيري يقال كب الله عدو
المسلمين ولا يقال اكب والعثرة الزلة والبيت لمساور بن هند اوله ورأين شيخا قد تحنى صلبه
يمشي البيت تقول رأين شيخا منحني الصلب يمشي مشية النعسان او يتعثر فيسقط على الوجه
والواجب ان يقول او يعثر فيكب لان العثرة يتقدم السقوط للوجه وقد تحنى صلبه صفة الشيخ
ويمشي حال من الهاء في صلبه او استيناف بسبب حمل قوله تعالى وكم من قرية الآية على القلب ان
البأس هو العذاب والاهلاك انما هو بعد مجيء العذاب والفاء للترتيب فلا يصح عطف مجيء البأس على
الاهلاك ولك ان تقول ليست الآية من القلب ومعناه اردنا اهلاكها فجاءها او فجاء اهلها فالمعطوف
عليه محذوف كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة وبياتا مصدر وقع موقع الحال بمعنى بائتين وقائلين
وتخصيص هذين الوقتين لانهما وقتا الغفلة والدعة فيكون نزول العذاب فيهما اشد وافظع
وقال جار الله في المفصل الآية محمولة على انه لما اهلكها حكم بان البأس جاءها كانه قال اهلكنا
بحكم عقيب الاهلاك بان البأس جاءها وقيل ان الفعلين اذا تقاربا في المعنى وكان القصد فيهما
واحدا من نفع او ضر جاز تقدم كل واحد منهما على الآخر كقولك اعطيتني فاحسنت الي ولو قلت
احسنت الي فاعطيتني كان جائزا لان الاحسان انما هو بالاعطاء وكذلك الاهلاك انما هو بمجيء البأس
والفعلان يرجعان الى معنى واحد ويمنع هذا الوجه صحة قولك اعطيت فاجزلت ومشيت فاسرعت
وانتفاء صحة لو قلت اجزلت فاعطيت واسرعت فمشيت وقيل معناه اهلكناها فصح ذلك
عندنا الحق فقام فجاءها مقام فصح عند الاهلاك مجيء باسنا وقيل اهلكناها بالاضلال فجاءها

باسنا وقيل المعنى اهلكناها في حكمنا فجاءها باسنا وقيل اهلكناها بارسال ملائكة العذاب
اليها فجاءها باسنا وقيل هو مثل قولهم زرتني فاكرمتني فان نفس الاكرام هي الزيارة قال علي بن
عيسى ليس هذا مثل ذاك لان هذا انما جاز لانه قصد الزيارة ثم الاكرام بها وقيل اهلكناها فصح
انه جاءها باسنا قال الفراء ان الفاء هنا بمعنى الواو ورد عليه علي بن عيسى بانه نقل حرف عن
معناه بغير دليل وذلك لا يجوز وقوله او هم قائلون قال الفراء واو الحال مقدرة فيه تقديره او
وهم قائلون وانما حذفت استخفافا قال الزجاج هذا الاحتياج الى ضم الواو ولو قلت جاءني
زيد وهو فارس او جاءني زيد هو فارس لم تحتج الى الواو لان الذكر قد عاد الى الاول لا ذا انسدت
تول تنح عنهم الى مكان قريب تتوارى فيه لتكون ما يقولونه بمسمع منك كما في الكشاف فليس
من القلب واذ نشرت فانصرف واعرض عنهم يكون منه ومعنى يرجعون مثله في قوله تعالى
يرجع بعضهم الى بعض القول ويعضد الوجه الاول ما روي من انه دخل عليها من كوة فالقى الكتاب
اليها وتوارى في الكوة والمناجي بلفظ الجمع فالقه اليهم لانه قال وجدتها وقومها يسجدون للشمس
فقال فالقه الى الذين هذا دينهم اعتناء منه بامر الدين واشتغالا به عن غيره وبنى الخطاب
على لفظ الجمع لذلك على ما يحمل حال من قوله اذهب لان لفظ اذهب الى آخر الكلام فاعل لقوله يأتي
فيه اي يأتي في التنزيل هذا الكلام محمولا على كذا او هو محمول والراجع الى ما من قوله يحمل محذوف اي
يحمل عليه ومن القلب بيان ما الدنو القرب والتدلي التقرب وعلى هذا هو من القلبيات التقرب
متقدم على القرب وقال في الكشاف عن ابن عباس ثم دنا من رسول الله وعنه دنا من الارض
يعني جبرئيل فتدلى فتعلق عليه في الهواء ومنه تدلت الثمرة ودلى رجليه من السرير
والدوالي الثمر المعلق وحينئذ لا يكون مما نحن فيه او كان المسند اليه معرفة معطوف على كان
المسند اليه نكرة ولكن استدراك من نفي مقدرا ومن كلام منفي في المعنى لان قوله او كان
المسند اليه معرفة في قوة قولنا او لم يكن المسند اليه نكرة والمعنى او كان المسند اليه معرفة
ولا يجب حينئذ ان يكون المسند نكرة كما اذا كان المسند اليه نكرة ويصح وقوعه معرفة
لكن المراد بالمسند وصف غير معهود بين المتكلم والمخاطب مثل ان يكونا عالمين بشخص ولا
علم لهما باثبات كاتب هو في نفس الامر ذلك الشخص المعلوم عندهما يطلب حمله عليه
او شاعر كذلك بل المراد حمل وصف غير معلوم على شخص معلوم فيورده في الكلام منكرا
لذلك ولا مقصود الانحصار بالجر عطف على معهود ولا صلة يعني وغير مقصود انحصار
المسند بالمسند اليه فانه ان كان معهودا معلوما وهو في الواقع ذلك الشخص المعلوم او يقصد
انحصاره به يجب تعريفه ويمتنع تنكيره لما ستعرف في الحالة المستدعية لتعريف المسند
باللام ان شاء الله تعالى او كان ينبئ معطوف على كان المسند اليه معرفة اي او كان يؤذن
تنكير المسند بالذي سبق في تنكير المسند اليه من ارتفاع الشان او انحطاط الشان بيان ما
تقدم كما قال تعالى هدى للمتقين ولا يخفى ان تقديره هو هدى اي ذلك الكتاب هدى
لا يدرك كنهه في الهداية وكما قال ان زلزلة الساعة شيء عظيم اي هائل والزلزلة شدة
التحريك والازعاج وان يضاعف زليل الاشياء عن مقارها ومراكزها ولا تخلو الساعة من
ان تكون على تقدير الفاعلة لها كانها هي التي تزلزل الاشياء على المجاز الحكمي فتكون الزلزلة

مصدرا مضافا الى فاعله او على تقدير المفعول فيها على طريقة الاتساع في الظرف واجرائه
مجرى المفعول به كقوله تعالى بل مكر الليل والنهار وهي الزلزلة المذكورة في قوله اذا زلزلت
الارض زلزالها قوله واما الحالة المقتضية للتخصيص اما بالاضافة الى آخرها الالف واللام
في التخصيص عوض عن المضاف اليه يعني لتخصيص المسند والغرض من تخصيصه بالاضافة
او بالوصف ان تتم وتكمل الفائدة المنوطة بالجملة وسبب تمامها عند تخصيصه بهما هو ما عرفت
في الحالة التي تقتضي تعريف المسند اليه من ان ثبوت الحكم وتحققه اذا كان ابعد كانت الفائدة
في شان الحكم اعظم وعلى العكس وبعده بحسب تخصص المسند اليه والمسند والاضافة والوصف
من المعاني المخصصة قوله واما الحالة المقتضية لترك التخصيص الى آخرها قد سبق في الحالة
المقتضية لتعريف المسند اليه ان تحقق الحكم متى كان اقرب كانت الفائدة في بيانه اضعف وفي
الحالة المقتضية لترك التقييد ان المقام المستدعي لترك تقييد المسند هو ان يمنع مانع من تعديد
الفائدة والمقام المستدعي لترك التخصيص هو ان يكون الغرض اثبات المسند للمسند اليه وافادة تلك
وجوده له في نفسه فحسب دون كمال الافادة والبيان والنكر بالضم والكسر مصدران الا ان
الاول يختص بالقلب والثاني لا يختص به بل يكون باللسان ايضا قوله واما الحالة المقتضية
لكونه اسما معرفا الى آخرها اعلم ان المسند متى كان معلوما للسامع متعينا عنده بسبب من
اسباب التعريف يجب ايراده في الكلام معرفا ويلزم منه كون المسند اليه متشخصا معلوما
عنده كذلك لاستحالة تعرف المسند مع تنكر المسند اليه عقلا او لغة وهو المراد بقوله بما قدمتم
لتتم وعلى هذا اتجه لقائل ان يقول الخبر مناط الاستفادة ولا يتاتى ذلك الا على ما لا يتعين له
عند السامع فاذا كانا كذلك فاي شيء يستفيد واني يجوز استفادة ما هو حاصل معلوم
فيجاب بانه يستفيد لازم الحكم اي معرفتي كقولك الذي اثنى عليك بالغيب عن مجلسك انك عالم
بما صنع او نفس الحكم كقولك اخوك زيد ان اردت اخوة النسب او اخوك الذي يحفظ التوراة او
اخوك هذا استقصى الاخ في الامثلة المذكورة للذي يعلم ان له اخا ويعلم شخصا مسمى بزيد ويعرف
ذلك الشخص يحفظ التوراة او يرى ذلك الشخص قدامه لكن لا يعلم ان ذلك الشخص المسمى بزيد
والحافظ للتوراة والمرئي بين يديه هو اخوه لغرقة كانت بينهما او بسبب آخر فتعلق قصدك ان
اخاه ذلك الشخص كقولك زيد اخوك او الذي يحفظ التوراة اخوك او هذا اخوك بتاخير الاخ
تفيده بان ذلك الانسان هو اخوه فالحاصل انك اذا قلت اخوك زيد فقد عرفته الاسم وهو
يعرف الاخوة واذا قلت زيد اخوك فقد عرفته الاخوة وهو يعلم ان اسم الرجل زيد بناء على
ان الاخبار ابدا انما يكون عما يعرف على ما لا يعرف ومما ذكرنا يعلم معنى قوله معرفا له في جميع ذلك ان
احدهما الآخر وهو القدر المشترك بين ما قدم الاخ فيه وبين ما اخر فيه وبينهما فصل ظاهر
ستعرفه ان شاء الله تعالى وما افيد في الشرح من ان الاخبار ههنا لم يقع بالحكم الذي هو زيد في قولك
اخوك زيد وانما وقع بالذات فيه نظر وذلك لانه لا فرق بين زيد والذات التي وقع الاخبار
بها فان المراد منه هو الذات المعينة لا اللفظ نعم لو قيل في زيد المنطلق الاخبار لم يقع بالحكم
الذي هو الانطلاق بل بالذات لكان صحيحا قوله بك خبر كان واسمعك وتقول حالان من المقدر
في بك وقيل يتعلق باسمع او اسمعك خبر كان وبك حال من الضمير في اسمع والباء اما للملابسة

او التجريد تقديره كاني ملابس بك سامعا اليك وانت تقول او كاني سامعك ملابسا بك او مجردا
وانت تقول كيت وكيت افيد في الشرح ان اسمعك حال من الضمير في كاني وهو ضعيف لان العمل
للاقرب والباء في بالغيب للملابسة والغيب بمعنى الغيبة والخفاء وهو في موضع الحال يعني اثنى
ومعبرا بالحال حمي قولك والهاء في له لمن اثنى وبذلك اشارة الى ثنائه والحكم بالنصب معطوف
على لازم الحكم اذا طرف للحكم او اذا رد على مثله وذلك اشارة الى الامثلة المذكورة ثم لما بين
الحالة المقتضية لكون المسند معرفا وانه اذا كان معرفا يجب ان يكون المبتدا معرفا ايضا
وانهما اذا كانا معرفين ماذا يستفاد اراد ان يبين ان المعنى يختلف باختلاف ما يتقدم
من المعرفين فقال ولا تقدم فيما نحن فيه اي فيما اذا كان طرفا الجملة معرفين بسلامه الامير
يعني من غير سبب وداع وذلك كما ان احدا من خواص الامير يفعل فعلا لمجرد كونه من خواصه
دون جهة شرعية وسبيل له وهو مثل يضرب لمن تعاطى الشيء من غير علة والمعنى لست
مخيرا في التقديم والتاخير من غير نكتة بل لا بد من حيثية تستدعي ذلك ثم استدرك بلكن
من قوله ولا تقدم وبين علة التقديم فقال اذا حمدك انسان ملتبسا بالغيبة عنك وعلم
الانسان الحامد ان الحمد نقل اليك وانت تتعقل الحامد مشتبها بالمستخبر والمستفهم عن
صفتك تستفهم وتقول هل تعلم ان الذي وصفك بالجميل هو وهل تحكم على الذي اثنى عليك
به انه هو وانما قال هو باعتبار الغيبة في قوله انسان وتصوره ولو قال كانه هو انا
لانه المتكلم والسائل حينئذ لكان صوابا فتقول جواب اذا او الجواب محذوف وفتقول معطوف
عليه اي اذا اثنى وكيت وكيت تقدم الانسان المثنى فتقول الذي اي تشير اليه بالذي
وتحكم عليه بانت لانك تخاطبه فانه الذي تصورته كالمستفهم فتاني عطف على فتقول وفيه
معنى السببية اي فتجعل المثنى مبتدا لانك تصورته طالبا لان تثبت له المعنى وتجعل
انت خبرا لانك تصورته يطلب ان تثبت به المعنى او كان اثنى عليك هو وغيره معطوف
على اثنى عليك بالغيب اي او لكن اذا كان اثنى عليك الانسان المثنى واثنى ايضا عليك انسان
آخر غير المثنى المعهود وعلم الانسان المثنى المعهود وتغيبه معطوف على فتاني والهاء في ثناه
وغيره للمثني وغير المثنى هو المثنى الآخر والمعنى ظاهر مما تقدم وفي المثال الذي تقدم المثنى
واذا قلت انت الذي اثنى عليك علي بالغيب اي اذا عكست ما ذكر واخرت ما قدمت قلته جواب
اذا والهاء يعود على انت الذي اثنى علي بالغيب اي قلت هذا الكلام اذا كان الشان اثنى عليك
الانسان المثنى المشار اليه بقولك انت بحضره وبحضر غيره اي غيبة من المثني وشهد
من غير المثني والباء تتشبث بالنقل يعني يكون المثني وغيره حاضرين عند المثني عليه وتنقل
الى المثنى عليه ثناؤه وتشهد منهما فتصورت المثنى يريد ان تعلم ان الممدوح كيف حكمه عليه
الحكم عليه بانه المثنى ام لا او يحكم على الشاهد عنده الذي لم يثن بانه اثنى وهذا فائدة قوله ويحضر
غيره فاتيت عطف على فتصورته يعني تجعل انت مبتدا والذي اثنى علي بالغيب خبرا لانه كالطالب
ان يحكم عليه ويريد ان يحكم بالمثني وهذا معنى قوله على الوجه المطلوب اي الوجه الذي يطلبه
المثنى ثم لما تبين معاني الامثلة التي يستفاد منها لازم الحكم بحسب التقديم والتاخير اخذ يشير
الى الفصل بين معاني الامثلة التي يستفاد منها نفس الحكم باعتبارهما قال واذا قلت اخوك زيد

ومعناه واضح مما ورث اذ ناك آنفا والهاآت في قلته وتعرفه وتتصوره لاخوك زيد لا اخا
قلم في تروى انه معتقد ان له اخا فتفتح ان وهكذا وقع في النسخ المقروّة المصححة ولي فيه نظر
لانه لما ان يعطف على تعلم ولا يستقيم الا بالكسر لانها تكون صلة من والمعنى قلته لمن له صفتان
العلم بزيد حالة كونه طالبا معرفة حكم لزيد واعتقاد ان له اخا مع انتفاء تعيينه او يعطف على
زيدا وهو فاسد من حيث المعنى لان فاعل تعلم ضمير من ان له اخا والهاء في انه ايضا له والمعنى
قلته لمن تعلم زيدا ويعلم اعتقاد نفسه ان له اخا ولا يخفى فساده او يعطف على الجملة الحالية التي
هي وهو كالطالب ان يعرف حكما له اي لزيد ويجب الكسر ايضا والعطف باو ليصح والمعنى على
الاول قلته لمن تعلم زيدا وهو طالب معرفة حكم لزيد وانه ايضا معتقد ان له اخا فيكون المعنى مثل
الاول وعلى الثاني قلته لمن تعلم زيدا وهو طالب او هو معتقد ويكون هذا الكلام مع من هو على
احدى الحالتين اما طالب معرفة حكمه او اعتقاد ان له اخا لكن لم تتعين عنده فاذا حكم لزيد بالاخ
تعين وكذلك اذا قلت اخوك الذي يحفظ التورية يعني اذا قلت هذا الكلام قلته لمن يعتقد
ان له اخا لكن لم يتشخص عنده ويعرف انسانا يحفظ التورية فيتعقله بزيد يحتمل الحكم على اخيه
وتعيينه وقس باقي الامثلة من عكس ذلك وغيره واذا قلت زيد المنطلق هذا شروع
فيما اذا كان احد المعرفتين اسما مشتقا وانما لم تقتصر على ما سبق من الامثلة لما فيه من
الاعتبارات اللطيفة والفروق النافعة المتعلقة به وستجيء ان شاء الله تعالى قلته لمن
يطلب اي لمن يعرف زيدا ويطلب عرفان حكم لزيد كائن بحسب تعريف العهد ان كان
اللام في المنطلق عنده لمعهود او كائن بحسب تعريف الجنس واستغراقه ان كان اللام فيه للجنس
والهاء في استغراقها للحقيقة ولو انعكست القضية وقلت المنطلق زيد قلته للمتشخص
بكسر الخاء على بناء اسم الفاعل اي للذي تشخص وتعين في ذهنه المنطلق بالاجمال [illegible]
لعرفه بوجه ... في المتشخص اي للذي تشخص وتعين وهو يريد ان يتعين في الخارج فالهاء
في ذهنه يعود على اللام في المتشخص واذا تاملت ما تلونا عليك اي تلوناه يعني بحثنا عنه
لك وقرعنا به سمعك من ان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين تخاطب بهما من كان عارفا
باحدهما وله بالآخر عهد ولا يعرف عينه فتتصوره يطلب حكم المعروف عنده فتعرف ان
المعلوم عندك ذلك الآخر المعهود اعترك اطلعك الاغلاق على مفهوم قول النحاة ان المبتدا والخبر
اذا كانا معرفتين فالجواز تقديم الخبر على المبتدا بل ايهما قدمت فهو المبتدا قال صاحب المعيار
انهم يعنون بقولهم هذا ان المقدم يكون محكوما به لا محكوما له والمؤخر يكون مخبرا به لا مخبرا عنه
ولا يعنون به انه المقدم في الحقيقة اما كونه متقدما في الوجود او مؤخرا فمما لا يعني به النحوي
وهذا تقوي نفي قول من يقول اي في نفس الامر اذا قدم المنطلق او اخر اي بالذات فهو خبر لانه صفة والمفاد في الشرح
ان معناه لان في تأخيره مخالفة الاصل غير مطابق للمقام لانه تعليل لا معنى قولهم وما قد يسبق
الى بعض الخواطر اشارة الى ما ذهب اليه الامام الداعي الى الله قدس روحه من ان المنطلق دال
على معنى نسبي اي موصوف مشتق محتاج الى ما يسند اليه فهو في نفسه متعين للخبرية
اي يجب ان يكون خبرا وان زيدا دال على الذات فهو موصوف غني عما يسند اليه فهو في نفسه متعين
فيجب ان يكون مبتدا فاذا قيل الله خالقنا ومحمد نبينا فالخالقية صفة الله تعالى والنبوة صفة

محمد عليه السلام وهما في الحقيقة متعينان للخبرية ولا يصلحان للمبتدائية قدمتهما او اخرتهما
فلا يعترض عليه اي فلا المقام ولا الاعتماد على ما قد سبق فان المنطلق الى آخره تعليل لرد ما ذهب
اليه الامام ومعناه واضح لان المنطلق وزيدا بهذا التأويل يدلان على الذات والصفة وتروى
الشخص وصاحب مرفوعين على حكاية حال الابتداء ومجرورين باضافة معنى اليهما وهذا
الجواب يقرب من مذهب الكوفيين وبعض البصريين منا وهو علي بن عيسى الرماني امام ائمة
النحو ببغداد اذ بان الاسماء الجوامد عندهم اذا وقعت اخبارا تتضمن الضمائر لانها حينئذ في معنى
ما هو صفة الا ترى انا اذا قلنا زيد اخوك او غلامك لم ترد الاخبار عن الشخص بانه مسمى بهذه
الاسماء وانما نريد اسناد معنى الاخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة اليه الا
ان في مذهبهم ضعفا لان الخادم تتحمل الضمير لجريه على الفعل الذي هو اصيل في تحمله ولا يلزم
من كون الغلام في معناه ان يتحمل الضمير تحمله اذا لم يشاركه فيما تحمل بسببه الضمير ولذلك لا
ينصب به المفعول به فامتنع زيد غلام عمرا كما تقول زيد خادم عمرا لفقدان السبب الموجب
ونقول مررت برجل غلامك فتصف به المعرفة ولو قلت مررت برجل خادمك على الصفة
واردت الحال او الاستقبال لم يجز والقانون في ذلك ان في كل واحد من زيد منطلق وزيد
المنطلق والمنطلق زيد عرضا خاصا وفائدة لا تكون في الآخر وانا ارشدك الى ذلك اذا قلت
زيد منطلق كان كلامك لمن لا يعلم ان انطلاقا كان لا من زيد ولا من خالد فانت ابتداء تفيد ذلك
واذا قلت زيد المنطلق تقول لمن عرف ان انطلاقا وجد اما من زيد واما من عمرو فتعلمه
انه كان من زيد لا من غيره والنكتة فيه انك في الاول تثبت فعلا لم يعلم المخاطب اصله انه
وقع وفي الثاني تثبت فعلا قد علم انه كان ووقع الا انه لم تعلمه لزيد فافدته ذلك فهو وفق
الاول في المعنى الذي به صار الخبر خبرا اعني اثبات المعنى للشيء ولا يقدح في ذلك انك كنت قد
علمت ان انطلاقا وقع من احد الشخصين لانك اذا لم تصل الى الحتم على انه كان من زيد دون خالد
كان حالك فيه كحالك في الافتقاد الى من يثبته لزيد كصفتك اذا لم تعلم انه كان من اصله وبذلك التحقيق
المحقق فيه ان هذا الكلام مع من بلغ انه كان من انسان انطلاق فيحقق انه كان من زيد
فاذا قيل له زيد المنطلق صار الذي كان معلوما على جهة الامكان معلوما على جهة الوجوب
ثم اذا اريد تأكيد هذا الوجوب ادخل الفصل فقيل زيد هو المنطلق واذا قلت المنطلق
زيد كان اخبارك مع من يرى انسانا ينطلق بالبعد منك فلم يثبت ولم يعرف ازيد هو ام
عمرو فقلت له المنطلق زيد اي هذا الرجل الذي تراه من بعد هو زيد ونظيره قولك لمن
يرى الرجل منتصبا بين يديه وعليه ثوب صوف والرجل ممن عرفه قديما ثم طال
عهده به فنسيه اللابس الصوف صاحبك فليس غرضك ان تثبت له لبس الصوف لاستغنائه
ذلك من حيث ان رؤيته الصوف عليه تغنيه عن الاخبار به هذا اذا كان المبتدا والخبر مختلفي
اللفظ اما اذا كانا متفقين فيه فلا بد من تقدير مضاف بحسب وقتين كقول ابي النجم انا ابو النجم
وشعري شعري تقديره شعري الآن كشعري فيما مضى من الزمان اي المشهور المعلوم بصفات
الكمال كما كان قبل وعلى هذا فقس واما قول النحويين في باب كان اذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار
في جعل ايهما شئت اسما والآخر خبرا كقولك كان زيد اخاك وكان اخوك زيدا فلانا في ما قلنا

وليس معناه ان تكافؤ الاسمين في التعريف تقتضي ان لا يختلف المعنى بان تبدأ بهذا وتثني بذلك بل معناه انك تجعل ايهما شئت اسما والآخر خبرا اذا اردت الحكم له به لان المبتدأ لا يكون مبتدأ لانه منطوق اولا ولا الخبر خبرا لانه مذكور بعد المبتدأ بل المبتدأ مبتدأ لانه مثبت له المعنى والخبر خبر لانه مثبت به المعنى ثم اشار بقوله وانما قد تقع الى سؤال وجواب والى الاصل ما ذكر ولكن قد تقع قليلا على خلافه وهو ان قول النحاة المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فايهما قدمته فهو المبتدأ منقوض بنحو قوله كرابى كراكا وقوله لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل مما لا يصح معناه الا بان تقدم او تؤخر وانما لا يصح لان غرض الشاعر جعل كرى المخاطب المامور بالنوم منزلة كراه وتشبيه مداد قلم الوزير حيث يصف قلمه بلعاب الافاعي على معنى انه اذا كان في اقامة السياسات اتلف به النفوس وتشبيهه ايضا بالشهد على معنى انه اذا كان في العطايا والصلات اوصل به الى النفوس ما تخلو منه مذاقته عندها وادخل السرور واللذة عليها وهذا المعنى انما يكون اذا كان لعابه مبتدأ ولعاب الافاعي خبرا فاما تقدير عكسه فيبطل ذلك ويخرج بالكلام الى ما لا يكون مرادا لابي تمام وهو كون ارادته تشبيه لعاب الافاعي بلعاب قلمه وتشبيه الارى به فحقه هو جواب السؤال اي حق ما لا يستقيم معناه الا بالتقديم والتاخير الحمل على القلب يعني كان يجب ان تقول كراك كرابى ولعاب القلم لعابها الا انه قلب لظهور المعنى وامن اللبس فقوله لعاب الافاعي وكرابى مبتدأ في اللفظ وفي المعنى خبر قوله من نحو قوله بيان ما قد تقع ومما لا يستقيم بدل منه والارى العسل واشتارته من شرت العسل واشترته اي جنيته والعاسل من يأخذ العسل من بيت النحل وخبر الارى محذوف استغناء بخبر لعاب الافاعي واعلم ان الجمهور النحويين على ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين او نكرتين موصوفتين يجب تقديم المبتدأ اذ لو تقدم الخبر لسبق الى فهم السامع ان المقدم هو المبتدأ فيؤدي الى الالتباس كما يجب تقديم الفاعل في ضرب موسى عيسى دفعا للبس الا اذا دل دليل على ان المؤخر هو المبتدأ فيجوز اذ ذاك
بعضهم تقديم الخبر ولذلك استثنى المجوز فايهما قدمت فهو المبتدأ الا ان يكون في اللفظ دليل على ان المبتدأ هو المؤخر وانشدنا الشيخ ابو علي في التذكرة نم وان لم انم كراي كراكا وقال يجب ان يكون كراي خبرا مقدما والاصل كراك كراي اي انم وان لم انم فنومك نومي كقولهم قم وان جلست فقيامك قيامي هذا موضع الاستعمال ثم قال وان كان كذلك فقد قدم الخبر وهو معرفة وهو ينوي به التاخير من حيث كان خبرا قال فهو كبيت الحماسة بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد قدم خبر المبتدأ وهو معرفة وانما دل على انه ينوي التاخير المعنى ولولا ذلك كانت المعرفة اذا قدمت هي المبتدأ لتقدمها فافهم ذلك هذا كله لفظه وقال صاحب المعيار اذ لو كان بنونا مبتدأ لزم ان لا يكون لهم بنون الا بنى ابنائهم وليس المعنى عليه واقول يشبه ان يكون كلام صاحب المعيار مبنيا على اصل ممهده ابن الحاجب في شرح المفصل ان المصدر المبتدأ اذا اضيف عم بالنسبة الى ما اضيف اليه كاسماء الاجناس التي لا واحد لها وجموع الاجناس التي لها واحد اذا اضيفت عمت الا ترى انك اذا قلت ماء البحار حكمه كذا عم مياه جميع البحار وكذا اذا قلت علم زيد كذا عم جميع علم زيد وكذا بيت ابي تمام لعابه لو حمل على ظاهره افسد عليه كلامه

وابطل الصورة التي ارادها فيه وكلام من جوز التاخير عند القرينة لا ينافي ما قال المصنف من ان حقه ان يحمل على القلب فتامل ولقائل ان يقول انه جعل المشبه به مشبها والمشبه مشبها به لايهام كون لعاب قلمه في اتلاف النفوس اتم من لعاب الافاعي وكون لعابه ايضا اتم من الشهد في ايصال الراحة اليها كقوله وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح وستقف عليه وعلى كونه ابلغ في فصل البيان ان شاء الله تعالى الباء في بتعريف الحقيقة صلة القول والثاني باستغراقها لانه معطوف على بتعريف والذكر يعود على الحقيقة بشهادة قوله قبيله راجعا باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها ولا مرجوع اليه غير الحقيقة ولا يحسن رجوعه الى اللام لان الاشكال في معنى تعريف الحقيقة ومعنى استغراقها دون استغراق اللام وتفسير الاستغراق بعد يؤيد ما قلنا ومما ذكرنا تعلم ان ما اريد في الشرح من ان الهاء للام فيه نظر والمراد بالحقيقة الكلية الطبيعية التي هي معروض الكلي المنطقي والباء في باللام متعلقة بتعريف ووجه الاشكال انا اذا قلنا معنى تعريفها هو القصد الى الحقيقة وافرازها عن غيرها من الحقائق من حيث هي هي لا بشرط شيء اعني لا باعتبار قيامها بواحد ولا باعتبار كليته ذلك المعنى بل على معنى ارادة خلوص الاسم للحقيقة لزم جواب اذا اي لزم تعرف اسماء الاجناس الخالية عن اللام فانها فان اسماء الاجناس موضوعة لذلك للقصد الى الماهية مجردة وتمييزها عن غيرها هو بيان الملازمة وانه ان كون اسماء الاجناس معارف قول لم يقل به احد بيان نفي التالي اي انه باطل لانتفاء القائل به والسجية متروكة لظهورها وهي فالقول بان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها مثله ولئن التزمه اللام الاولى موطئة للقسم والثانية جوابه وسد مسد جواب الشرط اي والله لئن قال قائل ان اسماء الاجناس معارف هو منع لانتفاء التالي لنكذبن لنثبتن القائل الى الكذب في استحالة رجع رجعى السرعة هذا نقض على دعوى اللازم توجيهه لو كانت اسماء الاجناس معارف لصح هذا الكلام واللازم منتف فالملزوم كذلك بيان الملازمة ان رجعى اسم جنس مسلم من تعرف اسماء الاجناس كونه معرفة ويلزم منه صحة وصفه بالمعرف باللام وبيان انتفائه اجماع النحويين على امتناعه ولا مانع الا تنكره ولما كان هذا الكلام ممتنعا كان قوله بكونها معارف كذبا واعلم ان رجعى وذكرى مصدران مثل الرجوع والذكر تقول ارسلت اليك فما جاءني رجعى رسالتي اي مرجوعها الا انهما امتنعا من الصرف لان فعلى وفعلى من الابنية التي تلحقها الف التانيث المقصورة غير ان الاولى مختصة به والثانية مشتركة بين الف التانيث والف الالحاق فقال رجعى وذكرى ولم يقل رجوعا وذكرا لتقليل البعد من التجانب عن بحث التنوين المقول فيها اي تنوين هي كانت منه وبين ترك البحث عنها لو قال رجوعا بعدا فيبعد المقصود وهو انتفاء تعرف اسماء الاجناس فتلك المسافة بان لم يقله فتلك المسافة هي ان تقول قائل انما امتنع وصفه بالمعرف باللام للتنكير الحاصل من التنوين فليحينا الجواب عنه ان نقول هذا التنوين هو الدال على المكانة وهو كل تنوين يلحق معربا لم يشبه الفعل بالوجهين من الوجوه المانعة للصرف كزيد ورجل وضرب فليس التنوين في رجل ونحوه للتنكير وان كان رجل نكرة لانتفاء اسباب التنوين لانه لو جعل علما لم ينفك تنوينه منه ولو كان للتنكير لوجب انفكاكه عند انتفاء التنكير بجعله علما

ولا يلزم هنا انتفكاكه عند دخول لام التعريف عليه لانه ليس بدال الا لانه للتنكير لما ذكر وافاد ولا
لمنافاة بين اللام وبينه وبعضه انك لو سميت رجلا بحارث فليس تنوينه للتنكير من غير شبهة
ولو ادخل اللام عليه وهو علم يحذف التنوين اتفاقا وليس حذفه لانه للتنكير فكذا رجوعا وى
امثاله واما تنوين التنكير فتنوين يدل على ان الذى دخل عليه نكرة كايه اى حدثنى حدثنا
ما وايه اى حدث الحديث ومررت بسيبويه وسيبويه آخر والمعنى قلت رجعى لتمكن الحال انه
عن التنوين ولو قلت رجوعا لامتنع التجنب عنها فالحاصل انه توسل الى ترك التنوين بيناء
منع من الصرف وانتصب قصرا على انه مفعول له والمسافة البعد واصلها من الشم كما استنبا
الاشتمام وكان الدليل اذا كان فى مفازة اخذ التراب فشمه ليعلم اعلى قصد هو ام على جور
قال اذا الدليل استاف اخلاق الطرق ثم كثر استعمالهم لهذه الكلمة حتى سمى البعد مسافة
واللام متعلقة بالقصر وفى التجنب ظرف للمسافة وعن متعلق بالتجنب وما هى صفة السوء
على ارادة القول ولئن ذهبت اى والله لو قلت ان فى اسماء الاجناس اعتبار الفردية لاى
اعتبار قيام الجنس بفرد من افراده فحينئذ ليس فيها القصد الى الماهية الكلية من حيث
هى هى اعنى على معنى تمحض لاسم الحقيقة فلا تكون اسماء الاجناس من غير الالف واللام
مثلها اذا كان معها فلم تكن معارف فهو منع للمقدمة المبينة للملازمة من جانب السائل
وسند المنع واثبات الفرق بين تعريف الحقيقة واسماء الاجناس لئلا يلزم كون المصادر جواب
القسم سد مسد الجوابين وجواب عن الفرق المذكور وتقريره ان يقال ان اسم الجنس على ضربين
اسم عين واسم معنى مصدر وغير مصدر فلو سلمنا قيام الجنس بالفرد عند خلوه
عن اللام فى غير المصدر لكن ليس فى المصدر اعتبار الفردية بالاجماع وبشهادة صدقه على
القليل والكثير وانك اذا اردت الوحدة ادخلت عليه تاء التانيث نحو ضربة وضربتين فيلزم
ان تكون المصادر العارية عن اللام معارف مثلها اذا كانت فيها اللام فتصدق الملازمة
فليس فيها ذلك اى ليس فى المصادر من نحو ضرب الى آخره اعتبار الفردية ولزم محطوف على
مثله فيكون ذلك التقدير ملزوما لامرين احدهما ما عرفت والثانى كون اللام فى اسماء الاجناس
لتاكيد نعى معنى انه لم يكن للعهود لانها اذا كانت معارف بدونها واذا دخلت عليها فلا بد ان تكون
لها فائدة والا يلزم زيادة حرف من حروف المعانى ليس له معنى فناسب ان تكون اللام لتاكيد التعريف
الحقيقة فان نكره شىء يفيد توكيده وانه ان كون اللام فى نحو الرجل او فى الضرب لتاكيد تعريف
الحقيقة قول ما قال به احد اى واللازم مسف لانه قول لم يقل به احد فالملزوم كذلك واذا
قلنا رد على مثله اى واذا ذهبنا الى ان معنى تعريف الحقيقة القصد الى الحقيقة حال حضور
الحقيقة اى ان يقصد اليها موجودة فى الذهن تحقيقا او حكما لم يعتن جواب اذا فهو اختار
ويرعى بتمييز يقال ميزت الشىء وميزته عزلته وفرزته فاختار وتميز اى لم ينفصل
تعريف الحقيقة عن تعريف العهد الوارد بالتحقيق يعنى به اعادة ما سبق ذكره نكرة
مع الالف واللام او بالتقدير اى او ما يجىء معرفا باللام من غير تقدم ذكره نكرة وهو
حكم المتقدم ذكره بوجه قابل تختلط به ويلتبس فلا يصح تقسيمه اليهما لان تعريف العهد
موكيان الملازمة اى وانما يلزم ذلك لانا لا نعنى بتعريف العهد معنى غير القصد الى الموجود

فى الذهن شخصا كان الحاصل فيه او ماهية كلية من جهة الحقيقة كقولك جاءنى رجل فقال
الرجل كذا او المجاز كقولنا انطلق رجل والمنطلق محمد لانه لم يجر ذكر منطلق بل دل الفعل
بالالتزام عليه لانه لما قيل انطلق نبه على ان ثم منطلقا فكانه قيل انطلق منطلق فهو كالحاضر
فى الذهن وقد اجتمع النوعان فى قوله تعالى وليس الذكر كالانثى قصد باللام الاولى الى الذكر
المدلول عليها بقوله انى نذرت لك ما فى بطنى ولم يجر له ذكر فى الكلام وذلك لانها بنت كانوا
على تقديره الذكورة او طلبت ان ترزق ذكرا فانهم كانوا ينذرون ويتصدقون بالذكر للسدانة
ولم تقبل فى ذلك انثى قبل مريم لنقصانهن وان ما عاتبه يقع على المذكر والمونث وباللام
الثانية الى الانثى المذكورة فى قولها رب انى وضعتها انثى تحزنا وتحسرا على ما رأت من
خيبة رجائها وعكس ما قدرت لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا بشهادة نذرها للسدانة
ولتكلمها على وجه التحزن قال الله والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى اى وليس
الذكر الذى طلبت كالانثى التى وهبت لها تعظيما لموضوعها وتجهيلا لها بقدر ما وهب
لها منه وقال مقاتل هو من كلام مريم كانها قالت رب انى وضعتها انثى وليس الذكر
كالانثى تعنى فى خدمة الكنيسة والعبادة لما يلحقها من الحيض والنفاس ولما يلزمها
من الاحتجاب والتستر عن الناس فتكون اللام للجنس والرواية المشهورة وهبت لها
على بناء الفعل للفاعل والمجهول اوفق لعدم الحاجة الى تقدير حذف بخلاف الاولى واراد
بقوله لغير التعريف تعريف الحقيقة وحينئذ تلوى التالى للمقدم بين لان مفهوم تعريف
الحقيقة لما كان استغراق افراد تلك الحقيقة لا يكون اللام معرفا للحقيقة بمعنى جعلها
معينا معرفة اعنى معروفة عند المخاطب حيث كان المراد به الشمول والاحاطة
ولان التعريف يستتبع التعيين والتعيين يقتضى عدم الشمول لان المعرفة فى مقابلة
النكرة وهى ما شاع فى امته فالمعرفة ما لم يشع فلو كان المراد بتعريف الحقيقة الاستغراق
للزم ما ذكر واللازم منتف لاجماعهم على ان اللام موضوعة لذلك فالملزوم مثله ولزم مع ذلك
يعنى مع لزوم كون اللام متعينا لغير تعريف الحقيقة كون اقتران اللام بلفظ المفرد اقتران
المتقابلين لاقتضاء احدهما الافراد والثانى الاستيعاب والثانى ممتنع فالاول كذلك
ولو لم يكن اللام موضوعة للاستغراق بل للتعريف فلا يلزم اجتماع المتنافيين فيما اريد به
العموم من قوله تعالى ان الانسان لفى خسر والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقولهم
الرجل خير من امرأة لان اسم الجنس مطلق فى تناول ما تحته من الافراد صالح لكله وبعضه
فاذا نكر حمل على فرد غير معين وعلى مثله الى ان ينتهى الجنس على البدلية قطعا واذا عرف
بلام الجنس نظر فان كان مقتضى المقام الاستغراق حمل اللفظ عليه مفردا كان او جمعا
والا حمل المفرد على الواحد والجمع على الثلاثة وستعرف السر فى ذلك ان شاء الله تعالى فاللام
اذن مصلحة اياه لان يراد به الجنس بكماله نا قلته من حمله على المفرد وجوبا الى امكان حمله
على الاستغراق فالجمع بينهما جمع بين المتوافقين لا المتنافيين فافهم وما افيد فى الشرح
من ان المفيد للاستغراق هو المقام لا وضع اللام فيه نظر لان المقام هو المقتضى لا المفيد
وان صبر اى رجع ونزع فى الشفع من لام الجنس مرادا بتعريف الحقيقة معه لا استغراق

وما افيد الشارح من انه لو قلت رجوعا لكان لقائل ان يقول انما الجرز وصف بجوعا بالسريع وذكر الحسن لكونهما تنوين بتنوين التنكير واحتجت حسب ان اقول لا انسلم انه تنوين التنكير فانه انما يكون من صيغة وانما هو تنوين التمكين كتنوين الله بطن لان بين التمكن والتنكير خصوصا وعموما من وجه فالتنوين التى هى لاعلام للمكانة فقط والتى فى اسماء الافعال للتنكير فقط فانها مبنية والتى فى اسماء الاجناس تدل على المكانة والتنكير فلنا قدمه

ومن لفظ المفرد الى ان انضمامهما كانضمام الواو الى لا اسم المفرد في الجمع السالم وهو مستند المنع
المعنى ان منع مانع التنافى بين اللام ولفظ المفرد وقال هما كالواو والمفرد فى الجمع على حد
التثنية فى ان الواو علم لضم الاثنين فصاعدا الى الواحد ولا تنافى ثم قال فيما نحن فيه امتنع جواب
ان اى امتنع هذا المصير والقياس والجمع بينهما لوجوه لا لاسباب كثيرة وفروق جمة جلية
على من غض فى نوع الادب بضرس قاطع ادناها وجوب مبتدأ وخبر يعنى اقرب تلك الوجوه
المانعة لجمع اللام اذا كانت موضوعة للاستغراق ولفظ المفرد منزلة وادنى وثمانيها قدرا
واخفضها مرتبة وجوب ان يوصف مثل الرجل اذا كانت اللام للجنس بالجمع فيقال الرجل
الطوال كما يجب ان يقال المسلمون الطوال لانه جمع كالمسلمين حينئذ والفرس الدهم جمع
ادهم من الدهمة السواد يقال فرس دهم اذا اشتدت زرقته حتى ذهب البياض
الذى فيه او صحته عطف على وجوب اى اوادناها صحة وصف الرجل بالجمع على الاطراد اى
صحة مستمرة فى كل مفرد دخلت عليه لام الاستغراق لا اقل اى لا شئ اقل من الصحة
والوجوه مثل هؤلاء الرجل ومررت بالرجل الذين فعلوا والرجل خرجوا وخرجت وتصرمتم
وسلمت عليهم ونحو ذلك وكل ذلك اى وكل الذى اورد من اول الفصل الى ههنا من اللوازم
فاسد فاعلمن وما نحن كذلك واعلم ان الاصوليين من الحنفية ردا وان اللام موضوعة للتعريف
العهد ليس الا فلذلك من اصلهم واستفاضة تسميتها من النحاة بلام تعريف الحقيقة وبطلان
ما قيل فى معناه قال لا اقرب اى لا اقرب الى الصواب من سائر ما يرجع اليه هو ان المراد
به تعريف العهد الذهنى وذلك بان تقام الحقيقة باعتبار من العرف والمقدمات الظنية
مقام المعهود ثم يشار اليها بلام التعريف كما اذا كان جنس محتاجا اليه تحقيقيا فهو لكونه
محتاجا اليه حاصل فى الذهن مشاهد فكانه معهود او لا يكون مما يحتاج اليه حقيقة بل
تهكما وسخرية بان يكون ضدا له والوهم ينزل المتضادين منزلة المتضايفين فيختال
فى الجمع بينهما فى الذهن ولذلك تجد الضد اقرب خطورا مع الضد بالبال فيكون معه
موجودا فيه ثم ينتزع شبهة من نفس التضاد نظرا الى اشتراك الضدين من حيث اتصاف
كل منهما بمضادة صاحبه فينزل منزلة شبه التناسب بوساطة تهكم اعنى استهزاء
فقام لذلك مقام المعهود ونحوه فى هذا الانتزاع والالحاق قولهم ما اشبهه بالاسد
وللبخيل انه حاتم ثان وهو المراد بقوله وستعرف معنى هذا فى علم البيان او كما اذا كان
الشئ عظيم القدر بحضرونا اليه همة الامم تحقيقا او تهكما فيبنى على عظم درجته وعقد
الهمم به ان الشئ لا يزول عن الخاطر ولا ينسى فذاك الشئ لعدم نسيانه بمنزلة المعهود الحاضر
فى الذهن او كان نصب اعين الناس لا يغيب عن حواسهم حقيقة او تهكما فيصار فى حضوره
الى اسقاط غيبوبته عن الحس فينزل منزلة المعهود او كان مما مرنت به الالسنة واستانست
به المسامع والفته الطباع ومالت اليه النفوس لكثرة دوره فى المخاطبات عن الحقيقة لو
ضدها فيقام لجريه عليها وكثرة دوره فى الكلام مقام المعهود او كانت المعانى التى توجب
حضوره فى الذهن متعاضدة متناصرة على لا التشبه آخذا بعضها بعنق بعض او بسوى ما ذكر من
القضايا الخطابية مما يناسبها السبب كلما يتوصل به الى غيره متناخذه خبر ان او غير ذلك

معطوف على ان اسبابا فهو مجرور ذلك اشارة الى الوجوه الخطابية وبهذا التحقق يتميز
مفهوم اسم الجنس منكرا عنه معرفا فهذا التعريف فى قولنا اهلك الناس الدينار والدرهم
اشارة الى هذين الحجرين من بين سائر اجناس الاحجار المتقدرين حضورهما باحد هذه الاعتبارات
المعهودين لذلك وقولنا دينار خير من درهم احضار فرد من غير معينين من هذين الجنسين
ابتداء من غير تقدير حضورهما ثم لما فرغ عن بيان ما اختار فى تعريف الحقيقة باللام شرع
فى مسئلة مشهورة عند الحكماء شائعة لدى الفضلاء وهى ان حقائق الاشياء وماهياتها
من حيث هى هى متميزة عن جميع لواحقها مغايرة لها لازمة كانت تلك اللواحق او مفارقة
قالوا ان لكل شئ حقيقة هو بها هو من غير اعتبار ضم غيرها اليها او تجريدها عنه مما ينفك
عنه فى الوجود او لا ينفك ككونه واحدا او كثيرا ونحو ذلك فان من لوازم الاشياء الشئ واشدها
التصاقا به كونه واحدا او كثيرا لكن العقل يمكنه تصوره منفردا او يعتبره مجردا غير ملتفت
الى ما عداه قاطعا النظر عما سواه فان الانسان مثلا انما هو انسان شئ ما وكونه واحدا او
كثيرا وكل ذلك بالقوة او بالفعل شئ آخر وهذا المعنى مما يعترف به السليم وان عسى عجز
عن ادراكه الوهم السقيم والمسئلة طويلة الذيل ممتدة السبيل فليس هذا المقام موضع تفصيلها
والمبالغة فى بسطها وتطويلها وجعل هذه المسئلة ذريعة الى مطلوبه وهو ان لام تعريف
الحقيقة يصح حمله على الاستغراق تارة وعلى غيره اخرى بحسب المقام وقال ثم ان الحقيقة
الى آخره لكنه جاء من قوى العبارة وخفى الاشارة على ما عرفت من عادته فى تركيب الكلام
وترتيب النظام فاحتجب وجه مراده فيها واستبهم الطرق الى ما قصد من معانيها
ولذلك اختلفت فيه افكار الفحول البزل من ارباب البلاغة وذوى الفضل وانا احكى من
اقوالهم ما هو اللائق بهذا المقام والحاصل على تحرير هذا الكلام واقدم اولا ما فى هذا التركيب
من وجه الاشكال ثم ارجع ثانيا الى تفسير تلك الاقوال قوله ثم ان الحقيقة لكونها من حيث
هى هى الى آخره مشتمل على دعويين احدهما مطلوب بالذات والثانية بالعرض لا اولى كون
الحقيقة صالحة للتوحد والتكثر والثانية كونها من حيث هى هى لا متعددة ولا متوحدة
وذلك لان اصل الكلام ثم ان الحقيقة صالحة للتوحد والتكثر على انه خبر ان الحقيقة وهو ما خاضه
فى بيان معنى استغراقها بعد تحقيق المراد بتعريفها اى صالحة لان تصدق فى ضمن جزئى
واحد لا غير وان تصدق فى ضمن جزئيات كثيرة لكونها من حيث هى هى كذا لا بشرط شئ
وقيد فقوله ثم ان الحقيقة صالحة حكم ولكونها مع ما فى حيزه من الخبر وهو لا متعددة تعليل
له وقوله لتحققها مع التعدد ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة وهو المثبت فى نسخة
المصنف والسماع عليه تعليل التعليل وذلك لانه لما اراد ان يتم على ما ادعاه اولا دليلا اعنى
صلوح الحقيقة للتوحد والتكثر رتب لاثبات هذا المطلوب مقدمة وهى قوله لكونها لا
متعددة ولا ريب انها متضمنة لدعوى اخرى وهى ان الحقيقة من حيث هى هى لا متعددة
ولا متوحدة فاحتيج ايضا الى دليل ولما عقبها بقوله لتحققها مع التعدد واللام للتعليل
اوهم فى الظاهر انه علة لذلك ولكن التعدد واللاتعدد متناقضان فلو جعلته علة له
لجعلت اذ لا يكون عدم الشئ علة لوجوده ولا وجوده علة لعدمه لاستلزامه ان يكون الشئ موجودا

او بعدهما معا فلن يرم هذا الارتياب ورفع هذا الحجاب قال شيخنا المعزي رضي الله عنه
هذا سلب التعليل لا تعليل السلب يعني ان قوله لتحققها مع التعدد ليس بتعليل الحكم السلبي
اعني قوله لا متعدده بل قوله لا متعددة سلب التعليل سلب التعليل اعني لتحققها تقريره
ان الحقيقة تارة توجد في الخارج مع التعدد وربما يحسب ضعيف ويختلج في وهم ان الحقيقة
من حيث هي هي متعددة لتحققها مع التعدد واخرى توجد في الخارج مع الوحدة وذلك
يخيل انها متوحدة فجئ بلام التعليل ليشار الى ذلك التخييل ثم ادخل كلمة السلب في مورد
الحكم والتعليل ونفى تعددها مع ما يخيل انه علة تعددها في نفسها واكد النفي بانها لا تنفك
في الوجود عن احدهما فقيل ان الحقيقة صالحة لان يتوارد عليها المتنافيان من الوحدة والكثرة
لا انها بالنظر اليها دون اعتبار امر اخر سواها غير متعددة لاجتماعها مع التعدد ولا غير متعددة
لاجتماعها مع الوحدة وان كانت لا تخلو عن احدهما في الخارج لاستحالة صدقها فيه مجردة من غير
انضمام العوارض واللواحق اليها وذلك سلب التعليل وتم به غرضه وهو كونها تقبل الوحدة
والكثرة لانه لا سبب ههنا تقتضي كونها متعددة او متوحدة في نفسها غير تحققها معهما
وقد نفي فسعفي المسبب فان عدم العلة علة عدم المعلول ويلزم من ذلك انها تحتمل الوحدة
والكثرة وليست واحدة منهما فافاد اسقاطهما معا اعني الحكم والعلة على اسلوب قوله
ولا ترى الضب بها ينجحر اي لا ضب ولا انجحار وقوله لا يهتدي بمناره اي لا منار
ولا اهتداء وقوله تعالى بما اشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا اي شركاء لا ثبوت لها اصلا
ولا انزل الله بإشراكها حجة وارد على ذا اي تلك وانزال الحجة كلاهما منتف ونظيره في
سلك الحكم والتعليل قولك ما ضربته تأديبا له حيث لم يكن ضرب ولا تأديب نفيا للاصل
والفرع ونحوه في التنزيل كلام الفصحاء غير عزيز هذا معنى ما نقل عن شيخنا المحقق المعزي
جزاه الله عنا افضل الجزاء فهو الذي لا تزال تنور القلوب في مستودعات لطائف نظره
لا يألو تعليما وارشادا الى ضروب مباحث في هذا الكتاب وغيره قلت عنانه من خدم
هذا الكتاب وايراد لطائف مغنته ما فتق احد رتق اذن لها ولولاه لم ينز فيه لسانا
يحوك الوشي ويصوغ الحلي ويلفظ الدر وينفث السحر ويريك البدائع من الزهر و
يجنيك الحلق اليانع من الثمر هذا وان مثله مع من يرتع في مائدته ويتشبث من
فضل اناته ثم يجعل بعض ما ظنه غير مستقيم ومن العجب غير مسلم مغمزا له مثل من
هو على المثل السائر الشعير يؤكل ويذم واما الشارح الحكيم الفيلسوف العلامة قدس الله
روحه فقد استخرج لذلك وجها اخر جميلا وحمل الكلام عليه تأويلا وزيف ما نسب الى المعزي
رحمه الله وضعفه نقلته عن الشرح الذي صنفه وهذه عبارته لفظا بلفظ وحرفا بحرف
وانما اوردتها كذلك لاني تصورت منها معنى فبنيت الكلام عليه ولعل ما فيها معنى
اخر لم يرتق فكري اليه ولم يعثر ذهني عليه فمن اطلع منها على معنى ذهب عن خاطري
او شذ عن ناظري فليكن فيه عاذري قوله ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هي هي لا متعددة
بالنصب لكونها خبر كان لتحققها مع التعدد ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة وان كانت
لا تنفك في الوجود الخارجي عن احدهما كالمتعدد واللامتعدد لان كل موجود لا يخلو عن احد المتقا

ح علامه قطب... [illegible]

وفي بعض النسخ على احد الوجهين وهو ايضا رواية لكن الرواية مع لا اول وتقريره ان الحقيقة
لكونها غير متعددة من حيث هي هي والا لما قبل التعدد تفاديا عن اجتماع المثلين لكنها تقبلها
لتحققها مع التعدد العارض وغير متوحدة من حيث هي هي والا لما قبلت الوحدة لما ذكرنا
لكنها تقبلها لتحققها مع الوحدة صالحة خبر ان للتوحد والتكثر يلحقه هذا تارة وذاك اخرى
هذا معنى هذه النسخة لا ما ظنه افضل من تكلم في هذا الكتاب ومولانا شمس الدين المعزي
الخوارزمي رحمه الله على ما نقل عنه انه صح من ان الحقيقة تارة تتحقق مع التعدد وتارة مع التوحد
فتوهم انها لما تحققت مع التعدد يجب ان يكون متعدده فنفى المصنف هذا الوهم وقال الحقيقة
ليست متعددة لتحققها مع التعدد وكذلك يتوهم انها لما تحققت مع التوحد يجب ان لا يكون لا
متعددة فنفى المصنف هذا الوهم وقال الحقيقة ليست لا متعدده لتحققها مع التوحد والحاصل
ان كونها متعددة لاجل تحققها مع التعدد منتف وكذا كونها متوحده لاجل تحققها مع التوحد
منتف لا ان كونها لا متعددة لاجل تحققها مع الوحدة ثابت فانه فاسد لفظا ومعنى اما
الاول فلان هذا لا يستقيم الا اذا جعل لا بمعنى ليس وهو قليل لا يأتي في سعة الكلام وفصيحه
بل في ضرورته وقبيحه واما الثاني فلانه لم نعرف احدا ذهب الى هذا الوهم حتى يحتاج
الى نفيه سلمناه لكن هذه العبارة لا تدل على نفيه على ما لا يخفى على من له ادنى دربة بالعربية
سلمناه لكن لا يكفي في ان ابطال تعددها وتوحدها ليس لتحققها مع التعدد والتوحد انها
ليست كذلك لانه دعوى مجردة عن الدليل سلمناه لكنه في بيان ان الحقيقة من حيث هي هي صالحة
للتوحد والتكثر ولا يلزم من تسليم ان تعددها ليس لتحققها مع التعدد وتوحدها ليس لتحققها
مع التوحد ان تكون صالحة لهما لجواز ان تكون تعددها او توحدها لذاتها وان لم يكن لتحققها
مع التعدد والتوحد وعلى هذا لا تكون صالحة لهما ثم العجب انه لم يرض راسا براس بل قال في
الحاصل الذي لا حاصل له في ان غير المراد مراد وان المراد غير مراد بقوله والحاصل ان فلان
منتف مع انه ليس بمراد وان يهما ب ثابت مع انه المراد ولا ما ظنه غيره تبعا له من ان المراد
ليست متعددة لاجل هذا ولا متوحده لاجل ذلك اي لو كانت متعدده لكان تعددها لاجل
تحققها مع التعدد ولو كانت متوحدة لكان توحدها لاجل تحققها مع التوحد لفساده بناء
على ما تقدم وقد حكى المعزي عن شهاب الدين الخنافي وهو الراوي عن مصنف هذا الكتاب
انه غير هذه النسخة وكتب بيده على حاشيتها لا متعددة لتحققها مع التوحد ولا متعددة
لتحققها مع التعدد وهذا تقرير الاحتجاج على الوجه المشهور الذي عليه الجمهور وكلاهما
صحيحان ولكن المعزي لما غفل عن معنى المصنف من النسخة القديمة وهو تعليل السلب
حمله على غير المراد وهو سلب التعليل ولا غرو اذ لكل جواد كبوة ولكل عالم هفوة ولكن العجب
ان كل من جاء بعده اقتفى اثره واستحسن كلامه ولم يتفطن احد منهم لما فيه بل حسبوه من
دقيق الكلام على ان بعضهم لم يرض ان يكون للمعزي بل اراد ان يكون له فقال هكذا وجدت
اشارة الى النسخة القديمة في الاصل الذي صححه المصنف وقال المعزي الوجه ان يقال لا
متعددة لتحققها مع التوحد ولا متحدة لتحققها مع التعدد والصحيح ما صححه المصنف يعني
النسخة القديمة مع ان ما صححه هي الحديثة قال لان معناه انه يعني ما صححه وهي القديمة

شمس الدين معزي
اولين شارح مفتاح
است
كشف الظنون

ازاحماتوارد عليه فكأن الفاتر ... [illegible]

شعر
ان الحقيقة تارةً يحقق الى آخر ما ذكره المعترض وهو على ما قاله الغزي فمن انتحل
ومن العجائب انه لا يشترى ومع الكساد يخان فيه ويسرق قلت هذه لطائف
صدرت عن معدن الحكمة ومنبع وفور الفضل وعرائب نكت سمحت بها شدة
استقامة الطبع ودقة نظر العقل الا ان لنا اصغاء ذهب اليه المعترض على الذي ذهب
اليه هذا الشارح المحقق ان نقول معتذراً معترضاً اما الاعتذار فقولكم فانه فاسد
لفظاً ومعنى اما الاول فلان هذا انما يستقيم اذا جعلت لا بمعنى ليس وهو قليل قلنا
لا نسلم ان هذا لا يستقيم الا اذا كان لا بمعنى ليس وما الدليل على ذلك ولم لا في افادة النفي
وجوه اخر وكونه بمعنى غير فلا بد من بيان مواقعها اجمع ثم اقامة تلك وصحة ذلك
ولم لا يجوز ان يكون بمعنى غير فان قلتم انها حينئذ لا تفيد السلب وانتم في مقام سلب التعليل
محتاجون الى ذلك قلت ولكن انتم في مقام تعليل السلب محتاجون الى اثبات السلب
اولاً ثم الى تعليله ثانياً فان جعلتم لا بمعنى غير مع افادته السلب فلم تمنعون ثم ما
ارتكبتموه هنا وان حملتموه على وجه آخر افيكون ذلك الحمل على عين محظوراً لا
والله ولا يستلزم حذف حمل لا على ذلك محذوراً فلا يكون المعنى فيما ذكرتم محصوراً او يمكن
ان يعارض ويقال بل هذا لا يستقيم اذا جعلت لا بمعنى ليس لكونها على خلاف مواقع
استعمالها ولغوات لا اسم ظاهر ولعدم احتمال الحرف الضمير قوله واستعمال لا بمعنى ليس
قليل شاذ لا يأتي في سعة الكلام وفصيحه بل في ضرورته وقبيحه قلت قد جاء
لا بمعنى ليس في النثر الا ترى النحاة يقولون ما او غل في الشبه من لا بليس فلذلك لم تدخل
الا على النكرة فقيل لا رجلٌ افضل منك برفع الرجل ونصب افضل ويقولون في اعراب
لا حول ولا قوة برفع الاول وفتح الثاني وعكسه ان لا بمعنى ليس ويقول المحققون منهم
في قوله تعالى ولات حين مناص ان لا بعينها هي المشبهة بليس والقرآن اقصى الحق
البلاغة سلمناه ولكن لم قلتم بانه فاسد وما ذكرتم من الدليل ان صح انما يقتضي كونه قليلا
في الاستعمال ولا يلزم من القلة الفساد قوله واما الثاني فلانا لم نعرف احداً ذهب الى هذا
الوهم حتى يحتاج الى نفيه قلت ان ادعيتم ان تحققهما معهما ليس مظنة لهذا الوهم توهم
احد اولم يتوهم فقد ركبتم شططاً وان حكيتم ذلكم عن انفسكم فلا يجدي عليكم والغرض
نفيه لدفع التوهم لانه نفي وهم متوهم ولا يلزم من ذلك ان يكون ثمة متوهماً ولا يلزم من
عدم معرفة المتوهم عدم المتوهم ولقد اعتبروا في التفاسير والشروح امثالا لذلك وابعد
وها هو امام المحقق ابن الحاجب كم بعيد لئلا يظن ظان او يتوهم متوهم هذا وكثير من الاصول
النحوية والبيانية كالاستدراك والاستيناف مبني على هذا فان الاول لازالة وهم عسى ان
يخالج في نفس السامع والثاني لجواب سؤال كان الكلام السابق بفحواه مظنة ان يساله
سائل وقد تمسك المصنف رحمه الله بمثله في قوله تعالى وجاء من اقصى المدينة وايضاً
تمسك به هو وغيره من المفسرين في قوله هدى للمتقين الذين يؤمنون حيث جعلوا
القطع بناء على سؤال ينساق اليه معنى الكلام وهذا اكثر من ان يحصى والغرض
التنبيه واذا كان كذلك فليت شعري ان الجمع بين الاعتراف بامثال ما تقدم وانكار هذا

في نفسي قوله سلمنا ولكن هذه العبارة لا تدل على نفيه على ما لا يخفى عند من له ادنى
دربة بالعربية قلت نمنع اولا انا لا نسلم ان لا دلالة لعبارته على نفيه ونعارض ثانيا بمعارضة
المثل بالمثل ونقول بل تدل ودلالته عليه اظهر من ان تخفى على من عنده شمة من نوع الادب
ثم نقول على سبيل المسامحة وارخاء العنان فقدروا ان المنسوب اليه هذا القول لم يكن
ممن له في العربية اليد الطولى ولم يغن من اقسام البلاغة بالقدح المعلى اما اذا كان له
ادنى دربة بالعربية فهيهات هيهات قوله سلمناه ولكن لا يكفي في ان ابطال تحددها
وتوحدها ليس لتحققهما مع التعدد والتوحد انها ليست كذلك لانه دعوى مجردة عن الدليل
قلت بل كل واحدة منهما متضمنة للدليل على الاخرى يعرف بالتأمل وسيطلع عليه الكلام
الذي يليه عن قريب سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بانه فاسد اليس اكثر المسائل المذكورة والاصول
الممهدة غير مذكور معها دلائلها بل العادة جارية ان نطلقوا الكلام في تمهيد الاصول اطلاقا
وقلما تتلو الادلة مع العلل الاحكام في قرن اللهم الا في الشروح والمبسوطات وكم في هذا
الكتاب من اصول ممهدة ومسائل مجردة الا ترى من دلائلها فيه اثرا ولا عثيرا او يكون
جميع ذلك فاسدا لتجردها عن الدليل لا وحرمة الادب والقرآن المنزل بلغة العرب
قوله [illegible] انا ه ولكنه في بيان ان الحقيقة من حيث هي هي صالحة للتوحد والتكثر
ولا يلزم من تسليم ان تعددها وان توحدها ليس لتحققها مع التعدد ومع التوحد ان
تكون صالحة لهما لجواز ان يكون تعددها او توحدها لذاتها وان لم يكن لتحققها مع التعدد
والتوحد وعلى هذا لا تكون صالحة لهما قلت انما يصح ذلك ان لو كان نفي التعدد مطلقا
او من جهة اخرى سوى المذكور من التحقق مع التعدد والتوحد ولكنه لما قال لتحققها مع
التعدد في الخارج لا يدل على تعددها من حيث هي هي وكذلك في جانب التعدد التوحد
علم بالضرورة تحققها معهما ومن المعلوم ان اتصاف الشيء بالشيء يدل على صلوحه له اذا
الوقوع يدل على الجواز قوله والعجب انه لم يرض راسا براسه بل قال في الحاصل الذي
لا حاصل له فقوله فلان متنف مع انه ليس مراد الا ان بهمان ثابت مع انه المراد قلت
ان هذا التمثيل من التحقيق بمعزل ومن ورا ان ما قاله المعترض على الف منزل بل وزانه
الصحيح ومثاله الصريح قولك لمن رأى ان الاسم تارة يتنكر فظن لما راى من تحققه
مع التنكر انه متنكر من حيث هو هو وليس الاسم من حيث هو هو متنكرا لتحققه مع التنكر
وكذلك في جانب التعرف مثال آخر اذا رأيت انسانا تارة اكثر المواهب واجزل الرغائب
فاعتقد صاحبك لما شاهد من ظهور احسانه ووفور نعمته انه ان له كرما ذاتيا وسماحة غريزية
وانت تعتقد خلاف ذلك فتقول لصاحبك مشيرا الى ذلك الانسان لا كرم له ذاتي لتحققه مع الكرم
اي لا تستدل على ما شاهدت من كرمه على ان له كرما ذاتيا فليس كرمه هناك لكونه ذاتيا بل لجهات
اخرى غير ما توهمت واسباب سوى ما ظننت وانما اكثرت الكلام في ذلك لما مثل الشارح
قول المعترض بقوله فلان منتف لا بهمان ثابت الى آخره على ان فلانا كناية عن اسامي الاناسي
وكنا ملم وبهمانا ليس من اتباع فلان في شيء من اللغة هذا وبعد ذلك اقول لو كان التمثيل
مما تم به الدليل فاي حظر على من عكس القضية وقال بل قوله في تعليل السلب وتقريره

ان الحقيقة لكونها غير متعددة من حيث هي هي والا لما قبل التعدد وبذانه دال
قوله لا علم للانسان والا لما قبل العلم ولا حيوة للحيوان والا لما قبل الحيوة وهل هو الا
بالكلام من حق الافهام الى باب التعمية والالغاز قوله وقد روى المعنى عن الخ
وهو الراوي عن المصنف هذا الكتاب انه غير النسخة القديمة الى آخره قلت نعم سمعته
يقول ان هذه العبارة نسخة اخرى منقولة عن المصنف وكلتا العبارتين صحيحة اولى
على ما مر واما الثانية فلا غموض فيها اذ الاشياء لا تحققها مع التوحد على انها اشياء
من حيث هي هي ظرفه واضح لان التعدد لها لو كان ذاتيا لما انفك عنها واما حديث النسخ
فالغالب على ظني انه ما قرع به اذني والا لكان على ذكر مني ولم يزل عن ذهني هذا
بيان الاعتذار عن قول المعترض والجواب عما استدرك عليه واما الاعتراض على الاعتراض
قوله لان كل موجود لا يخلو عن احد المتقابلين قلت لعل هذا الكلام يفيد التاويل
والا فوجه المنع على اطلاقه ظاهر قوله ونقرره ان الحقيقة لكونها لا متعددة من حيث
هي هي والا لما قبلت التعدد قلت ايش تعني بقولك لما قبلت تعددا آخر غير ذلك التعدد
التعدد اتعني به ان الحقيقة لو كانت متعددة من حيث هي هي لما قبلت تعددا آخر غير ذلك
التعدد او تعني انها لا تبقى لا تستمر على ما كان لها من التعدد الثاني ممنوع والاول مسلم
ولكن ما الدليل على ذلك التعدد في الخارج حينئذ تعدد آخر ولم لا يجوز ان ذلك التعدد المفروض
كان ذاتيا لها فاستمر فان قلت هذا التعدد عارض والعارض لا يكون ذاتيا قلت هذا
على المعارض فان قلت لو كان التعدد لها ذاتيا لما تحققت مع التوحد قلت هذا
التاويل وان لم يكن في اللفظ عليه دليل ولا من التركيب اليه سبيل ومثل هذه التاويلات
قلما احتملها الخطابيات ومع ذلك فالمعنى حينئذ يؤول الى ما يؤديه ظاهرها النسخة التي
رواها المعنى عن الخنان المصنف رحمهم الله فلا يكون فائدة جديدة ولا بد على الاعتذار
غفل عنه ولعله قدس روحه لما راى ان هذا المعنى مما يستفاد عن تلك النسخة
ممكن انما روح الغنى عن حمل هذه العبارة عليه وجرها بالتكلف الشديد اليه فحملها
على معنى آخر ليكون الفائدة اغزر واكثر سلمنا ذلك ولكن لا نسلم انهما متلازمان اذ لو كانا كذلك
لوجب لكل واحد منهما ما يجب على الآخر وامتنع ما يمتنع على الآخر فان قلت انا نعني
المثلين المتحدين بالنوع قلت لا نسلم اتحادهما بالنوع بناء على مذهب المتكلمين فان
التعدد والتوحد عندهم من الامور العدمية والمثلين هما امران وجوديان يستحيل اجتماعهما
كالمتضادين فعلى هذا لا تماثل بين الاعدام سلمنا ذلك ولكن تغايرا عن اجتماع المثلين الا على
على قول من يقول باستحالة اجتماع المثلين وهم الفلاسفة والمتكلمون من السنية والمشائية
من المعتزلة يجوزون ذلك ويقولون به حتى اذا راوا محلا ذا بياض وآخر واشد بعضه
اشد بياضا من بعض قالوا ان ذلك لاجتماع اعداد من البياض في ذلك المحل ومن المعلوم انه
الذي لا مجال فيه للانكار اذ هو كالشمس الاشتهار ان المصنف رحمه الله من آل البيت
مشائخ الاعتزال الناصرين لقواعدهم على سائر الاقوال فكيف يؤول كلامه على خلاف ما كان يعتقد
وظاهر انه لا يريد ذلك ولا يقصده الى مقتضى المقام خبر فيكون والفاء لتؤذن بسببية

كونها صالحة للوحدة والكثرة ومسببية تفويض حكم الاستغراق وغيره الى المقام اي فيكون
الحكم على الحقيقة من جهة احاطتها بالجنس او ببعضه فحسب مردودا الى ما يستدعيه مقام
الكلام فاذا كان خطابيا تفصيل وتفسير لمقتضيات المقامات المؤذنة بحملها على الاستغراق
وعدمه يعني اذا كان مقتضى المقام كلاما مقبولا مسلما اقناعيا لا برهانيا لصدوره عن صاحب
الشرع او ولي او عالم نحو المؤمن غر اي لا يجرب الامور ويتخدع بالله والمنافق خب بالخاء
المعجمة مفتوحة ومكسورة اي خداع داه حمل المعرف باللام اسم الجنس المعرف بلام الجنس
مفردا كان المعرف كاضرب من المثال او جمعا كقوله تعالى الرجال قوامون على النساء وقوله
عليه السلام المؤمنون هينون لينون على الاستغراق متعلق بحمل ابهام التقصير اضافة
الى المفعول وفاعله كون المقتضى خطابيا او بقوله خبرا ان ومفعوله مقدر وكم مقتدر يجوز ان يكون
نسيا منسيا او المعنى العلة في ذلك ان المقتضى اذا كان خطابيا يوهم ان قصد بعض دون بعض
آخر مع اشتمال كل على الحقيقة ان يعود القصد القاصر الى الترجيح بلا مرجح وقد علم مما ذكر
ضعف ما قيل في الشرح فاعل الايهام القائل يحتمل يروى على البناء للمفعول وللفاعل والفاعل
في الاول يعود على ما وفي الثاني على المعرف باللام والمفعول مطوي وهو للاقل تقديره واذا
كان مقتضى المقام كلاما استدلاليا برهن عليه حمل المعرف بلام الجنس على ادنى عدد يحتمل
او يحتمله المعرف وذلك الادنى هو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع فلا يوجب بفتح الجيم عن
المصنف اي فلا يجب على المامور في الامر بقولنا حصل الدرهم الا تحصيل درهم واحد وفي لنا
حصل الدراهم الا تحصيل دراهم ثلثة وستقف على هذا وقد تعلم سبب حمل المفرد المعرف
باللام على الواحد والجمع كذلك على الثلاثة للمنطق اذا بلغت نوبة تعرضنا له اليه وهو ان
موضوع القضية اذا كان كليا فان كان الحكم على طبيعته فهي طبيعية وان كان على الجزئيات
فان بينت كليتها وجزئيتها فكلية وجزئية والا فمهملة وهي لاحتمالها الكل وخلافه لم
تستعمل الا في المتيقن وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع ومبنى كلامي هذا بيان السبب
الذي عنه جعل اقل الجمع ثلاثة وهو ان الاثنين ليسا جمعا لان الادباء فرقوا بينهما كما
فرقوا بين الواحد والجمع فوجب ان نفرق بين التثنية والجمع كما فرقنا بين الواحد والجمع ولانهم
ينعتون الجمع بالثلاثة فما فوقها وعلى العكس يقولون رجال ثلاثة وثلثة رجال ولا يقولون رجال
اثنان ولا اثنان رجال وفصلوا بين ضميرهما فقالوا فعلا فعلوا افعلا افعلوا فلما انتفى ان يكون
الاثنان جمعا وثبت على ان اقله ثلاثة عقبهما عادل به على استعظام قبح عي من كان عالما
باوائل صناعة الادب واواخرها واصولها وفروعها للاثنين جمعا فقال فان عد العالم
الى آخره والباء في بسوابقها بمعنى مع والمفاد في الشرح مسو وستقف على هذا اي على الجواب
الواحد من المفرد والثلاثة في الجمع ومبنى كلامي هنا وهو ايجاب الثلاثة في الجمع فيه نظر
لان المقدمة تحتاج الى البيان لا النتيجة فليتدبر اعلم ان القاضي والاستاذ ابا اسحق
وجمعا من الصحابة والتابعين ذهبوا الى ان اقل الجمع اثنان واحتجوا بالكتاب والسنة
والمعقول تركنا ايرادها حذرا عن الاطالة وقال ابو حنيفة والشافعي ... ابيه
انه ثلاثة وعمدتهما ما ذكرنا وههنا دقيقة لا بد من التنبه عليها وهي ان الاستغراق ضربان

عرفي وهو ما نقله العرف عن اللغة كقولنا جمع الامير الصاغة اذا جمع صاغة بلده او
ارجاء مملكته لا غير دون صاغة الدنيا لانه كالممتنع وغير عرفي وهو الحقيقي اعني غير
منقول عن حقيقته اللغوية كقولنا الله غفار الذنوب اي كلها وقال الفيد في المشرح ان
كلها بالجر لانه تاكيد للذنوب فيه نظر لانه تفسير لها بشهادة اي فرق بين لام الجنس
داخلة على المفرد وبينها داخلة على المجموع بقوله استغراق المفرد يكون اشمل اي اعم
المفرد المعرف بلام الجنس ثم واكمل من عموم الجمع بدليل كذب قول القائل في نفي الجنس لا
رجل في الدار وصدق قوله لا رجال فيها اذا كان فيها رجل او رجلان ومن هذا اي من
اجل ان استغراق المفرد اشمل تعلم سر قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلم وهن
العظم مني على وهن العظام ثم حيث توصل تعليل لتلك المعرفة منه باختصار اللفظ على الا
اي تقليل اللفظ وهو مفرد الى الاطناب في معناه اي تكثير المعنى وهو الاحاطة بجميع الافراد
والنكتة في ذلك ان اللام اذا دخلت على المفرد صلح لان يراد به الجنس الى ان يحاط به و
ان يراد به بعضه الى الواحد منه واذا دخلت على المجموع صلح ان يراد به جميع الجنس وان
يراد به بعضه لا الى الواحد منه وزان المجموع في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد
في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه فافهم وهذا يؤيد يكون استغراق
المفرد اشمل من المجموع واذ قد بان لك ما قرع به سمعك خاض في بيان مسائل دقيقة ونكت
لطيفة تمس الحاجة الى معرفتها وهي التي كنا وعدنا فقال متى قلنا زيد المنطلق او المنطلق
زيد في المقام الخطابي لزم ان لا يكون غير زيد منطلقا وذلك لان اللام في الصورتين اما للتعريف
انطلاق سابق معهود لكنا في الاولى فكما اذا اعتقد المخاطب انطلاقا واحدا معينا قد كان
من واحد ولا يعلم امن زيد هو او عمرو فاذا قلت له زيد المنطلق افاد الحصر لانك اثبت لزيد
انطلاقا مخصوصا وقع من واحد فلم يصح اثباته لغيره ويجوز نفيه عن غيره مثل زيد المنطلق
لا عمرو ولانه تاكيد للمعنى المراد ثم ان كان ذلك الانطلاق من شخصين فطريقه ان تجمع بينهما
في الخبر فتقول زيد وخالد هما المنطلقان دون ان تفرق فتثبته اولا لزيد ثم لعمرو ولكن
اذا نكرته جاز ان تأتي بمبتدأ ثان وتشركه بالواو في المعنى الذي اخبرت به عن الاول فتقول
زيد منطلق وخالد ايضا لان كلامك حينئذ يكون مع من لم يعلم انطلاقا كان من احد اصلا
فانت تفيده ابتداء فتنظم من هذا وجه قوله ولذلك ينهى ان يقال زيد المنطلق وعمرو
ولا ينهى ان يقال زيد المنطلق لا عمرو واما في الثانية فكما اذا اعتقد رجلا قد انطلق وراه
منطلقا من بعد ولا يعلم ازيد هو ام خالد فاذا قلت المنطلق زيد افاد القصر لانك حكمت على
المنطلق المخصوص بزيد فلا يجوز ان تحكم عليه بغيره واما للتعريف الحقيقة فيفيد ايضا
الحصر لانك اثبت لزيد حقيقة المنطلق او حكمت به لحقيقة المنطلق ثم ينظر فان امكن الحصر
لان الشأن في نفسه كما اخبر مثل الله العالم الذات لان العالم بالذات ليس غيره تعالى
يكون الحصر حقيقيا وان لم يمكن كما في حاتم الجواد وخالد الشجاع والم ذلك الكتاب يكون مبالغة
بمعنى ان حاتما وخالدا هما الكاملان في الجود والشجاعة وان القرآن هو الكامل في شانه
الا انك اخرجت الكلام في صورة توهم ان الجود والشجاعة لم يوجد الا منهما وان الكتاب

منطلق

ليس الا هو لانك لم تعتد بما كان من غيرهما لقصوره عن ان يبلغ الكمال ولم تعتد بغير القرآن
لقصوره عنه في شأن الهداية وهذا كالاول في امتناع العطف عليه بالواو وههنا ان لام
الجنس في الخبر تفيد مع الحصر فوائد منها قصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه
لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه كالذي مر في حاتم الجواد
واخواته بل على معنى انه لا يوجد الا منه وشرط ذلك ان تقيد المعنى بشيء تخصصه
وتجعله في حكم نوع برأسه مثل التقييد بالحال والوقت كقولك هو الوفي حين لا تجد
نفس على نفس خيرا وكما اذا كان الخبر بشيء متعد ثم تشترط له مفعولا مخصوصا قال
الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فانك لما اردت ان تجعل
الوفاء خبرا على معنى الاختصاص وانه للمذكور دون من عداه قيدته بالوقت الخاص وصيرته
في حكم نوع على حدة ثم جعلته خبرا عنه وكذا حين حاول الاعشى اختصاص هبة المائة
بالممدوح وانه لا تهب هذه الهبة الا هو وحده جعلها نوعا خاصا فقال هو الواهب المائة
الى آخره وقد يظن ان هذه اللام مثلها في نحو زيد المنطلق حيث كان القصد الى هبة
مخصوصة كما كان الغرض الى انطلاق مخصوص وليس كذلك لان القصد هنا الى جنس من الهبة
مخصوص لا الى فرد منها مخصوص بعينه اذ المعنى على انها تتكرر منه وانه يهبها
مرارا بخلاف زيد المنطلق لان المعنى على ان الانطلاق كان مرة واحدة لا الى جنس من الانطلاق
والتكرر غير متصور فافرق بين القصد الى نوع فعل وبينه الى فعل واحد متعين وههنا
اصل يبتني هذا الفصل عليه يجب ان تحكمه وهو ان من شأن اسماء الاجناس كلها الاعيان
والمصادر والمشتقات اعيانا كانت او معاني انها اذا وصفت تنوعت بالصفة فاذا قيل
رجل ظريف وعلم كذا وضرب كذا وبالصلات مثل الضرب بالسيف انواعا مختلفة تعد
كل واحد منها شيئا على حدة ومنها قصر المعنى في جنسه على المذكور لا مثل زيد الشجاع
تريد عدم الاعتداد بشجاعة غيره ولا مثل هو الواهب المائة لكن على ما عليه قول الخنساء
اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا لم تقصد ان غير البكاء عليه ليس حسنا
ولا جميلا ولم تقيد الحسن بشيء بل حاولت ان تقره في جنس ما حسنه الحسن الظاهر
لا تشكك فيه شاك ومنها ان تقصد بلوغ المبتدأ في استحقاقه لما يخبر له به الى حيث
صار يعتبر في حقيقته ودليلا على وجوده كقول ابن الرومي هو الرجل المشروك في جل ماله
ولكنه بالمجد والحمد مفرد كانه تقول للسامع هل سمعت بالرجل الذي لا تنتهي عفاته
وجيرانه ومعارفه عنه في ماله واخذ ما شاؤا منه وهل حصلت معنى هذا الوصف وكيف
ينبغي ان يكون الانسان حتى يستحق قيل ذلك فيه وله فاني قلته علما وتعقلته حق
تعقله فاعلم انه ذلك الرجل فهو مضاف لتلك وعنده بغيتك وهذا فن من البلاغة عجيب
الشأن وان لام الجنس لاسم وهو مبتدأ فتعين منه بها وهو خبر اذا قلنا الشجاع موقى
اثبتنا الوقاية لكل ذات وصفت بالشجاعة فهو في معنى قولك الشجعان كلهم موقون
فاستغرقت الوقاية الجنس وشملته واذا قلنا انت الشجاع فلا نعني به انت الشجعان
كلهم كقولهم انت الخلق كلهم بل نعني بالجنس المصدر المشتق منه الصفة وتوجهه اليه

لا الى نفس الصفة فلا نقصد الى شجاعات كثيرة فنجمعها له ولا الى الشجاعات التي نتوهم
وجودها في الموصوفين فنوجدها فيه لانها ممتنعة بل نعني به انا عقلنا الشجاعة وعرفنا
حقيقتها وكيف ينبغي ان تكون الانسان في اقدامه وبطشه حتى يعلم انه شجاع على الكمال
واستقرينا الناس فلم نر في واحد منهم حقيقة ما عرفناه حتى اذا صرنا الى المخاطب
وجدناه قد استكمل هذه الصفة واستجمع شرائطها بدلك على ذلك اتفاق الجميع على تفسيره
له بمعنى الكامل لو كان المحقق على انه استغراق الشجاعات التي في الموصوفين لما قالوا
انه بمعنى الكامل لان الكمال هو ان تكون الصفة على ما ينبغي ان تكون عليه وليس الكمال اجتماع
احاد الجنس وانضمام بعضه الى بعض فالغرض اذا بقولنا انت الشجاع هو الغرض بقولنا هذه
الشجاعة على الحقيقة وما عداه جبن والله اعلم قوله واما الحالة المقتضية لكونه
جملة الى اخرها لما كانت الجملة ضد المفرد وعلمت قبل ان سبب افراد المسند شيئان بعد
كونه فعليا وان لا يراد بنفس المركب تقوي الحكم علمت ان سبب كون المسند جملة احد
الشيئين اما ارادة تقوي الحكم بنفس المركب او كونه سببيا لانتفاء سبب افراده بانتفاء
احد جزئيه ولذلك قال فهي اما اريد تقوي الحكم بنفس التركيب او اذا كان المسند سببيا
وعطف باو وقد مضى في الحالة المقتضية لافراده فائدة قوله بنفس التركيب فتذكر كما
سيأتيك تقرير هذا المعنى نفس سبب تقوي الحكم في انا عرفت واخواته ومعنى تقويته
فصل تقديم المسند وانما عطف زيد عرف باو على ما قبله لانه لم يحتمل ما يحتمله المعطوفات
عليها من تقوي الحكم والاختصاص بحسب التقديم والتأخير لما عرفت اي في الحالة المقتضية
لتقديم المسند ومن وجه ايراد الشرطية وانما علل الخفاء في كونها خبرية ولذلك قال
وقولك بكر ولم نقل وبكر فيفصل والظرف حيث يحتمل ان لا يكون جملة للخلاف في المتعلق دون
الشرطية زاد في كلمة الفصل فقال وكقولك فهو ان يكون مفهومه اي المسند السببي ان
يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه على مفهوم المسند بالثبوت الباء متعلق بالحكم ما هو مبني
عليه للذي المسند جعل خبرا عنه اللام متعلق بالحكم والجملة الاسمية صلة الموصول
والعائد اليه منها الهاء في عليه او بالانتفاء عنه عما هو اعني المسند مبني عليه وهو
عطف على بالثبوت وهو المبتدأ الثاني مطلوب التعلق اي الحمل خبر يكون نعني ما هو مبني
عليه الباء متعلق بالتعلق اي نعني الذي المسند جعل خبرا عنه تعلق اثبات له لغير ما هو
مبني عليه مفعول مطلق للتعلق بنوع ما بنوع تعلق ما او نفي عنه عن غير ما هو مبني على
عطف على اثبات وهو المبتدأ الاول المعني المسند السببي فعل جعل خبر المبتدأ بالاثبات
لانه فعله او بالنفي ثم جعلت هذه الجملة خبر المبتدأ باثبات او نفي لمتعلق بين المبتدأين بوساطة
الضمير او صفة او ظرف بهذه الصفة كقولك زيد ابوه انطلق وهو منطلق انطلق مسند مفهومه
مع الحكم عليه بالثبوت للاب مطلوب تعلقه بزيد الذي هو غير الاب المبني عليه انطلق وكذا
منطلق وكذا بستين مسند مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت للكتب مطلوب الحمل على البر الذي
هو غير الكتب المبني عليه بستين والمراد في اصطلاحهم بالبناء في مثل هذا الموضع جعل
شيء خبرا عن شيء او يكون المسند فعلا معطوف على يكون مفهومه اي او ان يكون المسند فعلا

يجب ان يسند الى ما بعد الفعل اي الى ظاهر بالثبوت لانه صدر عنه او بالنفي وقولنا الى ظاهر
ليخرج عنه زيد ضرب فيما دخل الفعل مع فاعله الظاهر على اسم قبل الفعل لكون الظاهر كائنا
بسبب اسم قبل الفعل اي متصلا به لانه مضاف الى ضميره والسبب ههنا بمعنى الاتصال نحو عمرو
ضرب اخوه ضرب فعل اسند الى الاخ المضاف الى ضمير عمرو ويروى منصوبا عطفا على يكون
اي او ان يطلب وذلك ان ترفع على مضمونه المسند يطلب او العطف على تسند على ما فهم ومن امثلة النفي
امثلة الاثبات عرف امثلة النفي ولذلك اهملها لا شيئا متصلا بالفعل متصل نفعلا يحتمل لا
اسماء مشتقة من الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لسر نطلعك عليه في فصل تقديم
المسند وذلك هو انها مع فاعلها ليست جملة وهذا مناقض منه لانه عرف المسند الفعلي
بحيث يخرج منه نحو زيد ضارب اخوه ويدخل بسبب ذلك في السببي لانه لا واسطة بينهما
وهمنا اخرجه من السببي بقوله لا شيئا متصلا وايضا لا يلزم من انتفاء كون المشتقات جملة
مع فاعلها ان لا يكون سببيا في مثل زيد ضارب اخوه لان السببي هو ان يحمل على المبتدأ
بوساطة شيء هو من سببه ولا اسم يليك عليه ويعضد ما ذكرنا قوله في فصل التقديم ويقرب
من قبيل ما عرفت في اعتبار تقوي الحكم زيد عارف لان فيه دليلا على انه اعتبر فاعله في المعنى
وان لم يعتبر في كونه كلاما معه فلست ثالثا وانما جاء المسند السببي يحتمل لانقسام الجملة
الى اسمية وفعلية وفصل كل واحد منفرد في اخر اذا تحققت مضمونه مضمون ما ذكرت
لاجلك من قبله اذا اريد تقوي الحكم بنفس التركيب واذا كان المسند سببيا يجب ان يكون جملة
ومن تنبيهه المسند السببي اعترك او تقفك بيان ما ذكرت ما ذكرت لك على علة حكمهم لابد اي لا فراق الى قوله
او تقديرا مبين للحكم او استئناف ووجهه انك لما عرفت ان الجملة لا تقع خبرا الا اذا اريد تقوي الحكم
بنفس التركيب وعرفت انه لا تقوى الا بالضمير او اذا كان المسند سببيا وعرفت انه لا يمكن تعليق
شيء مع ما تعلق به بشيء اخر الا بوساطة الضمير عرفت ان وجه حكم النحويين لابد من كذا هو حصول
تقوي الحكم بنفس التركيب وامكان تعلق فعل ما هو لسبب الشيء به ثم اذا كان الذكر معلوما
غير ملبس يجوز طيه كقولهم السمن منوان بدرهم على منوان منه بدرهم فموضع منه رفع على
النعت لمنوان ولذلك ساغ الابتداء به وفيه ضمير مرفوع ان يرجع الى موصوفه ومجرور يعود على
السمن فلما اغنى العلم بها عنهما حذفا وذلك ان هذا الكلام ونحوه يساق لبيان تسعير الجنس
بان يقابل كل يقدر منه بقدر من الثمن ولم يذكر في هذا الكلام جنس غير السمن ومنوان بعض جنسه
فيرجع الذكر اليه فهو في قوة قولهم السمن كله منوان منه بدرهم وليس المعنى عليه ونظيره
قوله لا اخطل الخبز كالعنبر الهندي عندهم والقمح سبعون اردبا بدينار ومنه البر الكر
بستين اي منه غيرانه نصب على الحال وقد سبق ماله وعليه وفيه ضميران على نحو المذكور ولك
ان تجعل منوان والكر بدلين من السمن والبر بدل البعض من الكل فلا يحتاج الى الراجع واعترك
على ان الجملة المفسرة لضمير الشان يخرجه من الحكم بوجوب الضمير في الجملة التي جعلت خبرا لان
ايجاب الضمير لتقوية الحكم او لكون المسند سببيا وههنا هي نفس المبتدأ فجرت مجرى المفرد
من حيث انها هو كما ان الخبر المفرد هو المبتدأ فلم يحتج الى راجع كما لا يحتاج الخبر المفرد اليه
وهذا معنى قوله لكونها اي لكون الجملة نفس المخبر عنه واعترك على ان سبب كون لام الجنس

والانسب على الشرح ان
فيطلب يروى منصوبا
عطفا على تكون ومعنيه
تطلب فان المعنى
يابى ذلك لانك اذا
حذفت المعطوف عليه
وسلطت العامل
على المعطوف فقلت
المسند السببي هو
ان تكون مفهومه
كذا وكذا او ان
تطلب فسد المعنى
فالوجه ان ترفع
على هو اي المسند
تطلب او العطف
على يسند على ما

منوان ؟

نائبا عن الضمير في فاعل فعلي المدح والذم اذا جعل المخصوص بهما مبتدأ والجملة الفعلية
خبره وهو شمول الجنس للمبتدأ وغيره فيقام مقامه ونيابته العموم عنده اى واعترك على وجه
نيابة عموم من احسن عملا عن الضمير وهو ان من احسن عملا والذين آمنوا وعملوا الصالحات
منظمهما معنى واحد لان هذا الجمال وذاك بالنسبة اليه تفصيل فتنزل منزلته ويجوز
ان يراد من احسن عملا منهم فهو مثل السمن منوان بدرهم ولكان تجعل اولئك خبران
وانا لا نضيع الى آخره اعتراض فلا يكون ما نحن له قوله واما الحالة المقتضية لكون الجملة
فعلية الى آخرها هذا تخصيص بعد تعميم لان الحالة السابقة فيما تقتضي الجملة المطلقة
وهذه فيما تقتضي تقييدها باحدى الجمل الاربع فهذه الحالات الاربع تفصيل لما اجمله تلك
ثم ان الفعل وضع بازاء المصدر والزمان دفعة واحدة ولذلك لا يمكن تعقل ماهيته ذاهلا
عن احدهما وتأثيره في كل مصدر وكل زمان يوئن ذلك وشأن الزمان التغير لانه ليست
له حقيقة مستقرة وهذا الوضع يوذن بافادة الفعل التجدد والحدوث للتجدد جزء من
والى هذا اشار بقوله ودخول الزمان الذي من شأنه التغير في مفهوم الفعل يوذن
بذلك ونظهر مما ذكرنا ان بذلك اشارة الى قوله فالفعل موضوع لافادة التجدد لا الى
التغير كما افيد في الشرح حيث قيل بذلك اى بالتغير فافهم قوله واما الحالة المقتضية
لكونها اسمية الى آخرها الجملة الاسمية قسيم الفعلية فتفيد خلاف ما تفيده قسيمه
وهو الثبوت والحصول واما دلالة الاسم في بعض المواضع على التجدد فبعرضية دلالته
على الزمان كبعض الاسماء المتصلة بالافعال وقولنا كبعضها احتراز عن اسماء الزمان و
المكان لانه لا عمل لهما وكاسماء الافعال فان هيهات تدل على الزمان الماضي واف على الحاضر
ونزال على المستقبل لكن لا بالوضع بل بواسطة دلالة مسمياتها على الزمان ومن هذا
نعلم ان الاطلاق ليس مستقيما كما افيد في الشرح اذ قيل فيه وكالاسماء المتصلة بالافعال
وما تسمع موصول وصلة حذف عائده فهو فصل بين ما وخبره وهو تطلعك وفاعله ضمير
يعود على ما وتجددا مميز عن اضافة التفاوت الى الجملتين وانه مع ما في حيزه ثاني مفعولي
تطلعك والهاء ضمير الشان وحين ادعى مع متعلقه توقيت لينطبق قوله تعالى المفصل
وحالا من حال من قولهم وجملة معلنة حال من به اى بالقول ليروج من راج اذا نفق تعليل
لقوله حالا من جملة فعلية وذلك فاعل يروج وهو اشارة الى الادعاء واحداث وكيف
طبق المفصل مع فاعله وهو قوله تعالى جملة مفسرة لضمير الشان وهو عبارة عن وقوع
الشئ موقعه وموضع كيف نصب على المصدر وضع موضع تطبيقا او على الحال من فاعل
طبق اى موافقا لما عليه البلاغة متعاطيا مناطها وحيث تعليل لطبق وعلى تفاوت متعلق
بعلى انه وتفاوتا منصوب على المصدر فاصاب ساكله الرمى حال من كلام المنافقين وكيف
انتصب على انه مفعول مطلق وضع موضع اصابة او على انه حال من اصاب اى مناسبا لا
البلاغة والشاكلة الخاصرة والرمى فعيل بمعنى مفعول وهو مثل يضرب لمن ظفر بمقصوده
والتقدير تطلعك ما تسمعه على ان الشان طبق تطبيقا تاما كاملا وعلى تفاوت كلامهم
وهم وهو مصيب بحزه اصابة تقتضيها البلاغة والمعنى والذى علمته من تباعد معنى

الجملة الاسمية والفعلية من جهة الثبوت والتجدد يعشرك على كيفية مطابقة قول
المنافقين حين ادعوا الايمان قائلين آمنا بالله وباليوم الآخر يعنى جددنا الدخول في الايمان
وصفحنا عن الكفر موهمين انهم اختاروا الايمان من جانبيه والتفوه من قطريه و
احاطوا باوله وآخره ليتقبل ادعاؤهم الايمان اذ لو ادعوا الثبات عليه لم يقبل منهم لعلمهم
بكفرهم وهذا معنى قوله ليروج عنهم قوله تعالى وما هم بمؤمنين في انكار ما ادعوه
ونفيه وان في الظاهر غير مطابق لان قولهم في ذكر شان الفعل لا الفاعل وقوله تعالى
في ذكر شان الفاعل لا الفعل حيث سلك في ذلك طريق ادى الى الغرض وفيه من التاكيد
والمبالغة ما ليس في غيره وهو اخراج ذواتهم من ان تكون جماعة من جماعات المؤمنين
لعرفان حالهم المنافية لحال الداخلين في الايمان واذا تحققوا انهم في انفسهم على هذه الحال
فقد تحقق بذلك نفي ما انتحلوا اثباته لانفسهم على سبيل البت والقطع ويطلعك على
ان اختلاف مخاطبة المنافقين المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محققة بان
فيما حكيه تعالى عن المنافقين واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم وقع موقعه فان كلامهم مع المؤمنين في ادعاء حدوث الايمان منهم ونشئه
من جهتهم لا في ادعائهم انهم اوحديون في الايمان لان انفسهم لا تساعدهم عليه اذ ليس لهم
باعث ومحرك من عقائدهم كقول من لا يصدر عن اريحية وصدق اعتقاد ولانهم لو
قالوه على لفظ التوكيد لا يروج عنهم وكيف وهم بين ظهراني المهاجرين والانصار ومع
اخوانهم فيما اخبروا به عن انفسهم من الثبات على اليهودية والتمكن على اعتقاد الكفر و
البعد من ان يزلوا عنه عن صدق رغبة ووفور نشاط وما قالوه فهو رائج عنهم
متقبل عنهم فهو مظنة للتحقيق ومئنة للتاكيد وعلى ان ابرهيم يرد على على تفاوت
وحين توقيت لكيف كان عاملا وعن متعلق باجاب سلاما بالنصب مقول قولهم وهو
مصدر ساد مسد الفعل مستغنى به عنه واصله نسلم عليك سلاما بقوله لهم قوله
ابرهيم عليه السلام للملائكة متعلق ايضا باجاب سلام بالرفع مقول قول ابرهيم عليه السلام
وهو معدول به الى الرفع على الابتداء وخبره محذوف معناه عليكم سلام للدلالة على
ثبات السلام فانه قصد ان يحييهم باحسن مما حيوه به اخذا بادب الله تعالى وامتثالا
لامره تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها وكان عاملا خبر ان وكيف حال
من عاملا او مصدر اى عاملا عملا على مقتضى البلاغة اى ويطلعك على ان ابرهيم
عليه السلام كان عاملا على اى حال قوله واما الحالة المقتضية لكونها شرطية
فستقف عليها في موضعها يعنى في سياقه الفن الثالث في الحالات المقتضية
لتقييد الفعل بالشروط المختلفة قوله واما الحالة المقتضية لكونها ظرفية الى
آخرها الجملة التي تقع خبرا بالاتفاق على ثلاثة اضرب فعلية واسمية و
شرطية ولكنها في الظرفية فقيه خلاف والمنصوبان في الدار في زيد في الدار موضع
نصب على الظرف والخبر فعل على اقوى الاحتمالين او اسم مشتق منه حذف للاختصار
واقيم الظرف مقامه بشهادة ظهور النصب فيما كان معربا من الظروف نحو زيد

خلفك وقد علمت الخلاف وان المقدر بين اولى ان فيه ضميرًا وهو الضمير في
موضع رفع للقيام مقام الخبر وماله وعليه حينئذ في الحالة المقتضية لافراده و
جواز الاخبار بحرف الجر فوائد بحسب معاني الحروف اذا قيل زيد كعمرو فقد اخبر
بحصول التشابه بينهما واذا قيل المال لزيد فقد اخبر بملكه له واذا قيل زيد في الدار
فقد اخبر باستقراره فيها واذا قيل زيد من العلماء فقد اخبر بانه بعضهم ويظهر
لك من قولنا ان المقدر فعل على اقوى الاحتمالين ان الجمل الاربع ثنتان في الحقيقة
اسمية وفعلية لان الشرطية فعلية بلا ريب والظرفية لتا فعلية او اسمية
على الخلاف في المقدر واما الحالة المقتضية لتاخير المسند الى اخرها فقد سبق
في الحالة المقتضية لتقديم المسند اليه من الفن الثاني المسمى فن المسند اليه وجه
تقديمه وهو كون ذكره اهم ويلزم منه تاخير المسند ضرورة فلا حاجة الى ذكر
هذه الحالة ولكن لما كان يسبق منه الى بعض الخواطر ان مطلوبية كون الحكم بالمسند
على المسند اليه تدفع تلك الاهمية وتوجب تقديم المسند وليست لها مرتبة الاستيجاب
الاستيجاب لاستلزام اعتبارها استيجاب تصدر المسند ابدا لانه جاء في قضية
الا وهي عمدة المثابة ذكر هذه الحالة وشرع يحذر عن ذلك الظن بقوله واياك
اي نظن اي عن ان نظن كون الحكم بالمسند على المسند اليه مطلوبا مستوجبا صدر
الكلام للمسند وشهد لذلك سياق الكلام لانه في ذكر تاخير المسند وقد وجد
في بعض حواشي نسخ المفتاح الموثوق بها لا يجب تصدير المسند على المسند اليه
بعلة كون الحكم مطلوبا على المسند اليه وهو مما يؤيد المذكور وعلى هذا الهاء في له
للمسند ووجه آخر وهو انه لما قال اهمية ذكر المسند اليه تستوجب تاخير المسند
قال قائل اليس كون الحكم بالمسند على المسند اليه مطلوبا بكاف في وجوب تقديم
المسند اليه وتاخير المسند قال دافعا في صدده لا تظن ان ذلك كاف في تقديمه بل
لا بد من اهمية ذكره وعلى هذا الهاء في له للمسند اليه ويعضده قوله بكون الحكم
على المسند اليه وان لم يقل بكون الحكم بالمسند مع ان المعنى عليه فليس هو هنالك اي
ليس كون الحكم على المسند اليه مطلوبا في مرتبة الاستيجاب وعلى الوجهين كان مع ما في
حيزه احد مفعولي تظن ولا في الاستيجاب والباء زائدة وهما مبتدأ وخبر فلما
دخل الظن انتصبا وتفسير الشرح وهو فليس هو اي استيجاب صدر الكلام له هنالك
اي حيث كونه مطلوب الحكم عليه اي في مرتبته مضطرب يعرف بادنى تامل فليتامل
قوله واما الحالة المقتضية لتقديمه الى اخرها الخبر اذا كان متضمنا معنى همزة
الاستفهام يجب تقديمه على المبتدا والباب الثاني في الاستفهام من القانون الثاني
وهو قانون الطلب موضع لتقرير سبب لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام ووجوب
كون المسند ملتزم التقديم اذا كان متضمنا له اذا قلت كيف زيد فاصله ازيد على
اي حال بحذف الظرف وجيء بكيف مشتملة على الاحوال كلها وضمنت معنى همزة
الاستفهام ففتحت لتضمنها الاستفهام وكذا اذا قلت اين عمرو ومتى الجواب اصلهما

اعمرو عندك والجواب غدا فعمل بهما ما عمل بكيف ولا يجوز ان يكون هي وامثالها
مبتدأ لان المبتدأ والخبر شيء واحد ويمتنع ان يكون الاين عمرا او عمرو الاين فيكون
خبرا واذا كانت خبرا كانت ظرفا متعلقا بالمحذوف وذلك المحذوف هو في المعنى ذلك المبتدأ
المذكور وكذا اذا كان المراد تخصيص المسند بالمسند اليه يجب تقديمه والتخصيص هو
القصر بشهادة قوله في فصل القصر وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف
بالوصف او بالعكس وعطفه قوله وفي تخصيص الصفة بالموصوف على قوله وفي تخصيص الموصوف
على الصفة فجعل في الاول القصر تخصيصا وفي الثاني عد التخصيص من القصر بواسطة
العطف وبهذا يسقط قول من يقول ليس المراد بالتخصيص القصر لكم دينكم اي انكم مختصون
بشرككم مقصورون عليه لا تتجاوزونه الى ديني ولي دين اي اني مختص بتوحيدي
مقصور عليه لا اتخطاه الى دينكم وذلك حين قالوا له عليه السلام اعبد الهتنا سنة نعبد
ربك سنة وهو قصر افراد وقولك مجرور بالعطف على قوله اي وكقولك للذي يردد
زيدا بين القيام والقعود ولا يخصص زيدا باحدهما قائم هو وهو مقول القول ولولا
قوله لما قائم وانما قائم بغير تردده بينهما لاحتمل ان يكون قصر قلب ايضا لانك تقول لمن
ينفي القيام عنه ويخصصه بالقعود قائم هو كما تقوله لمن يردده بينهما ومن هذا
يعلم انه لا معنى لنفسه باحدهما اعتبارين ولكن في هذا المثال نظر آخر لانه في بيان
تخصيص المسند بالمسند اليه اذ الهاء راجع الى زيد فانما نص في فصل القصر على
ان قولنا قائم هو وتميمي انا من قصر الموصوف على الصفة فافهم اللهم الا ان يقال مراده
به التخصيص فقط لا التخصيص المسند بالمسند اليه وكذلك يفعل وقولهم مبتدأ ووارد
خبره وتميمي انا مقول القول وهذا اشارة الى تقديم الخبر للاختصاص يعني وتقول لمن
يردك بين قيس وتميم او ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس تميمي انا فهو على الاول قصر افراد
وعلى الثاني قصر قلب ونسيانك في هذا المعنى في التخصيص كلام بحث بعد في الرابع
من قانون الخبر في فصل القصر والعمدة فيه انك اذا قلت زيد قائم كانت بالحيا بمعنى اثبات
القيام له ونفيه عنه بان تقول ضارب او جالس او غير ذلك ويتعلق بسبب ذلك
بنفس السامع احتمالات شتى واذا قلت قائم زيد اثبت له القيام دون غيره وارتفعت
الاحتمالات وجاء التخصيص او ان يكون المراد التنبيه عطف على ان يكون يعني وكذا التزم
تقديم المسند اذا اردت ان تنبه السامع على ان الذي يراد به الاخبار خبر لا وصف لاحتماله
اياهما ان لم يتقدم وذلك فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفا او حرف جر كقولها اشارة
الى ما قالت ام تابط شرا حين اثنت عليه وبجحته بعد موته ولقد حملت به في ليلة مظلمة
مشدودة حبك النطاق وتحت راسي سرج وعلى ابيه درع تشير الى شجاعته والى
ما قالت العرب ان المراة اذا جومعت فلقحت جاء الولد شهما حديد القلب فقصدت
بتحت راسي سرج انها لا تستغرق وبعلى ابيه درع انه بلغ في وقاعه مشقة
والحبك واحد الحبائك وهو الطريقة والنطاق ازار تثني اعلاه ثنيا يسيرا او تربط
تحت الثني بحبل يديره الانسان وبحقه له مع مبتدأ وخبر وهو المراد بالبيت

وقوله معبرا لكم صم باحدها يودي باله اراد كمنع المسند اليه بالمسند ع

ولانتهى لكبارها صفة مدح وهو لحسان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده
لدراحة لو ان معشرا يجودكها على البت كان البت اندى من البحر ولها حلق بالفتح فهى
جمع حلقة والقياس الكسر كبدرة وبدر وضيق بالفتح والسكون اما مصدر ضاق
الشئ وصف به الحلق مبالغة وتذكيره لذلك واما مخفف الضيق فهو صفة مشتبهة
قال دُرنا ودارت بكرة نخيس لا ضيقة المجرى ولا مرورس والوضين هو موضون
متول وضنت الدرع سردتها من باب ضرب والموضونة الدروع المسرودة توضن حلق
الدرع بعضها فى بعض مضاعفة ويقال ايضا منسوجة بالجواهر ومنه قوله تعالى على
سرر موضونة والهاء فى وضينه للدرع حكى ابو عبيدة ان درع الحديد يذكر ويؤنث
قال متقلصا بالدرع ذى التغضن والهاجس الخاطر يقال هجس فى صدرى شئ اى حدس
نصف المعترى درعا هو المتمسك ومعنى البيت واضح وقولها اغر ترثى الخنساء
بابيات هو منها اخاها صخرا الاغر الشريف السيد والابلج نقاوة ما بين الحاجبين
يقال منه رجل ابلج بين البلج اذا لم يكن مقرونا واما النعت فحدث اى تعبد موصفه
النبى عليه السلام ابلج الوجه فمعناه مشرقه ولم ترد بلج الحاجب لانها تصفه بالقرن
من قولهم صبح ابلج بين البلج اى مشرق مضئ كان الخنساء وصفته باشراق الوجه تأتم
تقتدى من قولهم ائتم به اذا اقتدى به يقال ائتمت القوم فى الصلوة لعامة والهداة
واحدها الهادى كقاض وقضاة كانه علم للصخر علم اى جبل فى راسه نار فيه
المتمسك والجملة صفة علم وقوله تعالى ولكم لكم خبر مستقر مبتدأ اى لكم فيها موضع
استقرار واستقرار ومتاع وتمتع بالعيش الى حين الى يوم القيامة وقيل الى الموت
ثم علل بقوله فان النعت لا يتقدم على المنعوت قوله الحالة المقتضية لتقديمه هى ان
يكون المراد التنبيه على انه خبر لا نعت وانما لا يتقدم الوصف على الموصوف لان تقدمه
يخرجه عن وضعه وعن كونه تابعا ويخرج الموصوف عن ان يكون متبوعا ولذلك
ولما ذكرنا من ان الوصف لا يتقدم يجب تقديم الحال على ذى الحال اذا كان نكرة لئلا
يلتبس بالصفة وانما يصار الى هذا التنبيه اشارة الى المعنى المحوج الى التنبيه اى انما يرجع
ويحتاج اليه لان الظرف المؤخر عن المبتدأ المنكر يكون حمله على الصفة اولى من حمله
على الخبر لسببين يتعاونان فى حمله على الصفة دون الخبر احدهما اقتضاء المنكر اذا جعل
مبتدأ ان يوصف لتقوى الفائدة بوصفه وقد سبق فى الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه
من الفن الثانى والاخر صحة وقوع الظرف صفة للنكرة فاذا اخر حمله السامع على الوصف وبقى
منتظرا للخبر ولذلك ولاستدعاء المنكر فى مقام الابتداء به ان يوصف لم يجب تقديمه على المنكر
اذا وصف لحصول الغرض وذهاب احد الامرين الى تقديمه الى قوله تعالى واجل مسمى عنده كيف
اخر عنده عن المبتدأ الموصوف بمسمى لانه تخصص بالصفة فقارب المعرفة ولقائل ان يقول
الفصيح المتعارف من كلامهم ان يقال عندى ثوب جيد ولى غلام كيس فيقدم ولكن
التاخير للحمل على المعنى وهو واى اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه
معنى الاستفهام قدم فليس التاخير لكونه موصوفا قيل الاجل الاول فى قوله ثم قضى اجلا

الجود ولا احكام لكل جديد لذه
مبدا وخبر وهو المستشهد
وعز بعيه لنا وعد الملوك
مصره و

اجل الموت والثانى اجل القيامة وقيل ما بين ان يخلق الى ان يموت وما بين الموت والبعث
وهو البرزخ وقيل النوم والموت ولا يلزمنا ما قاله ابن الحاجب ان هذا الفرق غير مستقيم
لان هذا الاحتمال لا يمنع دليله بدليل قولهم زيد القائم فانه خبر باتفاق مع انه يجوز ان يكون
صفة لان ذهاب وهم السامع الى كون المذكور صفة للنكرة اكثر من ذهابه الى كونه صفة
للمعرفة لافتقار النكرة الى الصفة وعدم افتقار المعرفة اليها لتعينها ولذلك قال الرضى
الاصل فى المعرفة ان لا توصف وفى النكرة ان توصف واعلم ان تقديم الظرف على المبتدأ المنكر
انما يلتزم اذا كان المبتدأ غير مصدر اما اذا كان مصدرا مثل سلام عليك وويل لك وما
اشبههما من الادعية فلا يلتزم تقديمها بل تترك على حالها اذا كانت منصوبة لسادة
مسد افعالها للتنبيه على الاصل وللعرف من ظرف وجب تاخيره عما جعل مبتدأ له
قبل ان يجعل مبتدأ له وذلك الظرف الذى لحق فى التاخير عن مبتدائه قولك سلاما
عليك بالنصب فقد اقيم مقام اسلم عليك كقولك سقيا ورعيا وهو مفيد التجدد لكونه منزلا
منزلة الفعل لكن عدل الى الرفع للدلالة على ثبات معناه ودوامه ومن ظرف لم يستحق
فى التاخير نحو تحت راسى سرج وامثاله لانه تركيب ابتدائى لم يغير عن اصله او ان يكون
قلب السامع معنى كان به عطف على ان يكون المراد التنبيه اى او هو ان يكون السامع شديد
العناية بالمسند كقولك لمن له عدو يتطلع الى هلاكه متى يكون هلك خصمك او لانه
لان المسند صالح للتفاؤل وتقديمه الى السامع لتسره او تسوءه كقولك فى سعد بن سعيد
زيدا ومن سفاك بن الجراح عمرو وكاسف فى تقديم المسند اليه او لانه الهاء للمسند
وقوله عليه مسند وما تستحق مبتدأ ومن الرحمن حال من العائد على الموصول وهو
مثال لكون المسند اسم عند القائل وافيد فى الشرح انه مثال للتفاؤل وعليه من الرحمن
مسند وفيه نظر لان من الرحمن ليس من المسند فى شئ فطر اسم رجل وتنوينه
للضرورة وعليك خبر ليس قدم على اسمه لانه اسم والسلام اسمه وبا مطر معترض
وانما عطف باو لكونه منفيا وما تقدم مثبتا قوله تغنى خبر ليس وشانئ اسمه وكونه
اسما اوجب تقديم الخبر وكذا قوله من خبره وشفيع اسمه مقدم للاهتمام ثلثة خبر
وتشرق الدنيا ببهجتها اى تضئ العالم بجمالها صفته وشمس الضحى مبتدأ وابو اسحق
والقمر معطوفان عليها وقوله وقول الشاعر وهو شيخ المعتزة وكالنار والجبوه مبتدأ
وخبر وفيه رماد الى اخره وجه التشبيه واعلم ان شرط كمال حسن التشويق هو تطويل
الكلام فى المسند بشئ من متعلقاته وان لم يطق لا يبلغ فى الحسن مداه وذلك لان ذهن
السامع عند ذكر المسند يتلفت نحو المخبر عنه واذا طال الكلام زاد تلفته فاذا ذكر المسند اليه
كان كمن ظفر بالمطلوب بعد التعب فيعز عليه ويأخذ مكانه منه بخلاف ما اذا لم يكن كذلك
ومن ثم يعرف ان البيت الاول احسن من الثانى السماع او يكون بغيا ان اى اما الحالة
المقتضية لتقديم المسند فهى ان يكون كذا وكذا او فهى ان يكون المراد بالجملة اى الجملة التى
تذكر ان تقيد هى التجدد لا الثبوت فيجعل فان يجعل المسند فعلا فى تلك الجملة ولما
كان الفعل يحتمل ان يبنى على المبتدأ فتكون جملة اسمية خبرها جملة فعلية نحو زيد عرف

عن النصب

وانا عرفت وزيد عرف غلامه وهي تفيد التجدد وقد صح في الحالة المقتضية لكون المسند
جملة فعلية وان لا يبنى عليه بل يكون جملة من فعل وفاعل فحسب قيده بقوله ويقدم
البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وهو حال من ما يسند اليه تقديره كائنا في الدرجة الاولى
يعني غير متمكن فيها الاسناد بل يكون جملة فعلية فقط ليحترز عن القسم الاول لدلالة عليه قوله
وقولي في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت الى آخره بيان وجه الاحتراز والدرجتين فيه
في نحو انا عرفت وهي الامثلة الثلاثة يستند الى ما بعده بعد الفعل من الضمير استنادا ثابتا
لما بعده ثم بوساطة عود ذلك الضمير الى ما قبله قبل الفعل يستند الفعل اليه الى ما قبل الفعل
في الدرجة الثانية ولي فيه نظر لان الفعل لم يستند الى ما قبله بل هو مع فاعله
استند الى ما قبله ومن هذا يعلم ان المراد بالدرجة الاولى ان لا يتكرر الاستناد وبالدرجة
الثانية تكرره فافهم وتظهر ان كلام الشرح الجملة سواء كانت خبر المبتدأ نحو انطلق زيد
انطلق او لا نحو انطلق زيد غير مستقيم وانا سلكت هذه الطريقة اي طريقة انا عرفت
من اسناد الفعل الى الضمير ثم اسناد الجملة الفعلية الى المبتدأ احد لاعتبار من اجراء
الكلام على الظاهر اي ظاهر اللفظ ضد المأول وقد سبق في الحالة التي تقتضي تقديم المسند اليه
على المسند من القبيل الثاني وهو ان الظاهر ان انا مبتدأ لانه على اصله وشرطه ولا داعي الى
القول بخلافه وكذا مثالان آخران ولا يقدر معطوف على يجري اي ان يجري الكلام على
الظاهر وان لا يقدر تقديم وتاخير وان كان محتملهما كما لا يقدر تقديم وتاخير اذا قلنا زيد
عارف او زيد عرف وهما متماثلان فان زيدا اسم ذات معنى خال عن العوامل اللفظية
فهو مبتدأ وعارف مشتق منكور فهو خبر ويستحيل ان يقال الاصل عارف زيد ثم قدم لان
زيدا حينئذ ليس مرفوعا به لاشتراط الاعتماد في العمل عند الجمهور فلا يصح التركيب عن اصله
وعند من لا يرى الاعتماد شرطا فلامتناع تقديم الفاعل وهو في النية مؤخر فبقي ان يكون
مبتدأ فاذا صح انه لا يقال انه قدم لاستقراره في موضعه بالاصالة نعم يقال انه متقدم
في اللفظ ولا يضر ذلك وكذا زيد عرف يمتنع تقديمه لوجوب ارتفاعه به لو قدر
الاصل عرف زيد وامتناع تقديم الفاعل وبقية تاخيره عن الفعل وهو الليس في
ترك زيد عرف الى هو عرف فافهم وفيه بحث نبهتك عليه بتوفيقه تعالى الا في التلفظ
استثناء من قوله ولا يقدر اي لا يقدر تقديم وتاخير الا في التفوه به وثانيهما ثاني
الاعتبارين تقوي اصل النظم عرفت انا الى آخره على تاكيد ضمير المتصل بالمنفصل ثم يقال
قدم انا وانت وهو فنظم الكلام بالاعتبار الاول فترتب الكلام في انا عرفت واخواته بجعل
انا مبتدأ وما بعده خبره من غير تقدير تقديم وتاخير يفيد تقوي الحكم اي التحقيق على
السامع انه عرف ومنعه من الشك فيه او من ان يظن بك الغلط فحسب دون ادعاء
انفراده بذلك واستبداده به وسبب تقوي الحكم هو ان المبتدأ لكونه مسندا اليه يقتضي
ان يسند اليه شيء ليتم الكلام فاذا وقع بعد المبتدأ شيء يصح ان يستند الى المبتدأ صرف
المبتدأ ذلك الشيء الصالح للاستناد اليه الى نفسه فيرتبط بين المبتدأ وبين ما يصلح
للاسناد اليه حكم سواء خلا المسند عن ضمير المبتدأ كما اذا كان اسما جامدا مثل زيد غلامك

لان الكاف للمخاطب وكان المسند حاملا لضمير المبتدأ كما اذا كان اسما جامدا مثل الافعال
والصفات ثم اذا كان المسند حاملا لضمير المبتدأ صرف المسند ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا
فيكتسي الحكم قوة ولا يلزم من قولنا صرف ان يكون ضرب في زيد ضرب وحده مسندا الى
زيد وبهذا يتأكد النظر فيما قيد في الشرح في الحالة المقتضية لافراد المسند فتذكر وتدبر
وفيه ان ليس في زيد غلامك وامثاله تقوي الحكم ووجه آخر في وجوب تقوي الحكم ان المتكلم
لا يأتي بالاسم معرى من العوامل اللفظية الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قال زيد
فقد اشعر قلب السامع بذلك انه اراد الحديث عنه فاذا اتى بالحديث فقال مثلا عرف او
قام جاء به وقد وطأ له وقدم الاعلام فيه فيدخل على قلبه دخول المانوس به وقبله
قبول المتهيئ له المطمئن اليه وذلك لا محالة اشد للثبوت وانفى للشبهة لانه ليس للشيء
عقلا مثل اعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة لان ذلك يجري مجرى تكرير الاعلام
في التاكيد والاحكام وقوله سواء خبر مقدم وكان مبتدأ لانه في معنى المصدر تجوزا فيه
جانب اللفظ الى جانب المعنى تقديره كون المسند خاليا عن الضمير او متضمنا له سواء او
هو في معنى مستو وكان مع ما في حيزه في معنى المصدر فاعله وعطف زيد عرف باو
على ما قبله لما عرفت قبل ومعنى ثم تراخي ما بين المرتبتين تنبيه بعض ما ذهبنا اليه
من ان تقديم المحدث عنه يقتضي تاكيد الخبر وتحقيقه انا اذا استقرينا كلام البلغاء
وجدنا هذا الضرب من الكلام لا يجيء الا فيما سبق انكار من منكر او اعتراض شاك كقولك
لمن شك تقول ليس لي علم بالذي تقول انت تعلم ان الامر على ما اقول ولكن تميل الى خصمي وكقول
الناس هو يعلم ذلك وان انكر وكقوله تعالى ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون فهذا من
ابين شيء وذلك ان الكاذب ولا سيما في الدين لا يعترف بانه كاذب وكان ابعد من ذلك ان يعترف
بالعلم بانه كاذب فاذا قلت هو يعطي الجزيل كان المراد تحقيق اعطاء الممدوح العطاء العظيم
المحتاج عند السامع المنكر او الشاك فيه لا ان تزعم انه فاعله دون واحد اخر او فيما الغاس
في مثله ان لا يكون كقوله تعالى والذين اتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون
لم يرد ان ما سواهم لا يخلق بل يراد تحقيق انهم يخلقون وذلك ان عبادتهم لهم تقتضي ان
لا يكونوا مخلوقة والخلق بمعنى الافتعال قال تعالى وتخلقون والمعنى انهم آثروا على عبادة
الله سبحانه وتعالى عبادة آلهة لا عجز ابين من عجزهم لانهم لا يقدرون على شيء من افعال
الله تعالى ولا من افعال العباد حيث لا يفتعلون وعبدتهم يصنعونهم بالنحت والتصوير
والمثبت في نسخ المفتاح واتخذوا من دون الله آلهة وهو زيغ من حمية الناسخين لانها في
سورة الفرقان واتخذوا من دونه آلهة او في تكذيب مدع كقوله تعالى واذا جاؤكم قالوا آمنا
وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وذلك ان قولهم آمنا دعوى منهم انهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا
به فالموضع موضع تكذيب قيل نزلت في ناس من اليهود كانوا يدخلون على رسول الله صلى الله
عليه وسلم يظهرون له الايمان نفاقا فاخبر الله تعالى بشانهم وانهم يخرجون من مجلسك كما
دخلوا لم يتعلق بهم شيء مما سمعوا من تذكيرك بآيات الله ومواعظك وقوله بالكفر وبه حالان
اي دخلوا كافرين وخرجوا كافرين وتقديره ملتبسين بالكفر وكذلك قوله وقد دخلوا وهم

[illegible]

قد خرجوا ولذلك دخلت قد تقريبا للماضي من الحال ولمعنى آخر وهو ان امارات النفاق كانت
لائحة عليهم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متوقعا لاظهار الله تعالى ما كتموه فدخل
حرف التوقع وهو متعلق بقوله آمنا اي قالوا ذلك وهذه حالهم وكذا في كل شيء كان خبرا
عن خلاف العادة ومما يستغرب من الامر تقول الا تعجب من فلان يزعم انه شجاع وهو يفزع
من ادنى شيء وسنزيدك بيانا ان الفعل اذا كان مما لا يشك فيه ولا ينكر لا يكاد يأتي على هذه
الطريقة لا تقول هو قد خرج في الاخبار بالخروج عمن عادته ان يخرج كل غداة بل تقول قد خرج
ان وليي الله اي ان ناصري عليكم الله الذي نزل الكتاب الذي اوحى الي كتابه واعزني
برسالته وهو يتولى الصالحين ومن عادته ان ينصر الصالحين من عباده وانبيائه لا يخذلهم
فهم يوزعون يحبس اولهم على آخرهم اي يوقف سلاف العسكر حتى تلحقهم التوالي فيكونوا
مجتمعين لا يتخلف منهم احد وذلك للكثرة العظيمة وكذلك اذا قلت انت لا تكذب فتعلق نفيه
فاذا قلت هو يعطي وهذا ايذان بان هذا الصنيع يقتضي في الفعل المنفي ما اقتضاه في
المثبت المعنى ومثل الفعل المثبت في تقوي الحكم اذا بني على المبتدأ الفعل المنفي فيه اذا
بني عليه فقولك انت لا تكذب ابلغ في تحقيق نفي الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب
وهذا مما لا ريب فيه ولا اخفاء لما ذكرنا من السبب ومن قولك لا تكذب انت لكن فيه نوع
خفاء نشأ من لفظ انت نظن ان لفظة انت في كلا النظمين يؤكد الحكم وليس كذلك فان
كلمة انت في لا تكذب انت لتوكيد من حكم عليه بنفي الكذب عن المحكوم عليه بان المحكوم عليه
بنفي الكذب هو المحكوم عليه المذكور في هذا الكلام لا غير المحكوم عليه بالنفي في هذا الكلام لا
لتوكيد الاسناد فهو لاماطة شبهة ربما خالجت السامع فان لظان ان يظن حين قلت لا
تكذب ان اسناد الفعل اليه تجوزا وسهوا ونسيانا وفي انت لا تكذب لتحقيق الاسناد من
المحكوم عليه والحكم لحصول الربط من جهتين بينهما بكون بعيد ولذلك قال في كما له
من غير شبهة وفي الثاني فتدبر اي فتأمل في عاقبته وتعليله وعلى تقوي الحكم في
النفي مثل لا تكذب انت وقوله تعالى الذين هم بربهم لا يشركون وهو اقوى للحكم بنفي
الاشتراك عنهم مما اذا قيل والذين لا يشركون بربهم او بربهم لا يشركون وقوله الذي
وعليه قوله لقد حق القول على اكثرهم فهم لا يؤمنون القول قوله لاملأن جهنم
من الجنة والناس اجمعين يعني تعلق بهم هذا القول وثبت عليهم ووجب لانهم
ممن علم انهم يموتون على الكفر وقوله فعميت عليهم الانباء يومئذ فهم لا يتساءلون
فصارت الانباء كالعمى عليهم جميعا لا تهتدي اليهم فهم لا يتساءلون لا يسأل بعضهم
بعضا كما يتساءل الناس في المشكلات لانهم يتساوون جميعا في عمى الانباء عليهم
والعجز عن الجواب والمراد بالنبأ الخبر عما اجاب به المرسل اليه رسوله
قوله وان شر الدواب اي ان شر من يدب على وجه الارض او ان شر البهائم
الذين هم صم عن الحق لا يعقلونه جعلهم من جنس البهائم ثم جعل شرها
الآيات على الآية الاولى واعلم ان زيد عارف يقرب من نحو انا عرفت واخواته في
تقوي الحكم ولا يبلغ غايتهما في التقوي فلم يكن نظيرها اما التقريب فلان عارفا حامل

للضمير كالفعل وقد عرفت حال المتضمن لضمير المبتدأ ولما قصوره عن مدى الفعل
فيه فلان عارفا حين لا يختلف عند اسناده الى ضمير المتكلم والمخاطب والغائب في لزوم
استتاره تقول انا عارف انت عارف هو عارف دون الفعل لانه يتفاوت حاله
في اسناده الى الضمير فيبرز في التكلم والخطاب ويستكن في الغيبة تقول انا عرفت
وانت عرفت وهو عرف اشبه الاسم الجامد في ان لا يحمل الضمير فكانه لم يستند
الى شيء ولذلك اشبه حكم النحويون بافراده مع ما اسند اليه من الضمير ولم
يعط حكم الجملة في البناء واعرب على حسب العوامل اذ قيل فيها هذا رجل عارف
بالرفع ورأيت رجلا عارفا بالنصب ومررت برجل عارف بالجر وقد علمت في النحو
ثم اعطي حكمه من الافراد والاعراب اياه اذ اسند الى الظاهر اتباعا وان كان
القياس خلافه لعدم المشابهة ليكون حكمه على وتيرة واحدة فقيل رأيت رجلا
عارفا ابوه وهو اولى من قوله زيد عارف ابوه وهذا المعنى اراد بقوله ليس يطلق
عليه في الحالة التي تقتضي كون المسند جملة وقوله زيد عارف فاعل يقرب و
الهاء في نظيره لانا عرفت ومعنى لانه للعارف واشبه جواب لما ومعاملته مفعول
مطلق ليعامل واتبعه اي اتبع نحو زيد عارف ابوه يعني ما فاعله مظهر فهو احد
مفعوليه ووضع موضع الفاعل نحو رجل عارف وهو مفعوله الآخر فالهاء له وبالاعتبار
الثاني معطوف على بالاعتبار الاول تفيد التخصيص تفيد النص في الفعل على واحد
وتجعله له دون واحد آخر ويرد على من زعم ان ذلك كان من غيره وان غيره
فعل كما فعل منه قوله تعالى ومن اهل المدينة الآية هو معطوف على خبر المبتدأ
الذين هو ممن حولكم من الاعراب منافقون ويجوز ان يكون جملة معطوفة
على المبتدأ والخبر اذا قدر ومن اهل المدينة قوم مردوا على النفاق على ان
مردوا صفة موصوف محذوف كقوله انا ابن جلا وعلى الوجه الاول لا يخلو من
ان يكون كلاما مبتدأ او صفة لمنافقون فصل بينها وبينه بمعطوف على خبره
مردوا على النفاق تمهروا فيه من مرن فلان على عمله ومرد عليه اذا درب
به وضري حتى لان عليه ومهر فيه ودل على مرانتهم عليه ومهارتهم فيه
بقوله لا تعلمهم اي يخفون عليك مع فطنتك وشهامتك وصدق فراستك
لفرط تنوقهم في تحامي ما يشككك في امرهم ثم قال نحن نعلمهم اي لا يعرفهم احد
الا الله ولا يطلع على سرهم غير الله لانهم يضمرون الكفر في سويداوات قلوبهم اضمارا
ويبرزون لك ظاهرا كظاهر المخلصين من المؤمنين لا تشك معه في ايمانهم وذلك
لانهم مردوا على النفاق وضروا به فلهم فيه اليد الطولى السويداوات واحدها
السويداء وهي حبة القلب وسيأتيك بيانه بان ان نظم الكلام في انا عرفت باعتبار
التقديم يفيد التخصيص وبيان ما يتعلق به في فصل التقديم والتأخير مع الفعل
ان شاء الله تعالى وههنا دقيقة لا بد من التنبيه عليها وهي ان التقديم على
نوعين على نية التأخير وذلك في كل شيء اقررته مع التقديم على حكمه الذي

كان عليه وفي نوعه الذي كان فيه كخبر المبتداء اذا قدمته عليه والمفعول على
الفاعل كمنطلق زيد وضرب عمرا زيد فمنطلق وعمرا لم يخرجا بالتقديم عما كانا
عليه من كون منطلق خبر مبتداء ومرفوعا بالتجريد وكون عمرا مفعولا ومنصوبا
من اجله كما اذا كانا مؤخرين وتقديم لا على نية التاخير ولكن على نقل الشيء من بابه
الى باب آخر واعرابه على اعراب آخر وذلك ان تجيء الى اسمين يحتمل كل منهما ان
يكون مبتداء والآخر خبرا له فتقدم تارة هذا على ذاك واخرى ذاك على هذا مثاله زيد
المنطلق فتقول مرة زيد المنطلق واخرى المنطلق زيد فانت لم تقدم المنطلق
على ان يكون خبرا كما كان قبل بل على نقله على ان يكون مبتداء والعلم نحو ذلك قولنا
ضربت زيدا وزيد ضربته لم تقدم زيدا لان يكون مفعولا كما كان بل على ان ترفعه
بالابتداء وتشغل الفعل بضميره وتجعله خبرا له فعلى هذا لا يسوغ تقديم انا
وانت وهو على الوجه الاول لامتناع نية التاخير لاستحالة تقديم المؤكد على
المؤكد لانه يمتنع تقديم التابع على المتبوع لكن يسوغ على الوجه الثاني ويظهر
من ذلك انه ليتنا ان لا يصح قول المصنف رحمه الله وبالاعتبار الثاني يفيد التخصيص
لان التقديم لا يفيد التخصيص الا اذا كان من النوع الاول وليتنا ان لا يصح قوله
حق المعترف اي زيد عرف على وجه يفيد التقوى الحكم دون التخصيص لامتناع تقدير
التقديم كما سيجيء وذلك لجواز ان يكون زيد من حروف زيد فاعلا ثم قدم على فعله
من باب الفاعلية الى الابتداء ووضع الضمير مكانه فيفيد التخصيص لان ظاهر قول
الشيخ عبد القاهر يؤذن بانه لا فرق بين زيد عرف وانا عرفت في افادة التخصيص
فانه اطلق ولم يشترط ما شرط في افادته المصنف من كون المبتداء ضميرا او
منكرا مع اعتبار التقديم وان كان لم يتمثل الا بالمضمر قلنا ● ثم لما تم تقرير
سلوك طريق انا عرفت بالاعتبارين ولكل واحد منهما نظير في كلامهم لا
يحتمل الاعتبار الآخر ونظير يمكن فيه تقدير الاعتبارين بحسب المقام اتى اقتضى
في تحقيق ذلك فقال ونظير قولنا انا عرفت في اعتبار الابتداء اي جعل انا
مبتداء وما بعده خبره على سبيل الحتم والوجوب لا الامكان قولك زيد عرفت
او عرفته يعني ما تقدم فيه اسم ظاهر مرفوع بالابتداء وبعده فعل مسند
الى ضمير المتكلم او المخاطب عدى الى ضميره حذف للعلم به او لم يحذف وذلك حيث
يستحيل ان يقال الاصل عرفت زيد او عرفته زيد ثم قدم لانه لا يرتفع ولا يرتفع
بفعل واحد اسمان على الفاعلية ولقائل ان يقول الاصل عرفت زيدا بالنصب
ثم قدم فرفع بالابتداء والغي الناصب له وعدى الى ضميره فيشتغل به فلا يكون
اعتبار الابتداء قطعيا ● وفي اعتبار التقديم اي ونظير انا عرفت في اعتبار التقديم
على القطع والوجوب لا الجواز زيدا عرفت بالنصب واسناد الفعل الى تاء المتكلم او
المخاطب او المظهر لانه اشتغل الفعل به فنصبه لخلوه عن المفعول وامتناع الابتداء
● فالرفع في زيد يفيد التحقق على السامع انك عرفته وتمنعه من الشك فانت لا

تبدا ابدا بذكره ونصبه يفيد انك خصصته بالمعرفة وانفردت بذلك ● واما زيدا عرفته اي فيما
تقدم فيه اسم ظاهر منصوب وبعده فعل مسند الى المتكلم او المخاطب او المظهر مشتغل عنه
بضميره لو سلط عليه لنصبه فلك الاختيار فيه ان شئت ان تقدر الفعل المفسر قبل المنصوب
كعرفت زيدا عرفته فقدرته كذلك وافدت تحقق معرفتك زيدا وان شئت ان تقدر المفسر
بعد المنصوب مثل زيدا عرفت عرفته فقدرته كذلك وافدت استبدادك بالعرفان و
اختصاصك به فهذا نظيره في احتمال الامرين وهذا الذي ذكرنا من ان تقديم ذكر المحدث عنه
يفيد التنبيه له قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول اذا قدم فرفع بالابتداء والغي الفعل
الناصب له وعدى الى ضميره فشغل به نحو عبد الله ضربته في ضربت عبد الله ● القراءة
المشهورة واما ثمود بالرفع وهو المختار لان اما تصرف الكلام الى الابتداء وتقطع ما
بعدها عما قبلها ولذلك لا تلي الا الاسم وفيها معنى الشرط بشهادة وجوب الفاء في جوابها
وهي فيه ليست بزائدة لاخلال حذفها بالمقصود ولا عاطفة لان قبلها مبتداء وبعدها
خبره ولا يتوسط العاطف بينهما فتعين ان يكون للشرط والشرط انما هو بالفعل فالتقدير
مهما يكن من شيء فهديناهم ثمود هديناهم فهذا الكلام مشتمل على جملتين شرطية وجزائية
ثم حذف الجملة الاولى وهي اداة الشرط والفعل والفاعل لانه لابد للشرط من فعل وللفعل
من فاعل واقيم اما مقامها فصار اما ثمود فهديناهم على الابتداء فحق الكلام ان يدخل الفاء
على المبتداء لان حقها التوسط بين مفردين او جملتين لكونها موضوعة لان يكون متبعة
شيئا شيئا لكن اخرت الى الخبر لضرب من تحسين اللفظ اذ فيها معنى الشرط والفعل يقع
بعد اداته ثم بعده الجزاء بلا وسط بينهما فقدم احد جزئي الجزاء وهو المبتداء على الفاء
وجعلوا هذا التقديم كالعوض عن الفعل وايضا فان لم يكن الفاء عاطفة لكن اصلها العطف
فهي لا تقع الا بعد اسم او فعل فلو دخلت على المبتداء لوقعت بعد حرف ويلزم الخروج الى ما ليس
في كلامهم فقدموا احد الاسمين على الفاء ليكون ما بعدها تابعا لما قبلها وان لم يكن معطوفا
عليه وقرئ بالنصب ويروى عن الحسن وطلحة ووجهه ما ذكرنا ان في اما معنى الشرط
والشرط لا يكون الا في الفعل وعلى ما ذكرنا قراءة النصب لا يفيد الا التخصيص لاستحالة تقدير
الفعل المفسر قبل منصوبه لئلا يلزم دخول اما على الفعل فالآية مثل زيدا عرفت في انها
لا تفيد الا التخصيص وليست مثل زيدا عرفته في احتمال التقوى والتخصيص وان كان من بابه
ولولا اما لكانت تحتملهما ويكون النصب هو المختار ● ثم لما تنبهت لما قرع به سمعك اراد
ان يرشدك الى فرق نافع بين الامثلة الثلثة ويتشعب منه ابحاث نافعة فاستمع لما نتلى
عليك من معنى كلامه ● يجب ان تعلم ان ما يكون المبتداء فيه اسما مظهرا معرفا فنحو زيد عرف وما
يكون المبتداء فيه منكرا نحو رجل عرف ليسا متساويين في احتمال الابتداء من غير تقديم واحتمال
التقديم بل الوجه فيما كان معرفا الحمل على الابتداء وافادة التقوى وفيما كان منكرا
الحمل على التقديم وافادة التخصيص فلا يكونان من جملة ما يكون المبتداء فيه مضمرا نحو هو عرف
في جواز حمله على التقوى والتخصيص وذاك لان هو في قولنا هو عرف ليس فاعلا لانه لا يسوغ
ترك المتصل لكونه اخصر الى المنفصل الا عند تعذر الوصل وهو حيث اخرت الفعل على

على غير الذى الفعل له فى موضع الالباس اعنى جعلت الفعل خبرا عن غير ما هو له نحو زيد عمرو
ضاربه هو وحيث تقدمت على ضمير الفاعل كلمة الا لفظا فى الاستثناء الناقص نحو ما ضرب
الا هو او تقدمت عليه حكما لا لفظا نحو انما يدافع عنك انا لان انما فى معنى ما والا كما سيجئ
ان شاء الله تعالى فيكون المعنى لا يدافع عنك الا انا وحين لا يكون لفظ هو فاعلا بل تاكيدا لما هو
مستكن فى عرف امكن تقديمه على الفعل فاذا قيل هو عرف كان لهو احتمال التقديم مع احتمال
الابتداء من غير تقدير التقديم لكونه مقدما على الفعل مجردا عن العوامل اللفظية ومع ذلك
على شرط الابتداء فى اعتداد الفائدة بالاخبار عنه اعنى تعرفه ولان زيد فى عرف زيد فاعل عرف
مرفوع به دون التجريد وغيره من العوامل وليس فى الفعل ضمير مستتر لقلة الحاق ضمير التثنية
والجمع بالفعل اذا اسند الى المثنى والمجموع الظاهرين وهى اللغة الضعيفة نقول قليل من العرب
قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن جواريك وقال اصحابنا وجهها مع ضعفها ان الالف والواو
والنون ليست ضمائر بل هى حروف تدل على تثنية الفاعل وجمعه كما كانت التاء فى قامت هند
ومنه على وجه قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا الواو علامة الجمع وفاعل اسر الذين ظلموا
وهذا الوجه هو مراد المصنف رحمه الله بقوله لقلة نحو اسروا النجوى الآية وانما قال ذلك
لانه لو ساغ الحاق العلامة لكان مثل عرف هو فى امكان تقديمه لانه لا يلزم من تقديمه خلو
الفعل عن العامل فافهم ولك ان ترد الواو الى الناس فى قوله تعالى اقترب للناس حسابهم ويكون
الذين ظلموا بدلا منه بدل كل من كل ان اريد بالناس اهل مكة ايذانا بانهم الموسومون بالظلم البالغ
فى الذى اسروا به وان تجعل الذين مبتدأ واسروا خبرا مقدما والمعنى وهولاء اسروا
فوضع المظهر موضع المضمر تسجيلا على فعلهم بانه ظلم او تجعل الذين ظلموا خبر مبتدا محذوف
كانه قيل قال اسروا واستل من المسيئون قال الذين ظلموا اى هم الذين ظلموا على الاستيناف
او تجعله مبتدأ خبره ما هذا الا بشر مثلكم على ارادة القول لدلالة اسروا النجوى عليه كانه
قال الذين ظلموا يقولون ما هذا الا بشر مثلكم او تجعله منصوب المحل على الذم وعلى هذه الوجوه
لا يكون الا من قبيل كلام نحو الا لحاف اكلونى البراغيث الحق العلامة وهو مقتضى العقلاء
وجعل البراغيث آكله وهى قارصة ومعنى اسروا النجوى وهى اسم من التناجى انهم توغلوا
فى اخفاء النجوى وصيروها بحيث لا تقف احد على تناجيهم ولا تشعر انهم متناجون وان
اللغة الفصيحة المستفيضة اخلاء الفعل من علامة التثنية والجمع اذا اسند الى المثنى والمجموع
الظاهرين لاستغنائنا بذكر التثنية والجمع عن الحاقهما ولان فى نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك
التباسا بالخبر المقدم مختلط الفاعل بالمبتدأ فاذا كان زيد فاعلا مرفوعا به لا يكون لزيد فى زيد
عرف الا احتمال الابتداء دون اعتبار التقديم لكن يحتمل التقديم على ذلك الوجه القليل المار ذكره
فلا يلزم ذلك الوجه البعيد اعنى القليل اذا كان المبتدأ مظهرا معرفا فالعدم الداعى اليه لوجود
شرط الابتداء وانما يلزم الوجه البعيد اذا كان المبتدأ منكرا نحو رجل عرف لالداعى
اليه لفوات شرط الابتداء وانتفاء المانع عن ارادة التخصيص كما لم يمنع عنده مانع فى رجل جاءنى
لصحة استناد المجئ الى الرجل والمراة لانه عام النسبة وقصد تخصيصه باحد الجنسين
شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا عن التخصيص لاستحالة استناد الاهرار الى الشر والخير

لان المهر لا يكون الا شرا اللهم الا اذا كان القصد منك بالتخصيص الى كون المهر له شرا فردا الا شرين
فلا يكون فيه مانع عنه وهذا اصل عند علماء المعانى يرجع اليه كثيرا وذلك حين يكون فى اللفظ
دليل على امرين كالجنسية والفردية ثم يقع القصد الى احدهما اى الفردية دون الآخر فيصير ذلك الآخر
بان لم يدخل فى القصد كانه لم يدخل فى دلالة اللفظ لكن بهذا المحمل يكون شر اهر ذا ناب ممتنعا
عن مواضع استعماله فان موضعه تخصيصه بجنس دون جنس وحين صرح العلماء بانه للتخصيص
وقالوا المعنى ما اهر ذا ناب الا شر على ارادة التخصيص بجنس دون جنس فوجه التوفيق بين
تاويلهم وقولنا ان فيه مانعا عن التخصيص هو ان تقول الشر اما ان يكون فظيعا اى بالغا غاية
الشدة والشناعة واما ان لا يكون كذلك فيصير الشر الذى هو جنس واحد اذا وصف جنسين
لما سبق لى ان اسماء الاجناس كلها اذا وصف تتنوع بالصفة ان تذكرت فيكون المعنى شر عظيم
لا نعرف كنهه لا شر يسير يدلك عليه تنوينه وقد حضى القول فى تنوين التعظيم فهو محتزه
فالتعظيم موضع ما تاول له او فالتعظيم موضع استعمال هذا المثل هذا معنى كلامه اهر مغلق
معتنى من هذا الكلب يهتم من باب ضرب مصوت للكلب دون النباح وفى اهر ضمير يعود
على الشر وذا ناب منتصب به ولنا فى كلامه هذا رحمه الله اعتبارات سوالا لم اسبق اليها الاول
ان قوله اذا قلنا عرف هو لم يكن هو فاعلا واذا لم يكن هو فاعلا احتمل التقديم على الفعل ان اراد
انه اذا قدم يكون هو تاكيدا للمستتر فى الفعل كما كان قبل التقديم فهو ممتنع لان التابع لا يتقدم
على المتبوع وهو على ما كان عليه وان اراد انه اذا قدم نقل من باب الى باب آخر من المعنى والاعراب
فليجز التقديم بهذا المعنى فى عرف زيد اذ لا فرق بينهما الا فى ان الفعل فى الاول لا يحتاج الى
فاعل وفى الثانى يحتاج اليه فليوضع موضعه ضمير يرجع اليه وقد عرفناك ما هو الاصل فى هذا
الباب من ان التقديم على نوعين فتذكر الثانى ان قوله ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى
الفعل على غير ما هو له بل برز فى الصفة تقول زيد عمرو ضاربه هو بدون هو لان استتار
ضمير الفاعل هو الاصل فى الفعل بخلاف الصفة فاحتمالها الضمير لمضارعتها الفعل فاذا جرت
على غير من هى له حال بينه وبين ما هو له حائل فلا تحتمل ضميره لضعفه بخلاف الفعل الثالث
ان الحاق العلامة انما هو فى المثنى والمجموع فلا معنى لقوله اذا قلنا عرف زيد كان زيد مرفوعا
بعرف لقلة نحو اسروا النجوى الذين ظلموا الرابع ان قوله فى قولهم شر اهر
ذا ناب مانع عن التخصيص لامتناع ان يراد المهر لذى ناب شر لا خير ممنوع فان لقائل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون المهر عام النسبة فان من الجائز ان يسمع سامع هرير ذى ناب
فى وقت ليس من عادته ان يهر فيه فيقول شر اهر ذا ناب اى ما اهر ذا ناب فى هذا
الوقت الا شر اى الشئ الذى احوجه الى الهرير جدير بان يسمى شرا لا خيرا والدليل على صحة
هذا المنع ما قال الامام عبد القاهر قدس روحه انما قدم شر لان المراد ان تعلم ان الذى اهر
ذا الناب هو من جنس الشر لا جنس الخير يجرى مجرى ان تقول رجل جاءنى تريد ان تعلم
ان الذى جاءك رجل لا امراة ويكون كلامك مع من قد عرف ان قد اتاك آت فان لم ترد ذلك
كان الواجب ان تقول جاءنى رجل فتقدم الفعل فعلى هذا قولك شر اهر ذا ناب يكون
مع من قد عرف ان قد اهر مهر ولم يعرف انه شر ام خير ولا اصل فى ذلك هو ان يعنى

ل

لث

لدين سيتما الانام بردد العمر و العمل اذا جرى على عمرو هو له

التخصيص قصر الشيء على الشيء ونفيه عما عداه وانما يتصور قصر الشيء على معلوم ومتعلم
ترد في النكرة الجنس لم يقف منها السامع على معلوم حتى تزعم ان القائل قصر الفعل عليه
واخبر انه كان منه دون غيره وهذا المعنى يصحح للابتداء بالنكرة وقال ايضا ما يؤيد ما
قلناه وهو اعلم ان ليس المراد بقولنا انما حسن الابتداء بالنكرة في شر اهر ذا ناب لانه
اريد به الجنس ان معنى شر والشر سواء وانما المراد ان الغرض من الكلام ان تبين ان
الذي اهر ذا الناب من جنس الشر لا من جنس الخير فالنكرة اذا اعلى اصلها من كونها
لواحد من الجنس الا ان القصد منك لم يقع الى كونه واحدا وانما وقع الى كونه من جنس الرجال
وهذا عكس قولك اتاك رجل ام رجلان لان في هذا الكلام كان القصد منك الى كونه واحدا دون
كونه رجلا والى هذا اشار بقوله لكن بهذا الوجه يكون نائبا عن مظان استعماله واذا
اعتبرت ما ذكره صاحب الكتاب في المفعول اذا قدم فرفع بالابتداء والغي الفعل الناصب
له وعدي الى ضميره فشغل به كقولنا في ضربت عبد الله عبد الله ضربته قال وانما قلت
عبد الله فنبهته له ثم بنيت عليه الفعل وجدته يطابق هذا وذلك ان التنبيه لا يكون
الا على معلوم كما ان قصر الفعل لا يكون الا على معلوم فاذا بدأت بالنكرة فقلت رجل وانت لا
تقصد به الجنس وان تعلم السامع ان الذي اردت بالحديث رجل لا امرأة كان محالا ان تقول
اني قدمته لانبه المخاطب له لانه يخرج بك الى ان تقول اني اردت ان انبه لشيء لا يعلمه في
جملة ولا تفصيل وذلك ما لا يشكل في استحالته فافهم ولما عرفت تعليل فعلله ثم انتقل الى المعنى
الذي عرفته من ان جعل الفعل خبرا عن المبتدأ اقوى للحكم اي اشد تحققا على السامع ان
الفاعل قد فعل فقال علماء علم المعاني لا يكادون يتركون تقدم المثل والغير ويحسبون تقدمهما
كاللازم وكالشيء المركوز في الطباع اذا جاؤا بهما في الكلام على سبيل الكناية اي ذكر الرديف
وارادة المردوف نحو مثلك لا يبخل بمعنى انت لا تبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت تجود اقتضاء
استغنائه عن غيره ثبوته له لامتناع قيام العرض من غير موضوع مما لا قصد فيه عثل وغير
الى نظير ومغاير هناك ولكن الى الذي اضيفا اليه على معنى ان الذي يشبه اخلاقه اخلاقك
ويشاركك في الصفات كان من موجب العرف والعادة ان لا يبخل فانت اولى بان لا تبخل
ومنه قول القبعثرى للحجاج وقد قال له لاحملنك على الادهم مثل الامير حمل على الادهم و
الاشهب اراد من كان على صفة الامير من السلطان وبسطة اليد والقدرة لم يقصد احدا يجعله
مثله وان الذي يغايرك في الصفة والحال كان من مستتبعات القياس ان لا يجود فانت تجود
ومن اجل ان كان المعنى كذلك قال ولم اقل مثلك اعني به سواك يا فردا بلا مشبه لا على سبيل
التعريض بهما على انسانين تقصد الى ذينك الانسانين اي تذكر شيئا تدل به على من لم تذكره
نحو مثلك لا يبخل بمعنى انت تبخل وغيرك يجود بمعنى انت لا تجود وانما نرى تقديمهما كاللازم
لكون التقديم اعلا لافادة المعنى الذي اريد بالمثل والغير حينئذ وذلك لما عرفت ان في بناء
الفعل على المبتدأ تقوي الحكم وستعرف في علم البيان ان شاء الله تعالى ان الكناية ابلغ من
الافصاح بالذكر فاذا اجتمعا كان تاكيدا على تاكيد فكان تقديم المثل والغير اعون للمعنى المراد
واكمل في تحصيل الغرض والتعريض وان كان اوقع من التصريح لكن مما كان معناه ذكر شيء

تدل به على شيء غير مذكور لم يحصل به التاكيد قال اذا استعملوا المثل والغير بطريق الكناية
من غير ارادة التعريض فتامل فصل واعلم ان للفعل الى آخره هذا الفصل هو
الموعود في آخر الحالة المقتضية لتقييد المسند وبه تم الفن الثالث اعلم ان للفعل بحسب ما يتعلق به
من المسند اليه وغير المسند اليه من سائر المفاعيل والحال والتمييز حالات ولما يتعلق به بنسبة
بعضه الى بعض اعتبارات جميعها ما ذكر في المتن فيجب البحث عنها خصوصا في تقييد الفعل
بالقيود الجزئية فنقول اما فاعل الفعل فلا يحذف بوجه الا عند الكسائي في تنازع الفعلين
ويحذف فاعل المصدر مطلقا اعني مفردا ومضافا معرفا ومنكرا عند الجميع ولذلك اضاف الفاعل
الى ضمير الفعل فقال فاعله وانما نتوجه الترك الى الفعل نفسه والى غير الفاعل لكن الترك
لا يتبين تبيينا واضحا الا في المفعول به وسنقف عليه ان شاء الله تعالى ولكل واحد من هذه
الاعتبارات حالة تقتضيه قوله واما الحالة المقتضية لترك الفعل الى آخرها اعلم ان الاصل
في الفعل ذكره مع معموله لاقتضائه عاملا ولانه احد جزئي الجملة فان عارضت الاصل قرينة
مقالية او حالية تغني عن ذكر الفعل وتفوت بانضمام غرض اليها حذف فجوازا مثل
الاختصار او وجوبا مثل اتباع استعمال العرب الوارد على ترك الفعل في صور جزئية لا
يقاس عليه في تركه بل يقتصر على السماع كما اذا ضربت المثل بقولهم الا حظية فلا الية
بالرفع والنصب فيهما فالرفع في الاول على انه فاعل الفعل المضمر وهو المطلوب بايراد المثل في
الثاني على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره ان لا تكن لك ذات حظ منك فانا لا الية اي غير الية
وكان تامة اي ان لا يقع لك اي عندك او ان لا توجد والنصب على انهما خبرا كان الناقصة
اي ان لا اكن حظية فلا اكن الية قال سيبويه ولو عنيت بالحظية نفسها لم يكن الا نصبا
يعني لو اردت ان لا اكن حظية فالمنصوبان مما نحن فيه لانهما معمولان لفعل محذوف ووضع
الباب لترك الفعل سواء كان معموله منصوبا او مرفوعا بشهادة ايراده في الامثلة ما هو منصوب
بفعل محذوف ويظهر مما ذكرنا ان كلام الشيخ روي هذا المثل منصوبا ومرفوعا فاذا نصب
لم يكن من هذا الباب ممنوع والحظية مصدرها الحظوة بالضم والكسر والحظة فعيلة بمعنى مفعول
يقال احظاها الله فهي حظية او بمعنى فاعله يقال حظي فلان عند فلان يحظى حظوة وهو
حظي والمرأة حظية والالية فعيلة من الالو وهو التقصير بمعنى فاعله اي آلية ويجوز ان
يكون للازدواج قال ابن الحاجب يقال ان اصل ذلك ان رجلا كان لا تحظى عنده امرأة فلما
تزوج لم تال جهدا في ان تحظى عنده فطلقها ولم تحظ فقالت هذا المثل وقال ابو عبيد
اصل هذا في المرأة تصلف عند زوجها فيقال لها ان اخطأتك الحظوة فلا تالي ان تتودد
اليه يضرب في الامر بمداراة الناس ليدرك بعضها يحتاج اليه منهم وانما وجب الترك هنا
لان الحال في مورد المثل دلت على خصوصية الفعل مع ارادة الاختصار وفيه ما ينافي ذكره
لانه مثل لو لم يكن مثلا لجاز الحذف ولم يجب والمثل في اصل كلامهم بمعنى المثل وهو النظير
يقال مثل ومثل ومثيل كشبه وشبه وشبيه ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه
بمورده مثل ولم يضربوا مثلا ولا رأوه اهلا للتسيير والتداول والقبول الا قولا فيه
غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ عليه وحمي من التغيير لو ذات سوار لطمتني اي لو ذات سوار لطمتني للفعل

عل

بط

ن

حلفت المرأة عند زوجها وابغضها يقال امرأة صلفة بينة الصلف اي تتودد الى زوجك الشباب ابعد زوجك اصلف الى زوجك اي تتصلي الى زوجك

داخلة عليه لان فيها معنى المجازاة فتاء فاعل فعل مضمر يفسره بلطمتني والمعنى لو ظلمني
من كان كفوًا الى لهان علي ولكن ظلمني من هو دوني وقيل اراد لو لطمتني حرة فجعل
السوار علامة للحرة لان العرب قلما تلبس الاماء السوار فهو يقول لو كانت اللاطمة
حرة لكان اخف علي وهذا كما قال الشاعر فلو اني بليت بهاشمي خؤولته بنو عبد المدان
لهان علي ما القى ولكن تعالوا فانظروا بمن ابتلاني وقيل اصل ذلك ان حاتما الطائي
اسر في بلاد عنزة فامرته ام المنزل ان تفصد ناقة لها وكان من عادة الجاهلية اكل
الفصيدة في المخمصة فنحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا فزدي انه فلطمته جارية
. ما فعل فقال هذا القول ثم ارسله مثلا لمضروب للشريف يظلمه الدني ويحتمل ان يكون
لو للتمني فلا يخرج عن الباب فان كانت للشرط فقدر جوابها محذوفا وان كانت للتمني
لم يحتج الى تقدير جواب والفرق بين المثالين ان الثاني من باب الاضمار على شريطة
التفسير فله ضابط وان كان مثلا دون الاول وهو مقصور على السماع ومن هذا
يعرف ان في ادخاله في جملة ما استعماله وارد على تركه نظرا وكان عطفه على الاول
اذا هم
باو لذلك او غير ذلك معطوف على قولهم تقديره او كما اردت ضرب المثل بغير المذكور
من المثال بين التي هو من قبيل ما وجب الحذف للاستعمال الوارد على تركه او ترك
نظائره اي او اتباع الاستعمال الوارد على ترك امثال الفعل الذي تراد تركه للوصف المشترك
بينهما فيقاس عليها كقولك ان زيد جاء فتحذف الفعل قياسا على امثاله لان ان
اذا وليها اسم بعده فعل واقع على ضميره ذلك الاسم فان البصريين مجمعون على ان ذلك الاسم
فاعل فعل مضمر لا مبتدا لان الجزاء يطلب الفعل ووجب ذلك في ان لانها تختص بالدخول
على الفعل وهي ام باب الجزاء بشهادة وقوعها في جميع مواضع الجزاء الا ان الاضمار
مع الفعل الماضي حسن لانتفاء تاثيرها في لفظ الماضي فيحسن معه الفصل في
الضرورة والسعة قبح في المضارع الا في الضرورة كقوله ان الله يرجعني الى الغزو
لا ارى وان قل مالي طالبا ما ورائيا وقد امتنعوا الفصل بين متى والفعل فلا يحسن
متى زيد اكرمني اكرمته وكذا غيرها من حروف الجزاء الا في ضرورة الشعر وكقولك
لو عمرو ذهب لان فيها معنى المجازاة وهي بالفعل اولى والقرائن التي تستغني
بها عن ذكر الفعل كثيرة وانا احفظ من اجلك من تلك القرائن واذكر في هذا الكتاب
جملا منها مستعينا بها على تحصيل شيء عسى تفتر عن ضبطنا انما نذكره بتوفيقه تعالى
منها من تلك القرائن كون الفعل الذي ترك مفسرا مثل ان ذو لوثة لانا ارتفاع ذو
عند حذاق النحويين بفعل مضمر الفعل الذي بعده تفسيره هو لان فان الشرط بالفعل
اولى وعمله الجزم فيجب ان لا تفارق معموله في اللفظ او التقدير وصدر البيت
اذا لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ومعناه اذا والله لتكفل بنصري قوم
اشداء عند الغضب اذا الضعيف لان وان ذو لوثة تعرض منه بفرحه لتغضبوا
وبهنا جوا النصرة وبعض الناس رواه لوثة بفتح اللام وهي القوة وزعم ان لوثة
نصبها وهي الضعف والاسترخاء ليس بجيد لان الضعيف ابدا مهين والواجد ان يقول .

التنوين لان والصحيح الضم لما فيه من التعويض وتناول طرفي البيت محض منقا . بلبين
وهلا هو حرف التحضيض لا بد له من الفعل لان الحض والحث لا يتصور الا على الفعل
واذا السماء انشقت الاصل في اذا الاضافة الى الجملة الفعلية اما الاضافة فلانها اسم زمان
موضوع للاستقبال ولا تظهر فائدتها الا فيما تضاف اليه واما الى الجملة الفعلية فلا
في اقتضائها جوابا وكونها لما يستقبل من الزمان شابهت كلمات الشرط فان وقع بعدها
اسم كما في الآية فعند جمهور النحويين انه مرتفع بفعل محذوف يفسره الظاهر لتوقف عليها
ما تقتضيه وسيبويه منا والكوفيون انه مرفوع بالابتداء لان تقدير الفعل على خلاف
الاصل لكن يوجبون ان يكون خبره حينئذ فعلا ليسد في اللفظ مسد الفعل الواقع
. بعدها كقولك آتيك اذا زيد قام واستدلوا على ذلك ايضا باتفاقهم على جواز اذا زيد
ضربته ضربته حيث لا يرتفع الاسم الا بالابتداء ومعناه اذا انشقت بالغمام كقوله تعالى
ويوم تشقق السماء بالغمام وحذف جواب اذا ليذهب المقتدر كل مذهب او التفاتا بما
علم في مثلها من سورتي التكوير والانفطار وقيل جوابها ما دل عليه فملاقيه
اي اذا السماء انشقت لاقى الانسان كدحه ونحو ازيد ذهب به اي اذهب زيد ذهب
به لاستلزام الثاني الاول في الظاهر وذهب به على البناء للمفعول اي اخذ او اذهب زيد
ذهب به او اذهب اخوه اي اذهب زيد ذهب اخوه لاستلزام الثاني الاول في الظاهر واعلم
حق الكلام ونصابه وقوع الفعل بعد الاستفهام فانه انما يستفهم عما يشك فيه وهو الفعل
لان الاسم معلوم فالاصل ان يليه الفعل فان وليه اسم بعده فعل متصل بضميره او بما هو
متصل بضميره اتصال الرافع بالمرفوع كالامثلة المذكورة فالاولى ان يرتفع بفعل مضمر
دل عليه الظاهر حملا على الاصل ويجوز ارتفاعه بالابتداء على راي الاخفش لعدم الاضمار المحوج
الى التفسير ويمتنع الاستفهام حينئذ عن الفائدة المنوطة بالجملة الابتدائية قبل دخول
الاستفهام وقال سيبويه الاسم ان وقع بعد همزة الاستفهام يجوز رفعه على الابتداء جوازا
حسنا ولما قولك هل زيد قام فيجب فيه اضمار الفعل ويمتنع رفعه بالابتداء وذلك لانها
الاصل في الاستفهام واقوى ادواته ومن ثم كانت مستعملة في جميع مواضعه وغيرها
مما يستفهم الهمزة به يلزم موضعا منه تستبد به ويخرج عن باب الاستفهام الا ترى
ان من تختص بالاستفهام عمن يعقل ويكون موصولا وشرطا وهل تختص بالاستفهام عن
التصديق ويكون بمعنى قد قال تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر وقال الشاعر
سائل فوارس يربوع بشدتنا اهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم ولو كانت للاستفهام
لما دخلت همزة الاستفهام عليها فلما كانت الهمزة اصلا في باب الاستفهام توسعوا فيها
اكثر من غيرها فلم يستقبحوا ان يقع بعدها المبتدا واستقبحوا ذلك في غيرها وظهر مما
ذكرنا ان تمثيل المصنف رحمه الله بالهمزة فيما يجب رفعه بفعل مضمر غير مستقيم وانما
الصواب التمثيل بهل دون الهمزة نعم يجب رفع ما بعد همزة الاستفهام في مثل هذه الامثلة
لانه كلام لم يكن فيه الا الرفع لان الذي اتصل بضميره او بالمتصل بضميره يرفع فضمير زيد
في الاول مرفوع والبا وضميره في الثاني مرفوع وكنايته في الثالث قد اتصلت بمرفوع فيجب

ولو وجد الفعل لا اسم الدوم كما اشار ان ابن درسو ه

اياى منصوب

رفع زيد ولكن جوّزوا ارتفاعه بالابتداء وبالفعل المضمر وإياى فارهبون اياى منصوب
بفعل تفسيره فارهبون لا به لانه اشتغل عنه بمثله فان الاصل فارهبونى باتصاله الى
مفعوله ياء المتكلم ثم الحذف والاجتزاء بالكسرة والواجب تقدير الفعل المضمر بعد اياى لان
الاختصاص اذ لو قدر قبله وهو الكثير الاصل لقيل وارهبونى فيصير المنفصل متصلا
فسيغير نظم الكلام وهو اوكد فى افادته من اياك نعبد لتكرار المفعول والفعل بخلاف اياك
نعبد فان فيه تقديما لا غير ومنهم من تقدر الثانى فعلم الفعل المؤكد فيقول تقديره
واياى فارهبوا فارهبون وهى عند الاخفش زائدة بناء على تجويزه زيادة الفاء فى خبر
المبتداء وعند سيبويه عوض من تقديم الفعل فى الاصل كان الامر حقه الابتداء فيه
بالفعل فلما بدئ بالاسم جئ بالفاء عوضا عنه وهى فى التقدير جواب شرط محذوف اى
مهما رهبت من شئ فارهبون ومنه قولهم بزيد فامرر كان المعنى مهما فعلت
شيئا فامرر بزيد ● فهذه هى القرينة التى توجب حذف الفعل ونعنى بالواجب ان تقوم
قرينة تدل على خصوصية الفعل ومعها ما يمتنع معه ذكر الفعل وهى مشتملة على ثلاث
مراتب اولاها الشرط والتخصيص مع المفسر وثانيتها الاستفهام مع المفسر وثالثتها
تقدم اسم منصوب بعده فعل مشتغل عنه بضميره لو يسلط عليه لنصبه هو المفسر ولذلك
فصل بينها بقوله كنحو ونحو ونحو ثم شرع بين القرائن التى تجوز حذف الفعل معها
ونعنى بالجائز ان تقوم قرينة تدل على خصوصية الفعل وليس معها ما يمتنع ذكر الفعل
معه فقال ومنهــا ومن قرائن الاحوال المغنية عن ذكر الفعل على سبيل الجواز هو
ان يكون مكان الفعل الذى تترك ذكره حرف اضافة اى حرف من حروف الجر فانهم
يسمون حروف الجر كلها حروف الاضافة لاضافتها معانى الافعال قبلها الى الاسماء
بعدها فان حروف الاضافة لا تفارق الافعال لكونها موضوعة لايصالها معانى الافعال
الى الاسماء فليس حرف جر فى كلام الا وهو متعلق بفعل او ما هو فى معنى الفعل اما
لفظا واما تقديرا دال عليه الا ان دلالة حروف الاضافة ٤ يتجاوز مطلق الفعل
الى التعيين والتقييد وهى نوضى فى ذلك فاذا اريد تعيينه وتقييده افتقر الى
قرينة اخرى تعينه ● ثم هى اى الدالة الاخرى المتقلة تختلف بحسب قرائن الاحوال
● فتارة تكون تلك الدالة الذالة المعينه الشروع فى الفعل كقولك عند افتتاح التلاوة بسم الله
فان الشروع فيه يفيد انك اردت باسم الله اقرأ او اتلو لان الذى تتلو التسمية فتلو
او كقولك عند الشروع فى القيام او القعود او ايما فعل وجد فان شروع الفاعل فيه
يفيد تعلق الجار بذلك الفعل فكل فاعل يبدء فى فعله بالتسمية يضمر ما جعل التسمية
مبدأ له ● وتارة اخرى تكون الدالة المتقلة للفعل الاقتران اى اجتماع شخصين فى عقد
النكاح ● كقولك لمن اعرس اى نكح وتزوج من قولهم اعرس باهله اذا بنى بها وكذلك اذا
غشيها بالرفاء والبنين اى بالالتحام والاتفاق وقال ابن السكيت وان شئت كان
معناه بالسكون والطمانينة من قولهم رفوت الرجل اذا سكنته عند الغضب ● والباء
المصاحبة والملابسة ● او لمن فوض اى وتارة اخرى تكون الدالة الاقتران اى اجتماع شخصين

عند تفويض احدهما الامر الى الاخر ● كقولك اليك الاختيار لمن فوض اليك ان تختار اى رد
اليك الاختيار ● فانه فان الاقتران فى الصورة الاولى يفيد ملتبسا بالرفاء عرستُ او نكحتُ
وفى الثانية يفيد اليك يفوض الاختيار وانما قدرنا المتروك متاخرا لان الاعتناء بالمتعلق
بالفعل اشد من الاعتناء بالفعل ● وفيما ذكرنا ما يدل على ضعف ما قيل فى الشرح وهو
وتارة تكون الاقتران اى اقتران القول بالفعل لوقوعه ● وتارة تكون عموم الاستعمال
تثبت وتقرر من ائمة اللغة استعمال نحو فى الدار او فى البلد مقام الحصول المطلق فى
جميع مواقعه بحيث لا يريدون غيره من القيام او القعود ونحو هما لما عرفت قبل
ان لا دلالة للظرف الا على نفس الحصول حيث لا يقتضى كون الشئ فى الدار قيامه وقعوده
ونحو هما فيها او القيام ونحوه يستتبع الحصول لا ينعكس فالعام معلوم فينبغى دون الخاص
فنزل غير المتيقن الى المتيقن العام الذى يصدق مع اى خاص فرض وصار عموم
هذا الاستعمال قرينة معينة للمتروك هذا لما اراد بقوله وتارة تكون عموم الاستعمال
شهادة قوله ههنا فانه لا يراد الا معنى الحصول وتعرف من هذا البيان ان هذا المثال
واجب الحذف اختلط بالجائز لمناسبة من حروف الاضافة ● وتارة تكون الدالة المعينة
غير ذلك غير ما ذكرنا من مقتضيات الاحوال فتقيس غير المذكور على المذكور ● فمنه قوله
عز وجل فى تسع ايات الى فرعون وقومه اى اذهب فى تسع ايات ● وقول الشاعر
فقلت الى الطعام فقال منهم فريق تحسد الانس الطعاما اى هلموا ومنهــا
ومن القرائن ان تكون الكلام الى قوله تكتب القران لى زيد معناه واضح ● وعليه
بيت الكتاب وعلى ان تكون الكلام جوابا لسؤال متقدر من كتاب سيبويه ليبك يزيد
تمامه ومختبط مما تطيح الطوائح ضارع مرفوع بفعل محذوف دل عليه السؤال المقدر
المدلول عليه بالامر كانه لما قال ليبك يزيد على بناء الفعل المفعول مسندا الى يزيد
وتم الكلام بالامر وعلى انه ثم باكيا انساق الامر بالبكاء الى سؤال وهو من يبكيه فاجاب
ضارع اى يبكيه ضارع وهو الذى ذل وضعف ولا يجوز رفعه على انه بدل من يزيد
لانه ينقلب المدح ذما ● واللام فى لخصومة بمعنى الوقت اى ذليل وقت الخصومة ونحوه
قولهم قاد الجياد لخمس عشرة حجة اى وقت خمس عشرة ● ومختبط اى سائل معطوف
على ضارع من قولهم اختبطته اى سالته من غير وسيلة من خبط البعير بيده ضرب
بها كان السائل مضروب موطئ لذلة او من تختبط الشئ توطأه ويمكن ان يكون
المعنى لختبط السائل المسؤول كما تختبط الشجرة اى يضرب ورقها ● وتطيح تهلك
يقال طاح الشئ يطيح طيحا اذا هلك ويطوح لغة واطحته انا اهلكته وما مصدرية
● والطوائح بمعنى المطيحات جمع مطيحة على غير القياس تخرج على حذف الزوائد كانه
جمع طائحة ونظيره قوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح جمع ملقحة اى ملقحات لكونها
ملقحة للاشجار اخرج على حذف الزوائد وكانها جمع لاقحة من لقح ومعناه مختبط
من اجل اطاحة المطيحات ويروى ليبك على بناء الفعل للفاعل وارتفاع ضارع
بيبك وانتصاب يزيد به ايضا ويخرج مما نحن له ● وقبله سقى جدثا امسى بدومة

فى ربنا منى الدلو والجوز اغاد دراكه

الجدث القبر ودومة موضع وثاويا اى مقيما من ثوى اقام وتقال شاه جوزا بيضاء
الوسط وبها سميت الجوزاء وقوله من الدلو والجوزا اى من نوئهما اى المطر الذى عند
طلوعهما او سقوطهما والنوء من الاضداد يقول سحاب غاد ورائح قبرا مقيما بهذا الموضع
عند طلوع هذين النجمين اللذين يدلان على المطر العام وتخصيص الغدو والرواح لان
المطر فيهما احسن والدعا بالسقيا دعا بان يصير المكان ماهولا لانه اذا مطر اعشب فكثر
فيه المقيمون والدعاء للميت ويستانس به وجه بدعائهم فكان صاحب القبر قد عاش
الشعر للحارث بن ضرار النهشلى وقيل بن يزيد بن نهشل يصفه باعانة الضعفاء
وفك العانى ومنح السائلين والجود والمكانة والقوة وفيه انه لا يامر بالبكا المعتاد
بل يامره وانه كلما ذل ببكيه فيامره بالبكاء الدائم فى مقابلة الذل الدائم وقراءة من قراء
عطف على بنت الكتاب والمشهور فى هذه الآية يسبح بكسر الباء فرجال فاعله ولا يكون
من هذا الباب وقرا عاصم وابن عامر يسبح بفتح الباء على البناء للمفعول ويسند الى احد
الظروف الثلاثة اعنى له فيها بالغدو ورجال مرفوع بما دل عليه يسبح وهو يسبح له
الذى هو جواب لسؤال مقدر وهو من يسبح ولا يجوز ان يرتفع بيسبح بالفتح لان الرجال
مسبحون لا مسبحون والآصال جمع اصل وهو العشى والمعنى باوقات الغدوات
بالغدوات وكذلك ومثل قوله تعالى يسبح له الآية قوله تعالى يوحى اليك ربك اى ورد
على اسلوب سؤال مقدر فربك مرفوع بفعل مطوى دل عليه يوحى لانه لما قال يوحى
مبنيا للمفعول كان مظنة ان يقال من يوحى فقال فى الجواب يوحى ربك ومن البنا على
السؤال المقدر ومما يستانف ليقع جوابا عن السؤال المفروض جعل المخصوص بالمدح
والذم فى باب نعم وبئس خبر مبتدا محذوف كانك حين قلت نعم الرجل قيل من هذا
الذى مدحته مدحا عاما فقلت زيد اى هو زيد لا ان تجعله مبتدا ونعم الرجل خبره
متقدما عليه وسيبحث عن باب الاستيناف وجواب السؤال المقدر فى فصل يتعرض
فيه للايجاز والاطناب ان شاء الله تعالى وان هذا التركيب اى التاليف الدال على السؤال
المقدر المتضمن للجواب عنه متى وقع اى هذا التركيب موقع نفيسه رفع شان الكلام فى
صناعة البلاغة الى مكان يناطح السماك هو كناية عن علو المرتبة وارتفاع القدر والسماك
من الصفات الغالبة لانه غلب على النجمين المخصوصين وهما السماك الرامح والسماك الاعزل
فانه فى الاصل هكذا معرفا باللام اسم لكل كوكب معهود بين المخاطب والمخاطب مما يوصف
بالسموك ثم غلب على هذين الكوكبين وقيل هو اسم موضوع باللام فى الاصل علما لمسماه ولا
يجرى صفة وموقعه موقع هذا التركيب ان يصل ان يتدا وصوله من بليغ عالم بوجوه
البلاغة بصير بما يليق بكل مقام من الكلام ساحر فى صياغة الكلام وارتجاله حاذق فى
اساليب الكلام وانواعه وطرقه ويتهى وصوله الى بليغ مثل البليغ الصادر عنه مطلع
واقف من كل تركيب كلام على حاق معناه اى خفيته ووسطه اى اعدله من قولهم سقط
فلان على حاق راسه اى وسطه وفصوص مستتبعاته يستتبعانه يعنى خواصه
واحده فص الخاتم بالفتح وكسر الفا لغة عامية اونص الامر اى مفصله فان تعليل لكون

موقعه صدوره عن البليغ وورده على البليغ اى فان الكلام البليغ صفته وحاله كصفة
الدرة الثمينة اى المرتفعة الثمن لا ترى وجه التشبيه تعلو ثانى مفعولى ترى اى لا ترى
مرتبتها عالية ولا ترى قيمتها غالية ولا تشترى بثمنها بقيمتها ولا تجرى فى مساومتها
فى تقويمها على سننها طريقتها ووجهها فالم يكن فى موضع الطرف اى لا تباع ولا تشترى
بقيمتها المناسبة لها مدة انتفاء كون المستخرج اى البائع للدرة عالما باموها والراغب
فيها والمشترى اياها عارفا بمزيتها وثمن الكلام البليغ ان يوفى اى يعطى الكلام حقه
وافيا لحقه ثانى مفعولى يوفى ومن ابلغ الاصغاء واحسن الاستماع بيان توفيه حقه
وان يتلقى يستقبل عطف على ان يوفى باكمل ما يستحقه باتم شئ استحقه البا تتعلق
بالتلقى ومن القبول له للكلام والاهتزاز به اى التحرك من النشاط والارتياح من هززته
فاهتز اى حركته فتحرك بيان ما استحقه ولا يقع ذاك ولا يحصل الاصغاء والتلقى مدة
انتفاء كون السامع عالما بجهات حسن الكلام ومدة عدم كون السامع معتقدا بان المتكلم
قصد جهات الحسن فى تركيب نفسه للكلام عن علم منه يتعلق بتعمد اى تعمد عن
علم كائن من المتكلم فان السامع تعليل لما ذكر من انتفاء الاصغاء والتلقى عند انتفاء علمه
بجهات الحسن وانتفاء اعتقاده علمه بجهات الحسن وانتفاء اعتقاده بالمتكلم اذا جهلها جهل
جهات الحسن لم يميز بينه لم يفرق بين الكلام البليغ وبين الكلام المضطرب القلق وربما
انكر الكلام المستجمع لجهات الحسن وكذلك ومثل انكاره الكلام البليغ عند عدم التمييز ربما
نسب المتكلم السامع فى تركيبه ذاك اى التركيب البليغ الى الخطاء واقام كلامه مقام كلام الانف
بالمتكلم من الدرجة النازلة من المرتبة المنحطة المنخفضة بيان منزله ما يليق اذا اساء
اى السامع بالمتكلم اعتقاده متعلق بربما نسبه بهذا اشاره الى ان موقع التركيب المبنى على
السؤال هو ان يصل من بليغ الى بليغ وتمامه شهد بخبر قدم على مبتداه وهو ما يروى وانه
ان عليا عليه السلام كان يشيع مما يروى وجنازة صح بالكسر وهو الميت على السرير وما خلا
عن الميت يقال له نعش وسرير والعامة على فتح الجيم والهامى له لعلى رضى الله عنه
وسائلا حال من فاعل قال عن المتوفى بلفظ اسم المفعول اى عن الميت فلم يقل فلان اى
لم يسمه على رضى الله عنه فى الجواب بل قال على رضى الله عنه الله اى المتوفى هو
الله ردا لصدر وفتح حالا من قال او مفعولا لاجله مخطئا ومنبها حالان ايضا من قال
له بذلك اى منبها للقائل على انه متعلق بمنبها اى على ان القائل كان الشان يجب ان يقول
القائل وما فعل ذلك اى ما رد كلامه عليه وما نسبه الى الخطاء على كرم الله وجهه لشئ
الا لان عليا رضى الله عنه عرف من السائل عن الميت ان السائل ما اورد لفظ المتوفى المبنى
للفاعل على الوجه الذى يكسو ذلك الوجه لفظ المتوفى جزالة اى حسنا وقبولا من قولهم
اللفظ الجزل وهو خلاف الركيك لكونه غير بليغ والفخامة العظمة من قولهم منطق فخم اى جزل
فهو يعود على الوجه الذى يكسو جزالة اى المعنى الذى يوجب لايراد المتوفى بكسر الفاء
مزية وفضيلة على فتحها واراده الميت هو المعنى الذى اوجب حسنا وقبولا للقراءة
المنسوبة الى على كرم الله وجهه والذين يتوفون بفتح الياء اى يستوفون آجالهم

والنكتة في ذلك هي ان للتوفي استعمالين توفي حقه اي استوفاه وتوفاه الله اي قبض روحه فالميت هو المتوفى بكسر الفاء بمعنى المستوفي اجله على اسلوب الكناية اي ذكر الرديف وارادة المردوف وستعرف ان شاء الله تعالى ان الكناية ابلغ من التصريح وهذا المعنى يدفع التناقض الحاصل بين هذه الحكاية وبين القراءة التي نسبت اليه كرم الله وجهه ورواية الكشاف تعزى الحكاية الى ابي الاسود الدؤلي ويصرح بانه المشيع والمسؤل والمجيب وان الامر باستخراج النحو على رضي الله عنه واذا عرفت هذا اي كون الكلام جوابا لسؤال وما يتعلق به مما ذكر لتكون لك اسم تكون ضمير يعود على جهات الحسن والذريعة الوسيلة والهاء في سواها للجهات اذا شحذنا يقال شحذت الشفرة اشحذها شحذا اي حددتها والمشحذ المسن بها بالجهات استعار الشحذ لجودة الفهم وسرعة الادراك وليس ثمه شحذ ولا سكين منها من الجهات الموجبة للحسن حتى نسخ تركيب استعار النسخ للتركيب وهي مرشحة لان المنوال من توابع المشبه به والجملة المدلول عليها هي السؤال والدال هو الجواب فان الجواب لا بد له من السؤال بخلافه بخلاف الكلام ولا شبهة ان الكلام اي في ان الكلام معناه بناء الفعل للمفعول فيما نحن فيه اجمع للفوائد لانه حينئذ يشتمل على جمل ثلاث دون بنائه للفاعل فانه يكون كلاما واحدا واذا كان اكثر فائدة كان ابلغ من اخته ولي فيه نظر وذلك انا لا نسلم ان يكتب نظم الآية اجمع للفوائد بل هو انقص لاحتياجه الى السؤال المستغنى عنه والجواب بخلاف اخته لانه تفهم منها الفاعل ومن الجهات المحسنة ان الفعل اذا بني مجهولا يكون لفظ القرآن وزيد منصوبين دون لان زيدا فاعل فعل مقدر والقرآن فاعل المذكور او نائب منزلته غير مستغنى عنه صح بالنصب لانه خبر ثان لكان بخلافه بخلاف الكلام او بخلاف كل من القرآن وزيد لان لفظ القرآن في التركيب الآخر وهو المبني للفاعل فضلة فان زيدا فاعل فعل مذكور والقرآن مفعوله والتقريب ظاهر وهو ان الكلام اذا خلا عما هو فضلة ابلغ مما هو يشتمل على زيادة ولي فيه نظر وهو ان معنى قولهم المفعول فضلة ان تركيب الكلام تم بدونه لا انه خال عن الفائدة الا ترى ان المفعول اذا حذف يكون الكلام تاما والفائدة ناقصة واذا ذكر كانا كاملين والتقريب واضح فان الكلام اذا اشتمل على فائدة كاملة كان ابلغ منه اذا لم يكن كذلك ومن هاتيك الجهات ان اول النظم الذي بني فيه الفعل للمفعول غير مطمع ذكر الفاعل فحين وردت فائدة ذكر الكاتب السامع كانت صفة السامع كصفة شخص حصلت له غنيمة من حيث لا يحتسب ولا كذلك النظم الذي يبنى الفعل فيه للفاعل ولي فيه نظر ذلك ان اسلوب بناء الفعل للمفعول اسقاط الفاعل في الكلام بجهة من الجهات والفا هنا موجود فبين النكتة والذكر تدافع ومن جهات الحسن ان الكلام على بناء الفعل للفاعل يشبه ان يكون متناقضا نظرا الى ظاهر اللفظ فان كون القرآن فضلة في النظم المبني للفاعل دال على ان الاهتمام بشان الفاعل اتم من الاهتمام بشان ما هو فضلة وكونه متقدما في هذا النظم على الفاعل دال على ان الاعتناء بشانه اكمل من الاعتناء بشان الفاعل المؤخر فالاعتناء بشان لفظ القرآن يكون تاما غير تام وكذا بشان لفظ زيد بخلافه خلاف الكلام او القرآن.

في النظم المبني للمفعول لسلامته عن توهم التناقض من حيث الظاهر وهذا ليس تناقضا حقيقة بل شبهة تناقض وان كمال الاعتناء بشانه لتقدمه وعدمه لانه مفعول فضلة فالجهة غير متحدة واعلم ان المقدمة الاولى ممنوعة فان كون الشيء مفعولا فضلة لا يستتبع كون الحاجة الى الفاعل اشد من الحاجة الى المفعول وهذا المعنى مدلول عليه بقوله كالمناقض لان ذلك كلاهما مهمان يدلك عليه قول صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول كانهم يقدمون الذي بيانه اهم لهم وهم بشانه اعنى وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم والظاهر ان قوله وفي هذا الوجه نظر يذكر في الحواشي اشارة الى ما قلنا وقيل ان النظر هو ان المناقض وارد ايضا فيما اذا كان التركيب مبنيا للمفعول لاشتماله على يكتبه زيد وليس بالقوي ومن الجهات ان الكلام في التركيب للمجهول يقتضي فاعلا لاستحالة خلو الفعل عنه فيكون مجملا فيتوجه ذهن السامع الى معرفته فاذا قيل زيد صار مفصلا فيتمكن في ذهنه فضل تمكن وفي غيره غير الكلام الذي نحن فيه اي التركيب للفاعل يفيد استناد الكتبة الى الفاعل مفصلا لا غير فيكون التركيب الذي نحن بصدده ابلغ ويلزم الكلام المبني للمفعول امران على خلاف الاصل الاول اضمار الفاعل والمفعول والثاني ترك الحقيقة الى المجاز من غير حاجة ومن قبيل ما نحن بصدده ومن بناء الكلام على السؤال المقدر فلله شركاء اي تلفظ به ولفظ شركاء هما مفعولا جعلوا وحينئذ ينتصب الجن على وجه بفعل مقدر دل عليه السؤال المقدر وهو ان السؤال المقدر من جعلوا شركاء بلفظ من الاستفهامية اي اي الاجناس جعلوها شركاء قال رحمه الله وانما قلنا لله وشركاء مفعولا جعلوا دون ان نقول الجن مفعول اول واصل الكلام وجعلوا الجن شركاء لله لان سياق الآية للانكار جعلهم لله شركاء كائنا من كان وما كان فاذا جعل الجن مفعولا اول وشركاء ثانيا يوهم ان يكون الانكار متوجها الى جعل الجن شركاء ولو جعلوا غير الجن شركاء لم يكن منكرا فجعلنا اصل الكلام وجعلوا لله شركاء ليتوجه الانكار الى مطلق جعل الشريك ولم يبق لذلك الوهم مجال ولك ان تجعل الجن بدلا من شركاء وان تجعل لله لغوا غير مستقر وشركاء الجن مفعولين قدم ثانيهما على الاول وتقول فائدة التقديم استعظام ان يتخذ لله شريك من كان ملكا او جنيا او انسيا او غير ذلك ولذلك قدم اسم الله على الشركاء وقرئ الجن بالرفع على الاستيناف ايضا كانه قيل من هم فقيل الجن قوله وما الحالة المقتضية لاثبات الفعل الى آخرها اي اما المعنى الداعي الى ذكر الفعل فهو اشتمال مقام الكلام على وجه من الوجوه المستدعية لاثباته والتلفظ به والفعل معطوف على الاستدعاء ولا يجوز ان يعطف على المجرور في له لاستدعاء العطف عليه اعادة الجار ثم انبهت على المثال الهادين بيانيه وبا نيت العائد على ما على المعنى وجعل الشارح الهاء عائدا على الجهات وفيه نظر لخلو الموصول عن العائد غير مرة اي مرات كثيرة ذاك حين قال اولا في الحالة المقتضية لذكر المسند اوبذكر المسند لتعيين بالذكر كونه فعلا لاستفادة التجدد وثانيا في الحالة المقتضية لكون المسند فعلا فهي اذا كان المراد تخصيص المسند باحد الازمنة على اخصر ما يمكن مع افادة التجدد وثالثا في الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية فهي اذا كان المراد التجدد ورابعا في الحالة المقتضية لترك الفعل فهي ان تغني قرائن الاحوال عن ذكره واذا

كان لفقنا القرائن عن ذكره مستدعيا ترك الفعل كان استيفاء القرائن مستدعيا لذكره لانه
ضده قوله واما الحالة المقتضية لترك مفعوله الى آخرها نحو زيد حذف جميع المنصوبات الا
خبر كان واسم ان ولكنه لا تتضح اتضاحا مكشوفا الا في المفعول به لان الحاجة اليه
امس وهو من بين سائر المفاعيل اخص واللطائف فيه كانها اغلب وما يظهر بحذفه
اي حذف المفعول به
من الحسن والرونق اعجب ولذلك ذكر المصنف رحمه الله فوائد تركه دون غيره من المتصلات
بالفعل قوله ههنا قاعدة يبنى عليها ضابط هذا الباب وهي ان شأن الفعل المتعدي مع المفعول
شأنه مع الفاعل فكما انك اذا قلت ضرب زيد كان غرضك اثبات الضرب له دون افادة وجود
الضرب في نفسه والتباسه بمفعوله كذلك اذا قلت ضرب زيد عمرا كان مرادك افادة
ملابسة الضرب الكائن من زيد بعمرو واشتراكهما في ان تسليط الفعل عليهما انما
كان ليؤذن بملابسة الحدث الذي اشتق منه بهما من جهة الوقوع من الفاعل وجهة
الوقوع على المفعول دون وقوع الضرب في نفسه فاذا اريد ذلك اعني وجود الفعل في الجملة
فحسب فالواجب ان يقال كان ضرب او وقع او وجد ونحوها ثم الاغراض تختلف في ذكر
الافعال المجاوزة فتارة تذكر ولا يراد بها مفعولات متعينة قصدا الى التعميم والا
عن قصر السامع اياها على المذكور معها دون غير المذكور معها مع ارادة الاختصار وذلك
لان الفعل المتعدي لا بد له من محل يتحقق فيه والحال غير محصورة والقصد الى فرد منها
في التعيين ترجيح لاحد المتساويات فيشمل الكل لتعذر تعيين فرد منها وهذا نوع
من انواع السحر الكلامي اذ فيه توصل باللفظ القليل الى المعنى الكثير حذف المفعول و
افادة الشيوع قوله والامتناع يروى مجرورا ردا الى التعميم ومرفوعا ردا الى القصد
والهاء في تقصره للمفعول نقر منه سبق ذكره وفي معه للفعل او في غيره للمفعول والمعنى
والامتناع عن ان تقصر السامع المفعول على المفعول المذكور مع الفعل دون غير المفعول المذكور
معه والاحسن ان يعود على الفعل لانه في حكم المذكور لان المفعول لا بد له من فعل والمعنى
ظاهر قوله كقولهم كقول البلغاء في باب المبالغة تنبيه على ان ارادة التعميم انما تكون على سبيل
المبالغة والمجاز لا الحقيقة لاستحالة اعطاء واحد جميع الاشياء جميع الخلائق فلان
يعطي الى آخره امثلة المعنى في جميع ذلك على التعميم والاحتراز عن ان يخص السامع الفعل
بالمذكور وعلى الطي لحذف المفعول للاختصار اذ لولاه لقيل فلان يعطي الاشياء ولانا
اذا قلنا هو يعطي اللآلي كان المعنى على انا قصدنا ان نعلم السامع ان اللآلي تدخل في عطائه
او انه يعطيها خاصة دون غيرها وعلى ان غرضنا توضيح جنس ما شمله الاعطاء في نفسه
ولا يكون الكلام مع من نفى اعطاءه بجهة من الجهات بل مع من اثبت له اعطاء لكن لم يثبت اعطاء
اللآلي قوله وعلى ذلك قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام لان الدعاء لا يقصد له مفعول معين
فان المعنى يدعو العباد كلهم ولا يدخلها الا المهتدون بدليل تقييد الهداية بالمشيئة وعدم
تقييد الدعاء ودار السلام الجنة اضافها الى اسمه تعظيما لها وقيل السلام السلامة لان اهلها
سالمون من كل مكروه وقيل لفشو السلام بينهم وتسليم الملائكة عليهم واخرى تذكر
الفعل ومرادك الاقتصار على اثبات المعنى الذي اشتق منه للفاعل دون التعرض لذكر

المفعول والقصد الى نفس الفعل والاخبار بان من شأنه ان يكون منه او لا يكون بغرض
فعله من جنس الافعال غير المتعدية في انك لا ترى له مفعولا لفظا ولا تقديرا فان تعيينه تبطل
الغرض وتغير المعنى الا ترى كيف نزل المتعدي منزلة اللازم ثم عدي بفي في قوله تعالى واصلح
لي في ذريتي اي اجعل الصلاح فيها كما تعدي اللازم بالحرف في ذهبت به تذهب في مثل
فلان يعطي الى معنى صار اليه الاعطاء وايجاد هذه الماهية لاجل المبالغة بالطريق المذكور في
افادة اللازم لاستغراق في قولك زيد هو الجواد وعمرو هو الشجاع تريد انه الكامل في ذلك
الا انك تخرج الكلام في صورة توهم ان الجود والشجاعة لم توجد الا منه وذلك لانك لم تعتد
بما كان من غيره لقصوره عن ان يبلغ الكمال قوله اوالقصد عطف على القصد والباء في
تنزيله للاستعانة كان القصد الى نفس الفعل يحصل به وذهابا مفعول لاجله معلله القصد
والشيخ افاد انه حال بمعنى ذاهبا وليس بالقوي لعوز ذو الحال ويبعد ان يجعل حالا
من فاعل التنزيل المتروك وكذا الكلام في ايهاما قوله على اسلوب القصد الى نفس الفعل بتنزيل
المتعدي منزلة اللازم قوله عز وعلا فلا تجعلوا لله اندادا امثالا مخالفين ضدا وبين وانتم
تعلمون اي وحالكم وصفتكم انكم من اهل العلم والمعرفة وانكم العرافون المميزون ثم ان ما
انتم عليه في امر ديانتكم من جعل الاصنام لله اندادا هو غاية الجهل ونهاية سخافة العقل
والجامع بين القسمين هو ان ليس لهما مفعول متعين يمكن النص عليه والفارق ان القصد
في الاول الى التعميم وعدم تعيينه ضمني وفي الثاني انتفاء تعيينه قصدي قوله وقسم ثالث وهو
ان يكون له مفعول مقصود قصده معلوم الا انه يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا لجري
ذكر او دليل حال ناب عن ذكره ارادة الاختصار فحسب وذلك اما في الصلة وهو منصوب
متصل بالفعل كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا حيث لا يخفى على من عنده شمة
من هذا النوع ان التقدير بعثه لاستطابة الموصول العائد عليه منها واما في الصفة
وخبر المبتدأ كقولنا الناس رجلان رجل اكرمت ورجل اهنت وعمرو اكرمت واما في
غيرها لكونه ظاهرا بينا كقوله تعالى ارني انظر اليك ثاني مفعولي ارني مطوي لظهور ان
المراد ارني نفسك او ذاتك ومنه اصغيت اليك اي اذني واغضيت عليك اي جفني
وقد يحتمل فتذكر قوله ولو ذهبت تجعل قوله تعالى فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون من هذا
القسم اعني ما حذف فيه المفعول للقصد الى مجرد الاختصار من غير التعميم او القصد الى
نفس الفعل وتقدير مفعول تعلمون هكذا وانتم تعلمون ان الله تعالى لا يماثل فانه واجب الوجود
وغيره ممكن او وانتم تعلمون ان الذي بين الله تعالى وبين الانداد من التفاوت في الوجوب والامكان
او وانتم تعلمون ان الانداد لا تقدر على ان تفعل مثل افعاله تعالى لكان صوابا حسنا وهذا الاخير
مثل قوله تعالى هل من شركائكم الآية ماخوذ منه في نفي قدرة الانداد واثبات قدرة الله تعالى
وتعجيز شركائهم وتجهيل عبدتهم وذلك ان قبل هذه الآية الله الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم
ثم يحييكم الله مبتدأ والذي خلقكم خبره اي الله هو فاعل هذه الافعال الخاصة التي لا تقدر على
شيء منها احد غيره ثم قال هل من شركائكم الذين اتخذتموهم اندادا له من الاصنام وغيرها
من يفعل شيئا قط من الخلق والرزق والاماتة والاحياء بعد تحقق لصح ما ذهبنا اليه ثم استبعد

حاله تعالى من حال شركائهم فقال سبحانه وتعالى عما يشركون وهذا لا اجتماعا لان اعنى تنزيل
المتعدى منزلة اللازم للقصد الى نفس الفعل وقصد مجرد الاختصار لقرائن نابت عن ذكره
يشملان اكثر ما فى القرآن من نحو يعلمون يفعلون يفقهون وكقوله تعالى ولما ورد ماء مدين
الآية ما فى المتن من معنى الا انه ظاهر ولكن فى ادراجه فى القسم الثالث الذى حذف المفعول فيه
لكونه بينا نظر لان حذفه فيها لغرض غير الذى مضى وهو ان يكون معك مفعول معلوم
ليس للفعل المذكور مفعول سواه بدليل الحال او ما سبق من الكلام الا انك تطرحه لتتوفر العناية
على اثبات الفعل والدلالة على ان القصد من ذكره ان تثبته لفاعله ولا يدخلها شوب
لان تعلق بالنسبة بمفعوله الا ترى ان موسى انما رحم المرأتين لانهما كانتا على الذياد
والرعاء يسقون من رعى الغنم نحو نجا رجع فاجد على السقي ولم يرحمهما لان مذودهما
غنم ومسقيهم ابل مثلا وكذا قولهما لا نسقي حتى يصدر الرعاء المقصود فيه السقي
لا المسقي فالغرض هو ان نعلم انه كان من الناس فى تلك الحالة سقي ومنهما ذود وانهما
قالتا لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء وانه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقي
فاما ما كان المسقي غنما ام ابلا ام غير ذلك فخارج عن الغرض وموهم خلافه وذلك انه لو قيل
تذودان غنمهما جاز ان يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود بل من حيث هو ذود غنم
حتى لو كان مكان الغنم خيل لم ينكر كما اذا قلت ما لك تشتم اباك كنت منكرا الشتم لا من حيث
هو شتم بل من حيث هو شتم اب فاعرف فهذا نوع آخر غير الذى ذكر وروده مجيئه و
الوصول اليه وماء مدين ماؤهم الذى يسقون منه وكان بئرا فيما روى ومدين قرية
شعيب عليه السلام وجد عليه وجد فوق شفيره ومستقاه امة جماعة كثيرة العدد
من الناس من اناس مختلفين من دونهم فى مكان اسفل من مكانهم والذود الطرد
والدفع وانما كانتا تذودان لان على الماء من هو اقوى منهما فلا تتمكنان من السقي وقيل
كانتا تكرهان المزاحمة على الماء وقيل لئلا تختلط اغنامهما باغنامهم وقيل تذودا
عن وجوههما نظر الناظر لتسترهما فما خطبكما ما شانكما وحقيقته ما مخطوبكما اى مطلوبكما
من الذياد فسمى المخطوب خطبا كما سمى المشئون شانا فى قولك ما شانك يقال شانت شانه
اى قصدت قصده والفرق بين هذا وما قبله ظاهر فليتامل ومنه قوله
فلو ان قومى انطقتنى رماحهم نطقت ولكن الرماح اجرت من المعلوم انه لو عدى
اجرت لما عدى الا الى ضمير المتكلم مثل ولكن الرماح اجرتنى لامتناع ان تقول ولكن الرماح
اجرت غيرى بعد قوله فلو ان قومى انطقتنى رماحهم الا ان المقام يوجب ان لا تنطق
بهذا المفعول لان تعديتك له توهم ما هو خلاف الغرض انك اردت اثبات انه كان من الرماح
اجرار وحبس للالسن عن النطق ولو قال اجرتنى يمكن ان يتوهم انه لم يرد اثبات الاجرار
للرماح بل يريد ان يبين انها اجرته وفى اجرت غير معدى فائدة اخرى زائدة على ما
ذكر من توفير العناية على اثبات الفعل وهى ان يقول كان من سوء بلاء القوم ومن امتناعهم
عن القتال ما يجرى مثله وما القضية فيه انه لا يتفق على قوم الا خرس شاعرهم فلم يستطع
ان يتكلم وتعديته تمنع من هذه الفائدة لانه يمكن حينئذ ان يتناول على معنى انه كان من الرماح

من قولهم اجررت لسان الفصيل اذا شققته لئلا يرتضع يقول لو قاتلوا وابلوا لذكرت ذلك وفخرت به ولكنهم قطعوا لسانى بفرارهم

ما شانه مثله ان يجرى قضية مستمرة فى كل شاعر قوم بلى قد يجوز ان يوجد مثله فى آخرين
فلا يجرى شاعرهم فافهم ومما هو كانه قبيل آخر غير ما خلى قول البحترى اذا بعدت ابلت وان
شعثت فهجرانها يبلى ولقيانها يشفى لا ريب فى ان المعنى اذا بعدت عنى ابلتنى وان
قربت منى شفتنى الا انه امتنع عن ذكر ذلك ليفيد ان البلى كانه واجب فى بعادها ان
توجبه وكذا حال الشفاء مع القرب حتى كانه يقول اتعلم ان بعادها هو المرض المضنى وما
قربها هو البرء من كل داء والشفاء ولا طريق الى هذه النكتة الا بطى المفعول ونوع آخر
هو ان يراد تسليط الفعل على مفعول معين لكن يترك ذكره ليتاتى لان يتوصل بتركه
الى البيان بعد الابهام والتحريك له فان فى ذلك من النبل واللطف ما ليس فيما اذا لم يتقدم
التحريك كمفعول المشيئة والارادة فى سياق الشرط بلو واخواتها فان الذى ياتى فى جوابها
يدل عليه اذا لم يكن مما ينكره السامع كالخروج والقيام والقعود ونحوها كقوله تعالى ولو
شاء لهديكم اجمعين اذ لا يخفى ان الاصل لو شاء ان يهديكم اجمعين لهديكم ثم حذف ذلك
فى الاول استغناء بذكره فى الثانى وذلك لانه اذا قيل لو شاء علم انه علقت هذه المشيئة
فى المعنى لشئ فيتضع المخاطب فى نفسه ان ههنا ما تقتضى مشيئته له ان يكون او لا يكون
فحيث قيل لهديكم اجمعين علم ذلك الشئ وكقول الشاعر اذا شاء طالع البيت يقال طلعت
الشئ اذا اطلعت عليه مسجورة مملوءة ومنه البحر المسجور ويرى هنا من دونه
العين والنبع وهو شجر تتخذ منه القسى واحده نبعة مفعول ترى وحولها اى حول
المسجورة ظرف والساسم بالفتح شجر اسود تصف الممدوح بالقدرة والبيت لنمر بن
تولب وقول الشاعر فان شئت لم ترقل البيت الارقال نوع من الخبب العدو وملوى
اى سوط مفتول من لويت الحبل فتلته من القد بالكسر وهو سير يقد اى يشق
طولا من جلد غير مدبوغ بيان ملوى ومحصد من قولهم احصدت الحبل فتلته فهو محصد
اى محكم مفتول يصف ناقته بانها منقادة تابعة لمستتبعها كيف اراد وقول الشاعر
لو شئت عدت البيت عقيق وزرود موضعان من نجد والنقد يرى الابيات على
ما ذكرت فالاصل اذا شاء ان يطالع طالع وان شئت ان لا ترقل لم ترقل ولو شئت
ان اعود عدت لو سقت الكلام على الاصل اذهبت الماء والرونق وخرجت الى الكلام الغث
اللهم اذا كان مما يستعظم ويستغرب فالاحسن التصريح به ليتقرر فى نفس السامع ويتمكن
فى قلبه وتانيسه به ما جاء بخلاف ذلك اذا استغربت ابدا كقول الشاعر
ولو شئت ان ابكى دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فعدل الى هذا الاسلوب
لما لم يكن على حد قوله تعالى ولو شاء لهديكم اجمعين فانه بديع عجيب ان شاء الانسان
ان يبكى دما وهو الذى حسنه هذا التحسين ومنه قول من يخبر عن عزه لو شئت
ان ارد على الامير رددت ولو اردت الفى الخليفة كل ساعة لقيت وليس قول الجوهرى
فلم يبق منى الشوق غير تفكرى فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا مما نحن بصدده
لانه لم يقصد ان يقول لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت كذلك ولكن قصد ان يقول
افنانى الهوى وابلانى الشوق وما ابقيا منى فى سوى خطرات ان تتردد وتجول حتى لو

وهو ابو الحسن على بن احمد الجوهرى

شئت بكاء فامتريت اجفاني وعصرت طرفي لينهل منها دمع لم تسمح به ويفيض مكان الدمع التفكر فالبكاء الذي اوقع المشية عليه مطلق مبهم غير معتنى الى التفكر والبكا الثاني مقيد بمعدى الى التفكر وشرط هذا الباب ان يكون المظهر من جنس المضمر فلا دلالة للثاني على الاول فلا يستقيم ان يكون بيانا له ونظيره مما ذكرنا ان توسيط المصنف رحمه الله قوله ولكن ان ينظم قوله فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون في هذا السلك الحق من امثلة حذف مفعول المشية ليس مناسبا واما لان يورد المعنى في نفس الخاطب ايرادا يمنعه من ان يتوهم في بدء الامر شيئا غير المراد ثم ينصرف الى المراد منه قول البحتري وهو يذكر محاماة الممدوح عليه وصيانته له ودفعه نوائب الزمان عنه

وكم ذدت عني من تحامل حادث وسورة ايام حززن الى العظم

اذ لا يخفى انه لو اجري الكلام على الاصل ذكر المفعول فقال حززن اللحم الى العظم لامكن ان يفهم السامع الى ان يجيء الى قوله الى العظم ان هذا الحز كان في بعض اللحم ولم ينته الى ما يلي العظم فاسقط من اللفظ لئلا يذهب ذهنه الى هذا الوهم وليحصل المراد منه من اول الفهم ويتصور من اول الامر ان الحز مضى في اللحم بحيث لا يمنعه الا العظم واما لان يوقع فعل آخر على صريح لفظ المفعول المتروك مع دلالته عليه ولو سبق الكلام على ذكره لكان يجب ايقاع الثاني على ضميره ولن تبلغ الكناية مبلغ التصريح في الثابتة في النفوس كقول البحتري

قد طلبنا فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا

النقدير قد طلبنا لك مثلا ثم ترك للبيان ولو قال قد طلبنا لك في السودد والمجد والمكارم مثلا فلم نجده لكان قد ترك ايقاع نفي الوجود على صريح لفظ الفعل المثل الى ايقاعه الى ضميره وقد قلنا ان للتصريح عملا في العقول لم يكن مثله للكناية واعلم ان ما قرعنا به سمعك هو السبب بعينه في ان قلب العضد ذو الرمة واعمل الاول من الفعلين في قوله

ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا

اعمل لم امدح في صريح لفظ اللئيم وارضي في ضميره لاستيجاب المقام تسليط نفي المدح على اللئيم ظاهرا مكشوفا اذا كان هو المقصود وكان الارضاء تعليلا له ولو اجري الكلام على الحذف في الاول وايقاع الثاني على صريح لفظ اللئيم لكان قد ابهم شان ما هو الاصل وابان امر ما ليس هو كذلك او الرعاية على الفاصلة معطوف على او القصد اي الحالة المقتضية لترك المفعول هي القصد الى مجرد الاختصار او الرعاية على الفاصلة وهي في التنزيل بمنزلة السجع في غيره وهو تواطؤ المقاطع من الكلام المنثور على حرف واحد منه قوله تعالى وما قلى اي ما قلاك بعد قوله والضحى الى آخرها حذف الضمير منه رعاية للفاصلة واستغناء عنه بالاول فهو ترك لفظي كالذي سبق في ودعك ربك عن الثاني كالحذف من الذاكرات في قوله والذاكرين الله كثيرا والذاكرات يعني والذاكراته للامرين فهو ترك لفظي كالذي سبق والمراد بالضحى وقت وهو صدر النهار حين ترتفع الشمس وقيل اريد بالضحى النهار لقوله ان ياتيهم باسنا ضحى

في مقابلة قوله بياتا والليل اذا سجى سكن وركد ظلامه يقال ليلة ساجية ساكنة الريح وقيل معناه سكون الناس والاصوات فيه من سجى البحر سكنت امواجه ما ودعك جواب القسم اي ما قطعك المودع روي ان الوحي قد تاخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اياما فقال المشركون ان محمدا ودعه ربه وقلاه فنزلت او استهجان ذكره اي ذكر المفعول اي او ترك المفعول لاستقباح النطق به لكونه مما يجب ان يستتر ويستحيى منه كقولها رضي الله عنها ما رايت منه ولا راى مني اي النبي عليه السلام مني اي عورتي وهي سوءة الانسان او القصد اي ان يقصد بتركه الى اعتبار غير المذكور مما يناسب الترك كالذي اشرنا اليه في تضاعيف الامثلة فتذكر قوله ولما الحالة المقتضية لاثباته الى آخرها لما كانت المقامات المستدعية لحذف المفعول وهي ما ذكرت كان المقام الموجب لذكره خلوه عما ذكر للتقابل وللاصل السالم عن المعارض او كان المراد زيادة تقرير المفعول وتلخص الكلام بذكره لما عرفت ان لايقاع الفعل على صريح لفظ الشيء شانا ليس لخلافه فيذكر او المحافظة على السجع كقوله تعالى والشمس وضحيها ضوءها اذا اشرقت وقام سلطانها وقيل الضحوة ارتفاع النهار والضحى فوق ذلك والقمر اذا تلاها ردفها طالعا عند غروبها مقتبسا من نورها وذلك في النصف الاول من الشهر ولولا الفاصلة لاستغنى عن ضميرها في تلاها بذكرها اولا او ما شابه المذكور من المعاني المعتد في شان الاثبات كالاحتياط لقلة الاعتماد على القرائن او الايذان بوقوع الفعل على المفعول دون وقوع الفعل فحسب او التنبيه على غباوة السامع وامثالها قوله واما الحالة المقتضية لاضماره فاعلم الى آخرها الاضمار يطلق على معنيين احدهما حذف العامل لفظا واعماله معنى وتقديرا كقوله تعالى انتهوا خيرا انتصب خيرا باضمار افعلوا على خلاف الحذف فانه ملغى لفظا ومعنى كقوله واسال القرية والثاني وضع الضمير موضع المحول وهو المراد به ههنا فاضمار فاعل الفعل ايراد الضمير مكانه فاذا كان مقتضى المقام حكاية او خطابا او كان الفاعل متقدما ذكره لفظا نحو جاءني رجل فطلب مني كذا او حكما كما في المطالع والفواتح وجب في الاولين ان تضمر نحو عرفت وعرفت لان المظهرات كلها غيب وتنوي في طلب عائدا على الرجل للاختصار لا لنكتة وجاز الاتيان بالضمير في الثالث لانها ترجع الى المتعقل في الذهن كقوله زارت البيت فيه مستتر منوي يعود الى الحبيبة عليها رواق خال من زارت وللظلام صفة الرواق فلما قدم صار حالا اي زارت وقد حصل عليها رواق كائن للظلام والمعنى زارت تستتر بظلمة الليل شبه امتداد الظلمة عليها وتسترها بها بالرواق اي بالستر الممدود دون السقف ومن النجوم قلائد ونطاق داخل في حكم الحال بالعطف اي وعليها قلائد ونطاق كائنين من النجوم واحدة قلادة وهي التي تعلق في العنق والنطاق شقة من غير حجزة وتيفق وساقين تلبسها المراة وتشد وسطها ثم ترسل اعلاها الى الركبة وتسحب اسفلها على الارض وحيث زارت في الليل متقلدة بقلائد منظومة من الجواهر منتطقة بنطاق مرصع محلى بها شبههما بالنجوم فجعلهما كانهما النجوم نفسها وكقوله في فاتحة الشعر قالت يعني قالت هي والحال انها

لا تقصدا القول الفحش هذا اعتذار من الشاعر والقيل والقال والقول بالضم اسماء
كالقول بالفتح مهلا الى آخر البيت مقول القول اى امهل مهلا فقد بلغت او صلت الى
او الى الحال اشماى سبى ومنقصتى واعلم انه رحمه الله اهمل تنازع الفعلين نحو ضربنى
وضربت زيدا ونعم رجلا زيد اللهم الا ان يقال انتظما فى سلك قوله او فى حكم المسبوق
قوله واما الحالة المقتضية لكونه مظهرا الى آخرها المعنى المقتضى لان يكون الفاعل اسما
مظهرا هو ان لا يكون مقام الكلام متضمنا لشئ مما ذكر فى الحالة السابقة المشتملة على شرائط
اضماره من الحكاية والخطاب وسبق ذكر الفاعل او ان يكون مشتملا على شئ من ذلك لانه لكنه
تستدعى زيادة تعيين الفاعل وتمييزه نحو جاءنى رجل فقال الرجل كذا وهذا معنى تترجح
معه امر الاظهار لانه طريق صالح لذلك فان فى اعادة ذكر الرجل ظاهرا بيانا وقوة من حيث
وضعه هكذا وضعا لا يحتاج فيه الى قبله او تستدعى الالتفات كقول الخلفاء يرسم امير المؤمنين
موضع ارسم وذلك شئ سنقدم به شان المظهر على المضمر فى تكون المقصود والحث على
الانقياد والاذعان لتصوير هذا الاسلوب سلطانهم فى نفوس السامعين وتفخيم
هيبتهم فى ضمائر المخاطبين ومنه قوله الهى عبدك العاصى اتاكا لكونه ادل على الاستعطاف
واما اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل فعلى ثلثة انواع تقديم ما يتعلق بالفعل وتاخيره
معه على نوعين الاول تقديم الفاعل معنى على الفعل لا لفظا ومعنى فانه لا يتقدم عليه نحو انا
عرفت وانت عرفت اما كون انا فاعلا فى المعنى فلان التاء راجعة اليه وهما كنايتان
عن ذات قامت المعرفة بها واما تقديمه فلانه من الجائز ان تقدر اصل النظم عرفت
انا كزيد الفاعل ثم يقال قدم للاختصاص دون زيد عرف استثنى هذه الصورة لان زيد
فاعل فى المعنى ولكن لا يحتمل التقديم لما عرفت قبل فتذكر والثانى تقديم غير الفاعل
المعنوى من المفعول به واحدا كان او اثنين او ثلاثة كما ضرب فى المثال واما التقديم
والتاخير من المتصلات بالفعل بعضها مع بعض لا مع الفعل كتقديم الفاعل على المفعول مرة
واخرى على العكس وتقديم المفعول الاول على الثانى واخرى على عكسه فقسم براسه لا
يدخل تحت التقديم والتاخير مع الفعل فلا يصح تقديم تقسيم التقديم والتاخير مع الفعل
على ثلاثة الانواع فافهم ولكل واحد من انواع الثلثة مقام تستدعيه قوله فالحالة
المقتضية للنوع الاول الى آخرها السبب فى تقديم الفاعل معنى هو ان يكون عندك عارف
فعلا مفعولا واقعا غالطا فى فاعل الفعل بمعنى انه ظن غير الساعى فى وجوده ساعيا او
مخطئ فى تفصيل فاعل الفعل بمعنى انه ظن غير الساعى شريكه فى تحصيله وانت تريد
صرف العالم بالفعل المخطئ فى فاعله او تفصيله عما هو عليه الى ما هو فى الواقع فاذا قلت
انا سعيت فى حاجتك بنية التقديم افاد انك اردت ادعاء الانفراد بالسعى والاختصاص
وانك قصدت بهذا التقديم رد الخطاء على من ظن ان السعى فى الحاجة من غيرك او ان غيرك
شاركك فى السعى فى حاجته كما سعيت فيها ولذلك ولاجل ان تقديم ما هو فاعل فى المعنى
انما كان مضمرا او مظهرا منكرا يجعل الفعل لواحد دون واحد آخر ودون كل احد ويفيد
رد الخطاء على من زعم ان الفعل كان من غيرك او ان غيرك فعل فيه ما فعلت اذا اردت تاكيد

هذا المعنى قلت للزاعم فى الوجه الاول اى لمن اخطاء فى الفاعل انا كفيت مهمك لا عمرو
بنفى الفعل بالنص عمن ظنه فاعلا او قلت لا غيرى بنفيه عن كل ما عداك ويدخل عمرو
تحت النفى دخولا اوليا وفى الوجه الثانى اى وقلت لمن اخطاء فى تفصيل الفاعل انا كفيت
مهمك وحدى اى متوحدا ولا يخفى فائدة تخصيص الاول بغيرى والثانى بوحدى وان
كان المعنيان متلازمين وذلك انه ظن الغير فاعلا فى الاول فنفى الغير اولى وظن الكفاية
منك ومن آخر فى الثانى فاثبات الوحدة اليق ثم اعلم ان هذا تنبيه على ما ذكر لان التاكيد
تكرير المعنى الا من يصحح اللفظ ومعناه فلولا ان الثانى هو الاول لما صح التاكيد والشاهد
على ما ذكر من افادة التقديم الاختصاص ورد الخطاء على المخطئ شهادة مقبولة عند من له
ذوق قولهم اتعلمنى بضب انا حرشته اى اتخبرنى دويبة اصطدت بصيده وانفردت
بذلك لم يشاركنى منه غيره ولو لم يفد هذا المعنى لم يصح انكار الاخبار بحاله وهو مثل يضرب
لمن يخبرك بشئ انت منه به اعلم وقوله تعلمنى بمعنى تعلمنى اى تخبرنى ولذلك ادخله
الباء كقوله تعالى اتعلمون الله بدينكم قاله الميدانى والحرش الصيد وتعلم مما ذكرنا ان
يحمل تعلمنى على معنى علمته فتعلم كما قيد فى الشرح نظرا وليس اذا قلت هذا اشارة
الحرف نافع من الامثلة الثلاثة وهو انك اذا قلت سعيت فى حاجتك او سعيت انا فى حاجتك
لا يلزم ان يكون السامع عالما بوجود سعى فى حاجته فى نفسه واقعا خطاء من السامع فى
موجد السعى اى من قام به السعى او فى تفصيل موجده ويقصد اماطة الغلط اى
يجوز ان يكون العلم والخطاء منتفيين كقوله ولا ترى الضب بها ينجحر بل اذا قلتهما ابتداء
من غير بناء الكلام على علم المخاطب بالسعى مختلط بغلط وانت تفيد السامع وجود السعى
حاصلا منك فى حاجته والسامع غير ظان حين اسندت الفعل الى نفسك انك فى ذلك
متجوز او ساه او ناس صح واستقام بخلاف العبارة الثالثة فانها يجب ان تبنى على ما
عرفت وهى ليس ضمير الشان ويجب ان يكون وهى تامة جملة فعلية تفسره وقد وقع
حال من اسم ان وهو وجود السعى وتقصد معطوف على يكون وغير مشوب حال من
وجود السعى والشوب الخلط ومنه ما يحكيه اى ومما يفيد التخصيص ورد السامع
من الخطاء الى الصواب فى تفصيل الفاعل تقديم ما هو فاعل معنى على الفعل ما حكيه علت
كلمته عن قوم شعيب عليه السلام وما انت علينا بعزيز اى انت لا تعز علينا ولا تكرم حتى
نكرمك من القتل وننجحك عن الرجم وانما يعز علينا رهطك لانهم من اهل ديننا لم يختاروك
علينا ولم يتبعوك دوننا وانما ذكر هذا المثال ليؤذن بان النبى بان لك فى الخبر المثبت
تام مثله فى النفى وليجر الكلام الى ذكر ابحاث نافعة تتعلق بالنفى والاصل فيه انك اذا
قلت ما قلت هذا كنت نفيت ان تكون قد قلت ذاك وكنت نوظرت فى شئ لم يثبت انه
مقول وانا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل له وكانت المناظرة فى شئ
ثبت انه مقول فحينئذ ايلاء ضمير شعيب حرف النفى يدل على ان الكلام فى تفصيل الفاعل
دون الفعل وان شعيبا عليه السلام علم ان عزة رهطه ثابتة عند قومه وهو الصواب وانه
شارك الرهط فى العزة وهو خطاء وانهم ادعوا انفراد رهطه واستبدادهم بذلك وانهم

ردّوا عليه بقولهم هذا كانّهم قالوا ما انت علينا بعزيز بل رهطك هم الاعزّة علينا
ولذلك ولافادة غيرهم تخصيص نفي العزّة به واثباتها في رهطه استفهم فقال شعيب
أرهطي اعزّ عليكم ولو قيل وما عززت علينا كان الجواب خلفا من القول لا يستقيم مطابقة
السؤال ما عززت علينا لانه لا نفهم منه ثبوت عزّة غيره ولقائل ان يقول ليس وما انت
علينا بعزيز من قبيل ما نحن بصدده لان ذلك انما يصح اذا كان الخبر فعلا كالامثلة المضروبة
ولا تستقيم ايضا الاستدلال على المطلوب بجوابه لصحة ان نفهم كون رهطه اعزّة عليهم من
قولهم ولولا رهطك لرجمناك وللمجيب ان يقول لا نسلم ان الخبر اذا لم يكن فعلا لا يفيد
الحصر وعلى تقدير التسليم العزيز صفة مشبهة تعمل عمل فعلها فهي بمنزلة الفعل ولانه
يحتمل ان يكون المعنى ولولا رهطك لرجمناك خوفا من شوكتهم وقوتهم ومع هذا الاحتمال
لا يجوز القطع بالمعنى الآخر ولئن سلمنا ان المعنى ولولا هم احتراما لهم واعتدادا بهم بدليل
قولهم رهطك وهو تقليل لقومه لان الرهط من الثلاثة الى العشرة وقيل الى السبعة لكن
كيف يصح ان يكون المفهوم من كلام جوابا لكلام آخر لا تطابق بينهما وكان المناسب ان يقول
الم يكن الله عزيزا عليكم واعلم ان الكلام وان كان واقعا فيه وفي رهطه وانهم الاعزة
عليهم دونه قال من الله اما على حذف المضاف اي من نبي الله وهو ظاهر واما على معنى
ما ذهب اليه جار الله وهو ان استخفافهم به واستحقارهم اياه وهو نبي استخفاف بالله
فاذا عزّ عليهم رهطه دونه كان رهطه اعزّ عليهم من الله الا ترى الى قوله تعالى من يطع
الرسول فقد اطاع الله ومما قيل في الشرح في بيان هذه الآية من ان النفي اذا دخل على
الجملة الاسمية تنفي المسند اليه وعلى الفعلية تنفي المسند لتوجه النفي في الاولى الى الذات و
في الثانية الى الفعل ليس مما يعتمد عليه لان النفي لا يتوجه الى الذوات بل الى الصفات
ولذلك اي ولان تقديم ضمير الفاعل وايلاءه حرف النفي اياه يوجب نفي فعل ثبت انه مفعول
عنه وتأخيره او عدم ذكره يوجب نفي فعل لم يثبت انه مفعول عنه كما ظهر لك في قوله تعالى
وما انت علينا بعزيز نهي العلماء في النفي عند التقديم ان يقال ما انا سعيت في حاجتك ولا احد
سواي لاستتباع تقديمك ضميرك وايلاءه حرف النفي ان غيرك سعى في حاجته لا انت
واستتباع ولا احد سواي ان لا يكون سعى في حاجته غيرك ولا انت وحينئذ كان في التناقض
بمنزلة ان تقول لست الساعي في حاجتك امس فيثبت انه قد سعى فيه ثم قلت وما سعى
فيه احد من الناس ولا ينهون ان يقال ما سعيت في حاجتك ولا احد غيري لانه لا يلزم
منه ما يلزم من التقديم من التناقض ولصحة ان يكون المنفي فيه عاما كقولك ما بنيت
دارا قط ولا يصح ما انا بنيت دارا قط لما سيتضح لك وكذلك اي ومثل هذا المثال لا ينهون
اذا اخّرت الفاعل فقلت ما سعيت انا في حاجتك ولا احد غيري للوجهين ولذلك ايضا
يستهجن اي وللمعنى الذي لاجله نهي ان يقال المثال المذكور يستهجن ايضا ان
يقال في النفي عند التقديم ما انا رأيت احدا من الناس لما يلزم منه ان يكون المناظر معتقدا
لاعتقاده انك رأيت كل احد في الدنيا فنفيت ان تكونه وهو فاسد لاستحالة ان يكون انسان قد
رأى كل احد في الدنيا وان يكون انسان قد اعتقد انك رأيت كل احد في الدنيا واستحالة هاتين

التضييق ظاهرة فالمقتضى ايضا فاسد بيان الاقتضاء هو انك عرفت ان تقديمك ضميرك
وايلاءه حرف النفي يدل على ان الخطاء في الفاعل فقط وعلى ان الفعل المنفي عنه ثابت
على اي صفة كان لغيره فاذا قلت ما انا رأيت احدا من الناس نفيت عن نفسك ان تكون
رأيت كل احد في الدنيا وحينئذ كان الخطاء في الفاعل لا غير وما سواه مقرر على ما هو عليه
والا يلزم مخالفة المفهوم المنطوق وجب ان يكون هنا انسان رأى كل احد في العالم
فاعتقده السامع ايّاك فنفيت ان تكون اياه وذلك مما يمتنع عقلا فافهم ولم يستهجن اي يصح
ويحسن ان يقال ما رأيت احدا من الناس وما رأيت انا فاكدت لانك في هذين القولين كنت
نفيت رؤية لم يثبت انها واقعة لما بيّنا انك اذا قلت ما قلت هذا لم يجب ان يكون قد قاله غيرك
بل يجوز ان يكون قد قيل وان لا يكون قد قيل فلا يجب في هذه الصورة من نفيك عن نفسك
رؤية كل احد وان كان النفي عاما ان يكون قد اعتقد فيك معتقد انك رأيت كل احد في الدنيا
فنفيت ان تكونه فلا يلزم المحال وتعلم من هذا انه لا يصح في صورة التقديم ان يكون المنفي عاما
ويصح في صورة التأخير وذلك لانه يقتضي المحال وهو ان يكون ههنا انسان قد قال ورأى كل احد
من الناس فنفيت ان تكونه ومما هو مثال بيّن في ان التقديم يقتضي وجود الفعل قوله وما
انا اسقمت جسمي به ولا انا اضرمت في القلب نارا المعنى كما لا يخفى على ان السقم ثابت موجود
وليس القصد بالنفي اليه ولكن الى ان لا يكون هو الجالب له ويكون قد جرّه الى نفسه ومثله في
الوضوح قوله وما انا وحدي قلت ذا الشعر كله الشعر منقول على القطع والنفي لان يكون
هو وحده القائل له واعلم ان في احد بحثنا ههنا لا بد من اتقانك عليه قال الشيخ الامام
المحقق ابو القسم الحسين بن المفضل الراغب الاصفهاني رحمه الله ان احدا يتناول الجنس
على طريق الجملة لا التفصيل ولذلك لا يستعمل الا في الاستفهام والنفي ودخل بين عليه
في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله قال جار الله في هذه الآية احد في معنى الجمع و
لذلك دخل بين عليه كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وقال صاحب الصحاح
الاحد بمعنى الواحد وهو اول العدد تقول احد واثنان واحد عشر واحدى عشرة وتقول
لا احد في الدار ولا تقل فيها احد ويوم الاحد يجمع على آحاد واما قولهم ما في الدار احد فهو
اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث قال تعالى لستن كاحد من النساء
وقال فما منكم من احد عنه حاجزين وقال ابن يعيش في شرح المفصل في بحث الاعداد وقد
انثوا احدا على غير قالوا احدى ولا يستعملونه الا مضموما الى غيره قال ابو عمرو ولا يقال
جاءني احدى ورأيت احدى وليست احد هذه التي في النفي من نحو ما جاءني احد لان معنى تلك
العموم والكثرة بمعنى عريب وديار ولذلك لا يستعمل في الواجب همزتها اصل ولا تثنى
والجمع لان معناها يدل على الكثرة فاستغني بها عن التثنية والجمع بخلاف احد التي في
العدد فانها تجمع على آحاد واقول قوله وهمزتها اصل يؤكد ايراده في الصحاح في باب
الدال في فصل الالف وايراد الواحد في باب الدال في فصل الواو فتأمل ويحتمل ان يقال
اي ولذلك المعنى ايضا لا يجوز ان يقال في الاستثناء الناقص ما انا ضربت الا زيدا لانه
يلزم من تقديمك ضميرك وايلاءه حرف النفي صحة نفي ان تكون الضارب لزيد لانك نفيت

ان تكون الفاعل زيدا وهو يناقض نفي ما قبله عما بعده لان الا معطية فائدتها في المعنى
وان كانت لغوا في اللفظ اثباتك لنفسك ضرب زيد لانه استثناء من منفي فكانك تقول
تقول ضربت زيدا ما ضربت زيدا وعسى ما اتينا لك ان نجيب بضبعك في دفع ما
اذا قيل لا نسلم ان تقديم ضمير الفاعل وايلاءه حرف النفي يقتضي نفي ان تكون ضربت زيدا
وانما يلزم ذلك ان لو اقتصر على قوله ما انا ضربت ولم يستثنه من مستثنى منه عام لانه لا
من مستثنى منه مقدر ولا حتم اذ ان يقال اي يستقيم في صورة طرح الضمير وتاخيره التالي
ان تستثني لاستيفاء الناقض لانه اذ ذاك لم يكن المنفي الضرب المعين بل ضرب غير زيد فيجوز
اثباته لزيد لاختلاف المنفي عنه والمثبت له قوله والحالة المقتضية للنوع الثاني الى
آخره قال اي الثاني من الانواع الثلثة التي مر ذكرها في تقديم ما يتصل بالفعل وتاخيره معه
وهو ان يقع بينه وبين المفاعيل وهي مسنونة الاقدام في ذلك الا انك اذا تاملت في المعنى
به مفرط لان فائدة تقديمه اظهر ومحاسنه اكثر ولذلك اقتصر عليه في المثال فهو الذي
اذا مهرت فيه ملكت الحكم في غيره وهذا النوع يجيء على وجه النوع الاول غير ان الخطاء ثمه
في الفاعل وهنا في المفعول فاذا قلت زيدا عرفت يجب ان يقع هذا الكلام مع شخص اعتقد
ان عرفانا منك وقع على انسان واصاب وظن ان ذلك الانسان غير زيد فاخطاء وانت
تريد رده الى الصواب وان اردت تمكين هذا المعنى في ذهن السامع قلت زيدا عرفت لا
غيره بتصريح ما فهم منه من النفي عن غيره ولذلك اي ولان تقديم المفعول في نحو زيدا عرفت
يقتضي ان يقال مع من اعتقد انك عرفت انسانا الى آخره وان النفي يحذو به حذو الاثبات
في التقديم نحو اي لم يسوغ علماء هذا الفن ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس
لاستدعاء ما زيدا ضربت انك ضربت غير زيد بحكم مفهوم الخطاب وايجاب ولا احدا
من الناس ان لا تكون ضربت غيره ايضا بحكم منطوقه فيؤدي الى ضربت غير زيد وما
ضربت غيره وهو تناقض بين نهيهم صفة مصدر محذوف اي نهيا مثل نهيهم
عن ان يقال ما انا ضربت زيدا ولا احد غيري على ما مضى في الفاعل لما يلزم من ما انا ضربت
زيدا ان يكون قد ضربه غيرك ومن ولا احد غيري ان لا يكون قد ضربه غيرك هذا
خلف والنهي الواقع مقصود اي النهي عن ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس
وعن ان يقال ما انا ضربت زيدا ولا احد غيري مختص بما اذا كان هناك وجود فعل
وعالم به لكنه اخطاء في مفعوله او فاعله لما عرفت آنفا اذا ظن بك من قال زيدا ضربت
او انا ضربت زيدا انك تصورته قد ضرب عمرا او تصورت ان زيدا مضروب غيره اعني غير
هذا القائل وانت لم تتصور ولم تعتقد شيئا من ذلك ثم قال القائل فيما ظن بك انك
تعتقد ضرب عمرا زيدا ضربت وفيما ظن انك تعتقد زيدا مضروب غيره انا ضربت زيدا
ليردك الى الصواب متوهما انفراده بذلك واستبداده به فلا ينهى ويستقيم منك ان تقول ما زيدا
ضربت ولا احدا من الناس او ما انت ضربت زيدا ولا احد سواك لان مبنى الكلام في الحالة
المنهي عنها على ان الفعل ثبت انه مفعول وعلى ان الخطاء في المفعول او الفاعل فاذا نفيت
الفعل عن المذكور وغيره ناقضت بخلاف الصورة الاخرى لان مبناها على ان الفعل لم يتصور اساسا

فضلا عن تصور المفعول والفاعل وعلى تنبيه الظان ظنا فاسدا فتنفيك الفعل عن المذكور
في كلام الظان وعن غيره غير مناقض لانه مبني على نفي ما حكاه القائل لا على نفي ما هو
ثابت في الواقع ولذلك امتنعوا اي ومثل نهيهم عما مضى امتناعهم ايضا ان يقال ما زيدا
ضربت ولكن اكرمته لان تقديم المفعول يدل على ان الخطاء وقع في المفعول وانك تريد ان
تقول ليس المضروب هذا بل ذاك فترده الى الصواب ان تقول ولكن عمرا فتسند بك باثبات
مفعول آخر ولو كان الخطاء في الفعل واردت ان تقول لم يكن الفعل هذا بل ذاك فالواجب
اذن ان تقول ما ضربت زيدا ولكني اكرمته بدون تقديم المفعول فيعقب يروى بياء
الغيبة وبناء الفعل للمفعول من التعقيب بمعنى المعاقبة المجيء بعقب شيء ورفع الفعل
وبتاء الخطاب مبنيا للفاعل ونصب الفعل وكذلك يروى فيرد بياء الغيبة وبنائه للمفعول
وبتاء الخطاب مبنيا للفاعل مع الهاء العائد الى المخطئ بدليل اسناده الى السامع او المخطئ
في الرواية الاخرى وكذلك اذا قلت بزيد مررت اي وكما اذا اوقعت المنصوب او الفاعل
المعنوي فقلت زيدا ضربت او انا ضربته افاد ان سامعك كان يعتقد انك ضربت غير زيد
او ان الضرب وقع من غيرك فازلت عنه الخطاء بهما كذلك حكم الجار مع المجرور اي المفعول
بواسطة حكمهما في جميع ما ذكر اذا قلت مررت بزيد كان المعنى على اثبات المرور به ولم
يجب ان يكون قد اعتقد (اي المنصوب او المرفوع) مرورك بغيره واذا قلت بزيد مررت يجب ان يعتقد المخاطب مرورك
بغير زيد فتزيل به عنه الخطاء وتخصص مرورك به دون غيره ثم بين ان التقديم يلزمه
ان يكون المخاطب معه اعتقد فعلا ثبت انه مفعول فتاخطاء في فاعله او مفعوله وانت
تطلب به رده الى الصواب شرع يبين انه لا ان ما آخر كالاصل لهذا الحكم فقال والتخصيص
لازم للتقديم اي يلزم التقديم في جميع صوره اختصاص الحكم بما تقدم وصرفه عما سواه
مطلقا عند علماء علم المعاني ولذلك اي ولان التقديم يلزمها التخصيص تسمعهم في تفسير
اياك نعبد واياك نستعين قائلين معناه اياك نخص بالعبادة والاستعانة لا نعبد غيرك
ولا نستعين سواك وتسمعهم في تفسير ان كنتم اياه تعبدون قائلين معناه ان كنتم
تخصونه بالعبادة وتسمعهم في تفسير قوله تعالى وبالآخرة هم يوقنون ذاهبين الى انه
تعريض بان الآخرة التي استقروا عليها راي اهل الكتاب فيما يعتقدون من انها قالت
اليهود لا يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لا يدخلها الا من كان نصارى (النقصة [uncertain])
وان النار لا تمسهم الا اياما معدودات اي قليلة واجمعوا على الاقرار بالنشأة الاخرى
واعادة الارواح في الاجساد ثم افترقوا فرقتين منهم من قال تجري حالهم في التلذذ
بالمطاعم والمشارب والمناكح على حسب مجراها في الدنيا ودفعه آخرون فزعموا ان ذلك
انما احتيج اليه في هذه الدار من اجل نماء الاجسام ولمكان التوالد والتناسل واهل الجنة
مستغنون عنه فلا يتلذذون الا بالنسيم والارواح العبقة والسماع اللذيذ والفرح
والسرور واختلفوا في الدوام والانقطاع ليست بالآخرة وايقانهم بمثل تلك الآخرة
ليس في شيء اعني جانب وطرف من الايقان بشيء هو الآخرة عند الله تعالى ولا صادر عنه
لانها على خلاف حقيقتها التي ثبتت عند الله تعالى من خلود الكافر في النار وخلود المؤمنين

فى الجنة وانواع اللذات الجسمانية وان المتقين ما عليه من آمن بما انزل اليك وما انزل
من قبلك وانما نذهب الى انه تعريض بما مر لان فى تقديم بالآخرة والاصل يوقنون
بالآخرة ايذانا بتخصيص ايقان المومنين بالآخرة واستبداد ايقانهم بها ونفى ايقانهم عما عداها
اى بالآخرة يوقنون لا بغيرها كاهل الكتاب وفى تقديم هم على يوقنون وجعل الفعل خبرا عنهم
والاصل يوقنون هم لانه تاكيد للواو علاما بتخصيص الايقان بالمومنين وانفرادهم به وصرفه
عما عداهم اى المومنين يوقنون لا غيرهم واذا كان ايقانهم مختصا بالآخرة منفيا عما سواها
والايقان مختصا بالمومنين مصروفا عن غيرهم والغرض من التكلم عن عرض ايقان اهل
الكتاب بشهادة ما سبق من الكلام كان تعريضا لان التعريض هو ان تذكر شيئا يدل به على
شئ لم يذكره كما تقول للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك ولانظر الى وجهك الكريم ومنه قوله
وحسبك بالتسليم منى تقاضيا وكانه امالة الكلام الى عرض يدل على الغرض والآخرة
تانيث الآخر الذى هو نقيض الاول حذف موصوفها الدار بشهادة قوله تعالى تلك الدار
الآخرة وهى من الصفات الغالبة وكذلك الدنيا والايقان اتقان العلم بانتفاء الشك والشبهة
عنه والهاء فى انها لا يدخل الجنة وانها لا تعمهم ضمير القصة وهى فيها الامن كان فيها
لا اياما ومنها لا يتلذذون للآخرة والارواح جمع الريح لان اصلها الواو وانما جاءت بالياء
فى الرياح لانكسار ما قبلها فاذا رجعوا الى الفتح فى الارواح عادت الى الواو والعبقة اللاصقة
من قولهم عبق به الطيب بالكسر اذا لصق به ولزق ولست بالآخرة خبر ان وايقانهم
يروى بالرفع على الابتداء وبالنصب على العطف على اسم ان وفى شئ ليس هو خبر ايقانهم
ومن الايقان صفة شئ قدم صار حالا وتسمع فى قوله تعالى لتكونوا شهداء لانه فالبين
انما اخرت صلة الشهادة فى الاول وهى على شهداء لان الغرض فيه اثبات شهادة امة
محمد عليه السلام على غيرهم من الامم دون الاختصاص وقدمت فى الثانى وهى عليكم على شهيدا لان
الغرض فيه اختصاص امة محمد عليه السلام بكون محمد عليه السلام شهيدا على امته ولى فيه نظر
لان الصواب ان يقال الغرض اختصاص كون الرسول شهيدا عليهم بهم الا ترى الى قوله
اذا قلت بزيد مررت افادت سامعك تعتقد مرورك بغير زيد فازلت عنه الخطاء مخصصا
مرورك بزيد دون غيره لان مبنى الكلام فى التقديم على اختصاص الفعل بالاسم المقدم واللام
فى لتكونوا علة للجعل المقدم فى قوله وكذلك جعلناكم واسم الاشارة راجع الى مفهوم الآية
المتقدمة اى كما جعلناكم مهديين الى الصراط المستقيم او كما جعلنا قبلتكم افضل من كل قبلة كذلك
جعلناكم امة وسطا خيارا لتكونوا وهى صفة بالاسم الذى هو وسط الشئ ولذلك استوى فيه
الواحد والجمع والمذكر والمونث وقيل للخيار وسط لان الاطراف تتسارع اليها الخلل والاعوار
والاوساط محمية محوطة او عدولا لان الوسط عدل بين الاطراف ليس الى بعضها اقرب من بعض
وانما قيل عليكم شهيدا ولم يقل لكم وشهادته عليه السلام لهم لا عليهم لان اللام لعود النفع وعلى
للمضرة لان الشهيد لما كان كالمهيمن والرقيب على المشهود له جئ بكلمة الاستعلاء ومنه قوله
تعالى والله على كل شئ شهيد كنت انت الرقيب عليهم وانت على كل شئ شهيد ودون ان

الامم يوم القيامة يجحدون تبليغ الانبياء فيطالب الله الانبياء بالبينة على انهم قد بلغوا
وهو اعلم فيؤتى بامة محمد صلى الله عليه وسلم فيشهدون فتقول الامم من اين عرفتم
فيقولون علمنا ذلك باخبار الله تعالى فى كتابه الناطق على لسان نبيه الصادق فيؤتى
بمحمد صلى الله عليه وسلم فيسأل عن حال امته فيزكيهم ويشهد بعدالتهم وذلك قوله
فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا وقيل لتكونوا شهداء
على الناس فى الدنيا فيما لا يصح الا بشهادة العدول الاخيار ويكون الرسول شهيدا عليكم
يزكيكم ويعلم بعدالتكم وفى معنى قوله تعالى لالى الله تحشرون يقولون الى الرحيم
الواسع الرحمة المثيب لعظيم الثواب تحشرون لا الى غيره وهو جواب القسم المدلول عليه باللام
الموطئة سادة مسد جواب الشرط فى ولئن متم او قتلتم لالى الله وتمامه اى ولان التخصيص
لازم للتقديم نص الله على المعانى فى قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا يتعلق صلة رسولا عليه يتاولون
اللام فى الناس بالاستغراق ويذهبون الى ان معناه انك رسول للناس جميعا اى للعرب والعجم
لست برسول العرب وحدهم وهو رد على من زعم من الناس الذين كانوا فى عهده عليه السلام
انه مبعوث الى العرب دون غيرهم مصيبا فى اصل الفعل غالطا فى تفصيل من بعث عليه السلام
اليهم وتحقيق صوابه ونفى خطئه فيكون قد نوظر فى المقدار وشئ ثبت انه مفعول لان لفظ
الناس على هذا التقدير يفيد الكمية والجنسية والذى الكلام يسوق لاجله هو الكمية لا الجنسية
لانه لو اريدت الحقيقة كان تعريض المقدار ضائعا وكان يكفى تعرض الحقيقة فيه وان البعض
فى مقابلة الكل لا يقال يحتمل الكلام امرا ثالثا وهو وقوع الغلط فى الكمية والجنس معا لانه
حينئذ يجب على الاصل الممهد فى باب التقديم ان تكون المناظرة مع من اعتقد انه عليه السلام مبعوث
الى جنس الجن وبعض الناس وذلك غير منقول ممن كانوا فى زمانه عليه السلام وبعد زمانه
دون ان يجعلوها للعهد لما يلزم اذ ذاك من تخصيص كونه عليه السلام رسولا ببعض الانس ونفيه عما
عدا ذلك البعض فلا يكون رسولا الى الكل لتقابل البعض الكل بشهادة تبادر الفهم اذا قلت
جاءنى القوم كلهم الى انه يريد الشمول والاحاطة واما طنة ظن خلافهما وهذا معنى قوله لو توجه
اى وقوع البعض فى مقابلة كلهم اى كل الناس ووقوع المناظرة حينئذ مع من ذهب الى انه
عليه السلام بعث الى الكل فاخطاء فيه واصاب فى نفس الفعل فيعود هذا الكلام الى الصواب فى البعض
وهو خلاف ما اخبر به تعالى فى قوله وما ارسلناك الا كافة للناس قل يا ايها الناس انى رسول الله
اليكم جميعا ودون ان يحملوها على تعريف الجنس اى الحقيقة لادائه الى اختصاص رسالته عليه السلام
بجنس الانس ونفيها عن مقابله وهو الجن للاصل الممهد وهو يناقض ما جاء فى سورة الجن من
ايمانهم بالقرآن وكونه عليه السلام اياهم ليلة الجن وللمعترض ان يقال يلزم ايضا من حمل تعريف
الناس على الاستغراق اختصاصه بجميع الانس اى العرب والعجم ويؤدى الى انتفاء رسالته عن
جنس الجن نحو حمل تعريفه على الحقيقة لوقوع الجنس فى مقابلة الجنس والافراد فى مقابلة الافراد
وهو خلاف الواقع ولناصره ان يجيب بان قولهم التقديم يستدعى ان سامعك تعتقد
وقوع فعل وهو مصيب فى ذلك مخطئ فى الفاعل او المفعول او غير ذلك من متعلقات الفعل
وانت تقصد رده الى الصواب وصرفه عن الخطاء معناه اثبات الفعل لغير من اعتقده

ضاربا او مضروبا او نفيه عمن اعتقده كذلك بشرط ان يكون المنفي عنه مقابلا للمثبت له في الجنس او النوع او الافراد او التثنية او الجمع عرفا او غير عرف مع صحة تعلق الفعل بالمتقابلين ولذلك قال المصنف رحمه الله فيما اذا وقع وقع المبتدا نكرة صرفة حقه الحمل على التخصيص وارتكاب الوجه البعيد وهو تجيئه على نحو واسروا النجوى الذين ظلموا كما مر لفوات شرط الابتداء اذا لم يمنع من التخصيص مانع نحو رجل جاء لصحة ان يراد الجائي رجل لا امراة دون شر اهر ذا ناب لامتناع ان يراد المهر لذي ناب شر لا خير اللهم الا اذا حمل التخصيص على وجه اخر وهو الافراد على تقدير رجل جاء لا رجلان فانه يحمل صار اليه كثيرا و شر اهر ذا ناب لا شران لكن هذا الوجه يكون نابيا عن مظان استعماله واذا صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه تفظيع شان الشر بتنكيره كما سبق انظر في المثال الاول كيف جزم باستفاء المانع لما صح اسناد الفعل الى المتقابلين من حيث الجنسية حقيقة وفي الثاني حكم بوجود المانع حين لم يستقم نسبة الفعل الى المتقابلين في الجنس وحمله على الافراد ثم لما نبا هذا التاويل عن موضع استعماله وصرح الائمة بما صرحوا حمله على التخصيص في النوع دون الجنس والافراد لتصح الشرطان وقال في هذه الحالة ايضا لا يجوز ما زيدا ضربت ولكن اكرمته لان تقديم زيد يدل على ان الغلط وقع في مقابله وهو شخص من نوعه فاذا تدارك بفعل يضاد الضرب لم يستقم لاستفاء التقابل فرده الى الصواب ولكن عمرا بذكر ما يقابله واذا ثبت انهم اعتبروا التقابل وان الخطاء ابدا يكون فيما يقابل المقدم ظهر انه لا يلزم من حمل التعريف على الاستغراق ما يلزم من حمله على الحقيقة لان الذي سيق الكلام لاجله في الاول هو الاحاطة والشمول وذكر الجنس ضمني لا قصدي لانه لا بد للام يدخل عليه فاذا لم يدخل في الارادة فكانه لم يدل عليه اللفظ وقد صرح بذلك فينكشف والذي يقابل الكل هو البعض لما ذكرنا قبل فلا يلزم نفي كونه رسولا للجن والذي له الكلام مسوق في الثاني هو الحقيقة من غير التعرض للمقدار والذي يقابل جنس الناس هو الجن بشهادة مجيئهما في التنزيل والاخبار واللغة مسوقين على قران واحد كالشيئين لا بد لاحدهما من صاحبه قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وقال عليه السلام بعثت الى الاسود والاحمر على قول من يقول المراد بالاحمر الجن لانهم خلقوا من نار وقال اهل اللغة الثقلان الانس والجن ولان اصل الناس اناس حذفت همزته تخفيفا وهو من الايناس سموا لظهورهم وانهم يؤنسون اي يبصرون كما سمي الجن جنا لاجتنانهم فيلزم من اختصاص كونه رسولا الى جنس الناس نفيه عن مقابله ولا يضرنا كون الاية غير دالة على انه عليه السلام الى الجن لما لم يدل على نفي رسالته اليهم ويعلم ذلك من طريق اخر وهذا الاطناب لزيادة التقرير والا فيما ذكر في حل الفاظه من القيود مغن عن ذلك ثم اعلم ان مبنى ما قال على ان اللام صلة رسولا ولو جعل صلة ارسلناك لم تكن الاية مما نحن بصدده وفائدة تعديته باللام وان كان الاصل تعديته الارسال وما اشتق منه بالى جعله رسولا اليهم واختصاصه بهم لان اللام للاختصاص لا جعل ارسالة منتهيا اليهم ولافادة التقديم عنده التخصيص تعليل لتزامهم وهو تنبيه على وجه افادة التقديم خلاف الحكم فيما عدا المقدم في الذكر وذلك لان التقديم مما يلزمه تخصيص الشي بالذكر اعني تخصيص مقابل ما غلط فيه السامع

مناسبه

بالذكر لانه لا بد فيه من ذكر ما يقصد تعلق الفعل به مقدما ليحصل خلاف الحكم في مقابله الذي اخطا السامع فيه والتخصيص بالذكر يلزمه نفي الحكم عما عدا المذكور عند كثير من الاصوليين والفقهاء والمتكلمين وعند علماء علم المعاني بمفهوم المخالفة المسمى بدليل الخطاب وهو كون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق به يلزم التقديم خلاف الحكم في غير المقدم المخصوص بالذكر لان لازم اللازم للشي لازم لذلك الشي فكما يحكمون اذا قلت ما ضربت اكبر اخوتك انه يجب ان يكون ضاربا الا صغر اخوته بحكم مفهوم المخالفة يحكمون ايضا اذا قلت ما زيدا ضربت بتقديم المفعول انه يجب ان يكون ضاربا الانسان غيره وانما قلنا ان المراد بالتخصيص تخصيص الشي بالذكر لينتج الاوسط ولو اريد بالتخصيص الاول نفي الحكم عما عدا المذكور لاختلف الاوسط فلا يتعدى الحكم الى الاصغر فلا ينتج وبهذا سقط ما ابتدعه الشارح ان المراد بالتخصيص نفي الحكم عما عدا المذكور المقدم لا تخصيص الشي بالذكر قوله نفس التخصيص اي التخصيص بالذكر المجرد عن التقديم ويعلم من ذلك انه اعم من التخصيص بمعنى الحصر ولذلك يتبعون ولتحيفهم على التقديم ما يتبعون على نفس التخصيص ولزوم ان يكون ضاربا الانسان سوى زيد اذا قلت ما زيدا ضربت لا يسوغون ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس لاستفاء المانع وتكرار هذا الحكم في مثال واحد للتنبيه على ان هذا الامتناع لمعنيين مختلفين ومثله يجوز لاختلاف الغرض وتسمعهم عطف على تراهم اي ولافادة التقديم عند علماء علم المعاني التخصيص تراهم يتبعون وتسمعهم يقولون في قوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون تقديم الظرف يفيد ان خمور الجنة خاصة لا تغتال العقول وهو تعريض بان خمور الدنيا تغتال العقول والغول الاهلاك من غاله يغوله غولا اذا افسده واهلكه ومنه الغول التي في تكاذيب العرب وينزفون على البناء للمفعول من نزف الشارب اذا ذهب عقله ويقال للسكران نزيف ومنزوف وللمطعون نزف فمات اذا خرج دمه كله وقرئ ينزفون مبنيا للفاعل من انزف الشارب اذا ذهب عقله او شرابه قال لعمري لئن انزفتم او صحوتم لبئس الندامى كنتم ال ابجرا ومعناه صار ذا نزف ونحوه اقشع السحاب وقشعته الريح واكب الرجل وكببته ومعناهما دخلا في القشع والكب وقرئ ينزفون بفتح الياء وضم الزاي من نزف ينزف كقرب يقرب اذا سكر والمعنى لا فيها فساد قط من انواع الفساد التي تكون في شرب الخمر من مغص وصداع او خمار وعربدة او لغو واثم ولا هم يسكرون وهو اعظم مفاسدها فافرده وافرده بالذكر وفيما ذكرنا تنبيه على ان الاستشهاد بقول الشاعر كما فعل في الشرح لعمري لئن انزفتم البيت على ان ينزفون مبنيا للمفعول من نزف الرجل نزف على بناء المجهول اذا ذهب عقله من السكر فيه نظر ويقولون في قوله تعالى لا ريب فيه يستحيل تقديم الجار والمجرور على الريب لافادته اختصاص نفي الريب بالقران ويصير هذا التخصيص مفيدا بمفهوم المخالفة ان في باقي كتب الله تعالى ريبا وهو خلاف ما اراد جل وعلا وانما المراد نفي الريب عنه واثبات انه حق وصدق لا باطل وكذب فاخرج على هذا المنوال والاسلوب ابدا يفيد تقديم الظرف اختصاص الفعل بالظرف المقدم ويصير دليل خطاب على نفي الفعل عن غير ذلك الظرف فاعلم لما تبين ان التقديم يفيد اختصاص الحكم بما يقدم ونفيه عن غيره اراد ان يشير الى سبب استلزامه ايجابا ونفيا قال وانما لزم التقديم

لما تقرر وكونه [illegible] ما ضربت زيدا ولا احدا من الناس ح

استدعاء الحكم ثبوتا ونفيا الى آخره اي السبب في اقتضاء الحكم عند التقديم ان تكون الجملة
المفيدة موجبة كانت او منفية نازلة منزلة جملتين احديهما موجبة والاخرى منفية كالامثلة
الواردة في المتن هو انك عرفت فيما سبق ان مقام التقديم هو ان يكون كلامك مع من اعتقد
وجود فعل واصاب لكن اخطأ في الفاعل او غيره من نحو المصدر او ظرفي الزمان والمكان او
السبب الحامل عليه او المفعول به بدون حرف او بحرف او المفعول معه او الحال او التمييز
او الشرط وانت تريد صرفه الى ما هو صواب فحينئذ يجب ذكر من هو فاعل في الحقيقة او
نفي من اعتقده فاعلا او ذكر من هو مفعول في الحقيقة او نفي من ظنه مفعولا فاذا اثبت غير
الذي اعتقده مما يقتضي الحال انتفاء من اعتقده لكونه غلطا مثلا اذا قلت انا ضربت زيدا
اثبت لنفسك الضرب ودل الكلام بمفهوم المخالفة على نفيه عن غيرك فيجتمع اثباتك الفعل
لنفسك مع نفيه عن غيرك الذي ظننته فاعلا واذا نفيت من كان اعتقده فاعلا او مفعولا
اقتضى المقام ثبوت الفعل لغير من ظنه فاعلا او مفعولا مثلا اذا قلت ما زيدا ضربت نفيت
عن زيد كونه مفعولا ودل الكلام بالمفهوم على اثباته لغيره فيجتمع نفيك المفعولية عن زيد
مع اثباتها لمن سوى الذي نفيت عنه فظهر من هذا معنى قوله فيجتمع اثباتك اي اثباتك
الفعل للمثبت اي لاجل المثبت له الفعل مع النفي اي نفي الفعل للمنفي اي لاجل المنفي عنه
الفعل وقوله فيجتمع نفيك اي نفيك الفعل لاجل المنفي عنه الفعل مع الاثبات اي اثبات
الفعل لمن سواه لاجل الذي هو غير المنفي عنه وانما اضاف المصدر في قوله فيجتمع اثباتك
وقدم ولم يضف في قوله مع الاثبات مع النفي واخر لان النفي والاثبات ثم صريحان وههنا
غير صريحين ويفيد التقديم هذه فائدة اخرى للتقديم وهي انه يفيد في جميع الصور المذكورة
وفي الجملة في جميع مواضع التقديم وراء ما سمعته سوى ما سمعته من التخصيص قال الفراء
وذلك كثير في العربية يتكلم الواحد بكلام حسن فيقول السامع ليس وراء ذلك الكلام شيء يريد
ليس سوى هذا الكلام ويجوز ان يكون المعنى بعد ما سمعته ومنه قوله تعالى ويكفرون بما
وراءه اي بما سواه وما بعده يعني سوى التورية يريد الانجيل والقرآن وقال تعالى واحل
لكم ما وراء ذلكم اي ما سواه وما بعده وقال فمن ابتغى وراء ذلك نوع اهتمام ضرب اعتناء
بامر المقدم مفعول يفيد فعلى المؤمن فيجب على الموحد في التسمية اذا قدر الفعل المتعلق بالباء
تاخيره مثل بسم الله اقرأ او اتلو مما يناسب المقام ليدل بالتقديم على ان الاهم عنده هو المتعلق
بالفعل وانه قصد اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء تحقيقا لخلاف ما كان المشركون عليه من الابتداء
باسماء آلهتهم كانوا يقولون باسم اللات باسم العزى وكأني بك اي كأني ملابس بك مختلطا قائلا فيما
شأن قوله تعالى اقرأ باسم ربك يتقدم ما فيه الفعل على معموله وهو باسم ربك والقرآن احد رد
لمراعاة المناسبات الواجبة مراعاتها فالوجه عندي اي فالجواب فيه عندي هو انه تعالى لم يرد
به قراءة معين بل اراد اثبات المعنى في نفسه على الاطلاق من غير ان يتعرض لحدث المفعول
فكأنه من جنس الافعال اللازمة في انك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا على معنى افعل القراءة واوجدها
وباشرها كما مر في قولهم فلان يعطي ويمنع ويأمر وينهى في احد التقديرين وهو اقامة المتعدي مقام اللازم
مقام غير المتعدي ويتعلق باسم ربك باقرأ الذي وراءه فاجاب جار الله بانها اول سورة نزلت

فكان

فكان الامر بالقراءة اهم وتقديم الفعل اوقع والى هذا الوجه اشار بقوله عندي ثم اعلم ان
جمهور علماء هذه الطبقة على ان التخصيص لازم للتقديم وخالفهم بعض المتأخرين منهم ابن
الاثير وزعموا ان التقديم يستعمل على وجهين احدهما الاختصاص والآخر مراعاة نظم الكلام السجعي
واورد الفاضل ابن الاثير لذلك امثلة منها قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين وقال لم يقدم
المفعول فيه للاختصاص بل قدم لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون ولو قيل
نعبدك ونستعينك لزال ذلك الحسن ومنها خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه قال تقديم الجحيم
على التصلية ليس للاختصاص وانما هو للفضيلة السجعية ومنها وآية لهم الليل نسلخ منه
النهار فاذا هم مظلمون والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم والقمر قدرناه منازل
قال ليس تقديم المفعول فيه من باب الاختصاص وانما هو من باب مراعاة نظم الكلام لانه قال الليل
نسلخ منه ثم قال والشمس تجري فاقتضى حسن النظم ان يقول والقمر قدرناه ليكون الجميع
على نسق واحد في النظم واقول لم يجد عليه لصحة اجتماع مراعاة الفاصلة والاختصاص
في عبارة واحدة انما صحة اجتماعهما في اياك نعبد فظاهر وفي ثم الجحيم صلوه فلانها نوع
من النار فظيع ويجوز ان يكون التقديم لاختصاصه بها دون غيرها ولا نفرضنا ما قاله الفاضل
من ان الدرك الاسفل اعظم من الجحيم فكان ينبغي ان تخص بالذكر دون الجحيم لانه من الجائز ان حكمته
تعالى اقتضت ان يكون الجحيم عقاب تلك الجريمة لا الدرك الاسفل ولئن سلمنا والقمر قدرناه فليس
فيه تقديم على التعيين لانه من باب النصب باضمار فعله يفسره الظاهر والمضمر يحتمل ان يقدر
قبل المفعول وبعده وعلى تسليم التقديم لم لا يجوز كون القمر مستبدا بالمنازل دون غيره من
الكواكب مع صحة حصول الغرض لا يخفى اللهم الا ان يقيم حجة على امتناع الاختصاص في هذه
الامثلة ولو قيل ان هذا الحكم اكثري بدليل ما سيأتي في فصل المقتضي للنوع الثالث وقولهم
ان التخصيص لازم للتقديم مبني على انهم لم يفرقوا بين العوارض المفارقة واللازمة في تسميتهم
باللازم كما نبهت عليه وستنبه وعلى اقامة الاكثر منزلة الكل وعلى تركهم التحقيق في ذلك
والتوسعات الجارية في هذا النوع لم يبعد عن الصواب قوله والحالة المقتضية للنوع
الثالث الى آخرها المعنى المستدعي لتقديم بعض معمولات الفعل على بعضها هو ان تكون الارادة
بحال ما يراد تقديمه اكمل من الارادة بحال غيره والقصد لاحضاره في الذكر اعني منه لما
سواه والارادة الكاملة بتقديم ما قصد ان يتقدم ضربان الاول هو الارادة الحاصلة من كون اصل
الكلام ونصابه في ذلك اي في المقام الذي يتكلم له او في النفي يراد تقديمه او في الكلام نفسه
وقيل في النوع الثالث هو تقديم ما يتقدم ولا يكون في مقتضى الحال ولا يوجد في حال اذا
اقتضى المقام ذكره شيء يوجب ترك الاصل اي مانع عن مباشرة سمي المانع عن الشيء داعيا
الى تركه لموافقة اثرهما كالمبتدأ المعرف قيد التعريف زائد لانه يوهم ان المبتدأ المعرف
ليس فيه ما يدعو الى العدول عن الاصل او ليس حقه التقديم منكرا بالمفهوم وليس كذلك لان حقه
التقديم معرفا كان او منكرا لوجوب التقدم العقلي في المحكوم عليه ليقع الحكم على متحقق ثابت
وتنكيره مع كون الخبر ظرفا مانع عن الاصل او داع الى تركه ولانه يجب تأخيره في بعض المواضع
مع كونه معرفا مثلا ان يكون الخبر اسم استفهام او يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتدأ نحو على التمرة

مثلها زبدٌ مثلها مبتدأ وهو مضاف الى ضمير التمرة وزبد بدل منه او عطف بيان انتصب
على التمييز وعلى التمرة خبره فلو قدم مثلها على التمرة لتقدم الضمير لفظا ورتبة والخفى
امتناعه ولانه تقدم فى بعض المواضع منكر الكنواهم شتى اهر ذا ناب وسلام عليك و
نحوهما وتقديم ذكر المبتدأ لان المبتدأ اول الجملة والفاعل ثانى الجملة ولانه اقوى فى
التصرف منه لانه ينقل عن موضعه بان يؤخر ولا يبطل كونه مبتدأ والفاعل اذا
قدم على الفعل بطلت فاعليته ومنهم من قدم ذكر الفاعل لان عامله لفظى فعل
وكذا الحال المعترف قوله المعترف ليس فى محل الحاجة لابهامه خلاف ذلك اذا كان منكرا
وذلك خلاف الاصل بل الاصل تقدمه فى الحالتين لوجود تقدم الذوات على الصفات بالذات
ولا يترك الا لمانع الاترى انه اذا كان نكرة موصوفة والحال مصدرة بالواو نحو جاءنى رجل
وعلى كتفه سيف لا يجب تقديم الحال وانما يجب تاخيره عنها فى موضع يلتبس بالصفة ولعل
ان اتباعه فى ذكر الامثلة ذا الحال المبتدأ لانه مبتدأ والحال خبر عنه فى الحقيقة فهو داخل
فى حكم المبتدأ وكالعامل فاصله التقدم على معموله لان رتبة المؤثر على رتبة المتاثر نحو
عرف زيد عمرا ابدأ فى التمثيل بالفعل لانه الاصل فى التاثير لكون الاسم اصلا فى التاثير
لظهور كون الاسم متقيدا بالقيود المحتاجة الى ما يدل عليها من الفاعلية والمفعولية ومن
كونه مضافا اليه دون غيره وظهور تقوم هذه القيود بالفعل واذا كان الاسم اصلا فى اقتضاء
الاثر كان المقوم لمقتضى الاثر اصلا فى التاثير ولان الحرف والاسم لا يعملان الا لتشبههما بالفعل
ولان المؤثر ينبغى ان يكون اقوى من المتاثر وهو اقوى الانواع لانه اكثر فائدة لدلالته على
المصدر والزمان وان زيدا عارف ثنى فيه بالحرف لان العمل للافعال والحروف والاسم انما
يعمل لشبه بهما وغلام عمرو بالرفع على الحكاية والاخفه الجر ثلث بالاسم لما ذكرنا
وانما عمل الجر ههنا لان فى الكلام معنى حرف الجر فتقوى بذلك على العمل هذا عند المحققين
منهم وعند بعضهم العامل معنى حرف الاضافة وكالفاعل فاصله التقدم على المفعولات
لانه كالجزء من الفعل والمفعولات فضلات وما يشبههما اى واصله التقدم على المفعولات
ما يشبه المفعولات لانه اذا كان متقدما على الاصل الذى هو المشبه به كان متقدما على الفرع
الذى هو المشبه به من الحال بيان ما يشبههما ونفيها لانها اول الملحقات نحو ضرب
زيدا الجانى الى اخره هذا مثال لتقديم الفاعل على المفعولات وما يشبهها وفيه ارشاد الى
كيفية تقدم بعض المتصلات بالفعل على بعض وانما قدم المفعول به لانه الفارق بين المتعدى
وغير المتعدى من الافعال فكل ما ينصبه ينصب غيره ولا ينعكس فالمفعول به فضل على سائر
المفاعيل بهذا وبانه يكون واحدا فان جئ باثنين منها فعلى التبعية وقد يتناول به غيره
من المفعولات من غير عكس كالمصدر فى بنت ابن لسد بكى وبحب النف البكاء اذا سار
من يهوى عشاء فالبكاء احتمل المصدر والمفعول به وكذا فى الزمان والمكان فى قولنا
يوم الجمعة انطلقته والمكان جلسته بنا والان به وتقدم بعضهم المصدر على المفعول لانه
الذى فعله الفاعل ولدلالته على الفعل واما تاخير المصدر عن الظرف فللاستغناء فالدلالة
فى ذكره فان فى الفعل دلالة عليه ولذلك وصف فقيل ضربا شديدا وتاخير المفعول له فللتنبيه

على

على ان الغرض متاخر فى الوجود وتاخير الحال والتمييز فلانهما من الملحقات والحق فى ذلك
بناء على قول المصنف رحمه الله فى القسم الثانى من هذا الكتاب فى علم النحو واعلم ان ليس لهذه
المنصوبات عند اجتماعها ترتيب على حده يلتزم الا المفعولين فى باب اعطيت وعلمت
فيهما متى كانا ضميرين متصلين ذاتنا وناحكاته وخطابا وغيبة وهو الكثير يجب تقديم المتكلم
على غيره كما يجب تاخير الغائب على غيره ذكر استفاء ان يكون لشئ من المنصوبات موضع يوصف
بالاصالة بدليل تقديم المصدر ثم ظرف الزمان ثم ظرف المكان ثم المفعول له ثم المفعول به ثم
المفعول معه فى الحال المقتضية لتقييد المسند وتقديم المفعول به ههنا على عكس ما ذكر ثمة للتنبيه
بهذا الاختلاف على ما قال فى علم النحو فافهم وترك ذكر المفعول معه لانه راجع فى قوله وما
يشبهها لانه عنده من الملحقات بها ولم يذكر من الملحقات الا الحال والتمييز فترك باقيها
كالمستثنى المنصوب والخبر فى باب كان وغيرهما لتركه ايضا فافهم قيل فى الشرح ان المصنف
لو قال يمتلئ غضبا لاستغنى عن افراد مثال للتمييز وفيه نظر لان الابهام حينئذ يكون
فى اسناد الامتلاء الى ضمير زيد وكان الاصل ان يسند الى الغضب لان مميز الجملة لما
فاعل او مفعول بحيث لو جعل الى جانب الفعل وعمل فيه جاز والغضب ههنا ليس فاعلا
فى المعنى اذ لا يجوز ان يقال امتلأ غضب زيد بل يقال امتلأ زيد ولا مفعولا لان امتلأ لا
يتعدى وانما هو مطاوع ملأ واذا كان الامر كما ذكرنا عدل عن ذلك الى مثال اورده النحويون
فى تمييز الجملة وايضا لو قال يمتلئ غضبا يكون الكلام فى تقديم ضمير زيد على المميز لا فى زيد
الفاعل لضرب المتقدم على المفاعيل والملحق بها فلما لم يتمكن على ذلك افرد له مثالا وايضا
قيل فيه انه لو قال ضرب زيد عمرا لكان اولى لاشتماله على المفعول معه وفيه نظر
ايضا لان الظاهر حمله على العطف قالوا اذا كان الاسم الاول ظاهرا فالعطف احسن لانه يستغنى
عن التقدير والنصب مفتقر الى التقدير فتقول قام زيد وعمرو بالرفع وينوى ما ذكرنا
تمثل ابن الحاجب فى شرح المفصل فى جواز الوجهين على التسوية جئت انا وزيد بحيث انى
بالضمير فتامل وكالذى يكون فى حكم المبتدأ افعال القلوب تختص بدخولها على الجملة الاسمية
فتغير هيئتها دون المعنى فحكم مفعولها الاول والثانى حكم المبتدأ والخبر من التقديم
والتاخير وغيرهما وباب اعطيت مفعولها الاول فى معنى الفاعل اى مباشر للفعل
حسا فزيد فى قولك اعطيت زيدا مالا هو العاطى اى الآخذ من عطا يعطو تناول باليد
وعمرو فى كسوت عمرا جبته هو المكتسى فان الافتعال مطاوع فعل فحقهما اى حق
المفعولين الاولين تقدمهما على سائر المفعولات والملحقات بها وتسميتهما بالمفعول الاول
منبه على ما قيل وعلى هذا اصل المفعول الذى يتعدى اليه الفعل بنفسه التقدم على الذى
يتعدى اليه بحرف لوقوع الوسط بينهما واصل التوابع ذكرها مع متبوعها اى اصلها
ان تليها اما فى الصفة والبيان والتاكيد فلانها نفس المتبوع واما فى البدل فلانه المقصود
بالذكر وفى العطف فلاشتراكهما فى الحكم فلا تقدم على التوابع غير التوابع لئلا تبطل المعية
والولاء فتقدم الصفة على الحال والمؤكد للمتصل المرفوع على المفعول وكذا على المعطوف على
المتصل المرفوع نحو عرفت انا وفلان زيدا فان فلانا قدم على زيد لانه تابع فلا تقدم عليه

تبدّا الآن وليس الغرض ان انا قدم على فلان لانهما تابعان ويخرج عما من بصدده فاعرف ولذلك
فصله عما قبله بقوله وكذلك وغير ذلك اي غير ما ذكر كالمستثنى منه فاصله التقدم على المستثنى
والمفسر في فعلي المدح والذم فاصله التقدم على المخصوص بالمدح وامثالهما بالاطلاق اي من غير
شرط وقيد وانما قال ذلك لانه قد يكون لشيء موضع في الكلام بوصف الاصالة لكن لا بالاطلاق بل
بشرط كالخبر واذا كان ظرفا والمبتدا نكرة فلا اصل ان يتقدم على المبتدا وكالحال اذا كان ذو الحال
نكرة فلا اصل ان يتقدم الحال على ذي الحال لا بالاطلاق بل بقيد التنكير فافهم وثانيهما اي الثاني
من نوعي العناية التامة بتقديم الشيء هو كون العناية بتقديم ما يتقدم حاصلة لكون ما اردت تقديمه
في نفسه لا باعتبار امر خارج عنها نصب عينك بالفتح والضم من نصبت الشيء اذا اقمته
اي تجاههما وقبلها لا يغيب عن طرفك كانك تنظر اليه دائما ولان التفات خاطرك وبالك اليه
تتزايد ساعة فساعة بوجه من الوجوه مثل ما اذا تلقى نفسك حين اخفى نقاب الفرقة
محبتي من قلبك في حصنه وسئلت ما الذي تأمل وتطلب تقول وجه الحبيب التمني فتقدم
المفعول لانه المعتنى بشانه باعتبار ذاته او مثل ما تصادف نفسك حيث قال عشرك عرفت
شركاء الله يقوم شعرك من الغضب والانكار وتقول لله شركاء على سبيل الاستفهام
الانكاري اي اعرفت لله شركاء اي ما كان ذلك ولم يكن لكون انكار ان يكون لله شريك
اهم عندك من انكار الشريك لله لان التوحيد في نفسه نصب عين الموحد وملحوظه الذي
تلحظه كل لحظة لا يكاد يزول عن خاطره وقوله تعالى وجعلوا لله شركاء محمول على قول كون
العناية بشان ما يتقدم لكونه في نفسه نصب عينك فتامل وقال شيخ اسلام الشام جلال الحق
والدين القزويني ادام الله بركة انفاسه ورزقنا نعمه لقائه في ما ذكره صاحب المفتاح نظر
لانه جعل تقديم لله على شركاء للعناية والاهتمام وليس كذلك فان الآية مسوقة للانكار التوبيخي
فيمتنع ان يكون تعلق لله منكرا اي غير اعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا
فتعين ان يكون انكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء وتعلقه بشركاء كذلك منكر باعتبار
تعلقه بالله فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها وقد علم بذلك ان كل فعل يتعدى الى مفعولين
لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل
تقديمه بالعناية هذا لفظه واقول في قوله نظر موضع نظر فانا لا نسلم ان تقديم
لله على شركاء ليس للاهتمام ولا نسلم ايضا انه اذا كان انكار تعلق جعلوا بالله باعتبار تعلقه
بشركاء وتعلق الجعل بشركاء كذلك منكرا لم يبق فرق بين جعلوا لله شركاء وبين جعلوا
شركاء لله بل ههنا فرق يتفطنه من عنده ذوق وهو ان الاول يفيد ان انكار ان يكون لله
شريك اهم من انكار ان يكون شريك لله والثاني يفيد انكار ان يجعل شريك له مطلقا
من غير دلالة على الاعتناء بشان الله تعالى وقد ظهر مما ذكرنا ان قول المعترض لم يصح
تعليل تقديمه بالعناية على ~~تقديم الذي ذكرناه~~ التقدير الذي ذكر مدفوع في صدره فافهم
او لعارض يورثه هذا قسم ثان من القسم الثاني وهو معطوف على لكونه اي النوع الثاني
هو اما ان يكون الاهتمام بشان ما يتقدم حاصلا لكونه باعتبار ذاته شاهدا في ذهنك واما ان
يكون الاهتمام بشانه حاصلا لعارض يورث ذلك العارض ما اردت تقديمه ان يصير نصب

عينك فالكناية في يورثه تعود على ما يتقدم وذلك اشارة الى كونه نصب عينك هو مفعول
ثان ليورث كما اذا احزنه الشيء الافاضة فيه والحديث الخبر والتوهم الظن ومن انت
مفعول توهمنك ويلتفت الخاطر مفعوله الثاني وينتظر صفة بمعنى وفاعله ضمير من انت
والانتظار الارتقاب والمساق مصدر بمعنى السوق والالمام النزول والقرب والتهالك به
للمعنى وتتجدد اي تصير جديدا صفة لعين والتهالك في شانه للامر والتقاضي فاعل يتجدد
وهو مصدر تقاضى دينه بمعنى اقتضى دينه فكما الفاء للمفاجاة والتهالك محله للمعنى المنتظر
وصالحا صفة لها والتوقف التمكث وان يذكره حذف منه اللام والتهالك للمعنى الملتفت
المعنى هذا بيان للعارض المورث اي وذلك مثل الذي اذا افضت في كلام وظننت في تضاعيفه
الذي تخاطبه مائلا الى معنى يترتب من سوق الكلام ان تذكره فتظهر ذلك المعنى في
صورة شيء يتجدد في شانه المتقاضي لذكره زمانا بعد زمان فكما تصادف للمعنى المترقب
موضعا صالحا لذكره في الكلام لا تتمكث لان تذكره فتذكره مثل ما قد تقول نصب على انه
بيان لقوله كما اذا او بدل منه والخرس الظرف والتمهيد تقولون فلان تحرس اي تتكلم
بما انه من باب ضرب وان كنا به مفعوله وهو كالمنتظر حال من الضمير في واقع العائد
على كنا به وهل تورده في موضع المفعول به للانتظار اي كالمنتظر ايراده وقوله و
اعجبني عطف على اعجبت ومن كنا به حال من المسئلة الفلانية اي كائنة منه فيتقدم
المجرور اي الحال على المرفوع على ذي الحال لعارض اورثه الاهتمام بشانه وهو ظنه انه
منتظر ايراده في الذكر والمعنى ظاهر او كما اذا وعدت او عاطفة كما اذا على مثله وما نكر موصوفه
بمعنى شيء ومن جهة ابتدائيته واقعة حالا من الالتفات والعامل فيها ما دل عليه الكلام
من الحصول ونحوه او سببيته ويكون في موضع نصب على انه مفعول لاجله للالتفات او للتجدد
خبرا ان وضعفا او قوة بدل من تفاوتا اي تجد ضعفا وقوة في انكارك والا بعدان
يكونا مميزين لتجد ثانيا وبالقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا وستنبع معلل الامتناع
والمموه الملبس من التمويه التلبيس يقال موهت الشيء اذا طليته بفضة او ذهب
وتحت ذلك نحاس او حديد الفحوى او مثل الذي وعدك احد شيئا تعده بعيدا
من الوجود في الاعيان فانك وقت حصول التفات ذهنك الى كون الموعود في الخارج
صادرا من جهة تعده هو الموعود وصادرا من جهة اخرى اقوى في تبعيدها الموعود
تجد اختلافا في انكارك الموعود من جهة الضعف والقوة بالنسبة اي تجد في انكارك بالنسبة
الى الجهة الاولى ضعفا وبالنسبة الى الجهة الثانية قوة فيه او فانك حال التفات خاطرك
الى وقوعه لجهة تبعده ولجهة اخرى ادخل في تبعيده تجد ضعفا وقوة ولا سبيل له
كون الموعود منكرا من غير القصد والالتفات الى الموعود يستلزم تفاوت الانكار ذلك
التفاوت المعلوم تفاوتا واختلافا في القصد والاهتمام بذكر الموعود اي اذا كان الانكار
ضعيفا كان القصد اليه ضعيفا واذا كان الانكار قويا كان القصد اليه كذلك فعلى ما ذكرنا
اذا اردت انكار الموعود في الاول ضعيفا اي فيما اذا كان الانكار ضعيفا يجب في
البلاغة ان تقول شيء صفته في البعد من وقوعه في الخارج هذه التي تشاهد

كيف يوجد ومن اين يتوقع لقد وعدت انا وابى وجدى هذا ما هو الا من انشاآت
الجماعة المموهة وذوى التلبيس فتذكر المنكر وهو هذا المفعول الثانى لوعد بعد
المرفوع وهو انا وتابعه المعطوف عليه للمفعول الاول القائم مقام الفاعل فى موضعه
اى موضع نفس المنكر وهو تاخيره لكونه مفعولا ثانيا وان تقول فى الثانى اى فيما اذا كان
الانكار قويا شئ صفته فى البعد من كونه فى الاعيان الى هذه الغاية التى تنبى على انه
عاقل يروج اى ينفق من راج البيع نفق لقد وعدت هذا انا وابى وجدى فتقدم
المنكر اى هذا وهو المفعول الثانى على المرفوع اى على المفعول الاول النازل منزلة الفاعل
وهو انا وتوابعه للقصد البالغ الى المنكر وهو المراد بالعارض الذى صيره اولى بالتقديم
وهذا لا يكون الا ان يكون له جهتان فى تبعيده اوكما اذا عرفت معطوف على كما اذا وعدت
بحفظ ويكون العناية بشان ما تقدم لعارض يورثه ولك مثل ما اذا عرفت مانعا من تاخير
ما حقه التاخير مثل المانع الذى فى قولك رايت الجماعة الى آخره من تاخير من محتبيك
فانك اذا قدمت هذا الجار والمجرور وهو حال من الجماعة على قوله التى نات ثم دنت
وحقه التقدم على الحال لكونه صفة للجماعة لان الاصل ذكرها مع متبوعها نفيد تقدم
هذا الجار ان الطائفة التى رايتها محتبوك بلا ريب وهو المراد واذا اخرت الحال
عن الصفة هكذا رايت الجماعة التى نات ثم دنت من محتبيك يودى هذا التاخير
الى الشك امن محتبوك ام من الجماعة التى نات ثم دنوا من محتبيك لاحتمال ان يكون الجار
صلة الدنو فهذا المانع عارض يورثه ذلك او مثل بالنصب نسق على مثل اى او كما
اذا عرفت فى التاخير مانعا شك المانع من تاخيره بالحق وبها رون مع ان حقه التاخير لكونه
مفعولا بواسطة وهو ارادة تواطؤ فواصل الكلام المنثور على حرف واحد وهو المراد بالسجع
فلو اخر ذهب التواطؤ مناشئ جمع منشأ موضع النشوء من نشأت السحابة ارتفعت
ونشأت فى بنى فلان اذا شببت فيهم وتتفاوت صفتها والجلا بالفتح والمد الامر
الجلى تقول منه جلى الامر اى وضح وهو تمييز من اسناد تتفاوت الى ضمير مناشئ وكلا
لطيفا واراد بالخاطر وهو ما يخطر بالبال الاذهان والمضاد فدس معناه وضمن ضليع بيان
بها والضلاعة القوة وشدة الضلوع يقال ضلع الرجل فهو ضليع ابن السكيت صفة للفرس
يقال فرس ضليع اى تام الخلق مجفر غليظ الواجبة كثير عصبه لا يشق غباره اى لا يلحق
به لان الثانى اذا لحق السابق دخل فى غباره فشقه والظالع الغامز فى مشيه تقول ظلع
البعير اذا غمز فى سيره والعثرة الزلة وقد عثر فى ثوبه يعثر عثارا وليس السبق ليس الفضل
بحذر الشق فى العمل والدر اللبن وهو الخير الكثير عند العرب يقولون فى الذم لا در دره اى
لا كثر خيره وفى المدح لله دره اى عمله والانحا جمع نحو بمعنى النوع والانحاء حال من لطائف
الاعتبارات ولا يبعد ان يجعل صفة لانحاء والذكر من منها ونظائرها وتحذيها يرجع الى
الامثلة والمسارح جمع مسرح بمعنى المرعى من قولهم سرحت الماشية اذا فتشتها للرعى
ومن نظائرها ابيات لما عسى والبهاء للامثلة والمعنى واضح منها من اولئك الامثلة التى
يراد ان تلقى اليك قوله عند قائلا وجاء رجل من اقصى المدينة فذكر المجرور بعد المرفوع

لما لم يوجد ما يورث الاهتمام بشانه لان الغرض فى قصته هو الاخبار عن رجل اخبر موسى
عليه السلام بان القوم يأتمرون اى يتشاورون بسببه ليقتلوه حين وكز القبطى فقتله لا صفته
وحاله وانه من اقصى المدينة وهى مصر او منف من ارض مصر والرجل سمعان او خربيل
وكان خازن فرعون وابن عمه وهو احد الثلاثة الذين قال فيهم رسول الله عليه السلام
سباق الامم ثلثة لم يكفروا بالله طرفة عين صاحب يس ومؤمن آل فرعون وعلى بن ابى
طالب كرم الله وجهه وهو افضلهم وهو موضعه اى ذكر هذا المجرور بعد المرفوع موضع هذا
المجرور لانه صفته ومن حق الصفة تاخرها عن متبوعها وقوله تعالى فى قصة رسل
عيسى عليه السلام وجاء من اقصى المدينة رجل قدم المجرور على المرفوع اذا كان المجرور اهم
يوضح كونه اهم ان الله لما شرع فى ذكر قصة رسل عيسى عليه السلام اقتضى الكلام ان يذكر
سوء معاملة اهل القرية رسله وتكذيبهم واصرارهم على تكذيب الرسل ولجاجهم فى ضلالتهم
فكان لحاطة القصة فظاعة معاملتهم اياهم سبب لان يحث السامع على موجب العرف والعادة
تلك القرية واهلها وهو يقول ما اقل خير هذه القرية وما اقبح منبتها وسبب ادارته فى فكره
ان تلك البلدة كلها قليلة الخير هل يكون فيها طرف قريب او بعيد موضع خير ما انتظاره لسوق الكلام
هل يذكر الاخذ فى القصة منبت الخير فكان ذكر الجار والمجرور هنا لاجل انتظار السامع لذكره
وكما وجد المتكلم موضعا يصلح لذكره ذكره بخلاف قصة موسى عليه السلام حيث لم يكن ثمة المثابة
حل اللفظ الاصرار الاقامة على الشئ والانهماك الجد واللجاج فى الشئ والغواية الضلالة والا
ايضا اللجاج وهو حال من ضمير اصحاب القرية وقايلا حال من السامع وما انكدها وما اسوءها تعجب
والنكد قلة الخير وقد نكد وجبينا تمييزان كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى ما انكد تربة
القرية وما اسوء منبت القرية ويبقى عطف على تلعن والاجالة الادارة وهى حال من يبقى اى
مديرا وكانت تلك المدرة مع ما يتعلق به مفعول يجيلا وهو ههنا بمعنى الاستفهام كانه يقول
ويبقى مستفهما والمدرة القرية وجانب الشئ طرفه وجانبه وكذلك اشارة الى النكد والسوء
والقطر الجانب والدانى نعت من الدنو والقاصى من قصى يقصو بعد وهما صفتان للقطر
ومنبت خبر كان ومنتظرا ايضا حال من يبقى مترادفة ولمساق الحديث مفعول الانتظار
واللام مثلها فى زيد ضارب لعمرو وهل يلم متعلق بمحذوف وقع حالا من منتظرا فهو حال
من حال اى منتظرا لساق الحديث قائلا او مستفهما او من مساق الحديث اى منتظرا مساق الحديث
متقولا فيه هل يلم فعل الاول فاعل يلم ضمير القاص او ضمير المساق على المجاز وعلى الثانى ضمير
المساق مجازا لا غير والكناية فى بذكره لمنبت الخير والقطر وكان اسمه ضمير منبت
الخير او الجار والمجرور ولهذا العارض اشارة الى الاجالة والانتظار وله عائد الى ذكر منبت
الخير وهو الجار والمجرور وقصة الرسل هى ان عيسى عليه السلام بعث الى اهل انطاكية
دعاة الى الحق وكانوا عبدة الاوثان ارسل اليهم اثنين اولا فلما قربا من القرية رأيا حبيب
بن اسرائيل النجار فسألهما فاخبراه فقال امعكما آية فقالا نشفى المريض ونبرئ الاكمه
والابرص وكان له ولد مريض من سنتين فمسحاه فقام فآمن حبيب وفشا الخبر فشفى
على ايديهما خلق ورقى حديثهما الى الملك وقال لهما ألنا اله سوى آلهتنا قالا نعم من خلقك

والهتك فقال لحقني ادركني في شأنكما فتبعهما الناس وضربوهما وقيل حبسا ثم بعث عيسى عليه السلام
شمعون فدخل متنكرا وعاشر حاشية الملك فاستأنسوا به ورفعوا خبره الى الملك فانس به فقال
له ذات يوم بلغني انك حبست رجلين هل سمعت ما يقولانه قال لا فدعاهما فقال شمعون من
بعثكما قالا الله الذي خلق كل شيء وليس له شريك فقال صفاه واوجزا قالا يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد
قال وما آيتكما قالا ما تتمنى الملك فدعا بغلام مطموس العينين فدعوا الله حتى انشق له بصر واخذ
بندقتين فوضعاهما في حدقتيه فكانتا مقلتين ينظر بهما فلما رأى شمعون انه قد اثر فيه
نصحه فآمن وآمن معه قوم فهذا معنى قوله تعالى فعززنا بثالث ولم يؤمن آخرون وكان
حبيب النجار في غار يعبد الله فلما بلغه خبر الرسل اتاهم واظهر دينه وقاول الكفرة فقالوا
او انت تخالف ديننا فوثبوا عليه فقتلوه فلما قتل غضب الله تعالى عليهم فاهلكوا بصيحة
جبرئيل عليه السلام وهو المراد بقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل ومنها ان قال اي ومن
الامثلة الموعودة من القرآن قوله تعالى في سورة المؤمنين لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا فذكر اي
فذكر المنصوب وهو هذا وهو المفعول الثاني للوعد بعد المرفوع وهو المفعول الاول القائم مقام
الفاعل وهو نا في وعدنا وما يتبعه اي وذكر المنصوب بعد ما تبع المرفوع وهو نحن المؤكد
للمتصل المرفوع في وعدنا وقوله آباؤنا المعطوف على نا وهو موضعه اي كون المنصوب وهو
فضلة بعد الفاعل وما قام مقامه وتوابعهما موضع المنصوب بالاصالة لان الفاعل جزء محتاج
اليه فالاصل ان يلي الفعل وكذا ما ناب منابه واما التوابع فاصلها ذكرها مع المتبوع وقوله
تعالى في سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا فتقدم اي المنصوب اي هذا على المرفوع
اعني نحن وآباؤنا دون نا لوجوب تقدمه لانه متصل لكونه لكون المنصوب اهم من المرفوع في
سورة النمل والدليل على انه اهم ان قبل هذه الآية التي في النمل هو قوله تعالى أئذا كنا ترابا وآباؤنا
وان ما قبل الآية الاولى التي هي من سورة المؤمنين أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما فالجهة المنظور
فيها هنالك اي فعلى ما ذكرنا المعنى الذي انكر والاجله البعث في قوله تعالى لقد وعدنا نحن
وآباؤنا هذا هو صيرورة الجلود واللحوم والاعصاب والعروق من ابدانهم وابدان آبائهم ترابا
دون عظام منها فانها باقية على صورة نفسها التي كانت قبل والمعنى الذي اوجب استبعاد
البعث في قوله تعالى لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا هو صيرورة اللحوم والجلود حتى العظام
ترابا لم يبق في هذه الجهة جزء منها على هيئته التي كانت قبل وحينئذ لا ريب ان المعنى الثاني ادخل
من الاول عند منكري البعث في تبعيده وابلغ لان اعادة ما لم يبق شيء من اجزائه اصعب اعادة
ما بقي جزء منه فاستوجب كون هذا المعنى ادخل في استبعاد البعث زيادة الاهتمام بالقصد الى
ذكر المستبعد دون المستبعد لما تقدم ان انكار الموعود من غير القصد اليه ممتنع وتفاوت الانكار
يستتبع تفاوتا في القصد ولما كان الانكار ابلغ كان القصد اتم فصيره اي فجعل المنصوب هنا
العارض اهم واعنى في الذكر قوله بناتم البني بكسر الباء مقصور جمع بنية مثل جزية وجزى
ولحية ولحى وهي الفطرة يقال فلان صحيح البنية اي الفطرة وبنيت بنية عجيبة ومنها
ان قال في موضع اي ومن اولئك الامثلة قوله تعالى في موضع من سورة المؤمنين فقال الملأ
الذين كفروا من قومه اي قال جماعة من اشراف قوم نوح عليه السلام فذكر المجرور وهو القوم بعد

اجزاء ابدانهم وابدان آبائهم من صح

صفة الفاعل الملأ وهو الذين كفروا وهو موضعه اي محله بعد صفة الفاعل مكانه الاصلي
كما تعرف الفعل للحال وهو اخبار لا وعد وما مصدرية اي كعرفتك هذا المعنى في الحال وذلك ان قوله
من قومه متعلق بمحذوف وهو نصب على الحال اي كائنين من قومه وهي من الملحقات بالمفعول
والمفعول وما اشبهه موضعه بعد الفاعل وما تبعه بالاصالة وفي موضع آخر منها اي وقال
في موضع آخر من سورة المؤمنين وقال الملأ من قومه الذين كفروا فتقدم المجرور على صفة المرفوع
لعارض لو اخر جعله بالتقديم اجدر والعارض هو ان المجرور لو تأخر عن وصف الفاعل في الحال
انك تعلم ان الوصف انما يتم اذا تم ما يدخل في صلة الموصول لان الموصول وقع صفة وتمامه بتمام
الصلة وتمامها قوله تعالى واترفناهم في الحيوة الدنيا لانه معطوف على المعطوف على الصلة لان
نظم الكلام الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا لاحتمل ان يكون جواب لو
وقوله ومن صلة الدنيا يروى بجر الصلة ونصبها فعلى الاول اسم كان ضمير يرجع الى المجرور
ومن تبعيضية وهي مع المجرور خبرها والمعنى لاحتمل ان يكون المجرور بعض صلة الدنيا اي
جزءها لان الصلة هي من قومه كانه قال في الحيوة التي دنت من قومه لان الدنو يتعدى بمن يقال
دنوت منه ويحتمل ان يكون صفة الملأ وعلى الثاني من اسم كان وصلة خبرها والمعنى لاحتمل
ان يكون كلمة من صلة الدنيا وحينئذ لا يدل النظم على ان القائلين الذين كفروا اهم من قوم نوح ام
ليسوا منهم لالتباس من قومه بالصلة والصفة فقدم لدفع هذا الاشتباه لان احتمال كونه صلة
منتف حينئذ فان الصلة لا تتقدم على الموصول ومنها ومن الامثلة قوله تعالى في سورة طه
برب هارون وموسى مع ان موسى اصل في النبوة وهارون تابع وفي سورة الشعراء رب موسى
وهارون مع انه اكبر سنا من موسى للاتساق في النظم بابطال الفاصلة لو لم تقدم وتؤخر في القصة
متفقة ولنقتصر ولنكتف من الامثلة على ما ذكرنا اذ ليس الغرض غير التنبيه على تقديم ما اصله التأخير
لعارض دون الاستقراء لتكاثر الامثلة في التنزيل ودون تفصيل الكلام في نظائرها خاليا عن الكلام
حال من المرفوع في تفصيل فان جميع ما يتعلق بها قد عرفت وسمعت وحفظت اذا كان
من التفاصيل بيان ما في هذه الانواع الثلاثة اي تقديم الفاعل معنى وتقديم المفاعيل وتقديم
بعض ما يتعلق بالفعل على البعض منه من فصل التقديم والتأخير بيان الانواع الثلثة هو
مقتضى الظاهر يحتمل ان يكون موصولا وان يكون مبتدأ خبره مقتضى الظاهر والجملة خبر
ان فيها في الانواع الثلثة وقد عرفت فيما سبق في صدر الكتاب ان التكلم لا على ما تقتضيه
ظاهر المقام طريق لاسلوب ومذهب للبلغاء يسلك كثيرا طرف لسلكه بتنزيل نوع من الكلام مكان
نوع منه باعتبار من الاعتبارات الخطابية وقد عثرت عليها فيما قبل فتذكر كلا البابين نحو الباء
في كتبت بالقلم فليكن السابق على ذكر منك لتتوصل بذلك الى اقامة نوع موضع نوع ان احتجت
اليه واعلم ان الظاهر من كلام المصنف رحمه الله ان التقديم في النوعين الاول والثاني يلزمه
الاختصاص وفي النوع الثالث يلزمه التخصيص في بعض المواضع دون بعض لكن الثاني كتقديم
ما اصله التقديم في الكلام وما تقدم للمحافظة على الفاصلة واما الاول فكما في الامثلة وقال
صاحب التلخيص جعل صاحب المفتاح التقديم للاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى والتقديم
للرعاية على الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وقال ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخره

غير معقول المعنى الا على وجه بعيد واقول لا نسلم ان المثالين ليسا من القسم الثاني وذلك
ان المجرور له حق في التأخير وتقديمه في موضعه يفضي الى الاشتباه فالاحتراز عن الاشتباه
عارض يورثه ذلك فهو من القسم الثاني وكذا القول فيما تقدم للمحافظة على الفاصلة ولا نسلم
ايضا ان تعلق من قومه بالدنيا غير معقول المعنى لصلاحية التعلق والقرب مع صحة
المعنى وما الدليل على عدم المعقولية وما ذلك الوجه البعيد لا بد من البيان قوله واما
الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشرط المختلفة كان الحاضرها اى فعل الجزاء في هذه العبارة
توسع لان اداة الشرط ليست شرطا فالتقدير لتقييد الفعل بادوات الشروط او كالشرط
بان او سمى اداة الشرط شرطا وانما جمع الحالات لاختلاف مدلولات كلم الشرط واختصاص
كل منها بمقام دون غيره لكن لما كان الوقوف عليها يحصل بمعرفة معانيها اقتصر على
ما هنالك من الفروق والتفاصيل ولم يفرد لكل منها حالة والى ما قلنا اشار بقوله
فالذي يكشف عنها اى عن تلك الحالات القناع ويوقفك على ما بين هذه الكلم من التفاصيل
والمراد بالكلم ادوات الشرط من الحروف والاسماء دأب الخط ان يكتب ان ما متصلا
للادغام كما في بعض النسخ وقد يكتب منفصلا لبيان ما هو اصله كما في بعض فان الاصل
ان زيدت عليها ما لتأكيد معنى الجزاء قال تعالى فاما يأتينكم مني هدى ولا فرق بين
هذه الكلم مضمومة اليها ما الابهامية ومجردة عنها في كونها للشرط الا في الابهام
بخلاف اذ وحيث فانهما ليستا للشرط الا اذا ضمتا بما وستعرف فلذلك قال اذ ما
وحيثما ولم يقل اذ واذما وحيث وحيثما قوله كلو فصلها عن اخواتها بتكرار الجار
لانها تفارقها في الامر العام المشترك بينها لانها للتعليق الممتنع بالممتنع في الماضي بخلاف
سائر كلم الشرط فانها للتعليق حصول امر غير حاصل وستقف عليه ولانها قد تشرب معنى
ولذلك لم يذكرها سيبويه في حروف الشرط وسيجيء الكلام فيها ولو كان الفصل لانها غير
عاملة في المستقبل لاستوجب ان تفصل اذا ايضا لاشتراك السبب فانها لم تعمل عند
جمهور المحققين ولو فصلت اذا لتمييز لجميع ما ذكر مع انتفاء العمل لانه وحده لكان صوابا
والشرط لغة العلامة والامارة وقالوا اشراط الساعة لعلاماتها وفي التنزيل فقد جاء
اشراطها وفي عرف النحويين تسمى هذا التعليق شرطا لان وجوده علامة لوجود المشروط
اما ان فهي للشرط في الاستقبال اى ان تدخل على الجملتين الخبريتين المستقلتين بنفسهما
فتجعل الاولى شرطا والثانية مشروطا وتربط احديهما بالاخرى وتصير الاولى مفتقرة
الى الثانية غير مستقلة بنفسها كالمبتدا المحتاج الى الخبر وتجعلهما كلاما واحدا في الزمان
المستقبل لان معنى الشرط ان تعلق وقوع شيء لوقوع غيره فيما يجيء لكن يجب ان تختلف
الجملتان اما بالذات او بالفاعل او بهما كقولنا ان يزرنا زيد نكرمه وان يجلس زيد يجلس عمرو
وان يجلس زيد يقم عمرو ويمتنع اتحادهما من جهة الذات والفاعل معا نحو ان يضرب زيد
يضرب زيد وردّ الثاني هو الاول لامتناع كون الشيء سببا لنفسه لاستلزامه تقدم الشيء
على نفسه وهو ممتنع لوجوب تقدم السبب على المسبب والاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع
الشرط اى الاصل في ان استعمالها في المعاني الخالية عن القطع بحصولها وظاهر كلامه

يقتضي ان مراده ان لا يكون المتكلم جازما ان هذا الشرط سيوجد في المستقبل ويلزم من ذلك
جواز استعمال ان في الاشياء الممكنة المحتملة المشكوك في كونها كالمثال المذكور وفي الاشياء الممتنع
وقوعها لان انتفاء الجزم بوقوع شيء لا امكانه بل قد يكون ممتنعا ومنه قوله تعالى قل ان
كان للرحمن ولد وهذه العبارة احسن من عبارة المفصل ولا استعمال ان الا في المعاني المحتملة
المشكوك في كونها لانه يخرج منه الممتنع اللهم الا ان يقال استعمال ان في الممتنعات على سبيل
الفرض واخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر كما في الآية لانه لما جوز قوم اتخاذه الولد تعالى
عن ذلك قوله ولا لا وقوعه ليس في محل الحاجة لانها قد تستعمل في الامور الممتنعة كما ذكر
نزل منزلة الامر المحتمل المشكوك في كونه وقيل هذا معنى يرجع الى الوضع وقيل هو امر
معقول وهو ان الجزاء مشكوك وقوعه فيجب ان يكون الشرط ايضا مشكوك الوقوع والا لزم
تحقق العلة بدون المعلول لان الشرط كالعلة للجزاء قال المحقق الشارح رحمه الله لا اصل فيها
ان لا يكون القائل جازما بوقوع شرطها ولا لا وقوعه قوله ولا لا وقوعه ليس في محل الحاجة
لانها قد تستعمل في الامور الممتنعة كما ذكر وقوله اذا طار انسان فيه نظر لان اذا لا تستعمل
الا فيما يجب وقوعه فتأمل وهو لا يعلم اكهم ام لا الهمزة مثلها في قوله تعالى أأنذرتهم ام لم تنذرهم
في انهما للاستواء ومنه ما ابالي اقام ام قعد اى القائل لا يعلم اكرامك واستهانتك فاذا استعملت
اى فاذا استعملت ان في مقام القطع بحصول الشرط لم تخل ان عن نكتة عن معنى غريب
لطيف يترك الاصل لاجله وهي اما التجاهل اى تلك النكتة اما سوق المعلوم مساق غيره
لاستدعاء المقام التجاهل في شيء كالشك فيه كقوله تعالى فهل عسيتم ان توليتم
ان تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم وذلك لئلا يورث لطالبي دم المسيح من يتغضب
ولا يستقلب له حميا التفهم ولو صلهم التدبر الى ثمرة الافساد والقطع وقد مر فتذكر او لكن
النكتة هي انتفاء جزم المخاطب بوقوع الشرط دون المتكلم كقولك لمن صدقت فقل لي ما
ذا تصنع لمن يكذبك من الذي تخبره ولا ذاكذبه فكان صدقه مشكوكا فيه او النكتة هي اقامة
المخاطب المحيط بما تخاطبه على مقام الخالي الذهن عن ذلك لعدم جريانه على ما تقتضيه علمه
كقول الاب لابن لا يراعي حقه من التعظيم والخدمة وامثال الاوامر ونحوها افعل ما شئته
اى ان لم اكن اباك كيف تراعي حقي وبما اقامه مقام الجاهل كانت ابوته كالامر المشكوك فيه كيف
في موضع نصب على الحال من تراعي اى على اى حال تراعي حقي جواب الشرط والجملة الجزائية
خبران وهذا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ولامتناع الجزم بتحقق المعلق وهو الشرط
اى ولاستحالة القطع بثبوت ما علق عليه اى في تحققه شبهة اى بشيء في ثبوته ريب وهو
الشرط لان ثبوت الشيء على الشيء موقوف بوجوده على وجود غير موجود مع ثبوت الموقوف
عليه قلما تترك هو معلله لامتناع اى لا تترك الفعل المضارع في المشروط في الكلام البليغ
منتهيا الى لفظ الماضي المؤذن بالتحقق اى المفضي الى ثبوت مفهومه للتطرق الى لفظه
لانه كل فعل دل على حدث مقترن بزمان قبل زمان اخبارك به بالوضع ويصح اقتران
امس به دون التطرق الى حرف الشرط لانه تقلب معناه الى المستقبل وانما قال في مطلع
الكلام لان الماضي يجري في باب الشرط مجرى المستقبل في علم الاعراب قال الشارح

المحقق رحمه الله ولامتناع الجزم بتحقيق المعلق اى الجزاء بما فى تحققه شبهة اى بالشرط والا لزم وجود المشروط قبل وجود الشرط فلم يكن الشرط شرطا ولا المشروط مشروطا وفيه نظر لان المصنف اثبت امتناع الجزم ومعنى قول الشارح والا لزم وان لم يمتنع الجزم لزم وجود المشروط فهو نفى الامتناع ولا يجب من نفى امتناع وجوده وجوبه اى لزومه بل قد يكون ممكنا ولا يلزم من امكان الشئ وجوده ولان الشرط هو الذى يلزم من وجوده وجود الجزاء ولا يلزم من عدمه عدمه فقولنا ان تكرمنى اكرمك يلزم من اكرامك اياى اكرامى اياك ولا يلزم من عدم اكرامك عدم اكرامى بل ربما اكرمك لامر آخر فلا يلزم ان لا يكون الشرط شرطا ولا المشروط مشروطا نعم يلزم ذلك اذا كانت الملازمة مساوية واعلم ان المصنف لو قال فلما تركت المستقبل لكان احسن لان المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال فان المستقبل فعل دل بالوضع او بقرينة على اقتران حدث وزمان بعد زمان اخبارك به ويصح انضمام غد به والحاضر فعل دل بالاولية او بقرينة على اقتران حدث بزمان هو زمان اخبارك به ويصح اقتران الآن به والشرط انما يصح فى المستقبل لانك تشترط فيما يأتى من الزمان ان يقع شئ لوقوع غيره لغير نكتة تتعلق بقلما ترك اى لا استعمل الماضى مكان المستقبل الا للطيفة مثل ما نرى بالجر بيان لنكتة وبالرفع خبر مبتدأ محذوف اى هى مثل وبالنصب على تقدير اعنى واريد تقديره مثل النكتة التى نرى فى قوله تعالى ان يثقفوكم ان يظفروا بكم ويتمكنوا منكم يعنى كفار مكة من ثقف بالكسر ثقف ثقفا وزان تبلغ بلغا اى يكونوا لكم اعداء خالصى العداوة ولا يكونوا لكم اولياء كما انتم ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء بالقتال والشتم وتمنوا لو ترتدون عن دينكم فاذن موالاة امثالهم ومناصحتهم خطاء عظيم منكم ومغالطة لانفسكم وودوا لو تكفرون ترك يودوا الى ودوا لانه لم تكن القصة تحتمل ودادتهم فاحتمل على الكفر متصل بودادتهم من الشبهة بيان ما كان قدم على المبين وهو مفعول تحتمل واسم كان اما ضمير الشان او هى زائدة تحتملها الضمير فى تحتملها تعود على ما لانها بمعنى التى بدليل انها مبينة بالشبهة وذلك لانه لم يكن كذلك يبقى الموصول بلا عائد كونهم كون المشركين فاعل تحتمل اعداء لهم خبر كونهم وان يثقفوهم معترض بينهما وجوابه محذوف لدلالة الكلام عليه وباسطى الايدى والالسنة اليهم للقتل والشتم معطوف على اعداء المعنى انه اورد جواب الشرط مضارعا مثل الشرط وعطف عليه المضارع ثم ترك المضارع فى المعطوف الثانى الى لفظ الماضى وان كان المعنى على المستقبل ليؤذن بان كونهم اعداء وباسطى الايدى والالسنة للقتل والشتم على تقدير الظفر بهم امور مشكوك فى كونها فانهم وان يردوا الحافة مضار الدنيا من قتل النفس وتمزيق الاعراض بالمؤمنين الا انه يحتمل ان يتجاوزوا عن ذلك لانهم كانوا الاهل والموالى والعشيرة وذلك سبب اطفاء العداوة وكف الايدى والالسنة دون ودادتهم لكفرهم وارتدادهم ايضا لان رد المسلمين كفارا امر دينى وهو قبل كل شئ وهو اسبق المضار عندهم واقربها لما علموا ان الدين اعز على المؤمنين من ارواحهم لانهم كانوا الباذلين لها دونه والعدو اعنى شئ عنده قصده اعز شئ عند صاحبه والحاقهم هذه المضرة بالمؤمنين امر مقطوع به وايضا لان اختلاف الدين هو سبب العداوة

والمناجزة وظهر الانفاق والموادة ولم يبق الا الرحم والصداقة فودادتهم لكفر المسلمين امر متقطوع لاجل مشكوك فيه واذا للشرط فى الاستقبال اذا اسم لما يستقبل من الزمان وقد تكون ظرفا مجردة عن معنى المجازاة كقوله تعالى والليل اذا يغشى الآية ووجهه كونها غير متضمن للشرط لا يليق بهذا الموضع اذ ليس الكلام مسوقا لذلك وقد يكون فيها معنى المجازاة بدليل جواز دخول الفاء فى جوابها كان تقول اذا جئتنى فانت مكرم وامتناع اضافتها الى الجملة الاسمية لان المجازاة انما تكون بالفعل وان وقع بعدها اسم مرفوع او منصوب قدر معمول الفعل عند البصريين وقد جوز الكوفيون ان يكون مبتدأ او خبرا وبدليل جواز اتباع اذا التى للمفاجاة فى جوابها لان المفاجاة تناسب الشرط لما فيها من معنى الترتب تقول خرجت فاذا السبع وهى تنوب مناب الفاء فى المجازاة قال الله تعالى ثم اذا اذاقهم منه رحمة اذا فريق منهم بربهم يشركون الآية بادخال اذا المفاجاة فى جواب اذا الاولى التى للشرط كما قال تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون باتباع اذا المفاجاة فى جواب ان ويعضد ذلك ان اذا المفاجاة لا يصح الابتداء بها لانها لا تجئ الا على عقب كلام مثل خرجت فاذا السبع فالسبع مبتدأ واذا خبر مقدم والمعنى فبحضرتى او فبالحضرة السبع لانها ظرف مكان فقد تقع موقع الفعل ويمتنع ان يكون اذا فى هذه المواضع زمانية لان اذا الزمانية فيها معنى الشرط ولا يصح وقوع الشرط جوابا للشرط لافتقار كل منهما الى ما يفتقر اليه الآخر ولان اذا بمنزلة الفاء فى انها تعلق الجملة بالشرط لان اذا هذه حرف المفاجاة وهى تدل على التعقيب الذى تدل على الفاء تقول مررت به فاذا هو عبد الله اى مررت به فبحضرتى هو عبد الله فاذا بمنزلة فى فبحضرتى لانه ظرف مكان كحضرتى وتتضمن معنى التعقيب الذى هو للفاء فيكون قوله تعالى اذا هم يقنطون فى موضع جزم لو وقع موقع يقنطوا وانما لم تقدر اصله فاذا هم يقنطون لانه ثبت ان اذا بمنزلة الفاء فى تضمن معنى التعقيب والاتباع فلو قدرنا الفاء صار بمنزلة الجمع بين الفائين وهو ممتنع الا ترى انهم امتنعوا عن ان يقال ان تكرمنى فاكرمك بالفاء والجزم لان الجزم انتصب دليلا على الاتباع فلا حاجة الى الاتيان بالفاء وانما تقام اذا مقام الفاء اذا كان الموضع للابتداء والخبر نحو ان تكرمنى اذا زيد يكرمك فاذا قلت ان تكرمنى اذا زيدا او انا يكرمك زيد امتنع لان هذه للمفاجاة فلا تقع بعدها الا الجملة فيمتنع زيد ولا يقع بعدها من الجمل الا الجملة الخبرية لان وضعها للمفاجاة امر محكوم عليه بحكم وذلك لا يتاتى الا فى الخبرية الا الاسمية كراهة ان يلتبس هذه باذا التى للشرط لان وضع تلك على وقوع الفعل بعدها فخصوا هذه بالاسمية ليحصل الفرق بينهما والاقرب ان يقال الفاء فى قولنا خرجت فاذا السبع عاطفة لان المعنى خرجت ففاجانى السبع وهى فيه عاطفة فكذا هى عاطفة فيما هو فى معناه وقال الزيادى هى نحو الفاء فى جواب الشرط وهو غير مستقيم لانه لا معنى للمجازاة ههنا ولو كانت مثلها لاغنت اذا عنها كما فى الآية وقال ابو عثمان انها زائدة لازمة على حد زيادة ما فى قولهم افعل ذلك اثرا ما وهو ايضا ضعيف لانها لو كانت زائدة لجاز حذفها فان لزوم الزائد على خلاف الدليل وما قبل الآية اولى واذا مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين اليه والضر الشدة من هزال او مرض او قحط او غير ذلك والرحمة

صيهم
الخلاص من الشدة والسيئة البلاء من جدب او ضيق او مرض والسبب فيها شوم معا
قوله بادخال اذا في الجزاء قال العلامة الشارح رحمه الله فكان ان في وان تصبهم للشرط
بادخال اي بسبب لان الباء للسببية والمعنى بدليل ادخال اذا في الجزاء فكذا اذا في ثم اذا اذا
للشرط ايضا بالدليل المذكور وفيه نظر لانه جعل الباء سببا لان يكون ان في وان تصبهم
للشرط وليس مسببه ذلك لان ان للشرط اذا دخلت اذا المفاجاة في جوابها ام لا والصحيح ان
ان تقال مسببها هو المحذوف والذي تعلق به قوله على نحو الواقع حالا من مفعول القول الذي
قال الله تعالى ثم اذا اذا قهم الاية كائنا او مماثلا على نحو قوله تعالى وان تصبهم بادخال اذا
فهي سبب كون الاولى مماثلة للثانية او نقال هي بالملابسة ومعنت حالا من مفعول القول
تقديره قال الله تعالى ثم اذا اذا قهم الاية ملتبسا بادخال اذا ولا اصل فيها القطع بوقوع الشرط
الاصل في اذا الشرطية ان تستعمل في الشروط المعاني المعلوم وقوعها كالمثال المذكور ولذلك
قبح ان احمر البسر كان كذا وان طلعت الشمس آتيك الا في اليوم المغيم وتقول ان مات فلان وان
كان موته لاشبهة فيه لان وقته غير معلومة فهو الذي حسن ذكره قطعا مفعول مطلق من
قوله افعل كذا اي فعلا قطعا اي جزما او حال من افعل كذا اي قاطعا بوقوع الشرط او من
قلت لما تحققا تعلق بقوله القطع بوقوع الشرط ويمتنع ان يتعلق بقوله قطعا بدليل الفاء
القطع باعتباره في المثال المذكور وان ذهبت الى ان القطع مصدر لقوله القطع بوقوع الشرط
لانه في تاويل الفعل مع ان تقديره الاصل ان يقع قطعا فيكون لما تحققا تفصيل له تعسفت
بنزع الخافض او هو مصدر فهو في تاويل ان مع الفعل وحرف الجر يحذف مع ان حذفا مستمرا
ويدل عليه قوله في قرينة او باعتبارها مع الباء وهو النكتة اي الاصل في وهو القطع في اذا
بوقوع الشرط هو المعنى الذي لاجله غلب لفظ الماضي مع اذا على المستقبل اي ترك المستقبل الى
لفظ الماضي دون معناه في الاستعمال يتعلق بالتغليب لكون الماضي علة لجعل هذا الاصل
سرا في التغليب اي انما جعلنا هذا الاصل نكتة في التغليب لكون الماضي اقرب الى القطع
بالوقوع من المستقبل في الجملة بالاطلاق اي مجردا عن امور خارجة تحيل معناه الى
المستقبل المحتمل ان يوجد وان لا يوجد للنظر الى اللفظ دون الاسباب المخيلة قال الله تعالى
فاذا جاءتهم الحسنة من العشب والخصب المواشي والسعة في الرزق والعافية والسلامة
قالوا لنا هذه اللام للاختصاص اي مختصة هذه بنا ونحن نستحقها ولا نزال في النعمة والرفاهية
على العادة التي جرت من كثرة نعمنا وسعة ارزاقنا ولم يعلموا انه من الله فيشكروه عليه ويقوموا
بحق النعمة فيه وان تصبهم سيئة من ضيقه وجدب ومرض يطيروا بموسى ومن معه يتطيروا
بهم يتشاءموا ويقولوا هذه بشومهم ولولاهم لما اصابتنا كما قالت الكفرة لرسول الله صلى الله عليه
وسلم هذه من عندك بلفظ اذا اي قال ملتبسا ومصاحبا بلفظ اذا في جانب الحسنة حيث اريد
الحسنة المطلقة اي قال بلفظ اذا مع الحسنة لانها اريدت حقيقة الحسنة لا نوع منها اي لا اريد
نوع من الحسنة كما في قوله اي كما اريد نوع من الحسنة في قوله تعالى وان تصبهم يعني المنافقين
حسنة نعمة وخصب ورخا يقولوا هذه من عند الله ينسبوها الى الله تعالى وان تصبهم سيئة مكروه
من قحط وشدة اضافوها اليك وقالوا هي من عندك وما كان الا بشومك ومن قوله ولئن اصابكم

اذا قال الله تعالى ثم اذا اذا قهم على نحو وان تصبهم الاية ملتبسين بادخال اذا صح

اي وكما اريد نوع منها في قوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله من ظفر او غنيمة ما قبلها الاية
فان اصابتكم مصيبة قال قد انعم الله تعالى علي اذ لم اكن معهم شهيدا وكان ذلك دين المنافق
عبد الله بن ابي الذي ثبط الناس يوم احد ان اصابت المسلمين مصيبة من قتل او هزيمة
قال قد انعم الله علي بالقعود فلم اكن معهم شاهدا حاضرا حتى يصيبني ما اصابهم وان اصاب
المسلمين فضل من فتح او غنيمة ليقولن كان لم يكن الى آخره معترض بينهما والمعنى كان لم يتقدم له
منكم مودة لان المنافقين كانوا يوادون المومنين ويصادقونهم في الظاهر وان كانوا يبغون
لهم الغوائل في الباطن لكون حصول الحسنة المطلقة تعليل لهذا التعليل اعني حيث اريدت
اي اتى بلفظ اذا مع الحسنة حيث اريدت كذا لكون حصول جنس الحسنة مقطوعا بالحصول هو
مستند الى به ومفعوله المتعدى اليه بغير حرف منه وكفى لك زيد مدفوع اليه مقتصرا على
المفعول بواسطة في قولك دفع الى زيد المال وبلغ بعطائك كثرة وقوع مفعول له اي وقوعه
كالامر الواجب لكثرة تحققه مع كل فرد من افراد الحسنة واتساعا معطوف على كثرة اي لشمولها
افرادا منها والفعل المعلل هو مقطوعا وهما فعلان لحصول الحسنة فهو فعل لفاعل الفعل
المعلل وهو مصدر بحذف اللام ولكونه ظرفا وجيبه واعلم ان المصنف رحمه الله قال اولا اذا استعمل
في المعاني المقطوع وقوعها وضرب له مثالا ثم قال ثانيا وذلك المعنى نكتة في تغليب لفظ
الماضي على المستقبل في الاستعمال ثم شرع في المثال فقال قال الله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة
فالسابق الى الفهم من سوق كلامه انه مثال التغليب لفظ الماضي على المستقبل ثم قال بلفظ
اذا في جانب الحسنة الى آخره قال فكان المناسب ان تقول وقال العلامة كثرة وقوع تمييز وهو
غير مستقيم فتامل ولذلك ولان حصول الحسنة المطلقة مقطوع به عرفت للذهاب للقول
بان الحسنة المطلقة معهودة ذهنية لانها جارية عليهم مستمرة كثيرة الدور فيما بينهم
فهي لذلك بمنزلة المعهود الحاضر في اذهانهم او تعريف جنس معطوف على ما دل عليه الكلام
تقديره عرفت تعريف عهد ذهابا الى كونها معهوده او تعريف جنس والاول اي تعريف العهد
الذهني اقضى لحق البلاغة اي اعطى للبلاغة حقها من تعريف الجنس لان المعرف بلام العهد
معرفة لفظا ومعنى فكانه قال فاذا جاءتهم الحسنة المطلقة المعلومة المعينة الواجب وقوعها
نستوفي اذ حققها بخلاف تعريف الجنس لان المعرف بلام الجنس في قوة النكرة لانه وان كان
معرفة لفظا الا انه نكرة معنى كما سانه وقد يحسن الكلام فيه فيتنكر فيكون في قوة قولنا
فاذا جاءتهم حسنة من الحسنات كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني اي لئيم من اللئام ولان المطلق
اذا دخل عليه لام العهد يصلح لتناول البعض في الجملة ولام الجنس اذا دخلت على المفرد يجوز
ان يراد به الجنس الى ان يحاط به وان يراد به بعضه اي الواحد
في كلام المصنف نظر او تناف لانه قال في الاول ان الحسنة من الحسنة المطلقة وفي الثاني
قال اللام للعهد فتامل والشارح المحقق رحمه الله جعل اللام للعهد الخارجي وفيه نظر
وبلفظ ان في جانب السيئة معطوف على قوله بلفظ اذا اي واتى بلفظ ان مع السيئة
ونكرها لان السيئة لا تقع الا نادرا بالنسبة الى جنس الحسنة ولا يقع من السيئة الا شيء يسير
والقليل كالمعدوم في العرف ولذلك قيل ولان السيئة لا تقع الا في الندرة قيل للمضطرب

منكم ومنه مودة يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما بالسبي مع ما في حيزه معمول ليقولن وكان لم يكن صح

وذلك لانه لما كان حيث اريدت الحسنة المطلقة والمطلق من حيث هو هو لا يوجد في الخارج الا في ضمن متعدد فت تعريف العهد للتعيين او تعريف الجنس للشمول الماهية كقولنا الانسان نوع ولذلك قال

ولعله اراد ان نقول في كلام المصنف تناف من حيث حكم في الاول ان الحسنة هي الحسنة المطلقة وفي الثاني قال اللام فيه للعهد

في نكبات الدهر تلفعت الى آخره وحسنه ومما اتى بلفظ اذا والماضي قوله تعالى واذا
اذقنا الناس رحمة من مطر او سعة او صحة فان تصبهم سيئة بلاء من عسر وجدب
او مرض مما قدمت ايديهم بشوم معاصيهم بلفظ اذا اي ملتبسا باذا في جانب الرحمة وبلفظ
ان في جانب السيئة حذف الثاني استغناء عنه بالاول وكان تنكيرها تنكير الرحمة وقصد
النوع نوع الرحمة جواب سوال مقدر كان سائلا سال لم نكر الرحمة وقصد نوعا منها و
المناسب تعريفها وقصد جنسها لان وقوعها كالواجب فاجاب بان التنكير وقصد النوع
بملاحظة لفظها لا اذاقة لانها من الذوق وهو ابتداء الاكل والشرب لتعرف الطعم وهو لا يكون
الا بالقليل فهو علم في القلة والمعنى واذا انعمنا عليهم بايصال شيء يسير من الرحمة فهو
المطابق الموافق لما تقتضيه البلاغة واما قوله وان كنتم في ريب الا تنبيه هذا جواب
قائل ان كونهم في شك مع تهمة من القرآن والبعث به ولا شك امر مقطوع فهلا جيء باذا فقال
اما قوله وان كنتم الى آخره فاما لقصد التوبيخ اي له جوابان احدهما انه قصد التوبيخ اي التهديد
و التانيب على الريبة لاشتمال المقام على النصوص يعني ولاقتضاء المقام ان تصور وتجعل
هذا المعنى صورة كانها محسوسة وهو ان كون القرآن من عند الله وان البعث من متعلق ذاته لا
يصح فيه الشك الا على سبيل الفرض والتقدير فقط دون التحقيق مثل فرض العلماء والمناظرين
فقال متى تعلقت بتقدير المحالات مقاصد مثل الحام المعارض وغيره كما قدر الله تعالى استماع
الاصنام في ولو سمعوا اي الاصنام على طريق الفرض والتمثيل ما استجابوا لكم لانهم لا يدعون
ما تدعون لهم من الالهية وتتبرؤن منها وقيل ما نفعوكم والدليل على ان الواو في سمعوا للاصنام
ذكرهم قبل هذه الآية وقوله تعالى قبلها ان تدعوهم اي الاوثان لا يسمعوا دعاءكم لانها جمادات وبمنع
المقام من ان يقال اذا ارتبتم لان المعنى المذكور القالع والنصوص لا تتاتى الا بان فان البليغ اذا سمع
من البليغ ان في مقام الجزم بوقوع الشرط ينصرف ذهنه الى ان استعمال ان في هذا المقام
لا يخلو عن نكتة فيتدبر ويتفكر فيها ليعرف ان ذلك كان للتنبيه على ان الريب الواقع منه في مثل هذا
الموضع كان حقيقا بالانتفاء وللتوبيخ عليه فقد يقلع عنه بخلاف اذ العدم الداعي الى التدبر
ومثله ومثل ان كنتم في ريب قوله ان كنتم قوم مسرفين فيمن قرا ان بكسر الهمزة على انهم كانوا
مسرفين على البت لانه من الشرط الذي يصدر عن المدل بصحة الامر المتحقق ثبوته لقصد
التوبيخ والتجهيل في ارتكابهم الاسراف ولتصوير ان ارتكاب الاسراف من العاقل المتفطن في
هذا المقام لازم الانتفاء جدير بان لا يقع منه الا على سبيل الفرض والتمثيل لعين ما ذكرنا انفا
واما من قرا بالفتح فهو تعليل لقوله افنضرب افننحي عنكم الذكر ونذوده عنكم على طريق المجاز
قولهم ضرب الغرائب عن الحوض ومنه ما قال الحجاج ولاضربنكم ضرب غرائب الابل والفا
تعطفه على محذوف اي انهملكم فنضرب عنكم انكارا لان يكون الامر على خلاف ما تقدم وصفحا اما
مصدر من صفح عنه اذا اعرض منتصب على انه مفعول له على معنى فنعزل عنكم انزال القرآن والزام
الحجة به اعراضا عنكم واما بمعنى الجانب من قولهم نظر اليه بصفح وجهه على معنى افننحيه عنكم جانبا
فينتصب على الظرف كما يقال ضعه جانبا ومنه ومن المستعمل فيه ان في مقام الجزم بثبوت
الشرط للتوبيخ والتجهيل ما قد يقول العامل اي الاجير مبتدا وخبر قدم الخبر عند التقاضي

ما تعلقتها تعليل
لقصد التوبيخ وما
بمعنى شيء اي انما
قصد التوبيخ لاقتضاء
المقام معنى ينزع
الريبة عن اصلها
وتصوير معطوف
على ما وان المقام
مفعوله اي ولاشتمال
المقام على صح

عند الاقتضاء يقال تقاضى دينه وتقاضاه بمعنى ظرف القول بالعامل بضم العين مورد
العامل الى ساعي لي بالتقاضي ليقوى على العمل اذا امتد التسويف طال زمان المطل واخذ
وشرع العامل يتزجر عن الحرمان تحكى عنه وهو مصدر قولهم حرمه الشيء يحرمه حرمانا اذا منعه
ان كنت لم اعمل فسو واثق به مقول القول فقولوا جواب الشرط ومفعوله محذوف تقديره
فقولوا ما عملت اقطع الطمع على حكاية النفس وهو مجزوم على انه جواب الامر تنزلهم بيان
ما تقدم او حال من العامل وهو من منزلة من لا يعتقد انه عمل اي منزلة الجاهل لتوهم علة التنزيل
انه من نزلهم منزلة الجاهل لما توهم من حرمانهم اياه عنه مفعول معطوف على نزل محملا الى
ايامهم حال من قوله فهو تخيل في كلامه ان تنزيلهم في الخروج عن الحق فعل من له شك في استحقاقه ف
مع وضوحه ان اعتقدتم ان حسبتم اني لم اعمل فقولوا ما عملت ويلكم دعا عليهم معترض والمحقق
الشارح قال مفعوله القول مطوي اي فقولوا اقطع الطمع وفيه نظر واما التغليب معطوف
على فاما لقصد التوبيخ وهو الجواب الثاني تقديره اتيان ان في مقام الجزم بالارتياب اما لقصد
التوبيخ واما لتغليب غير المرتابين ممن خوطبوا من مثبته على مرتابهم لان المخاطبين ما بين
مرتاب الى غير مرتاب فجعل كلهم غير مرتابين لفضلهم عليهم ومما يشتمل على استعمال ان
فيما تقطع به لكون زمانه غير معلوم كقولك ان مت فافعل كذا لان الموت يقع على كل احد
قال النابغة فان يهلك ابو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام والطف منه قوله تعالى
افان مات او قتل انقلبتم لتردده بين شيئين كل واحد منهما غير متعين وباب التغليب
باب واسع للتصرف بعيد الغاية يجري في كل نوع من الكلام قال الله تعالى بيان لجريه
في كل فن لنخرجنك الآية انظر كيف خاطبوا شعيبا عليه السلام بالعود في الكفر في قولهم او
لتعودن في ملتنا لما قالوا قبل لنخرجنك يا شعيب ثم عطفوا على ضميره والذين آمنوا معك
اي ولنخرجن الذين دخلوا في الايمان معك بعد كفرهم من قريتنا ثم عطفوا على لنخرجنك
او لتعودن فجعلوهم عائدين جميعا على تغليب الجماعة على الواحد لان العود في الشيء يستدعي
الدخول فيه والخروج منه قبلا وشعيب ما كان في ملتهم لان على تغليب الجماعة على الواحد
الانبياء لا يجوز عليهم الصغائر الا ما ليس فيه تنفير بالاتفاق فضلا عن الكبائر فضلا على الكفر
على الخلاف فيه وكذا قوله اي وكذا على التغليب اجرى شعيب جوابه فقال ان عدنا في
ملتكم بعد اذ نجانا الله منها وهو بريء عود فوجه الا انه نظم نفسه في جملتهم وان كان بريا
من ذلك اجراء لكلامه على حكم التغليب وقال تعالى الا امراته كانت من الغابرين الذين غبروا
في ديارهم اي بقوا فهلكوا اذ كر غابرين لتغليب الذكور على الاناث لان الغبور وصف تشمل
من غبر من القسلين وقال في موضع آخر وكانت من القانتين اي مريم ابنة عمران من القا عين
بما يجب عليهم من الطاعة لربهم على التذكير لتعداد الانثى من الذكور حيث كانت القنوت صفة
تشمل من قنت من الصنفين تغليب ذكوره على اناثه ومن للتبعيض ويجوز ان تكون من لابتداء
الغاية على انها ولدت من القانتين لانها من اعقاب هارون اخي موسى عليهما السلام فلا تكون بما
نحن له وقال تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس اعلم ان ابليس عند
اكثر المتكلمين ولا سيما المعتزلة لم يكن من الملائكة قالوا كان جنيا واخرا من الوف من الملائكة

فغلبوا عليه في قوله فسجدوا ثم استثنى من بينهم استثناء واحد منهم حملا للاستثناء على المتصل لانه الاصل والاكثر وقد تعارضت الادلة من الجانبين لا يليق ايرادها في هذا الكتاب قوله على الانثى مفعول مطلق ومن هذا الباب يعني باب التغليب قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون قرئ تجهلون بتاء الخطاب مع انه صفة قوم والموصوف لفظه غائب لانه لما اجتمعت الغيبة والخاطبة غلبت الخاطبة لانها اقوى وارسخ اصلا من الغيبة ومعنى تجهلون تفعلون فعل الجاهلين بان اتيان الرجال شهوة من دون النساء فاحشة مع علمكم بذلك او تجهلون العاقبة او اراد بالجهل السفاهة والمجانة التي كانوا عليها ولكون التغليب في هذا المثال في الخطاب والغيبة ومن الامثلة السابقة في تغليب الجماعة على الواحد والذكور على الاناث فصل عما قبله بقوله ومن هذا الباب وكذا وما ربك بغافل عما تعملون اي وكالذي مر غلبت الخاطبة على الغيبة على القراءة بتاء الخطاب في تعلمون بعد قوله ولله غيب السموات والارض اي لا يخفى عليه خافية مما يجري فيهما فلا تخفى عليه اعمالكم واليه يرجع الامر كله فلا بد ان يرجع اليه امرهم وامر كل منتقم لك منهم فاعبده وتوكل عليه فانه كافيك وكافلك فما ربك بغافل عما تعملون اي انت وجميع المكلفين وغير المكلفين على تغليب المخاطب وكذا يذرؤكم اي وكالذي مضى غلب المخاطبون على الغائبين في يذرؤكم في قوله تعالى جعل لكم خلق لكم من انفسكم من جنسكم من الناس ازواجا ومن الانعام ازواجا اي وخلق من الانعام ازواجا ومعناه وخلق للانعام ايضا من انفسها ازواجا يذرؤكم يكثركم تقال ذرا الله الخلق بثهم وكثرهم والذر والذرو والذرء اخوات فيه اي في هذا التدبير وهو ان جعل للناس والانعام ازواجا حتى كان بين ذكورهم واناثهم التوالد والتناسل والضمير في يذرؤكم يرجع الى المخاطبين والانعام مغلبا فيه المخاطبون العقلاء على الغيب مما لا يعقل وهي من الاحكام ذات العلتين اي الخطاب والعقل وقوله خطابا ومغلبا حالان مترادفان من هذا الضمير وغيب على مثال عمد اسم جمع لغائب نحو طالب وطلب وانما قيل يذرؤكم فيه ولم نقل يذرؤكم به لانه جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير ونحوه ما يقول للحيوان في خلق الازواج تكثير كما قال تعالى ولكم في القصاص حيوة ومنه قولهم ابوان ومن باب التغليب التثنية في قولهم ابوان وهذا النوع من التغليب يستدعي تمهيد اصل وهو ان التثنية على ثلثة انواع تثنية لفظ ومعنى كرجلين وزيدين وهو تثنيه حقيقة لان فيه ضم مفرد الى مثله معنى وتثنية لفظ لا معنى نحو حنانيك وسعديك فان الغرض بالتثنية ههنا التكرير والتكثير لا الاثنان والمعنى تحننا بعد تحنن ودواما على طاعتك مرة بعد مرة وتثنية معنى دون اللفظ وذلك ان في كل شيء لا انفصال عن الجسد وهو واحد كالراس والانف واللسان والظهر والقلب ان اريد تثنيته يؤتى في الامر العام بلفظ الجمع كقولك ما احسن رؤسهما وفي التنزيل فاقطعوا ايديهما وفي قراءة عبد الله ايمانهما كراهة تثنيتين وان التثنية جمع في الحقيقة ولا لبس واما قولهم ابوان للاب والام وقمران للشمس والقمر فقد شذ عن هذه الاقسام لانه قد جاء فيهما التثنية من غير شركة في اللفظ والذي حسن ذلك ان الاب غلب على الام لانه مذكر فكانهما سميا بالاب فثنى والقمر غلب على الشمس لانه مذكر فقدرا مشتركين في الاسم واما خافقان للافق

لان الاسماء الظاهرة كلها في حكم الغيبة لعرائها عن علامة الخطاب

للمغرب والمشرق فالاشبه ان يكون مثل عمايتين للجبلين في انه هكذا مثنى وضع لهما دفعة لا انه كان المغرب مسمى بخافق او المشرق مسمى به ثم غلب احدهما على الآخر لا سيما انه مشتق من قولهم خفق النجم اذا غاب يقال خفقت النجوم خفوقا غابت واخفقت اذا تولت للمغرب فالخافق هو النجم لا المكان الذي تغيب فيه اللهم الا ان يقال سمي المغرب خافقا تسمية المحل باسم الحال ويعضد ما ذكرنا ما روى الجوهري عن ابن السكيت قال قال لان الليل والنهار يخفقان فيهما وقالوا الحسن والحسين رضي الله عنهما حسنان لان الحسن مكبر والكبر ولابي بكر وعمر عمران لانه مفرد وللاذان والاقامة اذانان لانه مذكر واشهر قوله وليسا في ... واذا مس الناس ضر هذه الآية وردت في سورة الزمر في موضعين الاول والوسط الاولى واذا مس الانسان ضر دعانا بالفاء فيهما سهو وقع في نسخ المفتاح من الناسخ في موضع منها ان كانت من الاولى وهو الناس مكان الانسان في موضعين ووقوع الواو موقع الفاء والناس موقع الانسان وفسر ما بعدها وما قبلها ان كانت من الثانية والمحقق الشارح جعلها من الثانية حيث قال والفاء ابتدائية او عاطفة وفسر ما بعدها وما قبلها وليس في المتن قرينة تدل على انها من الثانية والغرض من ايرادها التنبيه على سؤال وجواب عكس الذي مر وذلك انه لما اجاب عن مجيء ان في المقطوع به اراد ان يجيب عن ورود اذا في المشكوك فيه فقال لجيء بلفظ اذا مع الضر نظرا الى لفظ المس لدلالته على القلة لانه التقاء البشرتين في الاصل ثم استعمل في اصابة الضر مجازا مع مراعاة القلة ونظرا الى تنكير الضر لانه يفيد تقليله الحال المحقق وهي انه تعالى يوبخهم ويهددهم على ما الانسان عليه من انه اذا اصابه ضر يسير من فقر او مرض دعا ربه منيبا اليه راجعا الى ربه ثم اذا خوله نعمة منه اذا اعطاه نعمة كائنة من ربه نسي ما كان يدعو اليه نسي الضر الذي كانوا يدعون الله الى كشفه ونظرا الى الناس المستحقين ان يصيبهم كل ضر والا بائهم قبول ما امروا به من الايمان والطاعة وللتنبيه على ان احاطة شيء يسير من البلاء لمن هذه صفتهم حقه ان يكون واجبا مقطوعا به هذا تفسير الآية ان كانت الاولى وان كانت من الثانية فالفاء تدل على انها مسببة عن قوله واذا ذكر الله وحده اشمأزت على معنى اذا افرد الله بالذكر ولم يذكر معه آلهتهم اشمأزوا اي نفروا وانقبضوا واذا ذكر الذين من دونه وهم آلهتهم ذكر الله معهم او لم يذكر استبشروا لافتتانهم بها ونسيانهم حق الله الى هواهم فيها فاذا مس احدهم ضر دعا من اشمأز من ذكره دون من استبشر بذكره ثم ثم اذا خولناه نعمة اعطيناه نعمة كائنة منا قال انما اوتيته على علم مني اني سأعطاه لما في من فضل واستحقاق او على علم من الله بي وباستحقاقي او على علم مني بوجوه اسبابها كما قال قارون على علم عندي وذكر الضمير في اوتيته وهو للنعمة ذهابا به الى المعنى لان نعمة ههنا في قوة شيئا من النعمة ونصيبا منها ويجوز ان يكون ما في انما موصولة لا كافة فيرجع اليها الضمير على معنى ان الذي اوتيته على علم وجيء اذا مع الضر لما ذكر في الاولى بعينه ولما قوله تعالى واذا مسه الشر الى آخره هذا ضرب آخر من طغيان الانسان اذا اصابه الله تعالى بنعمة ابطره حتى كانه لم يصادف شدة قط فنسي المنعم واعرض عن شكره ونأى بجانبه اي ذهب

دعا ربه منيبا اليه بالواو والثانية فاذا مس الانسان ضر صح

بنفسه وتكبر وتعظم وان مسه الضر والفقر اقبل على دوام الدعاء واخذ في الابتهال
والتضرع وقد استعير العرض لكثرة الدعاء ودوامه وهو من صفة الاجرام ويستعار له
الطول ايضا كما استعير الغلظ لشدة العذاب وفي تحقيق نأى بجانبه وجهان ان يتم جانبه
مكان نفسه وان ينزل مكان الشيء وجهته منزلة الشيء نفسه ومن ذلك قوله تعالى فرطت
في جنب الله وقول المتنبي يحل بمجلس فلان وحضرته يعنون نفسه فكانه قال ونأى بنفسه
كقولهم في المتكبر ذهب بنفسه وذهبت به الخيلاء كل مذهب وان يراد بجانبه عطفه
ويكون عبارة عن العدول والميلان كما قالوا ثنى عطفه وتولى بركنه فتحمل ما عرفت تقتضي
البلاغة ان يعود الهاء في مسه على المعرض المتكبر لان اللام في الانسان لتعريف الجنس
وهو مطلق لعدم التقييد والمطلق يحمل على الكل والبعض ثم وصفه بالاعراض والتكبر
فعلم من ذلك ان المراد بعضه لان الجنس باسره لم يوصف بهذا الوصف فيكون المعنى واذا مس
المعرض المتكبر جنسه ويكون لفظ اذا تنبيها على انه يحق ان يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به
واعلم ان ليس في اذ معنى المجازاة لانها لما مضى من الدهر والشرط لا يعقل الا فيما يأتي
منه الا اذا كففت فاحالت ما الكافة معناها من المضي الى الاستقبال وهيأتها للمجازاة
كقولك اذ ما تأتني آتك وقوله اذ ما تريني اليوم ازجي ظعينتي اصعد طورا في البلاد وافرع
والمفهوم من كلام سيبويه ان التركيب قد نقلها من الاسمية الى الحرفية اذ الاصل في
الشرط الحرف لانها نظمها مع ان في سلك التعرض لهما وعند عامة النحويين انها
باقية على اسميتها نحو الكاف ورب ومن لم يخرجن عن الحرفية وان كففت بما وذهب ابو
علي الى انها في الشرط اسم مكان لانها ان كانت اسم زمان كانت للمضي والجزاء لا يكون
في الماضي وهو ضعيف وروى بعضهم ان سيبويه قال اذ قد يكون للمكان قوله
ولا فرق اي لا فصل بين اذا غير مشفوعة بما واذا ما مشفوعة بها في باب الشرط
من جهة المعنى اذ معنى المجازاة فيهما ان يقع جوابهما عند مجيء الوقت كما يقع في ان
عند وجود الشرط لا تفاوت في اقتضائهما هذا القدر غير ان في المشفوعة ابهاما
في الاستقبال دون غير المشفوعة بناء على ان ما عند المصنف كافة وحينئذ تستعمل
استعمال اذا ما في الامور المتيقنة ولذلك لم يجزم بغير المكفوفة لانها اذ ذاك لوقت معلوم
باضافتها الى ما بعدها وهذا المعنى ينافي الجزم لان الجزم دليل الابهام فلو جزمت بها
لكانت مبهمة وخولف في الجزم بها مكفوفة فمنهم من جزم بها لانها حين كففت زال
تخصيصها بالمضاف اليه لانقطاعها عنه بما وكانت عنده بمنزلة اذما وحيثما وانشدوا
للفرزدق فقام ابو ليلى اليه ابن ظالم وكان اذا ما يسلل السيف يضرب وقد عورض
بما انشده سيبويه لكعب بن زهير واذا ما تشاء تبعث منها مغرب الشمس ناشطا مذعورا
وقد جزم بها بعضهم غير مكفوفة في الضرورة قال الفرزدق ترفع لي خندف والله يرفع لي
نارا اذا خمدت نيرانهم تقد وقال آخر واذا تصبك خصاصة فتجمل واعلم ان ما في
اذا ما عند كثير من المحققين زائدة لا كافة زيدت بين المضاف والمضاف اليه كما زيدت في
قولهم غضبت من غير ما جرم وفي قوله تعالى ايما الاجلين وقوله مثل ما انكم وهي لا تنفك

وابت لها ان تضيف الى ما بعدها ح

عن الاضافة لانها لما يستقبل من الزمان معينا ولا تتعين الا باضافتها الى ما بعدها
وحينئذ تستعمل في المتيقن ولا يلزم جزم اسماء زيادتهما في اذما لافادتهما ما لم يكن مستفادا
دونهما الا ترى انها صححت الشرطية والعمل فيها بخلاف اذا ما لانها لم تحدث فيها شيئا
ومتى للسؤال عن وقت مبهم متناول لجميع الاوقات في الاستقبال ولذلك لا تستعمل الا في غير
المتيقن ويقع موقع ان في الجزاء لان الاستفهام يناسب الجزاء من حيث ان كل واحد منهما
غير واقع ويزاد بعدها ما فيزيدها ابهاما اي تاكيدا لابهامها ويزداد المجازاة حسنا وهذا
معنى قوله متيما اعم لانها اذا تضمنت جميع الازمنة بدون ما فليس لزيادة التعميم معها معنى
الا التاكيد وتجزم بها مع ما وعدمها ويمكن ان يقال معنى قول متيما اعم ان المخاطب يحتمل ان يفهم
من قولنا متى يكرمني اكرمك تعميم ازمنة اسبوعه او شهره او سنته فاذا قلنا متيما انتفى
ذلك الاحتمال واين لمكان مبهم يتضمن جميع الاماكن والاحيان استفهامية كانت او شرطية
محمولة على ان يقال اين زيد مستفهما عن مكانه واين تكن اكن مستمرا على المكان ويزاد
عليها ما فيزداد عمومه على معنى ان السامع يمكن ان يخطر بباله تعميم امكنة قرية او بلدة فاذا
قيل اينما لم يبق ذلك الجواز ويكتسب المجازاة بها حسنا وفي التنزيل اينما تكونوا اي في ملاجئ
حروب او غيرها يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة في حصون مرتفعة حيث ظرف
مبهم في الامكنة والجازي بها كما جوزي باين للزومها الاضافة للتوضيح فاذا اريد بها
المجازاة كففت بما وجزم بها فهي نظيرة اذا في المجازاة والجزم وفي كونها للمكان غير ان
ما في اذما زائدة وفي حيثما كافة وفي التنزيل وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره اي واي
مكان كنتم اجعلوا قبلة الوجه تلقاء المسجد الحرام اذا صليتم وشطره نصب على الظرف
ومن تعم اولي العلم قال تعالى ومن يهاجر اي اي مكلف هاجر في سبيل الله يجد في الارض
مراغما مهاجرا وطريقا يراغم بسلوكه قومه اي يفارقهم على رغم انوفهم والرغم الذل والهوان
واصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب يقال راغمت الرجل اذا فارقته وهو يكره مفارقتك
لمعرة ان يلحقه بذلك وما عام فتكل شيء قال تعالى وما تفعلوا اي اي شيء تفعلونه
ومهما اعم يعني عموم مهما اكثر من عموم ما قال تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما
نحن لك بمؤمنين المذهب السديد البصري انها ما المضمنة معنى الجزاء شفعت بها
ما المزيدة المؤكدة للجزاء كقولك متيما يخرج اخرج وقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت غير
ان الالف قلبت هاء لكون الالف والهاء من مخرج واحد استثقالا لتكرير المتجانسين وذلك
مذهب الخليل ومن الناس من يزعم ان مه هي الصوت الذي يصوت به الكاف بمعنى اكفف
وما للجزاء كانه قيل كف عن كل شيء ما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ومنه
قوله اماوي مهمن يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس ماوي يندم ركب مه
مع من كما ركبها مع ما ومحل مهما اما رفع على الابتداء بمعنى ايما شيء تأتنا به او نصب بمعنى
ايما شيء تحضرنا تأتنا به ومن آية تبيين لمهما والضميران في به وبها راجعان الى مهما
الا ان الاول ذكر على اللفظ والثاني انث على المعنى لانه في معنى الآية وذلك كله دليل اسميتها
وقال سيبويه لو سميت رجلا مهما لم تصرفه فجعلها فعلى وهذا يدل على ان مذهبه فيها

انها كلمة معتدة للمجازاة وليست مركبة والفها للتانيث ووجه اى سبب كون مهما
اعم من ما ان قدر اصلها ماما ظاهر لما مر دون ان تكون مه بمعنى كف وما جزائية
ودون ان يكون كلمة معتدة فهو غير ظاهر لاستفاء ما يزيدها ابهاما واى تعم ما تضاف
اى البه من ذوى العلم وغير ذوى العلم تقول اى الرجلين او الرجال يكرم اكرمه واى البلدين
تدخل ادخل وتدخل عليها ما المزيدة فتوكد معنى المجازاة بها قال تعالى ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى حذف نون تدعون للجزم وانى ظرف مكان بمعنى اين وقد تجى بمعنى كيف
قال تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم والمجازى بها فتعم الحالات المتعلقة بالشرط دون الجزاء
تقول انى تاتنى آتك اى من اى جهة او جانب تاتنى آتك وتقول انى تقراء اقراء اى على
اى وصف وحال تجد القراءة من جهرها او همسها واخفائها او غير ذلك اوجدها
انا واعلم ان الغرض من ترك ان التى هى اصل وسابق فى باب الشرط بدليل جواز
الفصل بينها وبين الشرط على الاطراد كقوله تعالى وان امرأة خافت وجواز الاشتراط
بها على كل شئ من عين او معنى وزمان او مكان وجواز سقوط الفعل بعدها كقولك لمن
تقول اتكرم زيدا وهو يهينك اكرمه وان على معنى وان اهانتى الى استعمال هذه المعممات
اعنى الاسماء المتضمنة معنى ان المحمولة عليها فى الشرط الاختصار وترك التفصيل الى الاجمال
مع الاستغناء عن الاطالة ربما لم يف ان بالاحصاء والحصر وتملك كما تفى هذه الاسماء لما
فيهن من العموم والاستغراق لما علق بهن من المعانى وان شئت فانطبق لك من ياتنى
اكرمه كيف استغرقت ذوى العلم واستغنيت بها عن التفصيل والتطويل الى عدد قد
تعذر استيعابه مع اداته الى الاملال لو قلت مكانها ان ياتنى زيد اكرمه وان ياتنى عمرو
وان ياتنى خالد وان عددت كثيرين من الجنس لم تستغرقه مع حصول الملالة وفى
التنزيل ومن يطع الله اى ايما مكلف اطاع الله فى فرائضه ورسوله اى واطاع رسوله
فى سننه ويخش الله اى ويخشى الله على ما مضى من ذنوبه ويتقه اى فيما يستقبل
فاولئك هم الفائزون فقد جمع النجاة والظفر بن وبره وكليته لما فرغ من بيان ما
لمعانى كلم الشرط من الفروق اخذ يبين ان جملتى الشرط والجزاء يجب ان يكونا فعليتين
والفعل مضارع فقال واعلم ان الجزاء والشرط اى مما كان بمعنى الجزاء والشرط بادوا
الا لو لانهما على خلاف ذلك انها كالسجى يو تعلق وجود شئ غيره واقع بوجود شئ هو واقع
كذلك اى الشرط انما يكون بامر غير موجود ويمكن ان يوجد وان لا يوجد والجزاء بامر
موقوف دخوله فى الوجود على دخول شرطه فيه لتستلزم جواب لما وذلك فاعله اى
يستوجب ذلك التعلق بهذا الوجه استحالة الثبوت فى جملتى الشرط والجزاء بما عرفت
من معناهما آنفا فامتنع الفاء للتسبيب اى فلما ذكرنا من امتناع الثبوت فى جملتيهما
لتمتنع ان يكون الجملتان اسميتين او احديهما معطوف على الالف فى يكونا وقد استجيز ذلك
للفصل المعنى ولتمتنع ايضا ان يكون احدى الجملتين اسمية لان الاسماء ثابتة واقعة لا تستقيم
تعلق وقوع غيرها على وقوعها وكذا امتناع المضى اى وكالذى مر استوجب التعلق
المعلوم امتناع المضى فى الجملتين فامتنع اى ان كان الامر على ما ذكر فاستحال ان يكون

الفعلان فى الشرط والجزاء ماضيين او ان يكون احد الفعلين ماضيا اى يستحيل كون
احد الفعلين ايضا ماضيا لان معنى الشرط ان تعلق شئ لو قوعه غيره فيما ياتى ويروى
امتناع المضى ان يكون على ابدال ان يكون من المضى تقديره لامتناع ان يكون والاول اقرب
ويظهر من هذا ويعلم مما ذكرنا من استلزام التعلق لما مر ذكره امتناع كون الجملتين
اسميتين او احديهما وامتناع كون الفعلين ماضيين او احدهما اى نحو ما كان الشرط والجزاء
فيه ماضيين لفظا لا معنى فان شان ان قلب معنى الفعل الماضى الى الاستقبال او كان
الشرط ماضيا لفظا والجزاء مضارعا او على العكس ونحو معطوف على نحو اى وان نحو ما
كان الشرط فيه مضارعا والجزاء اسما والتنويع بقوله ونحو لكون احدى الجملتين اسمية
بخلاف الامثلة المتقدمة ونحو اى وان نحو ما كان الفعلان فيه ماضيين صحيحين اعنى
ان يكون ماضيا لفظا ومعنى نحو ان اكرمتنى الآن فقد اكرمتك امس بدلالة اقتران الآن
وامس بهما واثبات الفاء وقد وذلك على ان الجزاء لا يقع الا بالمستقبل فاذا وقع فى الماضى
الصريح يجب الفاء لتصحيح المجازاة به لافتقاره اذ ذاك الى رابطة تربطه بما قبله وهى الفاء
من بين حروف العطف لانها هى التى تفيد ان ما بعدها مسبب عما قبلها وتؤذن بالاتباع
ويلزم ايضا قد لان الماضى بعيد من المستقبل فيؤتى بقد لتقربه من الحال الذى من شانه
القرب الى الاستقبال بخلاف الماضى مما لا موجب تبيين لقوله نحو الاول والآخر والبيان
عين المبين فيكون ما عبارة عن التراكيب الشرطية التى مرت ويكون العائد فى لكونه على الفعل
الذى فى هذه الامثلة وفى معه على ما باعتبار اللفظ والمعنى من الشرط الذى لا موجب
معه لان يكون الفعل مضارعا ويظهر من هذا ان قول العلامة الشارح رحمه الله الهادى فى
لكونه يعود على ما ضعيف كنون التاكيد بيان لما يوجب كون الفعل مضارعا وذلك ان لا يوكد
بها الا الفعل المستقبل الذى فيه معنى الطلب فلا يوكد بها الماضى لا الحال ولا ما ليس فيه معنى
الطلب ولما كان الشرط وان لم يكن موضعا لنون التاكيد فقد يدخل ان الجازمة ما التاكيد معنى
الجزاء ويدخل معها نون التاكيد لشبهها بما بلام القسم المؤكدة للفعل وفى كونها مؤكدة نحو
قوله تعالى فاما ياتينكم اصله ان ياتكم زيدت ما على ان ثم ادغم فادخل نون التاكيد ومن
تبع الجزاء متى هدى كتاب وشريعة وقوله تعالى فاما تثقفنهم تصادفنهم وتظفرن
بهم وهنا اجمال بعد تفصيل لا يصار اليه اى يرجع اليه خبر ان نحو فى بليغ الكلام هذه لا ضافة
مثل جرد قطيفة المعنى ويرشد ما ذكرنا الى ان نحو الامثلة المذكورة لا تؤتى فى الكلام البليغ
الا لمعنى لطيف حسن مثل بالجر صفة لنكتة والتوخى القصد اى مثل قصد اظهار ما
ليس حاصلا فى زمن ما هو حاصل نظرا الى لفظ الماضى اما لقوة الاسباب تفصيل لما يقع
لاجله التوخى فانه يكون باعتبارات مختلفة اى التواخى ما منشاؤه قوة الاسباب فى وقوع
ما ليس واقعا لاجتماعها وتناصر بعضها بعضا كقولك ان اشتريت كذا بلفظ الماضى حال اجتماع
اسباب الاشتراء من تراضى المتبايعين ورؤية المبيع وسائر ما يتوقف عليه البيع واما اخذ
ما سيقع كالواقع كقولك ان مت اذ الموت حتم على كل انسان وعليه وعلى اقامة ما سيقع مقام
الواقع فقط الا فى كونه شرطا قال تعالى ونادى اصحاب الجنة بلفظ الماضى لان هذا النداء

انما يكون بعد استقرارهم في الجنة وقال ونادى اصحاب الاعراف هي جمع عرف استعير من
عرف الفرس وعرف الديك وهي اعالي الحجاب وهو السور المضروب بين الجنة والنار وكذا
ومثل ما مضى من الامثلة في تنزيل ما هو للوقوع منزلة الواقع قوله تعالى انا فتحنا لان المراد
بالفتح فتح مكة وقد وليها قبل فتحها وما قدره الله تعالى فهو كائن فاخبر بصيغة الماضي
اشارة الى انه لمر لا دافع له ولا رافع وتنبيها على ارتفاع شان المخبر وقد اختلفت اراء المفسرين
في الفتح فقيل هو فتح مكة وهو المختار وقيل فتح الروم وغيرها وقيل صلح الحديبية وهو
نوع من الفتح وقيل فتح الاسلام بالحجة والبرهان والسيف والسنان وقيل هو الحكم
لقوله تعالى فافتح بيننا بالحق ولما التعريض لمن توخى ابانة غير الحاصل في معرض
الحاصل لمقابلها ذكروا اما التعريض سواء تكون الكناية في الكناية المطلوب بها نفس الصفة
او الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كما
تقول في عرض من يؤذي المؤمنين المؤمن هو الذي يصلي ويزكي ولا يؤذي اخاه المسلم
ويتوصل بذلك الى نفي الايمان عن المؤذي وكما قال تعالى ولئن اتبعت اهواءهم اي افعالهم
التي هي اهواء وبدع لان الخطاب مع الرسول عليه السلام والمراد قومه الذين كان بينهم و
بين اهل الكتاب صداقة وكان اتباع افعالهم صفتهم بشهادة ترك المضارع الى الماضي المؤذن
بالتحقيق نظرا الى اللفظ وحصول علم الله تعالى بان النبي لم يتبع اهواءهم ولا يجوز له ان يتبعهم
وقال لئن اشركت ليحبطن عملك بشهادة التوحيد والموحى اليهم جماعة مع علم الله تعالى
ان رسله لا يشركون ولا تحبط اعمالهم والاتيان بالماضي وقال فان زللتم اي انحرفتم عن
الطريق الذي امرتم به من بعد ما جاءتكم البينات اي الحجج والشواهد على ان ما دعيتم الى الدخول
فيه هو الحق فان الخطاب مع المسلمين والمراد المنافقون او اهل الكتاب ونظيره
نظير ما مضى من الامثلة المار ذكره في كونه تعريضا لا في ترك المضارع الى الماضي لتوخي ابراز
ما ليس حاصلا في معرض الحاصل لقصد التعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني
لانه اخرج الكلام في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم ليتلطف لهم ويداريهم
ولانه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد لهم غير ما يريد لروحه فوضع وما لي لا اعبد
الذي فطرني اي خلقني موضع وما لكم لا تعبدون الذي فطركم وان اردت فتامل قوله
تعالى واليه ترجعون ولولا قصد التعريض لقال واليه ارجع ليناسب النظم وكذا اي
ومثل ما مر في كونه تعريضا أأتخذ الاية لانه يريد اتتخذون من دونه الهة ان يردكم
هو بضر ويشفع لكم هؤلاء لم ينفعكم شفاعتهم ولم ينقذوا على انقاذكم انكم في هذا الاستحباب
لواقعون في ضلال بين لا يخفى على ذي لب وعكان التعريض والايذان به قال اني امنت
بربكم ولم نقل بربي واردفه بقوله فاسمعون اي فاسمعوا قولي واطيعوني لمزيد التنبيه
عليه ولا سبيل الى معرفة سر هذا التعريض الا معرفة مقام تقتضيه وفائدته قصد تسميع
الحق على وجه لا يفضي من سعى في قتل من يستمع الحق الى زيادة غضب والوجه هو ان
يترك المشافهة بنسبتهم الى الضلال ويترك التصريح لهم بان تنسبهم الى مباشرة الباطل
ومن هذا الاسلوب هذا اشارة الى نطلب اسماع الحق والى ترك المواجهة بالتضليل الى

ومما جاء على هذا الطريق قوله تعالى قل لا تسألون الى اخره حيث اسند الاجرام وهو
اقتراف الجريمة الى المخاطبين والعمل الى المخاطبين والا مقتضى النسق النسق ما جاء من
الكلام على نظام واحد اي وان لم يقصد هذا الاسلوب كان حق نظم الكلام اسناد العمل
الى المخاطبين والاجرام الى المخاطبين على عكس ذلك وانما قال من حيث الظاهر لانه اراد
بالاجرام الصغائر والزلات التي لا يخلو منها مؤمن وبالعمل الكفر والمعاصي العظام
فهو في المعنى ما قال فلا يكون حق النسق على هذا التاويل ما قيل وكذا ما قبله اي ومثل
قل لا تسألون جاء الذي قبله على هذا الفن حيث قال انا ثم عطف على اسم ان واياكم ثم
قال لعلى هدى ثم عطف عليه او في ضلال وهو يحتمل ان يكون خبر المعطوف ويكون خبر
المعطوف عليه محذوفا ويحتمل العكس فترك التصريح باضافة الهدى الى انفسهم والضلال
الى العدو لان احد المتناظرين اذا نسب الخطاء الى صاحبه وقال انت مخطئ يغضبه
ذلك وعند الغضب يبغي سداد الفكر وعند اختلاله لا مطمع في الفهم فيفوت الغرض
بخلافه اذا قال ان احدنا لا شك في انه على الخطاء والتمادي في الباطل قبيح والرجوع الى
الحق احسن الاخلاق وذلك لا يوجب تنقصا في المرتبة ولا يوهم انه في قوله شاك على
ان في الكلام المتقدم دلالة غير خفية على ان من هو على الهدى ومن هو في الضلال
المبين من الفريقين حيث امر النبي عليه السلام بان نقرر رهم بقوله من يرزقكم من السموات
والارض ثم امره بان يتولى الاجابة والانفراد عنهم بقوله الله اي يرزقكم الله للاشعار
بانهم مقرون به بقلوبهم الا انهم ربما ابوا ان يتكلموا به لان الذي تمكن في صدورهم
من العناد وحب الشرك قد الجم افواههم عن النطق بالحق مع علمهم بصحته وامره
ان يقول لهم بعد الالجام والالزام وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين اي ان احد
الفريقين من الذين يتوحدون الرازق من السموات والارض بالعبادة ومن الذين
يشركون به الجماد الذي لا يوصف بالقدرة لعلى احد الامرين من الهدى والضلال
والاختلاف بين حرفي الجر الداخلين على الهدى والضلال لان من هو على الحق كانه
مرتفع مطلع والضال منغمس في ظلمة وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف
بتسكين النون من الانصاف قال صاحب الكشاف هذا من الكلام المنصف الذي كل
من سمعه من موال او معاند قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبك وانما قدم قوله
قل لا تسألون على قوله وانا او اياكم مع انه متاخر في ترتيب المصاحف لان قوله قل لا تسألون
ادخل في الانصاف وابلغ فيه من قوله وانا او اياكم لتصريح اسناد الجريمة الى نفسهم و
العمل الى الخصم خلاف الهدى والضلال ولما للتفاؤل من قبل المتكلم والسامع معطوف
على اما للتعريض واما لاظهار الرغبة يعني من جهة القائل في وقوع ما دخل تحت لفظ
الشرط كقولك ان ظفرت بحسن العاقبة فذاك غرضي ومرادي وذلك يصلح ان يكون مثالا
لكلا الاعتبارين وعليه اي قوله تعالى ولا تكرهوا الاية وارد على اعتبار اظهار الرغبة
في وقوع الداخل تحت لفظ الماضي والفتيات جمع الفتاة ويكنى بالفتى والفتاة عن
العبد والامة والبغاء مصدر البغي يقال بغت اذا زنت تبغي بغاء فهي بغي اي

لون

اردن تحصنا اى تعففا اخرج الكلام على لفظ المضى تنبيها على ان اختيارهن العفاف امر
مرغوب فيه حسن عند الله تعالى يجب ان يقع ارادة التحصن منهن ومن المولى نهى فى نفس الآية
سؤال وجواب تركناهما حذرا عن التطويل وهذا المثال خاص باظهار الرغبة وما شاكل ذلك
اى وما شابه المذكور من قوله لقاك لقوى الاسباب الى آخره وقولهم رحمه الله فى الدعاء
وانما قال فى الدعا للاشتباه احد انه خبر نظرا الى صيغته لان الدعا يكون على صورة الامر وان
ظهر لسره فى الدعا الى غاية لا يذهب الوهم الى الخبر حتى هذا القبيل من قبيل التفاؤل
ويمكن ان يكون من اظهار الرغبة ويجوز الجمع ويعضد الاول قول المصنف رحمه الله فى باب النداء
الجهات المحسنة لاستعمال الخبر فى موضع الطلب تكثر تارة يكون لقصد التفاؤل بالوقوع كما
اذا قيل لك فى مقام الدعاء اعاذك الله من الشبهة لتتفاءل بلفظ المضى على عقد
من الامور الحاصلة التى حقها الاخبار عنها بافعال ماضية وفى ما ذكرنا تنبيه على ان
من التفاؤل واظهار الرغبة ليس خصوصا وعموما مطلقا ومن هنا ومن مكان التفاؤل
واظهار الرغبة يتفطن للطيفه تفيدها الخلاف الشرطى بلفظ الماضى مع الحسنة والمستقبل
مع السيئة فى اذا جاءتهم الحسنة وان تصبهم سيئة وهى ان النفوس لما كانت ترغب
فى الحسنة اتى بالماضى معها للتفاؤل بوقوعه على الوجه الذى ذكر انفا بخلاف السيئة فانها
تنهد فيها فالبراز معطوف على ابراز غير الحاصل وقد يروى العطف باو اى النكتة فى ترك
المستقبل الى الماضى توخى ما ذكر وتوخى ابراز المقدر فى كسوة الملفوظ به لانصباب الكلام
الى معناه لافادة الكلام المنطوق معنى المقدر تعليل لقوله ابراز المقدر بيانه قولنا ان اكرمتنى
الآن فقد اكرمتك امس فى الظاهر غير صحيح لاستحالة كون الاكرام فى الحال سببا للاكرام الذى
وجد امس ونقتضى امتناع كون الموجود سببا للمعدوم فلابد من مقدر ضرورة تصحيح
معناه واذا اريد ابراز المقدر يجب ان يكون ماضيا لان المعنى عليه نحو ان تعتد باكرامى
الآن فاعتد بانى اكرمتك امس فيجعل كانه ابرز فوجب الماضى فمفاده ايراد الماضى فى
الملفوظ به ايذان بان المقدر لو ابرز يجب ان يكون على صيغة الملفوظ به فافهم ولو كلمة
فحيث وضعت لتعلق شئ لامتنع على سبيل الحتم والوجوب بامتناع غيره كتعليقك امتناع
لامتناع الاكرام بامتناع مجئ مخاطبك فى قولك لو جئتنى لاكرمتك استحالت حملنا لو على ان
تكونا ثبوتيتين اعنى اسميتين فان الاسمية هى الثبوتية اى الحالية عن الدلالة على
الحدوث والتجدد ومما ذكرنا تعلم ان ما نكرة موصوفة والباصلة التعليق وعلى متعلق بامتنع
واستغنت جواب فحيث ولزم معطوف على امتنعت وهو يتعدى بنفسه وبالباء يقال لزمت
الشئ ولزمت به فان كان من الاول كان فاعله ذلك يعود على مدلول الكلام السابق ومفعوله
ان تكونا وتقديره ولزم كون لو للتعليق المذكور ان تكون الجملتان فعليتين وان كان من الثانى
ففاعله ان تكونا اى ولزم من كون لو على ذلك كون الجملتين فعليتين لافادة الفعلية التجدد
دون الثبوت والفعل ماض الواو للحال اى لزم ان تكونا فعليتين والحال ان الفعلين ماضيان
لانها موضوعة للشرط فى الماضى وانها اذا دخلت على المستقبل تقلب معناه الى المضى والى ما
قلنا من القلب اشار المصنف بقوله واستلزم اى استتبع ما ذكر من معنى لو وكون جملتاها

فعليتين والفعل ماض فى مثل قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار اى قد وقفوا عندها
وهم يعاينونها فهم موقوفون على ان يدخلوا النار من قولهم وقفته وقفا من قف وقوفا او
وقفوا عليها وهى تحتهم بمعنى انهم وقفوا فوق النار على الصراط وهو جسر فوق جهنم
او عرفوا حقيقتها تعرفا من قولهم وقفت فلانا على كلام فلان اى فهمته وعرفته
وجواب لو محذوف للعلم به وهو لرأيت سوء منقلبهم او لرأيت سوء حالهم وفيه من المبالغة
ما ليس فى ذكره وذلك عليه قول الرجل لغلامه والله لئن قمت اليك وسكت عن الجواب
ذهب فكره الى انواع المكروه ولو اظهرته لم يكن كذلك وفى قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم من الحياء والخزى والغم عند ربهم وهو بيان شدة الخجالة لان المذنب اذا
اساء الى الرب ثم وقف بين يديه يكون فى غاية الخجالة وجوابه ايضا محذوف اى لرأيت
اسوء حال وفى قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم للسؤال وجوابه
متروك اى ولو ترى موقفهم على اذل حال وهم يتناقلون الكلام ويتجاوزون كما يكون عليه
حال جماعة اخطأوا فى امر يقول بعضهم لبعض كان ذلك بسببك ويرد عليه الآخر مثل ذلك
لرأيت عجبا وحالا هائلة تنزيل المستقبل مفعول به لاستلزم وهو منزلة ظرف مكان اى
استلزم ان تقام الفعل المستقبل فى الآيات الثلاث وهو ترى مقام الماضى المعلوم لان الماضى
قد وقع واستغنت فى قولك لرأيت متعلق بالماضى المعلوم نظما له للمستقبل مفعول لاجله
اى لينتظم المستقبل فى سلك المقطوع به وهو الماضى لصدور الفعل المستقبل عمن لا خلاف
فى اخباره وهو الله تعالى ولان ما الله فاعله فى المستقبل بمنزلة ما قد كان ووجد لتحققه
وقال المحقق الشارح منزلة نصب على المصدر وفيه نظر على انى متعلق بمحذوف
وهو حال من المضمر التنزيل اى استلزم تنزيل المستقبل مشابها بالمنزلة منزلة الماضى
فى قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين اى كلما راى الكافرون حالا من احوال
العذاب وراوا حالا من احوال المسلمين ودوا لو كانوا مسلمين واعلم انه تكون رب عا
فتلى الاسم والفعل الماضى قالوا لانها تقع فى الامر العام جوابا لسؤال فيه فعل ماض كقولك
لمن يقول ما لقيت رجلا او قد قدرته يقول رب رجل لقيته فيجب مطابقة الجواب السؤال
وقد يدخلها ما فيقال ربما رجل عندك بالجر وقد تلحق بها ما الموصوفة قال امية بن ابى
الصلت ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال الظاهر ان ما نكرة موصوفة لاعائد
الضمير من تكره اليها فان المعنى نكرهه فعلى هذا ما فى ربما يود كافة عند بعض البصريين ووقوع
المستقبل بعد رب حكاية للفظه مراعاة للظاهر فان الكفار يودون ذلك يوم تقوم الساعة
وهو فى تاويل الماضى لان ما اخبر الله تعالى به بالغ فى الثبوت مبلغ الموجود الذى قد مضت
عليه الازمنة المتطاولة وله فى القرآن غير نظير وقد سبق وعند بعض نكرة موصوفة بيود
على حذف الذكر والتقدير رب يوم يود فيه الذين كفروا لو كانوا مسلمين علمتم وحذف الفعل
لسد الصفة مسده كما تحذف الصفة لسد الفعل مسدها كما فى البيت ويمتنع كونها من بدلة
فى الآية لاستلزام دخولها اذ ذاك على الفعل ويكون المعنى رب يود وهو معلوم الامتناع
والكوفيون يضمرون كان ويقولون تقديره ربما كان يود وهو عند سيبويه ممتنع لقلته الجدوى

عنده عبد الله المقتول على تاويل كان عبد الله المقتول والى هذا التفصيل اشار المصنف
بقوله فاحد قولي اصحابنا البصريين وهو متعلق بربما يود ولقائل ان يقول المشهور
ان رب للتقليل قال المبرد رب تنبئ بان ما وقعت عليه كان وليس بالكثير ولذلك يجب في
مجرورها ان يكون نكرة لان التقليل والتكثير لا يتعقلان الا في النكرة لان المعرفة متعينة
لا تحتملهما وتمني الكافر الاسلام يكثر ويتصل فكيف قال تعالى ربما يود وللمجيب ان يجيب
بان الامام عبد القاهر قال قد غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة يقولون رب مهمه قطعتها
في موضع المدح وقال امرؤ القيس الا رب يوم لك منهن صالح قال وكذا ربما قال ابو عطاء
السندي فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود وبان العرب يستعملون
ما وضع للتقليل مقام ما وضع للتكثير اظهارا للترفع واستغناء عن التصريح بالغرض فيقولون
ربما ندمت على فعلك وان كان قاطعا بكثرة الندم وبان التقليل ابلغ في التهديد لان المعنى قليل
الندم يكفي في كونه زاجرا عن هذا الفعل فكيف كثيره وبان العذاب يشغلهم عن تمني ذلك
الا في القليل واستلزم معطوف على استلزم اي لما كانت للتعليق المذكور استلزم في الايات
ما سمعت واستلزم في قولك لو تحسن الي اخره فقوله القصد مفعول استلزم والباء والى
متعلقان به وان احسانه مفعول التصوير والمعنى واستلزم في لو تحسن الي لشكرت ان
تريد المستقبل حكاية للفظه نظرا الى الظاهر جعل استمرار امتناع احسانه فيما مضى وقتا
فوقتا مصورا في ذهن السامع مثل القصد يستهزئ في قوله تعالى الله يستهزئ بهم
في مقابلة قول المنافقين انما نحن مستهزؤن ويكسبون في قوله تعالى وويل لهم مما يكسبون
الى استمرار الاستهزاء والكسب زمانا فزمانا وقد سبق الكلام فيهما فتذكر وذلك لان معنى
فعل المستقبل ان يكون مفهومه واقعا على سبيل التجدد والاستمرار وقوله لو يطيعكم الى اخره
وارد على هذا يعني مسوقا على ترك الماضي مع لو الى المستقبل ليؤذن بقصد استمرار امتناع
اطاعته عليه السلام اياهم وليدل على انهم كانوا يريدون ان يدوم ويستمر عمله عليه السلام على ما يرون
من المصلحة بقرينة قوله في كثير من الامر اي لو اطاعكم ساعة فساعة في كل ما عرض
لكم من الامر وتختارونه لعنتم لوقعتم في الشدة والمشقة والردى من قولهم اكمة عنوت
عنوا اي تحاول ما يوصله الى الهلاك والمعنى امتنع الرسول عليه السلام وقوعكم في الهلاك بسبب
استمرار امتناعه عليه السلام عن ان تعمل باستصوابكم ومن الاية احاث الكثرة تركناها [illegible]
ولك ان تريد اي ويجوز لك ان تقول المراد باشارة المضارع على الماضي في الامثلة المضمونة من
القرآن وغيره ان تحكي وتستحضر تلك الصور العجيبة والاحوال الهائلة وصورة ودادهم
نفع الوداد تنبيههم لو اسلموا وصورة منع الاحسان كانها امور محسوسة مجسمة فتنبيه
على المضارعة دون ما قبله ونحوه في قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح الاية لان تستحضر
وتحكي الحال التي تقع فيها تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الربانية من اثارة الرياح
السحاب وهو مسخرا اي مذللا بين السماء والارض وتكون ناشئا عن قزع قطع سحاب
رقيقة جمع قزعة في المرأى المنظر تبدو صفة قزع اي تظهر كان تلك القزع قطع قطن
مندوف ضمت بالمندف صفة ثانية لها تارة اي مرة ثم تارة اخرى تنضم القزع بعضها

ببعض وتجتمع وهي متقلبة بين اطوار وتارات وحالات حتى يعدن ركاما الرواية على
بناء الفعل للمفعول من الاعادة وكانه ضمن معنى جعل بمعنى صير وركاما مفعول ثان
المعنى تتقلب بين تارات حتى يجعلن سحابا مجتمعا والركام الرمل المتراكم اي المجتمع من تراكم
اذا اجتمع وكذلك السحاب واسهل منه ماخذا ان يكون الفعل مبنيا للفاعل من عاد بمعنى صار
من افعال القلوب والمعنى حتى تصير ركاما لكن الرواية ليس عليه والفرق بين الاستحضار
والتصوير ان الاستحضار اخص من التصوير لان استحضار الصورة موجب للتصوير ولا استحضار
لا يكون الا في المحسوس وانه طريق وان الالتفات من الماضي الى المستقبل لقصد التصوير اسلوب
للبلغاء لا يعدلون عنه لا يتركونه اذا اقتضى مقام الكلام مباشرته وهو ان يكون في الفعل نوع
تميز وخصوصية بحال تستغرب او تهم المخاطب او غير ذلك او ما ترى الهمزة للاستفهام
والواو للعطف على مقدر اي الم تعقل ما ذكرنا وما ترى الشاعر على اي حال سلك هذا
الطريق في البيت من فاضربها حيث قصد الى ان يصور بجعل الحالة التي تكلف الشجاعة
بضرب الغول فيها على زعمه مصورا لقومه والغول بالضم السعلاة وكل ما اغتال
الانسان فاهلكه فهو غول كان تابط شرا يبصرهم يعرفهم الحالة ويطلعهم على كنه
الحالة ويتطلب منهم مشاهدة من قومه ان يشاهدوا الحالة للتعجيب من شجاعته على كل
هول فزع وثباته عند كل شدة باقي بل من قوله بما في البيت الذي قبله

الا من مبلغ فتيان فهم ... بما لاقيت عند رحا بطان
باني قد لقيت الغول تهوي ... بسهب كالصحيفة صحصحان
فقلت لها كلانا نضو ارض ... اخو سفر فخلي لي مكاني
فشدت شدة نحوي فاهوى ... لها كفي بمصقول يماني
فاضربها بلا دهش فخرت ... صريعا لليدين وللجران

قوله تهوي اي تسقط الى اسفل والسهب
بفلاة والصحصحان المكان المستوي صفة سهب الدهش التحير والخرور السقوط صريعا اي
مصروعا حال من خرت استوى فيه المذكر والمؤنث وجران البعير بالكسر مقدم عنقه
من مذبحه الى منحره واللام في لليدين وللجران بمعنى على قال تعالى يخرون للاذقان سجدا
اي عليها وقال وتله للجبين ويقول العرب سقط فلان لفيه ولوجهه اي عليهما وقال
الشاعر تناولت بالرمح الطويل ثيابه فخر صريعا لليدين وللفم وقوله سبحانه ان
مثل عيسى اي صفة عيسى وحالة العجيبة كصفة آدم خلقه من تراب جملة مفسرة
للمثل شبه عيسى بآدم اي خلق آدم من تراب ولم يكن ثم اب ولا ام فكذلك حال عيسى
احد الطرفين ثم قال له كن اي خلقه من تراب قدره جسدا من طين ثم قال له كن اي انشاه
بشرا كقوله ثم انشاناه خلقا آخر فيكون حكاية حال ماضية من هذا القبيل اي قوله سبحانه
فيكون من نوع تصوير الشيء واستحضاره واستلزم في مثل متعلق باستلزم اي واستلزم
ما ذكرنا من معنى لو في قوله تعالى لو انتم تملكون ان يحمل على ان الاصل تملكون تملكون للتاكيد لان
لو حقها ان تدخل على الافعال دون الاسماء لما سبق ثم اضمر تملك الاول للاختصار اضمارا على
شريطة التفسير ابدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضمير منفصل وهو انتم لسقوط ما
يتصل به من اللفظ فانتم فاعل الفعل المضمر وتملكون تفسيره وذلك مقتضى علم الاعراب
واما مقتضى علم المعاني فهو ان التقديم للذكر يدل على التخصيص فقوله انتم تملكون يدل على انهم هم

ف واعاد جعلنا الى الضمير لان الاعادة هي فعل الشيء ثانيا

المختصون بهذه الحالة الحسيبة والشيح الكامل ونحوه قول المتلمس ولو غير اخوالي ارادوا نقيصتي
جعلت لهم فوق العرانين ميسما وهذا لان الفعل لما سقط لاجل المفسر ظهر الكلام في صورة
المبتداء والخبر والغرض من الآية فاعل البخل وذمه لا البخل وكذا الغرض من البيت الذات
والمباشر للنقيصة لا النقيصة في قوله رحمه الله لدلالة ضميره هو علة الحذف اي دلالة
الضمير الراجع الى الفعل المحذوف عليه المبدل صفة لضميره منفصلا حال من الضمير الراجع
الى اللام بمعنى الذي في المبدل اي الذي ابدل بعد ذهاب الفعل وهو منفصل نظر الى ان
الضمير لم يدل على الفعل بل الدال على الفعل هو كلمة لو وعلى خصوصه تملكون ويمكن ان يجاب
بان الضمير المتصل لابد له من فعل يتصل به فالضمير المتصل المبدل بالمنفصل بعد حذف الفعل
دلالة عليه او نقول لما كان للضمير المتصل دلالة على الفعل فكذا المنفصل المبدل منه بعد
ذهاب الفعل الواقع بعد لو يدل عليه لانه بدل منه وبابه الاسم حيث يمتنع وقوعه بعدها
فلما وقع دل على حذف فعل يرفعه والا بطل ذلك الامتناع وذلك تعسف وما قال الشارح المحقق
فان قلت الدلالة على مطلق الفعل المحذوف لكلمة لو وعلى خصوص تملكون فلا دلالة لانتم
على شيء منها قلت لو لما دلت على شيء محذوف لا مطلق ولا مخصوص فصح ان الدلالة له ليس
صحيحا اما السؤال فلان الصواب على خصوص تملكون لتملكون واما الجواب فلا نسلم ان
للو دلالة على شيء محذوف هو اعم من الاسم والفعل والحرف بل على نفس الفعل من غير ان تعينه
بواحد من الافعال ولانه جعل المطلق صفة لمحذوف ولم يقل في السؤال انها تدل على فعل
مطلق بل قيل على مطلق الفعل فاين احدهما من الآخر فلنا قال المصنف تخلخل الغافي الشجر
تخلله في خللها اي مسامها يقال لي وجدته تخلخل في الحشا والراضة فعلة جمع الرائض
من راض الدابة يروضها رياضة فهو رائض وهم راضة ورواض وهي مروضة اي الذين
راضوا انفسهم من علماء المعاني حال من الراضة اي كائنة منهم وتطلب العثور على ما لكل
منها اي الاطلاع على الذي ثبت لكل واحد من التراكيب من لطائف النكت بيان ما لكل
مفصلة حال من اللطائف لا تتم الاحاطة به بعلم المعاني معلل لقوله ولمبنى علم المعاني تقدح
فاعله ضمير يرجع على المستودعات والاستيرا طلب الورى وهو خروج النار من الزند
واحد الزناد وهو عود تقدح به النار والضمير في تضع والهاء في جواهرها وازمتها جمع
الزمام المعقود للمستودعات والركض تحريك الرجل ومنه قوله تعالى اركض برجلك والمراد
بالركض الطالب على طريق الاستعارة المرشحة لان الطالب غالبا لا يخلو عن الحركة والحلبة
بتسكين اللام مجال الخيل للسباق ويقال للخيل التي تاتي من كل اوب حلبة ايضا والمراد
بها ههنا الاول بدليل في والى والنائي افعل من نايت عنه بعدت والمدى الغاية اي ابعد
غاية والطوق الطاقة واستفراغه بذله والبا يتعلق بالركض متغوق اسم فاعل اضيف
اليه الطوق من تفوق الحوار شرب اللبن والفيقة بالكسر اسم اللبن الذي يجتمع بين الحلبتين
صارت الواو ياء لكسرة ما قبلها وجمعها فيق ثم افواق مثل شبر واشبار ثم افاويق وهو
مفعول متفوق واستنباتها تثبت مستودعات فصول الفن الثالث بقوة فهم بالاستغا
يتعلق بالمتفوق مولع بفتح اللام اي مغرى به من اولع به من اولعته بالشيء وصف الف

ا ما انه سلم ان لا دلالة للضمير
عليه وذلك لا تنافي علمنا
ان الاسم لا يقع بعد لو فوقوعه
بعدها يدل على حذف الفعل
ولا يضيق ان دلالة لو ايضا
على حذفه لجواز ان يكون
في الكلام قرينتان يدلان
على محذوف وان تعين
احدهما للدلالة ٥

نعتوكم ٦

بما يؤثرها يتعلق بمولع والهاء يرجع الى ما ومن بيانية قدمت على المبين المعنى مولع بالتي يختارها
القلوب من اللطائف والصفي والصفية ما يصطفيه الرئيس من المغنم لنفسه قبل القسمة
والجمع الصفايا والبا يتعلق بيوثر وخباياها الها للقلوب وحبة القلب سواده وسويداؤه
وتنشر معطوف على يوثر من نثرت الشيء عليها على اللطائف والفؤاد القلب وجمعها الافئدة
والمصاقع جمع مصقع يقال خطيب مصقع اي بليغ والخبايا جمع خبيء وهو ما خبي متوسل
متقرب وذلك اشارة الى الطلب باستفراغ الطاقة والى الولع بمن توسل اليه اذا تقرب
اليه بعمل نذالك البا يتعلق بمتوسل وذلك اشارة الى الطلب باستفراغ الطاقة والى الولع
اي تتانق الى ان ينظر من تانق في الروضة وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه متعلق
ايضا بمتوسل في وجه طرف التانق اي جمته وسببه في التنزيل طرف لاعجاز مشتغلا حال
من المستتر في تتانق منها والى متعلقان بمستقلا وعنك طرف اجمله اي رده الى الجملة
وبه راجع الى التنزيل والمعنى مستوفيا لا من لا عجاز الاجمالي الذي ظهر عندك من عجز من تحدوا
بمعارضة التنزيل الى تفصيل ذلك الاعجاز طامع صفة راكض اي مستوقع في صلة طامع و
المثوبة جزاء الطاعة والحسنى ضد السوءى صفة المثوبة والمحقق جعل الحسنى مفعول
طامع وفيه نظر لانه لا يقال طمع فيه طمعا واطمعه فيه غيره والفوز بالنصب سماع
حملا على محل المثوبة فان محله منصوب بدليل قوله يذهبن في نجد وغورا غائرا انصب غورا
بالنقل عن الثقات وقولهم مررت بزيد وعمرا بنصب عمرا ومررت بزيد الظريف بالنصب
اورد هذا المثال المصنف في نحو المفتاح استشهادا للمنصوب محلا لما هو مجرور بحرف الجر
في قسم المنصوبات في القسم الثامن منها في قوله اما النصب فلما يتصل بالفعل بعد الفا
من غير التوابع له اعني الفاعل وهو ثمانية انواع ثم قال بعد تمام القسم السابع وثامنها
اي ثامن المنصوبات المجرور بحرف الجر نحو مررت بزيد وانتصابه لا يظهر الا في تابعه
كما قال يذهبن البيت عنده الهاء لرب العزة وهو النجاة والظفر بالخير ونشر الميت
نشر نشورا عاش بعد الموت ومنه يوم النشور بالنحر يتعلق بالفوز وهو مصدر نحرت
النبي والاسنى الارفع من سني يسنى سناء بالمد اللهم اجعلنا من الفائزين بحق النبي
وآله اجمعين

الفن الرابع

مركوز من الركز الغرز في الارض خبر مقدم
على مبتداه وهو ان المخففة من المثقلة مع اسمها ضمير الشان والجملة المفسرة له
وهي ليس اسمه ضمير الشان وخبره وهو يمتنع مع فاعله وهو الاتحاد ولا يخل صفة
مركوز والمعنى متحقق عندك بحيث لا يمكن رد ذلك المحقق وانكاره انه لا يمتنع ان يكون اتحاد
بين مفهومي جملتين تحكم التآخي صفة اتحاد وهو تفاعل من تآخيا اذا اتخذ كل منهما
صاحبه اخا متحكم الآخي صفة ارتباط وجاز لان الاضافة لفظية في حكم الانفصال
اي محكم تعلق احد المفهومين بالآخر والآخية واحد الاواخي قال الجوهري قال ابن السكيت
هو ان تدفن طرفا قطعة حبل في الارض وفيه عصية او حجير فتظهر منه كالعروة
وتشد اليه الدابة والآخية ايضا الحرمة والذمة يقال لفلان اواخي واسباب ترعى
وذلك اي الاتحاد والارتباط بين المفهومين لجمله حال الهامع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف

عل
فن حهارم
٦

صفة لا النحر ولا يلتفت
الى ما قيل انه مفعول
الفوز لانه استوفى
مفعوله وهو بالنحر
وهو يتعدى بالباء صح

وَالتاكيد مع المؤكد وَالبيان مع المبيّن دون البدل امّا في بدل البعض والاشتمال فظاهر
وَفي بدل الكل فلانه في حكم التنحيه وَالمحقق الشارح جعل فرق بين الاتحاد والارتباط وَما
الاتحاد كالاتحاد بين التاكيد وعطف البيان والصفة وَالبدل والارتباط كالارتباط بين المعطوف
والمعطوف عليه وفيه نظر لان البدل شيء مستقل بنفسه وليس من تتمة الاول كالتاكيد
والصفة لان التاكيد وَالصفة كالجزء من الاول في اللفظ وهما الاول في المعنى وَالبدل
منقطع من المبدل منه مستقل بنفسه متقدر في مكانه وان المصنف في بيان انه اذا كان
بين مفهومي الجملتين اتحاد وارتباط مستحكم يمنع عطف احدهما على الاخرى فلا معنى لقوله
اذ امتى كان بين الجملتين ارتباط كالجملتين المعطوف احدهما على الاخرى لا يمكن العطف بينهما
ولان بائن معطوف على اتحادات وليس يمنع ان يكون بين مفهومي جملتين مباينة ولا جامع
جمع الاجنب يقال رجال جنبي واجنب للذي لم يكن من القوم لانقطاع الوشائج بينهما اي
كل جانب لانقطاع الاسباب بين مفهوميهما من كل الجهات وهو علة المباينة وَالوشائج
جمع الوشيج مثل اما بك وافيل وهو اسم من قولهم وَشج ما بينهم من القرابة اشتبك وَمنه
قولهم بينهما واشجة رحم اي قرابة مشتبكة ولان يكونا بين بين نسق على ولان باين
اي ولا يمنع ان يكون مفهوما الجملتين بين الاتحاد وبين المباينة الكلية اي يكون بينهما مشار
من وجه ومباينة من وجه لا آصره رحم ما اي لمناسبة ما علة كونهما بين بين ولا آصره
العاطفة قرابة كانت او غيرها يقال بيني وبينه آصرة رحم وهي العاطفة هنا لكل اي بين
الجملتين ظرف مكان لا آصره فتوسط اي فاذا كان الامر على ما ذكر يتوسط حال مفهومي الجملتين
بين الجملتين اللتين بين مفهوميهما اتحاد وبين الجملتين اللتين بين مفهوميهما مباينة من كل
الوجوه لذلك اي لكونهما بين بين علة التوسط واذا عرفت هذا فاعلم ان مبنى الفصل بين
الجملتين وهو طرح العاطف وَالوَصل بينهما وهو ذكر العاطف على هذه الجهات الثلث وذلك
ان القسم الاول لا يمكن فيه العطف لاستلزامه الجمع بين الاروى والنعام فتعين ان يكون موضع
النوع الثالث وَكذا طي الجمل عن البين وهو الايجاز ولا طي الجمل عنه وهو الاطناب مدارهما
هذه الجهات الثلث كما عرفت في العطف بعينه وستعرف وَانها الهاء للجهات المذكورة
وَالمنتقد الاستنقاد اي اخراج الزيف من الدراهم او موضعه وَالبصيرة الاستبصار والحجة
وَالمضمار ههنا المكان الذي تضمر فيه الدابة وتضميرها ان تعلف حتى تسمن ثم ترد الى
القوت وَالنظار واحدها ناظر ككفار وكافر بمعنى المناظر او صاحب النظر والانظار جمع
النظر نحو الاجمال وَالجمل وهو التامل بالعين والمراد هنا التامل فقط وَالمعيار العيار
وتقدر الشيء مبلغه وَالمسبار ما تقاس به مقدار قعر الجرح جديدا كان او غيره يقال سبر
الجرح بالمسبار ونحوه كل شيء قعره وَالخاطر ما يتحرك في القلب من راى او معنى ونجم
صوابه اي موضع صواب الخاطر يقال فلان منجم الباطل والضلالة بالفتح وَخطابه يروى
بالنصب وهي اللغة الفصحى ليوافق قرينه وهو صيانة وَالجلا بالكسر الصقالة يقال جلى
الصيقل السيف والمرآة جلاء وَصدا الحديد وَسخه وصدئ وسيف صدئ ومرآة
صديئه وقد صدئ يصدئ صدا وهذه اخبار لان وهي الضمير للجهات وهو مبتدا والتي

علم الشيء على نفسه ولا يكن للجمع الناسه لاسلوا اسمه مح

والمحقق الراح لمراعاه الموازنه معا لعره وهو لو معه وهو عندي معم لان المعجم معالم المعجم مد ٥

خبره وطبقت من قولهم طبق السيف العنق اصاب المفصل وَابانها ومنه طبق الحاكم
وَالمفتي اصاب فيها في الجهات شهد له كلجواب اذا التقيح المحلّى بالنصب الاوفق وفد بين
ما فيه والابداع الاختراع وابدع الشاعر اذا جاء بالبديع وهذا فصل يعني فصل الفصل
والوصل لما جاء بيان انه يمكن بين معنيي جملتين اتحاد وان يكون بينهما مباينة وان يكونا
متوسطين بين الاولى والثانية وان مدار العطف على تلك الجهات عقبه بان تبيين موضع العطف
عن غير موضع العطف في الجمل نحو ان تذكر مثل ذكر الجمل معطوفا بعضها على بعض تارة بحرف النسق
تارة وتتركه تارة ويترك ما بالتنوين ورفع العطف به عطف على معطوفا هو السماع دون الاضافة اي
المجيء بها بغير عطف منثورة اخرى لتستانف واحدة منها بعد اخرى هو الاصل في فن
العطف وتركه زيادة في البيان وتتميما للكشف وبان تمييز موضع العطف ضربان
ضرب يسهل تناوله وضرب يشكل التعاطي والامر فيه فالنوع الاول اعني الترتيب على
ضربين الاول هو العطف بين الجمل بحروف العطف غير الواو مطلقا من غير اشتراط ان يكون
للجملة المعطوف عليها موضع من الاعراب وَالثاني هو العطف بالواو بين الجمل لا مطلقا بل بشرط
ان يكون للجملة التي تعطف عليها موضع من الاعراب وستعرف السر في اطلاق العطف بغير
الواو واستدراك العطف بالواو بلكن والنوع الثاني اي البعيد هو ان تعطف بين الجمل بالواو و
الحال ان لا يكون للجملة المعطوف عليها موضع اعرابي والسبب في سهولة تاتي القسم الاول
وصعوبة الثاني هو ان العمدة في باب العطف هي معرفة ثلاثة اصول اي العطف يتفرع
الى تلك ثم ان متى حصلت لك سهل عليك لحرة احدها الموضع الصالح للعطف من حيث الوضع
يعني من جهة اتباع الثاني الاول باحد حروفه وثانيها فائدة العطف ومغزاه ومتعلق
وثالثها سبب كون العطف مقبولا لا مردودا اي حسنا غير قبيح وستقف عليه وانت
اذا اتقنت اي علمت بالاحكام من الاتقان احكام الشيء يقال اذا عملت عملا فاتقنه معاني
الفاء الى آخره اي معاني حروف العطف غير الواو ومفعول اتقنت واي على قوله لا انها عنده
حرف عطف في تفسير حصلت جواب اذا اي اذا عرفت معانيها عرفت الاصول الثلثة
الموضع وَالمطلوب منه وكونه مقبولا لتلك الثلاثة تعليل للملازمة اي لافادة كل واحد من حروف
النسق دون الواو معنى معينا يتضح لك المعنى من الجمل بينا اي وسطا وقد جاء البين بمعنى
الوسط يقال جلست بين القوم كما تقول وسط القوم بالتخفيف اي موضعا خاصا مشتملا اتاما
صفة بينا اي وسطا متضمنا لفائدة العطف وكونه مقبولا عطف على فائدته اي ومشتملا على
وجه كون العطف مقبولا في ذلك البين او حال من معنى وجاز لانه موصوف فتقرب العطف
بها وذلك لانك اذا تحققت ان كلا من العطف على اربعة انواع نوع يشرك بين الاول والثاني في الاعراب
وحكمه وهو الواو والفاء وثم وحتى الا ان الفاء تفيد مع الاشتراك معنى الترتيب من غير تراخ
وثم توجبه مع تراخ وحتى توجبه مع ان المعطوف بها جزء من المعطوف عليه اما اعلاه او ادونه
بخلاف الواو فانها لا يريد سوى الاشتراك في الحكم شيئا ونوع يجعل الحكم للاول دون الثاني وهو لا ونوع
يجعل الحكم للثاني دون الاول وهو بل ولكن ونوع يجعل الحكم لاحدهما لا بعينه وهو او واما وام
ثم ذكرت ان بين جملتين ترتيبا بلا تراخ او مع تراخ وهلم جرا عرفت ان ذلك البين موضع

وثم او غيرهما من حروف العطف على حسب المقام وعرفت منه ايضا فائدته كالاشتراك
المخصوص في الفاء ونحوها وكجعل الحكم لاحدهما غير معين في او واخواته مثلا وكونه مقبولا
لحصول المناسبة بينهما فاذا قلت اعطاني فشكرته افادت الفاء ان الشكر كان معقبا بلا
مهلة وتعقيبا على العطاء ومسببا عليه واذا قلت خرجت ثم خرج زيد افادت ثم ان خروجه
كان بعد خروجك وان مهلة وتعقيبا بينهما واذا قلت تعطيك او يكسوك دلت او على انه تفعل
واحدا منهما لا بعينه وانه في هذه المواضع مقبول وهو على ما ترى من السهولة والقرب وكذا
سائر حروف العطف الا الواو وكذلك اذا اتقنت بيان سبب قرب العطف بالواو بشرط ان يكون
للمتبوع محل اعرابي اي وكالذي مر من قرب العطف بغير الواو يقرب ايضا العطف بالواو في
لحصول الاصول الثلثة وحتى تحققت ان الاعراب هي قبول المعرب اياه زيادة وهو الاعراب الذي ليس
بتبع على وجهين ليس الا الاول بان يكون بحيث لا يقبله الا بعد ان يكون غيره قد قبله والثاني
ان لا يكون كذلك وهو الاعراب الذي ليس بتبع وتحققت ان الاول يختص بالانواع الخمسة التي
تسمى التوابع بحكم التقسيم لان التابع ان كان بتوسط فهو العطف بالحرف وان كان بغيره فان كان
هو المقصود بالحديث فهو البدل والا فان كان هو القول الدال على الذات والمعنى القائم بها فهو
الصفة والا فان اشترطت فيه الشهرة دون الاول فهو عطف البيان والا فهو التاكيد وعلمت ان
المتبوع في البدل في حكم المطرح عند بعضهم لان بعض الشيء يبدل من كله والمعرفة من النكرة
وبالعكس وتسميته الثاني بالبدل لقيامه مقام الاول وذلك دليل اطراح الاول والادلة من الطرفين
متعارضة وليس التحقيق فيه مما يهمنا الان ويقولون حتى بدل الغلط الاتيان ببل لانها
للاضراب عن الاول والاثبات للثاني وعلمت ان التاكيد لا يكون غير المؤكد والبيان غير المبين
والصفة غير الموصوف فاذا قلت جاءني زيد الظريف وجاءني القوم كلهم وجاءني صديقك عمرو
لم يكن الظريف وكلهم وعمرو غير زيد وغير القوم وغير عمرو ثم انك علمت ان معنى الواو
الاشتراك فقط والاشتراك يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه لامتناع اشتراك الشيء
مع نفسه فلا يصح ان يقال جاء زيد وزيد والحال ان الثاني هو الاول حصل لك الجواب اذا اي اذا
اتقنت هذه المقدمات حصل لك منها ان الصنف الذي ليس بتبع لا يكون موضعا للعطف
بالواو ولا باخواتها ايضا من حروف العطف لانتفاء شرطه الذي هو تقدم متبوع لان العطف
من التوابع وانما عمم الحكم فقال ليس موضعا للعطف باي حرف كان ولم يقل بالواو مع ان مقتضى
المقام التخصيص لان الكلام مسوق لاجل الواو لتناول التعميم حكم الواو بالنص الاول مع حكم غيرها
خلاف التخصيص بالذكر ولم يذهب عليك معطوف على حصل لك وفاعل يذهب ان مع ما في حيزه
اي اذا اتقنت ما ذكرنا حصل لك كيت وكيت ولم يعزب ولم يغفل عنك ان ادخال حرف العطف بين
الفعل وفاعله وبين الفعل ومفعوله وبين الحال وذي الحال كما ضرب من المثال والذي جرى
هذا المجرى كالعلة نحو ضربته تاديبا والتمييز نحو طاب زيد نفسا مما له اعراب غير تبعي
بطريق الاصالة او الالحاق فاسد غير مستقيم لانتفاء الشرط اعني سبق ذكر المتبوع وان نحو
قول الشاعر عليك ورحمة الله السلام معطوف على ظاهره ان نحو جاء وزيد واوله الا يا نخلة من ذات عرق
يلزم خبرا اي يلزم ان يكون مثله نادرا بعيدا عن استعمال الفصحاء لانتفاء تقدم متبوع

وان لا يسوغه اي ويلزم ان لا يكون لهذا العطف مصحح الا نية تقديم السلام وتاخيره ورحمة الله
لتحصيل تقدم المتبوع حكما بناء على القول بتقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه في الضرورة
وهو الامر المجمع عليه كقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي
جمعت غيبة ونميمة وفحشا على قول جمهور النحويين وقوله كانا على اولاد احقب لاحها ورمي السفا
انفاسها بسهام جنوب ذوت عنها التناهي وانزلت بها يوم ذباب السبيب صيام
لاحها جنوب ورمي السفا فتقدم والسر في ذلك ان المعطوف بالواو تابع بنسبته الى العامل
المتبوع اليه فلم يلزم من تقدمه محذور ولقائل ان يقول انه معطوف على الضمير المستكن
في عليك الراجع على السلام لانه خبر عنه متقدم عليه وهذا وان كان يلزم منه العطف على المتصل
بدون تاكيده بالمنفصل الا ان الخطب فيه اهون لان هذا قبيح جائز في الضرورة قال
قلت اذ اقبلت وزهر تهادى وذاك اعني عدم تقدم متبوع ممتنع ولما نحو قوله عز
سلطانه واياي فارهبون يعني ما اضمر عامله على شريطة التفسير جواب سؤال مقدر
وهو ان يقال كيف عطف فارهبون مع فوات تقدم متبوع فاجاب بان المعطوف عليه في حكم
المنطوق به لدلالة المفسر عليه فالمعنى اياي ارهبوا فارهبوني وقد سبق التعرض لاضمار
الفعل على شريطة التفسير في النحو وقوله واياي ارهبوا معطوف على اوفوا بعهدي اي
بما عاهدتموني عليه من الايمان بي والطاعة لي اوف جواب الامر بعهدكم بما عاهدتكم عليه
من حسن الثواب على حسناتكم ولو قيل ان الفاء للجزاء والتقدير واياي ارهبوا مهما
رهبتم من شيء فارهبون لكان صوابا ولا ينتجه لاحد ان يقول يلزم على تقدير العطف ان لا يكون
بين المعطوف والمعطوف عليه مغايرة وان امكن ان يجاب بان المغايرة حاصلة لان الاول
مفعوله مقدم للتخصيص والثاني مفعوله متاخر وبانه عطف الدال على المدلول وهما متغايران
واما نحو قوله اوكلما عاهدوا بفتح الواو اي نحوها وقع قبل واو العطف حرف الاستفهام
هو ايضا جواب عن سؤال تقديري كما مر والجواب ان المجوز هو سبق الف
الاستفهام وهو يقتضي فعلا ما ودلالة بل اكثرهم لا يؤمنون بعده على خصوص ذلك الفعل
لان نفي الايمان يدل على الكفر والتقدير اكفروا بايات الله وكلما عاهدوا فالمتبوع في حكم الملفوظ
به وقراءة ابي السمال او بسكون الواو على ان الفاسقون قبله في قوله وما يكفر بها الا الفاسقون
بمعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفر بها الا الذين فسقوا او نقضوا عهد الله مرارا كثيرة
وقد حصل لك ايضا معطوف على حصل لك اي مما اتقنت حصل لك ما ذكر وحصل لك ايضا ان البدل
والتاكيد وعطف البيان والصفة ليست موضعا للعطف باي حرف كان من حروف العطف وتخصيص
الواو بالذكر لان الغرض خاص بها وان كان الحكم عاما ولانه لما عمم الحكم في الصنف الاول خص
في الثاني ليدل على ما هو المقصود من النظم لما لفوات شرط العطف اي السر في ان الانواع الاربعة
لا تصلح للعطف سواء ليس فقدان شرط العطف حكما وهو تقدم متبوع او فقدان شرط معناه وهو
المغايرة اما الاول ففي البدل لان قولنا سلب زيد وثوبه في قوة قولنا سلب ثوبه حكما لان البدل
في حكم تنحية المبدل وكذا في بدل الكل والبعض ولو قال لان بين البدل والعطف تدافعا لان التابع
والمتبوع في العطف مقصودان ومشتركان في الحكم وان التابع في البدل هو الذي يعتمد بالحديث

والاول انحو من التوطئة لكان احسن لاجماعهم على هذا واختلافهم في ان المبدل في حكم المنحى
والمضروب عنه وناهيك بانه ليس في حكم المنحى قول الشاعر ان السيوف غدوها ورواحها تركن
هوازن مثل قرن الاعضب فاخبر عن المبدل منه وهو السيوف بقوله تركت وقول
جار الله قولهم انه في حكم تنحيه الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد
والصفة في كونهما تتمتين لما تتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا ترى انك تقول زيد
رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يستقم كلامك وسيجي ما يظهر منه ان مراده
بذلك اطراح المبدل واما الثاني فنفي الصفة وعطف البيان والتاكيد لاستغناء المغايرة بينها
وقد تقدم فتعين ان موضع العطف هو النوع الخامس من الصنف الثاني وهو جمل الثاني على الاول
باحد حروف العطف لا غير ولما نحو قوله عز اسمه وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم اي اجل موقت كتب في اللوح وبين بدليل قوله ما تسبق من امة اجلها في موضع
كتابهما جواب سوال ايضا كان قائلا قال ما المعطوف عليه في هذه الآية فقال فالوجه عندي
ان الواو للحال ولها كتاب معلوم حال من قرية وجاز لكون القرية موصوفة تقديرا وهي جارية
مجرى وما اهلكنا قرية من القرى دون العطف وحمل ولها كتاب معلوم على انها صفة لقرية
سهو ذهابا الى ان الواو لا تدخل بين الصفة والموصوف لفوات شرط معنى العطف وقوله
وحمله على الوصف سهو اشارة الى ما ذهب اليه صاحب الكشاف وغيره من المفسرين قال ولها
كتاب جملة واقعة صفة لقرية والقياس ان لا تتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى وما
اهلكنا من قرية الا لها منذرون وانما توسطت لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال في الحال
جاني زيد عليه ثوب وجاني وعليه ثوب يعني اذا وقع قبل الجار والمجرور اسم معرف
تكون الجملة الظرفية بعده حالا عنه وحينئذ يجوز اقحام الواو بينهما لتاكيد ربط الحال بذي الحال
والقياس تركه لان المقدر في الجار والمجرور اما فعل او اسم فاعل وهو مع فاعله مفرد فالاصل
ترك الواو على الوجهين واذا كان الاسم منكرا غير موصوف تكون الجملة صفة للمنكر والقياس ترك
الواو ويجوز توسيطها بينهما للتنبيه على كمال العناية باتصاف الاسم بما بعده كما ثبت بين الحال
والموصوف من الشبه كقولهم جاني رجل ومعه سيف ولولا التنكير لكان حالا فان قيل قال
صاحب المفتاح كون الشي منكورا لا يابى ان يجعل ذا حال لانه لو كان كذلك لامتنع وقوع شي
حالا منه متقدما ومتاخرا والامر على خلاف ذلك فالصاد عن ان تقع النكرة صاحبة حال التباسها
بالموصوف والتباس الحال بالصفة ولذلك اذا قدمت صح ذلك والنكرة في قولهم جاني رجل ومعه
سيف لا يصح ان تكون متصفة بالظرف لان الواو اما للاشتراك او الربط لكنا الاشتراك فلا معنى له
بين الصفة والموصوف واما الربط فتوسيطها للربط بين الحال وصاحبها شايع كثير وبين الموصوف
والصفة شاذ عديم النظير فحملها على ما هو الكثير اولى من حملها على عديم النظير وحمل الشي على
عديم النظير دون العام الكثير سهو لا خطاء قلنا استعداد اتصاف ذي الحال بالحال انما نشا
من تنكره ولولا تنكره لما صح اتصافه بها فمستقيم نسبة المنع اليه قوله النكرة في جاني رجل
ومعه سيف لا يصح اتصافها بما بعدها الى آخره قلنا عدم صحة الاتصاف ممنوع وحصر الواو
في انها للمغايرة او للربط ايضا ممنوع لوجود الواسطة وهي تاكيد الربط ولم لا يجوز ان يوكد الربط

الحاصل بينهما بالواو قوله الواو لتاكيد الربط بين الصفة والموصوف عديم النظير قلنا
من البين صح انه عديم النظير بل هو في كلامهم كثير قال جار الله في الكشاف والامام العلامة فخر الدين
الرازي رضي الله عنهما في التفسير الكبير وغيرهما في قوله تعالى وثامنهم كلبهم جملة من
مبتدا وخبر واقعة صفة لسبعة كقوله رابعهم كلبهم وسادسهم كلبهم جملتان
وقعتا صفتين لثلثة وخمسة والواو في وثامنهم هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة
للنكرة كما تدخل على الواقعة حالا عن المعرفة في نحو قولك جاني رجل ومعه آخر ومررت
بزيد وفي يده سيف وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها
امر ثابت مستقر وهذه الواو هي التي آذنت بان الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوه
عن ثبات علم وطمانينة نفس ولم يرجموا بالظن كما غيرهم والدليل عليه ان الله سبحانه وتعالى
اتبع القولين الاولين قوله رجما بالغيب واتبع القول الثالث قوله وما يعلمهم الا قليل وقال ابن
عباس رضي الله عنهما حين وقعت الواو انقطعت العدة اي لم يبق بعدها عدة عاد يلتفت
اليها وثبت انهم سبعة وثامنهم كلبهم على القطع والبتات ولم يمكن ان تقال سبعة هنا موصوفة
حتى يصح ان تكون الواو للحال وقد قال ابو البقا في اعراب الحماسة في قوله فلما صرح الشر
امسى وهو عريان لامسى هنا ناقصة تفتقر الى خبر والجملة بعدها خبر لها فان قلت
خبر باب كان مثل خبر المبتدا وخبر المبتدا لا يجوز ان يدخل عليه الواو والفاء قيل الواو
وانما دخلت في خبر كان لان اسم كان يشبه الفاعل وخبرها يشبه الحال والدليل على ذلك انك
لا تاتي بالواو في الجملة الحالية كقولك خرج زيد وعليه ثيابه ولو كانت الحال مفردة لم يكن للحوق
الواو وجه وكان السر فيه ان خبر امسى لا يدل على وقوعه في تلك الحال فاذا اردت ذلك
جئت بالواو الدالة على الاجتماع ولم يخرج عن حكمه قال ونظيره الصفة اذا كانت جملة
كقوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم الجملة صفة لشي ولو كانت مفردة لم تحتمل
الواو ومما ذكرنا يظهر ان اقحام الواو في هذه المواضع فن للبلغاء لا يبعد كونه اذا اقتضى
الحال ما يتعلق به وان قوله سهو ليس كذلك لان السهو غفلة تعتري المرء وادخال الواو في هذه
المواضع بالقصد وان السهو كان من جهته حيث لم يتنبه لطرق فهم وايضا من الجائز ان يكون
للنظم محملان وتعيين احدهما من غير نفي الآخر لا يسمى سهوا فان قيل القرية في حكم الموصوفة
لان تقديره قرية من القرى فحمل الظرف على الحال اولى قيل الاصل عدم التقدير ولا تترك من غير
ضرورة لوجود محمل آخر صحيح عند الجمهور وقال الفرا لو لم يكن الواو مذكورا في قوله تعالى ولها
كتاب معلوم كان صوابا وهو كما تقول ما رايت احدا الا وعليه ثياب وان شئت قلت الا عليه ثياب
ومما هو الارشحة يتحقق ما ذكرنا والمحقق الشارح علل قول المفتاح لكونها في حكم الموصوفة بانه
مثل وما اهلكنا قرية من القرى بقوله لتحصيل العموم المقصود بالآية وفيه نظر لان
العموم المؤكد حاصل بدون تقدير كونها موصوفة لوقوعها في سياق النفي مع زيادة من قال
ابن مالك في شرح التسهيل قال ابو علي في التذكرة تقول ما مررت باحد الا قائما الا حالا
لا يجوز كون قائما صفة لاحد لان الا لا تعترض بين الصفة والموصوف ولا كونه حالا من التاء
لان معنى ما مررت الا قائما ولو قلت مررت قائما باحد لم يجز وكذا ما في معناه فاذا

بسط لى هدا ثبت ان قائما حال من احد و اذا ثبت ذلك تعين ان تنصب الحال لانه بعد الى جانب صحيح
فقد صرح ابو العباس و ابو على ان الا لا تفصل بين موصوف وصفه وما ذهب اليه هو الصحيح
لان الموصوف والصفة كشئ واحد و شيان هما كشئ واحد لا يختلفان سفى الحكم عن احدهما واثباته
للاخر كالمتوسط بينهما الا ولان الصفة توضح موصوفها كما توضح الصلة الموصول وكما توضح
المضاف اليه المضاف فكما لا يقع الا بين الموصول والصلة ولا بين المضاف والمضاف اليه كذا
لا يقع بين الموصوف والصفة ولان الا وما بعدها فى حكم جملة مستانفة والصفة لا تستانف
ولا تكون فى حكم مستانف وقال الزمخشرى واذا قلت ما مررت باحد الا زيد خير منه
كان ما بعد الا جملة ابتدائية واقعة صفة لاحد وزعم فى الكشاف ان ولها كتاب معلوم
جملة واقعة صفة لقرية و وسطت الواو بينهما لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال
فى الحال جاءنى زيد عليه ثوب وجاءنى وعليه ثوب وما ذهب اليه من توسط الواو بين
الموصوف والصفة فاسد من خمسة اوجه احدها انه قاس فى ذلك الصفة على الحال و بين
الصفة والحال فروق كثيرة لجواز تقدمها على صاحبها وجواز تخالفهما بالاعراب وجواز
تخالفهما بالتعريف والتنكير وجواز اغنائها عن الجملة الحالية وامتناع ذلك فى الواقع
نعتا فكما ثبت مخالفة الحال الصفة فى هذه الاشياء ثبت مخالفتها اياها بمقارنة الواو
الجملة الحالية وامتناع ذلك فى الجملة النعتية الثانى ان مذهبه فى هذه المسئلة خرق
لا يعرف من البصريين والكوفيين معول فوجب ان لا يلتفت اليه الثالث انه معلل بما
لا يناسب وذلك ان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو
ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال العاطف مؤكد الرابع ان الواو فصلت الاول
من الثانى ولولا هى لتلاصقا فكيف يقال انها اكدت لصوقهما الخامس ان الواو لو صلحت
لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان اولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو ان رجلا
رايه سديد لسعيد فرايه سديد جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحية
موضعها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة تصلح فى موضعها الحال لانها بعد منفى
والمنفى صالح لان يجعل صاحب حال كما هو صالح لان يجعل مبتدا و اذا ساغ ان يجعل صاحب
حال نكرة بعد النهى لشبهه بالنفى كقوله فقطرى لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى
متخوفا لحمام فليجز ذلك بعد النفى فهو اولى واحرى لان النهى لا يصحبه المبتدا و يصحبه
النفى ومن امثله ابى على فى التذكرة ما مررت باحد الا قائما الا فجعل الحال من احد
لاعتماده على النفى فلو كانت الواو تصلح لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف لكان اولى المواضع بها
ما لا يصلح للحال نحو ان رجلا رايه سديد لسعيد لان المؤكد به حقيق بان لا يصلح لغير توكيد
ومن التفسير الكبير ومن مسوغات وقوع الحال عن النكرة تخصيص صاحب الحال بوصف
كقوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا وكقول الشاعر نجيت يا رب نوحا
واستجبت له فى فلك ماخر فى اليم مشحونا وعاش يدعو باياتٍ مبينة فى قومه الف عام

ان تكون قبل صاحب الحال نفى كقوله وما اهلكنا من قرية الا و لها كتاب معلوم فلها كتاب معلوم

جملة حالية مقرونة بواو الحال وصاحب الحال قرية وحسن جعله صاحب حال مع انه
نكرة محضة تقدم النفى عليه كما حسن الاستثنائية فى نحو ما قرية الا ولها كتاب معلوم ومن
مجئ صاحب الحال نكرة بعد النفى قول الشاعر ما حم من موت حمى واقيا ولا ترى من احد باقيا
ثم اذا اتقنت ايضا معطوف على ثم رجعت اى ثم اذا احكمت بحث ان كل واحد من نوع الاعراب
عليم على معنى كما ارشدك اليه اصول النحو حصل لك الغرض من العطف بالواو وهو مشاركة
المعطوف المعطوف عليه فى المعنى المدلول عليه باعراب المعطوف عليه فيحصل لك مما مر من
هذا اصلان من الاصول الثلثة موضع العطف بالواو وفائدة العطف بها فاذا عرفت ان
شرط حسن العطف بالواو هو ان يجمع المعطوف والمعطوف عليه عند المفكرة معنى جامع
كالمماثلة بين الشمس والقمر وشبه التضاد بين السماء والارض والجن والانس والاتحاد
فى الخبر كالحدوث فى قولنا الشمس والقمر والسماء والارض والجن والانس كلها محدث
وسيجئ تفصيل الكلام فى الجهة الجامعة بينهما بخلاف مثل ما اتيته فيما اذا قيل الشمس ومرارة
الارنب التى بنهايته الارنب والفاظ سورة الاخلاص والرجل اليسرى من الضفدع ودين
المجوس والف باذنجانة كلها محدثة فانه قبيح مردود لعدم الجامع بينهما عند المفكرة
فى بعض النسخ وسورة الاخلاص المسموع والفاظ سورة الاخلاص حصلت لك الاصول الثلثة
جواب فاذا عرفت وان الامر بالكسر والواو للحال من الاصول والعامل حصل ومن القرب
بيان ما اتى والبقاء فى فيها للاصول اى والحال ان الشان ما اتى فى الاصول الثلثة من
القرب لما فى معرفة الاصول الثلثة من قرب العطف فى هذا النوع والمحقق الشارح سوغ
ان يكون البقاء فى فيها للجمل التى لها محل اعرابى وهو بعيد لاختلال الجملة الحالية عن الراجع
الى ذى الحال وجملة الامر هو ان لا يكون للجملة موضع من الاعراب حتى تقع موقع المفرد
ومبنى فتعين الجملة الجملة الاولى موضع المفرد كان العطف الثانية عليها نازلا منزلة
عطف المفرد على المفرد وشان الواو فى عطف المفرد على المفرد ان تشترك الثانى فى اعراب
الاول واذا اشركه فى اعرابه فقد اشتركه فى حكم ذلك الاعراب وكان وجه الحاجة الى الواو
حينئذ ظاهرا والاشتراك بها فى الحكم موجودا والامر سهلا لما فرغ من بيان سبب سهولة
العطف فى القسم وبيان ما يتعلق به على سبيل الطرد اقبل على القول فى سبب البعيد منه
فقال اما توسيط الواو اى اما عطف جملة بها على الجملة العارية الموضع من الاعراب فانما يشكل
الامر لانه لا سبيل لنا ان نعرف الاصول الثلثة فى هذا النوع من العطف اما الموضع والفائدة
فلانتفاء المحل الاعرابى واما القبول فلانه انما يصح بعد كون الموضع صالحا مثلا اذا قلت
زيد قائم وعمرو قاعد لم نر معنى هناك حتى نزعم ان الواو اشركت بين هاتين الجملتين
فيه فثبت الاشكال وكون الاصول الثلثة غير معلومة فى شان هذا التوسيط هو السبب
فى ان دق مسلك العطف ووصل فى الخفاء الى ان بعض البلغاء جعله حدا للبلاغة فقد
جاء عن بعضهم انه سئل عنها فقال معرفة الفصل من الوصل وناهيك عن البلاغة بعض
علماء هذا الفن على معرفة الفصل والوصل لانها فى الواقع مقصور عليه وانما قصد بهذا القصر
التنبيه على انه من علوم البلاغة يقال فيه انه خفى غامض ودقيق صعب الا و

علم

هذا الباب اغمض منه واخفى وادق واصعب وعلى ان احدا لا يكمل لاحراز فضيلة
الفصل والوصل من البلاغة الا كمل لسائر معانيها ونظيره قوله عليه السلام الندم توبة
وانما هي ثلثة معان مترتبة في الحصول يطلق اسم التوبة على مجموعها العلم بعظم ضرر
الذنوب والقصد المتعلق بالترك في الحال والاستقبال والتلافي للماضي وذلك لان
الندم لا يخلو عن علم اوجبه واثمره وعن عزم يتبعه ويتلوه فيكون الندم محفوفا بطرفيه
واعلم انك اذا نظرت الى ما بينته لك من سبب القرب في السهل المتناول قرب وسهل
لديك البعيد المتناول بحيث لا يخفى عليك بادنى تنبيه شيء من الاصول الثلثة بتيسير الله
تعالى وذلك التنبيه هو ان الجملة متى وقعت موقع الجملة الخالية عن الجملة المعطوف عليها
لم تصلح الجملة التي نزلت منزلة الجملة العارية عن المعطوف عليها لدخول الواو لانتفاء شرط
العطف وهو تقدم متبوع وذلك في موضعين الاول مثل ما اذا اردت بالجملة الثانية القطع
عن الجملة التي قبلها اي لا تريد اشراك الثانية للاولى و الثاني اذا قصدت بها البدل عن
المتقدمة على الاولى وقد سبق وجهه فتذكر وكذا لم تكن الجملة المتاخرة صالحة لورود الواو
عليها متى نزلت من المتقدمة منزلة نفس المتقدمة لتمام اتصال المتاخرة بالمتقدمة اتصالا
مثله اذا كانت الثانية موضحة ومبينة للاولى فيستغنى اذ ذاك عن واصل يصلها بها
كعطف البيان والنعت وانما ادخلهما في سلك واحد لتقرب معنييهما فان البيان اسم
جامد يجري مجرى الصفة في بيان الاول او كانت مؤكدة ومقررة للسابقة فلا تفتقر اذا
الى ما يصلها بالمؤكدة لانها ليست شيئا سواها وتستغنى عن حرف عطف وكذا لم تكن الجملة
الثانية موضعا لدخولها ايضا اذا لم يكن بين الثانية والاولى مما يجمعهما عند المفكرة لتمام
تباينهما حينئذ وتقاطعهما وقوله ايضا كالتوكيد لنفي موضع العطف لئلا يتوهم احد
ان الجهة الجامعة لما كانت شرطة لكونه مقبولا فعدمها يجب يوجب رده فاذا لم يقصد
المتكلم قطع الثانية عن الاولى ولم يكن بينهما اتحاد فصح توسيط الواو بينهما الا انه
لم يكن مقبولا فنفى ذلك ويظهر من هذا ان انتفاء الجامع يوجب المباينة الكلية وهي
تستتبع عدم موضع العطف وانما تكون الجملة مستحقة لدخول الواو اذا لم تتحد بالاولى
ولم تنقطع عنها راسا بل تتوسط من الاولى بين تمام الاتصال بها وتمام الانقطاع عنها
فتكون الاولى و الثانية كالنظيرين والشريكين وبحيث اذا عرف السامع حال الاولى
عناه ان يعرف حال الثانية وفيما ذكرنا ما ينبه على ان موضع العطف بالواو في الجمل التي
لها محل اعرابي مغاير لموضع العطف بها في الجمل التي ليس لها موضع من الاعراب فالاول
موضعه القسم الخامس من التوابع الخمس والثاني موضعه بين الجملتين اللتين توسطتا
بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع فلكل واحد من هذه الانواع القطع والبدل والايضاح
والتوكيد والمباينة والتوسط حالة تستدعي كل واحد من هذه الانواع فاذا وافق
مجيء هذه الانواع هؤلاء الاحوال ووقع كل في موضعه رفع ورود الانواع مطابقا لتلك
الاحوال الكلام من البلاغة عند اصحاب البلاغة الى مرتبة تناطح الكلام في تلك المرتبة
السماك فيجب تفصيل القول في تلك الحالات قوله الحالة المقتضية للقطع الى اخرها

هذه الحالة تتنوع نوعين احدهما ان تكون لما تقدم من الكلام حكم اي حال ووصف وشان
الكلام بعده معه شان ما يعطف عليه وتقترن اليه لما بينهما من المناسبة ثم انك لا تريد
ان تشرك السابق في حكمه الثاني لعارض صار به اجنبيا مما قبله فتقطعه عما قبله
لذلك وسيجيء مثاله سماعيا فتقطع بالنصب وهو اولى مما قال الشارح ان الرفع اكثر و
احسن لان النصب يؤذن بالسببية والمعنى عليه دون الرفع فانه على الابتداء اي لست
ممن تقطع لان القطع موقوف على انتفاء الارادة وليس المتكلم ممن تقطع في كل حال فافهم ثم
ان هذا القطع على ضربين الاول مثل ما اذا تتوق ان تقع في النظم ثلث جمل ويكون للجملة
الثالثة مع الاولى و الثانية مناسبة الا ان في الثانية ما يمنع العطف عليها دون الاولى
فانها تكون عارية عن مانع من الوصل وحينئذ يجوز عطف الثالثة على الاولى لا على الثانية فتفصل
على سبيل الاحتياط لئلا يتوهم احد العطف على الثانية فيفسد المعنى الثاني ان تكون الجملة
الاولى مشتملة على مانع من العطف عليها كالثانية فتقطع على سبيل الوجوب وهذا مفهوم
قوله اذا كان لا يوجد اي لا يوجد قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف
بل يوجد كلام مشتمل على مانع منه على طريقة انتفاء الكل بانتفاء البعض وثانيهما ان
تقتضي الجملة المتقدمة بمفهومها سؤالا فتقام السؤال المفهوم بالمعنى مقامه اذا صرح به
وتحاول بالثانية كونها جوابا عن سؤالها فتقطع عن السابقة لتقع جوابا عن ذلك السؤال
وان كان لا يخفى صحة عطفها على ما قبلها قوله كالمورد صح سماعه على بناء اسم الفاعل وفي
بعض نسخ الاصحاب كالمورد بفتح الميم على بناء اسم المكان وقوله فينزل ويطلب
ويقطع منصوبات على بناء الفعل للمفعول الاول للعطف على يكون والثاني للعطف على الاول
والثالث على الثاني واعلم ان السؤال المقدر لا يقام مقام الظاهر المذكور ويبنى الكلام عليه
الا لاعتبارات دقيقة نحو التنبيه على مكان السؤال او اغنائك السامع عنه بان يقدر السؤال
بالفحوى تحققا ويجيب عنه حتى لا يحتاج اليه او كراهة ان تسمع من السامع شيئا لجهات
خطابية ضيق مقام او تخفيف او ملالة ونحوها او ارادة ان لا ينقطع السامع كلامك بوساطة
سؤاله او طلب تكثير المعنى مع تقليل اللفظ ولا يبعد ان يكون تقليل سببا وهو اعني
التكثير مع التقليل تقدير السؤال وترك الواو او ما شابه المذكور والنوع الاول اعني الذي
لا تريد ان تشركه الثاني فيقطع يسمى قطعا والثاني اعني الذي تريد ان تقع جوابا يسمى
استينافا قوله واما الحالة المقتضية للابدال الى اخرها الحالة التي تقتضي الابدال هي
كون الكلام المتقدم غير معط مراد المتكلم بكماله ولا مؤد مطلوبه كما في بدل البعض وبدل
الاشتمال مطلقا ومع في بدل الكل فيما اذا كان الاول يدل على الغرض بالتضمن او بالالتزام والثاني
يدل عليه بالمطابقة او الاول يدل بوسائط والثاني بلا واسطة او بوسائط اقل من الاول
او يعرض انه غير معطيه بناء على الاخراج لا على مقتضى الظاهر كما كان الاول والثاني دالين
بالمطابقة ومساويين في الواسطة وعدمها ومقام الكلام يتضمن اعتناء واهتماما بشان
المراد به لما تكون المراد معنى مطلوبا بالذات كالحج في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا الاية الى قوله بعده ومن كفر فان الله غني عن العالمين وضع

اداء

ومن كفر موضع ومن لم يحج اوغريبا كقوله تعالى لجعلنا لمن يكفر لبيوتهم سقفا من فضة
اوقطعيا كقوله ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة او
عجيبا كقول الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل اصابتها يد الحدثان
فرجل ورجل بدلان من رجلين اولطيفا كقوله فالقت قناعا دونه الشمس واتقت
باحسن موصولين كف ومعصم كف ومعصم بدلان من موصولين او لكون المراد غير
ماذكر من المعاني التي لها شأن في اقتضاء الاهتمام والاعتناء بشانها فتعينه بالنصب
للعطف على يكون اي فاذا كان الكلام السابق غير واف والمقام يقتضي الاعتناء بعد
المتكلم اذن مراده بطريق اوفى من الكلام السابق في تادية تمام المراد وهو على نية
لابتداء التصدي الى المطلوب واعتماد الحديث به ليفيد بمجموع القصدين الى المراد في البدل انه
و البدل فضل تاكيد وتبيين ومن ثم اهتمام بشانه ليس في الافراد وتحقيق القول فيه
انك اذا قلت ضربت زيدا او اعجبني زيد يجوز ان يكون الضرب قد وقع على راسه او يده
اوجميع بدنه والتعجب حصل من حسنه او علمه او ادبه فاذا ابدلت وقلت راسه و
حسنه فقد دفعت ذلك الاحتمال واكدت المطلوب لدلالة المبدل منه في بدل البعض على المراد
بالتضمن ودلالة البدل عليه بالمطابقة ولدلالة المبدل عنه في بدل الاشتمال عليه بالالتزام
ودلالة البدل عليه بالمطابقة فكانك قد ذكرت الراس والحسن مرتين مرة بالتضمن او
الالتزام ومرة بالمطابقة والامر في بدل الكل اظهر فان دلالتهما عليه بالمطابقة
كما قال تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فانه مع التاكيد يفيد
ان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وذلك شهادة لصراط المسلمين
بالاستقامة على ابلغ وجه واكد قوله واما الحالة المقتضية للايضاح والتبيين
اي لعطف البيان فهي ان تطرق على الكلام المتقدم نوع ابهام ومقام الكلام يقتضي
ازالته للاهتمام بشان المطلوب وذلك الخفاء يقع على وجهين الاول من جهة الاشتراك
كما تقول جاء صديقك بكر اذا كان له اصدقاء واحد منهم يسمى بكرا فقولوا وصحت الصديق تقول لك
بكر وفصلته من صديق آخر غير بكر كما بينت اذا قلت في الصفة رايت صديقك العالم
فان لم يكن للمخاطب صديق غيره فهو بدل لا عطف البيان الثاني من قبل انتفاء
الاشتهار كقول الاعرابي اقسم بالله ابو حفص عمر اراد عمر بن الخطاب رضي الله
عنه فان اشتهاره كان بالاسم دون الكنية فهو جار مجرى الترجمة اذ كشف عن الكنية
لقيامه بالشهرة دونها قوله واما الحالة المقتضية للتاكيد والتقرير فهي ان يتوهم
المتكلم بالسامع غفلة وذهابا عما هو بصدده فان له ان يظن حين قال فعل زيد او
جاء القوم ان اسناد الفعل اليه تجوز او سهوا ونسيان او خلاف الشمول والاحاطة لان
المجاز كثير شايع في كلامهم وقد يعبرون عن حقيقة الشيء باكثره وبما يلابسه والمقام
مقام الاحاطة والاثنان قوله ولما الحالة المقتضية لكمال انقطاع ما بين الجملتين الى
اخرها فالحالة التي تقتضي انفصال ما بين الكلامين من المعنى انفصالا تاما اي مع الذي
قبله سبيل شيء ان ذلك لم يكن الا بامر ينفرد به ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر

سواء لا تعلق بينه وبينه راسا بان يكون سبيله الثاني فهي ان يكون احدى الجملتين خبرية والاخرى
طلبية وعلى ذلك لا يكون المقام مشتملا على معنى يرفع الاختلاف من البين ولا على ما يشترك بينهما
في جهات جامعة مما سيتلى عليك والقيد الاخير ان معنى قوله مع تفصيل يعرف في الحالة
المقتضية للتوسط اوان اتفقتا معطوف على ان تختلفا المعنى لما الحالة المقتضية للكمال فهي
ان تختلفا او فهي ان لا يكون بينهما جامع عند المتكلم من قبيل العقل او الوهم او الخيال ان اتفقتا
خبرا وطلبا فقد تبين ان الاتفاق في الطلب والخبر غير كاف في باب الوصل بل لا بد من جامع
اي امر آخر يضم الحال التي عليها احدى الجملتين في النفس الى الحال التي يكون عليها الاخرى مع عقبه
ببيان اقسام الجامع وهي ثلثة الاول العقلي وهو ان يكون المحدث عنه او الحدث في الجملتين
واحدا او يكون قيدا من القيود المخبر عنه كالتوابع الخمس او قيدا من قيود الخبر كشيء مما يتصل
بالفعل فيهما واحدا او يكون المخبر عنه في احدهما مماثلا للمخبر عنه في الاخرى او يكون الخبر او قيد
من قيودهما كذلك فان العقل بتعليل لكون التماثل جامعا عقليا اي لان العقل حينئذ بوساطة
تجريده المتشابهين عما يتعين به كل منهما في الخارج يرفع الاختلاف والتعدد عن وسط
المتشابهين فيبرزان في معرض المتحدين كقولنا زيد كاتب وعمرو شاعر اذا كانا اخوين او
نظيرين ومتشابكي الاحوال على الجملة او يكون بين الجملتين في المخبر عنه او الخبر تضايف اي نسبة
اضافية يستحيل تصور كل منهما من غير تصور الآخر مستويا في ذلك كون المتضايفين امرين
معقولين او محسوسين او ما يعمهما كالعلة والمعلول والسبب والمسبب والسفل والعلو او الاول والاخر

وانما عطفها الاخير باو دون الاول لان العلة والمعلول والسبب والمسبب م

كالمتزادين في قرب معنييهما كالعقل الفاء لتعليل لكون التضايف جامعا عقليا اي لان العقل
حينئذ يمتنع من ان لا يجتمع المتضايفان في الذهن وان العقل سلطان مطاع واعلم انه يفهم
من ظاهر كلامه رحمه الله ان الاتحاد او التماثل بين الجملتين في واحد من تصوراتهما فحسب
يصح ان يكون جامعا وكلام الامام عبد القاهر يؤذن بخلاف ذلك فانه قال واعلم انه كما يجب ان
يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون
الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد
طويل القامة وعمرو شاعر كان خطأ لانه لا مشاكلة بين طول القامة وبين الشعر وانما
الواجب ان يقال زيد كاتب وعمرو شاعر وزيد طويل القامة وعمرو قصير ويكون زيد وعمرو
اخوين او نظيرين او مشتبكين وللقائل ان يقول ينتقض قوله ههنا بامتناع العطف
في قولهم هزم الامير الجند يوم الخميس وخاط زيد ثوبه فيه مع الاتحاد في القيد وبامتناع
عطف قول القائل خفي ضيق على قوله خاتمي ضيق على ما قال مع الاتحاد في الخبر ويمكن ان يجاب
بانه قد لا يكون الجامع ملتفتا لبعد مقام القائل عنه ويدعوه الى ذكر الثاني داع وسيجيء والثاني
الوهمي وهو ان يكون بين مفردات الجملتين اعني المحكوم عليه او به او قيدا من قيودهما شبهة
التماثل كان يكون المحكوم عليه في احدى الجملتين لون بياض وفي الاخرى لون صفرة او حمرة فانهما
متنافيان لكن بينهما شبه التماثل لاشتراكهما في اللون وهو جنسهما والمثلان هما اللذان
اشتركا في النوع فان الوهم علة لكون التماثل جامعا وهميا اي لان الوهم لمضادته العقل
يحتال في ان يخرج ما بينهما شبه تماثل في كسوة المتماثلين بشهادة قوله ولكن للوهم من حيل تزوج

من راج الشئ يروج رواجاً نفق ق الا فعليك اى وان لم يكن الا كما ذكر من ان الوهم يحتال
وان له حيلاً فى جمع مثل هذه الاشياء فالزم قول الشاعر ثلثة تشرق البنت وقول الآخر اذا
لم يكن للمرء الى آخره وتامل ثم اخبرنى اى معنى غير الوهم حسّن ان انظم شمس الضحى وابا اسحق
والقمر وذا التاج والسيفات ق الذر جمع ذرة وهى اصغر النمل وهى من المعانى المتباينة
فى سلك المتماثلات بعلة اشتراك الثلثة الاولى فى الضوء واشتراك الثانية فى استقصاء المطمع
هذا التحسين البالغ وقد عرفت فى العقلى حال المثلين فى اجتماعهما فى الذهن لما تؤول
حالهما الى الاتحاد بتجريد العقل اياهما عن المشخصات ق او تضاد معطوف على شبه تماثل
كالامثلة الواردة فى المتن من المحسوسات المدركة بالحواس الخمس وكالتحرك الى آخره من غير
المحسوسات وكان التنويع لهذا الغرض ق كالمتصفات بذلك اى بما ذكر من قوله كالسواد الى
قوله والكفر من نحو الاسود الى قوله والكافر بيان كالمتصفات ق او شبه تضاد معطوف على
تضاد واعلم ان السماء والارض ليسا ضدين وكذلك السهل والجبل والاول والثانى لصدقها
حيث يكذب الحد فان الضدين امران وجوديان متعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف
ولا تعاقب بينهما رأساً بل متشابهين لهما الوجود النقد الاول والثالث بخلاف السواد والبياض
الى قوله والكافر لصدق الحد بينهما طرداً وعكساً فان الوهم علة لكون التضاد والشبهين بهما
جامعاً وهمياً اى لان الوهم بوساطة انتزاعه شبه التضاد من نفس التضاد من نفس التضاد
نظرا الى اشتراك الضدين فيه من حيث اتصاف كل واحد منهما بمضادة صاحبه ثم الحاقه
شبه التناسب بقيم المتضادين والشبيهين بالمتضادين مقام المتضايفين فينزل الوهم
الوسع والمجهود فى الجمع بين الضدين فى الذهن ولتنزيل الوهم المتضادين منزلة المتضايفين
واجتهاده فى الجمع بينهما بالبال ترى الضدين غالباً يتلازمان فى الخطور بالبال فتجد الضد
اقرب خطوراً بالبال مع الضد من غيره وتسمية هذين القسمين من الجامع بالعقلى والوهمى
لان الحاكم فى الاول العقل وفى الثانى الوهم والثالث الخيالى وهو ان يكون بين تصورات
الجملتين اجتماع فى الخيال متقدم على ارادة النسق بينهما لاسباب توجب تقارنهما كالحرف والعرف
والعادة فان جميع ما ثبت تعليل لكون تقارن تصوريهما سابقاً فيه جامعاً خيالياً اى
وانما كان ذلك كذلك لان كل ما وصل من الخارج الى الخيال ثبت فى الخيال على الصورة التى تنتهى
الى الخيال ويتكرر عنده ومقتضى ذلك التقارن صحة اقتران تلك التصورات على الترتيب الثابت
فيه قبل ولذلك تعليل لاختلفت ق ولما لم يكن ظرفه اى ولما ذكرنا من ان جميع ما ثبت فى الخيال
مما بلغه من الخارج يتقرر فيه على الهيئة المؤدية اليه والترتيب المتكرر لديه اختلفت صفة
ثبوت الصور فى خيالات الناس من جهة الترتيب والظهور حين لم يكن اسباب اجتماع الصور
وتقارنها على سنن واحد بين جماعة الخلق فكم صور تفصيل وبيان لما ذكر ان صور الاشياء تترتب
فيه على نحو ما يتأدى اليه اثم تكثير من صور الاشياء تتعانق اى تجتمع بعضها مع بعض فى خيال انسان
لكثرة مزاولته اياها وهى بعينها فى خيال شخص آخر وكثير من الصور لا تكاد تبدو وتظهر فى خيال
واولئك الصور بعينها فى خيال آخر فى غاية الوضوح والشهرة لعين ما ذكرنا ومعنى قوله ليست
تتراءى اى يجب عليها ان تتباعد منازلها واسناد التراءى الى الصور مجاز والتراءى تفاعل من

فكثير
تتعانق ولم يجتمع لبعض منها عند ح

من الرؤية وهو على وجوه يقال تراءى القوم اذا رأى بعضهم بعضاً ومنه ما نحن فيه وقوله تعالى
فلما تراءى الجمعان وتراءى لى الشئ اى ظهر لى حتى رأيته وتراءى القوم الهلال اذا رأوه
باجمعهم ومن هذا قوله عليه السلام ان اهل الجنة ليتراءون اهل عليين كما تتراءون الكوكب الدرى
فى افق السماء ق وان اجبت وان حاولت ان تحقق ما يشار به اليك اى ما سمعت من قولنا
فان جميع ما ثبت الى قولنا على علم فحقق جواب الشرط والتحديق امعان النظر من جانب
اختيارك متعلق بحدق اى بلواك والمعنى ان اجبت ان تستوضحه فاخبر وجرب ق تلق
كاتباً طح على لفظ الامر من تلقاه اذا استقبله كقوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اى استقبلها
بالقبول والعمل بها حين علمها وهو بيان وتفسير لحذف لا جواب له لاستيحابه حينئذ ان
ان يكون مضارعاً ولئلا يبقى قوله فانهم جميعاً منقطعاً عنه ولا يبعد ان يقع استينافاً بتقدير
البناء للملابسة وقع حالاً من تلق اى اقبل عليه متحداً ما يلابسه من نحو قرطاس ومحبرة وقلم
ق نجاراً اى وتلق نجاراً متحداً منشاراً وقدوماً وغير ذلك وهى البيرم ق وآخر وآخر اى
ق تلق صائغاً آخر وصانعاً آخر بتعديد آلاتهم ونحوها يخالطون ويلابسون وتلق اياً كان
من اصحاب الحرف وغيرهم ممن لهم مدخل فى العرف والعادة بذكر المسجد والمحراب
ق القنديل او الحمام والازار والسطل وغير ذلك اى غير المذكور مما للزنة العرف والرسم
فنى قرن وهذا من باب الاضمار على شريطة التفسير وانما حذف المضاف اليه من اى
لانه جرى ذكر ما هو بعض منه فانهم جميعاً فان الكاتب والنجار وغيرهما من اصحاب
الحرف واهل العرف والرسم لا يعدون هذا التعديد بديعاً ولا ينكرون هذا التعديد
انكار الوجود دينهم ما استقبلتهم بتعداده موافقاً لما ثبت فى خيالاتهم ترتيباً ووضوحاً
وهو جواب الامر اى تلق فانه سبب لانتفاء الاستبداع وعدم الانكار ق واذا استبدلت
هذا التعديد بنحو محبرة ومنشار وقلم وقدوم ونحو مسجد وسطل وقنديل وحمام
استبدعوا واستنكروا ق تعجبوا المخالفة ترتيب المعدودات الترتيب الخيالى ق وتنويع
قوله ونحو مسجد لعدم اختصاص هذه الاربعة ببعض من اهل العرف قال المحقق
الشارح وليس تلقاه من قولهم تلقاه اذا استقبله اذ المعنى لا يساعده على ما لا يخفى على الفطن
بل من تلقاه اذا اخذه قال وفيه مجاز بالنقصان مثل واسئل القرية والتقدير خذ
كلام الكاتب ولى فيه نظر قوله اذ المعنى لا يساعده قلت لا نسلم انه لا يساعده وهل
هو الا دعوى بلا دليل وهو غير مسموع بل المعنى لا يساعد تأويله بالاخذ اذ المفهوم حينئذ
ولا وجه كسطر الكاتب عادة اما يلابسه ويتم به صنعته ويعضد ذلك قوله فانهم جميعاً
لمصادفتهم معدوداً لك وهنا يدل على ان ليس للكاتب هنا كلام حتى يأخذه قوله على ما لا
يخفى على الفطن قلت قد نرى انه قد خفى عليهم وتقدير النقصان خلاف الاصل ولا داعى اليه
اذ المعنى يستقيم بدونه ثم ق فرغ من بيان الجامع الخيالى اخذ عدد ذلك بقوله وهل تشبيها
ق للبدر يتعلق بها ق فاعل يتلو وهو خبر تشبيها ت وتجلو عايد عليها ايضاً ومعناه هل
يفهم من تشبيهها نعم للبدر غير ما قررنا او له معنى سوى ما ذكرنا ق تجلو من قولهم فلانة
على زوجها احسن جلوة فاجتلاها وتجلاها اى عرضتها عليه مكشوفة ظاهرة فنظر اليها

يد
يد
ت
جلوة ح

وقال الشارح العلامة هو من الجلاء الصقل يقال جلوت السيف جلاء اذا صقلته ولا
يخلو من تعسف ولا حاجة الى هذا التكلف تحكى بيان وتفسير لتشبيهاتهم واسق خبر ان
وان اسطمهم فاعله اى اسق ان جمعهم وهو مجاز فى الاسناد وفى المفرد شبه اجتماع الركب
فى الطريق باجتماع اللآلى وغيرها من الخرزات عند النظم وهذه استعارة مصرحة ثم
توهم مع الطريق صورة وهمية محضة كالسلك ثم شبهت بالسلك وهو الخيط ثم اضيف السلك
الى الطريق ليكون قرينة صارفة عما يسبق الى الفهم من تحقق مسماها وهى استعارة
بالكناية التخييلية فرشح بالثانية الاولى وقد كان حال من اسطمهم وفى كان ضمير الشان
ومركب الحق فاعل حمل على طريقة الاستعارة ولم اذكر وجهها حذرا عن الاطالة المعنى وهم
جادون فى امر السفر المحجة الجادة وبالاطلام يتعلق بالانتقاب وسوى الاغرا مفعول اورث
وان يلطموا اى بان يضربوا يتعلق بالاغراء بايدى الرواقص لتباء للاستعانة متعلق باللطم
وخدودها مفعوله والهاء للمحجة المعنى لم يورث احتفا الطريق بان اظلم الليل غير الاغراء
بالضرب بايدى النوق الراقصات وجوه المحجة اى غير المسير ان لا نطو وامفعول استطاع
ومعنى طى المسافة قطعها بالمسير وقد نشر حال من لا نطووا ونشر الظلام الجناح
عبارة عن انه مطبق آخذ باطراف الارض والهواء المعنى لم نطق الظلام ان لا يشعروا
والحال ان الظلام آخذ بالجهات كلها والقاء العصا كناية عن الحلول وقد تحال من يلقوا
والرواق سقف فى مقدم البيت وقيل سقف دون السقف يقال بيت مروق المعنى
وما استطاع الظلام ان يحلوا والظلام قد اشتد وكثف فقابلهم اى عارضهم كالنتيجة لما
تقدم والعبوس الكلوح وافتر من قولهم افتر عن ثغره كالبرد اى ابدى والتخبط
تفعل من خبط البعير الارض بيده ضربها ومنه خبط عشواء وهى الناقة التى فى بصرها
ضعف تخبط اذا مشت لا تتوقى شيئا والضلال الجور عن القصد وفقد الاهتداء يبتنا
فعلى من البين نشأت الالف من مطل الفتحة والمعنى بين اوقات كونهم فى هم الظلمة
واحتيج الى تقدير الاوقات لان بين انما تضاف الى اثنين فصاعدا والجملة ليست من قبيل
ذلك وقد بلغ السيل الزبى حال من ضمير مستتر فى وحشه الظلام والعامل ما فى الظرف
من معنى الفعل قال الميدانى فى مجمع الامثال الزبى جمع زبية وهى حفرة تحفر للاسد
اذا ارادوا صيده واصلها الرابية لا يعلوها الماء فاذا بلغها السيل كان جارفا مجحفا قال
يضرب لمن جاوز الحد وانما سميت بذلك لانهم كانوا يحفرونها فى موضع عال وقد ناسا اى
اى مكابدة معطوف على وحشة وقد تجاوز الحزام الطبيين هو حال مترادفة قال الميدانى فى مجمع
الامثال الطبى للحافر والسباع كالضرع لغيرها يضرب هذا عند بلوغ الشدة منتهاها
وكتب عثمان رضى الله عنه الى على رضى الله عنه لما حوصر اما بعد فان السيل قد بلغ
الزبى وجاوز الحزام الطبيين وتجاوز الامر قدره وطمع فى من لا يدفع عن نفسه
وانك لم يفخر عليك كفاخر ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب وراث القوم لا ينتصرون دون دمى
فان كنت ماكولا فكن انت آكلى والا فادركنى ولما امزق آنسهم جواب بينا وهو من الايناس
خلاف الايحاش اى جعلهم ذا انس بوجده والبهيم المصمت قال الجوهرى هذا فرس

ولنا ان الانسب بالصورة
ان يكون من جلوت العروس
اذا نظرت اليها مجلوة
فالمعنى لا يسعنا عليه
وهو تعميم لا يسمى التحول
لانه لا يخلو لذلك بمعنى
علينا ولا يقال جلوت
السيف لذلك ولانه لا معنى
لقوله صقلت لذلك تصقل
لذلك صورته غير ما صقلنا
وهو عندى بعيد بدليل
قوله يجلو لذلك اى عليك
كانه لم ينظر الى استعمال
جلبت بالمعنى الذى ذكرنا
وهو بعيد ولا يخلو من
التعسف لان المعنى
حينئذ هل تصقل لذلك
صورة غير ما صقلنا

بهيم اى مصمت للذى لا يخلط لونه شئ سوى لونه والجمع بهم مثال رغيف ورغف
المعنى نورت كل مظلم لا يشوب ظلمته نور والتمالك التماسك يقال سمعت كذا فلم املك
ان قلت كذا اى من ان قلت كذا وينظم حال من كل منهم والسنا بالقصر ضوء البرق والسناء
بالمد الرفعة والهاآت فى عليه المحل الى يخرمه للبدد سبكت الفضة وغيرها اسبكها
سبكا اذ بتها والفضة سبيكة والابريز الخالص من قولهم ذهب ابريز خالص يقال
تبين الابريز والناكص من اولى التبرين ومن الابريز بيان السبيكة تفتر عن وجهها
تبدى وجه السبيكة والنقار صاحب النقش مثل الجمال والخيال والحماد والمعنى واضح
او التفاوت معطوف على تشبيهات اى او هل التفاوت ما ثقفته نكرة موصوفة اى
احسن الكلام كلام تمدنه الصفة والسمط بالكسر الخيط اذا كان فيه خرز والا فهو السلك
يقال السمط خيط من لؤلؤ والنحر مكان القلادة من الصدر وهو نحو وجمعه نحور والرواة
جمع راو كقضاة وقاض ووصف اى وكوصف والصير فى الصراف من المصارفة ودرهم
زيف وزائف غير رائج والبهرج الردى من الشئ الباطل اى لا يسمع فيه بكلام خلف
قال الجوهرى قال ابو عمرو الكير للحداد زق او جلد غليظ ذو حافات والذى يبنى من
الطين فهو الكور والمنفاخ الذى ينفخ فيه والفحم معروف الواحدة فحمة وقد يحرك كنهر
ونهر والرواية هنا بالتحريك والافحام من افحمته اذا وجدته مفحما لا يقول الشعر يقال
هاجيناكم فما افحمناكم لا من الافحام الاسكات ونمنمت الكلام تحسينه والقطيس مثال
الشرب المطرقة العظيمة والمرجل هو البرمة من النحاس وجمعه مراجل والدنان
جمع الدن وهى الحباب والراووق المصفاة والبقم النقش والاستعجام الاستبهام يقال
استعجم عليه القول استبهم واستبهام الكلام استغلاقه اى لم يستبهم عند التطويل ولم يستغلق
عند الاختصار والالكن الذى فى لسانه لكنة اى حبسة وعجمة يقال رجل الكن بين اللكن
والرمص بتحريك الميم والصاد المغفلة وسخ يجتمع فى الموق فان سال فهو غمص وان جمد
فهو رمص والبرود بالفتح نوع من الكحل يقال برد الرجل عينه بالبرود كحلها به
والخطام الزمام واناخ اى ابرك والمبرك موضع البروك وعقلت البعير اعقله عقلا
وهو ان تثنى وظيفه مع ذراعه فتشدهما جميعا فى وسط الذراع وذلك الحبل هو العقال
وند البعير يند ندا ونداد او نُدُودا نفر وذهب على وجهه شاردا قال الجوهرى وشذ
عن الجماعة يشذ شذوذا انفرد عنهم وخبر قوله او التفاوت واخبار المعطوفات عليه
الى قوله واخبار الوراق محذوفات استغناء بذكره مرة فى المعطوف عليه وهو وهل التشبيهات
اولئك الا نقاد واعلم ان للمعتنين بعلم المعانى زيادة افتقار فى باب العطف وتركه الى
التفطن لانواع الجامع بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها والى التيقظ لانواع هذا الجامع
لدى المفكرة العقلى والوهمى والخيالى من بين ما هو مفتقر اليه فى هذا الفن لا سيما النوع
الخيالى وقولنا لا سيما ايذان بان للنوع الخيالى فضيلة لا تخويه فى الاحتياج اليه لان مستنا
به لاثبات ذلك الحكم الاول بطريق الزيادة فى معناه وانما حكمنا بهذه المزية لان جمع الجامع
الخيالى يقع على سبيل الالف والعادة ويتحصل بتقدير انعقاد الاسباب المستدعية صور

الاشياء خزانة الخيال والحال ان الاسباب المؤدية الى ذلك كما تعلم وتشاهد الى اى
غاية تختلف فى شان ضم صور الى صور فى الخيال باختلاف الدين والاعتقاد والمذهب
والحرفة والعرف والعادة بالنسبة الى فردين وباختلاف الزمان والمكان بالنسبة الى
فرد فمن اسباب الى آخره تقسيم للاسباب وتبيين لتباينها وفاه حقه واوفاه اذا دفع
اليه ما يستحقه تاما كاملا والمدر جمع المدرة والعرب تسمى القرية مدرة على المجاز
كما تسمى البدو وبرا يقال ما رايت الوبر والمدر مثله اى فى البدو والقرى وفى الحديث
ان النبى صلى الله عليه وسلم قال لعامر بن الطفيل اسلم يا عامر فقال على ان لى الوبر ولك
المدر وانى يعنى كيف وهو فى حيز اذا ويستحلى من قولهم استحليت هذه الجارية اذا عددتها
حلوا يقال هو حلو للقاء وحلو الكلام والتبصير التعليم يقال بصرته كذا وبصرته به اذا
علمته اياه وناسقا حال من تبصيرهم اى عاطفا او ناظما ذلك النسق يروى بسكون السين
وفتحها فالاول من قولهم نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض والثانى من نسق الدر
وغيره وقد جاء النسق بمعنى المنسوق اى المنظوم يقال خرز نسق اى منظوم والعطف
من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين وقوله تعالى افلا ينظرون مفعول
ناسقا تلخيصه فبين لى وحقق اذا لم يعط صاحب علم المعانى النوع الخيالى حظه مما يقتضيه
من التنبه له والتيقظ وهو من اهل القرى على اى حال يستجيد كلام الله تعالى مع اهل
البدو اى لا يستجيده لان الاستفهام انكارى وحين تعلمهم رب العزة الاستدلال على
وجوده ووحدانيته عاطفا او ناظما افلا ينظرون الآية ذلك النظم او العطف البليغ لبعد
البعير علة للنفى المستفاد من قوله انى يستحلى اى لا يستحلى لبعده عن خيال اهل المدر فى
موضع الاستدلال ثم لبعد البعير فى خيال اهل المدر عن هذه المظلة وبعد خلق البعير فى خيال
الغنى وهى عن رفع السماء وكذلك البواقى اى ولبعد الجبال عن خياله فى مقام النظر ثم
لبعدها فى خياله عن السماء وبعد نصبها عن رفعها فانه ولبعد الارض عن خياله فى
مقام الفكر ثم لبعد نصبها فى خياله عن سطح الارض اى بسطها من قولهم سطح الشئ
بسطه وسواه ومنه سطح الخبز بالمسطح وهو المحود ثم استدرك قوله اذا لم يوفه
الى آخره فقال لكن اذا وفاه اى اذا اعطى صاحب علم المعانى الجامع الخيالى ما يستوجبه
من التيقظ اى التفطن له بوساطة تيقظه للذى يستقر عليه تقلب اهل البدو فى حاجاتهم
من امر المعاش يعنى اذا حصل له العلم بالامور التى لاجلها يترددون ويطوفون فى اوديتهم
وبواديهم حصل له الاستحلاء وذلك اذا نظر مبتدأ وخبره وان متعلق بالنظر واذا كان
خبر ان ومن المواشى خبر كان وكانت عنايتهم جواب اذا الماء والمشرب الوجه الذى يشرب
منه ويكون موضعا ومصدرا وكذا المطعم الوجه الذى يطعم منه ويكون موضعا ومصدرا
تفقده وتوفيته حقه او تيقظه حاصل اذا تفكر وتامل صاحب هذا العلم فى ان اهل البدو
ومقول فى شانهم اذا كان اسباب معيشتهم حاصلة من المواشى كانت همتهم معقودة
لا محالة باعم المواشى نفعا وهى الابل بيان ذلك ان الله تعالى جعلها يقتنى منها اغراضا
ومقاصد فتارة تقتنى ليؤكل لحمها وتارة ليشرب لبنها وتارة لتركب فى الاسفار وتارة

للنهوض بالاثقال وجرها الى البلاد الشاطحة ولتكون للمقتنى زينة وبهاء ودفاء وهذه
المنافع باسرها مجتمعة فى الابل دون سائر الحيوانات فانها متفرقة فيها ثم انها فى كل واحد
من هذه النعوت المجتمعة فيها افضل من الذى اختص به منها نعت او نعتان الا ترى انها
ان جعلت حلوبة سقت فاروت الكثير وان اخذت اكولة اطعمت فاشبعت الجم الغفير وان
قدرت ركوبة تصلح ان يجاب بها ما يمتنع جوبها بمركوب غيرها من المهامه الواقعة اطرافها
فى المهامه والفلوات وذلك لان الله سبحانه وتعالى حين اراد ان تكون سفائن البر صبرها
على احتمال العطش حتى ان اظماءها التى ترتفع الى العشر فصاعدا وجعلها ترعى كل شئ نابت
فى البرارى والمفاوز مما لا يرعاه سائر البهائم وان كانت حمولة استقلت بحمل الاحمال
الثقيلة التى لا يستقل بها سواها وحينئذ جعلها تبرك ليمكن ان تحمل عن قرب ويسر ثم
تنهض بما حملت ومع ذلك الاستقلال والقوة سخرها منقادة لكل من اقتادها بازمتها
لا تعاز ضعيفا ولا تمانع صغيرا ثم اذا كان انتفاع اهل البدو بالابل لا يتيسر الا بان ترعى
الابل وتشرب كان معظم قصدهم وطلبهم نزول الغيث لانه المقصود بالذات وسبب للنبات
وكان اهم مكان يسرح اليه نظرهم اى كان اهم شئ تتامل عينهم عندهم السماء ثم
اذا كانوا مضطرين الاضطرار الى الشئ الالتجاء اليه والماوى كل مكان ياوى اليه الحيوان
ليلا او نهارا تقول اللهم آونى الى ظل كرمك وعفوك وما الفلان امراة تؤويه او الحصن
واحد الحصون يقال منه حصن نفسه وماله تحصن وقوله فما ظنك جواب اذا على تاويل
القول ومفعول الظن مسكوت عنهما وبالتفات خاطرهم موضع الظن وقوله ولا ماوى
الى آخر البيت معترض بينهما والواو للحال يقول ثم اذا كان اهل الوبر ملجئين الى مكان يؤويهم
المكان وكذا مضطرين الى حصن يتحصنون فيه من العدو لتسارع وقوع نكايات الاعداء
فى الصحارى وانت تعلم ان لا ماوى ولا حصن يعرج عليهما الا الجبال واليه يشير بيت الحماسة
لنا جبل البيت يقال فيهم اتظن الجبال منيفة عن خيالهم يحتله اى يحله والجملة صفة
لجبل ومن بمعنى الذى والاحسن ان تكون نكرة موصوفة فانه لا يبقى عموم يمتدح والاجارة
الانقاذ يقال اجاره الله من العذاب انقذه به ومنيع صفة مشبهة من منع بالضم مناعة ومنه
قولهم فلان فى عز ومنعة بالتحريك ويستقيم ان تكون بمعنى مفعول اى ممنوع وهى صفة
مفردة ايضا لجبل جاءت بعد صفة هى جملة ونحو قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك
وقد تاتى بالعكس قال تعالى هذا ذكر مبارك انزلناه ويرد الطرف صفة اخرى لجبل وحال
من الضمير فى منيع اى يمنع راد الطرف وهو يطلق على العين والنظر جميعا والمراد ههنا
الاول وهو كليل جملة فى موضع الحال اى يرده كالا وما قال المرزوقى ان الشاعر عبد الملك
بن عبد الرحيم الحارثى او السموأل بن عاديا اليهودى اراد بالجبل العز والسمو يعنى لنا
جبل عز ينزله من يدخله فى جوارنا ممتنع على طالبيه يرد لعلوه واشرافه طرف الناظرين
وهو حسبى لا يخالف ما قصده المصنف لانه استشهد بالبيت على كون الجبل حصنا والشاعر
شبه العز وارتفاع المرتبة بالجبل فى كونه حصنا ومرتفعا ممتنعا على طالبيه ثم ترك المشبه
واتى بالمشبه به بانيا كلامه على علو القدر وسمو المنزلة بناء على العلو المكانى على حسب الاستعارة

المرشحة ولا مباينة بين المجنيين سواء كان الجبل حقيقة او استعارة ومن هذا يعرف ان قول
الشارح المحقق تفسير المرزوقي لا يناسب استشهاد المصنف لدلالته على ان المراد بالجبل
الجبل نفسه لا انه استعارة عن العز ضعيف وكونه دالا على ما قال في حيز المنع ثم اذا تعذر طول
لبثهم في منزل واحد لعوز الكلاء والماء حينئذ ومن لاصحاب المواشي مواش سلك جملة
معترضة اي ومن يهتم بطول المكث في منزل كان عقد الهمة جواب اذا او بالسقل
مربوط بالعقد وتعليم طرفه اي كانت همتهم مصروفة الى السقل من منزل الى غيره نزع عن
الامور خبر كان اي مما يجب التصميم والمضي على فعله وان تصلبوا في ذلك تصلبا منع المكث
معه هنا صفة لنظره ويروى على بناء المجهول بمعنى الظن والبدوي مفعوله الاول والابل
الثاني وفاعل الخذ وتفتش ويجد يعود الى اهل المدر ويمكن عوده على البدوي والاول وفق
فلنتامل المعنى فعند تامل صاحب علم المعاني وهو من اهل المدر اذا شرع يبحث عن الصور
التي اجتمعت في خزانة صور البدوي لا يجد صورة الابل حاصلة في خياله او لا يجد صورة السماء
مصاحبة لصورة الابل فيه او يعوزه اي يحتاج البدوي الى استحضار صورة الجبال بعد احتياج
صورة الابل والسماء من قولهم اعوزه الشيء اذا احتاج اليه فلم يقدر عليه اي لا يعوزه او لا ينقص
اي لا ترفع صورة الارض عنقها الى البدوي بعد صور الابل والسماء والجبال من قولهم المشاطة
تنص العروس فتقعدها على المنصة ومنه قولهم نص الحديث الى اهله فان الوثيقة في
نصه يعني رفعه اليهم والاستفهام في اترى انكاري ويدل عليه قوله لا اي لا ترى اي
لا نظن الحضري خزانة صور البدوي عادمة هذه الاشياء على هذا الترتيب وانما الحضري
اذا لم يعتنق بعض تلك الامور يعتنق بعضها في خياله وما ضم خياله تلك الصور على الترتيب المذكور
اذا قرء الاية قبل الوقوف على ما ذكرت ظن نظم الاية بسبب جهله معيوبا لما فيه من عيب
الجهل قوله واما الحالة المقتضية للتوسط الى اخرها الحالة التي تقتضي توسطها بين
جملتين اي تكونان واسطة بين كمال اتصال معنيي جملتين وبين كمال انقطاع معنيي جملتين
اعني ان تنتظم جملة مع اخرى والثانية منها مغايرة للتي قبلها الا انها تشاركها في حكم
وتدخل معها في معنى دون ان تكون سبيل الثانية مع الاولى سبيل الصفة مع الموصوف
والتوكيد مع المؤكد ودون ان لا تكون الثانية من الاولى في شيء ولا تكون اياها ولا مشاركة
لها في معنى فهي مبتداء وان مع ما في حيزه خبره ومن تضمن مبينة لما بين وان
اختلفتا شرط لهذه الجملة معنى قد سيقت مستجزائه لذلك قدم عليها عملا بالاصل واللفظ
فتلك الحالة هي كون مقام الكلام مفيدا معنى يربط تباين ما بين الجملتين خبرا وانشاء ان
اختلفت الجملتان من جهة الخبر والطلب وهو ان يتضمن الخبر معنى الطلب او بالعكس ليستقيم
الكلام قال المحقق ولا يمتنع فصل بين البيان والمبين بقدم الشرط وهو تعسف لان
تاخيره لا يستتبع الفصل لامكان التاخير عن البيان والمبين معا على ان ليس في الفصل فساد
ومشركا معطوف على مشتملا من اشركت فلانا في مالي جعلته شريكي فيه قال تعالى واشركه
في امري اي وان يكون المقام مشركا بين الجملتين يعني جاعلا لاحدهما شريكا للاخرى
في حكمها انتجوا مع من الجهات التي تفرعنا بها سمعك وانما جمع الجهات وان كان الاشراك في جهة

المحقق

واحدة كافيا في صحة العطف ليؤذن بان الشركة كلما كان اكثر كان العطف بالقبول اجدر
واعلم ان هذه الثلاثة مخصصة والاشتراك عام على نحو حال من الضمير المقام في مشتملا ومشركا اي
يكون المقام مشتملا ومشركا كائنا على نحو اشتمال المقام واشراكه في قوله تعالى واذ اخذنا
ميثاق بني اسرائيل الاية فان المقام مشتمل فيها على ما ينتج الاختلاف بين قوله تعالى وقولوا
للناس وقوله لا تعبدون لانه لا يخفى على المتفطن ان قوله لا تعبدون حقه ان يضمن معنى
لا تعبدوا على احد الاقوال الخمسة فيه لوجوه وهو القول المنصور احدها واقيموا وثانيها قراءة
عبد الله وابي لا تعبدوا وثالثها ان الاخبار في معنى الامر والنهي ابلغ وادخل في الابتاء
عن طلب ما دخل تحت الخبر لانه كانه سورع الى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه وحينئذ
لا بد من ارادة القول اي قائلين لهم لا تعبدوا وقولوا وفي الاية ابحاث ليست مما يهمنا الان
في اثبات المطلوب وقوله قوله وقوله ان اصحاب الجنة معطوف على قوله تعالى واذ
اخذنا يعني وان يكون المقام مشتملا ومشركا على نحو قوله ان اصحاب الجنة لان المقام يقتضي
ان التناسب المعطوف عليه والمعطوف اعني ان اصحاب الجنة وامتازوا والاختلاف خبرا
وطلبا فذلك مفتقر الى مقدمات عقلية ونقلية الاولى ان ما قبل قوله ان اصحاب الجنة وهو
فاليوم لا تظلم نفس شيئا حكاية ما يقال لهم يوم الحشر كانه معطوف بالفاء على ان كانت الا صيحة
واحدة فاذا هم جميع لدينا محضرون بصف يوم القيامة اي ليست النفخة الا صيحة لقوله
تعالى ونفخ في الصور او ليست الواقعة على معنى انه لما قال محضرون مجموعون والجمع للفصل
والحساب اي اذا جمعوا لم يجمعوا الا للفصل بالعدل فلا تظلم عند الجمع للعدل فيكون انتفاء
الظلم مترتبا من غير مهلة على الاحضار للعدل وهو عام للخلق كلهم لا يختص باحد دون احد
لما تقرر ان النكرة في حيز النفي تعم الثانية الخطاب في قوله ولا تجزون الا ما كنتم تعملون
بعد قوله فلا تظلم على طريقة الالتفات لزيادة التعيين والتنبيه على ان ذلك لهم خطاب عام
لاهل الموقف ايضا لوجوب اتفاق المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الثالثة ان اصحاب الجنة
الى ايها المجرمون متقيد مربوط بقوله لا تجزون الا ما كنتم تعملون لان ان اصحاب الجنة
تفصيل لما دل عليه بالاجمال هذا الخطاب من جزاء المحسن والمسيء بما يليق بهما فيلزم
منهما ان تكون التقديرات اصحاب الجنة منكم يا اهل الحشر ضرورة اتحاد المخاطب في المفصل
والتفصيل معا والا لزم خلاف المقدر هذا خلف فحذف منكم يا اهل الحشر لدلالة سياق
الكلام عليه وقوله لكونه تفصيلا لما اجمله ولا تجزون الا ما كنتم تعملون ووضع المظهر موضع
المضمر او موضع اسم الاشارة ثم عندنا مقدمة نقلية وهي ان المنقول من التفسير ان قوله ان
اصحاب الجنة الى اخره يقال لاهل الحشر عند ما يساق اهل الجنة اليها قصدا الى اقامة ما
سيكون اعني كونهم في شغل فاكهون مقام الموجود كانهم فيه لصدوره عمن لا اخلاف
في اخباره فيكون معنى الكلام ان اصحاب الجنة منكم يا اهل الحشر يرجع اليهم محالهم وصفتهم
الى اسعد حال واحسنه فنتامل بعد تقويم معنى الاية اي تضمن المقام معنى فليتميزوا ازدادوا
عنكم الى الجنة وامتازوا ايها المجرمون وفي الاية كلام تركناه حذرا عن الاطناب ولي فيه نظر
لانه حينئذ تكون وامتازوا معطوفا على فليتميزوا المقدر المدلول عليه بقوله ان اصحاب الجنة

قال العلامة ومن شددا وخففا دوا اثنان صحيحان يعني مشركا واتقى روايته المشهور غير صحيحة لان التشريك بمعنى جعل الشيء شريكا شيء لم يعرفه العرب بل معناه ان يجعل الفعل شريكا فقط وانما الاشراك فتنجاء على حقيقين ٥

للحكم

لا على ان اصحاب الجنة مثلنا مثل و لما كونه اى كون المقام مشتركا بينهما فيما نحن
متعرضون له وهو تحقق كون المقام مثلا ومشتركا فى الآيتين فى جهات تجمع الجملتين عند
المفكرة فغير خاف فظاهر على المتفطن لما فى الاولى فلظهور اتفاق المنهيين والمامورين
فى لا تعبدوا وقولوا ولانهما الذين اخذ ميثاقهم وهو قيد من قيود المسند اليه واما
فى الثانية فلان بين المسند اليه فيهما تضادا فانه فيهما اعنى المسند اليه فى ان اصحاب
الجنة منعوتون بالايمان ودخول الجنة وفى ولهذا و متصفون بالكفر ودخول النار
ولاتفاق الفريقين فى حكم استيفاء الظلم عنهم وفى انهما لا يجزيان الا بحسب اعمالهم وانما
فى المامور به وهو الاتيان وهو اعنى واما كونه مشتركا معطوف على متروك دل عليه سياق
الكلام على وان يكون المقام مشتركا بينهما فى جهات جامعة مما تلبس عليك اما كونه
مشتملا على ما نزل فعلى نحو قوله تعالى واذ قتلتم ان واما كونه مشتركا بينهما فى
الاثنين فغير خاف ونحو قوله تعالى فلما جاءها الى آخره معطوف على نحو قوله فى صدر
الحالة وانما اعاد المضاف ولم يقل وقوله لبعد المعطوف عليه والايذان بانها على عكس
ما مر من المثال فان ثم اخرج الانشائى على صورة الخبرى وهنا اخرج الخبر على لفظ الطلب
تقديره وان يكون المقام مشتملا على ما نزل ومشتركا على نحو قوله تعالى فلما جاءها نودى الآية
لان فحوى الكلام تستدعى تضمن الطلب اى الق معنى الخبر وذلك لان الق عصاك معطوف
على ان بورك لان كليهما تفسير لنودى فالتقدير ان بورك وان الق عصاك وان هذه
هى المفسرة وليست مخففة من الثقيلة على تقدير نودى بانه بورك والضمير للشان
لفقدان العوض عما ذهب منها لان المفتوحة اذا خففت يجب ان تعوض عن الذاهب
منها احد الحروف الاربعة حرف النفى وقد وسوف والسين ولا يجوز اضمارها لانها
علامة لا تحذف ويشهد لما ذكرنا من التقدير قوله تعالى فى القصص فى هذه القصة
ان الق عصاك بعد قوله ان يا موسى انى انا الله على تكرير حرف التفسير كما تقول كتبت اليك
ان حج واعتمر وعندك علم ان ان المفسرة لا تقع الا بعد فعل يفيد معنى القول كتبت
بمعنى قلت واذا قلت كتبت اليه ان ارجع ونادانى ان قم كنت كمن يقول قلت له ارجع وقال لى
فالمعنى قيل بورك وقيل الق عصاك واعلم ان المثبت فى بعض نسخ المفتاح انى انا الله
فهو من جملة الناسخ لان الآية التى نحن بصدده فى سورة النمل انه انا الله ففى سورة القصص
ولما المعنى الجامع بين الكلامين فكونهما تفسيرين لشئ واحد واتحاد المسند اليه
على قول من قال المراد بقوله من فى النار موسى وقيل المراد من فى النار الله وقيل الملائكة
ولو انه هذه التفسير نظير فان المقام مشتمل على تقدير يحذف لا على الضمير فاعرف
واما قوله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات وهو انشائى بعد قوله اعدت للكافرين
وهو خبرى ففى عطفه وجوه الاول قال جار الله رحمه الله ليس الذى اعتمد بالعطف
اى قصد فى فبشر هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهى يعطف عليه انما
المعتمد بالعطف هو جملة اى جميع وصف ثواب المؤمنين من قوله فبشر الى قوله وهم فيها
خالدون فهى معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين من قوله فاتقوا النار الى اعدت

للكافرين

وروايه المفتاح والق عصاك معطوف على قوله ان بورك والمناسب ان يقال انه عطف على بورك فتدبر

للكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق وهذا
وجه حسن ثم قال ولك ان تقول هو معطوف على قوله فاتقوا كما تقول يا بنى تميم احذروا
عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بنى اسد باحسانى اليهم فيكون الامر معطوفا على الامر
وهو الوجه الثانى وهذا الوجه وان كان بظاهره متنافرا من حيث اختلاف المسند اليه
فى فاتقوا وبشر لكن المناسبة بينهما من وجه آخر وذلك ان مشركى العرب اذا لم يأتوا
بما يعارض القرآن بعد التحدى ظهر اعجازه واذا ظهر ذلك فمن كفر به استوجب العقاب ومن
آمن به استحق الثواب وذلك يقتضى ان يخوف هؤلاء ويبشر هؤلاء وانما خوطب الكفار بقوله
فاتقوا ولم يخاطب المؤمنون بالبشارة بل امر بان يبشروا تفخيما لشأنهم وايذانا بانهم احقاء
بان يبشرهم النبى عليه السلام او غيره ممن له مدخل فى التبشير الثالث قرأ زيد بن على
رضى الله عنهما وبشر على لفظ المبنى للمفعول عطفا على اعدت وعند صاحب المفتاح هو
معطوف على قل مقدرا مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لان
ارادة القول بوساطة اقتضاء الكلام معنى القول غير عزيزة فى القرآن اى كثيرة فيه واذا
كانت ارادة القول كثيرة فحمله على الكثير اولى من حمله على عديم النظير والفضل من هذه الوجوه
لما قال جار الله لان تقدير القول قبل يا ايها الناس خلاف الاصل ولا يرجع اليه عند عدم
الحاجة اليه لصحة الكلام بدونه وذلك لان الله تعالى لما قدم احكام الفرق الثلث اعنى المؤمنين
والكافرين والمنافقين اقبل عليهم بالخطاب على طريقة الالتفات وفيه فوائد منها انه سبحانه
نبه على عباده على انه جعل الرسل واسطة بينه وبينهم اولا ثم الآن يزيد فى كرامتهم وتقريبهم
فيخاطبهم من غير واسطة ليحصل لهم مع التنبيه على الدلالة شرف المخاطبة والمكالمة و
منها انه ادخل باب العبد اذا كان مشتغلا بالعبودية فانه يكون ابدا فى الترقى بدليل انه تعالى
فى هذه الآية انتقل من الغيبة الى الحضور ومنها ان الآيات المتقدمة كانت فى حكاية احوالهم
واما هذه الآية فانها امر وتكليف وفيه كلفة ومشقة فلا بد من راحة تقابل هذا
التكليف وتلك الراحة هى ان يرفع ملك الملوك الواسطة من البين ويخاطبهم بذاته كما ان
العبد اذا كلف تكليفا شاقا فلو شافهه المولى وقال اريد منك ان تفعل كذا فانه يصير ذلك
الشاق لذيذا لاجل ذلك الخطاب فتقدير القول للعطف عليه يجعل الالتفات خاويا عن
هذه الفوائد فيذهب ما فى الآية من الحسن والطلاوة وايضا اذا كانت ارادة القول بوساطة
انصباب الكلام الى معناه كثيرا فى القرآن لا يلزم منه ان يكون القول ههنا مرادا على ان مقام
الكلام يقتضى عدم ارادته لما بينا قوله من ذلك اى من الآيات الواردة على ارادة القول بوساطة
انصباب الكلام الى معناه قوله تعالى وانزلنا اليك الى آخر الآيات التى مثل بها وهى ظاهرة فيما
اراد من اضمار القول ليستقيم الكلام ولا يبقى منقطعا عما قبله فلا حاجة الى البيان واما قوله
على قول اصحابنا فى قوله تعالى ووصى فاشارة الى خلاف بين الفريقين فعند البصريين يا بنى
على ارادة القول اى يقول لان يا بنى لما ذكرنا وعند الكوفيين ووصى فى معنى القول لانها لا يستحق
بالقول فالنداء مربوط به بدون الاضمار ونحوه من الكشاف رجلان من ضبة اخبرنا انا رأينا
رجلا عريانا بكسر ان على ارادة القول او لان الاخبار فيه معنى القول لانه لا يكون الا به على الخلاف

صاحب المفتاح

المؤمنين وكذلك عطف امر وكعطف قوله تعالى وبشر الذين آمنوا على قل مرادا قبل يا
ايها الناس عطف قوله تعالى وبشر الصابرين على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا
وكذا عطف امر وكالعطف في الآيتين عطف قوله وبشر المؤمنين في سورة الصف عند
على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم وقال صاحب الكشاف هو معطوف على
تؤمنون بعد قوله هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون لان المقام تضمن
يتضمن معنى آمنوا وهو ظاهر كأنه قيل آمنوا وجاهدوا يثبكم الله وينصركم وبشر
يا رسول الله المؤمنين بذلك وتفسير الآية الاولى والثانية بقوله عندي دون الثالثة
الى ان الخلاف فيهما فقط فتأمل جميع ذلك يعني جميع ما ذهبنا اليه من عطف وبشر على
على قل لكثرة اضمار القول في القرآن وجميع الآيات التي تقدر فيها القول ولكن الحاكم فيما
ذهبت اليه وما ذهب اليه غيري ادنى دون فهو ادنى مكان من الشيء ومنه الشيء الدون
وهو الهين الحقير ودون الكتب جمعها فان جمع الاشياء ادناء بعضها من بعض
ودونك هذا اصله خذه من دونك اي من ادنى مكان منك فاختصر ثم استعير للتفاوت
في الاحوال فقيل زيد دون عمرو في الشرف والعلم ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز
حد الى حد قال تعالى لا يتخذوا الكافرين اولياء من دون المؤمنين اي لا يتجاوزوا ولاية
المؤمنين الى ولاية الكافرين فعلى هذا يكون معنى ولكن الحاكم دوني تجاوز حكمي الى حكمك فيما
قلنا وقالوا وهو في موضع الحال منتحيا وزا من حكمي وهذا كلام من هو واثق بغلبته على الخصم
وفيه مساهلة واشعار بان يأبى على المخاطب طبعه ان يحكم على خلافه اي احكم انت ولا احكم
انا قال المحقق الشارح في قوله ولكن الحاكم دوني اشعار بان ما ذهب اليه ارجح وهو كذلك لانه
لا يحتاج الا الى تقدير قل قبل يا ايها الذين آمنوا وهو كثير الوجود وما ذهب اليه الزمخشري
يحتاج الى تقدير استيناف تؤمنون بيانا للتجارة ثم تقدير الخبر امرا وفيه من التعسف
ما لا يخفى اقول لا نسلم ان في ما ذهب اليه جار الله تعسفا فانه ذاهب الى ان وبشر
معطوف على تؤمنون بعد ان ثبت انه استيناف وانه خبر في معنى الامر بالدلائل النيرة
لانه قدره مستأنفا لاجل العطف اما الاستيناف فلما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
ان المؤمنين قالوا لو نعلم احب الاعمال الى الله تعالى لعملناها فنزلت يا ايها الذين آمنوا هل
ادلكم على تجارة تنجيكم الآية فمكثوا ما شاء الله يقولون ليتنا نعلم ما هي فدلهم الله عليها
بقوله تؤمنون وهذا يدل على انه كلام مستأنف عطف عليه شيء او لم يعطف واما انه خبر
في معنى الامر فلانه اجيب بقوله يغفر لكم بالجزم ولقراءة ابن مسعود رضي الله عنه آمنوا
بالله ورسوله وجاهدوا واخراجه على هيئة الخبر للايذان بوجوب الامتثال فكأنه امتثل
فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين وظهر من هذا ان جار الله لم يقدر الاستيناف للعطف
بل ان عطف على تؤمنون او على قل مقدرا فالاستيناف واقع وان تقدير قل مع صحة الكلام بدونه
لامكان ان يخاطب عباده من غير واسطة تعسف وايضا انت تعلم ان الاستيناف وابدال
الخبر في موضع الامر وبالعكس باب في علم البلاغة يرجع اليهما كثيرا وقد نزل كلام الله
تعالى على هذين الاسلوبين في مواضع فالحكم بهما لا يكون تعسفا بل الحكم بالتعسف تعسف

لان ام تعمم الى [illegible] استيناف و يؤمنون [illegible] معنى الامر فانه استيناف [illegible] معنى الامر اولا لما روي عن ابن عباس انهم قالوا لو نعلم احب الاعمال الى الله لعملناها فنزلت هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم [illegible] الله [illegible] ليتنا نعلم ما هي فدلهم الله بقوله تؤمنون [illegible] فانه خبر في معنى الامر [illegible]

وقال صاحب التلخيص في ما قال جار الله نظر لان المخاطب في تؤمنون هم المؤمنون وفي وبشر
هو النبي صلى الله عليه وسلم ثم قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف فكيف يصح
عطف وبشر المؤمنين عليه ولي في هذا النظر نظر لانه انما يلزمه الخلف ان لو كانت
الجهة الجامعة منحصرة في اتحاد المسند اليه او لم يكن بينهما جامع اصلا وليس كذلك فانه وان
اختلفا في المسند اليه اتفقا في الامور المأمور والمبشر اشتركا في جواب الامر والمبشر به
فتأمل او ان تتفق الجملتان او على حكم التوسط باحد المذكورين على سبيل التقسيم لا الشك
بقوله ان يكون المقام مشتملا وبقوله ان تتفق اي اما الحالة المقتضية للتوسط فهي
على نوعين الاول ان يكون المقام مشتملا والثاني ان تتفق الجملتان فعلى هذا ان هي الناصبة
للفعل وهي مع معطوفة على ان يكون ورواية بعض الناس اياها على لفظ ان الشرطية
ليست بتلك القوية لما فيها من خلو الكلام عن جزاء الشرط وعما يسد مسده وعن خبر المبتدا
وهو فهي الواقع مع خبره جوابا لاما لان قوله والمقام الى آخره جملة حالية لا يصح ان تكون
جزاء ولا خبرا للواو وحق النظم على هذه الرواية او ان تتفق الجملتان خبرا ان يكون المقام
على حال اشتراك في موضع الرفع خبرا للمقام اي والمقام استقر على صفة الاشتراك بين الجملتين
في الجهات الجوامع قوله في اكثر صفة محذوف قد حذف منه من وكذا واظهر تقديره
ثم بعد ما علمت ان لا بد من ان يكون المقام مشتركا بين الجملتين في جوامع اعلم انه كلما كان
اشتراك جملتين في جهات جوامع هي اكثر من جوامع جملتين اخريين وفي جوامع هي اظهر
من جوامع اخر كان التنسق بالقبول اجدر وفي الفصاحة ادخل ونعني اظهرا بين و
اوضح سواء كانت عقلية او وهمية او خيالية كانت العقلية ادخل في القبول لانها اوضح من
غيرها في نفس الامر وان اختلف بان يكون في احدهما وهمية وفي الاخرى خيالية فالذي
هو اسبق الى الفهم له المزية في القبول وان اتفقت بان تكون في كلتي الصورتين عقلية او وهمية
او خيالية فما كان اظهر من غيره من نوعه كان بالقبول اجدر وربما جامع بعضها البعض
في صورة وانا اذكر اصلا يوضح لك ذلك ويرشدك الى امثلة تصلح لشمول اكثر هذه الاعتبارات
وان كنا قد اشرنا اليه اشارة خفيفة قبل وهو ان المحدث عنه في الجملتين اما ان يكون
شيئين او شيئا واحدا فان تعدد فاما ان يكون التناسب بين اللذين اخبر عنهما فقط
او بين اللذين اخبر بهما فقط او يكون التناسب من الجهتين جميعا وهذا القسم الاخير هو الموطئ
في احكام العاطف فاذا قلت زيد طويل والخليفة قصير عند عدم تعلق حديث الخليفة بحديث
زيد لم يستقم واذا قلت زيد طويل وعمرو شاعر اختل لانه لا مشاكلة بين طول القامة وبين
الشعر بل الواجب ان يقال زيد كاتب وعمرو شاعر وزيد طويل وعمرو قصير اذا كانا اخوين
او نظيرين وان كان المحدث عنه في الجملتين متحدا كقولك زيد يقول ويفعل ويضر وينفع ويسيء
ويحسن ويأمر وينهى ويحل ويعقد ويأخذ ويعطي ويبيع ويشتري ويأكل ويشرب ونحو
ذلك ازداد الجمع في الواو قوة وظهورا وكان الامر حينئذ صريحا وذلك انك اذا قلت هو يضر
وينفع بالواو افاد الواو انك جعلته يفعلهما معا وان طرحت الواو وقلت هو يضر ينفع لم يجب
ذلك بل قد يجوز ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له واذا وقع الفعلان في

على معنى انا اذا فرضنا صورتين فان اختلفت الجهة الجامعة فيهما بان يكون في صورة عقلية وفي اخرى وهمية او خيالية صح

شدّ هذا في الصلة ازداد الاشتباك والارتباط حتى لا تتصور تقدير افراد في احدهما
عن الآخر نحو قولك اتعجب من اني احسنت واسأت ويكفيك ما قلت وسمعت واحسن
ان تنتهي عن شيء وتأتي مثله فانه لا يلتبس على متفطن ان المعنى على جعل الفعلين في حكم فعل
واحد ومن البيّن في ذلك قوله لا تطمعوا ان تهينونا ونكرمكم وان نكف الاذى عنكم وتؤذونا
اي لا تطمعوا ان تروا اكرامنا قد وجد مع اهانتكم وجامعها في الحصول ومن هنا ظهر ان
تخصص الظهر بالعقلي كما ذهب اليه الشارح المحقق غير سديد الباء في بهذا القدر تتعلق
بالختم اي فليختم بالقدر المذكور وفاعل يجذب وهو من الجذب المبين ظهر الامثلة والباء
في بضبعك زائدة في المنصوب وجذبه مجاز عن الاعانة وان شرطية يعني ان عسى
وعسى ان على التقديم والتأخير واسمها ضمير الشأن وجواب الشرط محذوف تقديره ولذكر
لاجلك امثلة لتعقل الامثلة ان عسى الشأن اعتضل او عسى الشأن ان اعتضل من التي
يجذب ضبعك اذا شرعت تسلك طريق القطع والاستيناف الى آخره من امثلة القطع
للاحتياط يعني بعض امثلة الفصل للاخذ بالثقة قول الشاعر وتظن سلمى البيت وذلك
ان في البيت جملًا ثلثًا الاولى تظن سلمى والثانية ابغي والثالثة اراها وحال الثالثة مع
الاوليين حال ما يعطف على ما قبله ويقرن اليه ثم قد وجب قطعها عن الثانية لامر صيّرها
اجنبية منها وهو انها ليست من مظنونات سلمى لكن يصح عطفها على الاولى على معنى ظنت
سلمى انني ابغي بدلا منها واظن سلمى هائمة الا انه ترك الوصل لئلا يظن المخاطب انها معطوفة
على ابغي ولئلا يعدّها من مظنونات سلمى في حقه وليس المعنى عليه بل اراد الشاعر ان يحكم
عليها بذلك مستبعد خبر ليس قدّم على اسمها وهو ان يكون واسم كان ضمير الشاعر ولانصبا ب
تعليل كون القطع غير بعيد ولتقع علة القطع يعني لا يبعد ان يكون الشاعر قطع اراها
عما قبلها ليكون جوابا عن سوال مقدّر لدلالة قوله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا عليه وهو
فما تقول في ظنك انت هذا على طريق الاستيناف واياك تخيير لكل احد وفيه مبالغة كلا
حسبت احدا ان القطع يجوز ان يكون للوزن اي اتق نفسك ان تظن الفصل للمحافظة
على الوزن فانه ليس في مكان وترتيبه بترك الفصل لاجله لانه امر لفظي لا يجوز اخلال
الامر المعنوي له و مما قطع عما قبله للاحتياط قوله زعمتم البيت قطع لهم الف عما
قبله من الجملتين وان كان الظاهر كما لا يخفى يقتضي عطفها على زعمتم لانها ليست اجنبية
منها بل هما نظيران لحنا فيه ان يخال السامع انها عطفت على ان اخوتكم قريش ويترك
عن غرض الشاعر من البيت بمراحل وذلك ان قوله لهم الف تكذيب لدعواهم انهم
قريش والعطف يشركه في كونه من مدعواتهم وهم لا يكذبون انفسهم فيما يقولون ولك
ان تذهب الى ان لهم الخ البيت مستانف لان الشاعر لما بيّن انكار زعم بني اسد عليهم
واظهر تكذيب دعواهم بفحوى الحال وذلك انهم انه يشتمهم ويهجوهم فيقتضي الحال الكلام
يلتبس بالذم وهو شتم بانكار ما ادعوا من المفاخر وان الزعم اكثر ما يستعمل في الباطل تقول زعم
فلان ان الامر كذا وكيت اذا شككت انه حق او باطل وفي قوله مزاعم اذا لم يوثق به وكان
ذلك الانكار مما يدعو المخاطبين الى ان يسألوا ويقولوا لم تنكر ما ندّعي فصل قوله لهم الف

عن قوله

عن قوله زعمتم ابانة وقوعه جوابا للسؤال اقتضته الحال قوله وكان مما الواو للحال
من فاعل ابتغى وفصل جواب يعني وان وما عملت فيه تستحسن مفعولي زعمتم وقريش
خبران ولهم لا يجوز ان يكون نعتا لقريش لانه لم يقصد ذلك بل غرضه ما ذكرنا ثم اعلم ان
مساور بن هند يهجو بني اسد ويحكي في المصراع الاول دعواهم انهم قريش وفي الثاني يكذب
دعواهم في لغتنا ثم اليهم يقول ادّعيتم ان اخوتكم قريش وسيماء الكذب ظاهرة على هذه
الدعوى لان قريشا لهم الف وليس لكم ذلك وانما اراد بهذا ما جاء في قوله تعالى لايلاف قريش
الى آخره كانه قال ان لقريش رحلتين الفتهما الفا يرحلون في الشتاء الى اليمن وفي الصيف
الى الشام فيمتارون ويتجرون وكانوا في رحلتيهم آمنين لا يجترئ احد عليهم لان
الناس يتهيبونهم زيادة تهيب ويحترمونهم فضل احترام حتى ينتظم لهم الامن فيهما
لانهم اهل حرم الله تعالى وولاة بيته فلا تتعرض لهم والناس غيرهم يتخطفون ويغار
عليهم ولستم انتم كذلك لانكم خائفون جائعون ويعضد ما ذكرنا البيت الذي بعده اولئك
اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا والايلاف من قولهم الف المكان يألفه
الفا والالاف من آلفه يؤالفه مؤالفة والافا وقيل يقال الفته الفا والافا وقد جمعهما
الشاعر في هذا البيت قوله ومن امثلة القطع للوجوب الى آخره وجب ترك العطف
في الله يستهزئ وان كان الظاهر يقتضي ان يكون معطوفا على انما نحن لقوله تعالى يخادعون نالله
وهو خادعهم وقوله ومكروا ومكر الله لمانع صيّره اجنبيا مما قبله وهو انه لو عطف
على انما نحن مستهزءون لشارك الله يستهزئ بهم انما نحن في حكمه وهو انه مقول لهما
وحكاية عنهم وليس ذلك مرادا لان قوله الله يستهزئ بهم خبر من الله تعالى انه يجازيهم
عن كفرهم واستهزائهم بخلاف يخادعون الله وهو خادعهم ومكروا ومكر الله لان كلا
من الجملتين خبر عن الله تعالى ولقرب المسافة بين المؤكّد والتأكيد لكان المعطوف عليه
اما جملة انا معكم او انما نحن مستهزءون ثم قال لكن لو عطف على انما نحن مستهزءون نبيّنها
على انه تأكيد لانا معكم وهما في حكم شيء واحد ولو عطف على قالوا لشارك الله يستهزئ
بهم جملة قالوا في اختصاص قالوا بقوله واذا خلوا لما تقرر في فصل التقديم والتأخير
ان تقديم الظرف على مظروفه يفيد اختصاص المظروف به فيفسد المعنى لما يلزم من نقص اختصاص
استهزاء الله تعالى بهم اذا مضوا الى شياطينهم وهو خلاف المراد لان استهزاء الله
بالمنافقين متصل في امرهم لا ينقطع في جميع حالاتهم مضوا الى شياطينهم او لم يمضوا
اليهم واستهزاء الله تعالى بهم خذلانه تعالى اياهم وتخليتهم ما زينت لهم انفسهم متربّدا
هلاكهم من حيث لا يعلمون والاستدراج استفعال من الدرجة بمعنى الاستصعاد او استنزال
درجة بعد درجة قال الاعشى فلو كنت في جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء بسلّم
ليستدرجنك القول حتى تهرّه وتعلم اني عنكم غير مفحم ومنه درج الصبي اذا قارب
بين خطاه وادرج الكتاب اذا طواه شيئا بعد شيء ودرج القوم مات بعضهم في اثر بعض
ومعنى سنستدرجهم سنستدنيهم قليلا قليلا الى ما يهلكهم ونضاعف عقابهم من حيث
لا يشعرون ما يراد بهم وذلك ان يواتر الله نعمه عليهم مع انهماكهم في الغي فكلما جدّد عليهم

نعمة ازدادوا بطرا وجددوا معصية فيتدرجون فى المعاصى بسبب ترادف النعم
ظانين ان مواترة النعم اثرة من الله وتقريب وانما هى خذلان منه وتبعيد فهو
استدراج الله تعالى نعوذ بالله منه لعارض استوجب فصله وهو استتباع عطفه
على انما نحن مصلحون ان يشارك قوله تعالى الا انهم فى لتهم انما نحن فى انه بعض مما قالوا
حكاية عنهم وليس ذلك غرض الله تعالى لانه خبر عنه سبحانه بانهم كذلك والعطف يجعله
خبرا عن اليهود ووصفا منهم لانفسهم بانهم مفسدون او استتباع عطفه على قالوا
ان تختص الا انهم بقوله اذا قيل لهم اختصاص قالوا بالظرف لكون الظرف مقدما على
قالوا فيبطل الغرض لانهم مفسدون دائما قيل لهم فى جميع الاحيان لا تفسدوا او لم تقل
لا تفسدوا وكذلك قوله واذا قيل لهم آمنوا الآية حكم هذه الآية فى الفصل كالآيات
السابقة وهو انه فصل الا انهم هم السفهاء عما قبله من الجملتين لمانع من العطف لانه لو
عطف على انؤمن يلزم ان يكون من جملة ما قالوا ويصير خبرا عن انفسهم انهم هم السفهاء
بعد ان زعموا انهم انما لم يؤمنوا لئلا يكونوا من السفهاء ولا خلاف فيها خبرا وطلبا ولو
عطف على قالوا تخصص بالظرف اختصاصه به وكلاهما خلاف المراد قال صاحب التلخيص
فى مصنفه فيما قال صاحب المفتاح فى فصل الآيات الثلاث نظر لجواز ان يكون
المقطوع فى المواضع الثلاثة معطوفا على الجملة المصدرة بالظرف وهذا القسم لم يبين
امتناعه وعندى ان ما قاله وهم لانا لا نسلم جواز كون المقطوع فى المواضع الثلاثة
معطوفا على الجملة المصدرة بالظرف وذلك لا يستقيم لكون ما اضيف اليه الظرف معطوفا
عليه ما ليس كذلك لانه يلزم ان يكون مضافا اليه ايضا وهذا الامتناع فى غاية الوضوح
لا يحتاج الى البيان وكذلك ان تجعل الله يستهزئ بهم مقطوعا عما قبله للاستيناف
لانه حين جاء بعقب حكاية حال المنافقين وهى مما تحرك المستمعين لان يقولوا
ما بال شانهم جزاء عملهم هذا وانى يجازيهم الله تعالى اقتضت البلاغة ان لا يخلو الكلام
عن الجواب لتنزيله اذ ذاك منزلته اذا صرح بذلك فوجب الرجوع الى الاستيناف ولكان تذهب
ايضا الى ان ترك الواو فى الا انهم هم المفسدون للاستيناف لافادة مطابقة الكلام مقتضى
الحال وانما قلنا ان المطابقة فى الاستيناف لان اثباتهم الصلاح لانفسهم كاثباتهم على الصفة
التى ادعوه من انهم مقصورون على الصلاح وانهم خلصوا لصفة المصلحين لا يتجاوزونه
الى الفساد مع انهماكهم فى الافساد وتباعدهم فيه معنى يشوق المستمع الى ان يستفهم
ويقول كيف حكم الله عليهم فكان مجئ الا انهم من غير العاطف هو الموافق لما اقتضته
الحال كما تعلم وكذا فى الا انهم هم السفهاء اى وكالذى مر فى الآيتين لكن ان تحمل
القطع فى الا انهم على سبيل الاستيناف لما ذكرنا قوله ومن امثلة الاستيناف
قوله زعم البين الى آخره قطع صدقوا ذاهبا الى الاستيناف وقد طبق المفصل البلاغة
لانه لما حكى عن اللوم انهم قالوا هو فى شدة وكانت شكايته تلك مما يحرض الحاضرين
على ان يقولوا فما يقول ايهم صادقون فيما قالوا ام كاذبون كان هذا السؤال بالفحوى
مقتضى الحال فاخرج الكلام مخرجه اذا كان ذلك السؤال منطوقا وصار كانه قال

ولكونه كالدليل والعلة المقتضية للفصل الوجوب ولم يوادها لهم لا يفسدوا واصل الا انهم على ابتداء

اقول

انقول صدقوا انا كما قالوا ولكن لا مطمع لهم فى خلاصى ولو قال وصدقوا لم يكن كلامه
كلام مجيب وقد لم يضع فى نفسه انه مسئول العواذل واحدها عاذلة من العذل اللوم
لان فواعل ليست من ابنية جموع الصفة مذكرا بل مؤنثا وانما جمع فى البيت على تاويل
الجماعة كانه قال جماعات عواذل واشار الى ما قلنا بقوله عن جماعات العذل والانجلاء
الانكشاف يقال انجلت عنه الهموم اذا تخلص منها وتاركا حال من فاعل نحى وعلى ما عليه
متعلق بمحذوف مصدر او حال وتقديره فبنى الشاعر كلامه صدقوا على السؤال
المضمر وهو تارك للوصل بناء او بانيا كلامه على طريقة عليها ايراد الجواب بعد السؤال
الظاهر وهى ترك العاطف ويمتنع ان يكون على ما عليه متعلقا بقوله للعطف لفساد
المعنى فليتامل وكالذى مر زيادة لطف قول الآخر فى الحماسة زعم العواذل ان
ناقتى جندب الى آخره جعل كذب العواذل جوابا فى التقدير عن سؤال دلت عليه شكاية
عن النساء اللائمات يقول زعم العواذل اى اللوائم عاتبات على هذا الرجل كارها
ركونه الى الدعة والاقامة قائلات ان ناقته بنواحى هذا الموضع حظ كورها عنها
فاذا نحن واين اعياؤها وهو ما جوابك عنه هل كذبن ام صدقن ثم اجاب بقوله
كذب العواذل لو شاهدن ودر كما قلتى مبركنا ومعرسنا بهذه البلد لقلن لى
جندب فى المسير وذلت ناقته من الاين وزيادة اللطف هو انه لما اعاد ذكر
العواذل ظاهرا فقال كذب العواذل ولم تقل كذبن كان ابين واقوى لكونه كلاما مستانفا
من حيث وضعه وضعا لا يحتاج فيه الى ما قبله واتى به ما اتى ما ليس قبله كلام الجندب
بضم الدال وفتحها وضم الجيم ضرب من الجراد سمى به الرجل والجنب هنا الناحية
والجمع جنوب كفلس وفلوس والباء فيها تتعلق بعرين وباجتن اى وقع ذلك فى
هذا الموضع دون الغادية مناخنا او وائن وجبت مكان بعينه من قولهم نزلوا
فى جبت من الارض وخبوت وهى البطون الواسعة المطمئنة ومن المجاز اخبتوا
الى ربهم اطمانوا اليه وهو يصلى بخشوع واخبات وخضوع واصات وعريت
مبنيا للمفعول من النعت يقال عرينته من ثيابه تعرية والجم بالفتح الراحة يقال
منه جم الفرس جما وجماما اذا ذهب اعياؤه واجمه صاحبه اذا لم يركبه وكا
السابق ما قال بعض بنى اسد بكى الى آخره لم تعطف كانوا قصدا الى الاستيناف وذلك ان
الشاعر لما امر المراة بالبكا على من قتلوا بهذا الموضع ودفنوا بيطن برام يقول له بكى
ثم علل الامر بقوله فانهم طالت اقامتهم لك استمرت غيبتهم به واتصل قطوعهم يريد
ان القنوط منهم قد تحقق واشتد فقطع الطمع من عودتهم ورفع القلب راسا عن
مراجعتهم ظنها قائلة ولم ابكيهم او انى ابكيهم صفهم لى كيف كان حالهم وخليقتهم
فاجابها ووصفهم بقوله كانوا من غير عطف يقول كانوا على اهل الشقاق والعدوان مثل
نارها الاسير لا تبقى ولا تذر وكانوا حرما لا تفزع فيه ولا ضيم لمقوجهم يريد ان قومهم
امنوا من غول الحوادث لهم فى ساحتهم كما اذا كانوا فى الحرم بكى على الميت وبكاه وبكى له
وبكى عليه وبكاه بالتشديد كلها بمعنى العذاب ووقع فى اكثر نسخ المفتاح بكسر العين

لبيت

ووردتما قلتى ص

نقا

والظاهر الفتح وقال الجوهري عدان البحر بالفتح ساحله ولم يورد المكسور بمعنى الموضع
وبنام يروى بالفتح والكسر ومحرق من الصفات الغالبة وهو كالعلم لعمرو بن هند سمي
بذلك لانه نذر ان يحرق من بني تميم مائة رجل باخيه سعد بن المنذر فحرق منهم تسعة
وتسعين نفسا ثم التمس تمام المائة فمر رجل من البراجم فاشتم رائحة الشواء من
لحوم الناس فظن ان الملك اتخذ طعاما فعدل اليه طمعا في تناول شيء منه فقيل له
من انت قيل قال من البراجم فامر باحراقه ثم قال عمرو ان الشقي وافد البراجم
فذهبت مثلا ثم عيرت تميم بعد هذه القصة بالتماس الطعام والنهم في كل موضع
والاحرام هي حرم الله بمكة والشام وحرم نبيه عليه السلم بالمدينة وتنكيره
لتعددها والباء في ببطن متعلق بطالت او باقامتهم وحرما معطوف على ناد
والمعنى وحرما لقومهم فجعل حرف العطف مع الجار وهو كثير ولا يعد هذا ضرورة
بل اختيارا ولقومهم نعت لحرم قدم فيجوز ان يكون صلة لحرم لان معناه عاصما
ومانعا ومثل الابيات المتقدمة قول الوليد بن يزيد عرفت المنزل الخالي البيتين لم
يعطف عفاه كل حنان لكون استينافا لانه حيث قال عفا من بعد احوال وكان عفا المنزل
اسند بنفسه كان موضعا ان يحس الفاعل فقدر كانه قيل له اي شيء الذي عفاه فاجاب
بقوله عفاه كل حنان عفا يتعدى ولا يتعدى يقال عفا المنزل يعفو عفوا درس وعفت
الريح المنزل عفاء درسته والحول واحد الاحوال وحنان صفة محذوف اي سحاب ذي
صوت والعسوف الظلوم والوبل مصدر وبلت السماء تبل وبلا وضع موضع الوابل وهو
المطر الشديد واضافته اليه لفظية لانها من اضافة الصفة الى فاعلها ولذلك وصف به
سحاب نكرة وصفا سببيا والمعنى سحاب مصوت ظلوم وبله اي يظلم الاماكن اي يعفوها
لشدته وهطال صفة ثالثة من هطلت السماء تهطل هطلا وهطلانا والهطل
تتابع المطر والدمع وسيلانه وسحاب هطل ومطر هطل كثير الهطلان ونحوه قول ابي
الطيب وما عفت الرياح البيت لانه لما وصف محلا حدوا بهم وساقوا بان الرياح لم تعفه كان للسائل
ان يقول ان كانت الرياح ما عفته فاي شيء عفاه فقال عفاه من حدا بهم بدون العاطف
ليكون جوابا لذلك السؤال والحدو سوق الابل والغناء لها يقال حدا الابل حدوا وهو
حادي الابل وهم حداتها وحدا بها حداء اذا غنى لها ومن المجاز الشمال تحدو السحاب
وهي حدو واعلم ان السؤال اذا كان ظاهرا مذكورا في مثل هذا كان الاكثر ان لا يذكر الفعل
في الجواب ويقتصر على الاسم وحده فاما مع الاضمار فلا يجوز الا ان يذكر الفعل تفسير هذا
انه يجوز لك اذا قيل ان كانت الرياح لم تعفه فما عفاه ان تقول من حدا بهم وساقوا ولا تقول
عفاه من حدا بهم كما تقول في جواب من يقول من فعل هذا زيد ولا يجب ان تقول فعله
زيد واما اذا لم يكن السؤال مذكورا كالذي عليه البيت فانه لا يجوز ان يترك ذكر الفعل
فلو قلت مثلا وما عفت الرياح له محلا من حدا بهم وساقوا وتزعم انك اردت عفاه من حدا
بهم ثم تركت ذكر الفعل احلت لانه انما يجوز تركه حيث يكون السؤال مذكورا لان ذكره فيه
يدل على ارادته في الجواب فاذا لم يؤت بالسؤال لم يكن الى العلم به سبيل فاعرف ذلك ومثله قول

وقد شرح هذا البيت الشيخ الامام ابو الحسن علي بن احمد الواحدي في شرح ديوان المتنبي هكذا يقول لم تعف الرياح لهذا الربع منزلا فلا ذنب للريح في دروس منازله انما عفاه الحادي لسكانه والسائق لهم لانهم لو لم يخرجوا منه لما درس الربع ونظير من هذا انما ذهب به الشارح المحشي سهو من معنى البيت

الآخر

الآخر وقد غرضت من الدنيا البيتين لم يعطف جربت على غرضت نظرا الى سؤال يتوجه
اليه مفهوم البيت الاول فالسؤال لم تقول هذا ويسك وماذا دعاك ان تترك الحيوة وتقطع
الطمع منها فقال مجيبا جربت تاركا للعطف على ما هو عليه حد الجواب الغرض ههنا السامة
وهو مثل الضجر وزنا ومعنى وقد تعدى بالباء قال الجوهري غرض بالمقام يغرض غرضا
وتجلعت بالكسر وعر بن غبي مجرب بالفتح قال الجوهري المجرب مثل المضرس والمجرس
بفتح الراء فيهما الذي جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان
العرب تكلمت به بالفتح واللام فيه مثلها في ضارب لزيد وما غرض صفته وبعد مبني
على الضم والتجربة الاختبار والامتحان وتجمع على التجارب بكسر الراء لان الجمع الذي ثالثه
الف بعده حرفان يكسر الحرف الذي بعد الالف نحو مسجد ومساجد ولتا من ضم فقد احال
لانه حينئذ لا يكون جمعا لما ذكرنا ولا مصدرا لانه لم يجئ بمعنى التجربة والغرض الثاني القصد
والاستفهام في فهل زمني بمعنى التمني والكشح ما بين الوسط الى اقصر اضلاع الجنب وطيه
عن شيء مجاز عن الترك يقال طوى كشحه عنه تركه يقول قد سئمت من الدنيا فليت زماني
يعطي حيوتي غرا لم يغرض منها بعد اسفاء تجربته امرها لاني ذقتها وطعمتها وبيني
عن عذبها وعذابها فلم تدع التجربة لي في محبة شخص قصدا او افتقارا قوله وكذلك قوله
عز من قائل اولئك على هدى الى اخره اعلم ان في كيفية تعلق هذه الآية بقوله تعالى هدى
للمتقين وجوها ثلثة وذلك ان قوله تعالى الذين يؤمنون اما ان يكون موصولا بالمتقين
على انه صفة مجرورة او مدح منصوب او مدح مرفوع بتقدير اعني الذين يؤمنون او هم
الذين يؤمنون على نحو الحمد لله فاطر السموات والارض اي هو فاطر السموات او منقطعا
عن المتقين مرفوعا على الابتداء مخبرا عنه باولئك فان جعلته تابعا للمتقين اي متصلا
متعلقا به على احد الوجوه الثلثة فلك ان تجعل الموصول الثاني معطوفا عليه ويكون تمام الكلام
هم يوقنون وتقع الاستيناف على اولئك لانه لما قال هدى للمتقين ووصفهم بالذين والذين
كان مظنة ان يقول قائل باي سبب صاروا المستقلين بهذه الصفات الموصوفون بها مختصين
بالهدى فاجيب بان اولئك الذين وصفوا لا يستبعد ان يفوزوا ويظفروا دون الناس بالهدى
في الدنيا وبالفلاح في الآخرة وهو الوجه الاول في ترتيب الكتاب وان ترفع الثاني على الابتداء
مخبرا عنه باولئك على ان يجعل اختصاص مؤمني اهل الكتاب بالهدى والفلاح تعريضا باهل
الكتاب الذين لم يؤمنوا بنبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما كانوا عليه من اثبات الآخرة
على خلاف حقيقته وبان قولهم ليس صادرا عن ايقان وبان اليقين ما عليه من آمن
بما انزل اليك وما انزل من قبلك وتعطف الجملة بكمالها على هدى للمتقين عطف الجملة على
الجملة كانه قيل هدى للمتقين والذين يؤمنون به وبغيره من الكتب المنزلة هم المفلحون
دون غيرهم وهذا معنى قوله جاعلا الجملة براسها من مستتبعات هدى للمتقين
وهو الوجه الثالث منقطعا عما قبله وتمام الكلام هو المتقين ويبتدا الابتداء به فقد
ذهبت به مذهب الاستيناف وذلك انه لما قيل هدى للمتقين فاختص المتقون بان
الكتاب لهم هدى كان لسائل ان يسأل فيقول اي الشؤون شانهم مخصوصين

بذلك فوقع قوله الذين يؤمنون بالغيب الى قوله هم المفلحون جوابا لهذا السؤال
المقدر وهو الوجه الثاني في ترتيب الكتاب وان هذا الوجه ادخل في البلاغة من الوجه
الاول لانه استونف بصفة المتقين المشتملة على خصائصهم التي استاهلوا بها من الله
ان يلطف بهم ويفعل بهم ما لا يفعل بمن ليسوا على صفتهم كانه قيل الذين تلك عقائدهم
واعمالهم جديرون بان يهديهم الله ويعطيهم الفلاح ونحوه قولنا احب نبي الله المهاجرين
ثم تقدير السؤال هنا وهو بالمهاجرين اختصوا بمحبته عليه السلام فيستانف فتقول الذين
هاجروا وبذلوا دونه انفسهم واموالهم اولئك اهل الاكرام والمودة والاصل فيه ان هذا
النوع من الاستيناف اعني الاستيناف بذات مخبر عنها قبل يقع تارة باعادة اسمها كقولك
انعمت على فلان فلان حري بالانعام واخرى بذكر صفتها كقولك انعمت على فلان حبيبك
الشفيق اهل لذلك منك فيكون الاستيناف باعادة الصفة احسن وابلغ لاشتماله على بيان
السبب وتلخيصه ~~ضمن المال منه كفل له وهو ضمينه وهم ضمناؤه وهو ضمينه ومن المجاز~~
~~ضمن الوعاء الشيء وتضمنه وهو في ضمنه وهذا في ضمن كتابه وضمنه~~ واذ قد وعيت
اذناك ما ذكرته لك فلنرجع الى حل الفاظه فنقول قوله في ضمن اقامته متعلق بمحذوف
هو حال من الايمان بالغيب من قولهم ضمن المال منه كفل له وهو ضمينه وهم ضمناؤه وهو
ضمنه ومن المجاز ضمن الوعاء الشيء وتضمنه وهو في ضمنه وهذا في ضمن كتابه وضمنه
انفذته في ضمن كتابي اي في طيه والمعنى الجا بحيث من الايمان بالغيب كائنا في اثناء اقام
الصلوة وذلك ان الرجل اذا صلى علم انه مؤمن بالغيب من حيث انه انما يثاب عليها يوم الجزاء
وهو غيب فاذا صلى علم انه آمن به لانه اذا لم يعتقد ذلك لم يصل وكذا الكلام في ضمن الانفاق
اختصوا على بنائه للمفعول حال من المتقين وقد تقدمه اي ما شان المتقين الموصوفين
مختصين به لا يكتنه صفة هدى وكنهه الامر غايته وحقيقته يقال سأله عن كنهه الامر
اي عن حقيقته وكيفيته قال جار الله في الاساس كنهه الامر بلغ كنهه وعنه من السرور
ما لا يكتنه الوصف وهذا احتجه على ما قال الجوهري لا يشتق منه فعل وقولهم لا
يكتنهه الوصف بمعنى لا يبلغ كنهه كلام مولد فقدر الشيء ومقداره مبلغه وما دريته فاوية
وهذا شيء لا يقادر قدره اي لا يتوافق مبلغه مقولا حال من الواو في اختصوا والباء في
بتكبير متعلق بمقولا او بمسمى وهي باء المصاحبة اي مقولا في حقه هدى لهم ومن منكر
لتفيد ضربا من الهدى مبهما لا يتعارفه الناس ولا يعلم كنهه الا الله والمفلح الفائز
بالبغية ساقة الكلام آخره ومنه فلان في ساقة العسكر في آخره وهو جمع سائق
كقادة وقائد منطويا متضمنا من قولهم انطوى قلبه على حقد لاختصاصهم اللام متعلق
بالموجب وما موصول قوله والفصل من هذه الوجوه الثلثة لاستيناف الذين يؤمنون
تعميم بعد تخصيص اما مبنية على استيناف كذلك او اولئك على الخصوص فلما ذكر من ان
الاستيناف على هذا الاسلوب منطو على بيان سبب اختصاصهم بهدى لا يبلغ كنهه
وعلى كلا الوجهين على العموم لان الموصول الثاني على تقدير الاستيناف بالذين يمتنع عطفه
على المتقين لئلا يقع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه باجنبي وهو المبتدا وبين المبتدا

واعلم ان السؤال في قوله احسنت الى زيد هو حقيق بذلك حين قيل احسنت الى زيد هل وقع ذلك موقعه فقيل في الجواب صديقك الى آخره صح

وخبره باجنبي وهو المعطوف على ما قبله بل يجب عطفه على الموصول الاول فيتحد محل
الموصولين وهو الرفع بالابتداء اما اذا استونف باولئك فالموصول الاول يكون من توابع
المتقين وحينئذ يمكن عطف الموصول الثاني على المتقين اي على معنى هدى للمتقين وهدى
للذين يؤمنون بما انزل اليك ويختلف موضعهما لان الاول اذن اما مجرور على الوصف او
منصوب على الاختصاص والثاني مجرور على العطف فيلزم التفكك وكذا يلزم الاختلاف
والتفكك لو جعل الاول من توابع المتقين والثاني مبتدا خبره اولئك ويلزم جعل اختصاصهم
بالهدى والفلاح تعريضا باهل الكتاب الذين لم يؤمنوا وعطف هذه الجملة على جملة هدى
للمتقين فيكثر التغييرات وفيها التعقيد قال الشارح المحقق في شرح قول المصنف
في الاستيناف اولئك تاجيب بان اولئك الموصوفين الى آخره اي الذين هذه عقائدهم
واعمالهم احقاء بان يهديهم الله ويعطيهم الفلاح ونظيره قولك احب رسول الله صلى الله
عليه وسلم الانصار الذين قارعوا دونه وكشفوا الكرب عن وجهه اولئك اهل المحبة
وفيه نظر لان هذا معنى استيناف الذين يؤمنون ونظيره وصاحب الكشاف اورد
هذا الكلام في استيناف الذين يؤمنون ونقل الشارح الى الوجه الاول فتامل وطالع الكشاف
يتضح لك ما ذكرت وقال في الوجه الثاني في قوله جاعلا الجملة برأسها من مستتبعات
هدى للمتقين اي من متعلقات هدى للمتقين من حيث المعنى على ما يتبين من كلام
الزمخشري لا من حيث اللفظ وجعل الجملة برأسها من مستتبعاتها اشارة الى ما ذكره
الزمخشري تمهيدا لترك العطف في قوله ان الذين كفروا ولي فيه ايضا نظر لانه
من الجائز ان يعطف هذه الجملة بكمالها على جملة هدى للمتقين كما قرر فيما قبل فليتامل
وكذا فصل تنزل على كل افاك ليكون جوابا للسؤال يفهم من قوله هل انبئكم على من تنزل
الشياطين وهو اي والله اخبرنا ونبئنا على اي مخلوق تنزل واعلم ان الكلام جاء في
التنزيل في قصة فرعون وفي رده موسى عليه السلم اعني قال فرعون وما رب العالمين
قال رب السموات الى آخرها والله اعلم بتقدير السؤال الذي تقتضيه تعقل مكان المقاولة
والمفاوضة على ما جرت العادة عليه فيما بين المخلوقين من ان السامع اذا سمع الخبر عن
فرعون بانه قال لموسى وما رب العالمين وقع في نفسه ان يقول فما قال موسى عليه السلم
له فاتى قوله قال رب السموات والارض فاتى الجواب مبتدأ غير معطوف واعلم ان قوله
تعالى اولو جئتك بشيء مبين الهمزة للاستفهام والواو للعطف على محذوف تقديره اي اتجعلني
من المسجونين ولو جئتك بشيء مبين اي برهان واضح بين وكذلك الفصل في قوله قالوا
وجدنا آباءنا لها عابدين لانه مبني على سوال تستدعيه المقاولة بين ابرهيم عليه السلم
وابيه وقومه اذ قال عليه السلم ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون تقطيعا لاحوالهم وما
كانوا عليه من عبادة الجماد وهو ماذا قالوا له عليه السلم كما مر بعينه في قصة فرعون وكذا
قوله هل اتيك حديث ضيف ابرهيم الى آخره جاء على ما يقع في نفس المخلوقين من السوال لانه
حين كان في العرف والعادة فيما بينهم اذا قيل لهم دخل ناس على فلان فقالوا كيت وكيت
ان يقولوا فما قال هو ويقول المجيب قال كذا قدر عند قوله فقالوا سلاما ما قال ابرهيم فقيل

السلام ما خرج قوله قال سلام مخرج الجواب لان الناس حفظوا مما يتعارفونه ويسلك بالكلام
معهم المسلك الذي يسلكونه وكذا قد رعي قوله فقربه اليهم ما قال حين وضع الطعام بين
ايديهم لان المقام يقتضي ان يتبع هذا الفعل بقول فاتي قوله قال الا تاكلون جوابا عن ذلك
وكذا قد رعي قوله فاوجس منهم خيفة ما قال الملائكة حيث راوه قد تغير ودخلته الخيفة
لان اضمار الخوف يوجب ان يكون من الملائكة قول في تانيسه وتسكينه تماما مره فقيل
قالوا لا تخف ومجيء لفظ قال مفصولا غير معطوف في التنزيل كثير وقد يكون البعض اشد
وضوحا من البعض فمما هو في غاية الظهور قوله تعالى فما خطبكم ايها المرسلون قالوا انا
ارسلنا الى قوم مجرمين وذلك انه لا يخفى على لبيب انه ورد على سبيل الجواب وعلى ان قيم التقدير
كانهم قالوا فما قال له الملائكة فقيل قالوا انا ارسلنا الى قوم مجرمين وكذلك في قوله في سورة
يس واضرب لهم مثلا اصحاب القرية الى قوله قال يا قوم اتبعوا المرسلين تقدير السؤال
ظاهر بين بنبيه اعلم ان السؤال فيما نحن فيه اذا كان ظاهرا مذكورا فالاغلب ان لا يذكر
الفعل في الجواب ويقتصر على الاسم وحده فاما مع الاضمار فيمتنع ترك الفعل بيان هذا
انه اذا قيل مثلا في قوله وما عفت الرياح له محلا ان كانت الرياح لم تعفه فما ذا عفاه فالاحسن
ان تقول من حدابهم وسواقا ولا تقول عفاه من حدابهم كما تقول في جواب من قال من فعل
هذا زيد ولا يجب ان تقول فعله زيد وقلت اذا لم يكن السؤال مذكورا كالذي عليه البيت فانه
يمتنع ان يترك الفعل فلو قلت مثلا وما عفت الرياح له محلا من حدابهم وسواقا وتزعم انك
اردت عفاه من حدابهم ثم حذفته احلت لانه اذا كان السؤال مذكورا دل على ارادته في الجواب
واذا لم يؤت بالسؤال لم يكن الى العلم به سبيل فاعرف ومن امثلة البدل قول الشاعر
اقول له ارحل لا تقيمن عندنا * والا فكن في السر والجهر مسلما
اقول له ارحل الى آخره لم يعطف لا تقيمن على ارحل مع اتحاد المسند اليه فيهما وكونهما انشائين
اراده وقوع النهي بدلا عن الامر لان غرضه من البيت تمام اظهار كراهته اقامته عندهم
لا ظهاره خلاف ما في نفسه ونفاقه ومعلوم ان لا دلالة لقوله ارحل على هذا المعنى بنفسه
بل بالتوسط مجردا عن التاكيد لانه لما قيل له ارحل علم انه منهي عما يخالف المامور به
وهو الاقامة ثم تفهم من ذلك كراهته اياها لكن النهي عنها في مقام السخط يدل على
ذلك صريحا وقيل اكدنا بالنون ومما ذكرنا تعلم ان المصنف لو قال لدلالة ارحل على كمال اظهار
الكراهة بالالتزام مكان قوله بالتضمين لكان اقرب الى الصواب لانه ليس جزءا من معناه فافهم
وكذا قولنا في المطابقة وكذا لم يصل قوله تعالى قالوا ائذا متنا بالعطف على قوله تعالى بل قالوا
مثل ما قال الاولون ذهابا الى البدل لكونه اوضح دلالة على تمام المراد فانه تفصيل لما اجمله بل
قالوا مثل ما قال الاولون ولو حملت القطع في قالوا ائذا على الاستيناف بناء على الاجمال في مثل
ما قال الاولون المفضي الى ان يتوقف السامع ما قال الاولون كان مستقيما وكذا فصل قوله تعالى
امدكم بانعام وبنين عن امدكم بما تعلمون من اجل البدل لعين ما ذكرنا في قالوا ائذا وللاستيناف
لما ذكرناه توجيه ايضا وكذا القطع في قوله تعالى اتبعوا من لا يسالكم للبدل لانه اوفى بتادية الغرض
من قوله اتبعوا المرسلين لافادته ما افاده مع بيان موجب الاتباع وذلك ان الغرض حمل
المخاطبين على اتباع الرسل وقوله اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون اوفى بتادية ذلك

لان

لان محواه اتبعوا من لا تخسرون في اتباعهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم
لكم خير الدنيا وخير الآخرة معا ومن امثلة الايضاح والتبيين اي عطف البيان قوله
تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله الى آخره انما قيل يخادعون ولم يقل ويخادعون
بالواو لكون يخادعون عطف بيان لقول آمنا بالله الى آخره لان هذه المخادعة ليست شيئا
غير قولهم آمنا من غير ان يكونوا مؤمنين والخدع ان يوهم صاحبه خلاف ما يريد به من
المكروه فهو اذن كلام آخر موفي معناه وليس شيئا سواه ويجوز ان يكون
مستانفا كانه قيل ولم يدعون الايمان كاذبين وما منفعتهم في ذلك فقيل يخادعون
وكذا ورد قوله تعالى قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد من غير واو لكونه عطف بيان
لقوله فوسوس اليه الشيطان ومن امثلة التقرير والتاكيد الى اخرها اعلم ان قوله
تعالى لا ريب فيه اتصل من ذات نفسه بقوله تعالى ذلك الكتاب من وجهين مختلفين
فاستغنى بذلك عن حرف عطف يربطه به احدهما انه تاكيد له لانه اشتد بذلك ثم
اخبر عنه بالمعرف بلام التعريف فهم منه المبالغة في صفة الكتاب بانه واصل الى المرتبة البعيدة
من الكمال وتمامه في امر الكمال مبالغة عظيمة بحيث يلزم منه ان لا يكون غير القرآن كتابا
للاصول السابقة الدالة على ذلك الاول انه اذا كان المبتدأ اسم اشارة يتعلق به اغراض
منها بيان حاله في القرب والبعد والتوسط ويتفرع على بعده تعظيمه وعلى قربه تحقيره
بناء على قولهم فلان بعيد المنزلة اي عظيم وقريب الدرجة اي حقير الثاني ان المبتدأ
والخبر اذا كانا معرفتين يفيد الحصر اذا قلت حاتم الجواد لزم ان لا يكون غير حاتم جوادا
للمبالغة فقوله تعالى ذلك الكتاب معناه الكتاب العظيم الذي ليس غيره كتابا وذلك
مظنة ان يتوهم السامع قبل التدبر والتفكر ان ذلك شيء لا تحقق له فاتبعه لا ريب فيه
دفعا لذلك التوهم وموقعه لان نفي ان يتشبث به طرف من الريب شهادة ويسجل
بكماله فانه لا كمال اكمل مما للحق واليقين ولا نقص انقص مما للباطل والشك كما اتبعت
نفسه الخليفة في قولك جاءني الخليفة نفسه لئلا يظن بك السامع في ذلك انك ساه
او متجوز والثاني انه حال مؤكدة لذلك الكتاب وتوجيهه ان الحال المؤكدة هي ان يكون
صاحبها متضمنا معناها او يكون صفة لازمة له بحيث لو انفك عنها انفهمت من فحوى
الكلام وانما تذكر لتوكيد مضمون الجملة وتقرير مؤداها ونفي الشك عنها وهكذا شان
لا ريب فيه مع ذلك الكتاب فان انتفاء الريب صفة لازمة للقرآن مؤكدة لمضمون ذلك
الكتاب فان قلت ان الاصل والقياس على الوجه الثاني ان الجملة الاسمية اذا وقعت
حالا ان تجيء مع الواو فالجواب ان الاصل كما ذكرت الا انه ترك قياسه النظم لنوع
من التاويل والتشبيه وهو انه في معنى بينا تحقق لك هو الحق بينا فهو مفرد في
المعنى ونظيره قولهم رجع عوده على بدئه لان المعنى رجع ذاهبا في طريقه الذي جاء
فيه وقوله اذا اتيت ابا مروان تساله * وجدته حاضراه الجود والكرم وليس الحمل على
المعنى وتنزيل الشيء منزلة غيره بعزيز في كلامهم الا ترى انهم يقولون زيد اضربه
فيجيزون وقوع الامر موقع الخبر لان المعنى على النصب كانه قال اضرب زيدا ولما ذكرنا

اشار بقوله وزانه وزان بيّنا في قولك هو الحق بيّنا في قولك فافهم والوزان مصدر
قولهم وازن الشيء الشيءَ ساواه في الوزن ووازنت بين الشيئين موازنة ووزانا ثم
اتسع فيه فقال في كل متساويين في غيره وبولغ مسند الى قوله في وصف الكتاب من
قولهم بالغ فلان في امره اذا لم يتقصّر فيه ببلوغه الباء متعلق بالوصف والقصيا
تانيث الاقصى نقال فلان بالمكان الاقصى والناحية القصيا واصله واو وقد جاء
على الاصل حق الكمال في موضع الحال من الدرجة القصيا والوفور التمام نقال وفرت
الشيءَ وفرا ووفر الشيءُ بنفسه وفورا وهو معطوف على بلوغه او على الكمال والهاء
في شانه للكمال كان عند السامع جواب حين بولغ وهي ناقصة اسمها راجع على مضمون
حين بولغ في وصف الكتاب اي كان هذا الصنيع وخبرها مظنة والتهاء في سطمه
لهذا المضمون ويتمتى به اي ينطق به والجزاف فارسي معرّب نقال باعه واتباعه
كذا جزافا والحزّ القطع نقال قطع فاصاب المحز والحزه الساعة والحال نقال هذه حزته
من فلان اي وقته وساعته ومن المجاز تكلم او اشار فاصاب المحز واتباع نفسه
مفعول مطلق لا تبعه ولذا لم يعطف هدًى للمتقين على ذلك الكتاب لكونه مقررا وموكدا
له لان الغرض من سوق ذلك الكتاب لا ريب فيه الاشارة الى ان القرآن منعوت
بغاية الكمال في الهداية وقوله هدًى مصدر منكر وضع موضع الوصف اعنى هاد وهو
خبر مبتدا محذوف اي هو هدًى والمعنى على هذا نفس السبيل هداية خالصة واصله
فيها الى حد لا يعرف حقيقتها وتقرير هذا المعنى وتوكيده لكون الكتاب كاملا في الهداية
لا يحوم الشك حوله ظاهر مكشوف ولما ما يدل على ان ما قبل هدًى وهو ذلك الكتاب
سيق لبيان كون الكتاب هاديا فهو النظم السري والترتيب الانيق اذا جعل المبتدا
اسم الاشارة وادخل على الخبر لام التعريف كما سبق ثم عقب بما يثبته على ان المفهوم
من ذلك النظم شيء نبيني محقق وهو نفي الريب على سبيل الاستغراق وعندك علم
ان غاية الكتب المنزلة هي هداية الخلق فحسب وعلى قدر الهداية تختلف امر الكتب
السماوية في مراتب الكمال وان القرآن اكملها في الهداية فثبت ان ما قبله مسوق
لما ذكر قوله وان معناه صح السماع بالكسر لانه معطوف على جملة قوله وقوله هدى
الى هو هدًى وانه في الكتاب التاكيد صح ايضا بالكسر لانه نسق على وان واحرز
قصب السبق عبارة عن السبق واصله ان المخاطر في امر اذا غلب وسبق قيل
احرز قصبة السبق لان الاحد الذي يستبق اليه تذرع بالقصبة ويركز تلك القصبة عند
نهاية الاحد فمن سبق احرزها من قولهم احرز الشيءَ في وعائه واحرز فلان قصبته
ومثل ذلك لم يعطف لا يؤمنون على سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون لما
كان تاكيدا لمضمونه وهو ميئوس الاجابة الى الايمان وكذلك لم يعطف ختم الله على قلوبهم لانه تاكيد
لقوله سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم كقوله لا يؤمنون لكن من وجه آخر ابلغ من
الاول وهو ان من كان حاله اذا انذر مثل حاله اذا لم ينذر كان في غاية الجهل مطبوعا
على قلبه فكانه لا قلب له يصل اليه حق ولا سمع يستمع به برهانا ولا بصر يبصر به

وذلك عين معنى لا يؤمنون صح

شيء يوجب اعتبارا في الدين وهذا معنى قوله ختم الله على قلوبهم الى آخره فهو مقرر
ومؤكد للاول وهكذا لم يعطف قوله انما نحن مستهزئون على قوله انا معكم لانه توكيد
له لان معنى قوله انا معكم انا لم نؤمن بالنبي عليه السلام ولم نترك اليهودية وانما نوهم
اصحاب محمد الايمان ومعنى انما نحن مستهزئون رد للاسلام ودفع للاسلام من انفسهم
لان المستهزئ بالشيء المستخف به منكر له ودافع لكونه معتدا به ودفع نقيض الشيء
تاكيد لثباته ويحتمل ان يكون بدلا منه لان من حقر الاسلام فقد عظم الكفر او استئنافا
كان شياطينهم اعترضوا عليهم حين قالوا لهم انا معكم فقالوا فما شانكم ان صح انكم
معنا توافقون اهل الاسلام فقالوا انما نحن مستهزئون وكذلك قوله تعالى ان هذا
الا ملك كريم لم يعطف على قوله ما هذا بشرا لاتصاله ودخوله في ضمن ما هذا بشرا
من وجوه ثلاثة هو في وجهين تاكيد له وفي وجه صفة في وجهين تاكيد له لما
الاول من نفي بشريته الوجهين فهو انه اذا اثبت ملكيته على سبيل النفي والاستثناء
الموجب للحصر نفي بشريته واذا كان كذلك كان اثبات كونه ملكا تقريرا وتاكيدا لنفي
ان يكون بشرا واما الثاني فهو ان الجاري في عرف الناس وعادتهم اذا قيل لانسان
ما هذا بشرا ما هذا بآدمي والمقام مقام تعظيم وتعجب من الذي يشاهد فيه من حسن
خلق او خلق هو ان الغرض من الكلام ان يقال انه ملك وان يكنى به عن الملكية حتى
ان يكون ذلك مفهوم اللفظ واذا كان مفهوما من اللفظ قبل ان يذكر كان ذكره حين ذكر
تاكيدا لان التاكيد ليس الا ان تحقق باللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك وقوله
في حال التعظيم احتراز من حال الذم لان قولهم ليس بآدمي عام يستعمل في المدح والذم
والوجه الثالث هو انه اذا نفي كونه بشرا فقد اثبت له جنس سواه اذ يمتنع ان
يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر واذا كان كذلك كان اثباته ملكا تبيينا
وتعيينا لذلك الجنس الذي اريد دخاله فيه واغناء عن ان يحتاج الى ان يسال ويقول
فان لم يكن بشرا فما هو وما جنسه كما انك اذا قلت مررت برجل الظريف كان الظريف
تبيينا وتعيينا للذي اردت من بين من له هذا الاسم وكنت قد اغنيت المخاطب عن الحاجة
الى ان يقول اي الرجال تريد وكذا قوله تعالى واذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا
كان لم يسمعها كان في اذنيه وقرا لم يتوسط الواو بين قوله كان في اذنيه وقرا وبين
قوله كان لم يسمعها لان الثاني مؤكد للاول يدلك عليه ان المقصود من التشبيه بمن
في اذنيه وقر هو بعينه المقصود من التشبيه بمن لم يسمع غير ان الثاني ابلغ وآكد
في ما اريد وذلك ان المعنى في التشبيهين جميعا ان ينفي ان تكون لتلاوة ما تتلى عليه من
الآيات فائدة معه وتاثير لها فيه وان يجعل حاله اذا تليت عليه كحاله اذا لم تتل ولا شبهة
في ان التشبيه بمن في اذنيه وقر ابلغ واوكد في تحصيل هذا الغرض لان فائدة التلاوة
وتاثيرها في من لا يصح منه السمع وان اراد السماع ابعد من الفائدة والتاثير لها
في من يصح منه السمع الا انه لم يسمع لما اتفق اما قصدا الى ان لا يسمع ومن
امثلة الانقطاع للاختلاف خبرا وطلبا الى آخرها قول الاخطل وقال رائدهم

ارسوا نزاولها البيت قطع نزاولها عن ارسوا لان الاول امر والثاني خبر والرائد
الذي يبعث في طلب الكلاء يقال بعثنا رائدا يرود لنا الكلاء ويرتاده اي يطلبه
ارسوا امر من الارساء يقال رسا الشئ ونرسى ثبت ورست السفينة انتهت الى
قرار فبقيت لا تسير وارسوها بالمرساة وهي الانجر اي احبسوها عن السير قيل
البيت في ديوان الاخطل وقال سيبويه وسبب ذلك ان القوم حين شاهدوا السفينة
ارادوا اخذها فامر كبيرهم الملاحين بحبسها ليأخذوها وشهد لذلك البيت الذي بعده
لعلنا نموت كراما او نفوز بها فواجد الرمز من كد واسفار نزاولها اخبار عن المزاولة
وهي المعالجة يقال زاول الشئ حتى دفعه عن مكانه اذا عالجه وزاوله ساعة حتى صرعه
وهو مرفوع على القطع لا على الحال لان الغرض ان يخبر عن المزاولة لا الامر بالارسا في حال
المزاولة وقبح جزمه لانه لم يرد ان يجعل الارسا سببا للمزاولة بل نوى تعليل الامر
بالارساء وقال بعض من شرح المفصل ارسوا ههنا معناه اقيموا وهو من باب
اطلاق السبب على المسبب لان اصله من ارسى الملاح وهو ان يلقي المرساة ليقيم ثم استعمل
في كل اقامة والضمير في نزاولها للحرب او للكتيبة وقال يوسف بن سليمان يصف
شربا قيموا احيانا يزاد لهم خمرا فلما ظفروا بها قال لهم ارسوا اي انزلوا واثبتوا ومعنى
نزاولها نخاتل صاحبها عنها ونحاول افتراصه فيها ونغتنم اللذات اذ لا بد من الموت
فينبغي ان نبادر بانفاق المال فيها وفي نحوها من اللذات وعلى هذا الها للخمر فكل حتف
امرئ اي موته مبتدا ويجري عند اخره والبا تعلق بيجري تعلق الالة او المفعول به
والاول اقرب فان المقدار يجري الحتف لا الحتف المقدار واصل المقدار الة التقدير ثم جعل
مجازا عن التقدير الازلي والفا للتعليل وكذا قول الينددي ملكته حبلي ليتني من
هذا الباب لم يعطف اسقم الله على اني في الهوى كاذب للقصد الى الدعاء بقوله اسقم الله
ولما مجيئه على صورة الخبر فلارادة التفال بالوقوع وقد بهت عليه وستنبه ان
شا الله تعالى الحبل في الاصل الرسن وملكته حبله اياه يجوز ان يكون من الاستعارة
المصرحة بها التخييلية مع القطع كانه شبه نفسه في متابعته لها انه كيف شا واتباع
افعاله واقواله بمشيته وارادته بما يقاد بالرسن وهو منقاد تابع لمستتبعه كيف اراد.
ثم اثبت لنفسه في الوهم ما قوام ظهور انقياد المرسون به واتباعها المستتبع وهي
صورة الحبل فاطلق عليها اسم الحبل المتحقق قائلا ملكته حبلي باضافته الى نفسه لتكون
قرينة مانعة عن اجرائه على ما يسبق منه الى الفهم من تحقق مسماه والقاوه على غاربه
ترشيح الاستعارة وان يراد بالحبل العهد والميثاق والاول اقرب والزهد خلاف الرغبة
تقول زهد في الشئ اي رغب عنه وزهد عن الشئ اي رغب فيه وقوله من زهد يفقده
من زهد فيه وعلى متعلق بالقاه والغارب ما بين السنام والعنق ومنه قولهم حبلك على
غاربك اي اذهبي حيث شئت واصله ان الناقة اذا رعت وعليها الخطام القي على غاربها
لانها اذا رات الخطام لم يهنئها شئ وكذلك قولهم مات فلان رحمه الله لانه اراد بالثاني
الدعاء وكذلك قطع باكلك لانه خبر عن لا تدن لانه نهي وكذا اذ دفع لانه خبر عن هل تصلح

لانه

لانه استفهام قوله بالرفع فيهما اي في ما كلك وادفع احترازا عن الجزم بان مضمون في
جواب الاشياء الخمسة لما في ما كلك فلانه لا يجوز فيه الا الرفع لانتفاء شرطه وهو ان يكون
المضمر من جنس المظهر فلا يجوز ان لا تدن من الاسد ياكلك الا عند الكسائي فهو يجوز
فيه الجزم نظرا الى قوة المعنى لان الدنو سبب الاكل لا نفيه فجعل القرينة المعنوية
حاكمة على اللفظية واما في ادفع وان جاز الجزم فلانه ان جزم يخرج عما نحن له وغير ذلك
معطوف على قولهم تماما هو بيان لغير ذلك اي وغير المذكور من الامثلة من الذي هو منتظم
في عقد الانقطاع للاختلاف خبرا وطلبا كقولك اجب زيدا يناديك اي انه يناديك فاجبه
وليس المراد الجواب ولا الاجابة في حال النداء لذهاب معنى التعليل اذ ذاك فلا يستقيم
الجزم ولا الرفع على الحال وقولك لا تصاحب زيدا تكابر عليه لا يصح جزمه على الجواب
اذ يكون التقدير ان لا تصاحبه تكابر عليه فيصير انتفاء الذهاب سببا في المكابرة
عليه وليس المعنى عليه ولا رفعه على انه حال اذ ليس المراد انك لا تصاحبه في حال كونك
مكابرا عليه بل على القطع لانك تخبر انه ممن تكابر عليه على كل حال ومما هو من هذا البا
من وجه قولهم ذره يقول ذاك برفع يقول اما على الحال اي ذره قائلا ذاك وعلى القطع
اي ذره فانه ممن يقول ذاك ويجوز الجزم على الجواب كقوله تعالى ذرهم ياكلوا ويتمتعوا
وقول الاخطل كروا الى حرتكم تعمرونهما كما تكر الى اوطانها البقر ويجوز فيه
الجزم ان امكنه على ان الكر سبب للعمارة ويجوز القطع على ان يكون المخبر به مستانفا
بعد الامر بالكر وعلى ان يكون حالا مقدرة اي مقدرين العمارة وصائرين اليها ومن
امثلته لغير الاختلاف الى اخرها قوله ما ذكره مبتدا خبره من امثلته اي ما ذكر
من امثلة الانقطاع لا لاختلاف الجملتين خبرا او انشاء بل لعدم الجامع بينهما او لان
الجامع غير منظور اليه معنى هذا الفصل الى اخره واضح فلتذكر حل بعض الفاظه تكون
بيانا لما ذكره والسمة ضمير المخاطب والحديث الخبر والبغتة الفجاءة يقال جاء بغتة
اي فجاءة وانتصابها على الحال اي مفاجئا منه من حديث اخر بوجه اي من الجامع
العقلي او الوهمي او الخيالي عنه الهاء للجامع غير ملتفت السماع بدونه لكن وبعض
الناس يروي لكن غير فيعقب السامع بتشديد القاف من التعقيب قوله وانت كما قلت
الكاف تفيد المفاجاة وهو بمعنى اذا المفاجاة اي وانت في حال قولك ان خاتمي يذكرك او تكون
في حديث قديم معطوف على قوله تكون ويجعل حال وحقيقة الكتاب مجاز عن بحثه وتحصيله
والتصميم في الشئ المضي عليه يقال صمم في السير وغيره اي مضى والفصل لازم للانقطاع
اي ترك العطف بين كلامين لا مشاركة بينهما بوجه واجب لان شان الواو الاشتراك بين
الشيئين في الحكم فالعطف بها في مثله اعني فيما بين المنقطعين كالجمع بين المتنافيين الضب
ذو بيتة في كلامهم لا افعله حتى يرد الضب اي لا افعله ابدا لان الضب لا يشرب ماء والنون
الحوت ولذلك اي ولان الفصل لازم للانقطاع والعطف بالواو في الانقطاع تظهر لباس
الطلب للجمع بين المتنافيين متى قال احد زيد منطلق ودرجات الحمل ثلثون الى اخره فعطف
نضحك منه ويستطرف عطفه قوله فعطف معطوف على قال واخرج جواب متى المحوط الشهي

ص

من حفظ بصره بحفاحو ظانات مثلثة حكم عليه تمام سخافة عقله وهي رقته وارتفعت
وخرج من موضعه والسجل الصك وقد سجل الحاكم تسجيلا بكمال السخافة اي حكم عليه
تمام سخافة عقله وهي رقته تقال سخيف العقل وفيه سخف بالضم والسفين جمع سفينة
قال ابن دريد هي فعيلة بمعنى فاعلة كانها تسفن الماء اي تقشره فحلاوته بخلاف القائل
اذا لم يعطف في مثل هذا الكلام ويعد الجملة من غير توخي نظم بينها لان الامر اذا لم تعطف
خف وسهل وان كانت غير متناسبة ولذلك عاب البلغاء ابا تمام في بيته لا والذي هو عالم
البيت حين عطف ابا الحسن على النوى في ذلك لانه لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى
ولا تعلق لاحدهما بالآخر وليس يقتضي الحديث بهذا الحديث بذلك والواو في والذي للقسم والنوى
البعد ومن امثلة التوسط الى آخرها ما يتلو اي تقرأه انت وانما حكم في الآيتين بكونهما
متوسطتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال لان المحدث عنه في احدى الجملتين منهما بسبب
من المحدث عنه في الاخرى وانهما كالنظيرين ومشتركي الاحوال من جهة ومتغايران من جهة
اخرى وكذلك الحديث فيهما اما في الاولى فلان ما يدخل في الارض من الغيث كقوله فسلكه
ينابيع في الارض ومن انواع الحب ومن الكنوز والدفائن والاموات وجميع ما هي له كفات
بسبب مما يخرج منها من الشجر والسنابل والنبات وماء العيون والفلز والاحياء من
الدواب وان الحديثين فيهما كالنقيضين ولان ما ينزل من السماء من الامطار والثلوج والبرد
والصواعق والارزاق والملائكة والقرآن وانواع البركات والمقادير كما قال وفي السماء رزقكم
وما توعدون مشاكل لما يعرج فيها اي يصعد ومتعلق به من الملائكة والكلم الطيب كقوله
تعالى اليه يصعد الكلم الطيب ومن الارواح والاعمال الصالحة قال تعالى والعمل الصالح يرفعه
وان الحديثين كالضدين واما في الثانية فلان الحديث والمحدث عنه فيهما كالنقيضين بما
من ايراد الامثلة لتنبيه على اصل وهو ان العطف بعد استجماع ما لا بد له منه ان يستحب
ان تكون الجملتان متوسطتين بين كمال الاتصال وبين المغايرة الكلية ومشتركتين في جوامع
لهما يجب تحسينه وتكسوه حلة التزيين وهي ان تكونا متناسبتين ومتشاكلتين ككونهما
اسميتين او فعليتين وما شاكل ذلك بحكون الاسمين صفتين والفعلين ماضيين او مضارعين
لان العرب تختار مطابقة الالفاظ ما لم تفسد عليهم المعاني وقيل المراد من قوله وما
شاكل ذلك كونهما ظرفيتين او شرطيتين والاول هو هو لاشتمال قوله اسميتين او فعليتين
على الظرفيتين والشرطيتين فان الشرطية فعلية والظرفية محتملة اياهما على اختلاف التقديرين
ويشهد لما ذكرنا ما ضرب من الامثلة فاذا كان الغرض من الخبر مجرد اسناد المسند الى
المسند اليه دون افادة معنى زائد عليه كالتجدد والثبوت وغيرهما كالاختصاص يجد
الا انه الحصلة على المخبر رعاية تلك المناسبة جمعا بين الغرضين تحسين اللفظ وحصول
المعنى المراد فنقول قام زيد وقعد بكر والجملتان فعليتان والفعلان ماضيان محافظة
على الشركة النعابية او زيد قائم وعمرو قاعد فتأتي بالجملتين اسميتين والخبران اسما
فاعلين وكذا نقول زيد قام وعمرو قعد فتعطف جملة اسمية على جملة اسمية خبراهما
جملتان فعليتان على المضي ولا يجوز ان ينصب عمرو ويعطف على قام على شريطة التفسير فيكون

عطف جملة فعلية على جملة فعلية لان الفعل لم يتسلط على الضمير على جهة المفعولية بل على
الفاعلية فلا يجوز في عمرو الا الرفع وايراد المثالين للجملة الاسمية وفصله عن الآخر بكذا
لان الخبر في الاولى مفرد وان كان يحتمل الضمير وفي الثانية جملة فعلية فيمتنع ان ينصب
الاسم بتقدير فعل لعطف الفعلية على الفعلية وقال الشارح المحقق انما فصله عما قبله
بقوله كذا لاحتمال ان يكونا اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما
وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد وقدم عليهما على ما هو مذهب الكوفيين وذلك
سهو لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فلا يكون زيد وعمرو احتمال ان يكونا فاعلين لقام وقعد
وقوله على ما هو مذهب الكوفيين نسيان لان ما هو مذهبهم عكس ما ذكره فان المصنف قال في الحالة
المقتضية لتقديم المسند اذا قلنا عرف زيد كان زيد مرفوعا بضعف لقلة نظائر واسروا
النجوى الذين ظلموا وحينئذ لا يكون له احتمال التقدم على الفعل فلا يكون لقولنا زيد عرف
غير احتمال الابتداء فتذكر وان لا يقول على الخطاب معطوف على فان يقول لان المقيد
كالملفوظ وانما يقبح العطف في هذه الامثلة لاختلاف الجملتين فيها لكونها فعلية واسمية اما
في المثالين الاولين فظاهر ولا اثر في استقباح العطف لكون الخبر في الجملة الثانية في المثال
الاول صفة مفردة مع فاعله وكونه في الثانية في المثال الثاني جملة فعلية واما في المثالين
الاخيرين فلانهما من باب الاضمار على شريطة التفسير لان زيدا منصوب بفعل يشتغل
عنه بضميره في المثال الاول وفي الثاني يشتغل عنه بظاهر مضاف الى ضميره لو سلط
عليه هو او ما هو بمعناه لنصبه ولا مدخل لهذا الفرق في القبح فلا يحسن العطف الا اذا
رفعت زيدا او نصبت عمرا كما سبق في علم النحو في هذا الكتاب امثال ما ذكر اما اذا اريد
متصل بقوله فاذا كان المراد من الاخبار اي اذا كان المراد من الاخبار ما ذكرنا يجب ان يراعى
ذلك اما اذا اردت التجدد والحدوث من احدى الجملتين والثبوت من الاخرى مثل ما اذا
كان زيد وعمرو قاعدين ثم قام زيد ولم يقم عمرو وتريد الاخبار عن حالهما تمتنع رعاية تلك
المناسبة ويجب ان يكون احديهما اسمية والاخرى فعلية فتقول قام زيد وعمرو قاعد بعد
فان الالفاظ اوعية للمعاني فانها لا محالة تتبع المعاني لتحصل المعنى المراد وقوله تعالى سواء
عليكم الآية ورد على ترك التناسب اللفظي حيث اريد التجدد في ادعوتموهم والثبوت في ام
انتم صامتون يبين لك ذلك انه تعالى لما اثبت بالآية المتقدمة ان لا قدرة للاصنام على امر
من الامور فلا تصلح للآلهة لان الآله يجب ان يكون قادرا بين بقوله وان تدعوهم الى
الهدى لا يتبعوكم كما لا قدرة لها على امر لا علم لها بشيء من الاشياء اي وان تدعوا ايها المشركون
هذه الاصنام الى الهدى اي الى ما هو هدى ورشاد والى ان يهديكم اي ان تطلبوا منها
كما تطلبون من الله تعالى الخير والهدى لا يتبعوكم الى مرادكم ولا يجيبوكم كما يجيبكم الله ويدل عليه قوله
بعد هذه الآية فادعوهم فليستجيبوا لكم ان كنتم صادقين ثم اكد هذا الكلام بقوله سواء عليكم
ادعوتموهم ام انتم صامتون في انه لا فلاح معهم واشار بعطف الجملة الاسمية على الفعلية
الى عادتهم وهي انهم كانوا اذا اصابهم امر ووقعوا في مهم ومعضلة تضرعوا الى الله تعالى
ودعوه دون اوثانهم فكانت صفتهم الثابتة وحالهم المستمرة ان يكونوا ساكتين عن دعاء

الاصنام كما اخبر الله تعالى عن حال الناس في قوله تعالى واذا مس الناس ضر اي اذا اصابهم
شدة دعوا ربهم منيبين اليه اي عند انقطاع رجائهم من الكل يرجعون الى الله فقال سواء
عليكم ادعوتموهم اي لم يفترق الحال من احداثكم دعوتهم ام انتم صامتون اي وسن ما انتم عليه
من عادة سكوتكم عن دعائهم وكذلك جاء على ترك مراعاة التناسب لفظا لرعاية المعنى قوله
تعالى حكاية عن قوم ابرهيم عليه السلم اجئتنا بالحق ام انت من اللاعبين معطوفة الجملة الاسمية
على الفعلية لانه لما ضللهم ابرهيم بقوله تعالى لقد كنتم انتم واباؤكم في ضلال مبين فبقوا متعجبين
من تضليله اياهم وحسبوا ان ما قاله انما قاله على وجه المزاح والملاعبة لا على طريق الجد
قالوا اجئتنا اي ااتيتنا بالامر الجد واظهرت شيئا ما كان قبل من تعاطي الحق اي الخوض فيه
فيما تقوله ام اللعب الذي كنت عليه في حال الصبي بعد مستمرة عليك ثابتة عندك لا استبعاد
ان يكون ما هم عليه ضلالا من عبادة الاصنام قوله احدثت الهمزة للاستفهام وجدته
واجدته واستجدته اي صيرته جديدا والاستمرار استفعال من مر يمر مرا ومرورا ذهب و
يعدى بعلى وبالباء يقال مر عليه وبه اي اجتاز فقوله عليك صلة الاستمرار والهاء
تعود على اللعب وانما انثه لتفسيره باحوال الصبا اي اللعب بعد ثابت على مروره عليك
ولما اعظم كيد الشيطان تعجب والتماثيل جمع التمثال وهي الصورة والتعفير تفعيل من
العفر بالتحريك وهو التراب يقال منه عفره في التراب يعفره عفرا وعفره تعفيرا اي مرغه
والجباه واحدها جبهة مثل قصاع وقصعة لما تقدم امر العطف وللحال فروق وشروط
لها فضل تعلق بالبلاغة لانها تجيء لزيادة معنى على الاخبار عن شيء كما ستحيط بذلك علما
فلا يحسن تركها ومعلوم ان لها امرة رحم باب الفصل والوصل شرع فيها للضبط فقال
واذ قد لخصنا اي بينا الكلام وشرحناه في العطف وتركه الى هذه الغاية فخليق ان
نشفع البحث في العطف وتركه البحث في الحال التي تتبع جملة حيث شابهت باب الوصل
والقطع لوقوعها تارة مع الواو واخرى مجردة عنها فنقول والله الموفق الخوض
في مباحث الحال الواقعة جملة تقتضي ان ننبهك على قاعدة نافعة في ذلك وهي ان الحال
تحسب انقسامها لذي الحال ومفارقتها اياه على ضربين الاول المنتقلة والمصنف سماها
حالا بالاطلاق لانها تذكر مطلقة فيقال نصب على الحال وهو حال من كذا ولم يطلقوها الا
في هذا النوع وهي في غيرها على التقييد بالصفة كقولهم الحال المؤكدة الحال المقدرة
الحال الموطئة الثاني المؤكدة وتسميتها بها لانها تؤكد مضمون الجملة وتحققه في نفس السامع
وتنفي الشك فيه من قلبه ثم ان لكل واحد منهما اصلا تبنى عليه في النظم بما يناسب اصل
الاخر فيه ولهما معا طريق واحد في الاستعمال فهما يختلفان في الاصل ويتفقان في نفس
الاستعمال فاصل الحال المؤكدة هو ان تكون صفة مفردة لازمة لصاحبها حيث لو امسك
عنها لفهمت من مضمون الكلام كالبنية والشفقة والسخاوة والجود والشجاعة والعفة
لا تفارق الحق والابوة والذي اشتهر بالكرم والشجاعة والقرآن لازمة لها وتحققها ولو
لم تجعل هذه الصفات احوالا لفهمت من فحوى الكلام وانما الذكر للتأكيد واصل النوع
الاول اي الحال المنتقلة هو ان تكون وصفا غير ثابت احترز به عن ثابت عن الصفة

المشبهة

المشبهة فانها ثابتة والمعنى واصل الحال المنتقلة هو ان تكون صفة معدة مفارقة
غير لازمة للشيء في وجوده من الصفات الجارية لاحكه على افعالها اي الموازنة لها في تحركها
بازاء متحركها وساكنها بازاء ساكنها لانها مشتبهة بالمفعول وهو مفرد ولانها اذا كانت موزونة
كانت اسماء وهو الاصل فيها لان الغرض منها بيان هيئة الشيء عند صدور الفعل منه او
عند وقوع الفعل عليه ولهذا سمي حالا وذلك لا يحصل الا بالاسماء المشتقة من المصادر لانها تشتمل
على المعاني والاشياء المكتسبة بها الا ترى ان ضاربا ومضروبا كل واحد منهما يدل على شيء ذي
ضرب فان اختلفت جهة الالتباس اذا كانت كذلك تظهر فيها الاعراب ولم تفتقد الى زيادة
ربط ولا تقع منها وبين صاحبها حاجز ومن في من الصفات الجارية بيانية واحترزنا بالجارية
عن الصفات الغير الجارية مثل غير جارية على الفعل والشاهد لما قلنا الامثلة المذكورة وقوله
ويمتنع ان يقال جاء زيد طويلا الى آخره لانها صفات مشبهة ثابتة غير جارية اذا صحبت ذاتا
لزمتها فلا تصلح لتبيين هيآت زائلة ولا فائدة في ذكرها هيآت للمجيء ولان بيان كونه طويلا او
قصيرا في حال المجيء يوهم انه على ضد ذلك في غير تلك الحالة وهو محال وتفسير الشارح المحقق
الجارية بالمشتقة غير مستقيم لشموله الصفات المشبهة ولان الجارية في اصطلاح النحاة
تطلق على ما ذكرنا لا على المشتقة وان اصطلح هو عليه فلا نتبعه والعجب من ذهوله عن ذلك
مع قوله عقيبها ويمتنع الى آخره اللهم الا بتأويل استثناء من يمتنع اي بتأويل طائلا وقاصرا
ومسودا ومبيضا بارادة الحدوث كاسم الفاعل كقوله تعالى وضائق به صدرك ولان الحال في
الامر العام تكون منتقلة قدمها اولا ثم اخرها ثانيا لئلا تنفصل بينها وبين اكثر الاحكام التي
يتعلق بها بالمؤكدة واما نحوهما انحطر تنفيهما في الاستعمال فان تكونا مثبتتين لا منفيين لان
الغرض من الحال المنتقلة كانت او ثابتة بيان الهيآت الزائلة والمستقرة اعني بيان الهيئة
التي عليها الفاعل والمفعول عند تعلق الفعل به خاصة في المنتقلة ويقرر ذلك المعنى لصاحبها
مطلقا من غير تقييد في المؤكدة فهي كالمعرف للشيء واثبات ما كان محققها الثبوت لان الاشياء
انما تعرف وتبين بالثبوتيات واما العدميات فانما تعرف بها الاشياء منسوبة الى الثبوتيات
نسبة ما وقال الشارح الفيلسوف وانما لم يجز جاء زيد لا ماشيا ولا راكبا لان الغرض من ذكر
الحال ان يعرف السامع الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول زمان الفاعلية او المفعولية في
المنتقلة ومادام موجودا في المؤكدة وقولنا من الحق لا خفيا وجاء زيد لا ماشيا لا يدلان على
الهيئة التي كان الفاعل عليها وانما يدلان على هيئة لم يكن الفاعل عليها فلا يدل على الهيئة المطلقة
الا ترى ان لا ماشيا لا يدل على كونه راكبا لجواز ان يكون مجيئه بطريق الزحف وغيره قلنا
لا نسلم عدم الجواز وذلك لانه لا يلزم من مخالفة النفي نحوها امتناعه لجواز ان يكون لشيء
استعمالان احدهما راجح الترجيح والآخر مغلوب وناهيك بصحة هذا المنع مجيئه في القرآن وكلام
البلغاء كما سيجيء ولا نسلم ايضا انه لا يدل على الهيئة المطلوبة لانه من الجائز ان يكون غرضه نفي
المنفي مطلقا لا اثبات كونه راكبا او زاحفا ثم قال فان قلت المتقابلان قد لا يكون واسطة
بينهما كالزوج والفرد وقد يكون بينهما واسطة كالحار والبارد فيما لا واسطة بينهما يدل
للانحصار فلم لا يجوز استعمال النفي في مثل تلك الصورة مع دلالته على المقصود قلت لكون الدلالة

الضرب والعلم والجهل وامثالها فانها غير ثابتة و صح

التفاتية و المطلوب ان يكون الدلالة على المقصود مطابقية لا التزامية قلنا ان اراد بقوله المطلوب ان يكون الدلالة على المقصود مطابقة اى عنده كذلك فلا نسلمه وان اراد عند اهل هذه الصناعة فممنوع وهل ذلك الا انكار الواقع وحق النوعين الحق واحد المحذوف اى ما ثبت للحال المنتقلة و المؤكدة و وجب لهما فى الاستعمال ان يكونا مجردين عن الواو وان دخولها يؤذن بتبعية اعرابهما و ليس تبعا فبينهما منافرة لان هذه الواو جواب سؤال مضمر كان سائلا قال النظر الى كون اعرابهما غير تبع لماذا امتنع عن دخولها عليهما فاجاب لان هذه الواو وان كان العلماء تسمى بها واو الحال اصلها العطف فتوهم احتياجهما كما ربطت احدى الجملتين بالاخرى اشتركت بينهما فى الاعراب فان قيل كيف تربط وقد اخرجت عن حيز العطف قلنا تسميتنا اياها واو حال مسلوبا عنها امر العطف لا تخرجها عن ان تكون مجتلبة مستعارة لضم جملة الى جملة من غير عطف كالفاء فى جواب الشرط نحو ان تأتنى فانت مكرم فانها وان لم تكن عاطفة ههنا فان ذلك لا يخرجها من ان تكون بمنزلة العاطفة فى انها جاءت لتربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها والدليل على انها مخرجة عن حيز العطف كونها مع الجملة التى بعدها نازلة منزلة المفرد ولا كذلك العاطفة ولانها يقع بعدها ما لا يجوز عطفه على ما قبلها كقولك خذ ويدك سليمة وجح وانت مستطيع وللجواز ان تقول سافر وماله كثير زيد اى سافر زيد وماله كثير فلو كانت عاطفة لجئت بالمعطوف قبل تمام المعطوف عليه وتظهر مما ذكرنا ان ما قاله الامام فى نهاية الايجاز تسميتنا لها واو الحال لا ينافى كونها عاطفة كما ان الفاء فى جواب الشرط لا ينافى ذلك لانها على الجزاء افادتها للعطف غير مستقيم وانه ما قاله الشارح المحقق ولعل قول الزمخشرى فى اول سورة الاعراف فى قوله او هم قائلون ان واو الحال هى واو العطف استعيرت للوصل يحقق فيه نظر لانها لما كانت مستعارة لا تكون مستعملة فيما وضعت له فلا تكون للعطف فافهم وتطفل المعطوف على نظر الى اعرابهما فالحاصل ان السبب فى ان حق النوعين ان لا يدخلهما الواو امران الاول ما ذكرناه و الثانى ان نسبة الحال مع صاحبها دائما فى انواعها نسبة الخبر مع المخبر عنه وذاك لان الخبر ينقسم الى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه وخبر ليس بجزء من الجملة ولكنه زيادة فى خبر آخر سابق له فالاول خبر المبتدأ كمنطلق فى زيد منطلق و الفعل كقولك خرج زيد وكل واحد من هذين جزء من الجملة وهو الاصل فى الفائدة و الثانى وهو الحال كقولك جاءنى زيد راكبا وذلك لان الحال خبر فى الحقيقة من حيث انك تثبت بها المعنى لذى الحال كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل الا تراك قد اثبت الركوب فى قولك جاءنى زيد راكبا لزيد واذا حذفت المبتدأ فى المؤكدة و الفعل فى المنتقلة بقى الحق بين وزيد راكب وكذا حكم باب الحال الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى فى اخبارك عنه بالمجيء وهو ان تجعله بهذه الهيئة فى مجيئه ثم وصلت به الركوب فالتبس به الاثبات على سبيل التبع لغيره وبشرط ان يكون فى صلته واما فى الخبر المطلق نحو زيد منطلق وخرج عمرو فانك اثبت المعنى اثباتا جردته له وجعلته يباشره من غير واسطة ومن غير ان تتسبب بغيره اليه فعلى هذا تجد الحال مع صاحبها خبرا او مخبرا عنه و الخبر ليس موضعا لدخول الواو على ما سبق تقريره فى هذا الباب. الجار متعلق بمحذوف وهو علة للحكم وما مصدرية تقريره و الخبر ليس موضعا لدخول الواو.

الوصف

بناء على ما سبق تقريره ان لا يدخل الواو على الخبر اذ قال فى اول الفن الرابع اذا تحققت ان الاعراب صنفان صنف ليس تبع وصنف تبع و تحققت ان الصنف الثانى منحصر فى كذا وكذا الى آخره ثم قال ثم رجعت فتحققت ان الواو تستدعى معناه ان لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه لامتناع ان يقال جاء زيد وزيد وان يكون زيد الثانى هو زيد الاول حصل لك ان الصنف الاول ليس موضعا للعطف باى حرف كان من حروف العطف لفوات شرط العطف فيه وهو تقدم معطوف متبوع ولم يذهب عليك ان نحو جاء زيد وعرفت فعمرا واتانى خالد وراكبا وما جرى هذا المجرى غير صحيح وقال الشارح العلامة على ما سبق تقريره فى هذا الباب وهو ان الواو لا يتوسط بين الخبر و المخبر عنه لا حيث قال وحق النوعين ان لا يدخلهما الواو وهذه العبارة ليست بصحيحة لاستلزام المعطوف عليه ثم قال ولا حيث اثبت ان الاعراب الذى ليس بتبع الى آخره على ما ظنه اشهر من تكلم على هذا الكتاب لو كان مراده باشهر لاما النبى لن تسمح بمثله الادوار ما دار الفلك الدوار شمس الحق و الدين الخلخالى وذلك من قلة الانصاف وعدم المبالاة و الاحتياط فى النقل وهذا لا يليق بمنصبه وان كان غيره فهو اعلم بحاله و العهدة عليه ثم اضطرب وقال بل حيث قال ثم رجعت فتحققت ان الواو تستدعى الى آخره وكما لا مغايرة بين الوصف و البيان و التاكيد ومتبوعاتها لان التابع فيها هو المتبوع ولذلك امتنع ادخال العاطف بينهما كذلك لا مغايرة بين الخبر و المخبر عنه فيمتنع ادخاله بينهما ولى فيه نظر لتحقق المغايرة بين الفعل وفاعله قوله والتحقيق فيه الى قوله وتقعد عمرو المحقق فى ان اصل الحال وما يجب لها فى الكلام اى نوع كانت ان لا يصحبها الواو هو ان الاعراب لا تتسق الكلمات كقولك ضرب ابن اللص مكتوفا ونحوه الا بعد ان تكون بين معانى تلك الكلمات تعلق ينتظمها فى سلك لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد و التركيب فمتى صادفنا الاعراب فى كلام قد تعاطى كلمات بغير الواو كان ذلك التناول شاهدا على الارتباط بين تلك الكلمات معنوى فذلك الارتباط يغنى عن تكلف رابط آخر بينها واذا عرفت ان دلالة الاعراب لفظا على نسبة وتعلق هناك معنوى تكون مغنية عن تعلق آخر علمت ان حق الجملة الواقعة موقع الحال تعرية عن الواو لكن النظر الى الجملة الواقعة حالا مستقلة من حيث كونها فضلة غير متحدة بالجملة الاولى مفيدة مستقلة بفائدة تما افاد الجملة الثانية بالاولى حين وقعت حالا مؤكدة مثل الجملة التى هى لا شبهة فيه ولا ريب فيه فى قولك هو الحق لا شبهة فيه ومن قوله عز قائلا الم ذلك الكتاب لا ريب فيه تعبر منقطعة اى الجملة الحالية عنها اى عن الجملة السابقة لمعان تجمع بين الجملتين مشتركة بينهما كما تشاهد فى مثل جاء زيد يتقاد الجنائب بين يديه ولقيت عمرا وسيفه على كتفه اى الجملة الثالثة غير متحدة بالمتقدمة فيهما لاستقلالهما بفائدتهما وهى قود الجنائب وكون السيف على الكتف وغير منقطعة عن الاولى لجهات تجوامع بينهما وهى ان قود الجنائب هيئة مجىء زيد وكون السيف على الكتف عمرو هيئة ملاقاته بسط العذر خبر لكن اى تمهد العذر فى دخول الواو على الجملة الحالية للجمع بين الجملتين دون العطف دخولا مثل الدخول فى نحو قام زيد وتقعد عمرو لعدم اتحادهما وعدم انقطاعهما واعلم ان غرضه من هذا الكلام بيان ان

الشارح العلامة

ب

تم

تما

كال

الجملة الواقعة اذا وقعت حالا تكون فى المستقلة بعد تمام حالها بالنسبة الى الاولى التوسط بين
الاتصال وكمال الانقطاع وبيان بسط العذر فى دخولها فحسب ثم جعل ذلك سبيلا لدخول
الواو منهما لا ان دخولها يلزم فى جميع صور كون الحال جملة والى ما ذكرنا اشار بايراد
المثالين داخلة على احدهما الواو غير داخلة على الآخر غير متحدة صح بالنصب صفة لجملة
ويجوز ان تتعلق بالكون وغير منقطعة معطوف عليه ومثلها بالنصب ايضا صفة لمؤكدة
وقال الشارح المحقق مثلها نصب بدلا عن اتحادها وهو سهو لفساد المعنى لان البدل
اذا وضع مكان المبدل منه يجب ان يكون الكلام صحيحا واذا قلنا غير متحدة بالاولى مثلها اذا
كانت مؤكدة لا يصح لانه يلزم ان يكون لا شبهة فيه غير متحدة بهو الحق وكذا فى الآية هذا
خلف واعاد الهاء على الاتحاد فقال مثل اتحادها وهى الجملة ثم قال لا شبهة فيه تاكيد لهو
الحق لا حال منتقلة كانت او مؤكدة على ما توهم فانه لا يصلح مثالا ولا يصح معنى واقول
هو توهم لان لا شبهة فيه ولا ريب فيه يحتملان ان يكونا حالين مؤكدتين وتاكيدين كما مر
وههنا حملهما على الحال المؤكدة اولى لانه بحث فى دخول الواو ولا دخولها على الجملة الحالية
ولتكون ايذانا بامتناع دخول الواو فى الحال المؤكدة ويعلم انه بحث فى المستقلة بشهادة
ايراد الامثلة كلها فى المستقلة وايضا لا نسلم انه لا يصلح مثالا ولا يصح معنى وما ذاك الا مجرد
الدعوى من غير دليل فتدبر قوله واذا تمهد هذا الى الآن تنكب الواو اريد المشار
اليه هو المذكور من قوله تمهيد قاعدة الى وتعد عمرو بدليل انه قال ولا تمهيد قاعدة وخاض
فى الكلام حتى انتهى الى وتعد عمرو ثم قال واذا تمهد هذا والشارح جعل المشار اليه الجواز
دخول الواو على الجملة الحالية وقد نظر نحن بصدده نحن كائنون بتقريبه اى باحثون
عند ارادة الحال المستقلة لانها تجئ تارة بالواو واخرى بدونها بخلاف المؤكدة فانها ابدا بغير
الواو وهو ان اى الضابط ان الجملة اذا وردت على اصل الحال بان تقع فعلية خبرية غير
مقيدة بالمضارع ولا الماضى لان الفعل يدل على التجدد والحدوث لا انشائية كخبر المبتدا
ولا اسمية لانها تدل على الثبوت وقد قلنا ان اصلها ان تكون صفة غير ثابتة وعلى
نهجها ايضا اى وارادة على نهج الحال بان تكون موجبة لا منفية لما نقرر قبل ويكون الفعل
مضارعا فان الماضى مثبتا ومنفيا على غير النهج كما ستعرف فالوجه فى مثلها ترك الواو
والاكتفاء بالضمة عملا بموجب الحال لانها حينئذ كالمفرد ولانها فى الحقيقة وصف لذى
الحال فلا تدخلها الواو كالوصف نحو جاءنى زيد يسرع وانما قال فالوجه وفيه ولم
يكتف على المثالين لينبه على انه لا فصل بين ان يكون الفعل لذى الحال وبين ان يكون لمن
هو من سببه فى الاستمرار على الغنى عن الواو ولذلك اى ولمجيئها على اصلها ونهجها
فلم يكن معها ما يغنى معنى المفعل صار كاسم الفاعل فلا تكاد تجئ بالواو وصح ويمتنع جاءنى
ويسرع كما يمتنع جاءنى ومسرعا ولا ينتقض هذا بقولهم قمت واصك وجهه لان
الواو فيه ليست للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه بل اصك حكاية حال مثل قوله
ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمت قلت لا يعنينى فكان لعله ههنا فى معنى
مررت كذلك اصك هناك فى معنى صككت ويبين ذلك انك ترى الفاء تجئ مكان الواو فى مثل

هذا كالذى جاء فى الخبر من حديث عبد الله بن عتيك حين دخل على ابى رافع اليهودى حصنه
قال فانتهيت اليه فاذا هو فى بيت مظلم لا ادرى اين هو من البيت فقلت ابا رافع فقال من هذا
فاهويت نحو الصوت فاضربه بالسيف وانا داهش فكما ان اضربه مضارع قد عطفه بالفاء
على ماض لانه فى المعنى ماض كذلك اصك مضارع قد عطف على الماضى قبله وكما لا اشكل فى ان
المعنى فى الخبر فاهويت فضربت كذلك يكون المعنى فى قولهم قمت وصككت الا ان الغرض
فى اخراجه على لفظ الحال ان يحكى الحال فى احد الخبرين ويدع الآخر على ظاهره كما كان ذلك فى
ولقد امر على اللئيم البيت الا ان الماضى فى البيت مؤخر معطوف وفيما ذكرناه مقدم معطوف
عليه فاعرفه وقيل ان اصك خبر مبتدا محذوف اى قمت وانا اصك وجهه والواو
زائدة على راى الكوفيين وقيل هو شاذ ومتى لم تكن الجملة واردة على اصل الحال بان
تكون الجملة اسمية فى الحال المستقلة لا المؤكدة لان لا اصل فيهما ان تكون صفة ثابتة فهى
اذ تكون على اصلها فالوجه اى فلا بد ان تصدر الجملة بالواو نحو جاءنى زيد وعمرو امامه
ورايت زيدا وهو قاعد واعلم انه سوى بين المثالين فى تصدير الواو وليسا على سوية فيه
لان الغالب على الاول ان يجئ مع الواو والثانى لم يصلح بغيرها البتة وستعرف وجه
ذلك ما جاء بخلاف هذا اى ما جاء بدون الواو الاصور معدودة اى قليلة وهو كناية عن
القلة لان الكثير فى العرف لا يعد او لا يمكن عده الحقت بالنوادر فى القياس والاستعمال
اما الاول فلانها ادل على الغرض واظهر فى تعلق ما بعدها بما قبلها من الضمير ولما
الثانى فلان مجئ الواو فى هذا الموضع اكثر بالاستقراء او روى بالنصب وهى الصور
المعدودة نحو كلمته فوه الى فى ورجع عوده الى بدئه فى من روى بالرفع على وجه وهو
ان يكون عوده مبتدا وعلى بدئه خبره وفى رجع ضمير فاعل واما من قال انه فاعل رجع
او بدل من ضمير فاعل فيه او روى بالنصب فليس مما نحن فيه لان انتصابه اما على الحال نحو
قولهم مررت به وحده كانه قيل رجع عائدا على بدئه ثم اقيم يعود مقام عائد ثم عوده مقام
يعود ولما على انه مفعول رجع لانه جاء لازما قال تعالى انهم اليهم لا يرجعون ومصدره
رجوع ومتعديا قال تعالى وان رجعك الله الى طائفة منهم ومصدره رجع وبيت الاصلاح
اراد اصلاح المنطق اسم كتاب يذكر غائصا نصف النهار الماء غامسه عامه ورفيقه بالغيب لا يدرى ما يصنع
لمسيب بن علس ونصف بمعنى انتصف والضمير فى غامسه ورفيقه للغائص اى انتصف
النهار والحال ان الماء ساتره بحيث لا يبدو جثته ومما انشده الشيخ ابو على فى الاغفال وهو كتاب
من مصنفاته ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سربالة لم يمزق والحال ان قميص
عامر لم يخرق والشئ الذى اقتضته البلاغة فى ان الجملة اذا وردت على اصل الحال وعلى
نهجها تصلح فيها الواو واذا لم ترد على اصلها لا تصح الا بها هو انك فى النوع الاول عمدت
الى الفعل الواقع فى صدرها فضممته الى الفعل الاول فى اثبات واحد وفى الثانى اردت
ان تستانف بها خبرا غير قاصد ان تضمها الى الفعل فى الاثبات تفسير هذا انك اذا قلت
جاءنى زيد يسرع كان بمنزلة جاءنى زيد مسرعا فى انك تثبت مجيئا فيه اسراع وتصل احد
المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا وتريد جاءنى بهذه الهيئة وعلى هذا القياس ابدا واذا

قلت جاءني زيد وعمرو امامه ورأيت زيدا وهو قاعد كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجي
والرؤية ثم استانفت خبرا وابتدأت اثباتا لكون العمرو امامه وكونه قاعدا ولما كان المعنى
على استيناف الاثبات احتيج الى رابط بين الجملتين فجي بالواو كما جي في قولك زيد منطلق وعمرو
ذاهب وانما جاز في جاءني زيد يسرع تنزيل الجملة منزلة المفرد وادخال الاسراع في صلة المجي
وامتنع في جاءني زيد وهو يسرع او مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد فجئت بضميره المنفصل
المرفوع كان بمنزلة ان تعيد اسمه صريحا فتلك لا عادة لا تكون حتى تقصد استيناف
الخبر عنه بانه يسرع لانك ان لم تفعل ذلك تركت المبتدأ الذي هو ضمير زيد او اسمه الظاهر
لغوا في البيت وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف
كلاما ولا تبتدئ للسرعة اثباتا وان يسرع ههنا مثله في جاءني زيد يسرع في ان السرعة
له ولم تذكر عمرا او ذلك محال فان قيل انما استحال في جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ان
يرد يسرع الى زيد وتنزل منزلة جاءني زيد يسرع لان في يسرع ضميرا لعمرو وذلك يمنع
ان تكون السرعة لزيد وان تكون حالا له وليس كذلك جاءني زيد وهو يسرع لان السرعة
هناك لزيد لا محالة ومع هذا الفرق لا يجوز قياس احدى الصورتين على الاخرى قلنا
ليس المانع في جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ان تكون يسرع حالا من زيد انه فعل لعمرو فانك
لو اخرت عمرا فرفعته بيسرع فقلت جاء زيد يسرع عمرو امامه وجدته قد صلح حالا لزيد
مع انه لعمرو بل المانع ما عرفت من انك تجي به مبتدأ ثم لا تعطيه خبرا وملخص مما ذكرنا من
الضابط ان تكون القياس في الاصل ان لا تجي جملة اسمية حالا الا مع الواو البتة وان الصور
المعدودة التي وردت بدونها فقد اخرج عن اصلها وقياسها الظاهر فيها ضرب من التاويل
ونوع من التشبيه وقد حققت ذلك وبعض ذلك كثرة الواو وقلة ما سواه فوجه قولهم كلمته
فوه الى في هو ان المعنى كلمته مشافها وقولهم رجع عوده على بدئه ان المعنى رجع
ذاهبا في طريقه الذي جاء فيه وليس حمل الشي على المعنى وتنزيله منزلة
غيره بعزيز في كلامهم واما البيتان فعلى زيادة الواو كما جاء في الماضي على ارادة قد
وهذا الوجه عام يمكن ان يشمل جميع الصور الخارجة عن القياس وحتى كانت واردة على
اصل الحال لكن لا على نهجها اي حتى كانت الجملة الواقعة حالا فعلية لكن تكون مركبة من
فعل مضارع منفي بشهادة الامثلة المذكورة وذكر الماضي بعد فالوجه جواز ترك الواو واثباتها
عملا بالاصل والعارض اما الترك فلرعاية الاصل الذي هو الايجاب فان النفي عارض حي به
لكون النسبة سلبية والمضارع المثبت بلا واو فكذا منفيه نحو قولك جعلت امشي ما ادري اين
اضع رحلي ونحو قول عكرشة الضبي ترثي بنيه مضوا البتة لا يرتدون حال من الواو في مضوا
من غير واو والرواح ههنا مصدر قولك راح يروح رواحا وهو نقيض قولك غدا يغدو غدوا
اي لا يرتدون السير بعد الزوال وغالهم اخذهم من غاله الشي اذا اخذه من حيث لا يدري
معطوف على مضوا او حال اي قد غالهم ومن الدهر متعلق بجريئين او نعت لاسباب فتمت
فصارت حالا وجريئين نعت لاسباب وعلى قدر حال من الضمير في جريئين والمرزوقي يرى ان
سادوا لا يعرجون على شي ولا يرتدون لبثا ولا انتظارا بل استعجلوا فتعجلوا اهلكهم من احداث

حاشية نعليم
ومما يدل على فساد ذلك
انه يودي الى ان يكون
يسرع قد اجمع في محله
النصب والرفع وذلك ان
جعله حالا من زيد يقتضي
ان يكون في موضع نصب
وجعله خبرا عن عمرو
المرفوع بالابتداء يقتضي
ان يكون في موضع رفع وذكر
بين التدافع ولا يلزم هذا
التدافع اذا اخرت عمرا
فقلت جاءني زيد يسرع عمرو
امامه لانك حينئذ ترفعه
بيسرع على انه فاعل له واذا
ارتفع به لم يوجب في محله
اعرابا فينبغي حينئذ الا ان
تجد فيه النصب على انه
حال من زيد وجرى مجرى
ان تقول جاءني زيد مسرعا
عمرو امامه

الدهر

الدهر اسباب جرت على قدر فكانهم كما دعوا اجابوا وكما تمنوا اخذوا ولا تلوم ولا اختلاف
ولا قصور ولا امتناع ونحو قول خالد بن زيد بن معوية لو ان قوما لارتفاع قبيلة
تعليل لدخولهم السما وهي استعارة مرشحة واراد به علو القدر وسمو المرتبة ثم بني عليه
بناء على العلو المكاني والسمو الجسماني لا اجيب حال من دخلت بلا واو ونحوه ونقول لو
فرض ان القوم رفعه قدر وسمو نسب حتى دخلوا السماء فلي ايضا مرتبة بلغتها خلها
بلا مانع ولما اثباتهما فلان الحال في الحقيقة غير مضاف الى اسم الفاعل لا الفعل المنفي كقوله
تعالى يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم غير ناظرين اناه واذا لم
تكن الفعل نفسه حالا انزلت الجملة من الفعل والفاعل منزلة الجملة من المبتدأ والخبر فجي بالواو
نحو قولك جعلت امشي وما ادري اين اضع رحلي ونحو قول مسكين الدارمي اكسبته
البيت الورق بالكسر الدراهم المضروبة وكان تامة وفاعله مضمر ولا ندعى لاب حال من
كان مع الواو والمعنى ولقد وجد غير مدعو لاب ونحو قول مالك بن رفيع اقادوا
البيت القود القصاص يقال منه اقاد القاتل بالقتيل اي قتله به والتوعد التهدد
وتنهنهني الوعيد حال من كنت مع الواو وكان تامة ايضا اي وجدت غير متهدد بالوعيد
وغير مبال به والنهنهة الزجر والمنع يقال منه نهنهته فتنهنه اي زجرته فانزجر
وكان مالك جنى جناية فطلبه مصعب بن الزبير فقال يخاطب مصعب وبنو ابيه فابن احيد عنهم
لا احيد اقادوا الى اخره ولا معنى لجعل كان ناقصة وجعل الواو مزيدة في البيتين
الا ان ترك الواو ارجح ردا الى الاصل الحال استثناء من قوله فالوجه جواز الامرين قوله
والفعل الماضي الى الا ان ترك الواو في النفي وفي الاثبات ارجح معطوف على مقدر من جهة
المعنى مدلول عليه بسياق الكلام كانه قال ومتى كانت واردة على اصل الحال لكن لا على
نهجها وذلك هو الفعل المضارع منفيا والفعل الماضي مثبتا ومنفيا او الواو للاستيناف
ويصح ان تكون جواب سؤال مقدر كان سائلا يقول هذا حكم المضارع المنفي فما حكم الماضي
قال والماضي الى اخره والمعنى الفعل الماضي مطلقا منتظم في سلك المضارع المنفي محذوف
به حذوه صح في جواز الامرين ترك الواو وذكرها لورود الماضي لا على نهج الحال لا محالة
منفيا كان او مثبتا اما منفيا فلتوسط حرف النفي بين الحال وصاحبها واشتراكهما اذ ذاك
في ان كلا منهما جملة فعلية منفية واما مثبتا فلوجوب توسط حرف قد لفظا او
تقديرا بينهما عند البصريين فان الكوفيين يجوزون مجيئه بدون قد مستدلين بالصور
الخالية عنها وقياسا على المضارع وعند البصريين قد مقدرة في جميع هذه الصور فان
الشي اذا اشتهر بموضع جاز حذفه كقول لهم ايش لا فعلن بالجر والقياس غير صحيح مع الفارق
وانما اوجبوا قد ظاهرا او مقدرا لان الماضي من حيث هو هو منقطع الوجود بالكلية فهو مناف
للحال المتصف بالثبوت فلا بد من قد لتقربه من الحال لان القريب من الشي في حكم الشي
وان لم يكنه حتى يصلح للحال واذا قربته فقد انتفت صلاحيته اقتران الفعل بكلمة
من اخواته كما كان قبل دخول قد الا الجنس القريب من الحال فيكون منفيا في المعنى بغير قد
لانه لما دل على انتفاء متقدم وكان الاصل استمراره لكحصلت المقارنة عند اطلاقه ولان

ف
خلاف المنفي فانه يأتي ابداهم

ما النفي الماضي مقترنا من الحال ملاحاجة الى مقترب آخر واذا ثبت ذلك لك ان تقول اخذت
اي شرعت و ابتدأت اجتهد ماكان يعينني احد بلا دليل واو وان تقول وماكان يعينني
مع الواو في النفي وكذا لك ان تقول في الاثبات اتاني قد حميده السير اي اتعبه من الجهد بالفتح
المشقة بدون الواو او وقد حميده مع الواو الا ان ترك الواو في النفي وفي الاثبات ارجح ردا
الى الاصل كالمضارع المنفي قوله و اما الظرف الى قوله البتة فتأمل جواب سؤال مقدر
كان قائلا قال ما ذكرت حال الجملة الفعلية فما حال الجملة الظرفية قال واما الظرف الى آخره وقبل
الخوض في شرح كلامه ننبهك على اصل نافع دار هذا البحث عليه وهو ان الظرف المستقر
اعني السادّ مسدّ الفعل لا يخلو من ان يعتمد على احد الاشياء الستة او لا و الاول يعمل
في الاسم المظهر الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقا لنيابته عن الفعل واعتضاده
بالاعتماد ويجوز ايضا ان يرتفع المظهر بالابتداء ويعمل الظرف في المستكن فيه المنتقل
من الفعل او شبهه اليه العائد على المبتدأ ويكون في الكلام تقديم وتأخير اذ الكلام في جواز
اعمال الظرف في المظهر بعده واو لو بنه معتمدا وغير معتمد لا في وجوبه والدليل على ذلك قول
ابن الحاجب في قولهم لنفسه عليه حبّة وشيء حيث تأول جاز انه مستقرة ويقول لم يكن
عنده عليه حبة وشيء مبتدأ تقدم عليه خبره وقول صاحب شرح الهادي كلمة الى
في فوه يمكن ان يرتفع فوه بالجار والمجرور حيث ما اعتمد ويمكن و الثاني لا يخلو من ان يكون
الاسم المظهر مصدرا او لا يكون و الثاني لا يعمل في المظهر بعده عند البصريين بل يرتفع
بالابتداء والظرف المقدم يحتمل ضميره وهو مع ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو
عندي مال وعند الكوفيين ارتفاعه بالفاعلية مثله اذا اعتمد فالاعتماد عندهم ليس بشرط للعمل
و وافقهم الاخفش من البصريين في عدم اشتراط الاعتماد والاول ارتفاعه بالفاعلية عند
سيبويه وان لم يعتمد نحو قولك يوم الجمعة الخروج و قوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض
خاشعة اي رؤيتك وعند الخليل لا فرق بين المصدر وغيره في الاشتراط واذا تقرر هذا
فنقول قوله احتمل ان يكون جملة فعلية اشارة الى القول باعمال الظرف في المظهر بعده والمقدر
فعل وهو يحصل اي الفعل المضارع لا الماضي لانه حينئذ يكون في قوة المضارع المنفي فيجوز
فيه الواو وقوله وان لا يكون اي لا يكون جملة فعلية بل اسمية اشارة الى عدم الاعمال
في المظهر بل في ضميره وجعل المظهر مرتفعا بالابتداء سواء كان المقدر فعلا او اسم فاعل لانه
اذ ذاك لا فرق بين المقدرين الا في ان الخبر في الاول جملة وفي الثاني مفرد مع فاعله فعلى
هذا الصواب حمل قوله بحسب التقديرين على اعمال الظرف في المظهر بعده وكونه فاعلا وعلى عدم
اعماله فيه وكونه مبتدأ وتردد لذلك اي وتردد الظرف لاحتماله ان يكون جملة فعلية وان يكون
جملة اسمية على الخلاف التقديرين بين ان يكون واردا على اصل الحال اذا كانت فعلية وغير
وارد على اصلها اذا كانت اسمية جاء الامران اي جواز اتيان الواو وتركها فمرة تقال رأيته
على كتفه سيف بدون الواو واخرى وعلى كتفه سيف مع الواو الا ان تركها ارجح لرجحان اعمال
الظرف وتقدير اسم فاعل قال الامام المحقق عبد القاهر الوجه في مثل قول بشار خرجت
مع البازي علي سواد ان يؤخذ فيه بمذهب ابي الحسن فيرفع سواد بالظرف دون الابتداء

بقية التقديم صح

اذا النكرة تقدمها او ... ولـه

و يجري الظرف ههنا مجراه اذا جرت الجملة صفة على النكرة تقول مررت برجل معه صقر وذلك
ان صاحب الكتاب يوافق ابا الحسن في هذا الموضع فيرفع صقرا بما في معه من معنى الفعل ثم قال
ينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم فاعل لا فعل اعني ان يكون المعنى خرجت
كائنا او باقيا علي سواد ولا تقال خرجت يكون او يبقى علي سواد هذا اي هذا حق ثابت او
خذ هذا ولما فرغ عن الكلام في الحال اراد تحقيق ما ذكر في اوائل الفن الرابع في البحث عن قوله تعالى لي
وما اهلكنا من قرية الآية اذ قال و سيزداد ما ذكرنا وضوحا في آخر هذا الفصل في الكلام في الحال
قال ثم من عرف السبب في تقديم علم ان وجه تقديم الحال على صاحبها اذا كان نكرة هو دفع
اشتباهها بالصفة حيث لا يتقدم على الموصوف علم حسن وقوعها عن النكرة مع الواو من غير
التقديم لانتفاء اللبس باقترانها بالحال حيث لا يدخل بين الصفة والموصوف وعلم ايضا ان انتفاعها
مع الواو عن النكرة الموصوفة كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فانها
في حكم الموصوفة عنده بناء على ما تقدم في الموضع الذي اشرنا اليه احسن من انتفاعها مع الواو
عن النكرة الموصوفة الصفة مثل جاءني رجل و على كتفه سيف لانه اذا حسن وقوع الحال عن النكرة
مع الواو وحسنه بدون التقديم وقوعها عنها موصوفة معها احسن ذهابا الى ان كلا من توسيط
الواو وتخصيص النكرة بوصف من محسنات وقوع الحال عن النكرة كقوله تعالى فيها يفرق
كل امر حكيم امرا من عندنا وانما بنينا الكلام على الحسن لا على الجواز كما فعل في المتن لصحة وقوعها
عن النكرة مع القبح الا ترى الى قول جاء ابنه في المفصل وتنكير ذي الحال قبيح الا اذا قدمت
ولقائل ان تقول لا نسلم ان المصحح في الآية هو كون ذي الحال موصوفا بل المصحح تقدم النفي عليه
بشهادة قول ابن المالك ومن المسوغات ان يكون قبل صاحب الحال نفي كقوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الآية جعل قرية صاحب حال مع انه نكرة محضة لتقدم النفي عليه كما حسن الابتداء به
في نحو ما قرية الا ولها كتاب معلوم وعلم ايضا ان تصدير الظرف بالواو ضروري اذا اريد به
الحال عن النكرة من غير تقديم وممتنع اذا اريد به الوصف لاستحالة عطف الصفة على موصوفها
لكمال الاتصال بينهما قوله واما ليس الى قوله اذ ورد هو جواب سؤال مقدر كانه قال قائل
ما مضى حكم الماضي المثبت والذي دخل عليه حرف النفي فماذا تقول في الماضي الذي هو في
نفسه نفي كليس فقال واما ليس فلما تم مع خبره تمام الفعل المنفي اي ليس يدل على الزمان
المجرد عن الحدث وانما نفهم الحدث من خبره لان الفعل الحقيقي يدل على حدث وزمان اذ
الحدث هو الفعل الحقيقي والافعال الناقصة لا تدل الا على الزمان فقط ولا مصادر لها عند بعض
والكون مصدر كان التامة الا انها لما دخلت على المبتدأ والخبر افادت الزمان في الخبر فصار
كالعوض من الحدث ومن ثم لا يتم الكلام بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب فكانه حرف
نفي دخل على الفعل فلذلك نزل مع خبره منزلة الفعل المنفي و اذا كان ذلك كذلك جاء
ليس حيث يقع حالا في الاكثر الاشيع الواو كقولهم اتاني وليس معه غيره ويدونها في مواضع
كقولهم اتاني ليس معه غيره ومنها ما قال الاعرابي اذا جرى في كفه الرشا خلى القليب
ليس فيه ماء الرشا الحبل و القليب البئر قبل ان تطوى يذكر و يؤنث و قبله لنا فتى
واحبذا الاقتاء يعرفه الارسان والدلاء الا ان ذكر الواو ارجح من طيه لنقصان

فعلته ليس لان وجه الجملة من المبتداء والخبر ووقوعه في الكلام ادور اذ مجيئه في
الاستعمال اكثر دورانا وانما تعرض للتقديم اخيرا ولم يكتف على الرجحان لانه قد يكون
شيئا راجحا من حيث القياس والاصل ولا يكون كثير الوقوع في الاستعمال قوله
ولما كانت الحالات المقتضية لطي الجمل الى قوله فمن قراء بيانا الغيبة لما استكمل البحث في
الوصل والفصل والحال عقبه الكلام في الايجاز والاطناب حيث تقرر ان مدار
كل منهما على الجهات الثلث التي هي الاتحاد والمباينة الكلية والاشتراك بين الجملتين
ثم اعلم ان من بعض الحالات المقتضية لحذوث المسند اليه والمسند واثباتهما و
تقديم الفعل ومتعلقه وترك الفعل والمفعول واثباتهما وبعض ايضا للحالات
المقتضية للوصل والفصل استغنى باحاطته بما قد سبق عن ما ذكرنا آنفا عن تطويل
الكلام في الحالات المقتضية لحذف الجمل عن الكلام المنتظم بعضها مع بعض لاجل الايجاز
والاطناب اي لذكرها لاجل الاطناب واذا كان الامر على ما ذكرنا فلنقتصر اي فلا
نتجاوز ايضاح حقيقة الايجاز والاطناب ولا ايراد جماعة امثلة فيهما ولنقدم امام
الخوض في ذلك اصلا وهو ان التركيب المعتبر المعبر عن المعنى المقصود في التخاطب
اما ان يكون لفظه مساويا له بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه كما قال في وصفه القاطع
قوالب لمعانيه كقوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في آياتنا فاعرض عنهم حتى
يخوضوا في حديث غيره وكقول امرئ القيس فان تكتموا الداء لا نخفه وان تبعثوا الحرب
لا نقعد وان تقتلونا نقتلكم وان تقصدوا لدم نقصد اوناقص عنه لكن واف بتمام
المراد عنه ناقص عن تاديته كقوله اعاذل عاجل ما اشتهي احب من الاكثر الرائث
اراد عاجل ما اشتهي مع القلة وقول الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال
النوك ممن عاش كدا ارادوا العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق
في ظلال العقل او زائد عليه لنكته ومنه القيد يخرج قوله والفى قولها كذبا ومينا
فان المين زيادة لا فائدة فيها لانه والكذب بمعنى وقوله واورثني تكلمه صلاع الراس
والتقلقا لم يكن للمن في دولة امرئ نصيب ولا حظ تمنى ذو الهوى والنصيب والحظ
بمعنى وهند اتى من دونها الناي والبعد واذا عرفت هذا فالاشبه بالحق ان نجعل
المساواة مقيسا عليه ونقول الايجاز هو تادية المقصود من الكلام بعبارة اقل من عبارة
تاديته بالمساواة والاطناب تاديته باكثر من ذلك سواء رجع القلة والكثرة الى الجمل
او الى غير الجمل مثل ما تادية الغرض منه كالجنس وسائر التعريف كالفصل ومما ذكرنا تبين
ان في قول المصنف رحمه الله اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي متوقفين في
التحقق على الغير لرجوعهما الى الاقلية والاكثرية لا يتهيا الكلام فيهما الا بترك تحقيق معانيهما
على شئ عرفي اي متعارف اهل العرف نظرا وهو ان يقال لا نسلم ان كون الشئ نسبيا يقتضي
الى ترك تحقيقه والبناء على العرف مع ان كلام الاوساط شئ متفاوت غير معلوم لا ينضبط
لاختلاف مراتبهم في تلك المرتبة فجعله مقيسا عليه رد الى الجهالة فتامل ويمكن ان يجاب
بان المراد بمتعارف الاوساط هو المساواة بدليل ان ابن الرشيق قال الايجاز والاطناب لكونهما

نسبيين ولا يتيسر الكلام فيهما الا بتقديم اصل ثم قسم الكلام على المساواة والتضييق والتوسيع
ثم قال المساواة اما مع الاختصار وهو ان يتحرى البليغ في تادية معنى كلامه اخف ما يمكن
معتادا على الالفاظ القليلة الحروف الكثيرة المعاني التي تعز تحصيلها على من هو دونه في البلاغة
او الاحد وهو ان تاتي بالمساواة كيف ما اتفق من غير تحر ويسمى متعارف الاوساط هذا كلامه
وهو مما يدل على ما قلنا وان كان في ما قاله نظر واذا عرفت ذلك فلنرجع الى حل الفاظه.
قوله مثل مجرور صفة لشئ وجعل كلام الاوساط كائنا على مجرى متعارفهم في تادية المعاني
فيما بينهم اي اوساط الناس لا العلماء الكاملين ولا الجهلاء القاصرين ولا بد من الاعتراف باوساط
الناس وبان لهم في التخاطب فيما بينهم عبارات وقال الشارح مثل بدل عن شئ عرفي ولا
يخفى على المحصلين ضعف ذلك مقيسا عليه مفعول ثان لجعل ولنسمه اي نسمي كلامهم متعارف
الاوساط ومثل ذلك عند ارباب البلاغة لا يحمد من اوساط الناس ولا يذم لانه ليس فيه تصنع
يحتاج الى لطف نظر وفضل روية وقوة ذهن وشدة تيقظ وان شانهم فيه كمن عمد
الى لآلي فخرطها في سلك لا يبغي اكثر من ان يمنعها التفرق ولا يريد في ذلك ان يجئ له منه
هيئة او صورة بل ليس الا ان تكون مجموعة في راي العين ثم قال فالايجاز اي اذا كان الامر على
ما ذكرنا من وجوب ترك التحقيق في معنى الايجاز والاطناب والبناء على شئ عرفي فنقول
الايجاز هو اداء المعنى المقصود من الكلام باقل من عبارات اي في تركيب اقل او بواسطة تركيب
اقل من تركيبات متعارف اوساط الناس والاطناب اداء ذلك بعبارة اكثر من عبارات اوساط
الناس الاداء في التعريفين كالجنس وباقل وباكثر كالفصل والباء فيهما متعلق بالاداء ولا
فرق فيما اذا كانت القلة او الكثرة بالجمل او بغير الجمل هذا اي هذا حق صحيح والحال
انما قد بينت عليك اي ذكرت لك وعرفت فيما مضى اي في الفن الثاني والثالث من طي
ذكر المسند اليه والمسند ولا طيها وتقديم المسند على المسند اليه وفصل اعتبارات الراجعة
الى الفعل وما يتصل به طرق الاختصار والتطويل اي انى يختصر واي شئ يحذف من
الكلام وانى يطول واي شئ يزاد في الكلام فلئن اللام موطئة للقسم اي والله لئن
قصدت طرق الاختصار والتطويل لتعرفن ان الوجازة تتفاوت جواب القسم ساد
مسد جواب الشرط بين وجيز واوجز منه بمراتب اي تتفاوت بدرجات غير منحصرة
ولتعرفن ان الاطناب ايضا تتفاوت بين مطنب واكثر اطنابا بمراتب لا تكاد تنحصر
وعرفت من ذلك اي من ان الوجازة متفاوتة بتلك المثابة ومن ان الاطناب متفاوت
كذلك معنى قول الشاعر في وصف البلغاء وهو ما انشده الجاحظ يرمون بالخطب الطوال
البيت الرمي معروف وتستعمل في معنى الالقاء والوضع والخطب جمع خطبة وهي ما
يقرا والوحي الاشارة والكتابة والرسالة والالهام والكلام الخفي وكل ما القيته الى
غيرك يقال وحيت اليه الكلام وهو ان تكلمه بكلام تخفيه ووحي مفعول مطلق اي
يوحون وحي الملاحظ يومون ويشيرون نقل المحبون عند الخلوة يخاطبون احبتهم
بالكلام المطول ويشيرون في الملاء اليهم خوفا من الرقباء ويومون بالطرف خشية منهم
والرقباء جمع رقيب تحولهم وكم مرة قيل لابي عمرو بن العلاء لماذا كانت العرب

وهو ان يقال لا نسلم ان كون الشئ نسبيا يقتضي الى ترك تحقيقه والى البناء على العرف مع ان كلام الاوساط شئ متفاوت غير معلوم لا ينضبط لاختلاف مراتبهم في تلك المرتبة فجعله مقيسا عليه رد الى الجهالة

تُطلبُ فعال ليُسمع منها فقيل فلم توجد فقال لحفظ عنها وقد قال الشاعر في هذا المعنى
يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء
وذكرت بُني للمفعول وهو مقامات معطوف على تُليت وارشدت
صفة لها والرشد خلاف الغي وقد رشد يرشد رشدًا وارشده الله اي وقد ذكرت لاجلك
ايضا مقامات مختصة بالاختصار والتطويل فقد دللت بوساطة تلك المقامات على مناسبا
اولئك المقامات اياهما واذا كان الامر على ما ذكر فما صادف اي الذي وجد من الاختصار
والتطويل مقامه من المقامات المذكورة المناسب له حمد ما صادف من الاختصار والتطويل
واُثني على صاحبه وان لم يصادفه ذُم وسُمي الايجاز اذ ذاك اذ كان غير مصادف عيا وتقصيرا
وسُمي الاطناب اكثارا وتطويلا والعي خلاف البيان وقد عي في منطقه وعيي ايضا وفي
المثل اعيى من باقل وَ التقصير في الامر التواني ثم لما فرغ عن بيان معنى الايجاز والاطناب
اخذ يورد الامثلة من الجانبين ونحن على ان ننبهك على ما عليه من علماء هذا الفن من تقسيم
ثم البحث عما يتعلق بالامثلة اعلم ان الايجاز على ضربين ايجاز قصر وهو تقليل اللفظ وتكثير
المعنى من غير حذف وايجاز حذف وهو ما يكون بطي شيء من الكلام اما جزء جملة او جملة او
اكثر من جملة استغناء بالملفوظ عن المتروك والعلم اي العلامة والاية في النوع الاول قوله
علت كلمته ولكم في القصاص حيوة لان المعنى ولكم في شرعة القصاص حيوة عظيمة لمنعه عما
كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا او نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة بالارتداع
عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص واصابته المحز بفضله مشتهر وخبر اي مصادفه قوله
تعالى موقعه حاصلة بسبب فضله ورجحانه على ما كان المثل عند العرب في الايجاز و
اوجز كلام عندهم في معنى المنع عن القتل ظلما قال الامام فخر الدين الرازي رحمه الله
قد بين سره في نهاية الايجاز وجه الترجيح من سبعة اوجه وانا اسوق اليك الوجوه
بلفظه من غير تغيير مع حل ما يحتاج الى البيان من لفظه اولا ثم ازيد على ذلك ما عندي
من الفضل ثانيا الاول ان قوله القتل انفى للقتل في ظاهره متناقض لانه جعل حقيقته
الشيء منافية لنفسه ولئن قيل اي في هذا الجواب عن هذا التناقض المراد منه ان كل
واحد من افراد هذا النوع ينفي غيره اي ينفي فردا آخر من النوع الآخر فلا يكون جاعلا
حقيقة الشيء منافية لنفسه فهو ايضا على عمومه خطاء اي نقول في الجواب عن هذا الجواب
ان اجريت كلامك عاما في كل الافراد فهو فاسد لان القتل ظلما ليس نفيا للقتل قصاصا
بل ادعى اي لاستلزام بعض افراد نوع وهو القتل ظلما بعض افراد نوع آخر وهو القصاص
فلا يكون كل فرد ينفي غيره بل يستتبعه وانما يصح اذا خصص فقيل القتل قصاصا انفى
للقتل ظلما اي وان خصصت كلامك بنفي فرد معين لفرد معين آخر كما ضربت من المثال فيصير
كلاما طويلا اي فليس في اللفظ ما يدل على ما ذكرتم وان صُرح يصير طويلا مع ان هذه القيود
باسرها حاصلة من الاية اي مع ان جميع القيود التي ذكرتم مفهوم من الاية وهي باقية
على ايجازه من غير تغيير ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اللام في القتل للعهد
ويفهم التقييد منه الثاني ان القتل قصاصا لا ينفي القتل ظلما من حيث انه قتل بل من
حيث انه قصاص وهذه الجهة غير معتبرة في كلامهم وللمانع ان يقول لا اسلم ان هذه الجهة

لم تعتبر في كلامهم على تقدير ان يكون اللام للعهد الثالث ان حصول الحيوة هو المقصود
الاصلي ونفي القتل انما يراد لحصول الحيوة والتنصيص اي التصريح على الغرض الاصلي اولى
من التنصيص على غيره الرابع ان التكرير عيب وهو موجود في كلامهم وللقائل ان يقول
لا نسلم ان التكرير عيب مطلقا بل من التكرير ما هو حسن وذلك غير عزيز في القرآن فلا بد
من بيان ان هذا التكرير من جملة التكريرات القبيحة الخامس ان حروف في القصاص حيوة
عشرة بناء على ما هو ساقط في اللفظ في الدرج دون الكتابة السادس ليس في قولهم القتل
انفى للقتل كلمة يجتمع فيها حرفان متلاصقان متحركان الا في موضع واحد بل ليس فيها الا
اسباب خفيفة مثل الية وقد عرفت ان ذلك مما ينقص سلاسة الكلمة وجريانها على اللسان
بخلاف قوله في القصاص حيوة السابع ان الدافع لصدور القتل عن الانسان كراهته لذلك
والصارف القوي عنه حتى انه ربما يعلم انه لو قتل قُتل ثم لا يرتدع اما طمعا منه في
الثواب او الذكر الجميل واذا كان كذلك فليس انفى الاشياء للقتل هو القتل بل الانفى لذلك
هو الصارف القوي وقوله في القصاص حيوة لم يجعل القصاص مقتضيا للحيوة على الاطلاق
بل الحيوة منكرة والسبب فيه ان شرعية القصاص تكون رادعة للاقدام على القتل غالبا وان لم
تكن دائما هذا كلامه بعينه ومن وجوه الترجيح ان في الاية خروجا من الفاء الى اللام وهو اعدل
من الخروج من الهمزة الى اللام كما في قولهم لتقرب المخرج وان الفاء واللام من حروف الذلاقة
ولا يخفى حسن الذلاقة في المنطق وهي الاعتماد على ذلق اللسان وهو طرفه بخلاف قولهم
لبعده وكذا الخروج من الصاد الى الحاء اسهل من الخروج من اللام الى الهمزة ومنها
استغناؤها عن تقدير شيء دون قولهم لان تقديره القتل انفى للقتل من غيره ومنها
التطبيق لمضادة القصاص لانه تفويتها وقد جعل ظرفا لها وتطبيقه مفصل البلاغة
بادخال لام الجنس في القصاص وتنكير الحيوة المؤذن بالتعظيم او النوع ورجوع المعنى الى ما
اشرنا اليه حين الشروع في تفسير الاية ومن الايجاز قوله هدى للمتقين هذا من
النوع الاول ايضا ذهابا اما مفعول لاجله او حال من الضمير في الظرف لان التقدير قوله
هدى للمتقين كائن من الايجاز او من فاعل القول المقدر فان التقدير اقول قوله هدى
للمتقين من الايجاز ذهابا الى ان المعنى كذا وهو من قولهم فلان يذهب الى قول ابي حنيفة
اي ياخذ به لما ان الهدى اي الهداية يعني الهدى مصدرا واسم بمعنى المصدر على الخلاف
فيه وهي الدلالة انما يكون للضال لا للمهتدي خبر ان وهو تعليل لقوله تعالى ان المعنى
هدى للضالين الصائرين الى التقوى بعد الضلال لان المتقين مهتدون فلا حاجة لهم
الى دليل لامتناع تحصيل الحاصل ووجه حسنه اي سبب حسن هذا الايجاز ووقوعه
موقعه شيئان احدهما قصد المجاز المستفيض اي الشائع نوعه من العلماء من قولهم
استفاض الخبر اذا شاع وهذا حديث مستفيض وهو اي نوعه وصف الشيء اي
تسميته باسم ما يؤل اليه وذلك ان الله تعالى سماهم عند مشارفتهم لاكتساب لباس
التقوى متقين كقول الرسول عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وعن ابن عباس رضي الله
عنهما اذا اراد احدكم الحج فليعجل فانه يمرض المريض وتضل الضالة وتكون الحاجة

وسمى المشارف للقتل والمرض والضلال قتيلا ومريضا وضالا وعليه قوله تعالى ولا يلدوا
الا فاجرا كفارا اى صائرا الى الفجور والكفر وثانيهما التوصل به اى التلطف والوصول باستعانة
هذا المجاز الى تصديرا ولى الزهراوين بذكر اولياء الله اى الاثبات فى اول سورة البقرة التى هى سنام
القرآن واول المثانى بذكر المرتضين من عباده وانما قال المستفيض نوعه ثم فسره لئلا يتوهم
متوهم ان هذا المجاز هو استعارة اسم احد الضدين او النقيضين للآخر على ما سيأتى كقوله
تعالى ذق انك انت العزيز الكريم فبشرهم بعذاب اليم وكقولك ان فلانا توانت عليه البشارات
بقتله ونهب امواله وسبى اولاده لانه لا يمكن ذلك ههنا لان الضالين فريقان فريق علم بقاؤهم
على الضلالة وهم المطبوع على قلوبهم وفريق علم ان مصيرهم الى الهدى فلا يكون هدى للفريق الباقى على الضلالة فلا يجوز اطلاق المتقين على الضالين مطلقا فبقى ان يكون هدى للفريق الآخر فلو جئ
بالعبارة الدالة بالمطابقة على ذلك لقيل هدى للضالين الصائرين الى الهدى بعد الضلال فيصير
كلاما طويلا وتفوت تصدير السورة بذكر اولياء الله فاوثر الايجاز باجراء الكلام على الطريقة المذكورة
فقيل هدى للمتقين وقال الشارح المحقق فان قلت لم لم تقتصر على قوله المجاز المستفيض
وقيد بقوله نوعه قلت لان ما استفاض نوعه هو المجاز المطرد الذى يجوز ان تقصد وتستعمل
فى اى صورة اريدت على اصح المذهبين وهو انه لا يشترط النقل عن العرب فى آحاد الصور بعد
استفاضة نوعه وذلك كاطلاق اسم اللازم على الملزوم والجزء على الكل وعكسهما وكتسمية الشئ
باسم ما يؤول اليه واما ما لم يستفض نوعه بل شخصه من المجازات غير المطردة كاطلاق النخلة
على طويل انسانى للمشابهة الصورية والمزاب على الماء فى قولهم جرى المزاب للمجاورة واسأل
القرية ونحوها فلا يجوز ان تقصد وتستعمل حيث اريد ولهذا لا يجوز اطلاق النخلة على
طويل غير انسانى كمنارة مثلا مع وجود المشابهة ولا الصيد على الشبكة مع وجود المجاورة
ولا واسأل البساط مع امكان تقديره واسأل اهل البساط ولما كان ذلك كذلك قال المستفيض
نوعه لئلا يمنع جواز القصد والاستعمال ههنا وفيه نظر لانه لا نسلم ان تسمية الشئ باسم
ما يؤول اليه من المجاز الذى قاله الا ترى انك لا يجوز ان تقول انى اعصر خلا ولا دبسا فتدبر واذا
عرفت ما ذكر وما ذكرنا فاختر ما ناسب المقام وانصف وفى الآية وجه آخر وهو ان لا يكون المتقون
مجازا بل حقيقة ويكون كقولهم للعزيز المكرم اعزك الله واكرمك يريدون طلب نظام الزيادة
الى ما هو ثابت فيه واستدامته كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم فان طلب الهداية وهم
مهتدون طلب زيادة الهدى كقوله والذين اهتدوا زادهم هدى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم
سبلنا ومنه ما لا يخفى من الاختصار وقوله المصنف يوهم ان الايجاز مختص بالمعنى السابق
لتقييده بذهابا وكان تخصيصه به لظهور الايجاز وكثرة المعنى فيه دونه ولقائل ان يقول
حمل الآية على المعنى الثانى اولى لان اللفظ اذا دار بين ان يكون حقيقة او مجازا حمله على الحقيقة
اولى لان المجاز خلاف الاصل مع حصول الغرض على التقدير الثانى والاولى اصله ووُلى بهمزة
بعد واو فقلبت الهمزة واوا ثم قلبت الواو الاولى همزة لان الواوين اذا وقعتا فى اول الكلمة قلبت
الاولى همزة وهو تانيث اول واصله اوّل بواوين همزتين الاولى زائدة والثانية اصلية
فقلبت الثانية واوا وادغمت الواو فيها والزهراوان هما البقرة وآل عمران اى المنيرا ن

ای لنزیدنهم الهدایه الی سبلنا ح

واحدهما

واحدهما زهراء تانيث ازهر اى الابيض المستنير والزهرة البياض النير وهو ماخوذ من
الحديث قال عليه السلام اقرؤا الزهراوين البقرة وآل عمران الحديث وقوله تغشيهم
اى تعلوهم وجاءهم من اليم ما غشيهم تعظيم للذى اتاهم لان ما عام يشمل كل امر فظيع اظهر
اى اوضح من ان يخفى حاله صفته ومثله فى الوجازة نظرا للنظر اى للنسبة الى كلام تاب هذا
الكلام عنه عن ذلك الكلام وهو فغشيهم من البحر الذى لا يعلم كنهه احد الا الله من الفظاعة
والشناعة وهذا ايضا من النوع الاول ومن جوامع الكلم التى تستقل مع قلتها بالمعانى الكثيرة
وقال المحقق الشارح عنه اى عن ذلك الشئ وهو غضب الله تعالى عليهم وانتقامه منهم
فى الدنيا بالغرق وعقابه اياهم فى الآخرة بالحرق ولا يخفى على المحصلين ضعف هذا الكلام
وبعده عن غرض المصنف وكذا قوله ولا ينبئك مثل خبير اى ونحو قوله تعالى فغشيهم
الى آخره قوله ولا ينبئك فى ان حاله فى الوجازة اظهر من ان يخفى على احد بالنسبة الى ما وقع
هذا بدلا منه وهو ولا يخبرك بالامر مخبر مثل خبير عالم به يعنى ان الخبير بالامر وحده هو
الذى يخبرك بالحقيقة دون سائر المخبرين به والمعنى ان هذا الذى اخبرتكم به من حال الاوثان
هو الحق لانى خبير بما اخبرت به وذلك انه تعالى اخبر ان الخشب والحجر يوم القيامة ينطق
ويكذب عابده فى قوله ويوم القيامة يكفرون بشرككم باشراككم لهم وعبادتكم اياهم يقولون
ما كنتم ايانا تعبدون وهو امر لا يعلم بمجرد العقل لولا اخبار الله تعالى عنه ومع كونه امرا عجيبا
هو كما اخبر لان المخبر به خبير ومما ذكرنا من التفسير يعلم ان قوله ولا ينبئك من النوع الثانى
وكان قطعه عما قبله بقوله كذا لذلك انتفاع ال[illegible]ض فتبين بالامر بالنظر الافاضة فى
اسلوب آخر من الايجاز وان كانا معا من الايجاز بالحذف ثم الظاهر انه يريد بالفاء الفصيحة
الفاء العاطفة على محذوف يكون علة لما بعدها وجرى على التعقيب دون الاشتراك نحو ضربه
فبكى وضربه فاوجعه اذا كان الضرب سببا للبكى والوجع بشهادة الامثلة وتقرير
معانيها ويريد بقوله الفاء التى تسمى فاء فصيحة الن[illegible]ف بالفصاحة بحوقى لهم لفظ فصيح
وكلام فصيح كما سننبه عليه ما ننقله من كلام جار ا[illegible]نة التى تلى هذه الآية من قولهم
[illegible]رن لبن فصيح وهو الذى اخذت رغوته او ذهب لباؤه وخلص منه او من قولهم فصيح
العجمى انطلق لسانه بالعربية وخلصت اللكنة منه وان هذا التلقيب اتفق له ولجارتها التى فى
سورة الاية [illegible] ونحوها والآفهى فى الحقيقة وقال صاحب الكشاف الفاء الاولى للتسبيب لا غير
لان الظلم يعنى المذكور قبله فى قوله واذ قال موسى لقومه يا قوم انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم
العجل الهاسبب للتوبة والثانية للتعقيب وجرى على العطف لان المعنى فاعزموا
على التوبة فاقتلوا انفسكم من قبل ان الله تعالى جعل توبتهم قتل انفسهم ويجوز ان
يكون القتل تمام توبتهم فيكون المعنى فتوبوا فاتبعوا التوبة فتتمة لتوبتكم ثم منهم من
حمل قوله فاقتلوا انفسكم على الظاهر وهو البخع وقيل معناه قتل بعضهم بعضا وقيل
امر من لم يعبد العجل ان يقتلوا العبدة والثالثة متعلقة بمحذوف لانها لا تعلق بشئ
من المذكورين بوجه فلا بد لانها تقتضى سببا او معطوفا عليه ولا صلاحية للمذكور من تقدير
لصحة النظم ولا نقطع عما قبلها واذا لا تخلو ان تنتظم فى قول موسى لقومه اى لجذبه

ايضا [illegible] من [illegible] الشارح

فالتعقيب او التسبب حذف
المسبب لطول القصة وما
قال الشارح انما سميت بها
لانها تفصح عن محذوف او
لانها لا تفصح عن معناها
الا بالنسبة الى البليغ
الفصيح فيه تعسف
لا تساعده اللغة مع صحة
حمله على ما ذهبنا اليه صح

العجل متعلق بشرط محذوف كانه قال فان امتثلتم ما امرتكم به فقد تاب عليكم وحينئذ
ليس مما نحن له عند صاحب المفتاح على ما يفهم من كلامه واما ان يكون خطابا من الله
لهم على اسلوب الالتفات من نبينا الى تاب فيكون التقدير فامتثلتم امر موسى لكم فتاب
عليكم اى وفقكم للتوبة او قبل توبتكم فعلى هذا فتاب معطوف على محذوف هو سبب له وهذا
المعنى هو الذى ذهب اليه المصنف وبه سمى الفاء فى فتاب فصيحة فافهم وفى قوله فقلنا اضرب
معطوف على فى قوله فتوبوا ومغيبة حال من الفاء الفصيحة والعامل انظر متقدين اعنى
الحال والعامل وقال الشارح هو حال من الفاء فى انفجرت وفيه نظر وقال صاحب الكشاف
فانفجرت الفاء متعلقة بمحذوف اى فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا
فى قوله فتاب عليكم وهى على هذا فاء فصيحة لا تقع الا فى كلام بليغ هذا كلامه وهذا
ظاهر فى ان الفاء التى وصفت بالفصيحة هى ما تعلقت بمحذوف سواء كان المحذوف شرطا
او غيره وصاحب المفتاح ذهب الى احد المقدرين وانما قلنا هى متعلقة بمحذوف لانه لا يصح
تعلقه بالمذكور ونظيره قولك امرت فلانا بالتجارة فاكتسب مالا اى فاتجر فاكتسب مالا فقوله
اليس ههنا استفهام انكار لا استفهام افادته وهو بمعنى الاثبات ومن ثم وقع جوابا بالامر التالى
المؤذن باختلاف هذا المثال فى كون ايراده لطى الجمل عن البين وان القصة اذا دلت على
شئ محذوف من الكلام وهو الفاء ان التلث مع اتفاقها مما دل عليه القصة موجب تقديرها
دون كون الفاء فيها فصيحة كذا سمعته من شيخنا المعنى تغمده الله برضوانه والمعنى
فقاتل قوله فقلنا اضربوه الاية يفيد اى نفهم فضربوه فحيى فقلنا المدلول عليه بقوله كذلك
يحيى الله الموتى وما قال الشارح قد اقتصر على ذكر هذين المثالين للفاء الفصيحة الملفوظة
واتبعهما بذكر مثال للفصيحة المقدرة ولهذا فصله عنهما بقوله فتامل فيه نظر الا
ترى الى تقرير المعنى ينادى على انه يريد طى الجمل لا كون الفاء الفصيحة مقدرة ولا المقصود
من الكلام الاختصار فلا يجوز الاخلال بالمطلوب والتعرض لغيره فتامل ويشهد لما
قلنا تقديره فى الكشاف وقلنا كذلك بالواو دون الفاء وقد رد صاحب الكشاف اصل قوله
ولقد آتينا الاية على ما قدر لاجل النظر الى الواو فى وقالا ودلالته على المحذوف من حيث
ان الشكر بسبب النعمة متعقب اياها وان الصبر مسبب المنع مترتب عليه كقولك اعطيته
فشكر ومنعته فصبر وهو من مواقع الفاء فلما جئ بالواو وهو لا يفيد التعقيب والترتيب
بل الاشتراك فحسب ولا بد من النكتة اذ لا ثم العطف للحمد عليها علم ان ثمّ تا لاه بعض
ما اوجب عليهما اثناء العلم وشئ من مواجبه ومعلوم ان هذا البعض الذى هو شكر
باللسان انما يحسن موقعه اذا كان مسبوقا بالعمل قلبا وقالبا فاضمر ذلك ثم عطف عليه
التحميد كانه قال ولقد آتيناهما علما فعملا به وعلماه غيرهما وعرفا حق النعمة فيه
والفضيلة وقالا الحمد لله الذى فضلنا وهو المناسب للحمد على التفضيل لانه انما يظهر تفضيله
بالعمل والتعليم فالحاصل ان فى مثل هذه المواضع اذا وجد السبب طلب المسبب وبالعكس
ثم يحتمل تقرير المصنف رحمه الله قول جار الله قال ويحتمل عندى الى آخر كلامه يعنى
سلمنا ان هذا الموضع موضع الفاء لكن يحتمل ان يكون التحميد نفسها هى المسبب عن اثناء

العلم ثم ترك الفاء الى الواو واخبر تعالى عما صنع واخبر عما قالا كانه قال نحن فعلنا
كذا وهم فعلا كذا مفوضا اى رادا فهم ترتب الحمد على اثناء العلم الذى تفيده الفاء الى عقل
السامع اذ ثبت وتحقق فى الاذهان ان اثناء النعمة لا سيما نعمة العلم التى هى اجل النعم
واجزل القسم وان من اوتيه فقد اوتى فضلا على كثير من عباد الله هو سبب الشكر
ويجوز ان يكون تفويضا مفعولا لاجله ومثله صفة له اى مثل تفويض استفادة الترتب
على فهم المخاطب فى قم يدعوك فى موضع قم فانه يدعوك ترك فانه واخرج لا على مقتضى الظاهر
ثقة على فهم السامع ترتب القيام على الدعاء حيث تقرر فى الاذهان ان الامر بالشئ لا يكون
بدون سبب وانه وان تفويض استفادة الترتب على عقل المخاطب وترك الفاء الدالة
عليه نوع من البلاغة لطيف المسلك والاصل فيه ان ادخال الفاء وصل ظاهر بحرف موضوع
للوصل وتركها وصل خفى تقديرى بالاستيناف كانه قال لم اقوم فقال يدعوك يوصل تارة
بالواو وتارة بالاستيناف للتفنن فى البلاغة واقوى الوصلين وابلغهما الاستيناف وهو باب
من علم البيان تتكاثر محاسنه تمييز الامثلة الآتية بقوله ومن امثلة الاختصار عن امثلة
الايجاز بالحذف للايذان بان الاختصار يحذق به حذق الايجاز بالحذف من حيث اشتراكهما
فيه من غير فصل فالاختصار هو اداء المقصود باقل من عبارات متعارف الاوساط
بالطى فالايجاز اعم من الاختصار مطلقا من وجه كما حسبه الشارح المحقق فليتامل
قوله فكلوا مما غنمتم من الاختصار بواسطة طى قد ابحت لكم الغنائم لدلالة فاء التسبيب
فى فكلوا عليه لانه لا بد للمسبب من سبب وهى انهم امسكوا عن الغنائم ولم يمدوا ايديهم
اليها فنزلت وقيل هو اباحة للفداء لانه من جملة الغنائم وحلالا نصب على الحال مما غنموا
او صفة للمصدر اى اكلا حلالا وقوله فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم بواسطة طى الشرط
ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم انتم لانه هو الذى انزل الملائكة والقى الرعب فى قلوبهم وشاء
النصر والظفر وقوى قلوبكم واذهب عنها الفزع والجزع فعدلوا عن الافتخار الى صرفوا
لسانكم او نفسكم عن ذلك من قولهم عد عما ترى اى اصرف بصرك عنه لدلالة الفاء الجزائية
فى فلم على الشرط السماع فلم بدون تعليقهم وذلك لان المسلمين لما كسروا اهل مكة وقتلوا
واسروا اقبلوا على التفاخر فكان القائل يقول قتلت واسرت فنزلت وقد ذكرنا فى صدر
الكتاب القصة بكمالها وكذا قوله فانما هى زجرة واحدة فاذا هم ينظرون من الاختصار
لان فانما جواب شرط مقدر لان المعنى اذا كان ذلك فما هى الا زجرة واحدة وهى لا ترجع
الى شئ انما هى مبهمة موضحها خبرها ويجوز فانما البعثة زجرة واحدة وهى النفخة
الثانية والزجرة الصيحة من قولك زجر الراعى الابل والغنم اذا صاح عليها فريعت
لصوته فاذا هم احياء بصراء ينظرون وقد وقع فى بعض النسخ فانما هى زجرة واحدة
فاذا هم بالساهرة وهى وان صحت مثالا للحذف لكن تخالف ارادة المصنف حيث صرح
بان المقدر شرط والمفسرون فى آية النازعة لا يقدرون الشرط لانه لا يناسب ما قبلها
بل يقولون معناه لا تستصعبوها فانما هى زجرة واحدة يعنى لا تحسبوا تلك الكرة صعبة
على الله عز وجل فانها سهلة هينة فى قدرته ما هى الا صيحة واحدة وان اردت فعليك

بالكشاف و التفسير الكبير ومن هذا يعرف سخافة قول الشارح الكامل وجدت نسخة من نسخ
المعالم يريد النسخة التي قرأتها على شيخي المحرزي رحمه الله قد ضرب على بالسامرة وكتب
بدلها يبطرون وهو الصحيح رواية لا دراية لاتحادهما من حيث الدراية اذ علم مما ذكر ان الرواية
والدراية لنا فتدبر وكذا قوله فالله هو الولي الفا جواب شرط مقدر كانه قيل بعد انكار كل
ولي سوى الله ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه اي هو الذي يجب
تولّيه وحده و نعتقد انه المولى و السيد وكذا قوله يا عبادي الآية اي الفا في فاياي
جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تتيسر ان تخلصوا العبادة لي في ارض
فاياي في غيرها في غير تلك الارض اعبدوا فاعبدون اي فاخلصوها في غيرها ثم حذف
الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة تقديمه معنى الاختصاص والاخلاص
والاخبار بسعة الارض اشارة الى عدم المانع وقال الامام في تفسيره الكبير الفا في فاعبدون
لترتب المقتضى على المقتضي لانه لما اعلم نفسه بقوله فاياي وهو لنفسه يستحق العبادة
قال فاعبدون كما تقول هذا عالم فاكرموه وقوله كلا فاذهبا بآياتنا معناه ارتدع يا موسى
عما تخال والكف عن خوف قتلهم بشهادة حرف الردع على ارتدع المحذوف ولذلك عطف
على المطوي فاذهبا اي فاذهب انت وهارون مغلبا المخاطب على الغائب وقوله اذ يلقون
اقلامهم اصله كما قال الكشاف ايهم يقضي متعلقا او هو متصل بما قبله وليس ثم غير يلقون ولا
يلق به يلقون لا معنى ولا لفظا اما الاول فلانهم مختصون في شانها تنافسا في التكفل
بها متقرعين ليتبين من يكفلها فلا معنى لتسليط فعل الالقاء عليها واما اللفظ فلانها
جملة ولانه مرتفع بالابتداء فيجب تقدير فعل يليق به وهو ليعلموا لان افعال القلوب تعلق
لدى الاستفهام مع صحة المعنى المراد اذ الاقتراع انما هو للعلم وهذا معنى قوله لدلالة
ايهم على ذلك اي على الاصل المذكور بواسطة علم النحو ولو قيل لدلالة يلقون اقلامهم
كما في الكشاف لكان حسنا وقال الشارح الكامل فلما تقرر في علم النحو ان اذا اذا وقع
مبتدأ في وسط الكلام لا يقع الا بعد افعال القلوب نحو علمت ايهم افضل ولي فيه نظر
لانه اذا قيل جاءني احد الرجلين فقلت اي الرجلين فهو مبتدأ في وسط الكلام ولا يتعلق
بفعل وفي التنزيل قال يا ايها الملأ ايكم يأتيني بعرشها والمثال ظاهر في ان ايا موصول
مبني على الضم لان صدر صلته محذوف ولان هذا كلام لم يقل به احد من النحويين واقلامهم
ازلامهم وهي قداحهم التي كانوا طرحوها في النهر مقترعين وقيل هي الاقلام التي كانوا
يكتبون بها التوراة اختاروها للقرعة تبركا بها وينظرون حال من يلقون وقوله ليحق الحق
ويبطل الباطل المراد ما ذكر اذ لا يكون تعليل من غير معلل وهو غير منطوق فهو مقدر مناسب
للكلام السابق وكذا قوله ولنجعله آية للناس صلة ما ذهب اليه ويحتمل ان يكون معطوفا على
تعليل مضمر اي لنبين به قدرتنا ولنجعله آية وكان الفصل بهذا لذلك وكذا
قوله ليدخل الله تعليل لما دل عليه الآية من كف الايدي عن اهل مكة والمنع من قتلهم
في رحمته اي في توفيقه لزيادة الخير والطاعة من مؤمنيهم او ليدخل في الاسلام من رغب
فيهم من مشركيهم وقوله انا عرضنا الامانة الآية اي ومن امثلة الاختصار قوله انا

عرضنا

عرضنا اذا لم يفسر الحمل بهذا وفسر بهذا قال صاحب الكشاف حمل الامانة اياس من قولك
فلان حامل للامانة ومحتمل لها تريد انه لا يؤديها الى صاحبها حتى تزول عن ذمته ويخرج
عن عهدتها فان الامانة كانها راكبة للمؤتمن عليها وهو حاملها يقولون ركبته الديون فاذا
اداها لم تبق راكبة له ولا هو حاملا لها وعلى هذا معنى الآية ان هذه الاجرام العظام قد
انقادت لامر الله عز وعلا انقياد مثلها وهو ما تأتى من الجمادات واطاعته الطاعة التي
تصح منها حيث لم تمتنع عن مشيته وارادته ايجادا وتكوينا وتسوية على هيئات مختلفة و
اشكال متنوعة واما الانسان فلم يكن حاله فيما يصح منه من الطاعة ويليق به من الانقياد
لاوامر الله تعالى ونواهيه وهو حيوان عاقل صالح للتكليف مثل حال تلك الجمادات فيما يصح
منها من الانقياد وعدم الامتناع ثم وصفه بالظلم لكونه تاركا لاداء الامانة وبالجهل لاخطائه
ما يسعده مع تمكنه من ادائها فليس فيها حذف ولا اختصار والى هذا المعنى اشار بقوله اذا
لم يفسر الحمل بمنع الامانة او من حملت الشيء وتحملته فمعناها ان ما كلفها الانسان بلغ
من عظمه وثقل محمله انه عرض على اعظم خلق الله واقواه واشده ان يتحمله ويستقل به
فابى حمله والاستقلال به واشفق منه وحمله الانسان على ضعفه ورخاوة قوته ثم لم
يف بالامانة وضمنها ثم خاس بضمانه فيها ونبه على هذا المحذوف بقوله انه كان ظلوما جهولا
الذي هو تفريع للانسان على ما هو كانت عليه من الظلم والجهل في الاكثر فهي مما نحن فيه من الاختصار
والى هذا اشار بقوله واريد التفسير الثاني والامانة الطاعة لانها لازمة الوجود كما ان الامانة
لازمة الاداء وعرضها على الجمادات واباؤها واشفاقها مجاز وخاس بالعهد نقضه و
الخيس بالفتح الغدر وضمنها صح على بناء اسم المفعول حال من لفظ خاس العامل كان والضمير
في عليه لخاس والرواية به اي بالتكليف او بالحمل ويعدى بها اي بالامانة وقوله افمن
زين الآية اعلم ان فيها وجهين احدهما ما قال الزجاج واختاره المصنف وجمهور ان الفا في فمن
عاطف ما بعده على زين او للتسبيب وليس بخبر لانه لما بين حال المسيء الكافر والمحسن
المؤمن بقوله الذين كفروا لهم عذاب شديد والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة
واجر كبير وما من احد يعترف بانه عمل شيئا الا قليل فكان الكافر يقول الذي له العذاب
الشديد هو الذي يتبع الشيطان وهو محمد وقومه الذين استهوتهم الجن والذي له الاجر
العظيم نحن الذين ذهبنا على ما كان عليه اباؤنا وكان صلى الله عليه وسلم يحزن من اصرارهم
فقال تعالى له عليه السلام افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا ذهبت نفسك عليهم حسرة
فحذف الخبر الذي هو تتمته لدلالة فلا تذهب نفسك عليهم حسرات او لكن هداه الله فحذف
لدلالة فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء يعني ان الكل من عند الله فلا تذهب نفسك
عليهم حسرات والآخر انه لما ذكر المنافقين قال تعالى لنبيه عليه السلام افمن زين له سوء
عمله فرآه حسنا كمن لم يزين له فكانه قال لا فقال فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء
فلا تذهب نفسك عليهم حسرات والهمزة للانكار دخلت على الفا العاطفة على محذوف
تقديره انت تتبع نفسك فمن زين الآية وله نظائر وحسرات مفعول له يعني فلا تهلك نفسك
للحسرات وعليهم صلة تذهب كما تقول مات عليه حزنا او هو بيان للمتحسر عليه ويمتنع

ونظيره افمن حق عليه
كلمة العذاب افانت تنقذه
ف جملة شرطية دخل
عليها همزة الانكار
ثم دخلت الفا التي في
اولها للعطف على محذوف
يدل عليه الخطاب تقديره
انت مالك امرهم فمن
حق عليه العذاب
فانت تنقذه ونظيره في
حذف الخبر امن هو
قانت آناء الليل اي
كغيره حاشيه

ان يتعلق بحسرات لان المصدر لا يتقدم عليه صلته ويحتمل ان يكون حالا كانت كلها صارت
حسرات لفرط التحسر وقال المحقق الشارح لولا الاستفهام في صدر الكلام لكان فرآه
تتمة الكلام اعني جزاء الشرط وهو من فلما تصدر الاستفهام لم يبق لفرآه صلاحية الجزاء اذ
الاستفهام لا يتوجه اليه لان صدق رؤيته حسنا على تقدير التزيين متحقق وفيه نظر لان
كون من شرطية ممنوع لان شرط كونه للشرط العموم دون العهد وههنا للمعهود لما بينا
فتامل الايثار الاصطفا وبينها علة له وبلغت خبرات وما علم ضمير المشار اليها وفي الجنة
جملة حالية اعترضت بين الاسم والخبر والشائد بالواو وهو السماع دون او من شدتها
وفظاعة شانها في شدتها وشناعتها يقال بلغ في الجودة مبلغا ومكانا تبهت مجهول صفة
مبلغا اي بدهش وتحير معها مع تلك الفظاعة من بهت الرجل على البناء للمفعول وهي
اللغة الفصحى التي ورد عليها التنزيل قال فبهت الذي كفر وقد يقال بهت بالكسر وبهت
بالضم غير انهم لا يقولون باهت ولا بهيت بل مبهوت وهذا يؤيد ما ذكرنا حتى حرف ابتداء
ولا يجيب بالرفع اي لا يجيب ولا يتلفظ من حاورته باجعته الكلام وكلمته فما احار جوابا
اي ما رجع لان من شرط نصبه باضمار ان الاستقبال وههنا معنى لا يحير الحال لانه يتاخر
استفاء التكلم من الحيرة بل معها بينت شفه بلفظه لان حتى اما جارة او مبتداة او عاطفة
لا رابعة لا جائز ان يكون جارة لان مدخولها الاسم ولا عاطفة لان من شرط ان يكون المعطوف
بعاجز امن المعطوف عليه وليس ههنا كذلك ويمكن ان يجعل بالتكلف ان لا يحير جزء لتبهت
فتعين ان يكون مبتداة ومن هذا نعرف رداءة قول الشارح المحقق حتى ليس عطفا على تبهت
بل غاية بمعنى الى ان ولان الغاية لا ينافي العطف فانها لا تزعم لها على اي معنى كانت وانها
لو كانت بمعنى الى ان لكان يحير منصوبا والسماع رفعه ولو نصب لفسد المعنى لان من شرط
نصبه باضمار ان الاستقبال وههنا معنى لا يحير الحال لانه يتاخر استفاء التكلم من الحيرة بل
معها فافهم والمعنى واضح ولا يستعمل ذلك الا اذا كان المشار اليه مكروها هذا ما وعدي الحالة
التي تقتضي كونه اي كون المسند اليه موصولا من بيان معنى قولهم جاء بعد اللتيا والتي ثم اعلم
انه لما او يدل لمثلة اقسام لا يجاز من النوعين القصر والحذف بجرد له عن المجاز نحو ولكم في القصاص
حيوة او معه نحو هدى للمتقين والتهويل والتعظيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم او القرآن
على اختلافها او الشرط او الردع او التعليل او غير ذلك مما نبهت عليه واراد ان يشير الى قسم اخر
من النوعين كحذف الصلة لتذهب نفس السامع كل مذهب فلا يتصور مكروها الا ويجوز ان
ان يكون الخطب اعظم منه ولو ذكر شيء يوهم قصره عليه وربما خف امره عنده او نفي الملزوم
بنفي لازمه او نفي الاصل والفرع او امر نسبي كالخلط قال اشار الى الايجاز ومن الايجاز لكونه اعم وهذا
يؤيد ما ذكرنا من الخصوص والعموم مطلقا فتامل ومن الايجاز قوله عز قائلا قل اتنبئون الله
بما لا يعلم المخبرونه بكون الاصنام شفعاء عنده وهو انباء بما ليس بمعلوم لله ولا يتحقق له و
اذا لم يكن معلوما له وهو العالم المحيط بجميع المعلومات وجب ان لا يكون موجودا وهو نفي للملزوم
وهو المخبر به بنفي لازم المنبأ به وهو اي اللازم وجوب كون المنبأ به معلوما لله تعالى
لو كان للمنبأ به تحقق باي اعتبار كان ذهني او خارجي ماضيا وحالا ومستقبلا ونحوه شهود

في العرف فان احدا اذا اراد نفي شيء عن نفسه يقول ما علم الله هذا مني ومقصوده
انه لم يحصل ذلك قط وقوله للعالم الذات اي عالم بذاته لا بعلم قائم بها وعند اهل السنة هو
عالم بعلم قائم بها وقوله تعالى ان الذين كفروا بعد ايمانهم الاية هم اليهود كانوا مؤمنين بمحمد
عليه السلام قبل مبعثه ثم كفروا به عند المبعث ثم ازدادوا كفرا بطعنهم فيه في كل وقت
ونقضهم ميثاقه وفتنتهم للمؤمنين وصدهم عن الايمان به وسخريتهم بكل اية تنزل
او انهم كانوا مؤمنين بموسى ثم كفروا بانكارهم عيسى والانجيل ثم ازدادوا كفرا بكفرهم بمحمد
والقرآن وقيل نزلت في الذين ارتدوا ولحقوا بمكة وازديادهم الكفر ان قالوا نقيم بمكة
نتربص بمحمد ريب المنون وان اردنا الرجعة الى المدينة نافقنا باظهار التوبة لن تقبل توبتهم
اصله اصل الكلام على احد اقوال المفسرين لن يتوبوا الا الا وهو السماع وبعضهم يروي بالهمز
على ان النافية وكانه سهو من الكاتب فلن يكون قبول توبة ويرعى توبتهم واذا كان ذلك كذلك
فاوثر اي اختير الايجاز ذهابا الى القول بانتفاء الملزوم وهو نفي التوبة بانتفاء لازمه وهو قبول
التوبة المرتد كيف ما ازداد كفرا منه وجدت بشرائطها فانها تكون مقبولة لا محالة باتفاق الا من الذين تابوا من بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم ولما قوله الواجب في حكمته فمن مذهبه
حيث لا يجب على الله تعالى شيء عند اهل السنة وذلك مبني على مراعاة الاصلح عند اهل الاعتزال
وقوله بما اشركوا اي بسبب اشراكهم عطف على قوله بالرفع اي كان السبب في القاء الله تعالى
الرعب اي الخوف في قلوبهم اشراكهم به ما لم ينزل الهة لم ينزل الله به سلطانا باشراكها حجة
اي شركاء لا ثبوت لها اصلا اي ثبوتا نصب على المصدر لانه بمعنى بتة يقال لا افعله بتة
في كل ما لا رجعة فيه ثم اقيم اصلا مقام بتة لان اصل الشيء ما يرجع اليه ولا انزل الله باشراكها
حجة معطوف على لا ثبوت اي تلك اي الشركاء وانزال الحجة كلاهما منتف على اسلوب متعلق
محذوف هو صفة لمنتف او حال من المستكن في من لا يجاز الراجع الى قوله او من المستكن
في منتف بتقدير كائن او كائنا وانما قال على اسلوب قوله على لا حب لان الايجاز ههنا ليس
على طريقة نفي الملزوم بنفي لازمه بل على طريقة نفي الاصل وهو المنار والفرع وهو الاهتداء به
وتقدير الكلام ومن الايجاز قوله بما اشركوا الاية كائنا على اسلوب قول الشاعر واول البيت
سدا بيديه ثم اج بسيره على لاحب البيت قال الجوهري السدو مد اليد نحو الشيء يقال سدت
الناقة تسدو وهو تذرعها في المشي واتساع خطوها يقال ما احسن سدو رجليها واتو
يديها واج الظليم يؤج اجا اي عدا وله حفيف في عدوه واللاحب الطريق الواضح واللاحب مثله
فاعل بمعنى مفعول اي ملحوب يقول منه لحبه يلحبه لحبا اذا وطئه ومر فيه والمنار بالفتح علم
الطريق وقيل على لاحب اول البيت وتمامه اذا ساقه العود النباطي جرجرا سفت الشيء
اسوفه سوفا اذا شممته والعود الجمل المسن النباطي منسوب الى النبط وهو قوم ينزلون
بالبطائح بين العراقين مثل عاني منسوب الى يمن والجرجرة صوت يردده البعير في حنجرته
يصف سبسبا لا علم فيه اذا شم الجمل ترابه عرفه وصوت لحسته بعوته ذلك السبسب وسلوكه
مرارا ويقال ان الخريت يهتدي في المفازة بسوف ترابها وقوله بالجن ولا ترى الضب
بها ينجحر يصف مفازة خالية عن الحيوان والنبات في بها لها اي لا ضب ولا انجحار اي ليس فيها ضب

فيجحر نفيا اى نفى نفيا للاصل اى الضب والفزع اى الانجحار وهو الدخول فى الجحر يقال
اجحرته اى الجأته الى دخول جحره فانجحر وقبله لا يفزع الارنب اهوالها ولا ترى الضب
بها يقول لا تخوف الارنب اهوال هذه المفازة اى افزاعها اذ ليس فيها ارنب وان كانت فيها
اهوال وعنه اى ومن اسلوب قوله على لاحب وقوله ولا ترى وهو نفى الفزع والمراد نفى الاصل
والفزع معا وان جاهداك اى الوالدان على ان تشرك بى ما ليس لك به علم اذ المراد تعليل انه
من هذا الاسلوب اى لان المراد لا ذاك ولا علمك اى كلاهما غير ثابت وقال صاحب الكشاف
ما ليس لك به علم اراد بنفى العلم به نفيه اى لا تشرك بى ما ليس بشئ يريد الاصنام كقوله ما تدعون
من دونه من شئ وكان تعيين وان جاهداك عن اخته التى هى على اسلوب لاحب للوجه الذى
ذهب اليه صاحب الكشاف فاعرف وروى انها نزلت فى سعد بن وقاص وامه وفى القصة
ان امه مكثت ثلاثا لا تطعم ولا تشرب حتى شجروا فاها بعود وروى انه قال لو كانت لها
سبعون نفسا فخرجت لما ارتددت الى الكفر وكذا ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اعلم
ان قوله ولا شفيع يطاع يحتمل ان يتناول النفى الشفاعة والطاعة معا وان يتناول الطاعة
دون الشفاعة كما يقال ما عندى كتاب يباع فهو يحتمل نفى البيع وحده وان عندك كتابا الا انك
لا تبيعه ونفيهما جميعا وان لا كتاب عندك ولا كونه مبيعا والوجه الثانى هو هو من حيث
ان الشفعاء هم اولياء الله واولياء الله لا يحبون ولا يرضون الا من احبه الله ورضيه والله
لا يحب الظالمين فلا يحبونهم واذا لم يحبوهم لم ينصروهم ولم يشفعوا لهم قال الله تعالى ولا
يشفعون الا لمن ارتضى ومن الايجاز قوله وآخرون اعترفوا الآية اصله خلطوا عملا صالحا
بسيئ وآخر انتصب على الظرف اى وقتا آخر عملا سيئا بصالح وذلك لان الخلط امر نسبى يتعلق
بمخلوط ومخلوط به وقد عطف وآخر سيئا بالواو فيكون كل واحد من المعطوف عليه والمعطوف
مخلوطا ومخلوطا به كقولك خلطت الماء واللبن تريد خلط كل واحد منهما بصاحبه وتجعل الماء
واللبن مخلوطين ومخلوطا بهما كانك قلت خلطت الماء باللبن فانك جعلت الماء مخلوطا واللبن
مخلوطا به ويجوز ان يكون من قولهم بعت الشاة شاة ودرهما بمعنى شاة بدرهم فلا يكون
مما نحن بصدده وكان تعيينه من اخواته بقوله ومن الايجاز لاحتمال هذا الوجه ولما ذكرنا من
ان الخلط معنى نسبى والاعتراف الاقرار بالشئ عن معرفة اى اقروا بذنوبهم ولم يعتذروا
من تخلفهم بالاعذار الباطلة كغيرهم ولكن اعترفوا على انفسهم بانهم بئس ما فعلوا متذممين
نادمين وقوله اى تارة اطاعوا واحبطوا الطاعة بالكبيرة مذهبه فان الكبيرة عنده تحبط
الحسنات ولعله عنى بالعمل الصالح فهو الاعتراف بالذنب والندامة عليه والتوبة منه والسيئ
والتخلف عن الغزو او العمل الصالح خروجهم مع الرسول صلى الله عليه وسلم الى سائر الغزوات
والسيئ تخلفهم عن غزوة تبوك قيل كانوا ثلثة ابو لبابة مروان بن عبد المنذر واوس
بن ثعلبة ووديعة بن حزام وقيل كانوا عشرة فسبعة منهم اوثقوا انفسهم لما بلغهم
ما نزل فى المتخلفين فايقنوا بالهلاك على سوارى المسجد فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فدخل المسجد فصلى ركعتين وكانت عادته كلما قدم من سفر فرآهم موثقين فسأل عنهم
فذكر له انهم حلفوا ان لا يحلوا انفسهم حتى يكون رسول الله هو الذى يحلهم فقال وانا اقسم

والبن بالماء فكذا مياه والاية بمعنى الاعتذار بالشئ مع ملك هو ملطف الماء بالبن

ان لا احلهم حتى اومر فيهم فنزلت هذه الآية فاطلقهم وعذرهم وقوله اى ومن الايجاز قوله
قل للذين كفروا الآية على احدى القراءتين وهى ان ينتهوا بياء الغيبة ولهم بضمير الغائب وحينئذ
يكون اللام فى للذين بمعنى لاجل لا صلة القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان
خيرا ما سبقونا اليه اى لاجل الذين آمنوا ولو كانت صلة القول لقيل سبقتمونا فيكون اصل الكلام
قل لاجلهم قولى لك وهو ان ينتهوا يغفر لهم ولو كانت من صلة القول بمعنى خاطبهم لقيل ان تنتهوا
بتاء الخطاب ولكم بضمير المخاطب وهى فى قراءة ابن مسعود المكثورة فلا يكون من الايجاز فى شئ
فان قيل هلا تقدر فى الثانية مثل الاولى ولا تقدر شيئا فى الاولى مثل الثانية وما
الفرق بينهما والجملة الشرطية مع جوابها مقوله وتبليغها مامور به فيهما قلنا لان المعنى فى
القراءة بالياء بنقطتين من تحت الامر بان يحكى النبى عليه السلام ما اخبره الله تعالى به من ان
ينتهوا يغفر لهم بلفظه كانه قال قل لهم هذا القول الذى هو قولى لكم ان ينتهوا يغفر لهم فاذا
بلغ هذا اللفظ فاحتيج الى تقدير قولى لك وفى القراءة بالتاء للخطاب الامر بان يخبرهم بمعنى
القراءة بالياء بنقطتين من تحت والمعنى يدل عليه اللفظ وهو الحكم بانهم ان منعوا عما هم عليه
من عداوة رسول الله وقتاله بالدخول فى الاسلام يغفر ما قد سلف لهم من العداوة فالمامور به
تبليغ هذا المعنى فلا يحتاج الى تقدير شئ فافهم وقال الشارح رحمه الله اصله قل لهم قولى
لك اى ينتهوا يغفر لهم والا لوجب ان يقول ان تنتهوا وتغفر بالتاء ولى فيه نظر لان احد مما
لا نسلم ان الاصل اذا لم يكن كذلك وجب ان يقرأ بالتاء وما الدليل على الملازمة والآخر ان تغفر
بالتاء لم يقرأ به احد بل قرئ بالياء على بناء الفاعل والمفعول وايضا هو مسند الى ما قد سلف
فلا يصح بالتاء وكذا قوله تعالى قل للذين كفروا ستغلبون من باب الايجاز على القراءة الغير المشهورة
اذ المشهورة بالتاء المنقطة من فوق والكلام فيه كالكلام فى الآية المتقدمة بعينه سواء وقوله
لمن قرأ بياء الغيبة وهو السماع ويدعى بعضهم بياء المغايبة ويجوز ان يكون قيدا لقوله
سيغلبون فقط حيث لا حاجة فى الآية الاولى الى هذا القيد للقرينة وهى شهرة القراءة
بياء الغيبة وضمير الغائب فى قوله اذ لا يصح ان يكون الانتهاء من المخاطبين والغفران لغيرهم
بخلاف الثانية اذ المشهورة التاء المنقطة من فوق دون الياء للمغايبة مع عدم القرينة اللفظية
ومن هنا يعرف سقوط ما قال الشارح المحقق لمن قرأ بياء الغيبة اى فى الاثنين اى فى الثانية فقط
قوله ومن امثلة الاطناب قوله تعالى ان فى خلق السموات الى قوله يعقلون لا يأبى كونها
لتعريف العهد الخلق هنا بمعنى المخلوق وجمع السموات لانها طبقات ينفصل بعضها عن بعض مختلفة
الحقائق دون الارضين فانها من جنس واحد وهو التراب لاختلاف الليل والنهار اعتقابهما لان
كلا منهما يعقب الآخر ومنه وجعل الليل والنهار خلفة وتأنيث الفلك لانه السفينة وذكره
لانه آلة الخوض فى البحر وسبب الاطلاع على عجائبه بما ينفع ما موصولة او مصدرية اى بالذى ينفعهم
مما يحمل فيها او بنفع الناس وتقديم البحر على المطر والسحاب لانهما ينشآن منه فى الامر العام من
السماء من ابتدائية من ما بيانية والسماء اما الفلك او السحاب او جهة العلو وبث الظاهر انه عطف
على انزل داخل تحت حكم الصلة لان ما حيى به الارض عطف على انزل فاتصل به وصارا جميعا كالشئ
الواحد وكانه قال وما انزل فى الارض من ماء وبث فيها من كل دابة به لانهم ينمون بالخصب

ويعيشون بالحيا وتصريف الرياح في مهابها قبولا ودبورا وجنوبا وشمالا وفي احوالها حارة وباردة وعاصفة ولينة وعقيما ولواقح وقيل تارة بالرحمة واخرى بالعذاب والسحاب المسخر سخر للرياح تقلبه في الجو بمشية الله يمطر حيث شاء لايات لقوم يعقلون ينظرون بعيون عقولهم ويعتبرون لانها دلائل على عظم قدرته وباهر حكمته وجمع الايات يحتمل ان يكون راجعا الى كل واحد مما تقدم ذكره من الاشياء الثمانية وكانه تعالى بين ان في كل واحد من الثمانية المذكورة ايات وادلة فهي من حيث انها لم تكن موجودة ثم وجدت دلت على وجود المؤثر وعلى كونه قادرا لانه لو كان موجبا لدام الاثر بدوامه ولما كان يحصل فيها التغير ومن حيث انها وقعت على وجه الاحكام والاتقان دلت على علمه ومن حيث انها اختصت بوقت دون وقت دلت على ارادته ومن حيث انها وقعت على وجه الاتساق والانتظام من غير ظهور الفساد فيها دلت على وحدانيته والا لزم اجتماع مؤثرين على اثر واحد على تقدير التوافق او ترجيح احدهما بلا مرجح وعجز الاخر على تقدير ان يكون الاثر لواحد او التمانع والتطارد على تقدير الاختلاف على ما قال تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وغير ذلك من المعاني التي يطول ذكرها ولذلك خص الايات بالعقلاء لانهم الذين يتمكنون من النظر والاستدلال ترك الجازه اي ايجاز قوله تعالى ان في خلق السموات وان كان حقه الفتح لانه خبر مبتدا لكونه تعليل ترك الجازه والهاء له فحسب اي فحسبي او فحسبك فحذف المضاف اليه فلذلك بنيت على الضم ولم تنون كقولك جاءني زيد لا غير وليس غير فهو مثل الغايات والثقلان الجن والانس والقرن ثمانون سنة وقيل ثلاثون سنة والمضاف محذوف اي اهل قرن قرنا منصوب باعني وقرنا معطوف عليه وان ايضا بالكسر عطف على ان لمن اللام للابتداء تعرفه انت وتقدره فحذف الراجع من بيان من ومن تكبي مضاف الى التقصي ولذلك حذف نون الجمع في باب النظر يتعلق بالتقصي والنظر الفكر والغواة جمع الغاوي كالقضاة والقاضي ومن هذا يتعلق باذعى وهو للتفصيل واعلم ان ما ذهب اليه المصنف رحمه الله من ان الاطناب في هذه الاية ليفهم من تكبي التقصي وطوائف الغواة يمنعه تخصيص الاستدلال بالعقلاء في قوله تعالى لايات لقوم يعقلون فتدبر وقوله قولوا اي ايها المؤمنون وقيل ايها المكلفون اي النبي وامته وقيل ايها الكافرون امنا بالله قدمه لان الايمان به تعالى متقدم على الايمان بالشرائع فان من لا يعرف الله يمتنع ان يعرف نبيا ولا كتابا ومن هذا يعرف فساد مذهب التعليمية والمقلدة والقائلين بان طريق معرفة الله تعالى الكتاب والسنة وما انزل الينا القران وما انزل الى ابرهيم عشر صحائف وانما عطف اسمعيل واسحق ويعقوب والاسباط لانهم بنوه وحفدته ومكلفون بها فهي منزلة اليهم كقوله وما انزل الينا وقال الخليل السبط في بني اسرائيل كالقبيلة في العرب وقال جار الله السبط الحافد وكان الحسن والحسين سبطي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليهما والاسباط حفدة يعقوب ذراري ابنائه الاثنى عشر وخص موسى وعيسى عليهما السلام بما اتى وابلغ وهو الاتيان لان شان التورية والانجيل بالنسبة اليهما مغاير لشان الكتاب بالنسبة الى ابرهيم وبنيه وحفدته فان ما انزل اليهما كتابان وما انزل اليهم كتاب والنزاع واقع فيهما وما اوتي النبيون عمم الحكم بعد تخصيصه ما شمل على المذكورين وغيرهم لا نفرق بين احد منهم لا نؤمن ببعض ونكفر

وهو الايجاز على انه صح السماع بكسر الهمزة لانه حكاية عن ان في قوله ان في خلق السموات صح

ببعض كما فعلت اليهود والنصارى واحد في معنى الجماعة وهو البيت في صحة دخول بين عليه وهو في نفسه عام في الواحد المذكر والمؤنث وتثنيتهما وجمعهما تقول ما رايت احدا الا بني فلان والا بنات فلان ولولا العموم لما صح ذلك فالمعنى لا نفرق بين اثنين منهم او بين جماعة لانه نكرة واقعة في سياق النفي الى قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين فجمع حاجزين ولو قيل ما منكم من رجل حاجزين لم يصح مع ان رجلا نكرة وقعت في سياق النفي وقوله لستن كاحد من النساء ولو قيل كامراة من النساء لم يجز فعلم انه في معنى الجمع في نفسه لا لوقوعه في سياق النفي وقال القاضي ناصر الدين البيضاوي رحمه الله في تفسيره وتبعه الشارح المحقق ولعموم احد لوقوعه في سياق النفي ساغ ان يضيف اليه بين وهو توهم لما ذكرنا فتامل لما متعلق باوثر اي اوثر الاطناب في هذا القول على ايجازه ايجاز هذا القول وهو السماع اي لما كان لمسمع الى اخره اوثر الاطناب تقريعا كان اي قوله قولوا الى اخره لمسمع يحتمل ان يكون موضعا ومصدرا تقريعا مفعول له لاوثر ولينتهج معطوف على تقريعا وادخل فيه اللام لانه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل ووقع عطف على اوثر اي اوثر لما ذكرنا ووقع الايجاز عن مطابقة المقام بعيدا بمنازل وقوله اي ومن امثلة الاطناب قوله واتقوا يوما اي يوم القيامة لا تجزي لا تقضي عنها شيئا من الحقوق او شيئا من الجزاء اي قليلا منه كقوله ولا يظلمون شيئا فشيئا على الاول مفعول به وعلى الثاني مصدر والجملة صفة ليوما منصوبة الموضع والعائد منها الى الموصوف محذوف اي لا تجزي فيه ومنهم من لم يجوز حذف العائد المجرور فيتنزل فيقول اتسع فيه فاجري مجرى المفعول به فحذف الجار ثم حذف الضمير وتنكير النفسين والشيء للتعميم والاقناط الكلي ولا تقبل منها عدل فدية لانها معادلة للمفدي ولا تنفعها شفاعة تنكيرها ايضا لذلك ولا هم ينصرون يمنعون من العذاب اي ما دلت عليه النفس المنكرة من النفوس الكثيرة والتذكير بمعنى العباد والاناسي نحو ثلاثة انفس لم يوثر على البنا للمفعول ايجاز قوله واتقوا الاية فهو اي ايجازه اذ تعليل للم يوثر كان اي قوله مع الامة وهي الجماعة قال الاخفش الامة في اللفظ واحد وفي المعنى جمع لتفتش اللام متعلق بكان لئلا تختص اي لم يوثر كيلا تختص وان لا تكون اي ولئلا تكون المطلوب او تخلص اي يصل المطلوب يقال خلص اليه الشيء اذا وصل اليه وذلك لان الاطناب مفصل والايجاز مجمل والتفصيل اقرب الى الفهم ومن امثلة الاطناب قوله الذين يحملون العرش هم اشراف الملائكة واكابرهم والمراد بحملهم اياه وحفيفهم حوله حفظهم وتدبيرهم له وفيه اشارة الى قربهم من صاحبه ودرجتهم ومنزلتهم عنده وانهم افضل الارواح المدبرة للاجساد يسبحون ينزهون الله ويذكرونه بالثناء عليه ويؤمنون به بربهم وذلك لانه لو اريد اختصار هذا القول لم يذكر يؤمنون به اذ ليس يرتاب احد ممن يصف حملة العرش في ايمان حملته بربه فهو مستغنى عنه وانما حسن ذكر يؤمنون به لاظهار شرف الايمان وفضله والترغيب فيه كما وصف الانبياء في مواضع من كتابه بالصلاح لذلك وكما عقب اعمال الخير بقوله ثم كان من الذين امنوا فابان بذلك فضل الايمان ومن امثلة الاختصار قوله اذا جاءك المنافقون الاية لانه اوثر اي اختير واريد اختصار قوله نشهد انك لرسول الله لقيل والله يعلم انك

قاضي بيضاوي

لرسول الله فضل زيادة في البين في الوسط الفاء للتسبيب واراده لا اختصار السبب من حيث
تعليل كونه فاضلا اى هو فضل من جهة ان سوق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى
الاخلاص في الشهادة ومواطاة قلوبهم السنتهم وتكذيب ذلك يحصل بقوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون بدون هذا الفضل اى انهم لكاذبون في قولهم نشهد وادعائهم
الاخلاص او انهم لكاذبون في قولهم لانه اذا خلا عن المواطاة والاخلاص لم يكن شهادة
في الحقيقة فهم كاذبون في تسميته شهادة او اراد والله يشهد انهم لكاذبون عند انفسهم
لانهم كانوا يعتقدون ان قولهم انك لرسول الله كذب وخبر على خلاف ما عليه حال المخبر عنه
لترك جواب لو اى لو اريد اختصاره لحذف قوله والله يعلم انك لرسوله ولكن استدراك
مما ذكر من ترك هذا الفضل وايهام رد من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك
لدلالة لو لم يكن عليه اى لكن ايهام تركه رد التكذيب الى نفس الشهادة لو لم يكن هذا
الفضل الى الاختصار خبر لكن اى لو قيل قالوا نشهد انك لرسول الله والله يشهد انهم
لكاذبون لكان يوهم ان قولهم هذا كذب فتوسط بينهما قوله والله يعلم انك لرسوله ليميط
هذا الايهام هذا ما وعد المصنف في صدر الكتاب وسيأتيك تعرض لهذه الآية وقال
استاذى وشيخي المحقق قدس الله روحه ان المصنف كان قد ضرب بخط على هذا الفضل
في كتابه وكان ذلك للاختصار لانه فضل في البين مستغنى عنه وحينئذ اسم يكون ضمير
يعود على والله يعلم انك لرسوله وهي ثابتة وقال الشارح المحقق هنا اى ضربه
بخطه عليه هو الصواب اذ اطلاق الفضل على شيء من القرآن لا يناسب الادب وفي هذا
التعليل للضرب نظر لان المصنف قد قال قبل كان ذلك بسطرين والله يعلم انك لرسوله
فضل في البين نعلم انه ليس لما قال بل لما ذكرنا وما يحكيه اى الذي يحكيه الله عن موسى هي
عصاى الآية جوابا حال من الهاء في يحكيه او ظرف له وهو بدليل قوله بعده في الجواب
وما تلك مبتداء وخبر وبيمينك حال كقوله تعالى وهذا بعلى شيخا في انتصاب الحال بمعنى
الاشارة ويجوز ان يكون تلك اسما موصولا صلته بيمينك على مذهب الكوفيين اى ما التي بيمينك
وانما سأله وهو عالم ليريه عظم ما يخترعه عز وعلا في الخشبة اليابسة من قلبها حية
نضاضة ولتقرر في نفسه المباينة البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب اليه وينبهه
على قدرته الباهرة ونظيره ان يريك الزراد زبرة من حديد ويقول لك ما هي فتقول
زبرة حديد ثم يريك بعد ايام لبوسا مسردا فيقول لك هي تلك الزبرة صيرتها الى
ما ترى من عجيب الصنعة وانيق السرد وقيل انما سأله ليبسط منه ويقلل هيبته
لانه كان قد هاب ودهش اتوكأ عليها قال جار الله اى اعتمد عليها اذا اعييت او وقفت
على رأس القطيع وعند الطفرة واهش بها اخبط بها الورق على رؤوس غنمي تأكله من هش
الورق خبطه ولى فيها مآرب اخرى حوائج ومنافع واحدتها مأربة بفتح الراء وضمها
وقد يحكى ابن الاعرابي وقطرب بكسرها ايضا والارب بفتح الراء والارب بكسر الهمزة
وسكون الراء الحاجة وانما جمعها لمعنى الجماعة كانه قال جماعة من الحاجات ووصفها
باخرى لتانيث الجمع ولو قال اخر لجاز من جهة النحو وكذا ما يحكيه وهو نعبد اصناما

الى آخره في الجواب عن سؤال ابرهيم ما تعبدون كان ابرهيم عليه السلم يعلم انهم عبدة اصنام
ولكنه سألهم ليريهم ان ما يعبدونه ليس من استحقاق العبادة في شيء كما تقول للتاجر ما
بالك وانت تعلم ان ماله الرقيق ثم تقول له الرقيق جمال وليس على من باب الاطناب خبر
ما يحكيه وكذا ما يحكيه اذ لو اريد الايجاز اى في الاثنين تعليل لكونهما من باب الاطناب
لكفى عصاى واصناما جواب لو لان السؤال عن العصا والمعبود فحسب فكان القياس ان
تقول عصا وتقولوا اصناما كقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا لكن زاد موسى
فذكر المبتدا واضاف عصى الى نفسه والمنافع المتعلقة بها مفصله ومجمله وزاد عبدة
الاصنام الفعل ومواظبة العبادة وقد سبق في الفن الثاني في الحالة المقتضية لاثبات
المسند اليه وجه حسن الاطناب في المحكيين عنهما وهو محاولة اصغاء السامع ببسط
الكلام افتراضا في ما يحكيه عن موسى والابتهاج في ما يحكيه عن عبدة الاصنام فانهم
جاوا بقصة امرهم كاملة فاشتملت على جواب ابرهيم وعلى ما قصدوه من اظهار ما في نفوسهم
من الابتهاج والافتخار فعطفوا على نعبد فنظل لها عاكفين ولم يقتصروا على زيادة نعبد
وحده ويمكن ان موسى عليه السلم كان قد احس لا يعقب هذا السؤال من امر عظيم يحدثه الله
تعالى فزاد وبسط فقال ما هي الا عصا لا تنفع الا منافع بنات جنسها كما تنفع العيدان
ليكون جوابه مطابقا للمطلوب الذي فهمه من فحوى كلام ربه عز وجل ويجوز ان يكون بسطه
لما تفرس من انه عز وجل يريد ان يعدد المرافق الكثيرة التي علقها بالعصا ويستكثرها
ويستعظمها ثم يريه على عقب ذلك الآية العظيمة كانه يقول له اين انت عن هذه المنفعة
العظمى والمأربة الكبرى المنسية عندها كل منفعة ومأربة كنت تعتد بها وتحتفل بشأنها
وقيل في المآرب كانت ذات شعبتين ومحجن فاذا طال الغصن حناه بالمحجن واذا اراد
كسره لواه بالشعبتين واذا سار القاها على عاتقه فعلق بها ادواته من القوس والكنانة
والحلاب وغيرها واذا كان في البرية ركزها وعرض الزندين على شعبتيها والقى عليها
الكساء واستظل واذا قصر رشاؤه وصله بها وكان تقاتل بها السباع عن غنمه وقالوا
انما اجمل المنافع ليسأله عن تلك المآرب فيزيد في اكرامه وقالوا انقطع لسانه بالهيبة فاجمل
وقال الشارح المحقق والمآرب الاخر انها تماشيه وتحدثه وتضرب بها على الارض فيخرج
ما يأكل يومه ويركزها فيخرج الماء فاذا رفعها غار ويركزها فتورق وتحمل اية ثمره احب
واذا اراد الاستقاء ادلاها فتتصل الى الماء وتصير شعبتاها كالشمعتين وتحارب عنه وتطرد الهوام ولى فيه نظر لان ما عدها من المعجزات لا من المنافع التي تتعلق بالعصا
فتامل وكان تعيين هذين المثالين بقوله وما يحكيه للحكاية عن جواب السؤال وللتقييد الكلام
كما هو دابه ومما يعد من الاطناب قول الخضر لموسى الآخر قوله لا قضا تعليل وهو في موقعه
ولما قد كان قدم تعليل هذا التعليل بتقريب ذلك ان موسى وفتاه يوشع لما وجدا الخضر وهو
قوله فوجدا عبدا من عبادنا قال له موسى هل اتبعك على ان تعلمني مما علمت رشدا قال
الخضر انك لن تستطيع معي صبرا نفى استطاعة الصبر معه على وجه التاكيدات والنفي بلن
كانهما مما لا يصح ولا يستقيم وعلل ذلك النفي بقوله وكيف تصبر على ما لم تحط به خبرا اى تولى

ح

كالدلو فيستقى بها وتنفى له شعبتاها

امورا هی فی ظاهرها مناکیر والرجل الصالح لا یتمالک ان یشمئز و یجزع اذا رای ذلک و یاخذ فی الانکار فکیف اذا کان نبیا فکان فیه تقریر نفی الاستطاعة ثم قال موسی ستجدنی ان شاء الله صابرا و لا اعصی لک امرا فی عدة الصبر معلقا بمشیئة الله ثم قال الخضر فان اتبعتنی فلا تسالنی عن شیء حتی احدث لک منه ذکرا یعنی فمن شرط اتباعک لی انک اذا رایت منی شیئا وقد علمت انه صحیح الا انه خفی علیک وجه صحته فحمیت و انکرت ان لا تفاتحنی بالسوال و لا تراجعنی فیه حتی اکون انا الفاتح علیک وهذا من اداب المتعلم مع العالم ثم لما تشارطا علی ذلک فانطلقا حتی اذا رکبا فی السفینة خرقها ای سارا علی ساحل البحر یتفقدان السفینة فلما رکبا و لججوا اخذ الخضر الفاس وخرق السفینة بان قلع لوحین من الواحها مما یلی الماء فجعل موسی یسد الخرق بثیابه و یقول اخرقتها لتغرق اهلها لقد جئت شیئا امرا ای اتیت شیئا عظیما من امر الامر عظم فذکره الخضر ما جری بینهما فقال الم اقل انک لن تستطیع معی صبرا بدون لک وفیه ما ذکرنا من التقریر ثم اعتذر موسی بالنسیان وقال لا تؤاخذنی بما نسیت الآیة ای لا تؤاخذنی بما ترکت من وصیتک اول مرة لانه لا مؤاخذة علی الناسی وهذا معنی قول المصنف لما قد کان قدم له من انک لن تستطیع معی صبرا ثم بعد قبول عذره فانطلقا حتی اذا اتیا غلاما فقتله قال اقتلت نفسا زاکیة طاهرة عنده ایضا لانه لم یرها قد اذنبت اولانها صغیرة و لم تبلغ الحنث بغیر نفس یعنی لم تقتل نفسا فتقتص منها لقد جئت شیئا نکرا وهو المنکر اقل من الامر لان قتل نفس واحدة اهون من اغراق اهل السفینة او انکر من الاول لان ذلک کان خرقا یمکن تدارکه بالسد وهذا لا سبیل الی تدارکه قال الخضر الم اقل لک انک لن تستطیع معی صبرا بزیادة لک لزیادة تقریر نفی استطاعة الصبر معه لاقتضاء المعنی المقام اعنی اقدامه علی المفاتحة بالسوال و مراجعته ایاه بعد قبول وصیته ثم ترکها و تذکیره و اعتذاره بالنسیان زیادة التقریر و لما تمیزت هذه بزیادة عن حمله عن السابقة المزید فیها یجعل بینها بقوله و مما یعد قال الشارح المحقق وله غیر بطیء فمنه زیادة اللام للمنکر من ان زیدا لقائم وفیه نظر لانه لا نسلم انه منه و نظیره فان ههنا المزید جار و مجرور لزیادة التقریر و ثم لام الابتداء لنفی الانکار فتدبر و کذا قول موسی شبیه قوله بما سبق من انه مما یعد من الاطناب وانه فی موقعه و لم یقل و قوله لیؤذن بالفرق بینهما وهو ان الاول لزیادة التقریر والثانی للتاکید من جهة الاجمال و التفصیل بزیادة لی الباء انما متعلق بقوله وکذا قول موسی بمعنی التسبیب او یقول موسی رب اشرح لی صدری بمعنی المصاحبة وکذا القول فی الباء فی قول الخضر و الثانی اقرب لاکتساء الکلام معهما مع هذه الزیادة تعلیل کونه واقعا فی موقعه مالا یکون بدونه مفعول لاکتساء الکلام و یکون تامة و انث الضمیر معها وذکر فی بدونه لما ان الاول راجع الی زیادة لی والثانی الی لفظ لی و ایضا لاجل الضمیر فی بدونه مجری اسم الاشارة کانه قال بدون ذلک و نحوه قول رؤبة فیها خطوط من سواد و بلق کانه فی الجلد تولیع البهق یعنی کان ذلک ومن تاکید الطلب بیان ما لا یکون و المعنی لافادة الکلام شیئا

لا یوجد

لا یوجد بدون ذلک الاشتراک بیان تعلیل لاکتساء الکلام الی آخره فانک اذا قلت اشرح لی علم ان ثم مشروحا فکنت مجملا مبهما فاذا قلت صدری بینت و رفعت الابهام بذکره فصرت مفصلا مکان اکد الطلب للشرح و امره من ان تقول اشرح صدری علی الایضاح الساذج لانه تکریر للمعنی الواحد من طریقی الاجمال و التفصیل و مما فسرنا المتن علم ان فیه حذفا عند قوله صرت مفصلا فتامل و ان کان معطوف علی قوله لاکتساء و ان مصدریة و اللام محذوف و وقت الارسال خبر کان ای و انما وقع هذا الاطناب موقعه لامرین اکتساء الکلام الی آخره و لکون طلب الانشراح حاصلا عند امره بالذهاب الی فرعون الطاغی وذلک مما یؤذن بانه کلف امرا عظیما و خطبا جسیما یحتاج معه الی احتمال ما لا یحتمله الا ذو جاش رابط و صدر فسیح فاستوهب ربه تفسیح قلبه و ان یجعله حلیما حمولا یستقبل بجمیل الصبر و حسن الثبات ما عسی یرد علیه من الشدائد التی یذهب معها صبر الصابر و قوله تعالی الم نشرح لک صدرک وارد جار علی هذا علی زیادة لک للاطناب الواقع فی محله لتوضیح مزید التقریر و ذلک لانه استفهم عن انتفاء الشرح علی وجه الانکار فافاد اثباته لان الانکار فی معنی النفی و النفی اذا ورد علی النفی عاد اثباتا کانه قیل شرحنا صدرک و لذلک عطف علیه و وضعنا اعتبارا للمعنی ففیه تقریر الشرح ثم زید لک لمزید التقریر بالطریق المذکور آنفا و کان التغییر بقوله و قوله وارد لان السابق دعاء تاکید الطلب و هذا استفهام بمعنی الاخبار للمزید و قول البلغاء فی الجواب ای جواب من یسال شیئا مثل لا و اصلحک الله بزیادة الواو انتصب علی انه صفة مصدر محذوف و هو زیادة بدلیل مجیئه فی بعض النسخ فی الجواب لا و اصلحک الله بدون المثل ای قولا علی صفته فی علو الطبقة و حسن النظم و لاقتصاره مثل و نظیره و لکن یحوش له القبعثری للحجاج وقد قال له لاحملنک علی الادهم مثل الامیر حمل علی الادهم و الاشهب اراد کان علی صفة الامانة الامیر من السلطان و القدرة و لم یقصد احدا یجعله مثلا له و خلافا حال من قول البلغاء ای مخالفا لما الذی یقع علیه کلام الاوساط و هو ترک الواو الموهم الدعاء علیه بنفی الاصلاح فی موقع ای منزل رفیع خبر قول البلغاء و من الاطناب بیانه و نکل لیفید ضربا مبهما لا یبلغ کنهه کانه قال فی ای موقع کما قال الهذلی فلا و ابی الطیر المربة بالضحی علی خالد لقد وقعت علی لحم ای لحم عظیم افاد الشارح المحقق ان من الاطناب خبر قول البلغاء و فیه نظر یظهر بادنی تامل و کذا ان یعد باب نعم و بئس هذا شروع فی الذی وعد فی الفن الثالث فی الحالة المقتضیة لترک الفعل اذ قال و عسی ان یتعرض فی فصل الایجاز و الاطناب لهذا الباب اعلم انه لا یلزم فی الفاعل شیء لکونه مضمرا مفسرا او مظهرا معرفا باللام او بالاضافة او غیره معترف بذلک فی نوع من الافعال الا فی باب نعم و بئس و انما قلنا باب کذا لیشمل ما یناسب هذا الباب نحو حبذا و ساء فالتزم فیه ما عرف فی علم النحو فلک ان تعده موضوعا علی الاطناب لانه لو ارید اختصاره لکفی ان یقال نعم زید و بئس عمرو و لک ان تجعل العلمة فی ذلک ای السبب فی وضع هذا الباب علی الاطناب طلب تقریر المدح او الذم لاقتضاء نعم و بئس مزید التقریر علی طلب غیرهما التقریر علة الطلب لکونهما لکون نعم و بئس للمدح العام و الذم العام تعلیل التعلیل اعنی للاقتضاء الشائعین فی کل خصلة

ح

اوعمرو

محمودة ومذمومة اي الشاملين لكل خصلة وهو وصف كاشف مبين للمدح العام والذم
العام كانه حدهما بهذا الوصف لانه لا يعني بالمدح العام والذم العام الا ذلك المستعد لحقيقتها
اي بوصف المدح العام والذم العام [illegible] وهو اي تحقق المدح العام والذم العام وانما وصفهما باستيعا
لحقيقتهما لان المراد بجمعهما هو ان يشيع [illegible] ويتسع لكون المحمود محمودا اي حصال الحمد وكون المذموم مذموما اي
خلالها حين خلا وحصال الحمد وهي جميع الخصال الموصوفة بحيث يكون نسبته الى كل الصفات المحمودة او المذمومة
على السوية فيكون حمله عليهما بانه فيه ذلك المسجلا لانه لا كمال من كل الوجوه ولا نقصان من كل الوجوه وكذا
الشارح المحقق الى انك اذا قلت نعم فلان يفيد مدحه مطلقا من غير تعيين خصلة معينة مدحته بها لا نعم الرجل
فلان فانه لا يكون المدح مطلقا لتفسيره بالرجولية ومعنى كون نعم للمدح العام انه لا يدل على خصلة معينة الا ان
نعم الرجل لا يدل عليها اي على خصلة معينة ولي فيه نظر لانه لا نسلم ان نعم فلان ولا نسلم ان نعم الرجل فلان ليس مدحا
مطلقا وانه يدل على خصلة معينة ويؤيد ذلك ما قال ابن الحاجب في شرح المفصل قوله للمدح العام يعني للمدح الخصوص
فيه لانك اذا قلت نعم الرجل زيد يفيد مدحه مطلقا من غير تعيين خصلة معينة مدحته بها فافهم ويحصل وجه التعبير الحكم
من طريق الاجمال والتفصيل اي في ذلك التحصل [illegible] حصول تعبير المدح او الذم توجيه المدح الذي على سبيل
الاجمال والتفصيل لانه اي بيان كيفية توجيه المدح اليه بالاجمال والتفصيل وتوجيه جواب اذ او كيف مبتدأ
بتوجيه اسماء مصدره على معنى اي لتوجيه توجيه اي الا ان تعلم انك اذا قلت نعم الرجل واردت باللام تعريف
الجنس لا العهد الخارجي لانه لو اريد به المعهود لم يكن فيه ابهام اي توجيه توجيه المدح الى زيد اولا على سبيل
الاجمال لكون زيد من افراد تلك الجنس وكون الجنس اياه او اذا قلت نعم رجلا اضمرت الفاعل وهو
المعنى زيد من غير تميز ذكرتها [illegible] على هذا الاضمار وفسرته اي الضمير باسم جنس زيد لا ابهام فيه فيكون [illegible]
كيف توجيه المدح الى زيد اولا على سبيل الاجمال وهو محذوف لما دل عليه جواب اذا قلت المعطوف
عليه لا سيما ان اسم جنسه الممتز عليه ثم اذا قلت زيد في الوجهين كيف توجيه المدح الى زيد ثانيا على
سبيل التفصيل وقوله اولا وثانيا اشارة الى انه مذكور [illegible] وهو سبب التعبير [illegible] هذا الباب
بالكسر يعني باب نعم وبئس مسمى باللطائف فيه اي في هذا الباب [illegible] وحسم [illegible] الاطناب الوارد
في موقعه [illegible] تعبير المدح بيانا [illegible] العبارة ما رايت [illegible] بيان الاطناب لكنه عدل الى المصابيح للاختصار
وهو بيان اللطائف وفيه تعبير السوال في بيان المخصوص على ذلك السوال التقدير اي وجعل المخصوص بالمدح
او الذم جوابا له على الاستئناف يعتبر بيان السوال وبناء المخصوص عليه يعني اذا وجهت المدح العام الى الرجل
حين قلت نعم الرجل او نعم رجلا اتجه لسائل ان يسال من هو فبني على هذا السوال زيد اي هو زيد اي تحبيه
به وتدعى فيه فيما سبق لطف هذا النوع يعني تعبير السوال وبناء الكلام عليه في [illegible] الرابع في الحال المقتضية
للقطع اذ قال ويسمى الفصل لذلك اي لكون تعبير السوال [illegible] ليس له الواو لايصال [illegible] الاحتياج لطيف [illegible] التنبيه [illegible]
او اغنائه ان يسال او لئلا يسمع منه شيء او لئلا ينقطع كلامك بكلامه او للقصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ و
تعبير السوال وترك العاطف وهو ما قال [illegible] الشارح [illegible] في الفصل [illegible] لتحصيل [illegible] السوال
او نوع المخصوص فيما نعم على احد القولين وعلى [illegible] في فصل الايجاز والاطناب لهذا الباب اي فيه نظر
لان ما قيل ذلك بيان جواب بترك الفعل وقوله [illegible] البيان ان [illegible] السوال المقدر والموعد [illegible] لا ان بيان لطف هذا
النوع [illegible] تعليل [illegible] تلك الحالة يصح [illegible] ذكر وفيه اختصار من جهة وهو اي الاختصار حذف المبتدا
في الجواب هو زيد وانما قال من جهة لان فيه اطنابا من جهة اخرى لا يخفى على احد حسن موقعه موضع ذاك الترك

او من الاختصار وهو اقسام الكلام بمنزلة الاعتدال او ايهام الجمع بين المتنافيين والتجنب عن التطويل المفرط بلا فائدة له
ولو لم يكن فيه في هذا الباب من اللطائف سوى انه عبر ان هذا الباب يظهر الكلام في كسوة الاعتدال للنظر الى اطناب
الكلام من جهة ان الفاعل فيه اما مسند الى المعرف باللام او الى المضاف الى المعرف باللام او الى الضمير المبهم مفسرا
باسم جنسه ثم ذكر المخصوص وللنظر الى اختصاره من جهة حذف السوال وحذف المبتدا في الجواب وقال الشارح
المحقق في موضعه هو الحذر عن ايهام الاطناب وايهام الاسهاب وفيه نظر لان ذكر المسند الا مع اصل الكلام
مع عاية الاطناب وايهامه ولما ذكرنا الدليل او ايهامه بالجمع انهما هذا الباب الجمع بين المتنافيين جمع بين الاطناب والاختصار
معطوف على ما دل عليه قوله في ابراز الكلام وهو [illegible] هذا الباب الكلام لانه [illegible] المعرفة وقلت مضمون الجملة الى
معنى ما هو في حكم المفرد وهو اي [illegible] من اضافة مصدر منتزع من خبر تلك الجملة الى اسمها والتقدير سوى ابراز الباب الكلام
او سوى ايهام الجمع وانما قلنا ذلك ليكون عطف المصدر المضاف الى الفاعل على مصدر مثله لا على جملة اسمية مخالفة
على المنافية على ما ذكره الشارح الكامل من انه عطف على انه مذهب تلك المنافية المطلوبة اللهم الا ان يقال اراد بقوله
عطف على انه العطف على مضمونه لا على اللفظ ويجوز ان يعطف على الاعتدال ويكون [illegible] في ابرازه للكلام ويؤخذ [illegible]
الايهام بانه ليس ذلك جمعا بين المنافيين في المعنى عند امعان النظر لان الجمع يقتضي جهة واحدة [illegible] الا ذلك مثال في
مسائل محذوف ومن جهة متعلق بايهامه [illegible] في مثل عائد عليه اي انهما مثل ايهام هذا الباب الجمع بين المتنافيين
الكائن من جهة هذا الباب من الاجمال والتفصيل [illegible] ايهامه الجمع بين المتنافيين من الاطناب ومن الاختصار بايهامه
الجمع بين المتنافيين جمع بين الاجمال والتفصيل [illegible] من الاصل وان كان [illegible] لكن فيهما ما يقتضي
التساوي في [illegible] الحسن [illegible] اقتضائه [illegible]
[illegible] والكون مساويا [illegible] ايهامه معناه ابرازه الكلام وايهامه
شيئان في الكفاية بهما حسنا سمي السحر [illegible] على امثال [illegible] التعليل [illegible] جواب [illegible] ولو لم يكن
فيكون بهذا [illegible] لان منه السحر [illegible] ما لطف ودق فاخذه من الكلام الذي [illegible]
على امثال ذلك اي المذكور من الاعتدال [illegible] والاطناب [illegible] والاجمال والتفصيل [illegible]
على التقدير [illegible] اي الكلام في [illegible] الحسن [illegible] الباب باب نعم وبئس جواب
الامر [illegible] الحسن [illegible] عطف على [illegible] الذي [illegible] اختيار المختار من اقوال
النحاة في باب نعم وبئس واعلم ان [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] المخصوص [illegible] الكلام
[illegible] العمل [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] للفوائد [illegible] الاعتدال [illegible] الاطناب [illegible]
المنافيين [illegible] المخصوص [illegible]
[illegible] على المسند اذا كان الفاعل معرفا باللام او مضافا الى
[illegible] المخصوص [illegible] اذا كان [illegible] المسند [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] بالمدح والذم [illegible]
العهد الخارجي [illegible] للمعهود الذهني [illegible] معناه [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] اللام [illegible] المقصود [illegible] باللام [illegible] واعلم ان
[illegible] الكلام [illegible] الاطناب [illegible] باب نعم وبئس [illegible]

والتفصيل ومن حيث العدول عن الاصل انبغه اياه فعال واعلم ان بيان المبهم المتراءب كلما سواء كان عن مفرد او عن نسبة بان ازيل
وغير عن اصله لطلب الاجمال والتفصيل ومن تلك الادلة قوله الانا كل الانعم اما كاد ارجعت الى المعنى بحد الامثلة الوارده
في هذا الباب عن آخرها مبادئة معمول بان لحدا اذا كان المعنى معروفا للسامع على صوره حال اذا كان المعنى الاصالة اي مودنة
بان المتراءات موصوفات بما انتصبت عنه اما في المفرد فلان المعنى [illegible] عليه منوان كما عليه كمن منوان وكذلك باقي
الامثلة واما في الحال فلكون المميز في المعنى ملبوسا له الفعل واذا قلت طاب زيد نفسا فالمعنى نسبة الطيب الى النفس وكانك قلت
طابت نفس زيد واذا قلت ذلك بك ابيه اي المعنى وصف له لان الفعل في المعنى وصف الفاعل اذ لا فرق في المعنى بين الصفات
والاخبار وانما افترقا من حيث علم المخاطب وجهله فسمى الحكم باعتبار جهل المخاطب له خبرا وباعتبار علمه له صفة فسمى
ان تمييز الحال كتمييز المفرد فيما قصد الله هذا المعنى قوله من الى عن اصل وحيث يلزم من نقل الاسناد في الموصوف الى الصفة
المفرد ومن نقل من الفاعل الى متعلقه للاجمال ومن جعله مبينا للتفصيل ثم اعلم ان شرط التمييز في الحال ان يكون فاعلا
او مفعولا ولذلك المثل في امتلأ الاناء ماء فاعلا اذ لا معنى لقولنا امتلأ ماء الاناء ولا مفعولا لان امتلأ لا يتعدى بل هو مطاوع
ملأ فلولا كان الاصل ملأ الماء الاناء اي هو فاعل المطاوع وان لم يكن في المطاوع ولما كان بيان المبهم ازيل عن اصله
لغرض الاجمال والتفصيل اراد المصنف الى الغرض من مواقعه قال ولقصد دون الاجمال والتفصيل اي لوجدانها المقدم
لعين وجوعه موضعه فيما ذكره الله الا خطر فعلا اي ذكرنا طرف المصادر ومن قوله واشتعل الراس شيبا فانه حكيته
اوسيله كعوما في هذه الاية في مقام المبالغة اي اظهار الحزن يتعلق بقوله قوله واشتعل الراس شيبا ومن قولهم باثنته
سر [illegible] اذا اطلقته علمه وخير البلغي عطف على مقام اي بيان استعمال لوازم العوارض اثبات نفيه
تعالى العرض [illegible] درجوا ولم [illegible] احدر من جامور معلل لمصادفته من مزيد اكشف بيان [illegible] وفي هذه الجمل
حرف يقتضي على مسند اليه وهو لطائف وانه كلمة مسند اولا يحتوى حرفه وفصلا نصب على المصدر بعدد ونه
كلمة تفصل فصلا عن جملة فصل فصلا [illegible] الجمل اي عن عمل وقاعد الاكثر لا تستوى على لطائف اي
لا تختلط بها [illegible] العوا فصلا اي اول الكتاب في صدد الفصل [illegible] تاتى كلما [illegible] ايضاح
لما ذكر من احاطة الجملة باللطائف ثم احاط كل كلمة في القران بما الذي [illegible] وهي التي اذا ما
باسم [illegible] ابهمته ابهاما وزادته شياعا وتلى مسند اليه وان [illegible] الاية وعلى [illegible] عطف على
محذوف وهو [illegible] تعالى ما حاجوا اما اي [illegible] وتلك السعة الكلمة تعالى ما كلمتي [illegible]
تكلمه والمعنى [illegible] من كانوا العادة التي لا [illegible] عنها في فصاحة [illegible]
الوتر [illegible] والمدار [illegible] ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا [illegible] النبي [illegible] محمد على [illegible]
المدح والبيع [illegible] فاتوا بسورة [illegible] القران [illegible]
[illegible] السورة [illegible] السورة [illegible]
[illegible] البيان الغريب [illegible]
[illegible] الكتب [illegible]
[illegible] سور [illegible] القران [illegible] السورة [illegible]
على [illegible] العلم [illegible] الفوائد [illegible] سورة [illegible] السورة [illegible]
[illegible] المنازل والمراتب [illegible] طوال واوساط وقصار [illegible]
وحلا [illegible] السورة التي هي [illegible] والفضل عنه [illegible]
من القران [illegible] بالبرهان [illegible]

مراهنة ورهانا والمفاخر بفتح الميم جمع مفخرة بمعنى الحاء وفتحها اسل المآثرة لعطاء وحسب وهي المكرمة والمنقبة [illegible]
المكان فالفتح فيكون والضم على مذهب [illegible] والتمالك التساقط تعالى تمالك الرجل على الفراش اذا سقط
الشطط مجاوزة القدر في كل شيء [illegible] لا وكس ولا شطط اي لا نقصان ولا زيادة [illegible]
الشطط مثل [illegible] من مجاوزة القدر واستقرارهم عليها والتمسك بها [illegible] حالهم [illegible]
[illegible] الفواية [illegible] واستطى الجهل واقتعد غارب الهوى [illegible]
والمفاخر اسم فاعل [illegible] الى [illegible] لما تقدم من قوله [illegible]
[illegible] والعصبية العصبية [illegible]
العضب السيف القاطع والكهام [illegible] والسراع [illegible] السحاب [illegible]
[illegible] السحاب [illegible]
مطر [illegible] السماء وامطر [illegible] وهو معمول [illegible]
بالسحاب [illegible] الى الممطرات [illegible]
تكون [illegible] والمعنى [illegible] ان لا [illegible]
دليله والكلام في تلك اللطائف [illegible] اللطائف التي تضمنتها واشتعل الراس شيبا [illegible] البحث عن
تلك اللطائف [illegible] الى [illegible] هذا الكلام [illegible] الكلام [illegible]
البحث [illegible] المرتبة [illegible] القران [illegible] عطف على [illegible]
بالنصب [illegible] المرتبة [illegible]
[illegible] صفة [illegible]
المفسرين [illegible] واشتعل الراس شيبا [illegible]
[illegible] هذه المرتبة [illegible] هذه المرتبة الكامنة [illegible]
[illegible] الاسماء [illegible] المرتبة [illegible]
وذلك [illegible] عند المخاطب [illegible]
[illegible] هذه المرتبة [illegible] هذه المرتبة [illegible]
[illegible] الكناية
[illegible] الكناية [illegible] علم البيان [illegible]
[illegible] الكناية على المسند [illegible]
[illegible]
[illegible] الكلام [illegible] على المسند [illegible]
[illegible] الاجمال [illegible]
[illegible] الاجمال والتفصيل [illegible]
[illegible] الاجمال والتفصيل [illegible]
[illegible] الاجمال [illegible]
[illegible] المذكور [illegible]
[illegible] الاوسط [illegible]

تفصيل جميع حسنه باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ المكرر كقولهم جاء القوم ثلثة ثلثة معناه جاءوا مفصلين على هذا العدد
اي ثلثة وقولهم علمته الحساب بابا بابا معناه بينته له مفصلا باعتبار كلماته وكذلك فردا فردا معناه شمول الوجود العطا
كله مجموعا باعتبار افراده فلما كان ذلك يفيد هذه الهيئة المخصوصة صح وقوعه حالا قوله لطلب علته بكل الجمع الى الافراد
ولصح عطفه على المحذوف دل عليه الكلام كانه قال بكل الجمع الى الافراد للشمول والحصول بالافراد داخل عليه لام الاستغراق او
لام الجنس ليصح حصول اي صدق هو المجموع اي لفظ الجمع في وهب العطا بالعمل اي لحصول وهو تعمير لا عطر دون
حصول وهو كل فرد فرد بخلاف لفظ المفرد في وهب العطا داخل عليه اللام لم يوجد صادقا على وهو كل فرد
فرد وفيه بحث لما ذكرنا ان سقى الجنس حيث لا يصدق لا رجل في الدار اذا كان فيها رجلان او رجال ويصدق لا رجال فيها وقد يس
مذكور وان لام الجنس اذا دخلت على المفرد صح ان يراد به الجنس بتمامه كقولنا الرجل خير من المراة وان يراد به بعضه
حتى الواحد منه كقولك ادخل السوق واذا دخلت على الجمع صح ان يراد به جميع الجنس كقوله ان الله لعن الاولين جميعا
اي كلها ولم يراد به بعضه كقولهم والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء اراد المدخول بهن من ذوات الاقراء بتمامه
كقولنا الرجل خير من المراة وان يراد به بعض جنس الواحد منه كقولنا ادخل السوق واذا دخلت على الجمع صح ان يراد
به جميع الجنس دون الواحد لان افادة المجموع الجمعية في الجنس كافادة المفرد الجنسية والجمعية في جملة دون افراده
فالمفرد يتناول فردا واحدا الى ان يستغرق الجنس بكماله والمجموع يتناول ثلثة ثلثة الى ان يستغرق الجنس ويحمل ان
يعني منه ما لا يتناوله كاسر او واحد وهكذا تركت ستة تنزل المجموع من سائر راسي الى مرتبة ابلغ منها وهي
الاستعارة بترك المرتبة الاولى مادي وقد تحت الى الثانية وترك الثانية الى الثالثة فعطف المسند على المسند له
فتامل الفا للتعليل اي تركته لانه يستلزم الاستعارة ابلغ من الخصم في علم البيان فصل ترجيح المجاز على
الحقيقة وذلك انه شبه الشيب بشواظ النار في بياضه وانارته وشبه انتشاره في الشعر وفشوه فيه باشتعالها
النار ثم اخرج الكلام مخرج الاستعارة المصرحة التبعية بان ذكر المشبه به وهو الاشتعال واراد الانتشار
الذي هو المشبه فحصل اشتعل شيب راسي ثم ترك هذه المرتبة الى ابلغ منها بان اسند الاشتعال الى مكان الشعر ومنبته
وهو الراس قرينة للاستعارة وذلك اجمال ثم اخرج الشيب تمييزا وهو تفصيل فحصل اشتعل راسي شيبا وكونها
مما يسمع وهو الهاوحده وهو ابلغ مسندا ومن جهات خبر المسند احدها اولى الجهات اسناد الاشتعال الى الراس
وذلك لافادة اسناده الى شمول الاشتعال الراس فالمعنى حصل الى المفعول ومنها اسناد الاشتعال الى الراس كما في
ومال الى راحة اسند راجع الى اسناد الاشتعال الى الراس وهو غير مستقيم لان المصدر لا يضمر فما حل اذ ذاك
تعليل لافادة الشمول اي حال هذا وصفه كان ذاك وصفه ومن ذلك قولهم واز الشي التي سوادته ووزانا بما
في الورد ويقال هو نورا نه ووزنه اذا كان على زنته او بحذائه وذلك لان الاشتعال اذا اسند الى النار وجعل في
طرفه يكون الاشتعال في طرف منه وحاشيته واذا اسند الى الشيب وجعل النار تمييزا يكون الشيب مشتعلا بتمامه فيفيد
الشمول وكذا في الاية واصل تعوله والعرق ثم ترجح ذكر النار بين الاسناد الى النار وبين الاسناد الى الشيب وتاثيلهما
اي بين الجهات الاجمال والتفصيل في طريق التمييز في اسلوب وكسوة ذكرهن بالتمهيد ليكون شيئا لافادة المبالغة اي تعميمه
من بيان الشيب فيهما لا ابلغ كنهه كانه قبل اي شيب ثم بين اشتعل راسي شيبا اي بكل لصاحب الراس الكيف نعلم المخاطب
انه راس ذكر ثم وان كان فيه تقرير الشيب لتوضيح من بلده اي صار من اجل اشتعل الراس لانه نعم نعم فيه لم يلته
اشتعال الراس بكل ما من تفصيلا بان وصف بقوله شيب لذكر السير مرتين اولا الامر الوارد على السوس بعد تشوق
وتطلع منها السوال وفي فيها داعي من قولها فانوحي به على نحو كان علي عمر وهن العظم مني ثم ترك لفظ من لفظا
لا يحتمل لوسه عطف في اشتعل الراس على وهن العظم مني لم يلد مرتد التصوير بالدال ومن الشاع لاتنا النالث لانه كمال

الكناية ام مزيد التقرير مستفاد من ترك اصافة الراس وام مزيد التقرير مستفاد من ذكره في الشيب ابهام حوالة ماذكر ماهو
مبني على زيادة الفعل وزيادة اللفظ وكم ثم لسياقه لان زيادة اللفظ مدفوع على الشا وقد قدمنا صيغة الكلام
وانما للضمير وهو ايهام الداعي الى مزيد التقرير لانه في معنى الزيادة ولما بيت المصا واليه وهو الحوالي
لم تام كلامه في توضيح اصل معنى الكلام ومرتبته الاولى اصل في الكسم عن وجه قول هذه الجهات المذكورة
تعالى واعلم ان الذي هو اي شيء والاذاهر جميع ازهار جمع زهر والنبات نورة كانا عم جميع النبات ام يكن الزال
على كون هذه الجهات مقبولة هو ان متعلقه مبدا فاتت الجملة وصلها هادي اي معلقتها ذات خبر هو احتقر
خبران معنعه ذلك الاختصار مصدر اي احتصر اختصارا اما الى ما حذف كلمة النداء حذف قصد الحكم
المعنا والتوبة واختصر مجموع الكلمات الدال على المنادى وقوله مجيب مسند اي هو مجيب داخل صيغ لكله لان
الله معنى يعلو كانه قال مجيب لكل اي كلمات الكلام يستوي فيه الواحد والجمع والتثنية مصدر ويقول في المعرف هذا
عبد الله حسبك من رجل بنصب حسبك تمييزا اي لذلك انه مستكلم محسب معدود يقول رايت زيدا حسبك يا فتى كانك قلت حسبي او حسب
شمر هذا قبلك لم نشوق لانك اذدت الاضافة وكما تقول جار ابدا ليس غيره تريد ليس غيره عليه وكذا لك في المعتمد
الكلام كما لا يستغني عن الصلة وعلمه صدر اي بغية طريق البلاغة واثرة حسنة فيها وفضله ومن له وقعه
فهمه الى بقية وهاكما تمكنت السمعة بذا لانها تعطي بالبداية لان اصحابها يتوع به وقيل معا صدر واصاعد الى
الصدور ولا على زيادة فصل وانه السوابق العظيمة وقال الاصمعي يعجم كانه فلم صدرا بادله من له الاساس
حسن المعنى وكل ان البنت الماهرة لوتوشن الاعداد المعترض السلاح وهند في الاول لتقاع ولا يحاضر كذا البليغ
تفصل حسنا كلامه واذا كان الامر المتكلم البليغ مستمها بامر السامع اي ذو حيز ان البليغ اختصر مستكلامه فقد اعلمك
بانه كشر حاتور ومن الكلام يعوه ولعله يدكر يقول هو البيسة حسنه لان السامع لا يحتمل الا اذا رد علي فلذلك لا اساس
علاوة معلم الكلام فيما توجد اولا وتطبيقا زياده وبالعكس ليعتد الا الكلام ويحمد بجمع المساهمات في كلام
لما في ان يعم وقع مصيح قد كونه ان الاختصار كجواب للسؤال المنوي لانه لما ادعى في الاية الاختصار فلعله ان يقول
لم يمس الاختصار في سياق مولده ذات الاية استطال قولنا مادي قد تحت بانه الاختصار من جعل زيادة تكره
في دعوى الاختصار الى ما سنوله مراثه اذ المقصود فاقل عبارات مستعارة الا وسط والغرض من في عواد
الى كون معاهم الكلام بخلف تكلم الطول المذكور في ذلك المقام الكونه تعليل لقوله ان الاختصار جعل لانه
اذ لما كان تبيانا ممكن ان يكون مختصرا بالنسبة الى كلام مبسوط بالنسبة الى زيادة الكلام الذي يحتمل تصلاه من المرجح
البيان لان المقام حدثوا ما بسط ما ذكر اذ اجمعه هواي ذات اي الاية تعلل لما ذكر حاية في قبل البيان كله
معنى الواحد البيان حقيقته في زوال الموت المسلف مود الشيب عطف على الا الواحد في هل يسيئ اسمها
لعظم المعنى ولاحتوا الاستدرار وتصوير لاستحلات وشبه الريح تذر السحاب وتبلده فيه المعنى والفيف بالكسر
الاسم الذي يحيى من لحلبيس فلبث الواو بالانكسار لان الترتيب يحاف وفق وجمعها تسوم اقواق
كلمة واسبادهم افاوتوا المجهود الطاهر تعالى جمرة ومجهولة اي ما فيه من الاستواء والاستعارة
من المواصل هي التي تسعد في اهل التفصيل بالحدوث تقول فيها اجل نعمته وجعت صيغة لانا علمنا وبل نعار
فيها اي معنى احدنا بالماء لوايد فيه المستكي منه وبندا الطاقة في وصفه تحلقه وراه كل صيد معهود
ببيعي البسط الكلام ومقتضى ايام تعالى فيها ما اصدق من يقول فيها وما تقتضيه كل اي كل مطلوب شبه
علمنا بانه فيها ولهذا لانا الصلعوصا ومن المقام المسند عطف على حمل الفواصل الامر المتعيب لان طلوع
المسند منه والمنية التي هي مغيبها امر وطلوعه لعلت الغايات كان اهدعلى انه غيب ومسى على ومن منهي

(في الهامش: وال الكلية وعاء الطيع والحكم وعدل التنور والحكم والكم فال الشاخ بواتج في ابانها لم تعتق والدام)

ان امتع به الغوص النزول تحت الماء ومن مجازاته فلان يخوص على حقائق العلم فانه لان الشا
لا يكون الا ما انشاء قوله فصل اعلم ان القصر الى قوله ما زيد هناك بشاعر هذا الفصل من
الموعود في الفن الثاني في الحالة المقتضية لقصر المسند اليه على المسند حيث قال واعلم ان القصر
كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند على المسند اليه وقد سبق في تلك الحالة معنى القصر
لغة واصطلاحا واعلم انه عمم ثم وخصص ههنا اذ قال يجرى بين المبتدء والخبر للتفصيل واشتله
كل ما عقد سيجيء في اثناء البحث من المتن وبين كل طرفين تعميم بعد تفصيل اى بين كل
امرين منتاخيين في الكلام بوجه نحوى كالفعل وظرف الزمان والمكان والمميز والمميز والمشبه
والمشبه به والظرف والمظروف نحو ما ضرب زيد الا يوم الجمعة او الا امام الامير وما طاب زيد الا
نفسا وما زيد الا كالاسد ونحو قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا كما امن الناس قالوا انؤمن واعلم
ان الشارح مثل في قصر الخبر على المبتدء بقوله انما يقوم زيد ومن قصر الفاعل على الفعل بقوله
انما زيد ضرب وفيه نظر لان الاول فعل وفاعل والثاني مبتدء وخبر فتامل قوله هناك
اى في سائر المواضع ونعني بالوصف هنا الوصف المعنوي لا النحوي شركة الثاني اى نزيل
توهم شركة الوصف الثاني لانه لا شركة بينهما في الواقع اما انه في المثال الاول فلا ريب فيه
وفي الثاني لانك خصصته باحد الوصفين معينا والمخاطب كان يجوز اتصافه بالوصف الاخر
او بوصف مكان اخر عطف على بوصف دون ثان واشترط في قصر الموصوف على الصفة افرادا
ان لا تتنافى الصفتان المنفية والمثبتة فيكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا
او منجما لا كونه مفحما لا يقول الشعر لتصور اجتماعهما وشرط قصره قلبا ان تتنافيا فيكون المنفية
في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا او جالسا او نحو ذلك لا كونه اسود وابيض او طويلا وقصيرا او نحو ذلك
ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها او الى تخصيص الوصف بموصوف قصر افراد عطف على الى
تخصيص الموصوف وقصر منصوب على انه مفعول مطلق من التخصيص لاتحاد معنيهما وان كانا
متغايرين في الاشتقاق كقعدت جلوسا في جهة من الجهات اى ناحية من النواحي وطرف
من الاطراف متعلق بتعيين ووصفها بالتعيين لانه يستحيل اعتقاد القيام في جهة لا يعرفها
المعتقد ولا يتعين عنده وذلك نحو بلدة او قرية او محلة او مسجد او دار او مكان انت فيه او
بستان مما يصح القيام فيه لان الاطلاق لا يصح واعلم انه قيد في تخصيص الوصف بموصوف افرادا
في قولنا ما قائم الا زيد اعتقاد قائمين بجهة من الجهات واطلق الشعر في قولنا ما شاعر الا زيد
في قصر الافراد ادعا شاعر اخر ولم يقيده بجهة لان الشاعرية صفة غريبة على ان لا يوجد في
العالم بخلاف القيام فانه ضروري الوجود غير انه على ان لا يقع في جهة من الجهات قال الامام
عبد القاهر رحمه الله اعلم انه اذا كان الكلام بما والا كان الاختصاص في الخبر ان لا تقدمه وفي
المبتدء ان قدمت الخبر تقول ما زيد الا قائم فيكون المعنى انك خصصت القيام من بين الاوصاف
التي يتوهم كون زيد عليها بجعلها صفة له وتقول ما قائم الا زيد فيكون المعنى انك خصصت
زيدا بكونه موصوفا بالقيام فقد قصرت في الاول الصفة على الموصوف وفي الثاني الموصوف
على الصفة وقد جعل صاحب المفتاح الاول من قصر الموصوف على الصفة والثاني من قصر
الصفة على الموصوف واعلم ان قولنا في الخبر اذا اخر نحو ما زيد الا قائم انك خصصت القيام

من بين الاوصاف التي يتوهم كون زيد عليها ونفيت ما عدا القيام عنه فانما تعني انك نفيت
عنه الاوصاف التي تنافي القيام نحو ان يكون جالسا او مضطجعا او متكئا او ما شاكل ذلك ولم
ترد انك نفيت ما ليس من القيام بسبيل اذ لسنا ننفي عنه بقولنا ما هو الا قائم ان يكون اسود
او ابيض او طويلا او قصيرا او عالما او جاهلا كما انا اذا قلنا ما قائم الا زيد لم نرد انه ليس في الدنيا
قائم سواه وانما نعني ما قائم حيث نحن وبحضرتنا وما اشبه ذلك وقد اشرنا الى اشتراطه قبل
ثم انه قيد الشاعرية في قصر القلب بقبيلة معينة وطرف معين اى يحكم بوجود شاعر
في قبيلة معينة او مكان معين لكنه ينفيه عن زيد فانت تخصص الشعر بزيد وتنفيه
عن غيره وفيه نظر لعدم العرف وقال صاحب الايضاح خطيب دمشق وقصر التعيين
اعم لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد امرين معينين على الاطلاق لا يقتضي جواز اتصافه
بهما معا ولا امتناعه وبهذا علم ان كل ما يصلح ان يكون مثالا لقصر الافراد او قصر القلب يصلح
ان يكون مثالا لقصر التعيين من غير عكس ولكن في ما قاله نظر اما اولا فلانه ان اراد
بقوله قصر التعيين اعم انه اعم منهما مطلقا فهو ممنوع وان اراد انه اعم منهما من وجه
ففي قصر الافراد يصح وفي قصر القلب لا يستقيم كيف وقصر القلب يوجب ان يكون المخاطب حاكما
على احدهما بالتعيين بخلاف قصر التعيين فانه استوهم من غير ترجيح واما ثانيا فلانه لا نسلم
ان كل ما يصلح ان يكون مثالا لهما يصلح ان يكون مثالا لقصر التعيين يحقق ذلك قولنا زيد
شاعر لا منجم لمن يعتقده شاعرا او منجما هو مثال لتخصيص الموصوف بالصفة قصر افراد
ولا يستقيم ان يجعل مثالا لقصر التعيين وقولنا ما زيد منجم بل شاعر او زيد شاعر لا منجم فيه
قصر قلب لمن يعتقد زيدا منجما لا شاعرا لا يصح ان يكون مثالا لقصر التعيين وفي تخصيص
الوصف بموصوف قصر افراد ما شاعر الا زيد لمن يعتقد زيدا شاعرا لكن يدعي شاعرا اخر
او قولنا ما قائم الا زيد لمن يعتقد قائمين في جهة ايضا لا يصح ان يكون مثالا له وقولنا في قصر
القلب ما شاعر الا زيد لمن يعتقد ان شاعرا في قبيلة معينة لكنه يقول ما زيد هناك بشا عر
لا يصلح مثالا فتامل ثم قال هذا الفاضل واهمل صاحب المفتاح القصر الحقيقي وادخل
قصر التعيين في قصر الافراد ولم يشترط في قصر الموصوف افرادا عدم تنافي الصفتين ولا
في قصره قلبا تحقق تنافيهما وفيه تعسف لانه ما عرف القصر الحقيقي حتى ينظر انه
اهمله ام لا وايضا مثل للقصر الحقيقي بقوله ما زيد الا كاتب ومثله مذكور في النوع الاستثنا
وبيان الفساد في ادخال قصر التعيين في الافراد مع ان هذه التسمية اصطلاح هذا الفاضل
واشتراط عدم التنافي وتحقق التنافي مفوض الى اذهان المحصلين والتفاء بالامثلة
قوله وللقصور طرق اربعة الى قوله افاد القصر بحسب مقام السامع على قدر اى
اذا اعتقد زيدا شاعرا ومنجما فقولك له زيد شاعر لا منجم قصر افراد واذا اعتقد زيدا منجما
لا شاعرا فذلك قصر قلب فهذا المثال يصلح لتمثيل الافراد والقلب بحسب المقام وقول الشارح
المحقق وذلك اذا كان السامع يعتقد زيدا شاعرا او منجما او يتوهمه على احد الوصفين من غير
ترجيح فيه نظر لان قوله او يتوهمه ان اراد قصر قلب فهو ممنوع لانه لم يغلب فيه حكم
السامع لانه لا حكم وان اراد به قصر افراد فغير لانه بقصر الافراد مترتب وترك قصر القلب

بالاعتبارين اي افراد او القلب وقال الشارح انما قال ما عمرو شاعر بل زيد ولم يقل ما شاعر
عمرو بل زيد لان ما اذا عمل لا يتقدم خبره على اسمه وكذا اذا لم يعمل لان اصله العمل وانما يلزم في
اللغة العاملة لانهم يجرون الفرع على الاصل وان لم يلزم منه محذور ولي فيه نظر
لانه لا نسلم انه لا يتقدم خبره على اسمه اذا لم يعمل بل اذا تقدم يبطل عمله كقولنا ما منطلق زيد وما
افضل منك رجل فتجعل الفاء سببية ولتناول علة لجعل النفي عاما يعتقد مفعوله محذوف
وما عليه ضمير مستتر يرجع الى السامع ممن بيان كل شاعر او الفرق بينهما واضح لان
الموصوف في الاول اي قصر الموصوف على الصفة لا يمتنع اي يجوز ان يشارك الموصوف غير الموصوف
في ذلك الوصف فالشعر يجوز ان يوصف به غير زيد في قولنا زيد شاعر لا منجم ولا يجوز ان يكون
لزيد وصف غيره ويمتنع في الثاني اي في قصر الصفة على الموصوف لا يجوز ان يشاركه غيره
وان الوصف بكسر ان عطفا على فان يمتنع ان يوصف به غيره وانما مثل المصنف بلا وبل وترك
لكن لانه لا يستقيم بلكن لانه للاستدراك فتامل الموصوف المذكور فقولنا ما عمرو شاعر بل زيد لا يجوز
ان يشارك زيدا غيره في الشعر ولا يمتنع في قصر الموصوف على الصفة اي يجوز ان يكون لغير الموصوف
المذكور وثانيها النفي والاستثناء اي ثاني طرق القصر من الطرق الاربعة المخاطب في قولنا
ليس زيد الا شاعرا او ما زيد الا شاعر الى اخر الامثلة ان كان ممن اعتقد انه شاعر وفقيه
ومنجم او توهمه على احدهما من غير ترجيح مما يمكن اجتماعهما من الاوصاف يكون قصر افراد
وان كان ممن اعتقد انه فقيه ومنجم لا شاعر يكون قصر القلب فمعناه الفاء جواب شرط محذوف
اي ان كان هذا الكلام قصر افراد فمعنى ما محمد الا رسول لا يتجاوزها اي الرسالة الى البعد
منتهيا اليه نزل اصحابه المخاطبون للتعجيب من هلاكه وموته جواب سؤال مقدر كان
قائلا قال هذا ليس من قصر افراد لانها نزلت يوم احد حين ذهب عنه عليه السلام مصعب بن
عمير وهو صاحب الراية يوم بدر ويوم احد حتى قتله ابن قمئة وهو يرى انه رسول الله
فقال قد قتلت محمدا فصرخ صارخ الا ان محمدا قد قتل فاجاب بقوله نزل لاستعظامهم ذهابه
حيوته واستبعاد بقائه لاجلهم تعليل قدم على محله منزلة الذين يعتقدون موته واللام كما في
في قولنا انا ضارب لزيد فكانوا بمنزلة المثبتين له نعتين الرسالة واستبعاد الهلاك فقصر
صلى الله عليه على الرسالة ونفى عنه البعد عن الهلاك لانه بشر ورسول وهم ممن يملكون فيكون
قصر افراد وهو اي هذا الكلام من باب اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لانهم كانوا مستعظمين
لا يعتقدون وعالمين بهلاكه لا جاهلين فنزلوا منزلته والمعنى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله
الرسل فسيخلو كما خلوا وكما ان اتباعهم بقوا متمسكين بدينهم بعد خلوهم فعليكم ان تتمسكوا
بدينه بعد خلوه لان الغرض من بعثة الرسل تبليغ الرسالة والزام الحجة لا وجوده بين اظهر
قومه وقوله بالرفع وان حسابهم الا على ربي من قصر الافراد لانه كلام نوح عليه السلام مع قومه حيث
قالوا له عليه السلام انؤمن لك واتبعك الارذلون من الرذالة وهي الخسة والدناءة وانما استرذلوهم
لاتضاع نسبهم وقلة نصيبهم من الدنيا وقيل كانوا من اهل الصناعات الدنية كالحياكة والحجامة
والصياغة لا تزري بالديانة ومع استرذالهم قد طعنوا في ايمانهم وانهم لم يؤمنوا عن نظر وبصيرة
وانما امنوا هوى وبديهة فعند التفتيش يظهر لك ما ذهبنا اليه ويتضح لك ما ذكرنا قوله عليه السلام وما

وما علمي بما كانوا يعملون اي اي شيء علمي وغرضه استفا عليه باخلاص اعمالهم لله واطلاع
على سر امرهم وباطنه ويجوز ان يتغابى لهم نوح عليه السلام فيفسر قولهم الارذلين على ما هو
الرذالة عنده من سوء الاعمال وفساد العقائد ولا يلتفت الى ما هو الرذالة عندهم ثم
يبني جوابه على ذلك فيقول ما علي الا اعتبار الظواهر دون التفتيش عن اسرارهم والشق
عن قلوبهم وان كان لهم عمل سيء فالله يحاسبهم ويجازيهم عليه وما انا الا منذر
لا محاسب ولا مجاز وظهر مما قررنا به سمعك انهم اثبتوا لحسابهم وصفين كونه على الله
وعلى نوح مغايرة ذلك وقال حسابهم مقصور على ان يتصف بعلى ربي لا يتجاوزه الى
منتهيا الى ان يتصف ومما ذكرنا يظهر بطلان قول من قال ان حسابهم الا انه من قصر الصفة
على الموصوف بعلى ربي وقوله بالرفع ايضا وما انا بطارد المؤمنين ان انا الا نذير يريد من
شاني ان اتبع شهواتكم واطيب نفوسكم بطرد المؤمنين الذين صح ايمانهم طمعا في ايمانكم
وما علي الا ان انذركم انذارا بينا بالبرهان الصحيح الذي يتميز به الحق من الباطل عطف
قوله وما انزل الرحمن على قبله يدل على ان ذلك من قصر الافراد وفيه نظر لان المخاطبين
به هم الرسل وهم ما اعتقدوا انهم صادقون وكاذبون معا في دعوى الرسالة او يتوهمون
انهم على احد الوصفين من غير ترجيح بل يعتقدون صدق انفسهم على الجزم فعلى هذا هو من
قصر القلب لا تتجاوزونه لا تجاوزون الكذب منتهيا الى الحق كما تدعون الحق وما معكما
نافية وهو معطوف على الشيء اي فالمراد لستم وما معكم والشارح جعله عطفا على منقوص دون وفيه
تعسف ومن الوارد على قصر القلب عطف على قوله ومن الوارد في التنزيل على قصر الافراد لانه عيسى
قاله تعليل كونه قصر القلب والاتي الى ما قبله دليل على انه قاله في ذلك المقام وذلك لان هذا
الكلام يحتمل امرين احدهما اني لم ازد على ما امرتني به شيئا وهو قصر الافراد والثاني لم اترك ما امرتني
به ان اقوله وقلت خلافه وهو قصر القلب فمعنى الاية على الثاني دون الاول لانه ليس الكلام في
انه زاد شيئا على ذلك او نقص منه بل على انه خالفه في القول والى هذا اشار بقوله لانه قاله في مقام
اشتمل على معنى انك يا عيسى لم تقل للناس ما امرتك وقلت خلافه لاني امرتك ان تدعو الناس
الى ان يعبدوني ثم انك دعوتهم الى ان يعبدوا من هو دوني بدليل قوله قبل هذا الكلام أانت
قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله وذلك من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
لان عبادة الناس اياهما وغلوهم فيهما نزل منزلة ان عيسى بذلك امرهم قال عبد القاهر طيب الله
ثراه اعلم انك اذا قلت ما جاءني الا زيد احتمل امرين احدهما ان تريد اختصاص زيد بالمجيء وان
تنفيه عمن عداه وان يكون كلاما تقوله لا لان بالمخاطب حاجة الى ان تعلم ان زيدا قد جاء ولكن
لان به حاجة الى ان تعلم انه لم يجئ اليك غيره والثاني ان تريد ان الجائي زيد لا غيره فهو كذلك
قولك للرجل يدعي انك قلت قولا ثم قلت خلافه ما قلت اليوم الا ما قلت امس بعينه ويقول
لم تر زيدا وانما رأيت فلانا فتقول بل لم ار الا زيدا وعلى ذلك قوله تعالى ما قلت لهم الاية وفي قصر
الصفة على الموصوف معطوف على قوله وفي قصر الموصوف على الصفة وتحقيق وجه القصر في الاول
اي تحقيق سبب القصر في قصر الموصوف على الصفة بالنفي والاستثناء هو انك بعدما علمت
في علم الطبيعي ان انفس الذوات اي انفس الحقائق والاجرام يستحيل ان تنفى بمعنى انها تعدم

عبد القاهر رحمه الله

على الاطلاق بل تتغير صفاتها وتتبدل صفة وتثبت اخرى وصورها النوعية وبحسب ذلك
تتغير الاجساد ولكن لا تنتفى وفى حواشى بعض هذا الكتاب انما يمتنع نفى نفس الذوات لان فى اشخاص
كل نوع حقيقة ذلك النوع وهى نفس الذات وصفات هى عوارض لها اما لازمة لها او لوجودها
او مفارقة عنها ولا يمكن ان تنفى الحقيقة التى فى كل شخص لاشتراك الافراد فيها فاذا دخل النفى على
ذات توجه بلا ريب الى الصفات التى تستفهم انتفاؤها تحاشيا عن وصمة اللغو فى كلام العاقل
وتحقيق ذلك اى تحقيق ان انفس الذوات يمتنع نفيها يطلب من علوم اخر يعنى الحكمة اذ قيل ثمة
اجسام العالم لا يمكن زيادتها ولا انتقاصها تحرزا عن تداخل الاجسام ولزوم الخلاء متى قلت ما
زيد خبرا انك بعد علمك وتوجه النفى جواب متى وحين لا نزاع عطف على متى اى وحين لا نزاع
بينك وبين مخاطبك فى هذه الاوصاف التى عددت ولو قيل حين ههنا بمعنى حتى لا استحقاقها
الجواب لبعد عن الصواب تناولهما اى كونه شاعرا ومنجما جواب حين فاذا قلت الا شاعر جاء
القصر لانه استثناء بعد النفى يدل على الثبوت والثبوت بعد انتفاء الصفات المتنازع فيها
يوجب القصر السماع وانما النزاع فى كونه شاعرا ومنجما بالواو وهو الصواب لانه اعتقدوا على هذين
الوصفين ويروى او منجما باو وله وجه صحة كانه توهم على احد الوصفين وكلاهما قصر افراد
وتحقيق وجه القصر من الثانى اى فى قصر الصفة على الموصوف بطريق النفى والاستثناء المسلم
ثبوته اى ثبوت ذلك الوصف فى الخارج عند المتكلم والمخاطب المتنازع من هو ثابت له وقلت
عطف على ادخلت توجه النفى بشهادة العقل وحكمه الى ثبوت ذلك الوصف للموصوف الذى تدعى
المخاطب ثبوته له غير من هو موصوف به عند المتكلم لان نفس ثبوت ذلك الوصف مسلم بالاتفاق
فتنفى ما اثبته المخاطب لان النفى لا يتوجه الا الى ثابت ان كان عاما اى ان كان متدعى المخاطب
عاما فجوابه عام اى توجه النفى ايضا عاما مثلا اذا قيل ما فى الدنيا شعرا او فى قبيلة كذا شعرا
قلت ما فى الدنيا شاعر الا زيد وان خاصا اى وان كان المدعى خاصا فجوابه خاص اى توجه
النفى ايضا خاصا كقوله زيد وعمرو شاعران وهذا مثل قولهم المرء مقتول بما قتل ان خنجرا
فخنجر فتتناول النفى جواب شرط محذوف ثبوته ثبوت الوصف لذلك الموصوف المدعى له عند
المخاطب فمتى قلت الا زيد بعد افاد القصر لما ذكرنا فى القسم الاول وثالثها اى ثالث الطرق
للقصر لمن يردده يردد زيدا بين المجى والذهاب فتقول هو اما جاء واما ذاهب من غير تعيين
لمن يردد المجى منهما فتقول انما زيد جاء واما عمرو او يراه يرى المجى من زيد وعمرو اى
يثبته لهما فتقول زيد وعمرو جائيان وقلبا عطف على افرادا اى تقول انما يجى زيد لمن تقول لا
يجى زيد وتضيف الى زيد الذهاب فتقول زيد ذاهب لا جاء التضمين هو ادراج معنى كلمة فى كلمة
اخرى فتجرى احدهما مجرى صاحبتها فيعامل فى الاستعمال بها اليها وتحذى فى تصرفها
حذو صاحبتها وان كان طريق استعمال العرف ضد ما اخذها تضمينه اى انما ولذلك ولتضمن
انما معنى ما والا تسمعهم يقولون معناه ما حرم عليكم الا الميتة والدم وهو المطابق وهذا المعنى انما
معنى ما والا مطابق لقراءة الرفع لافادة قراءة الرفع قصر التحريم على الميتة والدم بسبب ان كلمة ما فى
قراءة الرفع تكون موصولة صلتها حرم عليكم على البناء للفاعل واقعا اسما لان حال من ضمير ما او من
موصولا ويجوز ان تكون خبرا ثانيا لتكون والراجع على الموصول محذوف والميتة والدم خبر ان تعلقه

انّ

ان الذى حرمه الله تعالى عليكم الميتة والدم والمعنى ان المحرم عليكم الميتة والدم لان ما اذا كان
بمعنى الذى يصح ان يوضع مكانه اللام الذى بمعناه فيكون مثل قولنا المنطلق زيد فى ان الصفة
صلة للام بمعنى الذى صورة ومعنى بخلاف ان الذى حرم ولانه حكم على اللام بالحصر دون الذى وقد
سبق فى احد الحالة المقتضية لكونه اسما معرفا حيث قال حتى قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد
لزم ان لا يكون غير زيد وهذا معنى قوله كلاهما يقتضى انحصار الانطلاق على زيد منطلقا فثبت
من ذلك ان قراءة الرفع تقتضى الانحصار وذلك مما يؤيد صحة التضمين ونرى ائمة النحو عطف على
تسمع انما اى لفظة انما بعدها بعد انما سواه سوى ما يذكر بعدها لذلك لا ثباتها اثباتا لما بعدها
ونفيا لما سواه الربيعى منسوب الى ربيعة وهى قبيلة لحنفى وحنيفة بحذف الياء وهو اى
الوجه اتصلت بها بان ما المؤكدة فاعل اتصلت وهى التى تتصل باخر ان الشرطية للتاكيد وفى
واين واذا واى وكيف عند البصريين وقد عرفت زائدة فى انما زيد منطلق قال ابن الحاجب ولا اولى
ان لا يحكم بزيادتها فى انما لانها مفيدة ما لم تستفد عند حذفها وهو الحصر وعدم العمل ولهذا اولوية
قال المصنف اتصلت ولم يقل زيدت قال تعالى فاما تثقفنهم وقال الشاعر فاما تريني اليوم ازجى
مطيتى وقال صاحب الكشاف ما هذه بمنزلة لام القسم من حيث انها اذا دخلت دخلت معها
النون المؤكدة وما ههنا تسمى المسلطة لانها سلطت ان على دخول النون فى الشرط من لا وقوف له
بعلم النحو قيل مراده الامام وهو فخر الدين وقف بمعنى الاطلاع لا يعدى الا بعلى فكانه ضمن
معنى العلم فعدى بالباء القول بان ما فى انما نافية تعسف لانه قول لم يقل به احد ولبطلان
صدرية ما النافية بدخول ان عليها وقال الشارح المحقق لو كانت نافية لجاز انما زيد قائما بنصب
قائما وامتنع انما هذا الحمار بالنصب وفيه تعسف ايضا لان منهم من يعملها ويجعلها مزيدة ضاعف
فى اتصال ما بان تاكيدا ان مفعول ضاعف فناسب جواب شرط محذوف وان تضمن فاعل ناسب
وتضمن مسندا الى انما ولان قصر الصفة تعليل هذا ايذان بشرط التضمين وهو ان يكون كلمة
من الكلمات فى معنى كلمة اخرى ثم تضمن احدهما معنى الاخرى واتفاق معنيى انما وما والا هو ان
القصر مطلقا تاكيد للحكم على تاكيد وفى انما تاكيد على تاكيد كما بين فناسب التضمين المجى الواقع
اى الثابت المفعول ونفى المجى عن عمرو واثبات ثابت للمجى لزيد ضمنا لان المجى اذا كان مرددا
بينهما ولا ثالث فيكون نفيه عن احدهما اثباتا للاخر بطريق المفهوم واعلم انه تمسك اولا
بقول المفسرين لقوله تعالى انما حرم الاية فى ان السبب فى افادة انما معنى القصر هو تضمينه
معنى ما والا ثم استدل ثانيا بقول على بن عيسى الربعى ثم استشهد باستعمال الفصحاء فقال
ومما ينبه على ان انما متضمن معنى ما والا صحة انفصال الضمير مع انما نحو انما يضرب انا انفصالا
مثل انفصال الضمير فيما يضرب الا انا او مماثلا بانفصاله وهو من مواضع تعذر اتصال الضمير
وتحقيقه ان المتصل لما كان اخصر لم يسوغوا تركه الى المنفصل الا عند تعذر الوصل الا ما شذ
من قول حميد الا رفعت اليك حتى بلغت اياكا وقول بعض اللصوص كأنا يوم قرى انما نقتل ايانا
وقد عرف فى علم النحو مواضع تعذر الاتصال منها اذا تقدم الفاعل على الاصورة كقول عمرو بن معدى
كرب قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا او معنى كقول الفرزدق انا الذائد الحامى الذمار
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى اى ما يدافع عن احسابهم الا انا ولولا انها فى معنى ما والا

لم يصح انفصال الضمير معها قال عبد القاهر قال الشيخ ابو علي في الشيرازيات تقول ناس
من النحويين في نحو قوله تعالى قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ان المعنى
ما حرم ربي الا الفواحش قال واصبت ما يدل على صحة قولهم في هذا وهو قول الفرزدق
انا الذائد البيت فليس يخلو هذا الكلام من ان يكون موجبا او منفيا فلو كان المراد به ايجا
با لم يستقم لانك لا تقول لا ادافع انا ولا اقاتل انا وانما تقول ادافع واقاتل الا ان المعنى
لما كان ما يدافع الا انا فصلت الضمير كما تفصله مع النفي اذا الحقت معه الا حملا على المعنى وقال
ابو اسحق الزجاج في قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة والدم النصب في الميتة هو القراءة
ويجوز انما حرم عليكم الميتة قال ابو اسحق والذي اختاره ان تكون ما هي التي تمنع ان من العمل
ويكون المعنى ما حرم عليكم الا الميتة لان انما تاتي اثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه
وقول الشاعر وانما يدافع البيت المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او مثلي انتهى كلام الشيخ
الذمر بالكسر الشجاع وفيه اربع لغات ذِمْر وذَمِر مثل كِبْد وكَبِد وذِمّير وذِمِر مثال
فِلِزّ وجمع الذمر اذمار وذمرته اذمره ذمرا حثثته وتذامر القوم حث بعضهم بعضا
وذلك في الحرب وقولهم فلان حامي الذمار اي اذا ذمر وغضب حمي وفلان امنع ذمارا من فلان
ويقال الذمار ما وراء الرجل مما يحق عليه ان يحميه لانهم قالوا حامي الذمار كما قالوا حامي الحقيقة
وسمي ذمارا لانه يجب على اهله التذمر له وسميت حقيقة لانه يحق على اهلها الدفع عنها وعن
بعضهم الذمار العهد والذياد الطرد تقول ذدته عن كذا وذدت الابل سقتها وطردتها
والتذويد مثله ورجل ذائد وذواد اي حامي الحقيقة دفاع وطعنه فقطره تقطيرا القاه
على احد قطريه وهما جانباه فتقطر اي سقط المعنى انا الذي قطر الفارس وليس المعنى على انه
يريد ان يزعم انه انفرد بان قطره وانه لم يشركه فيه غيره وكذا المعنى في البيت الفرزدق
لان الذي صنعه من تقديم احسابهم في قوله شيء لو لم يصنعه لم يصح له المعنى ذاك لان
غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه ولو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه
يخص المدافع عنه وانه يزعم ان المدافعة منه تكون عن احسابهم لا عن احساب
غيرهم كما تكون اذا قال وما ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه انما معناه ان يزعم ان
المدافع هو لا غيره فاعرف ذلك فاني اظن ان الغلط يدخل على كثير ممن تسمعهم يقولون
انه فصل الضمير للحمل على المعنى فيرى انه لو لم يفصله لكان يكون معناه مثله الان هذا ومما
ان ننسب فيه الى الضرورة فنجعل مثلا نظير قول الاخر كانا يوم قرى انما نقتل ايانا لانه
ليس به ضرورة الى ذلك من حيث ان ادافع ويدافع واحد في الوزن وستسمع في هذا المعنى
كلاما باذن الله تعالى ورابعها اي رابع الطرق للقصر التقديم يعني تقديم لفظ على لفظ
تقديره مع التقديم على حده الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدا اذا قدمته
على المبتدا والمفعول على الفاعل لا الذي ليس على نية التاخير ولكن على ان تنقل الشيء عن حكم
الحكم وتجعل له بابا غير بابه واعرابا غير اعرابه لمن يردد بين قيس وتميم ولا يعين وبح
احدهما على الاخر بالاعتبار من الافراد والقلب واعلم ان في تقديم قوله انا كفيت مهمك نظرا
اذ ليس من التقديم الذي نحن بصدده فان انا مبتدا في مقامه وان قلت كان اصله كفيت انا

فيكون قلت حينئذ انا تاكيد والان ليس تاكيدا والحق ان تقال ان الاسم الذي عمدت الى ان
تحدث عنه فلك ان تؤخره وتجعله فاعلا فتقول فعل زيد وان تجعله مؤكدا فتقول فعلت
انا وفعلت انت وان تقدمه وتجعله مبتدا فتبني الفعل عليه فتقول انا كفيت مهمك بمعنى
وحدي افرادا او لا غيري قلبا والاخير اقتضى ان يكون القصد الى الفاعل وان يكون الفعل فعلا
قد اردت ان تنص فيه على واحد فتجعله له وتزعم انه فاعله دون واحد آخر ودون كل احد
وان لا تقدمه بل تجعله من اول الامر مبتدا وان لا تقصد الى الفاعل على هذا المعنى ولكن على
انك اردت ان تحقق على السامع انه قد فعل وتمنعه من الشك فانت لذلك تبدا بذكره وتوقعه
اولا وقد مضى طرف من ذلك وكذا زيدا ضربت فصل عما قبله لانه من قبيل الاول فصل التقديم
اي تقديم الفعل مع ما يتصل به وهذه الطرق اي العطف والنفي والاستثناء وانما والتقديم
المفيدة للقصر هذا شروع في بيان امور بها تتوافق هذه الطرق وتختلف الاول ان المخاطب
بهذه الطرق يجب ان يكون حكمه حكما مختلطا بصواب وخطاء اي اصاب في بعض ذلك واخطا في بعضه
وانت تريد باستعمال هؤلاء الطرق اثبات ما هو صواب ونفي ما هو خطاء والمراد بصوابه
وخطائه اما راجع الى الحكم او الى المخاطب او الحاكم تحقق في قصر القلب بيان لقوله تحقق صوابه
ونفي خطائه ولذلك فصل عما قبله وهو اي كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف
لاحد الموصوفين صوابه الى الحكم او المخاطب لانه متفق عليه ونفي معطوف على تحقق تعيين حكمه
حكم الحاكم وهو اي تعيينه خطاؤه خطاء الحكم او المخاطب وتحقق في قصر الافراد معطوف على تحقق
حكمه حكم المخاطب ونفيه اي حكم المخاطب عن البعض وهو اي حكمه على البعض الذي يخالف حكمك
عليه خطاؤه وتختلف من وجوه معطوف على تتفق اي تتباين من وجوه كثيرة وتباين التقديم
فالطرق الاول الثلثة وهي العطف والنفي والاستثناء وانما تشترك في ان دلالة هذه الثلث
بواسطة الوضع لانها وضعت لذلك وبواسطة الوضع يحكم ويجزم العقل بالتخصيص ان دلالة
التقديم على الاختصاص بواسطة المفهوم وحكم الذوق لانه لم يوضع لذلك ولكن يحكم بالمفهوم
والذوق والطريق الاول وهو العطف الاصل فيه ان تتعرض وتنص على المثبت والمنفي وتصرح
بهما وانما قال الاصل فيه لانه ربما يخالف لغرض لا تترك انت التصريح اصلا الا حيث يورث
النص تطويلا والمقام مقام اختصار كما اذا قال مثلا لترك النص لما فيه من التطويل والطرق
الاخيرة اي النفي والاستثناء وانما والتقديم تشترك في ان الاصل فيها النص على المثبت ويترك
التصريح عما ينفي بذلك يخالف العطف قوله وهو يجيء مثال التقديم واصله زيد يجيء هو تاكيد
للمستتر والطريق الاول اي العطف لا يجامع الثاني لا يجتمع مع النفي والاستثناء والسبب في ذلك
هو ان لا يجامعه هو ان من شرط ما ينفى بلا العاطفة ان لا يكون منفيا قبل لا بغيرها من كلمات
النفي اي الموضوعة لان ينفى بها بيان للغير وانما بيّنه ليشير الى انه ان كان منفيا بدون كلمات
النفي مما هو للنفي معنى لا لفظا نحو امتنع وابى وزال وغير ونحوها يصح ان يكون منفيا بها قبلها
ولا يشترط فيه ذلك ويمتنع تحقق شرطها ثبوت شرط منفي لا العاطفة هنا صفة للشرط في
منفيها منفي لا لما سبق من انك متى قلت ما تقوم الا زيد لا عمرو وما زيد الا قائم لا قاعد
فادخلت النفي في الوصف المسلم ثبوته في نفسه وفي الذات ينصرف النفي الى جميع الصفات

حتى الوصف المتنازع فيه والى ثبوت الوصف لمن ادعى له بشهادة العقل لان انتفاء الذوات
لا تنفى وانما تنفى صفاتها وان الوصف مسلم ثبوته فينتفى شرط منفيها لانه نفى عما قبلها نفيه
بلا فلا فائدة حينئذ فى العطف فلا يصح اذن اجتماعهما لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط
وهذا معنى قوله والذى سبق فى تحقيق معنى القصر فى النفى والاستثناء يكشف لك الغطاء
اى عن استحالة تحقق شرطها عند اجتماعهما قال الامام عبد القاهر ليس من كلام الناس ان يقولوا
ما زيد الا قائم لا قاعد فان ذلك انما لم يجز من حيث انك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل
صفة تنافى القيام وصرت كانك قلت ليس هو بقاعد ولا مضطجع ولا متكئ وهكذا حتى لا تدع
صفة يخرج بها من القيام فاذا قلت لا قاعد كنت قد نفيت بلا العاطفة شيئا قد بدأت فنفيته
وهى موضوعة لان تنفى بها ما بدأت فاوجبته لا لان تعيد بها النفى فى شىء قد نفيته ومن ثم
لم يجز ان تقول ما جاءنى احد لا زيد لان تعمد الى بعض ما دخل فى النفى بعموم احد فتنفيه على الخصوص
بل كان الواجب اذا اردت ذلك ان تقول ما جاءنى احد ولا زيد فتجىء بالواو من قبل لا حتى تخرج بذلك
عن ان تكون عاطفة فاعرف ذلك ويجامع اى العطف بلا الطريقين الاخيرين اعنى انما
والتقديم وانما اتى بالمثالين فى كل منهما لان الاول لقصر الموصوف على الصفة والثانى لقصر
الصفة على الموصوف لا فاعل المجامعة وانما مفعولها وعين حينا الوجه اى سبب جواز ان
يجامع لا العاطفة انما مع امتناع مجامعة لا العاطفة ما والا نفس سبب جواز امتنع عن المجىء زيد
لا عمرو مع انه يمتنع ما جاء زيد لا عمرو وان كانا متحدين فى المفهوم وهو اى ذلك الوجه ان
انما وامتنع تفيد ان النفى ضمنا لا صريحا لانهما ليسا موضوعين للنفى بخلاف ما جاء زيد الا عمرو
لان ما يفيد النفى صريحا لانه موضوع لذلك فيتوفر فى الاولين على الا ما تقتضيه وضعه
لانهما موجبان لفظا وان كانا منفيين معنى ولا يتوفر فى ما جا الا انه للنفى صورة ومعنى
وذلك لان لا النفى الثانى ما وجب للاول لا لنفى ما نفى عن الاول فان قيل فانك اذا قلت
انما جاءنى زيد فقد نفيت فيه ايضا ان يكون المجىء قد كان من غيره وكان ينبغى ان لا يجوز فيه ايضا
ان تعطف بلا فتقول انما جاءنى زيد لا عمرو قيل ان الذى قلته من انك اذا قلت انما جاءنى
زيد فقد نفيت فيه ايضا المجىء عن غيره غير مسلم لك على حقيقته وذلك انه ليس معك الا قولك
جاءنى زيد وهو كلام كما تراه مثبت ليس فيه نفى البتة كما كان فى قولك ما جاءنى الا زيد وانما فيه
انك وضعت يدك على زيد فجعلته الجائى وذاك وان اوجب انتفاء المجىء عن غيره فليس يوجبه
من اجل كان ذلك اعمال نفى فى شىء وانما اوجبه من حيث كان المجىء الذى اخبرت به مجيئا مخصوصا
اذا كان لزيد لم يكن لغيره اسند ذاك بلكن عن قوله وتجامع الطريقين لدفع توهم متوهم انهما تجا
مطلقا قوله لا فاعل جامعت وانما مفعولها وجامعتها جواب الشرط اى اذا اجتمعت لا مع انما
اجتمعت بشرط وهو اى الشرط ان لا يكون الوصف المذكور بعدها مختصا بالموصوف المذكور كما
بين فى المتن يقال فيه مسكة من الخير بالضم اى بقية ويقال انه لذو مسكة وتماسك ذو
عقل وهو من المجاز قوله واذا كان فى اختصاص لم يصح فيه استعمال لا العاطفة لانتفاء
الفائدة لانها تنفى عن المعطوف ما وجب للمعطوف عليه وذلك يستتبع ازاحة الشركة بينهما و
لا اختصاص قد نفى الشركة فلا افتقار اذا اليها فيقع ذكرها ضائعا فيه تعسف لان

ذلك

ذلك شرط حسنه لا شرط صحته ومما يؤيد ما ذكرنا كلام الامام عبد القاهر رحمه الله ومما يجب
ان تعلم انه اذا كان الفعل بعدها فعلا لا يصح الا من المذكور ولا يكون من غيره كالتذكر الذى
يعلم انه لا يكون الا من اولى الالباب لم يحسن العطف بلا فيه كما يحسن فيما لا يختص بالمذكور ويصح
من غيره تفسير هذا انه لا يحسن ان تقول انما يتذكر اولوا الالباب لا الجهال ثم قال وهى تتقدم
تارة وتتأخر اخرى فالتأخير كقولك انما يجىء زيد لا عمرو وكقوله تعالى انما انت مذكر لست
عليهم بمسيطر والتقديم ما جاءنى زيد وانما جاءنى عمرو والفائدة فى ذلك انك لو لم تدخل
انما وقلت ما جاءنى زيد وجاءنى عمرو لكان الكلام مع من ظن انهما جاءاك معا بالضرورة ثم
اعلم ان انما تفيد فى الكلام بعدها ايجاب الفعل للشىء ونفيه عن غيره فاذا قلت انما جاءنى
زيد عقل منه انك اردت ان تنفى ان يكون الجائى غيره فمعنى الكلام معها شبيه بالمعنى
فى قولك جاءنى زيد لا عمرو الا ان لها مزية وهى انك تعقل معها ايجاب الفعل لشىء ونفيه
عن غيره دفعة واحدة وفى حالة واحدة وليس كذلك الامر فى جاء زيد لا عمرو فانك تعقلهما
فى حالين ومزية ثانية وهى انها تجعل الامر ظاهرا فى ان الجائى زيد ولا يكون هذا
الظهور اذا جعلت الكلام بلا فقلت جاءنى زيد لا عمرو واعلم ان قولنا فى لا العاطفة انها تنفى
عن الثانى ما وجب للاول ليس المراد به انها تنفى عن الثانى ان يكون قد شارك الاول فى الفعل
بل انها تنفى ان يكون الفعل الذى قلت انه كان من الاول قد كان من الثانى دون الاول الا
ترى ان ليس المعنى فى قولك جاءنى زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجىء اليك مثل ما كان
من زيد حتى كانه عكس قولك جاءنى زيد وعمرو بل المعنى ان الجائى هو زيد لا عمرو فهو كلام
تقوله مع من يغلط فى الفعل قد كان من هذا فيتوهم انه كان من ذلك والنكتة انه لا شبهة
فى ان ليس ههنا جائيان وان ليس الا واحد وانما الشبهة فى ان ذلك الجائى زيد ام عمرو
كانك تحقق على المخاطب بقولك جاءنى زيد لا عمرو انه زيد وليس بعمرو ونكتة اخرى وهى
انك لا تقول جاءنى زيد لا عمرو حتى يكون قد بلغ المخاطب انه كان مجىء اليك من جاء الا انه
ظن انه كان من عمرو فاعلمته انه لم يكن من عمرو ولكن من زيد واذ قد عرفت هذه المعانى
فى الكلام بلا العاطفة فاعلم انها بجملتها قائمة لك فى الكلام بانما وطريق النفى والاستثناء اى
الاخبار بالنفى والاثبات يسلك اى يستعمل مع مخاطب تعتقد انت فيه فى ذلك المخاطب
انه مخطئ وتراه وتظن ان ذلك المخاطب مصرا على خطائه كانه اظهر وبين لك الك وللمخاطب
شبح شخص من بعيد متعلق بترفع لى دانتما من بعيد شخصا لم تقل لصاحبك اى المخاطب ما
ذاك الا زيد الا وهو وصاحبك يتوهمه اى الشبح المرفوع لكما غير زيد ومع ذلك يصر على انكار
ان يكون الشبح اياه اى زيدا وما قال الكفار للرسل ان انتم الا بشر مثلنا الا والرسل استثناء
من وما قال فى معرض المنتفى اى فى لباس الذى انتفى هو عن البشرية وزال الذى انسلخ
المنسلخ عنه عن الذى انسلخ حكمها حكم البشرية للبناء على جهلهم اى على اعتقادهم الجاهل
بان الرسول يمتنع ان يكون بشرا اوما تسمعهم الهمزة للاستفهام وفيها معنى الانكار والواو
تعطف ما بعده على محذوف اى اتنكر حالهم وما تسمعهم وهو كالشاهد على ان ذلك مبنى
على جهلهم فى موضع آخر فى سورة اخرى كيف منتصب على الحال تجد اى تجد صحيحا

او فاسدا ما حكى مفعول اول لتجد وحكم مسند الى ضمير ما هناك في موضع آخر يرشح فاعله
ضمير يرجع الى ما حكى مفعول ثان له بما تتلو ت الآيات تعلق بيرشح من نشر بيان ما تتلو ث
وهذا صفة جهلهم وهو اى ما حكى عنهم هذا اذا كان وجد بمعنى معرفة الشئ على صفة
ولما اذا كان بمعنى صادف واصاب فيكون يرشح حالا ويجيئهم بان والا ادون انما
لانهم جعلوا الرسل كانهم بادعائهم النبوة قد اخرجوا انفسهم عن ان يكونوا بشرا مثلهم
وادعوا امرا لا يجوز ان يكون لمن هو بشر مع الاصرار على ذلك ولما كان الامر كذلك اخرج اللفظ
مخرجه حيث يراد اثبات امر يدفعه المخاطب ويدعي خلافه ولما قول الرسل جواب
سؤال معنوي كان قائلا تقول ما فائدة قول الرسل ان نحن الا بشر مثلكم وقد اثبت الكفار
لهم البشرية فاجاب بقوله هو من باب المجاراة بالراء المهملة من قولهم جاراه في كذا
مجاراة وجراء اى جرى معه وجاراه في الحديث ليعثر حيث يراد تبكيته ليسقط ويكبت
الخصم من قولهم دابة بها عثار لانه اليعثر وحرج يتعثر في اذياله في مكان يراد الزام
الخصم فيه واسكاته انك صح بكسر الهمزة وهو مقول القول قال الشيخ عبد القاهر والمعنى
ان جواب الرسل قالت لهم رسلهم ان نحن الا بشر مثلكم كذلك بان والا ادون انما الان من
حكم من ادعى عليه خصمه الخلاف في امر هو لا يخالف فيه ان يعيد كلام الخصم على وجهه و
يجئ به على هيئته ويحكيه كما هو فاذا قلت للرجل انت من شانك كيت وكيت قال نعم انا
من شاني كيت وكيت ولكن لا ضير علي ولا يلزمني من اجل ذلك ما ظننت انه يلزم م
فالرسل عليهم السلم كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم كما قلتم لسنا ننكر ذلك وبالجملة
ولكن ذلك لا يمنعنا ان يكون الله تعالى من علينا واكرمنا بالرسالة ها انك صفة دعوى
وعلى هذا وعلى ما ذكرنا ليس موضع ما اتى فيه النفي والاثبات الا والمخاطب عند المتكلم مخطئ
ومنكر امرا مع اصرار لينا تحققنا اذ اخرج الكلام على مقتضى الظاهر كالآية التي سبق ذكرها
وفي المثال بالشبح المرفوع وليتا تقديرا اذا اخرج لا على مقتضى الظاهر كقوله عز قائلا
وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير وجملة الامر انك متى رايت شيئا هو من المعلوم
الذي لا يشك فيه قد جاء بالنفي والاستثناء فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه
لما كان النبي عليه السلم بيان ان هذه الآية من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فيملكوا
الناسية عاجلا وآجلا في الدنيا والآخرة ما كاد فاعل بداخله اى تداخل النبي عليه السلم
معنى قرب ان يجهد النبي نفسه يبخع اى النبي ومفعوله محذوف اى نفسه وحقيقته
بخع الشاة بلغ بذبحها القفا ومجازه بخعه الوجد اذا بلغ منه المجهود ومن ابيات المفصل
قال ذو الرمة انشده سيبويه الا ايهذا الباخع الوجد نفسه يروى الوجد مرفوعا ومنصوبا
وله الهاء للوجد والكآبة كما تقال بخعت له نفسي ونصحي جهدتهما اى لاجله من الوجد ح
بالفتح وهو الحزن والكآبة سوء الحال والانكسار بيان ما كاد حتى قيل للنبي سببيه و
تساقط اى النبي من قولهم تساقط على الشئ اذا القى نفسه عليه حسرات تمييز ويجوز
ان يكون مفعولا له لصحة مجيئه في جواب لم اى يلقي نفسه على تقليبهم واعراضهم من جهة
الحسرة ذلك استعارة للتخلية والارسال وقد مضى تحقيقه تلهى تلقي حبلهم على غاربهم

و يمكن ان يكون المراد من العثور الاطلاع اى لتطلع على مكان مراده منه الذاته صح

اى تركهم

اى تركهم في موضع الحال من الهاء في تدعه اى ملتفتا اليهم اى ليذهبوا من قولهم هام
في البرية هامت الابل على وجوهها ورجل هيام بالفتح علة وما كانت الى آخره اى لئلا
يهيموا اشفقت عليهم من قولهم اشفقت عليه وانا مشفق وشفيق تدعه تتركه اى
النبي خبر كان وقد احيت ما ضيه بل كانت الشفقة تدعو النبي ان يرجع عوده على بدئه
اى عائدا باديا اى مكررا سعي على الرجوع ويحوا يحفظوا في ذلك في دعواه والكنا
حال من يرجع او الضمير في عوده وبدئه تحمل صعب وسهل ابرز اى اخرج النبي عليه السلم
جواب لما لذلك لشدة الحرص على هداية الخلق الى آخره في معرض في لباس اى تنزل منزلة من
ظن متصل عطف على ابرز لست هناك اى لست في مكان تملك غرس الايمان ان انت اى
ما انت الا المبلغ مع التخويف والمعنى على الايجاز انما جاء تعالى بالنفي والاثبات ولم يقل انما
لان الاصل في ذلك ان يقال للنبي صلى الله عليه وسلم انك لا تستطيع ان تحول قلوبهم عما هي
عليه من الاباء ولا تملك ان توقع الايمان في نفوسهم مع اصرارهم على كفرهم واستمرارهم على
جهلهم وصدهم باسماعهم عما تقوله لهم وتتلوه عليهم كان اللائق بهذا ان يجعل حال النبي
صلى الله عليه وسلم حال من قد ظن انه يملك ذلك ومن لا يعلم يقينا انه ليس في وسعه شئ اكثر
من ان يحذر وينذر فاخرج في اللفظ مخرجه اذا كان الخطاب مع من يشك فقيل ان انت
الا نذير ونظيره انك تقول للرجل تطيل مناظرة الجاهل ومقاولته انك لا تستطيع ان تسمع
الميت وان تفهم الجماد وان تحول الاعمى بصيرا وليس بيدك الا تبين وتحتج وليس عليك اكثر
من ذلك لا تقول ههنا انما الذي بيدك ان تبين وتحتج ذاك لانك لم تقل له انك لا تستطيع ان
تسمع الميت حتى جعلته بمثابة من ظن انه يملك وراء الاحتجاج والبيان شيئا وهذا واضح
فاعرفه ولما قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم فجاء بانما لانه ابتداء كلام قد امر النبي عليه السلم
ان يبلغه اياهم ويقوله معهم وليس هو جوابا لكلام سابق قد قيل فيه ان انت الا بشر
فيجب ان يؤتى به على وفق ذلك الكلام ويراعى فيه حذوه كما كان ذلك في الآية الاولى وجملة
الامر انك متى رايت شيئا هو من المعلوم الذي لا يشك فيه قد جاء بالنفي والاثبات فذلك لتقدير
معنى صار به في حكم المشكوك فيه كقوله تعالى وما انت بمسمع الآية واعلم ان الشارح جعل
قوله تعالى ان انتم الا بشر مثلنا من باب الاخراج لا على مقتضى الظاهر وفيه نظر لانه
من مقتضى الظاهر تبين لك ذلك قوله الا والمخاطب عند المتكلم مرتكب للخطاء مع اصرار
والرسل عند الكفار كانوا كذلك فالعبرة ههنا لاعتقاد المتكلم لا ما عليه المخاطب فتامل
وقوله عز وعلا قل لا املك لنفسي نفعا ولا ضرا الآية مبتدا وقوله منصوب في هذا
القالب خبره اى القالب الذي صب فيه قوله تعالى وما انت بمسمع من في القبور ان انت
الا نذير وهو على مقتضى الظاهر ان المخاطب عند المتكلم مرتكب للخطاء مع اصرار تقديرا
اذ اخرج الكلام لا على مقتضى الظاهر ويعضده ما قال الشيخ عبد القاهر ومثل هذا في ان
المتقدم من الكلام اقتضى ان يكون اللفظ كالذي تراه من كونه بان والا قوله تعالى قل لا املك
لنفسي الآية بيان ذلك ان قوما من اليهود لما قالوا يا محمد اخبرنا متى الساعة ان كنت نبيا
فانا نعلم متى هي وبالغوا في السؤال عنها حتى كرر الله تعالى حكاية عنهم فقال يسالونك

في اودية واحدة الوادي على غير القياس كانه جمع ودي كسري وسري ... النهر صح

لسنه

جرجاني عبد القاهر

عن الساعة يسألونك كانك حفى عنها اى كانك عالم بها وحقيقته كانك بليغ فى السؤال عنها لان من بالغ فى المسئلة عن الشئ والتنقير عنه استحكم علمه فيه ورصن وكان ذلك انتحا منهم مع علمهم ان الله تعالى قد استأثر بعلمها وقيل ان قريشا قالوا له عليه السلام ان بيننا وبينك قرابة فقل لنا متى الساعة فقيل يسألونك عنها كانك حفى تتحفى بهم فتختصهم بتعليم وقتها لاجل القرابة وتزوى علمها عن غيرهم وقيل كانك حفى بها اى عالم بها بليغ فى العلم بها ولكن اكثر الناس لا يعلمون انه العالم بها وانه المختص بالعلم بها ثم تنزلوا لمنزلة من ظن انه عليه السلام عالم بالغيب مصرا فقال تعالى قل لا املك الآية هو اظهار للعبودية و الانتفاء عما يختص بالالوهية من علم الغيب اى انا عبد ضعيف لا املك لنفسى اجتلاب نفع ولا دفع ضر كالمماليك والعبيد الا ما شاء ربى ومالكى من النفع لى والدفع عنى ولو كنت اعلم الغيب لكانت حالى على خلاف ما هى عليه من استكثار الخير واستغزار المنافع واجتناب السوء والمضار حتى لا يمسنى شئ منها ولم اكن غالبا مرة ومغلوبا اخرى فى الحروب ورابحا وخاسرا فى التجارات ومصيبا ومخطئا فى التدابير ان انا الا عبد ارسلت نذيرا وبشيرا وما من شانى ان اعلم الغيب لقوم يؤمنون يجوز ان يتعلق بالنذير وبالبشير جميعا لان النذارة والبشارة انما تنفعان فيهم او يتعلق بالبشير وحده ويكون المتعلق بالنذير محذوفا اى الا نذير للكافرين وطرنق انما يسلك مع مخاطب مخطئ فى تعار لا يصر فيه على خطائه او فى مقام يجب عليه فيه ان لا يصر على خطائه لما معه من معنى اذا تامله لا يصر لا تقول فى قصر الموصوف على الصفة انما زيد يجئ وفى قصر الصفة على الموصوف انما يجئ زيد الا والسامع يتلقى كلامك بالقبول لعلمك انه لا يجهله ولا يدفع صحته وكذا ومثل ما ذكرنا لا تقول انما الله اله واحد الا ويجب على السامع ان يتلقاه بالقبول لمقام البراهين القاطعة والحجج الساطعة والاصل فى انما ان يستعمل فى حكم لا يجوز لا يمنع عليك تحققه من قولهم اعوزه الدهر اذا احوجه اما لانه فى نفسه امر جلى لانه تذكير لامر فى نفسه ثابت معلوم او لانك تدعيه جليا واضحا وان لم يكن فى نفسه ظاهرا معلوما فمن القسم الاول الى الجلى المكشوف فى نفسه لا من قوله تعالى انما انت منذر من يخشاها وقوله انما يستجيب الذين يسمعون وقولهم انما يعجل من يخشى الموت الفوت وذلك لان كل عاقل يعلم انه لا يكون استجابة اى اجابة ممن يسمع ويعقل ما يقال له ويدعى اليه وان من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب وكذلك معلوم ان الانذار انما يكون انذارا ويكون له تاثير اذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه ويصدق بالبعث والساعة فاما الكافر الجاهل فالانذار وترك الانذار معه واحد وان من العلوم الثابت فى النفوس انه من لم يخش الفوت لم يعجل ثم تقفه تلينه من التى فيق من قولهم رق له قلبى وارق الوعظ قلبه ورققه من صلة الرحم بيان ما يجب التحفى الشفقة والتلطف من قولهم تحفى بى فلان وحفى بى حفاوة اذا تلطف بى وبالغ فى اكرامى وهو حسن التحفى بغرهم وحفى بهم انما هو اخوك وانما هو صاحبك القديم لا تقوله لمن يحمل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه ويقر به الا انك تريد ان تنبهه للذى يجب عليه من حق لاخ وحرمة الصاحب ومنه قول المتنبى انما انت والد والاب القاطع احنى من واصل الاولاد لم يرد ان يعلم كافورا انه

والد ولا ذاك مما يحتاج كافور فيه الى اعلام ولكنه اراد ان يذكره منه بالامر المعلوم ليبنى عليه استدعاء ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد وقولك لصاحبك انما الله اله واحد لان وحدانيته امر جلى بآياته ظاهر ببراهينه ففى كل شئ له آية تدل على انه واحد ومن الثانى اى الذى يدعيه جليا قول الشاعر انما مصعب البيت لسم رجل شهاب شعلة نار ساطعة كائن من عند الله تجلت تكشفت عن وجهه الظلماء اى الظلام يريد طهارة نسبه وهم يصفون ببياض الوجه كما يصفون بسواده فى ضد ذلك ادعى الشاعر ان كون مصعب كما ذكر جلى مشهور وانه وان الادعاء فيما يمدحون به عادة للشعراء يدعون الجلاء بفتح الجيم والمد اى الوضوح والظهور قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله ادعى فى كون الممدوح بهذه الصفة انه امر ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء اذا مدحوا ان يدعوا فى الاوصاف التى يذكرون بها الممدوحين انها ثابتة لهم وانهم قد شهروا بها وانهم لم يصفوا الا بالظاهر المعلوم الذى لا يدفعه احد كما قال الشاعر ويعذلنى البيت افناء سعد اى ناس لا نعلم ممن هم من قبيلة سعد يقول بلوغنى ناس منها على مدحى وذكرى بالجميل ايامهم والحال انى ما مدحتهم الا بالاوصاف التى علمت سعد ثبوته لهم من الجميل وكما قال البحترى لا ادعى لابى العلاء البيت اى لا امدحه بفضيلة ولا اثبت له مزية حتى يسلم تلك الفضيلة له عدوه لان شهادة العدو على فضيلة امرئ ابلغ من غيره وفيه انها من الشهرة قد بلغت الى ان لا يمكن لعدوه اخفاؤها وكما قال آخر فيا من ليه البيت يقول يا النبى بن عمران كل منتمى له مثل وشبه وان كان ممن جمع الفضائل كلها هل له نظير اى ليس له نظير استفهام بمعنى النفى فافهم وما حكى اما معطوف على قوله وقولك للرجل او على قوله فيا من والثانى اقرب قوله معترفة الخبر يعنى المفسد باللام ومتوسطة بالفصل اى بالضمير المسمى بالفصل اعنى هم ومصدرة بحرف التنبيه اعنى الا قاله الامام رحمه الله ومثله قولهم انما هو اسد وانما هو نار وانما هو سيف صارم اذا ادخلوا انما جعلوا ذلك فى حكم الظاهر المعلوم الذى لا ينكر ولا يدفع ولا يخفى واما الخبر بالنفى والاثبات نحو ما هو الا كذا فيكون لامر ينكره المخاطب ويشك فيه والفرق بين الاول ومن الجلى بنفسه والثانى وهو ما تدعى الشاعر انه جلى انه لا يجوز ان يقال ما هو الا اخوك ولا ما انت الا منذر من يخشاها ويجوز ان يقول ما مصعب الا شهاب لانه ليس من المعلوم على الصحة وانما ادعى الشاعر فيه انه كذلك ثم قال رحمه الله واذا كان هذا هكذا جاز ان تقول له بالنفى والاثبات الا انك تخرج المدح حينئذ عن ان يكون على حد المبالغة من حيث لا يكون قد ادعيت فيه انه معلوم وانه بحيث لا ينكره منكر ولا يخالف فيه مخالف واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه بالطرق الاربعة المذكورة التى سمعت تفصيلها اى آن ان نذكر اى القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه كالامثلة المذكورة فى المتن ونحن نذكر القصر فى ذلك اى فى الفاعل والمفعول والمفعولين وذى الحال والحال بطريق النفى والاستثناء وطريق انما دون ما سواهما اى سوى النفى والاستثناء وانما فلهما فللنفى والاستثناء وانما هناك اى فى الفاعل والمفعول الى آخره عدة اعتبارات يجب ان تراعى فلا بد فلا فراق من ان نتلو تلك الاعتبارات عليك لتحفظها اعلم انك اذا اردت قصر الفاعل على المفعول حتى اذا كان الغرض بيان المضروب من هو

و الاخبار بانه عمرو خاصة دون غيره قدمت المرفوع على المنصوب وادخلت حرف الاستثناء
على المنصوب فقلت ما ضرب زيد الا عمرا ومعناه لم يضرب غير عمرو واذا اردت قصر المفعول
على الفاعل اى اذا كان الغرض بيان الضارب من هو والاخبار بانه زيد خاصة دون غيره
قدمت المنصوب على المرفوع فقلت ما ضرب عمرا الا زيد ومعناه لم يضربه غير زيد والفرق
بين المعنيين ظاهر وذلك ان عمرا المفعول فى الاول فى قصر الفاعل على المفعول لا يمتنع ان يكون
مضروب غير زيد اى لا يجوز ان يكون مضروب غيره وان زيدا فى الثانى فى قصر المفعول على الفاعل
لا يمتنع ان يكون ضاربا غير عمرو اى يجوز ان يكون قد ضرب غير عمرو ويمتنع فى قصر الفاعل على
المفعول ان يكون ضاربا غير عمرو اى لا يجوز ان يكون ضاربا غيره والسر فى انه لم يكن تقديم الفاعل
فى هذا التاخير ولم يكن ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد سواء فى المعنى ان الاختصاص
يقع فى واحد من الفاعل والمفعول ولا يقع فيهما جميعا ثم انه يقع فى الذى يكون بعد الا منهما
دون الذى قبلها لاستحالة ان يحدث معنى الحرف فى الكلمة قبل ان يجى الحرف واذا كان الامر
كذلك وجب ان نفترق الحال بين ان تقدم الفاعل على المفعول فتقول ما ضرب عمرا وبين ان
تقدم المفعول على الفاعل فتقول ما ضرب عمرا الا زيد لانا ان زعمنا ان الحال لا تفترق جعلنا
المتقدم كالمتاخر فى جواز حدوثه فيه وذلك يقتضى المحال الذى هو ان يحدث معنى الا فى الاسم
من قبل ان يجى بها فاعرفه واذ قد عرفت ذلك فاعرف ان الاختصاص مع الا يقع فى كل الاحوال
فى الذى يلى الا متاخرا عنه فاعلا كان او مفعولا مع تعدد المستثنى وذلك اذ تقول فى الاول
فى ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد بتقديم حرف الاستثناء مع المستثنى المفعول على
الفاعل وفى الثانى فى ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب الا زيد عمرا بتقديم حرف الاستثناء مع المستثنى
الفاعل على المفعول فتقدم وتؤخر كما ذكرنا والمعنى باق على حاله لان المقدم فى النية مؤخر
وعلى العكس الا ان هذا التقديم والتاخير حين استلزم قصر الصفة اى الفعل فان الفعل صفة
فى الفاعل قبل تمامها على الموصوف لان تمامها باسناد الفعل الى الفاعل وبوقوع الفعل على
المفعول قل دوره فى الاستعمال اى قل استعمال ذلك لما ذكر وهذه العبارة تؤذن بجواز
هذا التقديم والتاخير لان الصفة تعليل لقوله استلزم قصر الصفة قبل تمامها وذلك لان
الصفة المقصورة اعنى الضرب فى قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هى ضرب صادر عن زيد لا الضرب
مطلقا والصفة المقصورة على زيد فى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد هى الضرب الواقع على عمرو
فاذا قدمت واخرت لزم ما ذكر قال العلامة قوله لا الضرب مطلقا وهو ما يفيده التقديم
والتاخير لا اقتضائه ما ليس بمراد وهو انه لا مضروب غير عمرو اى لا ضارب الا ومضروبه عمرو
حتى انهم ذهبوا فيه الى انه على كلامين يعنون به كان القائل ابهم اولا فقال ما ضرب الا عمرا فقيل
من ضربه فقال زيد وقال فى الصورة الثانية فى قوله والصفة المقصورة على زيد فى قولنا ما ضرب
عمرا الا زيد هى الضرب لعمرو لا الضرب مطلقا اذ المراد حصر الضرب الواقع على عمرو المفعول فى
زيد الفاعل لا حصر الضرب الواقع مطلقا فى زيد لادائه الى ما ليس بمراد وهو انه لا ضارب غير زيد
اى لا مضروب الا وضاربه زيد ولى فيه نظر لانا لا نسلم ان قولنا ما ضرب الا عمرا زيد على التقديم
يفيد قوله لا مضروب غير عمرو اى لا ضارب الا ومضروبه عمرو لان الضرب فى العبارة الاولى وهى

وادخلت حرف الاستثناء على المرفوع صح

زيد الا

ما ضرب

ما ضرب زيد الا عمرا مسند الى زيد وعمرو مستثنى ولا اثر لتقديم المستثنى مع حرف الاستثناء
فى فك الاسناد فالصفة فى صورة التقديم مسند الى زيد كما كان قبل والكلام تم باخره فيكون المعنى
حصر ضرب زيد على عمرو لا الضرب المطلق وقوله انه على كلامين الى اخره غير مستقيم لانه حينئذ
يكون زيد جواب سؤال مقدر ومرفوع بفعل مضمر ويبقى الفعل بلا فاعل ولا ما يقوم مقامه هذا
خلف ولا نسلم ايضا ان قولنا فى صورة التقديم ما ضرب الا زيد عمرا يفيد قوله لا ضارب غير زيد
اى لا مضروب الا وضاربه زيد لان الفعل فى غير التقديم واقع على عمرو ولا اثر لتقديم المستثنى
مع حرف الاستثناء المرفوع بضرب فى نفى تعلق الفعل بعمرو فالصفة فى صورته التقديم
واقعه على عمرو كما كان قبل وانما تم الكلام باخره فافهم ثم قال واعلم ان العلامة رحمه الله شجع
على ذلك ما قاله الشيخ عبد القاهر رحمه الله اعلم ان الذى ذكرناه من انك تقول ما ضرب الا
عمرو زيدا فتوقع الفاعل والمفعول جميعا بعد الا ليس باكثر الكلام وانما الاكثر ان تقدم المفعول
على الا نحو ما ضرب زيدا الا عمرو وحتى انهم ذهبوا فيه اعنى فى قولك ما ضرب الا عمرو زيدا الى انه على
كلامين وان زيدا منصوب بفعل مضمر حتى كان المتكلم بذلك ابهم فى اول امره فقال ما ضرب
الا عمرو ثم قيل له من ضرب فقال ضرب زيدا وهنالك ان تاملت معنى لطيف يوجب ذلك وهو
انك اذا قلت ما ضرب زيدا الا عمرو وكان غرضك ان تختص عمرا بضرب زيد لا بالضرب على الاطلاق
واذا كان كذلك وجب ان تعدى الفعل الى المفعول من قبل ان تذكر عمرا الذى هو الفاعل لان
السامع لا يعقل عنك انك اختصصته بالفعل معدى حتى يكون قد بدأت فعديته اعنى لا يفهم
عنك انك اردت ان تختص عمرا بضرب زيد حتى تذكره له معدى الى زيد فاما اذا ذكرته غير
معدى فقلت ما ضرب الا عمرو فان الذى يقع فى نفسه انك اردت ان تزعم انه لم يكن من
احد غير عمرو ضرب وانه ليس هاهنا مضروب الا وضاربه عمرو فاعرفه اصلا فى مسائل
التقديم والتاخير انتهى كلامه واقول ان هذا التوهم من الشايع فى قصر المفعول
على الفاعل دون قصر الفاعل على المفعول لان هذا التوهم يضمحل بخلو الفعل عن الفاعل
فى قصر الفاعل على المفعول الا ترى الى ان الشيخ ضرب المثال فى قصر المفعول على الفاعل
دون قصر الفاعل على المفعول والشارح سوى بينهما وفيه تعسف ثم قال قال ابن
الحاجب لا يستقيم ما ضرب الا عمرا زيد ولا ما ضرب الا زيد عمرا لانه ان جوز تعدد
المستثنى المفرغ بعد الا فى قبيلين فى قولك ما ضرب الا زيد عمرا اى ما ضرب احد احدا الا
زيد عمرا كان الحصر فيهما معا والغرض الحصر فى احدهما فيخرج الكلام بذلك الى معنى اخر غير
مقصود وان لم يجوز كانت المسئلة الاولى يعنى ما ضرب الا عمرا زيد ممتنعة لبقائها بلا فاعل ولا
ما يقوم مقام الفاعل لان التقدير حينئذ ضرب زيد فيبقى ضرب الاول بغير فاعل وفى الثانية
يعنى ما ضرب الا زيد عمرا يكون عمرا منصوبا بفعل مقدر غير ضرب الاول فيصير جملتين ولا يكون
فيها تقديم فاعل على مفعول ولى فيه نظر لانا اثبتنا عدم جواز تعدد المستثنى لكن لا نسلم
بقاء الفعل بلا فاعل ولا ما يقوم مقامه فى المسئلة الاولى حينئذ فان تقديره ضرب زيد ليكون زيد
مرفوعا بفعل مقدر ويقع جوابا السؤال مقدر معنوى ويبقى ضرب المذكور بلا فاعل
تعسف وعدول عن الظاهر المستفيض وهو ان يكون زيد مرفوعا بالفعل المذكور ولا نسلم

فكان المعنى لم تضرب عمرا الا زيد صح

في المسئلة الثانية ان يكون عمرا منصوبا بفعل مقدر لانه خروج عن المنهج المعتد ومن نصبه بالفعل
المذكور الى الجملة المتعسف لان تقديم المستثنى مع كلمة الاستثناء لا يخرجه عن كونه مفعول الفعل
المذكور فلا افتقار الى تقدير فعل مع انه خلاف الاصل فعلى ذلك في الكلام تقديم وتاخير فتامل ثم
تمسك العلامة بقول الشيخ عبد القاهر وقال قال الامام السبب في عدم تساوي ما ضرب زيد الا
عمرا وما ضرب عمرا الا زيد في المعنى ونقل كلامه عن آخره وهو ما ذكرنا قبل في انتفاء المساواة
في الصفة الاولى لهذه الصفة وذلك غير مجد عليه لان المستثنى في عبارته الاولى عمرو وفي عبارته
الثانية زيد وليس كلامنا في ذلك بل كلامنا فيما يكون المستثنى في العبارتين متحدا فالشيخ اورد هذا
الكلام في موضع آخر في غير ما نحن بصدده فتدبر قوله واذا اردت قصر احد المفعولين على الآخر
قلت في قصر زيد على الجبة ما كسوت زيدا الا جبة على معنى لم اكسه غير الجبة فيفهم ان لا يمتنع
انه قد كسى غير زيد جبة ويمتنع انه كسى زيدا قباء ونحوه او ما كسوت الا جبة زيدا يعني بتقديم
المستثنى وحرف الاستثناء معه وتوخر المفعول الاول والمعنى بحاله وهذا بعضه ذكرنا آنفا
في قصر الفاعل على المفعول وبالعكس وفي قصر الجبة على زيد ما كسوت جبة الا زيدا على معنى لم
اكسها غير زيد فلا يمتنع انه قد كسى زيدا غير الجبة ويمتنع انه كسى الجبة غير زيد او ما كسوت الا
زيدا جبة فتقدم وتوخر والمعنى على حاله وفي نحو ظننت زيدا منطلقا اراد وحكم باب افعال القلوب
حكم باب كسوت في ما ذكر من التقديم والتاخير وعدم ذلك والفصل بقوله نحو لان الاول هي الذي تغاير
مفعولاه بخلاف باب ظننت ولاختلاف خواص البابين وكذا الحكم في قصر ذي الحال على الحال وعكسه
من التقديم والتاخير والترك على حاله وتنويعه وفصله عما قبله بقوله واذا اردت قصر ذي
الحال على الحال لمكان الاختلاف لانهما باب آخر على حياله في علم النحو يخالف في الحكم والوضع
لما قبله واشتراك باب ظننت وكسوت في قصر احد المفعولين على الآخر وان تغاير معنى لا احدهما
دون الآخر وقس معنى الاختصاص في ظننت والحال على ما تقدم من كسوت وغيره والاصل
اي الذي يبتني عليه ويرجع اليه في جميع ذلك في سبب جملة ما مر ذكره بطريق النفي والاستثناء
وهو ان الا في الكلام الناقص في الاستثناء المفرغ لنقصانه بحذف المستثنى منه وتفريغه
باعماله في المذكور يستلزم فاعله ضمير الا اي يستدعي ويستتبع ثلاثة اشياء احدها المستثنى منه
لان الا في الاستثناء المتصل لاخراج شيء عن شيء واثبات ضد الحكم له ولا بد للاخراج من مخرج منه
وثانيها العموم في المستثنى منه اي ان يكون المقدر عاما لان الاستثناء الناقص معناه نفي الحكم
عن كل ما عدا المستثنى ولا شيء في الكلام مما خصص ويعين المسكوت عنه فالكل عنده عام الخصص
سواء في النفي فلو خصصنا حينئذ يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا مرجح وذلك ممتنع
ولذلك ولاستيجاب الا في الكلام عموم المستثنى ترتبا معللا لذلك في علم النحو تقول اي قالوا تانيث
الضمير ويروى في تانيث الضمير مع حرف الجر في كانت في قراءة ابي جعفر المدني ان كانت الا
صيحة بالرفع على كان التامة اي ما وقعت الا صيحة وهو اقتباس من قراءة ابي جعفر وبيان له
وانما قال بالرفع ليشير الى انها تقرا بالنصب وهي المشهور اي ان كانت الاخذة او العقوبة الا
صيحة فالكون في شيء من هذا الباب وفي نحو عطف على في كانت اي تقول في تانيث ترى المبني
للمفعول في قراءة الحسن البصري فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وبالتاء للمقطنة

مخففة

من فوق وليست بالقوية وهذا القيد للتفادي عن قراءة النصب وترى على البناء للفاعل
وتاء الخطاب للرائي من كان وعن القراءة بالياء من تحت للمبني للمفعول لئلا يشتبه عما نحن له
وقبله تدمر كل شيء اي تهلك الريح من نفوس عاد واموالهم الجم الكثير فعبر عن الكثرة
بالكلية فاصبحوا اي قوم هود وفي بقيت اي تقول في تانيث بقيت البيت اوله طوى النحز
والاجراز ما في غروضها وما بقيت الا الضلوع الجراشع طوى اي هزل وفاعله النحز وهو الدفع والنخس
وقد نحزته برجلي ركلته اي ضربته والاجراز جمع جرز بالتحريك وفيه اربع لغات جرز
وجرز مثل عسر وعسر وجرز وجرز مثل نهر ونهر وجمع الجرز جرزة مثل
جحر وجحرة وجمع الجرز اجراز مثل سبب واسباب وهو الغلظ من قولهم ارض جرز
لا نبات بها كانه انقطع عنها او انقطع عنه المطر والجرز ايضا السنة المجدبة ما في غروضها
مفعول طوى والغرضة بالضم التصدير وهي للرحل بمنزلة الحزام للسرج والبطان للقتب
والجمع غرض مثل بسرة وبسر ويقال للغرضة ايضا غرض بالفتح والجمع غروض مثل فلس
وفلوس والضلوع واحدها الضلع والجراشع واحدها جرشع وهو من الابل العظيم ويقال عظيم
الصدر المنتفخ الجنبين يصف النوق يقول هزل الركل والحث على المشي والتحط ما في بطنها
فما بقيت منها الا الضلوع المنتفخة للتطرح خبر قوله تانيث الضمير على الرواية الاولى وتعليل
لمقول القول المحذوف في الرواية الثانية اي تقول في تانيث الضمير انث للنظر الى ظاهر اللفظ
دون المعنى وهو الصيحة والمساكن والضلوع لان الكلام الناقص فرغ فيه العامل للمنطوق به
فهو جار في الاعراب كما يكون الاستثناء رفعا ونصبا وجرا والتفريغ جار في كل شيء في الصفات
وغيرها قال تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون والصفة تكون بالمفرد والجملة والحكم
واحد في الصفة وان كان عاملا في المعنى في المحذوف فافهم لا يقال الاستثناء الناقص معناه
نفي الحكم عن كل ما عدا المستثنى وذلك لا يستقيم في الصفات لانك لو قلت ما جاءني احد الا راكب لم
يستقم ان ينفى جميع الصفات حتى لا يكون عالما وحيا مما لا يصح انفكاكه عنه لانا نقول المراد
بالصفات ما يمكن انتفاؤها مما يضاد المثبت لانه قد علم ان جميع الصفات لا يصح انتفاؤها وانما
الغرض نفي ما يضاد المذكور بعد الا ولما كان ذلك معلوما سوغ فيها استعماله بطريق النفي والاثبات
المفيد للحصر وايضا ان هذا الكلام يرد جوابا لمن غلط فنفى تلك الصفة واثبت صفة اخرى
تضادها او اثبت الصفة لموصوفين فيخاطب على قصد الرد وتقض ما زعم والغرض اثبات
تلك الصفة ووضوحها والاصل اي القياس لا الاستعمال على تذكير الفعل لان المعنى ما وقع شيء
الا صيحة وان الصيحة في حكم فاعل الفعل قاله صاحب الكشاف ولا يرى شيء الا مساكنهم
وما بقي شيء الا الضلوع وكذا المساكن والضلوع في حكم الفاعل لاقتضاء المقام اي لاستلزام الكلام
الناقص عموم المستثنى منه لما ذكر والاقتضاء مضاف الى الفاعل ومعنى شيء مفعوله الظاهر ان
قوله معنى مقحم خروجه ودخوله سواء نحو قول لبيد الى الحول ثم اسم السلام عليكما وذي الرمة
داع يناديه باسم الماء مبغوم وحكوا هذا حي زيد واتيتك وحي فلان قائم والمعنى السلام
والماء وهذا زيد وفلان قائم اي لاقتضاء المقام شيئا من الاشياء واعلم ان في قوله رحمه الله
تانيث الضمير تسامحا وحق الكلام تانيث الفعل لان كانت وترى وبقيت لم يتحمل الضمير والابلغ

ان يرفع فعل اسمين مضمرًا او مظهرًا وهو غير مستقيم و ثالثها مناسبة المستثنى منه المقدر
للمستثنى في جنس المستثنى في ماهيته وحقيقته و يستقيم ان تطلق اسم عليهما كالاحد في قولنا
ما جاءني الا زيد و الملبس في قولنا ما كسوت زيدًا الا جبة و في صفته وصف المستثنى اعني بصفته
كون المستثنى فاعلا الى آخره و الظاهر من له للمستثنى باقي كلامه واضح و هذه المسلمات بالفتح
على لفظ المبني للمفعول اي مسلمات الا في الكلام الناقص يعني تقدير المستثنى منه و توجيه و
مناسبته تلك لا احكام اي المذكورة من اول الفصل في القصر بطريق النفي و الاستثناء فيما بين الفاعل
والمفعول والمفعولين وذي الحال و الحال و افاد الشارح في قوله بصفته ان الضمير للمستثنى منه
في قوله مناسبا له ايضا كذلك و فيه نظر لا يخفى كل النظم قوله بيان ذلك الى قوله كائنا على حال
من الاحوال الا راكبا اللباس و الملبس يلبس لا تتعداه الى من عداه اراد لا تتعدى الجبة زيدًا
منتهيًا الى من عداه بدا و باقي الفاظه ظاهر لا يفتقر الى البيان قوله و اذا قلت ما اخترت رفيقا
الا منكم فيه اشعار بكون بدل احد المفعولين بغير واسطة جار و مجرور فهو من باب قصر احد المفعولين
على آخر فالاختصاص في منكم دون رفيقا قوله من جماعة من الجماعات مستثنى عام موافق للمستثنى
في جنسه و وصفه لانه مفعول به بواسطة و اذا قلت ما اخترت منكم الا رفيقا كان التقدير ما اخترت
منكم احدا متصفا باي وصف كان الا رفيقا و الجار و المجرور مقصور على الرفيق و المستثنى منه المقدر
عام مناسب للمستثنى في جنسه و وصفه فان الرفيق بمعنى المرافق وهو صفة كالجليس بمعنى الجالس
فيحتمل انك قد اخترت من غير المذكورين رفيقا و يمتنع انك اخترت منهم غير الرفيق و كذا الى وكان
ان المثالين المذكورين لم يعريا عن فرق و هو ان في الاول الرفيق مقصور على الجار و المجرور و التقدير
من جماعة من الجماعات و في الثاني الجار و المجرور مقصوران على الرفيق و المقدر احدا متصفا
باي وصف كان اذا قدمت و اخرت فقلت ما اخترت الا رفيقا منكم يتقدم المقصور عليه مع حرف
الاستثناء بحالهما على المقصور في الصورة الثانية اعني ما اخترت منكم الا رفيقا و هو الاصل بدل
مكان ان تقول ما اخترت الا منكم رفيقا يتقدم المقصور عليه مع حرف الاستثناء بحالهما على المقصور في
الصورة الاولى لا يريد ما اخترت رفيقا الا منكم لم يعر عن فرق لان صورة التقديم و التاخير نوع له
غير التقديم و اذا كان في الاصل فرق فضي ففي الفرع الذي بمنزلته و معناه ايضا فرق و هذا
الفرق اي بين المثالين تطلع على الفرق بين قول الشاعر السيد الحميري حيث تعرض
على بني العباس يخاطبهم لو خير المنبر فرسانه ما اختار الا منكم فارسا و الاصل ما اختار
فارسا الا منكم لما انا قدمنا آنفا ان تذكرت ان الاصل في ما ضرب الا عمرو زيدا بابقاء الفاعل
و المفعول جميعا بعد الا ليس باكثر الكلام و انما الاكثر ان تقدم المفعول على الا نحو ما ضرب زيدا
الا عمرو و لذا لا خفى يعقل السامع منك انك تريد اختصاص الفعل على الاطلاق غير معنى فالمقصود
فارس المقصور عليه منكم و بين ما اذا قلت ما اختار الا فارسا منكم لان المقصود منكم و المقصور عليه
فارسا فان الاصل ما اختار منكم الا فارسا لما ذكرنا و التقدير ما اختار منكم احدا متصفا باي وصف كان
الا فارسا و كون الاول ابلغ في المدح لا يخفى على من غاص في هذا العلم بنظر ثاقب و افاد الشارح
رحمه الله في ما اختار الا فارسا منكم ان التقدير ما اختار منكم شيئا من الاشياء الا فارسا فيه تعسف
فتامل ومن هنا يعرف ان تقديم المستثنى مع حرف الاستثناء بحالهما لا يؤدي الى ما التبس عليه و هو جائز

بان الحكم لا يختلف حيث صح

و التقدير ما اختار فارسا من جماعة من الجماعات الا منكم صح

غير انه

غير انه مكثور في الاستعمال بما ليس فيه تقديم و تاخير و اذا عرفت هذا يعني الاختصاص فيما بين الفاعل
و المفعول و المفعولين و ذي الحال و الحال بطريق النفي و الاستثناء فاعرف ذلك الاختصاص فيما بينها
بعينه في انما لا تصنع لا تفعل شيئا غير الذي ذكر لك و هو بيان فاعرفه و لذلك فصل و انض
و انفذ في الحكم الذي ذكرنا في انما معطوف على لا تصنع غير محل انه حال من الحكم اي غير مدافع الحكم
يعني لا يدفعه و يمنعه احد نزل بيان لا تصنع الى آخره و لذلك قطع القيد الاخير اي اللفظة
المتاخرة من الكلام الواقع بعد انما منزلة المستثنى بمفعول مطلق لنزل فكما ان الاختصاص ابدا
في المستثنى فكذلك الاختصاص في القيد الاخير في انما نحو ذلك و اذ قد عرفت هذه المعاني
في الكلام بالنفي و الاستثناء فاعلم انها بجملتها قائمة لك في الكلام بانما الا شيئا يسيرا سأذكره لك
فقد تعطف على نزلك نحو انما يضرب زيد تقديره ما يضرب الا زيد في جميع الامثلة فان الاختصاص
في زيد في المثال الاول و في الثاني في عمرو و في الثالث في ظرف الزمان و في الرابع في ظرف المكان
كذلك في انما من غير فصل يعني اذا قلت ما يضرب الا زيد كان الغرض قصر الضرب في زيد و لذا
الذي هو وصف في زيد الموصوف كذلك اذا قلت انما يضرب زيد كان الغرض قصر الضرب في زيد
وكذا اذا قلت ما يضرب زيد الا عمرا كان الغرض قصر الفاعل على المفعول فكذلك اذا قلت انما يضرب زيد
عمرا يفيد قصر الفاعل على المفعول و قس سائر الامثلة عليه و كذلك اذا قلت انما زيد يضرب اي و كالامثلة
المذكورة فقد هذا تقديره ما زيد الا يضرب و انما قطعه عما قبله لكون الامثلة المار ذكرها لقصر الصفة على
الموصوف و ههنا لقصر الموصوف على الصفة على العكس من ذلك و لا تجوز معه مع انما هذا شروع
فيما استثنى قبل من قوله لا تصنع شيئا غير ما اذكره لك و لا تنفسه اي و لا تقيس انما في ذلك في التقديم
و التاخير عليه على ما و الا فذاك فيما و الا اصل في باب القصر لا بتناء امر انما عليه و هذا اي انما
كالفرع عليه على ما و الا في باب القصر و ذلك لتضمن انما معنى ما و الا في افادة القصر بدليل
انفصال الضمير مع انما و قد سبق طرف من ذلك في الثالث من طرق الحصر في قوله و السبب في ذلك
الى آخر كلامه ان تذكرت و التقديم و التاخير هناك في باب النفي و الاستثناء غير ملبس مخيف معناه
اي اذا قدمت و اخرت لا يشتبه على السامع معناه و هو دليل ثان لان الاختصاص يكون فيما
لتصل بالاختتام عنده دون القيد الاخير فاذا قدم الا مع المستثنى غير مختال عن مكانه لا يتغير
معناه و لا يلتبس ههنا اي التقديم و التاخير في باب انما مؤد الى الالتباس اختفا لان الحصر
ابدا في ما وقع آخر الكلام فاذا قدم المتاخر وقع الاختصاص في غير ما هو المطلوب اختصاصه
فيتغير معنى الكلام و كذلك تقدر انما هذا لك عطف على فتقدر انما يضرب زيد يعني ان الامر في المبتدا
و الخبر اذا كانا بعد انما على العبرة التي ذكرت لك في الفاعل و المفعول اذا انت قدمت احدهما
على الآخر اي انك ان تركت الخبر في موضعه فلم تقدمه على المبتدا كان الاختصاص فيه و ان
قدمته على المبتدا صار الاختصاص الذي كان فيه في المبتدا فتقولنا انما هذا لك تقديره ما هذا
الا لك فيكون الاختصاص في هذا و الدليل على ذلك انك تقول في الاول انما هذا لك لا لغيرك و
في الثاني انما لك هذا لا ذاك و الى هذا اشار بقوله حتى اذا اردت الجمع بين انما و طريق العطف
تقول كذا و كذا و حينئذ يكون الاختصاص في الذي اذا جئت بلا العاطفة كان العطف عليه
و العلم فيه قوله تعالى انما عليك البلاغ و علينا الحساب و قوله انما السبيل على الذين يستاذنونك

بلغ

فان المعنى واضح في ان الاختصاص في الآية الاولى للمبتداء وهو البلاغ والحساب دون الخبر
وهو عليك وعلينا وفي الثانية في الخبر وهو على الذين يستأذنونك وانما ياخذ زيدا عمرو
فالاختصاص في زيد الفاعل لان العطف بلا لا يصح عليه وانما زيد ياخذ لا يعطي الاختصاص في ياخذ
لان العطف عليه ومن هذا وما ذكرنا من ان الحصر ابدا في القيد الاخير في انما وهو بمنزلة المستثنى
تعثر على الغرض تطلع على الفرق بين قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء بتقديم المنصوب
على المرفوع وبين قولنا انما يخشى العلماء الله بتقديم المرفوع على المنصوب فان فيه عونا عليه وذلك ان
ان تقديم اسم الله انما كان لاجل ان المطلوب ان يبين الخاشون من هم ويخبر بانهم العلماء
خاصة دون غيرهم فهو يقتضي انحصار خشية الله على العلماء وتاخير اسم الله وتقديم العلماء
كان على ضد ما هو عليه في الآية وكان المقصود بيان المخشي من هو والاخبار بانه الله تعالى
دون غيره ولم يجب حينئذ ان تكون الخشية من الله مقصورة على العلماء وان يكونوا مخصوصين
بها كما هو الغرض في الآية بل كان يكون ان غير العلماء يخشون الله تعالى ايضا الا انهم مع خشيتهم
الله تعالى يخشون معه غيره والعلماء لا يخشون غير الله وهذا معنى قوله والثاني يقتضي
انحصار خشية العلماء على الله وهذا المعنى وان كان قد جاء في التنزيل في غير هذه الآية كقوله
تعالى ولا يخشون احدا الا الله فليس هو الغرض في الآية ولا اللفظ يحتمل له البتة ومن اجاز
حملها عليه كان قد ابطل فائدة التقديم وسوى بين قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء
وبين ان يقال انما يخشى العلماء الله واذا سوى لزمه ان يسوي بين قولنا ما ضرب زيدا الا عمرو وبين
ما ضرب عمرو الا زيدا وذلك ما لا شبهة في امتناعه واذ قد عرفت ذلك فالامر فيه بين ان الكلام
بما والا قد يكون في معنى الكلام بانما واعلم ان حكم غير حكم الا في افادة القصر قلبا وافرادا
وذلك لان كل واحد منهما يتقارضان فالاخر اي يدخل غير على الا في الاستثناء كما دخل
الا على غير في الوصفية وفي امتناع مجامعة لا العاطفة اي كما لا يجامع الا لا العاطفة كذلك
لا يجامعها غير فلا يجوز ما جاءني غير زيد لا عمرو واعلم اني مهدت بوجوه مشيدا من
التمهيد وهو الاصلاح والتسوية يقال منه مهدت الامور اي اصلحتها وسويتها وتخففا اي مهدت
الفراش اذا بسطته ووطاته والمعنى اي سويت واصلحت لك في علم المعاني قواعد اساسا
او بسطت ووطات لك قواعد الاول اقرب متى بنيت عليها وهو من مجاز ان بناها بيت
ومنه قولهم بنى كلاما وشعرا وهذا الكلام حسن المباني وبنى على كلامه احتذاه وكل شيء صنعته
فقد بنيته اعجب كل شاهد حاضر يسمعه بناؤها اي الكلام الذي بني عليها الحسنة يقال
شهده شهودا اي حضره فهو شاهد وقوم شهود واعترف لك الشاهد بكمال المهارة والفطنة
في صناعة البلاغة ابناء البلاغة اي اصحابها من قولهم فلان في صنعته حاذق وقولهم
حذق الصبي القرآن والعمل يحذق حذقا بالفتح والكسر وحذاقة وحذاقا اذا مهر فيه
وحذق بالكسر حذقا لغة فيه ونهجت لك مناهج واحدها منهج وهو الواضح من الطرق
البين اي اوضحت وابنت لك طرقا في هذه الصناعة يقال نهجت الطريق ابنته واوضحته
متى سلكتها اي تلك المناهج اخذت بك اي المناهج اي اخذتك يقال خذ الخطام يعني
يعني صرفتك عن المجهل اي المفازة التي لا اعلام فيها المتعسف الذي سلكه المتعسفون

العلماء من عباده صح

العلماء صح

على تلك القواعد صفة القواعد اي متى بنيت كلامك عليها اي فسته واحتذيته عليها صح

الآخذون

الآخذون على غير الطريق والتعسف والعسف والاعتساف الاخذ على غير الطريق الى سواء
السبيل هادية الى وسط الطريق وسواء الشيء وسطه وصرفتك اي المناهج عن الآجن
عن الماء الذي تغير طعمه ولونه يقال اجن الماء يأجن ويأجن اجنا واجونا وحكى اليزيدي
اجن الماء بالكسر يأجن فهو آجن المطروق الماء الذي بالت فيه الابل وبعرت من قولهم
طرقت الابل الماء اذا بالت فيه وبعرت فهو مطروق والنمير الماء الناجع عذبا كان او غير عذب
والغليل حرارة العطش وكذلك الغلة بالضم يقال منه غل الرجل على ما لم يسم فاعله يغل غللا
مغلول ونصبت لك اعلاما واحدها علم وهو العلامة اي اقمت لك علامات متى انتحيتها اي قصدتها
من النحو القصد ولما قال صاحب الشرح انحى في سيره اذا اعتمد على الجانب الايسر والانتحاء
مثله هذا هو الاصل ثم صار الانتحاء الاعتماد والميل في كل وجه فذلك شيء بعيد عما نحن له لان المذكور
في الكتاب بدون الصلة وما نقله الشارح من الصحاح مستعمل مع الصلة في وعلى فلا وجه لذلك
اعثرتك اطلعتك الاعلام على ضوال واحدها ضالة وهي ما ضل من البهيمة للذكر والانثى اي
ضاع وهلك منشودة مطلوبة من قولهم نشدت الضالة انشدها نشدة ونشدانا طلبتها
وحشدت اي جمعت الاعلام لك منها من الضوال ما ليست مفعول حشدت محشودة مجموعة
وهو يجيء متعديا ولازما يقال حشد القوم وحشدوا انفسهم يحشدون بالكسر حشدا اجتمعوا
ومثلت لك امثلة اي صورت من قولهم مثلت له كذا اذا صورت له مثاله بالكتابة وغيرها
متى حذوت عليها قدرت كلامك عليها صفة الامثلة امنت العثار اي الزلل في مواضعها تقول
منه زللت يا رجل تزل زليلا اذا زلت في طين او منطق وقال الفراء زللت بالكسر تزل
زللا والاسم الزلة وامنت امتنعت الامثلة ان تتصرف فيما تنتهي اليه في الذي تتصرف اليه من
الكلام عنانك يد الخطل والخطل المنطق الفاسد المضطرب وقد خطل في الكسر خطلا واخطل
افحش فعلى هذا فاعل امنت ضمير الامثلة وفاعل ان تتصرف يد الخطل وهذا من اضافة الحكم الى
السبب لان التقدير على الامثلة سبب ان لا تتصرف يد الخطل فاضاف الحكم اليه او امنت يد الخطل
فعلى هذا فاعل امنت وان تتصرف كليهما يد الخطل وهو من باب تنازع الفعلين ثم اذا كنت
ممن ملك الذوق ممن له ذوق الى الطبع مشفوعا الى الطبع او مع الطبع وتصفحت كلام رب
العزة اي تاملته من قولهم تصفحت الشيء اذا نظرت في صفحاته اطلعتك اعثرتك الامثلة
على ما اي الذي يورد لك والراجع الى الموصول مستتر فيه هنالك اشارة الى كلام رب العزة
موارد المهنة مواضع النشاط والارتياح وهو منتصب على انه ظرف وكشفت الامثلة
لنور بصيرتك عن وجه اعجاز كلام رب العزة القناع اي تعرف بها اعجازه وفصلت الامثلة
لك الامر الذي اجمله ايثار اصطفاء ما مفعول فصلت وايثار فاعل اجمله اولئك مجرور المحل
باضافة الايثار اليه المصاقع واحده مصقع اي الفصحاء صفة اولئك وهو من اضافة المصدر
على الفاعل على معارضته معارضة كلام رب العزة القراع الضرب بالسيف يعني الحرب
وهو مفعول الايثار لان تركهم معارضته ومباشرتهم الحرب يدل على ان فيه اعجازا لكن مجملا
غير مفصل فان المعارضة لو كانت مقدورة كانت اسهل من القراع ومن هذه الامثلة تعرف
ما التفصيل فان ملاك الامر بالكسر اي ما يملك به الشيء تعليل لقوله ثم اذا كنت ممن ملك الذوق

الكلام صح

الى آخره فمن لم يرزقهما اى الذوق السليم والطبع المستقيم فعليه بعلوم اخرى فليلزم تلوما
لحن تعالى عليك زيدا وعليك بزيد وفيه تسامح لان ذلك شذ فى الغائب وهم يستعملون ذلك
فى المخاطب للتكلم والا لم يحط وان لم تشتغل بعلوم اخر لم يحظ لم يصر تحظى ظا بطائل بعائدة من قولهم
هذا امر لا طائل فيه اذا لم يكن غنا ومزية يستعمل فى التذكير والتانيث ولا يتكلم به الا فى الجحد تما
تقدم من ما مضى من الابحاث وجا تاخرهما ثم استشهد بالبيت والخبر والعجب ان تركنا ان
يشك والاسفار الاضاة وفى الحديث اسفروا بالفجر اى صلوا صلوة الصبح مسفرين والمعنى
واضح هذا اى مضى هذا او هذا صحيح او خذ هذا وان الخبر الواو للحال او للاستئناف فتيرا
نصب على الظرف صفة الحين وضع موضعه هذا آخر فصل القصر واسالهم القانون

الثانى من علم المعانى

وهو قانون الطلب قد سبق فى مفتتح الكتاب ان
حقيقته ماهيته حقيقة معلومة مستغنية عن التحديد لكونها بديهية فلا نبحث هنا
فى تحديدها واستغنائها عنه وانما نبحث فى مقدمة تقتضيها هذا القانون من هيئته
للمقدمة اى من تبيين شئ لا بد لتحققه وما نقشه فى ذهنك النقش الجلى منه ومن
بيان تنوع الطلب الى نوعين ومن التنبيه على ابوابه الخمسة وعلى كيفية توليد الابواب من اضافة
المصدر الى الفاعل اللام منا لضعف العامل كتوليد الامر للاباحة والتهديد والاستبطاء
والندب والدعاء وكتوليد النداء الاختصاص ونحو ذلك مما سيجئ تفصيله وهى ان لا ارتياب
لك وتلك المقدمة ان لا شك ولا ريب فى ان الطلب بدون تصور اجمالى كتصور الملك مثلا او
تفصيلى كتصور الحيوان لا يصح لان الانسان يتصور شيئا اولا ثم يطلب ثبوت ذلك الشئ او
انتفاؤه ثانيا وانه اى ولا ارتياب فى ان الطلب يستتبع مطلوبا لا محالة لان الطلب سعى فى
تحصيل شئ ويمتنع التحصيل بدون مطلوبية ذلك الشئ ويستدعى اى وان الطلب يستدعى
فيما هو مطلوب به كونه غير حاصل وقت الطلب لامتناع تحصيل الحاصل ولكن هذا المعنى عندك
اى اصلا عندك حاصلا فى ذهنك اى المعانى الثلثة المذكورة يعنى تصور شيئا والمطلوب
وكونه غير حاصل عند الطلب وقال الشارح الفاضل هو اشارة الى استدعاء الطلب كون
المطلوب غير حاصل وفيه نظر لان هذه الثلثة هى المقدمة للابحاث الاتية لا كون
المطلوب غير حاصل عند الطلب فحسب فتدبر فستفرع عليه اى على المعنى المذكور لان
التفريع لا بد له من اصل محفوظ ليمكن التفريع عليه لما فرغ من بيان ما لا بد للطلب منه شرع
فى بيان ما تنوعه بحسب الامكان فى حصول المطلوب ولا امكان فقال والطلب اذا تاملت نوعان
لانه لا يفهم تنوعه بدون التامل وهو مما يعرف بدون التامل نوع لا يستدعى فى مطلوبه امكان الحصول
اى يستعمل اللفظ الدال على الطلب ولا ينظر الى ان المطلوب ممكن الحصول بل قد يكون ممتنع الحصول
وقد يكون ممكن الحصول فى نفس الامر لكن الطالب لا يتوقعه وقت الطلب ثم لما كان قوله هذا المورد
للسؤال وهو لم قلت لا يستدعى ان يمكن ولم تقل يستدعى ان لا يمكن اجاب بقوله لا يستدعى
ان يمكن اعم من قولنا يستدعى ان لا يمكن لصحة اجتماعه مع كل واحد من النقيضين امكان الحصول
فى الواقع لما اشرنا اليه انفا ومع لا امكانه فيه بخلاف ما اذا كان مستدعيا العدم الامكان فانه
لا يجامع الامكان لكونه مستلزما لعدمه ولانه اذا صدق قولنا يستدعى ان لا يمكن صدق قولنا

لا يستدعى

لا يستدعى ان يمكن لامتناع صدق نقيضه مع صدق قولنا يستدعى ان لا يمكن لاجتماع الامكان
واللا امكان فى محل واحد من جهة واحدة وامتناع الخلو عن النقيضين ولا ينعكس لصحة
اجتماعه مع كل واحد منهما فى مادة الممكن والممتنع وذلك آية العموم والعلامة الشارح افاد
فى بيان كونه اعم كلما صدق قولنا يستدعى ان لا يمكن صدق قولنا لا يستدعى ان يمكن والا
لصدق نقيضه وهو يستدعى ان يمكن فلزم اجتماع النقيضين وفيه نظر لان قولنا
يستدعى ان لا يمكن ليس نقيضا لقولنا يستدعى ان يمكن بل هو نقيض لقولنا لا يستدعى
ان لا يمكن وانما اختار الاعم منهما ليشمل كلا نوعى هذا القسم كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى
ونوع يستدعى فى المطلوب امكان الحصول والاصل فى هذه العبارة امكان حصوله بالاضافة الى
الضمير للمطلوب ثم تركت الاضافة وعوض عنها اللام ثم لما انتهى بيان التنوع نهض
الى بيان التنبيه على ابوابه فقال والمطلوب بالنظر باستعانة النظر الى ان لا واسطة بين
الثبوت والانتفاء ان هى المخففة من المثقلة وفيها ضمير الشان اى والمطلوب لان الشان
ليس منهما قسم ثالث يستلزم خبر المطلوب وفيه مستتر يعود عليه انحصاره مفعول
يستلزم اى حصر المطلوب فى قسمين حصول السماع بالخفض وهو بدل البعض من القسمين
ثبوت متصور صح السماع بالاضافة والمعنى عليها لان الطالب يتصور شيئا ثم يطلب ثبوته
او انتفاءه اما اذا نونته فيرجع المعنى الى حصول ثبوت هو متصور وليس المعنى على ذلك و
حصول انتفاء متصور بالاضافة ايضا لما ذكرنا وبالنظر الواو يستفاد بالنظر على بالنظر اى
والمطلوب بواسطة النظر يستلزم انقساما حق الكلام انقسامه اى انقسام المطلوب وانما نكر
لان فائدته مثل فائدة المعارف لانه لا فصل بين تنكيره وتعريفه بعد سبق ذكر انحصار
المطلوب فى القسمين لكونه دالا على المقصود بشهادة العقل حصولين هما حصول ثبوت متصور
وحصول انتفائه فى الذهن وكذا فى الخارج اذ هنا للتعليل وجوابه لم يتجاوز اى ثم لما لم يرد
الحصول فى الذهن على التصور والتصديق يمتنع ان يكون فى الخارج لانه من اقسام النسب والنسبة
لا يكون خارجية يكون اثنين وان كان بحسب تقسيم العقل اربعة ايضا والمصنف ترك ذكر
الحصول فى الخارج تفويضا الى فهم المحصلين لم يتجاوز اقسام المطلوب ستة حصول شرع
فى بيان الاقسام الستة اى حصول تصور وفى بعض النسخ ثبوت تصور او تصديق
فى الذهن وسائر الاقسام مذكور فى المتن وطلب حصول التصور كشف عن معنى قوله
حصول تصور وتكرار لما سبق ليبين فحواه اى ليس له معنى سوى طلب تفصيل معلوم
بالاجمال او طلب تفصيل معلوم بالتفصيل بالنسبة الى شئ وبالاجمال بالنسبة الى شئ آخر
ووجه ذلك اى وجه رجوع طلب حصول التصور فى الذهن الى تفصيل مجمل او مفصل
بالنسبة لا غير وان مع ما فى حيزه من الاسم والخبر وهو اذ مع جوابه وهو توجه خبر الوجه
اى ان الانسان حين استفهم منه طلب شئ بسبب ادراكه شيئا ما كادراكه العقل بان سمع
اسمه او الروح لكن لا يعلم حقيقته او ادراكه مفصلا بالنسبة كادراكه الحيوان والنطق بانهما
جزءا الانسان لكن لا يعلم حقيقتهما ثم طلب حصولا لذلك اى لذلك المدرك فى الذهن ومعلوم
امتناع طلب الحاصل توجه طلبه الى غير الحاصل وهو تفصيل المجمل او تفصيل المفصل بالنسبة

لان ذلك التفصيل غير معد لذلك هذا تمام التنبيه اما النوع الاول شروع في بيان تسمية النوعين
وتعيينهما فهو التمني اي يسمى بالتمني او ما ترى الهمزة للاستفهام والواو للعطف على محذوف
وهو كالدليل على ما ذكر من ان التمني لا يستدعي في مطلوبه امكان الحصول اي اما تفهم وما ترى
كيف منصوب المحل على الحال اي على اي حال تقول طامعا او غير طامع ليت زيدا جاءني فتطلب
كون غير الواقع فيما مضى واقعا فيه فيما مضى مع جزم العقل بامتناع وقوع المجيء الغير الواقع
فيما مضى لا لكون المجيء ممتنعا في نفسه بل لانه كان غير واقع فيما مضى او كيف تقول ليت الشباب
يعود فتطلب عود الشباب مع جزم العقل بان الشباب ممتنع عوده لامتناعه حقيقة
والشارح جعله ممتنعا بحسب الاتي من الزمان وهو منظور فيه او كيف تقول ليت زيدا
يأتيني او ليتك تحدثني فتطلب اتيان زيد او حديث صاحبك وهو في نفسه ممكن لكن في حال
لا تتوقع اتيانه ولا حديث صاحبك ولا لك طماعية بالتخفيف في وقوعهما لانك لو توقعتهما
او طمعت فيهما لاستعملت كلمة الترجي او المقاربة لا التمني ومن هذا تظهر فائدة اشارة
لا تستدعي على تستدعي وهو شموله الاقسام والشارح العلامة قال لاستعملت لعل في
الاول او عسى اي في الثاني وهو تعسف لانه لو كان المعنى عليه لما عطفه بكلمة التخيير
بل بالواو واما الاربعة الباقية وهي الاستفهام والامر والنهي والنداء فمن النوع
الثاني وهو الذي يستدعي في مطلوبه امكان الحصول والاستفهام لطلب حصول شيء
وحبس في الذهن اي لطلب حصول شيء خارجي في الذهن لا في الخارج والذي يطلب حصوله
في الذهن اما ان يكون حكما بشيء على شيء او لا يكون والاول هو التصديق ويمتنع انفكاك
التصديق من تصور الطرفين المحكوم عليه وبه بجهة من الجهات لا من كل الجهات لامتناع
الحكم على المجهول مطلقا بالمجهول ولامتناع مفارقة المشروط عن شرطه والمجموع عن جزئه على
المذهبين والثاني هو التصور ولا يمتنع انفكاك التصور من التصديق لصحة وقوع الشرط
والجزء بدون المشروط والمجموع ثم لما بين ان الاستفهام لطلب حصول التصور او التصديق
في الذهن لا غير وان الاول يصح افتراقه عن الثاني ولا ينعكس شرع في بيان محتمل
الطلب حيث يكون المطلوب به حصول التصديق فيه فقال ثم المحكوم به اما ان يكون الثبوت
نفسه او الانتفاء نفسه كقولك الانطلاق او الذهاب او الرجوع او الملك او نحوها ثابت او متحقق
او موجود او مستقر او واقع او حاصل او كائن مما هو بمعنى الثبوت كيف شئت اي اي ما اردت لاتفاق
المعنى او ما الانطلاق ثابتا او حاصلا او مستقرا وعلى هذا اي ليس ثابتا فتحكم عطف على تقول
على الانطلاق بنفس الثبوت او الانتفاء بالاطلاق من غير تقييد بالقرب او البعد او شيء ما او
ثبوت كذا او انتفاء كذا بالتقييد رد على نفس الثبوت كما تقول ما مصدرية اي كقولك الانطلاق قريب
او ليس بقريب فتحكم على الانطلاق بثبوت القرب او انتفاء القرب عن الانطلاق لا مزيد
للتصديق على هذين النوعين يعني ان يكون المحكوم به نفس الثبوت او الانتفاء بالاطلاق
او كونه ثبوت كذا او انتفاء كذا بالتقييد والنوع الاول من هذين النوعين اي المجرد عن التقييد
لا يحتمل ان يطلب فيه الا التصديق اي الحكم كما تقول الملك ثابت او موجود فتطلب استناد
الثبوت الى الملك بالنفي او الاثبات ولا المسند اليه كما تقول ما الملك فتستفهم عن ماهية الملك

ذوات الثبوت والانتفاء لكون المسند فيه في النوع الاول وهو نفس الثبوت والانتفاء
مستغنيا عن الطلب لانهما بديهيان فالنوع الاول يحتمل سؤالين والثاني اي النوع الثاني وهو
ما يكون المسند ثبوت كذا او انتفاء كذا بالتقييد يحتمل الطلب في التصديق وطرفي التصديق
الحكم والمسند اليه والمسند كقولك هل الجن حيوان فتطلب ماهية الجن والحيوان والنسبة
لانها كسبية بينهما ففيه ثلاثة اسولة واما الامر والنهي والنداء فلانها لطلب حصول
المطلوب في الخارج على تفصيل يتبين باتباع البدل من الحصول بقوله اما حصول انتفاء المتصور
كالمثال المذكور في المتن واما حصول بالخفض للعطف على البدل ثبوته ثبوت متصور كالمثالين
المذكورين فيه والفرق بين الاستفهام وما عداه من الامر والنهي والنداء واضح
بين كما ذكر لان نقش الذهن في الاول اي في الاستفهام تابع للخارج وفي الثاني فيما سوى
الاستفهام متبوع له وتوفية صاحب علم المعاني هذه المعاني حقها يستدعي علوما غير علمنا
هذا يعني المنطق والطبيعي في فصل علم النفس منه والالهي في فصل علم المنطق المطلق
اذ نبحث في الاول عن المطالب وعن الموصل الى التصور والموصل الى التصديق ونبحث في الثاني
عن معلومات النفس ونبحث في الثالث عن كون العلم اما ان يكون فعليا اعني ان يكون عقل الشيء
اولا وايجاده في الخارج ثانيا كما اذا تعقلنا شيئا لم نعقله غيره او ان كان تعقله غيره لكن لا نعلمه
واما ان يكون انفعاليا وهو ان نرى شيئا في الخارج فنثبت في النفس مثال يطابق له وعامة
علومنا من هذا القسم بخلاف علم الباري عز اسمه فانه فعلي فقط فلنكتف بالاشارة اليها
الى تلك المعاني ومجرد التنبيه على تلك المعاني اي فاذا كان امر تلك المعاني على ما ذكر من ان
توفيه حقها تستدعي مجالا غير مجالنا فلنكتف واذ قد اطلعت على ما نفع لك على ما عرض
عليك وذكر لاجلك من بيان ما الطلب مفتقر اليه ومن تنوعه والتنبيه على ابوابه فجدير بعد
ذلك ان نبين على سبيل الاجمال التي تتفرع عن هذه الابواب الخمسة ما يتفرع فاعل يتفرع
حيث لا بد من تبيينه على سبيل الجملة لفرعيته عليها وذكر الفرع عقيب الاصل على مقتضى
الطبيعة اللام في لا لانها تتعلق بضمناء وواحدها ضامن كشاعر وشعراء وهو خبر الفصول
والهاء فيها للفصول وهو فاعلها اضيفت اليه وما يترقب مفعولها والعائد على الموصول
محذوف ومن التفصيل بيان ما يترقب وهنالك اشارة الى علم البيان والمعنى ثم الفصول
الخمسة الباحثة عن المجاز والاستعارة واقسامهما التي تأتي في علم البيان تتكفله لتبيين
شيء ننتظره من تفصيل كيفية تفرع ما عدا ابواب الطلب عليها وذلك لانك اذا تأملت
علمت ان تفرع سوى ابواب الطلب الخمسة الاصول عليها من باب المجاز على سبيل العموم
لان ذلك استعمال اللفظ في غير ما وضع له ومن الاستعارة التبعية الباحث عنها القسم
السادس من الاقسام الثمانية من الفصل الثالث في الاستعارة من الفصول الخمسة في المجاز
على سبيل الخصوص لان الاستعارة لا تدخل في الحروف الا تبعية معانيها وهي ذكر احد
طرفي التشبيه وارادة الطرف الاخر كما ستعرف كل ذلك فصح ما ذكرنا ان الفصول الاتية
ضمناء للتفصيل في علم البيان لافتقار تحققها اليها فنقول هذا شروع في بيان
كيفية التفريع يعني اذا امتنع اجراء هذه الابواب الاصول الخمسة على اصلها المانع وعائق

منها من الابواب الاصول ما ناسب مقام ذلك الكلام لان اللفظ اذا دار بين ان يكون حقيقة او مجازا
فاذا لم توجد ثمه قرينه حمل على الحقيقه واذا وجدت قرينه مانعة عن حمله على ما وضع له
مثل ما نحن فيه حمل على المجاز كما اذا قلت لمن للإلام صلة القول و الهم الحزن خلاف السرور
يقال اهمني الامر اذا اقلقك وحزنك و همك همه مبتداء وخبر يعني اذا اصابك حزن
و اقلقك اصابه الحزن و اقلقه وهو مستعار للمحب اى اذا قلت لمحبك فان ذلك شان الحبيب
و امنع جواب اذا و الحال ما ذكر الجملة و قعت حالا من الاجراء و العامل امتنع اراد قوله همك همه
على اصله الهاء للتمني وحرف الجر صلة الاجراء فتطلب صح بالنصب لانه جواب للنفي معنى
المفاد من امنع كانه قال لا يصح اجراء ليت على اصله فتطلب وغيره انتصب على الحال من الحديث
فعل الطلب وهو بيان معنى التمني و ولد معطوف على امنع و قرينه الحال هي ما ذكر من كون همه
همه المعنى كما اذا قلت لمحبك ليتك تحدثني استعمال اجراء ليت على ما وضع له وهو التمني لان الحال
تدل على انك تتوقع حديثه و تطمع فيه لمحبته اياك فتطلب الحديث من صاحبك وهو غير مطموع
في حصوله و ولد التمني معنى السؤال بتايد قرينة حالية اى ليكن منك حديث معي انما قال
معنى السؤال ولم يقل الامر لا شعار الاستعلاء و العلامة رسم بان معنى السؤال هو كون المراد من
ليتك تحدثني حدثني او لا تحدثني وهل تحدثني ولى فيها نظر لا يخفى على المحصلين و وجه
كون ليت مستعارا من التمني لكلمة السؤال هو ان المخاطب حيث ابطاء بالحديث ولم يهتم به والمتكلم
طماعيته في حديثه ابرزه في معرض من امسك عن الحديث و امتنع وليس ذلك كما لا يخفى بزى
المجتنب ثم شبه مثله و صفته بصفة من لا يطمع في حديثه و لا يتوقعه منه ثم استعار
لسؤال الحديث المستبطاء المشبه كلمة التمني المشبه به في ضمن قرينه مانعة عن حملها
على ما هي موضوعه له وهي التواد و المحبة قائلا ليتك تحدثني مكان ليكن منك حديث معي و وجه
آخر وهو ان المخاطب لجموم ماثره وعموم مفاخره وكثرة مناقبه وجلاله رتبته اقامه المتكلم
مقام من هو في مسند الامرة المطاعة ومن هو خليق بان يكلم عنه غيره من خدمه لا هو
مع توقع الحديث منه ثم شبه ما هو عليه عن لا نتوقع حديثه ثم استعار للالتماس المشبه كلمة
التمني المشبه به مع القرينه المانعه المذكورة في الوجه الاول و ستعلم باذن الله تعالى ان المجاز
ابلغ من الحقيقه و المناسبة بينهما كونهما للطلب او كما اذا قلت هل لي من شفيع في مقام متعلق
بقلت لا يسع المقام الاحتمال امكان التصديق لكونه مفعول يسع و قوله التصديق لانه يطلب التصديق
بوجود الشفيع امتنع جواب اذا اجراء الاستفهام على ما وضع له لان الغرض هو امتناع الشفيع
في ذلك المقام بوجه من الوجوه و ولد الاستفهام اى تفيد بمعونة قرائن الاحوال معنى التمني
مفعول ولد و انما ترك التمني الى الاستفهام ليؤذن بان المقام خليق بوجود الشفيع و امكانه و لابراز
المتمنى لكمال العناية في صورة الممكن وعليه قوله تعالى حكاية عن الكفار فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا و كذا اى و كالاستفهام اذا قلت لو يا تيني زيد فيحدثني بالنصب و انما قيد بالنصب لان
مثل ذلك في هذا الموضع يحتمل وجهين من الاعراب الرفع على الاشتراك او على الابتداء و النصب باضمار
ان بعد خمسة احرف منها الفاء في جواب الاشياء الستة منها التمني كما علم في علم النحو ولو
ليست من هذه الحروف و لا الفاء فيه في جواب الاشياء الستة فاذا ضمن لو معنى التمني يصح فيه النصب

حاشـــــ
وذلك لان السؤال مهنا
بمعنى الالتماس العرض
و الاستفهام فان الا
تحدثني عرض وهل
تحدثني استفهام ولان
الاول ليس فيه حرف
استعمل ليت مكانه

ولا مانعه وصح بالنصب

لانه حينئذ نصب الفاء في جواب الاشياء الستة متضمنا بعد ان وهو يدل على ان في لو معنى التمني ظاهرا لما
حال من قلت لحصول الوقوع فيما يفيد لو من تقدير غير الواقع و لقعا هو بيان ما يفيد وهذا
اشارة الى تعلق و تناسب بين لو و ليت ليصح استعماله موضعه وهو ان لو لامتناع الشئ
لامتناع غيره فيقدر فيه غير الواقع واقعا فيما مضى كما في ليت فان فيه تقدر الممنوع او ما ليس
للتمني فيه طماعيه ممكنا فناسب ان تضمن معنى ليت سببه توليد لعل اى العلاقة المصححة
لاستعمال لعل مكان ليت في هذا القول هو بعدها المرجو عن الحصول فان الحج المتفق على اثره
بالزيارة فيه بعد لكن اذا نصب فازور لان ان لا تضمر الا بعد الفاء في جواب الاشياء الستة
التي احدها التمني كما سبق آنفا وهي القرينه المانعه عن حمل لعل في الترقع و قد لمح
فيها معنى التمني من قرأ قوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب
للمعنى الذي ذكر و لان لعل للترقع مرجوا او مخوفا ولكنه كثر في الاستعمال لترقع المرجو و ترقع
المرجو ملازم لمعنى التمني فاجيب كما يجاب التمني واعلم ان ذكر لو و لعل في توليدهما معنى
التمني ههنا استطراد لانه في بيان توليد ابواب الطلب الخمسة سوى اصلهما حيث كان هنا سببا
من وجه لما هو له وان كان مباينا من حيث الطلب ولذلك لما فرغ من ذكرهما قال او كما اذا
قلت لمن تراه لا ينزل فعطف با و على قوله او كما اذا قلت هل لي من شفيع دون كذا و كذا لانه
عطف بكذا احال الا تنزل فتصيب خيرا لم يقل بالنصب لانه متعين فانه احد المواضع الستة
استحال ان يكون المطلوب بهذا الاستفهام التصديق بحال نزول الصاحب لكون حال نزول
الصاحب حاصلا و الطلب يقتضي ان لا يكون حاصلا وقت الطلب وهي القرينه المانعه عن
عن حمل الهمزة على الاستفهام و توجه الاستفهام الى ما ليس بحاصل وهو لا تحب النزول
مع محبتنا نزولك لكون ذلك غير معلوم بمعاضده قرينه الحال و يفيد العرض فانه يعرض عليه
محبتنه النزول اتفعل هذا اى ايذاء الاب امتنع توجه الاستفهام الى فعل الايذاء اى امتنع
ان تطلب بهذا الاستفهام فعل الايذاء لعلمك بحاله اى لانك عالم انه يفعل الايذاء لان المفروض
انه يؤذيه بقوله لمن تراه يؤذي الاب و توجه الطلب بالاستفهام الى ما لا تعلم مما يلابس الايذاء
بئس لما لا تعلم من نحو تستحسن بيان ما يلابس لكونه مجهول الحال فان العاقل لا يفعل شيئا
ولا يستحسنه و ولد الاستفهام الانكار و التوبيخ اى لم تفعل هذا او لا تفعل مع حلمك مع حكم كل
عاقل لان الخطاب ههنا عام وان كان حق الخطاب ان يكون مع معين لكن قد يترك الى غير معين
قصدا الى ان فظاعة حال هاجي الاب بلغت من الظهور الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص
حكم احد دون احد و اللام في النفس للعهد المقدر المدلول عليه بقوله يهجو وحقه الاضافة
الى الهاجي فلما جيء باللام قطعت عن الاضافة لانها عوض عنها وذلك لان من عادة الناس ان عدحوا
باحسابهم و مفاخر آبائهم و يذموا احدا بلوم ابيه و عار قومه فذكر مساوى ابيه ذكر مساوي نفسه
امتنع اجراء الاستفهام على ظاهره الاستفهام وهو السؤال عن كون مهجو الاب هو مهجو نفس الهاجي اجرا
لاستدعائه اى استدعاء اجراء الاستفهام على ظاهره تعليل لامتناع اجراء الاستفهام ان يكون
الهجو بمهجو الاب احتمل فاعله ضمير مهجو الاب اى احتمل عندك بمهجو الاب توجها مفعول احتمل الى غيره
غير هجو النفس تولد منه من الاستفهام بمعونة امتناع اجرائه على ظاهره الانكار و التوبيخ

وهو استفاده الانكار
الى قوله لمن تراه
لا ينزل صح

يستقبحه صح

التعبير يسمى الادب لا يقوم به ولا يراعيه الم أؤدب فلانا والمخاطب عالم بتاديبك فلانا
وهو حاصل اى علمك بتاديبك فلانا حاصل لانك مؤدب وتولد من الاستفهام الوعيد والزجر
المنع بقرينة امتناع اجرائه على الاصل لمن بعثت العائد الى من محذوف اى بعثته وانت تراه
الواو للحال لمنع الذهاب عن توجه الاستفهام الى الذهاب لكون الذهاب معلوم الحال وعلم انه
لم تذهب بعد واستدعى الاستفهام شيئا مجهول الحال معطوف على المنع مما يلابس الذهاب
مثل صح بالنصب على انه بدل من شيئا والاستبطاء الاصابة على صيغة البطيء والتحضيض اى على
الذهاب التصلف هو ان تدعى الرجل شيئا فوق ما يطيقه تكبرا وكذلك الصلف وزعم الخليل
ان الصلف مجاوزة قدر الظرف والادعاء فوق ذلك تكبرا ورجل صلف وقد تصلف وانت
تعرفه جملة حالية من تتصلف لمنعت معرفتك به عن الاستفهام اى استفهام معرفتك به
وتوجه الاستفهام الى مثل اتظلمني فان ظلمه مجهول الحال وتولد عنه الانكار على تصلفه
والتعجب وتعجب المتكلم وتعجيب الشاهد بن التقريب هو جعل الشيء في قراره لحملك صح السماع
بالبا السببية او الاستعانة اى امنع ان يكون المطلوب بالامر اى بقوله افعله حصول ذلك
الامر المتعدى بسبب حكمك او باستعانة حكمك والاول اوجه عليه على الامر الذى تدعيه باستماعه
الباء متعلق بالحكم اى بسبب الحكم باستماع ذلك الامر والتحقيق قد سبق معناه فتذكر وانك اديته
جملة حالية حق التاديب مفعول مطلق على الشتم لمولاه او وعرفته الجبل ابلغ لا يجاد مصدر
على ذلك شتمه لمولاه اى انذرته وقلت لو فعلت ذلك لفعلت كذا وكذا والحال انك اديته او
او عدته وتوجه الامر لكونه اى ترك الامتثال المعنى ليس المراد طلب ترك الامتثال لحصوله
وتوجه النهى الى غير حاصل وهو ترك الاكتراث اى الالتفات المناسب وجوده وقت ترك
الامتثال غير الواجب وتوعده عليه لوجدان ترك الامتثال مع وجود الاكتراث وتولد لا تكترث
وقوله لا تكترث تستوجب عقاب المولى عبده والمعنى قل هل يحدث من عدم الامتثال
عدم الاكتراث لا عذبك وهو التهديد وانما جاز التهديد بلفظ الامر لان المهدد كالمأمور
باهانة نفسه بنظرها حالا من اقبل لحصوله اى الاقبال وتوجه النداء الى غير حاصل مثل
زيادة الشكاية بمعونة قرينة الحال اى التظلم وتولد منه من النداء الاغراء على زيادة الشكوى
والتظلم لما فرغ من التنبيه على ابواب الطلب وكيفية توليدها لما سواها اصلها ومن الامثلة
الابواب الخمسة قال ولنقتصر على ما ذكرنا لان المرء ان لم يستضئ بمصباح بسراج لم يستضئ
باصباح بصبح اى ان لم يجد عليه هذا القدر لم يجد عليه الكثير من ذلك ناقلين حال
من نقتصر اى ناقلين الكلام الى البحث والنظر في كل واحد واحد من ابواب الطلب
والله اعلم **الباب الاول في التمني** لما قدم التمنى في صدر القانون
عند تنويع الابواب على نوعين وهو وحده قسم لا مشارك له في ذلك المعنى وهو امر يرجح
تقديمه قدم عند تصفح الابواب ليكون ترتيب الكلام على وتيرة واحدة قوله واما لو وهل
في افادتهما معنى التمنى جواب سؤال معنوى لانه قال اعلم ان الكلمة الموضوعة للتمنى هي
ليت وحدها اتجه لسائل ان يقول فماذا تزعم في لو وهل في افادتهما معنى التمنى لجاب
وقال اما هما في ذلك فالوجه ما سبق اراد انه لما نصب بعد الفاء الواقع في حيز لو والنصب

الا بعد الفاء في جواب الاشياء الستة وهو يفيد تقدير غير الواقع واقعا فيما مضى مثال لت
ناسب ان تستعمل لو في معنى ليت مجازا ولما امتنع اجراء الاستفهام على اصله في هل كان
من شفيع في مقام لا يحتمل امكان التصديق بوجوده ولد التمنى ويكون هل مجازا من ليت
اختلف في حروف التحضيض والتنديم فمنهم من يقول انها حروف موضوعة هكذا ابتداء
من غير تركيب ومنهم من يقول انها مركبة فلذلك الاختلاف قال وكان ولم يجزم ماخوذه
خبر كان منهما من لو وهل مركبة خبر ثان له مطلوبا حال من المستتر في مركبة التنبيه
صح بالرفع لانه فاعل مطلوبا يقول تشبه ان يكون اصل حروف التحضيض لو وهل تركبت مع
لا وما المزيدتين للتنبيه على تضمن لو وهل معنى التمنى واذا كان الامر على ما ذكر فاذا قلت
هلا اكرمت زيدا بايقاع فعل الماضي بعدها او قلت الا بقلب الهاء همزة وانما قال ذلك ليستقيم
قوله اصلها هل ولو اولو لا ولوما فكان المعنى تشبه ان يكون المعنى بناء على التشبيه الاول
ليتك اكرمت زيدا بمعنى تمنى اكرام زيد الغير الواقع فيما مضى واقعا ويفهم منه التنديم لانه
لا معنى للتحضيض على ما مضى واذا قلت هلا تكلم زيدا فكان المعنى اى تشبه ان يكون
المعنى ليتك تكلمه متولدا منه معنى السؤال والتحضيض اى الحث على الفعل والتماسه
الباب الثاني في الاستفهام للاستفهام كلمات موضوعة لم يقل
حروف لان منها ما هو اسم وما هو حرف فقال كلمات باسم الجنس ليعم جميعها وايان بفتح
الهمزة وبكسرها اعاد الياء ليشير الى انها لغة برأسها ولم يدخل في الحكم تابعة بالعطف على
الاول وهي لغة بني سليم حكاها الفراء وبه قرأ السلمي ايان يبعثون قيل هي هكذا
موضوعة ابتداء من غير تركيب وقيل اصلها اى اوان ترك همزة اوان والياء الثانية
من اى وقلبت الواو ياء لاجتماعهما والسابق منهما ساكن وادغم كما هو قاعدتهم لكن هذه اللغة
اى كسر الهمزة يؤيد اباء امتناع ان يكون اصلها اى اوان لانه حينئذ لا معنى لكسر
الهمزة لاستفادته في الاصل وهذه الكلمات بحسب الاختصاص بطلب التصور او التصديق واللا
اختصاص ثلاثة انواع احدها يختص طلب حصول التصور اى يطلب بها التصور فقط
وثانيها يختص طلب حصول التصديق اى يطلب به التصديق لا غير وثالثها لا يختص
قبيلا منهما بل يطلب به ايا شئت وقد نبهتك اى عرفت فيما سبق في مفتتح قانون
الطلب وهو الذي نحن فيه ان طلب التصور معناه راجع الى طلب تفصيل المجمل او الى تفصيل
المفصل بالنسبة فلا افتقاد لك الى تعريفه ههنا واذا تاملت طلب التصديق صادفته راجعا
الى طلب تفصيل المجمل ايضا وهو اى تفصيل المجمل طلب تعيين الثبوت اى ثبوت المسند للمسند اليه
او الانتفاء اى انتفاء المسند عن المسند اليه في مقام التردد تردد المستفهم المتحير طرفاه
عنده دون الاستناد فهو منه من بين فيطلب تعيين احدهما التخلص عن ورطة التردد
والهمزة من النوع الاخير اى لا يختص فهو اعم تصرفا من اخواتها اما لانها الاصل وهل على وجه الخصوص صح
محمولة عليها قال سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف قبلها لانها لا تقع الا في
الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله اهل رأونا بسفح القاف ذي الاكم واما
على وجه العموم لانها اخصر من اخواتها في اللفظ فتصرفوا فيها لسهولة اللفظ بها اكثر

من اخواتها تعمل في طلب التصديق بالهمزة احصل الانطلاق سائلاً عن ثبوت الانطلاق
مطلقاً وهو تفصيل المجمل واذ يقل منطلق سائلاً عن ثبوت الانطلاق لزيد متقيداً وهو تفصيل
المفصل بالنسبة فهي تدخل في الجملة الفعلية والاسمية وفي طلب التصور بالهمزة في
جانب المسند اليه اذ بسؤ الاناء ام عسل طالباً تفصيل المسند اليه المفصل بالنسبة وفي
طرف المسند أفي الخابية دبسك اي الحب ام في الزق طالباً تفصيل المسند المفصل بالنسبة
فانت في الاول تطلب تفصيل المظروف وفي الثاني تفصيل الظرف لا تطلب به بهل لان
التصديق بيان للنوع الثاني كالمثالين المذكورين والاختصاص هل بطلب التصديق امتنع
ان يقال هل عندك عمرو ام بشر باتصال ام لان المتصلة وضعت لان تطلب بها تعيين
احد المستويين في علم المستفهم عنهما المسبوق على النسبة الحاصلة ضرورة لانه قد
علم ان احد الامرين كائن لكن بعينه فيستحيل طلبها بالمتصلة من جهة الوضع ومن جهة
الحصول وهل تخص بطلب التصديق ولا يكون الحكم حاصلاً فبينهما تقابل فالجمع
بينهما يبرز في معرض التوخي للجمع بين الاروى والنعام ولانه كالجمع بين المتناقضين
فان المتصلة تؤذن بالعلم بها وهل بانتفاء العلم بها فكانك قلت العلم بها حاصل غير حاصل
دون ام عندك بشر بانقطاعها اي بانقطاع ام يعني امتنع مع المتصلة ولا امتنع مع المنقطعة
فان المنقطعة لطلب التصديق الا ترى ان الجواب في الاول بزيد او عمرو وفي الثاني بلا او نعم
فلا تقابل ولا تناقض وانما قال ام عندك بشر بتكرار عندك ليتحقق انها المنقطعة وتمتنع المتصلة
لان المتصلة لا يكون كذلك ويكون الكلام جملة واحدة اي لا يقع بعد المتصلة جملة استدائية واعلم
ان ههنا بحثاً لا بد من التنبه عليه لما فيه من النفع في تحقيق ما نحن له قال العلامة فان قلت
شرط كون ام المتصلة ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة وعلى هذا لا يكون هل عندك عمرو ام
بشر من صور اتصال ام ثم اجاب فقال قلت لا اسلم ان الشرط ان يلي الاخر ما يقوم مقام
الهمزة ولي في السؤال والجواب نظر اما اولاً فلان هذا السؤال غير وارد من اصله لانه
في شان امتناع اجتماع هل مع ام المتصلة لفقدان شرطها وهو وضع هل موضع الهمزة وذلك لا يخرج
ام عن كونها متصلة وانما كان وارداً ان لو قال بصحته واما ثانياً فلانه منع ما اطبق عليه النحاة
باسرهم ومثل ذلك غير مسموع وقد استوفينا الكلام في ام في كلا نوعيها في اول الفن الثالث
الحالة المقتضية لترك المسند وقبح هل رجل عرف وهل زيداً عرفت عطف على امتنع اي ضعف
ان يقع الاسم المنكر بعدها مرفوعاً او الاسم المعروف بعدها منصوباً بعدهما فعل رافع لمستتر او بارز
كالمثالين المذكورين وذلك لاختصاص هل بالتصديق وهذا يقتضي حصول الحكم لامتناع تحصيل الحاصل
ورجل له احتمالان مختلفان قوي وضعيف يحتمل ان يكون الاصل عرف رجل على الوجه البعيد الذي
سبق ذكره في الحالة المقتضية لترك المسند وهو ان يرفع الفعل الواحد اسمين مظهر ومضمر مثل
اكلوني البراغيث فيكون في عرف ضمير ورجل بدل من الضمير مرفوع به او بدل عنه اعني من المستتر ثم قدم رجل
للاختصاص والتقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فبين التقديم وبين هل تدافع فقبح
ويحتمل ان يكون مبتدأ ولا تقديم فيه على ضعف بالنسبة الى الاول لانه ليس على شرط الابتداء فعلى هذا
لا تدافع فيجوز على ضعف وقبح دون ان يمتنع وكذلك زيداً له احتمالان احتمال التقديم لان عرفت لم يشتغل

عن زيد بضميره يجوز ان يكون مفعولاً له تقدم للحصر وهو يستدعي التصديق بنفس الفعل فيدفع
ما تقتضيه هل على احتمال الحذف مفعوله وزيداً منصوب بفعل مسكوت عنه تفسره المنطوق به فلا
اختصاص فلا تدافع حينئذ فقبح ولم يمتنع لان هل بالفعل اولى دون هل زيداً عرفته اي قبح
ذلك ولم يقبح هذا لان الفعل فيه قد اشتغل عن زيد بضميره فتعين نصبه بفعل مضمر فلا يكون
فيه تقديم مستدع للتصديق فلا تدافع يقتضي القبح وفيه تسامح لان زيداً وان انتصب بفعل مضمر
يجوز ان يكون التقدير عرفت زيداً عرفته وان يكون زيداً عرفت عرفته بالتقديم على ما نص عليه
في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وكان الكلام فيه كالكلام في زيداً عرفت فينبغي ان يقبح
أرجل عرف وازيداً عرفت اي اذا وقعت موقع هل الهمزة لان المثالين وان احتملا التقديم المستدعي
لحصول التصديق بنفس الفعل الا ان الهمزة يحتمل ان يطلب بها التصور دون التصديق فلا يقتضي
حينئذ انتفاء حصول التصديق فصح ولم يقبح وههنا تعين انه يطلب التصور لان تقديم الاسم دل على
ان الشك في الفاعل والمفعول دون الفعل كما ستقف عليه لما سبق تعليل قبح واذا استحضرت
ما سبق من التفاصيل في صور التقديم في الفن الثالث في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل عساك
ان تهتدي لما اللام صلة تهتدي لان اصله ان تتعدى باللام او بالى طويت ثم لك ذكره اراد بالمطوي
ذكره ما اشرنا اليه من تقديم رجل ومن اشتغال الفعل عن زيد بضميره ومن الاحتمالين في الجملة
ما خلى المتن عنه ههنا وهو مذكور في صور التقديم من التفاصيل ويمكن انه اراد به ما يتعلق باسم
النكرة من البحث اذا قدمت الفعل فبدأت به نحو اعرف رجل كان الشك في الفعل نفسه وكان
غرضك من استفهامك ان تعلم وجوده واذا قلت أرجل عرف فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل
من هو وكان التردد فيه ففي الاول انت تسال هل كان معرفة من واحد من الرجال ام من امرأة
وفي الثاني تسال عن جنس من عرف ارجل هو ام امرأة ويكون هذا منك اذا كنت علمت انه قد عرف
عارف ولكنك لا تعلم جنس ذلك العارف فسبيلك في ذلك سبيلك اذا اردت ان تعلم عين العارف
فقلت ازيد عرف ام عمرو ولا يجوز تقديم الاسم في المسئلة الاولى على المعنى بحاله لان التقديم يكون اذا
كان السؤال عن الفاعل والسؤال عن الفاعل يكون اما عن عينه او جنسه ولا ثالث واذا كان كذلك
كان محالاً ان تقدم الاسم النكرة وانت لا تريد السؤال عن جنسها لانه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق
من حيث لا يبقى بعد الجنس الا العين والنكرة لا تدل على عين فتسال بها عنه ويؤيد ما ذكرناه لم يقبح
ارجل عرف وازيداً عرفت ومن خصائص هل تخصيص الفعل المضارع بالاستقبال واذا كان كذلك
فلا يصح ان يقال هل تضرب زيداً وهو اخوك صحة متمكنة مستقرة على نحو صحة اتضرب زيداً وهو اخوك
لما في الاول من تدافع طرفي الكلام اوله وآخره فان هل خصص الفعل بالاستقبال والجملة الحالية
قيدته بالحال اعني بزمان التكلم فتدافعان بخلاف الثاني في ان يكون الضرب واقعاً في الحال المشارة
الى ما ذكرنا من التعليل وحرف الجر متعلق بقوله فلا يصح ويجوز ان يكون بمعنى الباء اي بواسطة
كون الضرب او بسبب كونه واقعاً في الحال ولكون هل لطلب التصديق اي الحكم بالثبوت او الانتفاء
وقد نبهناك في فصل التفصيل الطريق الثاني له وهو النوع الاستثناء ان اثبات الذوات اي الماهية
والحقيقة ونفيها لا يصحان وانما يصح ان تثبت وتنفى صفاتها ولوازمها وعوارضها ولاقتضاء
هل التخصيص بالاستقبال الحاصل ذلك للذي يحتمل او لشيء يحتمل ان يخصص بالاستقبال وهو الصفات

ايضًا لا الذوات بشهادة قوله وانت تعلم ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذات لا لا نفس الذوات لان الذوات من حيث هي هي بالنظر اليها لا الى شئ خارج عنها ذوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال لا اختصاص لها بزمان دون زمان حتى توجد في بعض دون بعض وتختلف وتتغير بتغير الزمان وقال العلامة المراد بقوله لما يحتمل ذلك المضارع دون الماضي لانه شائع يحتمل ان يختص بالحال او الاستقبال وفيه تعسف لان الغرض من هذا الكلام ان يبين ان لها زيادة اختصاص بالافعال واذا قلت ولاستدعاء هل التخصيص بالاستقبال للمضارع دون الماضي وانت تعلم ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا يستلزم المقصود فتامل ولان ان الشرطية تخصص الماضي بالاستقبال فهو يحتمله ايضا ذلك فاعل يستلزم اي نستتبع ما ذكر من كونه والتنبيه والاستدعاء والعلم من بد لاختصاص لهل دون الهمزة وانما قيد بالزيادة لان للاستفهام اختصاصا ما بالفعل غير ان هل اشد اختصاصا به للمعاني المذكورة مما يكون الى معلق بالاختصاص وكونه اسم يكون زمانيا خبر كونه واظهر خبر يكون كالافعال مثال لما هو اظهر في نسبته الى الزمان اي له اختصاص ما هو زماني الا ان له زيادة اختصاص بالافعال وانما قال اظهر ولم يقل ما هو زماني تفاديا عن اسم الفاعل لانه يدل على الزمان ايضا بالعرض لا بالذات فانه يعمل عمل فعله بشرط ان يكون في معنى الحال او الاستقبال ويعزل عنه هذه الدلالة اذا كان بمعنى الاستمرار نحو زيد مالك العبيد وقال تعالى مالك يوم الدين بمعنى الاستمرار من وجه وكذا تفاديا عن اسم المفعول لانه يعمل عمل فعله باشراط كونه في معنى الزمانية ولما النعل فلزمه الزمان لانه جزء مفهومه لا يفارقه وظهر من ذلك ان كون الفعل زمانيا اظهر من غيره وهذا قياس متصل من الشكل الاول وصورته هل يختص بطلب الحكم بالثبوت الاثبات والنفي والاثبات متوجهان الى الصفات دون الذوات ينتج هل يختص بالصفات ثم نقول هل يختص بالصفات والصفات يحتمل الاختصاص بالاستقبال دون الذوات ينتج فهل يختص بما هو مختص بالزمان كالافعال ولذلك اي ولمزيد اختصاص هل بالافعال لما ذكرنا دون الهمزة كان قوله تعالى فهل انتم شاكرون ادخل في الانباء عن طلب الشكر اي ادل على الاعلام بطلب الشكر من قولنا فهل تشكرون او فهل انتم تشكرون لما ان هل لان هل تشكرون مفيد للتجدد لان الجملة فعلية اي هل تحدثون الشكر وتجددونه وهل انتم شاكرون مفيد للثبوت والاستمرار اي هل انتم ثابتون على الشكر مستمرون عليه فذاك يدل على طلب احداث الشكر وتجديده وهذا يدل على طلب الشكر الثابت المستمر وانت تعلم ان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله فصح انه ادخل في الانباء وهل انتم تشكرون كذلك اي هو مفيد للتجدد ايضا لان اصل الكلام فهل تشكرون تشكرون بتكرار الفعل لفائدة التاكيد لان هل لا تدخل الا على الافعال الا على الوجه الضعيف وسنتكلم بهذا المعنى ثم حذف الفعل اختصارا لدلالة ضميره عليه المبدل بعد ذهابه منفصلا فيكون وزانه وزان فهل تشكرون في افادة التجدد

ولقائل ان يقول ان هل انما يعني قد على مذهب سيبويه فكان بالفعل اولى فاذا وقع بعده الاسم كان كوقوعه بعد قد ولا يسوغ ذلك فلا يسوغ هذا واما موضوع للاستفهام وهو مقتض للفعل في المعنى فكان ذكر الفعل بعده لفظا من القياس ولا يرد عليه ازيد خرج فان الهمزة تصرفوا فيها ما لم يتصرفوا في هل وقد سبق ولذلك جاز ازيدا ضربت ولم يجز هل زيدا ضربت وتؤيد

اي ذهاب الفعل

ذلك ما قال صاحب المفصل والمبسوط في قولهم هل زيد خرج فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر وذلك وان كان موهما ان المسئلة لا شذوذ فيها وانها سائغة مثلها في ازيد خرج ليس الامر كذلك بل هو شاذ وهو على شذوذه منقد على ما ذكر فهو وجه القول الضعيف واذا كان الامر كذلك فالتقدير فهل شاكرون انتم شاكرون وهو ايضا للتجدد لانه يدل على المستقبل وهو عامل عمل فعله ويمكن ان يجاب بان اسم الفاعل وان دل على التجدد لم يدل عليه الا بالعرض واما بالنظر الى ذاته فلا دلالة له على الزمان فليس فيه التجدد وافانتم شاكرون كانه جواب سؤال معنوي لانه لما قال ان هل تشكرون مفيد للتجدد قيل ما تقول في افانتم شاكرون فانها جملة اسمية تدل على خلاف التجدد قال وان كان افانتم شاكرون ينبئ عن عدم التجدد لكن انباؤه عن عدم التجدد دون اي احط وايسر من انباء عدم تجدد فهل انتم شاكرون فانه ادل على ذلك عنه لما ثبت قبل ان هل ادعى للفعل فوقع اختصاصا به من الهمزة حيث تدخل الهمزة على الجملتين من غير ضعف دون هل فترك الفعل الى الاسم مع هل يكون ادخل في الانباء ادل على الانباء عن استدعاء المقام اي مقام مثل هذا الكلام عدم التجدد من ترك الفعل مع الهمزة التي هي اعم تصرفا وذلك لما ذكرنا فيبطل هذا من ان يرون ما هو الزم للفعل المقتضي للتجدد للتجدد في معرض ما هو مقتض للثبوت وهو ترك الفعل الى الاسم ادل على استدعاء كون المقام الثبوت المخالف للتجدد ولقوة استدعاء هل وطلبه الفعل دون الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق لامتناع هذا الكلام من القبول موقعه الا من البليغ لان الكلام اذا استحسن من بليغ لا يمتنع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام لامكان انه لا يورد هذا الكلام على الوجه الذي يكسوه جزالة في المعنى وفخامة في ايراد وهو ان ترك الفعل مع قوة داعي هل اليه انما يحسن اذا كان لصاحبه كمال العناية بطلب حصول هذا الحكم على جهة الثبات والاستمرار دون الحدوث فلا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما لاجله يساق ومن صاحب له عراف بجهات الحسن والا لم يمتنع حمل الكلام منه على غيرها وتعتري عن الحسن لذهاب كسوته كما لا يحسن نظيره قوله ليبك يزيد ضارع لخصومة من كل الحمل على ما سبق في موضع اي في الحالة المقتضية لترك الفعل وقد مضى ايضا شرح هذا البيت ثمة والخطب اي شان عدم استحسان ترك الفعل مع الهمزة وقبحه في مثل ازيد منطلق من غير البليغ اهون وما هو ايسر واسهل من تركه الفعل مع هل لان الهمزة تقع بعدها الجملة الاسمية والفعلية بخلاف هل فاذا ترك معها الفعل غير البليغ كان ذلك اهون واما سائر ما يستفهم بها من كلمات الاستفهام فمن النوع الاول من طلب حصول التصور حيث للنوع الاول على تفصيل بينهن بين هذه الكلمات اي كلها مشتركة في طلب حصول التصور كائنة على تفصيل بينها لا بد من اتفاقك عليه على ذلك التفصيل الجملة صفة التفصيل لا يصح بتعليل لوجوب لا اتفاق حقيقة التطبيق اصابه الطبق وهو موصل ما بين العظمين والهاء للكلمات ويستوجب يحتمل ضميرين احدهما مرفوع على الفاعلية مستكن عائد على الكلام او المقام ومنصوب على المفعولية راجع الى الموصول من الصلة غير انه حذف كما يحذف من الصلة تقديره ليصح منك اصابتك كلمات الاستفهام في الكلام مستفهما على المعنى الذي يستحق الكلام اياه وقال العلامة فاعل يستوجب ضمير مستتر يرجع الى الموصول ومفعول يستوجب محذوف وهو ضمير عائد الى تطبيقها ويلزمه حذف المفعول

الغير الراجع الى الموصول وهو غير مختار لما فالسؤال عن الجنس اى تطلب بها الحقيقة و
الماهية تقول ما عندك بمعنى اى اجناس الاشياء عندك الى اخره وذلك اشارة منه الى ان ما
مبهمة تقع على كل شئ عاد ذى العلم وغير ذى العلم تقول لشبح رفع لك من بعيد ما ذاك فاذا
شعرت انه انسان قلت من هو وكذلك تقول ما الكلمة الى قوله ما الكلام اى ما شرح هذا الاسم
يعنى وكما تطلب بها الماهية تطلب بها شرح الاسم كما تقولون ما العنقاء ولذلك فصله عما قبله
وجعله بابا على حياله وقيل هو سؤال عن ماهية مسمى الكلمة بعينها من غير اولى العلم بخلاف الاول
فانه يعمهما ومن التنزيل فما خطبكم هذا مثال لانفاعهما على غير اولى من القرآن وفيه اى فى التنزيل
ما تعبدون من بعدى هو مثال الاطلاقه على ذوى العلم من القرآن وبعضهم تفسيره عن الذى
يختص باولى العلم فى قوله اى من فى الوجود تؤثرونه تقيدونه فى العبادة او عن الوصف لنسق
على الجنس تقول ما زيد اى اذا سئل عن المعرفة علما او غيره علم هو سؤال عن وصفه فجوابه ما ذكر
او ما شاكل ذلك او ما تشابه الكريم والفاضل من الصفات كالعالم والعاقل قال المبرد ما هذا
الرجل سؤال عن الصفة فجوابه عالم او جاهل ولكون ما للسؤال عن الجنس اعنى ولان ما تطلب بها
الحقيقة وتطلب بها الوصف وقع بين فرعون وبين موسى ما وقع من السؤال والجواب ومن التنبيه
ومن التعجب والاستهزاء ومن التغليظ لان فرعون دليل تعليل لوقوع ما وقع بينهما حين
حيث كان فرعون جاهلا بالله معتقدا خبر بعد خبر او حال ان هى المخففة من الثقيلة وفيه ضمير
الشأن اى انه لا موجود مستقلا قائما بنفسه سوى اى الا اجناس الاجسام اعتقادا مفعول
مطلق اى معتقدا اعتقاد الا نظير له صفة كل جاهل موسى مفعول سمع وقال حال من موسى
وقد سبق ما فيه وقد تقدمت دره انا رسول رب العالمين مقول القول لم يثن فى قوله انا رسولا
ربك لان الرسول يكون بمعنى المرسل وبمعنى الرسالة فجعل ثمة بمعنى المرسل فلم يكن بد من
تثنيته وجعل ههنا بمعنى الرسالة فجاز التسوية فيه اذا وصف به بين الواحد والتثنية
والجمع كما يفعل فى الصفة بالمصادر نحو صوم وزور فى قولهم انا صوم وزور وانشد صاحب
الكشاف الكنى اليها وخير الرسول اعلمهم بنواحى الخبر فجعل الرسول للجماعة واستشهد
صاحب الكشاف على كونه بمعنى الرسالة بقول الشاعر لقد كذب الواشون ما فهت عندهم
بستر ولا ارسلتهم برسول اى برسالة والا كان محتوى بالى لا بالباء ويجوز ان يوحد
لان حكمهما لتساندهما واتفاقهما على شريعة واحدة واتحادهما لذلك وللاخوة كان حكما واحدا
فكانهما رسول واحد او اريد كل واحد منا وقال صاحب الصحاح انا رسول ربك ولم يقل
رسل ربك لان فعولا وفعيلا يستوى فيهما المذكر والمؤنث والواحد والجمع مثل عدو وصديق
فقال وما رب العالمين عطف على مقال كانه قال اى اجناس الاجسام هو هذا السؤال اما
ان يريد به اى شئ من الاشياء التى شوهدت وعرفت اجناسها واما ان يريد به اى
شئ من الاشياء هو على الاطلاق تفتيشا عن حقيقته الخاصة ما هى وحين كان موسى عالما
بالله اجاب موسى عليه السلام فرعون بالوصف فى كلا الوجهين بما يستدل به عليه من افعاله
الخاصة لينبههم ويعرفهم انه ليس بشئ مما شوهد وعرف من الاجرام والاعراض وانه شئ مخالف
لجميع الاشياء ليس كمثله شئ وبان الذى اليه سبيل هو الكافى فى معرفته معرفة ثباته بصفاته

عن م

يشتق الرسول
كما صح

عن م

استند الا بافعاله

استند الا بافعاله الخاصة على ذلك ولما التفتيش عن حقيقته الخاصة هى فوق فطر العقول
فتفتيشه عما لا سبيل اليه والسائل عنه متعنت غير طالب الحق وهو قوله تعالى رب السموات
والارض وما بينهما ان كنتم موقنين هذا معنى قوله لجاب بالوصف منبها على النظر المؤدى
الى العلم بحقيقته الممتازة عن حقائق الممكنات فلما لم يتطابق شيئا من السؤال والجواب لان السؤال
عن الحقيقة والجواب بالوصف عند فرعون الجاهل بالله عجب فرعون من جوابه من حوله
اى قومه من جماعة الجملة بيان من حوله وهم خواص قومه قيل كانوا خمسمائة رجل عليهم
الاساور وكانت للملوك خاصة فقال لهم لمن حوله الا تستمعون اى اما تسمعون قوله سألته
عن ذاته وهو يجيب بوصفه ثم استهزاء بموسى يعنى فلما ثنى موسى بقوله لانه لما علم
انهم لم يتنبهوا لجوابه لما لاعتقادهم الفاسد ان اجرام السموات والارض غير مفتقرة الى مؤثر
وانما اضمن ورثة الوجود حركتهما من عند ذواتهما عدل الى ما لا ريب فى احتياجه الى موجد عليم
قادر وما كان شئ من الممكنات اقرب اليهم من انفسهم وانفس آبائهم قال ربكم ورب آبائكم
الاولين جننه عناه الى الجنون وطنز به حيث سماه رسولهم فقال فرعون ان رسولكم
الذى ارسل اليكم لمجنون وحين لم يرهم موسى يفطنون يفهمون لما نبههم عليه صلة
يفطنون يقال فطنت للشئ بالفتح فى الكرتين من فساد مبينة لما نبههم عليه مسالتهم
والحمقاء وصف المسالة بصفة صاحبها واستماع معطوف على فساد جوابه جواب موسى الحكيم
فى الكرتين هذا ايضا وصف للجواب بوصف صاحبه غلظ فى الثالثة جواب حين لم يرهم
اى ثلث بقية اخر فقال رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون واعلم
انه عليه السلام عمم اولا فى الجواب لان ذكر السموات والارض وما بينهما استوعب الخلائق كلها
من انفسهم وآبائهم والمشرق والمغرب ثم خصص من العام للبيان انفسهم وآباءهم لان
اقرب المنظور فيه من العاقل نفسه ومن ولد منه وما شاهد وعاين من الدلائل على الصانع
والناقل من هيئة الى هيئة وحال الى حال من وقت ميلاده الى وقت وفاته ثم خصص المشرق
والمغرب لان طلوع الشمس من احد الخافقين وغروبها فى الآخر على تقدير مستقيم فى فصول السنة
وحساب مستو من اظهر ما استدل به وانه عليه السلام جادلهم على احسن الوجوه ولاين
فقال ان كنتم موقنين اى ان كان يرجى منكم الايقان فلما رأى وشاهد منهم شدة الشكيمة
فى العناد وقلة الاصغاء الى عرض الحجج خاشن وغلظ وعارض ان رسولكم لمجنون بقوله
ان كنتم تعقلون ويحتمل ان يكون فرعون قد سأل بما عن الوصف فى قوله وما رب العالمين
اى ربوبيتهم تعليل يحتمل ان يكون سأل عن الوصف وهو اللائق بحاله لدلالة الكلام عليه عنده
عند فرعون مشركا من نفسه نفس فرعون وبين من دعاه دعا فرعون الله الى من
موسى فاعل دعا فى قوله انا رسول رب العالمين متعلق بدعا الجملة تعليل للتعليل فى لكونه
وفرط هو بالتسكين اسم من قولهم افرط فى الامر اى جاوز فيه الحد فقال اياك والفرط
فى الامر عتوه اى فرعون من عتا علو وتسويل وتزيين نفس فرعون الشيطانية اضافه
الى الفاعل له لفرعون ذلك الضلال مفعول التسويل من ادعاء الربوبية بيان الضلال وارتكاب
معطوف على ادعاء انا ربكم الاعلى ونفخ الشيطان خيشومه بما اقتضى لانف معطوف على ارتكاب

ى

فه

ب

ب

تسليم بسبب تسليم اولئك البهائم اى قومه وملائه له لفرعون اياها اى الربوبية واذعانهم
اى خضوعهم لفرعون بذلك اى بقوله انا ربكم او بادعاء الربوبية وتلقينهم اياه اى فرعون
برب العالمين وشهرة فرعون فيما بين قومه بذلك برب العالمين الى درجة غاية لشهرتهم .
دعت الدرجة السحرة اذ عرفوا اى السحرة الحق وخروا اى السحرة سقطوا سجدا ساجدين
لله وقال السحرة امنا برب العالمين الى انتهاء الغاية لدعت ان تعقبوه الى ان يأتوا عقب
قولهم امنا برب العالمين بقولهم رب موسى وهارون نفيا للنفى لاتهامهم ان يعنوا بان فرعون
بحذف الباء قياسا من التهمة وان يكون ردا على ان يكون ذلك السؤال مبتدئا من فرعون اى
وما رب العالمين على كائنا على طماعيه بتخفيف الياء مصدر طمع مثل طمعا ان يجرى اى ان يجرى
بحذف الجار موسى فى جواب فرعون على نهج بتخفيف الهاء حاضرى فرعون لو كانوا اى
الحاضرون المسئولين خبر كان فى وجهه وجه فرعون بدل موسى اى كان سؤال فرعون
من موسى على طمع ان يجيبه موسى بما يجيبه قومه لو سال قومه فانهم يصفونه بصفات
تخصه فيجعله فيجعل جواب موسى معطوف على ان يجرى المخلص مفعول ثان لجعل الجملة علة
الطماعية اى لجهل فرعون بحال موسى وعدم اطلاع فرعون على علو شان موسى اذ تعليل لجهل
فرعون كان ذلك المقام مقام جوابه وسؤاله اول اجتماع فرعون بموسى بدليل ما جرى فيه وفى ذلك
المقام من قوله بيانيه او لو جئتك بشئ مبين قال فأت به ان كنت من الصادقين فهذا الكلام
لا يجرى الا فى اول الاجتماع فحين فلما سمع فرعون المخلص لم يكنه لم يكن مخلصا البهائم خبر كان وان
كان المختار فى خبرها واخواتها الانفصال ولم يكنه حال من المخلص والعامل سمع ولولاه لما صح
اتباع السماع على المخلص تعجب وعجب فرعون من حوله وقال الا تستمعون اولا واستهزاء
وجننه ثانيا فقال ان رسولكم لمجنون وتفيهق وتفيهق بالتاء اى توسع فى كلامه وتنطع
وقيل اصله الفهق وهو الامتلاء كانه ملأ بالكلام فاه بما تفيهق من لئن لئن اتخذت الها
غيرى لاجعلنك من المسجونين بيان ما تفيهق وهذا يدل على صحة الوجه الاخير ولما الفمه
الحجر وبكته وصار مغلوبا بترك المحاجة والسؤال الى الوعيد كما هو سنة الباهت اذا غلب ومتمحل
اذا الزم ومن العبارة التى عليها القرآن مبالغة لم تكن فى لاسجننك وان كان اخصر منها
وذلك لاجعلنك واحدا ممن عرفت حالهم فى سجونى وكان من عادته ان يأخذ من يريد سجنه
فيطرحه فى هوة ذاهبة فى الارض بعيدة العمق فردا لا يبصر فيها ولا يسمع فكان ذلك اشد
من القتل ولما من للسؤال عن الجنس من ذوى العلم وكذا من ابليس فصله عما قبله لانه ليس
من الملائكة ومحافظة للادب ومنه قوله تعالى ومن السؤال عن الجنس عن وفصله لا يخفى على
المحصلين لان يكون مفعول منكر او حال من اراد لادعائه الربوبية لنفسه علة منكر اذ هما مفعول
له او حال لخاطبهما ثم وحد موسى لانه الاصل فى النبوة او استدعى لخبثه كلام موسى لما عرف
من رتة لسانه ويعضده قوله ام انا خير من هذا الذى هو مهين ولا يكاد يبين فاجاب موسى
بقوله ربنا الآية كانه كان موسى قال فى جواب الكمارب سوال اى نعم لنا رب سوالك وهو الصانع
الذى اذا سلكت الطريق الذى بين الصانع والراجع على الموصول محذوف اى بينه بالجاده اى
الصانع اضافه الى الفاعل لما اوجد محله نصب على انه مفعول للايجاد واللام مثلها فى قولك ضرب لزيد

والعائد

والعائد الى الموصول ايضا مطوى اى اوجده وهى الموجودات وتقديره ايها للصانع معطوف على
ايجاده اياه اى لما اوجد على ما قدر كائنا عليه واتبعت اى تقفوت ردا على سلكت فنه فى السلوك
مثل قولهم من صدق فهو خير له اى الصدق الخريت اى الدليل يعنى لمن مثاله ما هو الحاذق
واحد الخرارنة وهو اى ذلك الخريت هو العقل الهادى الى الرشاد عن الضلال لزمك جواب اذا
اى وجب عليك الاعتراف بكون الصانع المنعوت ربا وان لا رب سواه اى ولزمك الاعتراف بان لا رب
غيره بحذف حرف الجر قياسا مستمرا وان اوبان العبادة له كائنة منى ومنك ومن الخلق اجمع
حق ثابت واجب لا مدفع له للحق لان الآية دالة على انه خالق الموجودات كلها وعلى انه الغنى القادر
بالذات المنعم مطلقا وان ما عداه مفتقر اليه منعم عليه وذلك تفسير لقوله ربنا الذى اعطى كل
شئ خلقه ثم هدى خلقه اول مفعولى اعطى اى اعطى خليقته كل شئ يحتاجون اليه ويرتفقون
به او ثانيهما اى اعطى كل شئ صورته وشكله الذى يطابق المنفعة المنوطة به كما اعطى العين
الهيئة التى تطابق الابصار والاذن الشكل الذى يوافق الاستماع وكذلك الانف واليد والرجل
واللسان كل واحد منها مطابق لما علق به من المنفعة غير ناب عنه او اعطى كل حيوان نظيره
فى الخلق والصورة حيث جعل الحصان والحجر زوجين والبعير والناقة والرجل والمرأة
فلم يزاوج منهما شئ غير جنسه وما هو على خلاف خلقه ثم هدى اى عرف كيف يرتفق بما
اعطى وكيف يتوصل اليه ولله در هذا الجواب ما اخصره وما اجمعه وما ابينه لمن القى الذهن
ونظر بعين الانصاف وكان طالبا للحق فافهم قال بعض من تتبع هذا الكتاب قيل هو
يعنى من للسؤال عن العارض المشخص لذى العلم وهذا اظهر لانه اذا قيل من فلان يجاب بزيد
ونحوه مما يفيد التشخيص ولا نسلم صحة الجواب بنحو بشر او جنى كما زعم السكاكى والحق انه عام
لا اختصاص له بقبيل عرف ذلك من استقراء كلام العرب ولما اى فللسؤال عما ميز اى
فلطلب ما يميز ذاتيا كان او عرضيا لازما او مفارقا احد المتشاركين فى امر يعمهما
يشمل المتشاركين من الذاتى والعرضى بقول القائل بيان لما ذكر عندى ثياب فتقول اى الثياب
هى فتطلب من القائل وصفا يميز الثياب عندك عما يشارك الثياب فى الثوبية مثل الكرباس
هى ام كتان ام حرير وهكذا قال الله تعالى من غير عاطف حكاية عن سليمان ايكم يأتينى
بعرشها اى الانسى ام الجنى فالمثال الاول الاشتراك فى الحقيقة والاختلاف فى الوصف فالمطلوب
وصف يميز بين افراد ذلك الجنس وفى الثانى الاشتراك فى الوصف وهو ان الانس والجن والطير والوحش
كلهم جنوده وتحت سياسته يوزعون يحبسون اى يحبس اولهم على آخرهم لاجله قال تعالى
وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون والاختلاف فى الحقيقة فهو
يطلب الحقيقة التى تميز المشتركين فى الوصف وقال تعالى حكاية عن الكفار اى الفريقين
خير مقاما فالفريقان مشتركان فى الماهية مختلفان بالصفة ولما كم فللسؤال عن العدد
اى هى كناية عن العدد على سبيل الابهام اذا قلت بيان لما ذكر كم درهما لك كم مرفوع المحل على
الابتداء ولك خبر وكم رجلا رأيت منصوب المحل على المفعولية من رأيت وتقول كم درهمك فالفصل
عما قبله لان المميز يحذف ويتعدد المميز بحسب مقتضى المقام والقرينة وكم مبتداء وما بعده خبره
وكم زيد ماكث الواحد الاحتمال منصوب على الظرفية يوما او شهرا الاحتمال ان يكون السؤال عن كل

بلغ

واحد منهما على سبيل البدل كم فرسخا او كم يوما لاحتمال ان يكون كل واحد من المسافة والزمان مسؤولاً
عنه ومنه قول الفرزدق كم عمة البيت فصله عن الامثلة لانه يروى على الوجوه الثلاثة من الاعراب وهو
مما نحن له على رواية النصب ولذلك قال فيمن روى بنصب المميز قيل ان الفرزدق ذم جريرا واستخف
به في هذا البيت فان معناه ان عماتك وخالاتك كن من جملة خدمي ورعاة ابلي في كثير من الازمان
وفدعاء تانيث الافدع وهو المعوج الرسغ من اليد والرجل فيكون منقلب الكف والقدم الى انسيتها
وقيل التواء في الرسغ واقبال في الابهام من احديهما على صاحبتها وذلك من صفات الاستعبير
بذلك لان الحلب للنساء عار وعشار بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل
عليها الفحل عشرة اشهر وزال عنها اسم المخاض ولا تزال تسمى بذلك الى ان تلد وبعد الولادة
ايضا على عشاري اراد على كره مني فان على للعقود المضرة بخلاف اللام وعليه قولهم باع الملك
عليه متاعه وباع القاضي عليه داره اي كنت مكرها في ذلك وهذا غاية الاستخفاف والازم لان
معناه كنت ستكنف ان يحلبن عشاري ويدخلن في زمرة رعاتي وخدمي لخستهن ولما بهن
من العيب وفيه انه مذموم من جهة الاب ومن جهة الام لذكر العمة والخالة واما اعرابه فمن رواه
بالجر فكم خبرية لان الشاعر هاج والهاجي يخبر بما يذم ولا يستفهم الا على طريق التهكم وكل صفة عمة
والمراد به العمات لان كم الخبرية للتكثير وان كان بعدها مفرد ويجوز ان يكون خبر الخبرية بكثرة عمات
الراعيات وقد حمل جرير ذلك ويا جرير منادى وقع بين المعطوف عليه والمعطوف مبالغة في المذمة
وخالة معطوف على عمة والغرض الخالات ايضا لما مر وفدعاء صفة خالة وكل اخرى مقدرة ههنا
دل عليها لك الاولى وفدعاء في العمة ايضا مقدر دل عليه المتاخر وحلبت على عشاري ان جعل لك
خبرا فخبر بعد خبر وان جعلت صفة فحلبت خبر لا غير وعلى حال اي حلبت عشاري وانا مكره
ومن رواه بالرفع فعمة مبتداء ولك خبره وحلبت صفة او خبران وكذا فدعاء اما خبر او صفة وكم
منصوب على الظرف او على المصدر باعتبار التفسير اي كم حلبة حلبت علي او كم زمانا حلبت علي
ومن روى بالنصب فكم استفهامية على طلب طريق التهكم والسخرية كانه قال اعلم ان لك عمات
وخالات راعيات ولكن لا اعرف كثرتهن فاخبرني عن عددهن اذ انت اعلم بهن لكونهن اقاربك
فكم مبتداء على بابه والاخبار والصفات كما تقدم وقيل ان روي على النصب فكم يجوز ان يكون خبرية
نصب مميزها على لغة من ينصب وهم احد من العرب منهم الفرزدق يعتقد فيها التنوين واحسن
الوجوه الجر ثم النصب واما الرفع فبعيد لاستحسان المراد بالعمة والخالة الواحدة والتعدد قد
وقع في كم زمنا او مصدرا ومراده العمات والخالات اذ استخدام الكثير دفع للمستخدم واهانة
للمستخدم فاعرف واما كيف فللسؤال عن الحال اذا قلت كيف زيد معناه على اي حال هو فجوابه صحيح
او سقيم اي احد اولئك الالفاظ الدالة على الاحوال والشجو الهم والحزن ورجل شج اي حزين
والجذل بالتحريك الفرح وقد جذل بالكسر يجذل فهو جذل لان سيطر اي كيف يشمل الاحوال كلها
من الصحة والسقم وغيرهما ولذلك يصح الجواب باحد تلك الاحوال وقال العلامة سيطر اي الجواب
وفيه تعسف يوم الجمعة صح بالنصب على انه ظرف وسائر كلامه الى يوم الدين واضح لا يفتقر الى
الشرح واعلم ان هذه الكلمات يعني ادوات الاستفهام التي عددت في باب الاستفهام كثيرا
منتصب ظرفا وهو صفة للحين حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه واصله زيدت لتاكيد

النكرة في الشياع تتولد منها من هذه الكلمات اي تحصل وتفهم منها لامتناع اجرائها على اصلها
لمثال ما سبق في الابواب الخمسة التي للطلب من المعاني بيان ما سبق اي المعاني التي وضع الالفاظ
لغيرها بعونه بوساطة قرائن الاحوال الدالة عليها فنقال ما هذا ومن هذا المجرد الاستخفاف
اي الاهانة والتحقير في بعض مقامات الكلام وما لي اي نقال ما لي للتعجب قال الله تعالى حكاية
عن سليمان حيث نظر الى الطير وكان الهدهد غائبا تعجب عن حاله وغيبته لان جنوده
يوزع ويمنع فحمل استثناء رؤيته لمانع من جانبه فقال ما لي لا ارى متعجبا من شان نفسه
واي رجل فقال فلان اي رجل للتعجب اي كامل في الرجولية كان كماله فيها قد انتهى الى حد
يجب ان يستفهم عنه لخفائه وايما رجل ما ذا الله وحكمه كذلك وتقال كم دعوتك للاستبطاء
وهو عد بطيئا واصابته كذلك كانه قال استبطيتك لحثه على الامتثال ويستعجله ويظهر كراهة
بطئه وكم تدعوني للانكار اي في مكان الرد انكر دعاك اياي كم منهما يمكن ان يكون خبرية
واستفهامية والمميز محذوف وكم احلم للتهديد اي التخويف في مقام الانذار وكيف تؤذي
اباك اي في حال كونك عالما بانه ابوك او من حال كونك جاهلا بذلك والحال حال علم به وحينئذ
يكون علمه بذلك صارفا عن الايذاء وارتكابه مع الصارف عنه موضع انكار وتعجب وتوبيخ و
ستعرف ما ذكرنا في الاية وعليه وعلى اسلوب استعمال كيف للانكار والتعجب والتوبيخ قوله
تعالى كيف تكفرون بالله الاية ووجه تحقيق ذلك اي طريق اتقان ان كيف في الاية للانكار
والتعجب والتوبيخ هو ان الكفار في زمان صدور الكفر منهم لا بد من ان يكونوا على احد الحالين
اي الصفتين المتناقضتين اللتين لا يصح اجتماعهما ولا ارتفاعهما معا فلا ثالثة الفا جواب شرط
مطوي ولا لنفي الجنس وثالثة اسمها مفرد مبني على الفتح وخبره متروك اي لا حالة ثالثة
متوسط من الحالين يمكن ارتفاعهما معا عند تحققها فاذ قيل صح على لفظ اذ الذي هو للماضي
الزمان وموجز اشرطتي داي ان كان الشان كما ذكر فحين قيل للكفار كيف تكفرون بالله
وقد علمت ان كيف للسؤال عن الحال جملة حالية وللكفر مزيد اختصاص معطوف عليها
حال مترادفة بالعلم بالصانع وبالجهل به متعلق بالاختصاص هذا اشارة ان للكفر حالا
يوجد عليها من الحالات العارضة للانسان من الحركة والسكون والقيام والقعود والصحة
والسقم والفرح والحزن والعلم والجهل به واشباه ذلك فللكفر اختصاص بهما من حيث ان
كل موجود لا ينفك عن حال وصفة عند وجوده غير انه يصح ان ينفك عن كل واحدة من الحالات
اذا كانت بدلها حالة اخرى ضرورة في الجملة من غير تعيين بخلاف العلم بالصانع والجهل به لانه
محال ان يحدث كفر بالله بغير احدى هاتين الحالين للعلم به وعدمه لا ينفك عن احدهما فله مزيد
اختصاص بهما من هذه الجهة ولان الكفر بالله من الكافر لا يوجد الا في حال من الاحوال فهي
من لوازم وجوده لا ماهيته بخلاف العلم بالله لانه لازم ماهيته ولا يمكن تصور ماهية الكفر
بالله الا بعد تصور ان له علما بالله فهو مما يلزم من تصوره تصوره فله مزيد اختصاص بهما
انساق الى ذلك من السوق جواب اذا اي توجه الاستفهام في كيف تكفرون الى حالتي
العلم والجهل به لما بين من زيادة الاختصاص وان مضرة الكفر وفائدة الايمان عائدة الى العالم فاذ ما كان هنا
الطالب بكيف اني في حال العلم بالله تكفرون ام في حال الجهل به وهو مفعول اناد والفا جواب

سطوراً ثم اذ قيد هذا الاستفهام بقوله بقوله وكنتم امواتاً لان الواو للحال والحال متقيد للعامل فيها وهو تكفرون وصح وقوعه حالاً وان كان ماضياً بدون قد لان الواو لم تدخل على كنتم امواتاً وحدها ولكن على جملة قوله كنتم امواتاً فاحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم اليه ترجعون وان كان بعض القصة ماضٍ وبعضها مستقبل وكلاهما لا يصح ان يقع حالاً حتى يكون فعلاً حاضراً وقت وجود ما هو حال عنه لان المراد بالقصة هو العلم بها وصار عطف على قيد اي وصار معنى الكلام كيف تكفرون بالله والحال حال علمكم بهذه القصة وهي ان كنتم امواتاً نطفاً في اصلاب آبائكم فصيّركم احياءً وسيكون كذا وكذا اي فجعلكم احياءً ثم يميتكم بعد هذه الحيوة ثم يحييكم بعد الموت ثم يحاسبكم فقوله صار الى آخره اشارة الى ما ذكرنا صيّر الكفر جواب اذ قيد اي صيّر هذا التقييد لكفرهم ابعد شيء عن العاقل فصار اي اذا كان الامر على ما مضى صار وجود الكفر من العاقل مظنة التعجب فكأنه قيل ما اعجب كفركم مع علمكم بحالكم هذه وذلك لان معنى الاستفهام في كيف الانكار وانكار الحال متضمن لانكار الذات على طريق الكناية ووجهه وسبب بعد الكفر عن العاقل هو ان هذه الحالة التي ذكرت تأبى غاية الامتناع من ان لا يكون للعاقل علم بان له صانعاً قادراً عن احق النعوت غنياً في جميع ذلك اي جميع ما وصف به عن سواه عن غيره فلفظاً الى آخر الصفات المذكورة لانه لو لم يكن كذلك كان محتاجاً والمحتاج لا يصح ان يكون صانعاً يميت ويحيي ويعيد ويثيب ويعاقب وعلمه وعلم العاقل حينئذ بان له هذا الصانع يأبى غاية الامتناع فيه وفيه عائد عليه من ان يكفر العاقل وهذا هو الصارف عن الكفر وصدور الفعل عن القادر تعميم ويدخل فيه صدور الكفر منهم مع الصارف القوي عن الفعل مظنة تعجب وتعجيب وانكار وتوبيخ فصح مما ذكرنا ان يكون كيف تكفرون الى آخره لانه على حسب دعواه من التعجب الى آخره وكذلك نقال اي وكما قيل في كيف تقال اين مغيثك للتوبيخ والتقريع والانكار حال تذليل المخاطب هو فقرينة ان اين ليس على موضوعه قال الله تعالى اين شركاي الذين كنتم تزعمون اي تزعمون انهم شركاء لله توبيخاً للمخاطبين وتقريعاً لهم مفعول لاجله لكونه تعليلاً لما ادعى من انه توبيخ اي لكون هذا الكلام سؤالاً في وقت الحاجة الى الاغاثة وهو يوم الحشر عمن يتعلق بالسؤال كان يدعى في دار الدنيا له لاجله انه يغيث ومعناه اين مغيثكم وقال الله تعالى فاين تذهبون للتنبيه على الضلال دون السؤال عن موضع الذهاب ينبههم على انهم ضالون في الخوض في امر الرسول وكلام الله وتقال انى تعمل للتعجب والتعجيب بقرينة على حاشية قال الله تعالى فانى تؤفكون قال الجوهري هو من الافك بفتح الهمزة تقال افكه يأفكه افكاً اذا قلبه وصرفه عن الشيء انكاراً وتوبيخاً اي فانى تصرفون عن سواء السبيل وقال انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين اي محل استبعاداً اي للاستبعاد لتذكرهم وقال متى قلت هذا اي هذا الكلام للجحد والانكار ومتى تصلح شاني اي لامهين للاستبطاء وذلك لوضوحه غني عن الشرح وقد عرفت الطريق في توليد ادوات الاستفهام وتوليد ابواب الطلب غيرها بحابيها الموضوعة هي لها لامتناع اجرائها على اصلها بتناسد القرائن الدالة عليها فراجع نفسك اي عقلك السليم في مداحض استعمالاتها لانه لا يهتدي الى العشا لها غيرها اذا سلكتها انت الطريق فانه يذكى ويؤنث اي الطريق التي بيّنتها لك فاسلكها اي الطريق عن كمال التيقظ التنبه بالفتت فهمته فحذف العائد الى الموصول مما سبق من الاحكام فلا تجوز بعد ما عرفت

بلغ

ان التقديم

ان التقديم اي تقديم متعلقات الفعل عليه تستدعي تستلزم العلم بحال نفس الفعل وقوعاً انتصب مميزاً للابهام المستقر في حال نفس الفعل لان الحال تقع على المعاني ومما يؤيده صحة تقديره من اي من وقوع الفعل او من غيره وقوعه ان يكون ضربت تقديم المفعول اي فلا تجوز هذا التأليف سائلاً عن حال وقوع الضرب حال من فلا تجوز اي فلا تقل ازيداً ضربت وانت سائل عن وقوع الفعل وعدم وقوعه لان تقديمك زيداً المفعول على الفعل وايلاءك حرف الاستفهام اياه يدل على ان الفعل واقع معلوم وقوعه وعلى انك تطلب تعيين المطلوب المضروب من هو لك فسؤالك عن الفعل طلب للحاصل وتحصيل الحاصل محال اما السؤال عن المفعول فهو صحيح لا امتناع فيه ولا أأنت ضربت زيداً اي ولا تجوز هذا التأليف ايضاً نية التقديم متعلق بقوله أأنت ضربت لانه يحتمل ان يكون الاصل أضربت انت تأكيداً للفاعل ثم قدمت لارادة الاختصاص فهو من باب تقديم الفاعل المعنوي ويحتمل ان يكون مبتدأ ولا نية للتقديم بل هو متقدم في اللفظ فقط على ما سبق سائلاً عن حال وقوع الضرب وانما تركه لدلالة الاول عليه لانه معطوف عليه لما ذكرنا من ان تقديمك الفاعل المعنوي وايلاءك حرف الاستفهام اياه يدل على ان التردد في الفاعل من هو وعلى ان وقوع الفعل متفق عليه معلوم للمتكلم والمخاطب فيمتنع طلبه لحصوله اما السؤال عن الفاعل فمستقيم لا استحالة فيه ولا تنقض معطوف على لا تجوز والفصل لان الاول ممنوع من حيث المعنى الذي اراده المتكلم والثاني يمتنع من حيث زيادة لفظ فثمة المنع لامر معنوي وهنا لامر لفظي ومعنى لا تنقض يرجع الى لا تجوز والعدول عنه للتفنن في الكلام وكراهة التكرار وقال العلامة ولاحتمال الجائز وغير الجائز ولا تنقض ولم يقل ولا تجوز ولي فيه نظر لان هذا الفرق غير مؤثر في العدول على ان الاول يحتمل الجائز وغير الجائز ايضاً والنهي عنه لان قولنا ام لا يمكن حمله على معنى ام لا وقع ضرب منك اصلاً وهو خلاف ما افاد تقديم المفعول فكأنه قال اعلم وقوع فعل الضرب منك ولكن اخبرني عن المفعول أزيد هو او غيره واسأل عن وجود الضرب هذا الخلف ويمكن ان يحمل على معنى ام لا زيداً ضربت فلا يلزم منه خلاف ما افاد التقديم فلا يمنع في ذلك حينئذ ولا أأنت ضربت زيداً ام لا اي ولا تنقض ايضاً هذا التأليف اذ لو فرضت تقديم الفاعل المعنوي على ان الاصل كان أضربت انت ثم قدم انت للاختصاص لامكان ان تفهم ام لا وجد ضرب اصلاً والتقديم يفيد العلم بحصول الضرب فيفيد تمانع وامكان ان تفهم ام لا انت ضربته فلا تمانع لانه هو الامر المسؤول عنه فيستقيم ثم استدرك لما اتوهم انه اذا وضع مكان لا ما يفيد النفي لجوز ايضاً كما في لا تقال ولكن ان شئت لام اي ان اردت ان تشفع ام بهذا التركيب فقل ام غيره في الاول وام غيرك في الثاني فيبعث على المعنى المراد لانه يتبين ان التردد في المفعول والفاعل لا في الفعل ولستفهم واعلم ان لذلك ماخذاً غير ما ذكر هنا لا بد من الاشارة اليه اشارة خفيفة وان كنا قد تكلمنا فيه فيما سبق لان فيه فائدة جديدة فلا تكرار محض وهو انا لا نجدهم اعتمدوا في التقديم والتأخير شيئاً يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل على المفعول كانهم يقدمون الذي بيانه اهم وهم ببيانه اعنى وان كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم ولم يذكر لذلك مثالاً والنحاة مثلوا ذلك بان الناس قد يتعلق غرضهم بقتل انسان خارجي يعيث ويفسد

للاستفهام

ولكنه به الاذى ولم يتعلق بصدوره عن شخص معين فاذا قتل ثم اراد واحد ان يخبر عن ذلك
فانه يقدم ذكر الخارجي مقتول فيقول قتل الخارجي زيد ولا يقول قتل زيد الخارجي لانه يعلم ان
ليس للناس فى ان يعلموا ان القاتل له زيد جدوى وفائدة فيعنيهم ذكره وان كان رجل ليس له
باس ولا يقدر انه يقتل فقتل رجلا واراد المخبر ان يخبر بذلك فانه يقدم ذكر القاتل فيقول
قتل زيد رجلا وذلك لان الذى يعنيه ويعنى الناس من شان هذا القتل موضع الندرة فيه
وبعده ومعلوم انه لم يكن نادرا وبعيدا من حيث كان واقعا بالذى وقع به ولكن من حيث كان واقعا
من الذى وقع منه فهذا جيد بالغ واذا عرفت ذلك فى الخبر فاعرفه بعينه فى الاستفهام فانك
تقدم ما يعنيك ويهمك شانه فاذا كان الشك فى الفعل نفسه وكان الغرض من استفهامك
ان تعلم وجوده قلت افعلت فبدات بالفعل واوليته حرف الاستفهام وان كان الشك فى الاسم
فاعلا ومفعولا قلت أأنت فعلت او ازيدا ضربت فبدات بالاسم واوليته حرف الاستفهام وعلى
هذا فى كل ما تقدم وان اردت بالاستفهام التقرير وهو من قولهم قرره بالحق غيره حتى اقر به
اى اعترف به فاحفظه فقسه وقدره على النص بتقريره تحقيقه بعلى لو كان على بابه
لعدى بالباء على مثال الاثبات ابادات الاستفهام على سبيل التقرير حكمه حكم الاثبات فى انك
تقدم ما يهمك ويعنيك شانه فاذا استفهمت على سبيل التقرير فقدم ما عنا شك واهتمامك
بشانه اكمل ثم ادخل عليه حرف الاستفهام بدليل قوله فقيل حال تقرير الفعل اى حال ارادتك
ان تقرر الفاعل بان الفعل كان منه اضربت زيدا او اتضرب زيدا بان تبداء بالفعل وتقرب
منه حرف الاستفهام وانما اتى بالمثالين ماضيا ومضارعا للفرق بين الاستفهام التقريرى فى
الماضى والمضارع وستبينه باذن الله تعالى وقيل حال تقرير انه الضارب دون عمرو ان السامع
او من تريد خطابه لانه فى حكم المذكور أأنت ضربت زيدا فانت غرضك ان تقرره بانه الفاعل
كما قال الله تعالى من كاتبين ذلك قوله أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابرهيم حكاية عن قوم نمرود
اذ لا شبهة فى انهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون ان يقر لهم بان كسر الاصنام قد كان
ولكن ان يقر بانه منه كان لا من غيره كيف وقد اشاروا له الى الفعل فى قولهم أأنت فعلت هذا
وقال عليه السلام فى جوابهم بل فعله كبيرهم هذا لانه فهم من كلامهم ان السوال عن الفاعل ولو كان
التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت اولم افعل وليس لقائل ان يقول اذا قال أفعلت فهو
بان صح
يريد ايضا ان يقرره بالفعل كان منه لا بانه كان على الجملة فلا فرق بين الحالين لانا نقول اذا
قال افعلت فهو يقرره بالفعل من غير ان يردده بينه وبين غيره وكان كلامه كلام من يوهم
انه لا يدرى ان ذلك الفعل كان على الحقيقة واذا قال أأنت فعلت كان قد ردد الفعل بينه وبين
غيره ولم يكن منه فى نفس الفعل تردد ولم يكن كلامه كلام من يوهم انه لا يدرى أكان الفعل او
لم يكن بدلالة انك تقول ذلك والفعل ظاهر موجود يشار اليه كما شاهدت فى الاية وقال
صاحب الايضاح خطيب دمشق فى قول صاحب المفتاح فى هذه الاية نظر لجواز ان يكون
الهمزة فيه على اصلها اذ ليس فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بانه عليه السلام هو الذى كسر الاصنام
ولى فى هذا النظر نظر لانه ليس المراد من التقرير انه فعل ذلك على الجزم بل الغرض ان يقر
لهم بانه فعل لا انتهى الى لفظ الشيخ عبد القاهر اذا قال أأنت فعلت كان قد ردد الفعل بينه وبين غيره

على ان فى الكلام ما دل على ذلك وهو قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا
فتى يذكرهم يقال له ابرهيم قالوا فاتوا به على اعين الناس لعلهم يشهدون قالوا أأنت فعلت
الاية بعد ذلك وقد وقع فى بعض نسخ الاصحاب مثل أأنت فعلت أأنت قلت للناس اتخذونى
وكانه وهم لان الظاهر ان الهمزة للانكار فتامل او ان زيدا مضروبه معطوف على انه اى وقيل
حال تقرير ان زيدا مضروبه ازيدا ضربت والغرض تقرير ان زيدا المضروب دون الضرب
وان اردت به بالاستفهام الانكار وستفسره فانسجه فركب الكلام على منوال النفى على طريق
النفى واسلوب النفى هو ان تقدم ما تريد نفيه وادخلت عليه حرف النفى فاذا قلت ما فعلت
كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت انه مفعول واذا قلت ما انا فعلت كنت نفيت عنك فعلا ثبت
انه مفعول ففى الاول التردد فى الفعل وفى الثانى التردد فى الفاعل وقد تقدم ما يشير اليه
فى اثناء البحث عن التقديم وحينئذ اذا اردت الانكار فاصنع ما صنعت بالنفى فقل فى انكار
نفس الضرب اضربت زيدا اى فابدأ بالفعل داخلة عليه همزة الاستفهام او قل عطف على
فقل اى او قل فى انكار نفس الفعل ازيدا ضربت ام عمرا على طريقة انكار المفعول بان تقدم الاسم
وتقرب منه حرف الاستفهام فانك اذا انكرت تعليل لصحة هذا المذهب وجواب سوال [illegible] ان
كان قائلا يقول الذى ذكرت يخالف القاعدة المقررة من وجوب تقديم الفعل وايلائه
حرف الانكار اذا كان هو المنكر فاجاب بهذا اعون على المعنى المراد فانك اذا انكرت من
تردد الضرب منهما اى اذا انكرت المحل الذى تردد الفعل منهما وهو عرض مفتقر الى
محل تولد منه جواب اذا اى يفيد انكار الضرب على وجه برهانى لان الفعل حال لا يوم محل
يقوم به فاذا نفيت اللازم فقد نفيت الملزوم لان نفى اللازم ملزوم نفى الملزوم وهذا اشارة
الى ان الانكار نفس الفعل عن اصله بمنزلة غيره اذكى وهو اخراج اللفظ مخرجه اذ كان الانكار
فى الفاعل او المفعول كما تقول للرجل يدعى ان قولا كان ممن تعلم انه لا يقول اهو قال ذا
بالحقيقة ام انت تغلط تضع الكلام وضعه اذا كنت علمت ان ذلك القول قد كان من قائل
لينصرف الانكار الى الفاعل فيكون اشد لنفى ذلك وابطاله وحسنه ومن هذا النوع
قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين اخرج اللفظ
مخرجه اذا كان قد ثبت تحريم فى احد اشياء ثم اريد معرفة عين المحرم مع ان المراد
انكار التحريم من اصله ونفى ان يكون قد حرم شىء مما ذكروا انه محرم وذلك لان الكلام
وضع على ان يجعل التحريم كانه قد كان ثم يقال لهم اخبرونا عن هذا التحريم الذى زعمتم فيم
هو افى هذا ام فى ذاك ام فى الثالث ليتبين بطلان قولهم ويظهر مكان الفرية منهم على الله
تعالى ومثال هذا فى كلام الناس قولهم للرجل يدعى امرا وانت تنكره متى كان هذا افى ليل
ام نهار تضع الكلام وضع من سلم ان ذلك قد كان ثم تطالبه ببيان وقته لكى يبين كذبه
اذا لم يقدر ان يذكر له وقتا فيفتضح ومثل انكار اى وقيل فى انكار انه ان الذى ينكر ان يكون
الضارب أأنت ضربت زيدا تبدأ بالاسم ملحقا به همزة الانكار وفى انكار ان زيدا مضروبه
ازيدا ضربت بتقديم المفعول وذلك يقتضى ان يكون الانكار من طريق الاحالة والمنع من ان
يكون بمثابة ان يوقع به مثل ذلك الفعل واذا قلت ازيدا تضرب والفعل مضارع كنت قد

انكرت ان يكون زيد بمثابة ان يضرب وبموضع ان يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه كما قال
الله تعالى قل أغير الله اتخذ وليا في انكار ان غير الله يجعل ربا دون الاتخاذ نفسه وقد
حصل بالتقديم معنى قولك أيكون غير الله بمثابة ان يتخذ وليا وأيرضى عاقل من نفسه ان
يفعل ذلك وأيكون جهل اجهل وعمى اعمى من ذلك ولا يكون شيء من ذلك اذا قيل أأتخذ غير الله
وليا وذلك لانه حينئذ يتناول الفعل ان يكون فقط ولا يزيد على ذلك وقال أغير الله تدعون
في انكار ان غير الله يختص بالدعاء ولا نفس الدعاء ومنه ايضا قوله اي ومن الذي يقع
الانكار فيه في المفعول دون الفعل أبشرا منا واحدا نتبعه في انكار ان يكون بشر متبعا
منا من جلدتنا ومن جملتنا لا مزية له علينا واحدا منفردا لا تبع له او من آحادهم لا من
سادتهم والفصل لان الفعل ههنا مسلط على ضميره مشتغل عنه به بخلاف ما قبله فمنك
وايضا هو حكاية قول الكفار والاول قول المؤمنين وذلك لانهم كفروا على ان من كان مثلهم
بشرا لم يكن بمثابة ان يتبع ويطاع وينتهى الى ما يأمر ويصدق انه مبعوث من الله تعالى
وانهم ما هو دون فهذا هو القول في ان يكون يفعل بعد الهمزة لفعل لم يكن فتنكر ما قرعنا
به سمعك ولا تغفل عن التفاوت بين الانكار للتوبيخ على معنى لم كان اي اذا كان الفعل ماضيا
كقولك أعصيت ربك اي لم وقع منك العصيان او لم يكون اذا كان الفعل مستقبلا كقولك أتعصي
ربك على معنى لم يقع منك العصيان وبين الانكار للتكذيب على معنى لم يكن اذا كان الفعل ماضيا
هنا اشارة وايذان الى ان الانكار الفعل ماضيا ومضارعا مذهبين فان الهمزة في الماضي كما
تكون للتقرير بفعل قد كان وللانكار له لم كان وتوبيخ لفاعله عليه لها اسلوب آخر فيه وهو
ان تكون لانكار ان يكون الفعل قد كان من اصله كقوله تعالى أفأصفاكم ربكم بالبنين وقوله
أصطفى البنات على البنين فهذا رد على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدي الى هذا
الجهل العظيم واذا قدم الاسم في هذا صار الانكار في الفاعل ومثاله قولك للرجل انتحل شعرا
أأنت قلت هذا الشعر كذبت لست ممن يحسن مثله انكرت ان يكون القائل ولم تنكر
الشعر وقد يكون ان يراد انكار الفعل من اصله ثم يخرج مخرجه اذا كان الانكار في الفاعل
وقد مضى مثاله في قوله تعالى آلذكرين الآية وقوله بالحجة أنلزمكموها اما ص في بيان
الفرق في الفعل المضارع بالمثال بعد ان فرغ من بيان تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل
ماض اعلم ان القول في الفعل المضارع هو انك اذا قلت أتفعل انت وأأنت تفعل
لم يخل من ان تريد الحال او الاستقبال فان اردت الحال كان المعنى شبيها بما مضى في الماضي
فاذا قلت أتفعل كان المعنى على انك اردت ان تقرره بفعل هو يفعله وكنت كمن يوهم انه
لا يعلم بالحقيقة ان الفعل كائن واذا قلت أأنت تفعل كان المعنى على انك تريد ان تقرره
بانه الفاعل في وجوده ظاهرا بحيث لا يحتاج الى الاقرار بانه كائن وان اردت بتفعل المستقبل
كان المعنى اذا بدأت بالفعل على انك تعمد بالانكار الى الفعل نفسه وتزعم انه لا يكون او
انه لا ينبغي ان يكون فمثال الاول أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب اغوال
فهذا تكذيب منه لانسان تهدده بالقتل وانكار ان يقدر على ذلك ويستطيعه ونحوه ان يطمع
طامع في امر لا يكون مثله فتجهله في طمعه فتقول أيرضى عنك فلان وانت مقيم على ما يكره اي عنده

الفاعل وكان امرا صح

بلغ

يا نجب وقد صنعت ما يكره وعلى ذلك قوله تعالى أنلزمكموها وانتم لها كارهون اي
أنلجئكم على قبولها وانتم تعافونها ومثال الثاني قولك للرجل يركب الخطر أتخرج في هذا
الوقت أتذهب في غير الطريق أتغرر بنفسك وقولك للرجل يضيع الحق أتنسى قديم
احسان فلان أتترك صحبته وتتغير عن حالك معه لان تغير الزمان كما قال
أأترك ان قلت دراهم خالد زيارته اني اذا للئيم وجملة الامر انك تنحو بالانكار نحو الفعل فان
بدأت بالاسم فقلت أأنت تفعل او قلت أهو يفعل كنت وجهت الانكار الى نفس المذكور وأبيت
ان يكون بموضع ان يجيء منه الفعل وان يكون بتلك المثابة فانك اذا قلت أأنت تمنعني أأنت تأخذ
على يدي صرت كانك قلت ان غيرك الذي يستطيع منعي والاخذ على يدي ولست بذاك ولقد
وضعت نفسك في غير موضعك هذا اذا جعلته لا يكون منه الفعل للعجز وانه ليس في وسعه وقد
يكون ان تجعله لا يجيء منه لانه لا يختاره ولا يرتضيه وان نفسه نفس تأبى مثله وتكرهه
ومثاله ان تقول أهو يسأل فلانا هو ارفع همة من ذلك أهو يمنع الناس حقوقهم هو اكرم من ذلك
وقد يكون ان تجعله لا يفعله لصغر قدره وقصر همته وان نفسه نفس لا تسمو وذلك قولهم
أهو يسمح بمثل هذا أهو يرتاح للجميل هو اقصر همة واقل رغبة في الخير مما تظن وجملة الامر
ان تقديم الاسم يقتضي انك عمدت بالانكار الى ذات من قيل انه يفعل او قال هو اني افعل و
اردت ذاك تريد اذا قلت ليس هو بالذي يفعل وليس مثله يفعل ولا يكون هذا المعنى اذا بدأت
بالفعل فقلت أتفعل الا ترى ان من المحال ان تزعم ان المعنى في قول الرجل لصاحبه أتخرج
في هذا الوقت أتغرر بنفسك أتمضي في غير الطريق انه انكر ان يكون بمثابة من يفعل ذلك و
بموضع من يجيء منه ذلك لان العلم محيط ان الناس لا يريدونه وانه لا يليق بالحال التي يستعمل فيها
هذا الكلام وكذلك محال ان يكون المعنى في قوله تعالى أنلزمكموها وانتم لها كارهون انا لسنا بمثابة
من يجيء منه هذا الالزام وان غيرنا من يفعله وقد يتوهم المتوهم في الشيء من ذلك انه يحتمل
فاذا نظر لم يحتمل فمن ذلك قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي وقد يظن الظان انه يجوز ان يكون
في معنى انه ليس بالذي يجيء منه ان يقتل مثلي ويتعلق بانه قال يغط غطيط البكر شد خناقه
ليقتلني والمرء ليس بقتال ولكنه اذا نظر علم انه لا يجوز وذاك لانه قال والمشرفي مضاجعي
فذكر ما يكون منعا من الفعل ومحال ان يقول هو ممن لا يجيء منه الفعل ثم يقول اني امنعه لان
المنع يتصور فيمن يجيء منه الفعل ومع من يصح لا فيمن هو منه محال ومن هو في نفسه عنه عاجز
فاعرفه واعلم انهم وان كانوا يفسرون الاستفهام في مثل هذا بالانكار فان الذي هو محض
المعنى انه لينبه السامع حتى يرجع الى نفسه فيخجل ويرتدع ويعيا بالجواب اما لانه قد ادعى القدرة
على فعل لا يقدر عليه فاذا ثبت دعواه قيل له فافعل فيفضحه ذلك واما لانه هم بان يفعل
ما لا يستصوب فعله فاذا روجع فيه تنبه وعرف الخطأ واما لانه جوز وجود امر لا يوجد
مثله فاذا ثبت على تجويزه قبح على نفسه وقيل له فأرناه في موضع وفي حال يكون للانكار وكان
المعنى فيه من بدء الامر لكان ينبغي ان لا يجيء فيما لا يقول عاقل انه يكون حتى ينكر عليه كقولهم
أتصعد السماء أتستطيع ان تنقل الجبال واذ قد عرفت ذلك فانه لا يقرر بالمحال بما لا يقول
احد انه يكون الا على سبيل التمثيل وعلى ان يقال له انك في دعواك ما ادعيت بمنزلة من يدعي

واقم شاهدا على انه كان في وقت ولو كان صح

بلغ

هذا المحال وانك في طمعك في الذبّ طمعت فيه بمنزلة من تطمع في الممتنع وايّاك ان تزل من
باب التحذير اي اتق نفسك من ان تذهب عن خاطرك التفصيل الذي سبق في الحالة المقتضية لتقديم
المسند في نحو انا ضربت الى آخره من احتمال بيان التفصيل السابق وتفاوت المعنى عطف على
احتمال في الوجهين هما الابتداء والتقديم واذا كان ذلك مذكورا ثمه فلا نعيده ههنا فلا تحمل جزاء
شرط مطوي اي اذا كان المعنى متفاوتا على تقديري الابتداء والتقديم فلا تحمل نحو قوله تعالى آلله
اذن لكم على التقديم بان يكون اصل الكلام اذن لكم الله ثم قدم فليس المراد الفاء سببية اي لان
ليس المراد ان الاذن ينكر من الله تعالى دون غيره ولكن احمله على الابتداء والمراد منه تقوية
حكم الانكار والاذن راجع الى قوله قل ارأيتم ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حلالا وحراما
ومعلوم ان المعنى على انكار ان يكون قد كان من الله تعالى اذن فيما قالوه من غير ان يكون هذا
الاذن قد كان من غير الله تعالى فاضافوه الى الله تعالى فحد الكلام ايلاء همزة الانكار الفعل الا
ان اللفظ اخرج مخرجه اذا كان الامر كذلك لان تجعلوا في صورة من غلط فاضاف الى الله تعالى
اذنا كان من غير الله فاذا حقق اتدع وقد تقدم نحوه في آالذكرين فتذكر وقال صاحب الايضاح
فيما قاله صاحب المفتاح من ان الآية لا تحمل على التقديم لكن على الابتداء نظر لانه ان اراد ان هذا
التركيب اعني الاسم الذي يلي الهمزة فيه مظهر لا يفيد توجه الانكار الى كونه فاعلا للفعل الذي
بعده فهو ممنوع وان اراد انه يفيد ذلك ان قدر تقديم وتأخير والا فقد قال فلا على ما ذهب اليه
في ما سبق من هذه الصورة فما منع من ذلك فيها على ما تقدم واقول آثرنا انه يفيد انكار الفاعل
ولكن لا نسلم انه اراد انه يفيد ذلك على تقدير التقديم والا فلا لان الذي سبق له من ان التخصيص متوقف
على التقديم لا الانكار ومن ما منع فيه احتمال التقديم بل قال يحتمل التقديم على الوجه البعيد وان اردت
تعليلك ان تطالع ذلك الابيات وانظر في هذا المسلك اي سلك الله اذن في ان يحمل على الابتداء
دون التقديم ارادة تقوية الحكم قوله تعالى افانت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين اي انت
مبتدأ لا انه كان اكرهه انت على التاكيد ثم قدم لان الاكراه منكر عنه عليه السلام ومن غيره ففيه تقوي
الحكم وهذه الآية من القسم الذي يكون يفعل اي الفعل لفعل موجود في الحال فان تقديم
الاسم تقتضي تشبيها بما اقتضاه في الماضي من الاخذ بان يقرر انه الفاعل او الانكار ان يكون
الفاعل فالاول مثل قولك للرجل يبغي ويظلم أانت تجيء الى الضعيف فتغصب ماله أانت تزعم
ان الامر كيت وكيت وعلى ذلك قوله تعالى أفانت تكره الناس والثاني مثل قوله تعالى أهم
يقسمون رحمة ربك على معنى انهم ليسوا في موضع من يقسم رحمة ربك واما قوله تعالى أفانت
تسمع الصم اي تقدر او تهدي العمي وان كان من باب تقوي الحكم فهو ايضا من القسم الثالث الذي
هو راجع الى ان الانكار لتنبيه السامع حتى يرجع الى نفسه فيخجل فيعيا بالجواب فان اسماع
الصم ليس مما يدعيه احد فيكون ذلك للانكار وانما المعنى فيه للتمثيل والتشبيه وان ينزل الذي
يظن بهم انهم يسمعون او انه يستطيع اسماعهم منزلة من يرى انه يسمع الصم ويهدي العمي ثم المعنى
في تقديم الاسم وان لم يقل أتسمع الصم ان يجعل في ظنه انه يستطيع اسماعهم بمثابة من يظن
انه قد اوتي قدرة على اسماع الصم ومن لطيف ذلك ما قال ابن عيينة فدع الوعيد فما وعيدك
ضائري أطنين اجنحة الذباب يضير جعله كانه قد ظن ان طنين اجنحة الذباب بمثابة ما يضير

موان تقال للنبي عليه السلام
أانت [illegible]
تبيت ان تسمع الصم صح

حتى ظن ان وعيده يضير واذ قد عرفت ان هذه الكلمات التي مر ذكرها للاستفهام وعرفت
ايضا ان الاستفهام طلب ومعلوم ان الطلب انما يكون ويقع لامر يهمك ويعنيك ويهمك شأنه لا
لما الشيء وجوده وعدمه عندك بمنزلة في مرتبة واحدة اي متساويين لا تقدم لاحدهما على الآخر
وقد سبق لنا قبل ان كون الشيء مهما الكحمة تستدعي ان تقدم الشيء الذي يهمك واذا كان الامر
كما ذكر فلا يعجبك فلا يوقعك لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام اي وجوب وقوع ادوات الاستفهام
في صدر الكلام في ان تتعجب من تصدر كلماته ولا يعجبك ايضا وجوب تقديم الخبر على المبتدأ اذا تضمن
معنى همزة الاستفهام نحو كيف زيد واين عمرو ومتى الجواب وبما ذكرنا خرج من ابوك لان من مبتدأ
وللزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام جهات اخر تركنا ذكرها تجنبا عن الاطالة واقتصارا على ما
ذكر المصنف اقتداء وتأسيا به

الباب الثالث في الامر

للامر حرف واحد وهو اللام الجازم المبني على الكسر في قولك ليفعل وصيغ مردود على حرف
اي ابنية وامثلة مخصوصة معينة سبق الكلام في ضبطها في حفظ الصيغ في علم الصرف
لانها من مسائله وعدة وجماعة اسماء ذكرت في علم النحو لانها منه والامر ههنا شروع في
تعريف الامر على مذهب اهل اللغة العربية في لغة العرب احترازا عن لغة غيرهم كالترك والهند
وغيرهما عبارة عن استعمالها اعني استعمال بيان مرجع الهاء نحو لينزل للفاعل الغائب و
لتضرب انت وليضرب ولاضرب هذا بيان الامر باللام ونحو انزل واحسن و
ضع وكل ونحوها بيان الصيغ ونحو نزال وصه ورويد زيدا وهلم زيدا وهات الشيء وامثالها
بيان عدة اسماء على سبيل الاستعلاء احترازا عن استعمالها على سبيل التضرع والسؤال والالتماس
من الدني سيجيء بعد سطرين وعند الاصوليين هو قول تطلب به الفعل واعتبر جمهور المعتزلة
العلو وابو الحسين منهم الاستعلاء وقال التقييد بالاستعلاء اوفق من التقييد بالعلو لان
من خاطب غيره بقوله افعل على سبيل التضرع اليه لم يحكم بانه امر وان كان اعلى رتبة من
المخاطب ومن خاطب غيره بافعل على سبيل الاستعلاء لا التضرع سمي امرا واستعماله هذه الصيغة
امرا وان كان ادنى رتبة من المخاطب ولذلك تستجهل ويستسفه من يركب هذه الطريقة الا ترى
الى استقباح قول القائل في العرف امرت الامير واعلم ان حق الكلام تقديم تعريف ماهية
الامر على صيغه والحرف المخصوص به اذ لا يخفى ان الصيغ غير الامر لاتفاق اصطلاح النحويين
والاصوليين في الصيغ واختلاف عباراتهم في حقيقة الامر وكانه قدم ليرجع الضمير في استعمالها
اليها اذ لو لم يقدم لوجب ان يقال استعمال الصيغ واستعمال ليفعل فلم يكن النظم بذلك الحسن
ولانه ابين لتنويع اقسامها وقال اصحابنا لا يعتبر العلو ولا الاستعلاء لقوله تعالى حكاية
عن فرعون ماذا تأمرون بدون العلو والاستعلاء لعدمه عليه ولولا اني في قيد الاختصار لاستقصيت
في ايراد حجج الجماعة ولما كان هذه الصور يعني لينزل وانزل ونزال وصه والتي والصور التي
هي من قبيلها من جملة الصور المذكورة في كونها اما امر بالحرف نحو لينصر او بالصيغة نحو اعلم
او اسم للامر بالصيغة نحو حذارها وتراكها اي احذرها واتركها وايه اي حدثني ونحو ذلك هل
هي اي مجموع تلك الصور المذكور في المتن والتي من قبيلها موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء
ام لا ام ليست موضوعة لذلك فالاظهر انها موضوعة لذلك لاستعمالها على سبيل الاستعلاء

وهي وهذه الصورة وما هي من جملتها حقيقة فيه في الاستعمال على سبيل الاستعلاء مجاز في غيره
أي الأبواب الخمسة وإنما لم يذكر هذا للاعتماد على فهم السامع بقرينة قوله هي حقيقة فيه لتبادر بدليل
تسارع الفهم عند استماع قم أو ليقم زيد ونحوهما منها إلى الأمر الذي هو على سبيل الاستعلاء بدون قرينة
تصرفه إليه وتوقف عطف على تبادر أي ولاحتياج فهم ما سوى الأمر من الدعاء من بيانه مما
سواه كما سيجيء مثاله في المتن والتماس والسؤال كما ذكر في المتن والندب وهو ما يكون فعله راجحًا
على تركه ويكون تركه جائزًا نحو أحسنوا والإباحة وهي ما أعلم فاعله أو دل على أنه لا ضرر في فعله
عليه وتركه ولا نفع كالمثال المضروب في المتن ونحو كلوا واشربوا والتهديد وتعريفه مذكور في المتن
كقوله تعالى ومن شاء فليكفر والإطباق واتفاق أئمة اللغة العربية على إضافتهم نحو قم وليقم إلى
الأمر بقولهم صيغة الأمر ومثال الأمر في قم ولام الأمر في ليقم ولم يقولوا صيغة الإباحة ولام الإباحة
فلم يضيفوا ولذا أخواتها عند ذلك أي يعين ويقوي كون هذه الصيغ والتي من قبيلها حقيقة
في الأمر مجازا في غيره وهو السماع وفي بعض النسخ بعد ذلك ويؤيده وتحقيق معنى الحقيقة والمجاز
يذكر في علم البيان لأنه وظيفته إذ يبحث فيه عن أنواع دلالات الكلم وقوله هذا كالاعتذار لتركه
تحقيق معناهما وإن كان يجب عليه تحقيقهما حيث تعرض الحقيقة في قوله وهي حقيقة فيه ولم
يعرض معناهما وقال صاحب الإيضاح في قول المصنف يعني إطباق أئمة اللغة العربية على إضا
إلى آخره نظر لا يخفى على المتأمل وأقول لعله أراد أن الشيء يضاف إلى الشيء بأدنى ملابسة
بينهما وذلك لا يدل على كونه حقيقة فيه وذلك يبتغي عن سواء المنهج لأنه اعتبر بعض ما يتمثل به
وأهمل البعض فإنه قال إضافة الصيغ إلى الأمر وانتفاء إضافتها إلى أخواته يؤيد ذلك وما قال
أن الإضافة وحدها تدل عليه فتأمل وإن أراد غير ما ذكرنا فعليه البيان حتى ننظر فيه ولا
شبهة ولا ريب في أن طلب الشيء المتصور على جهة الاستعلاء يورث يفيد إيجاب الإتيان أي
أن يجب الإتيان به بالشيء المتصور على المطلوب منه على الذي طلب منه أعني المأمور أراد أنه
لا يجوز له الإخلال به ثم إذا كان الاستعلاء ممن هو أعلى رتبة في الحقيقة من المأمور كالشارع
أو الإمام أو السلطان أو الأمير أو الأب ونحوها استتبع استلزم إيجابه إيجاب المستعلي الذي هو
أعلى رتبة من المأمور وجوب الفعل عليه على معنى طلب الفعل مع المنع على الترك بحسب الناس
متصل بالوجوب أي يجب عليه الفعل على قدر جهات مختلفة في العلق فإذا كان الأمر من الشارع
لا يجوز له الترك ويستحق بالإتيان به الثواب وبالترك العذاب وعلى هذا إذا كان الأمر ممن يجب
امتثال أمره عرفا أو عقلا يستلزم إيجابه وجوب الفعل عليه من جهتهما ويستحق حينئذ المدح
والذم على فعله وتركه بحسبهما وإلا وإن لم يكن طلب الفعل على سبيل الاستعلاء ممن هو أعلى
رتبة بل كان ممن هو أدنى رتبة لم يستتبعه أي لم يستلزم إيجاب من هو أدنى رتبة وجوب الفعل
عليه الفعل وإذا كانت القضية على ما مضى فإن صادفت هذه أصل الاستعمال فإن استعملت هذه
الصور أو الصيغ على سبيل الاستعلاء وهو أصل بالشرط المذكور مصاحبا لما شرطنا أو بعض منا من كون
ممن هو أعلى رتبة أفادت هذه الصيغ الوجوب وجوب الفعل وإن لم تصادف أي وإن لم تستعمل
هذه الصيغ على سبيل الاستعلاء أو لا يكون المستعلي أعلى رتبة لم تفد أي هذه الصيغ غير الطلب
المجرد عن الوجوب إما لانتفاء أصل الاستعمال أو لانتفاء الشرط أو لانتفاء كليهما معا ثم إنهما

كقوله اعملوا ما شئتم على القرائن الداعية إليه متعلق بالتوقف وذلك أعني توقفه ~~إلى الأمر بقولهم صيغة~~ الأمر على القرائن أي المجاز وعدمه أمارة الحقيقة فظهر من ذلك أن هذه الكلمات حقيقة في الأمر مجاز في غيره مما ذكر دفعا للاشتراك فإن المجاز خير منه واعلم أن قوله هاهنا موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء يصح على قول من يعتبر قيد الاستعلاء صح

هل

أن هذه الصور والتي هي من قبيلها حينئذ حين لا تفيد غير نفس الطلب تولد من قولهم
ولدت غنمي تولدا كما يقال نتج الناقة أهلها أي تفيد هذه الصور ما ناسب معنى ناسب المقام
مقام ذلك الكلام لامتناع إجرائها على أصلها إن استعملت أي هذه الصور التي ذكرت بيان كيفية
التوليد على سبيل التضرع كقولنا اللهم اغفر وارحم ولدت الدعاء التلطف للأمر الترقق له
ولدت السؤال والالتماس كلاهما بمعنى وأشار إلى ذلك بقوله كيف عبرت عنه عن الاستعمال
على سبيل التلطف التلطف تستأذن في ذلك في الجلوس معهما في مقام تسخط أي
فقولهم تسخط عطاءه أي استقله ولم يقع موقعا ولم يرض به من السخط خلاف الرضا أي في مقام
استقلال واستقباح الذي أمر به وعدم الرضا بالمطلوب أي الذي دخل تحت الأمر كقوله تعالى اعملوا
ما شئتم ومن شاء فليكفر وسائر كلامه ظاهر

الباب الرابع في النهي

النهي طلب الترك أعني الكف عن الشيء على سبيل الاستعلاء والنهي محقق به أي مستوفى
بالنهي ومنقد حذو الأمر أي تسويته وتقديره يعني وزان النهي وزان الأمر في أن هو حقيقة
التشبيه وأن يكون حينئذ بالشرط المذكور في باب الأمر وهو أن يكون الاستعلاء ممن هو أعلى
رتبة من المنهي حال من اسم يكون المستتر فيه الراجع إلى استعمال لا تفعل فإن صادف هو لكل لا تفعل
أو النهي ذلك أي المذكور مفعول صادف أي الأمر أصل الاستعمال مع الشرط المذكور أفاد النهي
وجوب الترك وإلا وإن لم تصادف أصل الاستعمال أو الشرط أو كليهما أفاد النهي طلب الترك
فحسب فكيف التضرع من الضرع يقال ضرع له وإليه ضرعا إذا استكان وخشع وهو يضرع إلى
وتضرع ولم يزل ضارعا إليّ حتى فعلت كذا وتضرع إلى الله تعالى أي ابتهل أي اجتهد في الدعاء
تسخط الترك أي استقلال ترك الفعل واستقباحه كقولك لعبد لا يمتثل أمرك لا تمتثل أمري و
الأمر والنهي حقهما الفور أي مقتضاهما والأصل فيهما وجوب المسارعة والمبادرة
إلى فعل المأمور به وترك المنهي عنه والتراخي وجواز تأخير الفعل يوقف صح بتشديد القاف
على بناء المفعول من التوقف يحال هو على قرائن الأحوال أي هو متوقف عليها وهذا على رأي أصحاب
أبي حنيفة [illegible] إنه فإن الأمر عندهم يفيد وجوب إتيان الفعل في الحال ولا يفيد جواز التأخير
وعند أصحاب الشافعي [illegible] إنه لا يفيد الفور وقال قائلون يفيد التراخي وقالت الواقفية
إنهما مشترك بين الفور والتراخي والحق أنهما موضوعان لطلب الفعل والترك عنه وهو القدر
المشترك بين طلب الفعل وتركه على الفور وعلى التراخي من غير أن يكون في اللفظ إشعار بخصوص
كونه فورا أو تراخيا ويعلم من قوله حقهما الفور الاختلاف الواقع بينهم لتعارض الأدلة وإنما
اكتفينا بنقل مذاهب الناس دون التعرض لأدلتهم حذرا عن الإسهاب واستغناء عنها بكتب
الأصول ثم أخذ يستدل على إفادتهما وجوب الفور بقوله لكون الأمر والنهي موضوعين للطلب
والطلب في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر من الطلب في عدم الاستدعاء للتعجيل وفيه
تفضيل الشيء على نفسه بحسب الحالين فاللام تعليل لقوله حقهما الفور ثم بين هذه المقدمة
بقوله عند الإنصاف أي عند قطع النظر عن الأدلة المتعارضة والرجوع إلى الإنصاف من نفسه
وهو النصفة أي إعطاء الحق من النصف كأنه لزم النصف المخصوص به وأرسل النصف الآخر
ولذلك سمي نصفا أيضا فيتجه حملهما على الأظهر الجلي أولى من حملهما على الغائب الخفي ثم شرع

وهذه المقدمة مستغنى عن البيان صح

فى التنبيه على مطلوبه بالقياس بعد الاستدلال فقال والنظر الى حال المطلوب باخوى الامر
والنهى وهما اى الاخوان هما الاستفهام والنداء وهو اشارة الى الجامع بينهما يعنى النظر الى
نعت ما هما من بابهما وهو الطلب على انهما مستدعية فى المطلوب جواز حصوله منبه خبر
النظر على ذلك على استدعاء الامر والنهى الاربعة التعجيل صالح صفة منبه اى يصلح ان يكون منبها
لان الاستفهام والنداء يستدعيان فى المطلوب الفور لان التراخى يبطل المصلحة الحاصلة بالمسار عنه
الى الامتثال فكذا الامر والنهى قياسا عليهما ثم ثنى فى شانهما بتنبيه آخر ليكون كشفا لحقهما
بعد كشف وايضاحا عقب ايضاح فقال ومما ينبه على ذلك على افادة الامر والنهى الفور تبادر
الفهم فيما اذا امر المولى عبده بالقيام ثم امره قبل القيام بالاضطجاع والنوم حتى المساء الى
متعلق بالتبادر اى تسارع فهم العبد الى ان مولاه غير امره دون اى دون تبادر فهمه الى
تقدير الجمع بينهما اى يفهم التغيير ولا يفهم انه امره بالجمع بين القيام والاضطجاع فى امره وارادة
التراخى فى القيام معطوف على الجمع اى ودون تبادر الفهم الى تقدير تراخى القيام يعنى ولا
يفهم ارادة تراخى القيام وتبادر الفهم الى هذا دون ذاك آية ان حقهما الفور لا التراخى
لعدم الفهم به وكذا استحسان بتثليث بالنسبة وهو معطوف على تبادر اى ومثل تبادر الفهم
على ذلك استحسان العقلاء مما ينبه عند امر السيد عبده بالقيام او القعود او عند نهى المولى
عبده عن القيام او القعود اذا تبادر العبد الى ذلك الى الاتيان بالمامور به او الامتناع عن المنهى عنه
ذمه مفعول الاستحسان والهاء للعبد وهو العامل فى الظرف وليس لاستحسان ذمه وجه غير التاخر
والاسناد الى القرينة خلاف الاصل فهما للفور لقائل ان يقول وللعبد ان يعتذر بقول الحرثنى
بالفعل وما امرتنى بالتعجيل وما علمت ان فى التاخير مضرة فلا يحصل الغرض ولما الكلام فى ان
الامر اصل فى المرة هى واحدة المر والمراد او فى الاستمرار اى او اصل فى المراد والتكرار وان
النهى اصل فى الاستمرار فى المرة كما هو مذهب البعض يتعلق بقوله امر فى المرة ولذلك قدم
الاستمرار فى النهى لانه مذهب الاصوليين ثم قيد الشق الثانى بمذهب البعض وقدم المرة فى الامر
لشهرتها فيما بينهم وكثرة معتقديها اعلم ان الناس اختلفوا فى ان الامر المطلق هل يفيد التكرار
ام لا يفيده بحسب الوضع والمحققون على انه لا يفيده ولا يفيد عدمه بل يفيد طلب الماهية من غير اشعار
بالوحدة والكثرة غير ان المطلوب لما حصل بالمرة يكتفى بها والاكثرون افترقوا على ثلاث فرق
احدها القائلون بانه اصل فى المرة وثانيها انه اصل فى التكرار وثالثها يتوقفون فى ذلك
اما للاشتراك او الجهل بكونه حقيقة فى المرة او الكثرة ولما النهى فالمشهور انه يفيد الاستمرار
ومنهم من اباه ونحن طرحنا ادلتهم ههنا حذرا عن الاطناب وحين كان الامر على ما ذكرنا اختار
المصنف قولا آخر فقال فالوجه هو ان ينظر فيهما ان كان الطلب بالامر والنهى بيان النظر
راجعا عائدا الى قطع الشئ الذى هو واقع فى الحال كقولك فى الامر للساكن تحرك وفى النهى للمتحرك
لا تتحرك فالاشبه المرة جواب الشرط اى الاشبه الى الصواب فان الاتيان بفعل المامور و
الانتهاء عن المنهى عنه مرة يقع بهما قطع الشئ الذى هو واقع فى الحال ولقائل ان يقول انما
كان اشبه بالمرة اذا كان الغرض من الاول ادخال ماهية الحركة فى الوجود ومن الثانى الامتناع عن
حقيقة الحركة اما اذا كان المراد بهما ايجاد افرادها فلا وايضا فان قولنا لا تضرب يعد فى عرف اللغة

مناقضا لقولنا اضرب لمن كان ممسكا عن الضرب لان تمام قولنا اضرب حاصل فى قولنا لا تضرب
مع زيادة حرف النفى لكن قولنا اضرب فى هذه الحالة يفيد طلب الضرب مرة على ما افدتم انتم
فلو كان قولنا لا تضرب يفيد الانتهاء مرة لما تناقضا لان النفى والاثبات فى وقتين لا يتناقضا
فلما كان مفهوم النهى مناقضا لمفهوم الامر وجب ان يتناول النهى كل الاوقات حتى يتحقق المنافاة
فعلم من هذا انه ما كان اشبه بالمرة ويمكن ان يجاب عن الاول بان قوله قطع الواقع يدل على
ان المراد ايجاد المصدر لا افراد وعن الثانى انه ان اردت بقولك مناقض لقولك اضرب ان يعاند له
على النفى وذلك على الاثبات فهذا مسلم لكن مجرد النفى والاثبات لا يتناقضان الا بشرط اتحاد الوقت لان
قولك زيد ضارب زيد ليس ضاربا لا يتناقضان فانه متى صدق صدق الاثبات فى وقت واحد فقد
صدق الاثبات ومتى صدق النفى وقت آخر فقد صدق النفى ومعلوم ان الاثبات فى وقت لا ينافى
النفى فى وقت آخر فمطلق الاثبات والنفى لا يتناقضان وان كان الطلب بالامر والنهى راجعا الى اتصال
الواقع انضمام بعضه الى بعض كقولك فى الامر للمتحرك تحرك ولا تظنن دفع سؤال مقدر واعادة
السؤال مع الجواب كان سائلا قال هذا اعنى قولنا للمتحرك تحرك طلب للحاصل لانك طالب حركة
المتحرك فقال فى الجواب فلا تظنن هذا اى قولنا للمتحرك تحرك طلبا للحاصل فان تعليل النهى الظن
اى لان الطلق الطلب حال وقوعه والهاء راجع الى المطلوب لان الطلب دل عليه يتوجه الى
الاستقبال صونا لكلام العاقل عن وصمة اللغو كما ينبئك يا اخى ان يكون مصدرية موصولة فى صدر
القانون اللام للعهد اى قانون الطلب لما قال والطلب يستدعى فيما هو مطلوب به ان لا يكون
حاصلا فى وقت الطلب ولا وجود للحركة المامور بها فى الاستقبال قبل ان يصير المستقبل حالا حيث
يمتنع ايجاد المامور به فى الزمان الغير الموجود وذلك ظاهر فحينئذ لا يكون طلبا للحاصل وهذه الجملة
معترضة بين المعطوف عليه اعنى كقولك فى الامر وبين المعطوف اى وقولك فى النهى للمتحرك
لا تسكن بالجر وان كان وقوعهما جديرا بالعكس اذ السؤال يرد على التسليمين لانه غاض الشارح للمثال
الثانى للامر فى قوله للمتحرك تحرك اخذ فى دفع السؤال ثم فوض فى الشق الاخير على فهم المخاطب الامر فاعلم
فالاشبه الاستمرار جواب الشرط اعنى قوله وان كان الطلب بهما ثانيا واعلم ان هذه الانواع
الاربعة تشترك فى الاعانة على تقدير الشرط بعدها فينجزم الجواب لانها تدل على الشرط والدال
على الشئ يعين على تقديره وذلك لانها تتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فقد تضمنت
فى معنى انها سبب لمسبب فاذا ذكر المسبب ~~ان نظر الى المعنى المذكور~~ علم انها هى السبب وهذا
معنى الشرط والجزاء فلذلك قال الخليل ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان نظر الى المعنى المذكور
وهذا بخلاف الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون لغرض آخر خارج عنه غير الاخبار بخلاف الطلب فانه
فانه لا يكون الا لغرض خارج عنه غير الطلب والا كان عبثا ومن ثم لم يفعل الكرمانى ليل فاكرمته
بالجزم ولذلك امتنع الجزم بعد النفى فلم تقل ما تاتينا تحدثنا امرنا بالجزم والامثلة مذكورة فى المتن
وقدم التمنى فى ضرب المثال كما فعل فى اول قانون الطلب لانه جعل ثمه ابواب الطلب على ضربين
ضرب لا يستدعى الامكان وضرب يستدعيه فعل ههنا على وفقه واوقع سؤال العرض بعد
الاستفهام لاتصاله به وقوله واما العرض جواب عن قول قائل العرض منتظم فى سلك ما فيه
دلالة على الشرط فكيف اخرجه عن جملتها بقوله الابواب الاربعة دون الخمسة كما وقع فى عبارة غيره

السباع بلفظ ام وفى بعض النسخ بلفظ او صح

لا تضرب صح

ما بين المعانى المخصص بكل واحد من الابواب الاربعة بما اختص به لبيان ما اشترك الاربعة فيه فقال صح

من النحاة فقال انما العرض فليس بابا على حدة وانما هو من مولدات الاستفهام وفروعه كما عرفت
من قبل فلذلك لم يبوب له بابا على حدة قال الجوهري على حدة معناه على حياله والهاء
عوض من الواو التي هي فاء تقال اعط كل واحد منهم على حدة اي على حياله انتهى كلامه والحيال
من قولهم قعد حياله وبحياله بالكسر اي بازائه وقولك في الامر بالجر لان الواو ضام ما بعده
الى قولك في التمني وقولك في الاستفهام اكرمني اكرمك اي ان تكرمني قال الله تعالى فهب
لي من لدنك وليا يرثني بالجزم اي ان تهب لي وليا فيه ايذان بان الدعاء بمنزلة الامر في ذلك
لاتحادهما في الصيغة ونفس الطلب واذا جاز ان يقام ما فيه معنى الامر والنهي مقامهما مع اختلاف
في الصيغة كقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه معناه ليتق الله وليفعل خيرا
وحسبك ينم الناس اي لا تفعل ما يمنع الناس من النوم فذلك في ما هو موافق منهما اجوز وحيث
لم يكن جزم الفعل في هذه المواضع متحتما بل للعدول به الى غير ذلك من معنى وجهة من الاعراب
مساغ بان لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على احد ثلثة اوجه لما صفة او حالا ان
كان قبله ما يصلح وصفا له او ما يصلح حالا له او قطعا او استينافا اشار الى هذا المعنى فقال واما
قراءة الرفع يعني يرثني بالرفع فالاولى حملها حمل قراءة الرفع على الاستيناف اي جواب سوال مقدر
دون الوصف يؤذن بذلك الى راي جار الله فانه حملها على الوصف لئلا يلزم وجه اولوية حمله على
الاستيناف منه من حملها على الوصف انه ان ذكريا لم يوهب من وصف اي وصفه ذكريا بانه
هو علة لم يوهب فلا يكون نبيا مستجاب الدعوة ولا يلزم من حمله على الاستيناف كذب ذكريا
لانه بيان الغرض في جواب السوال بل يلزم منه انتفاء ترتب الغرض من الطلب وهو غير مخبر
بالترتب فتامل ولقائل ان يقول ـــ ما اندفع المحذور بالاستيناف لانه مبني على تقدير سوال
وهو ما تصنع به فقال يرثني فذلك ادراج له في حكم الولد وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ
فهو في الحقيقة كالجاري عليه واعلم انه قد يجوز تقدير الثلاثة في موضع واثنين في آخر وواحد
لا غير فاما قوله تعالى يرثني فيجوز فيه الجزم على الجواب والرفع على الاستيناف او الصفة وقوله
ثم ذرهم في خوضهم يلعبون ظاهر في الحال لان المعنى ذرهم على هذه الحالة التي هم عليها ولا يبعد
الاستيناف اخبارا بلعبهم على جهة الاستيناف وقولهم ذره يقول ذاك ودعه يحفرها وقوله
تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى ما يحتمل الحال والقطع وقولهم لا
تذهب به تغلب عليه لا يجوز فيه الا الرفع على الاستيناف لان الحال غير صحيح اذ يصير المعنى لا تذهب
في حال كونك مغلوبا عليه والغرض الاخبار بالغلبة بعد الذهاب لا النهي عن الذهاب في حال
الغلبة ويضعف حمله على الحال المقدرة من جهة ان الغرض الاخبار بانك تغلب عليه اذا ذهبت
واذا جعلته حالا كان نهيا عن الذهاب في حال كونك مقدرا غلبتك وهما معنيان متباينان
ولا يصح الجزم ايضا لانه يصير المعنى فانك ان لا تذهب به تغلب عليه وهو عكس المعنى المراد فيصير
من باب لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم وعلى ذلك قولهم قم يدعوك فان الوجه فيه الرفع على القطع
لان المراد تذكر يدعوك تعليل الامر بالقيام ولا يحسن جزمه لئلا ينعكس المعنى بحيث يصير القيام سببا
للدعاء وهو عكس المعنى ولا يستقيم جعله حالا لئلا يفوت معنى التعليل المذكور فتعين القطع لتحصيل
المعنى المراد ومنه بيت الكتاب وقال رائدهم ارسوا نزاولها اذ الغرض تعليل الامر بالارساء

بالمناولة للحمى فلا يحسن جزمه ولا جعله حالا وقيل الظاهر انه لا فساد في الجزم لانه يجوز ان
يكون الارساء علة للمناولة لما في الحال فلا اشكل في امتناعه ويقول الاخطل كروا الى حرتيكم تعمرونهما
يجوز فيه الجزم على ان يكون الكر سببا للعمارة ويجوز القطع على ان يكون المخبر به حسنا تعليلا للامر
بالكر على ان يكون حالا مقدرة وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا يبسا لا تخاف يجوز ان يكون مجزوما
على الجواب وعلى ان يكون لا ناهية ويجوز ان يكون مرفوعا على الحال من الضمير في اضرب وعلى الاستيناف
كما ذكر وقال الله تعالى قل لعبادي في الاضافة تؤذن بتعظيم شان المضاف وباقامتهم امر عبادته
والوصف بالموصوف يشعر الى وجه بناء لعرهم على التعظيم ومقول قل محذوف وهو المفعول المطلق
لانه مدلول عليه بجوابه تقديره قل لعبادي الذين آمنوا اقيموا وانفقوا يقيموا وينفقوا اي ان تقل لهم
ذلك يقيموا وينفقوا ويمتنع ان يكون هو المقول لانه مجزوم على الجواب واللام في لعبادي صلة القول
فهو مفعول به هذا ما عليه اصحابنا البصريون ثم اشار الى ما ذهب الكوفيون فقال ومنهم من نص
لام الامر مع يقيموا اي جوز بعض النحاة ان يكون الاصل ليقيموا ويكون هو المقول ثم اضمر اللام لان
الامر الذي قل هو عوض منه ولو قيل ابتداء يقيموا الصلوة بطرح اللام لم يجز ويجوز حذفها في الشعر
وهو شاذ بمثابة حذف حرف الجر في الاسماء كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا
اي لتفد ثم اشار الى رد هذا المذهب بقوله الا ان اضمار الجازم نظير اضمار الجار اي لكن اضمار
اللام الجازم مثل اضمار الجار في الشذوذ وكونه قليلا مثل اضمار رب وباء القسم وقول رؤبة
خير اذا قيل له كيف اصبحت واللام في لاه ابوك ثم اعلم ان الفصيح اذا حذف اللام الجازم عند
البصريين رفع الفعل وان كان القصد الطلب به فانه يصح ان تقال يضرب زيد وان كان الغرض
طلب الضرب منه كما يصح في الماضي في مثل قولهم غفر الله له وهو في المضارع اجود من حيث اللفظ
والمعنى جميعا ومنه قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله ويدل على انه للطلب قوله بعد ذلك
يغفر لكم مجزوما فلولا انه طلب لم يصح الجزم لانه ليس ثمة وجه سواه وقال بعض الناس انما
جاز اثبات اللام في الامر للمخاطب والفاعل ومنه قوله تعالى فلتفرحوا في قراءة النبي عليه السلام
جاز حذفها في الامر للغائب في ضرورة الشعر وكلاهما قياس على صاحبه فانظر الى تامل في ما
ذكرنا واختر ما هو الصواب وقولك في النهي مخصوص على العطف على قولك في الامر وقال الانشم
الى آخره ظاهر معناه وتقدير الشرط لقرائن الاحوال ورجوع المعنى اليه غير ممتنع لي هي كما قال
الله تعالى فلم تقتلوهم الى آخره الفاء جواب شرط محذوف على تقدير متعلق لمحذوف وقع
حالا من فاعل قال ان افتخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوهم بشوكتكم ولكن الله قتلهم لانه هو الذي انزل
الملائكة والقى الرعب في قلوبهم وشاء النصر والظفر وقوى قلوبكم واذهب عنها الجزع
والفزع وقال الله تعالى هو الولي الى آخره وامثال ذلك ما ذكرنا من الآيات الدالة على الشرط
في القرآن كثيرة وكذا تقدير الجزاء على ولذا تقدير الشرط لها لاجل قرائن الاحوال غير ممتنع
ان كان القرآن وكفرتم به بالقرآن جملة حالية وقد مقدرة ويحتمل ان يكون معطوفة على الجملة
الشرطية وشهد شاهد من بني اسرائيل معطوفة على الجملة الثانية وهو عبد الله بن سلام
على مثله اي القرآن من الآيات الواردة في التورية الدالة على صدق القرآن الموافقة له وقيل مثله
فانه من عند الله فامن الشاهد من بني اسرائيل به لما علم انه من عنده تعالى واستكبرتم

بلغ

عن الايمان به وترك الجزاء وهو ان تسميتهم ظالمين لذكر الظلم عقيبه ودلالته عليه في قوله تعالى ان الله
لا يهدى القوم الظالمين وهذا استيناف يدل على ان ظلمهم سبب لكفرهم به **الباب**
الخامس في النداء النداء تصويت بمن يراد اقباله على المنادي للتخاطب بحرف نائب مناب
ادعو لفظا او تقديرا ما يتعلق بالنداء من حروفه وتفصيل الكلام في معانيها معاني حروف النداء
بيان ما يتعلق بها من حروفه فهي خمسة يا وايا وهيا واى والهمزة ولما معانيها فالثلثة
الاول للنداء البعيد تحقيقا نحو يا زيد لمن هو بعيد من المنادي او من هو بمنزلته من نائم او
ساه واذا نودي بها من عدا هم فلحرص المنادي على اقبال المدعو عليه ومفاطنته لما يدعوه له
كنداء البارى تعالى رسوله عليه الصلوة والسلام واحد منا بيا لمن هو قريب منه واى والهمزة للقريب
وقول الداعي يا رب ويا الله استقصار منه لنفسه وهضم لها واستبعاد عن مظان القبول و
الاستماع واظهار للرغبة في الاستجابة بالجؤار وانما لم تعدّ وا في جملتها لانها مختصة بالمندوب
وليس منادى في التحقيق فلا نتكلم فيه في ما يتعلق بالنداء من كذا وكذا ولكن استدراك من قولهم
فلا نتكلم فيه ههنا نوع من الكلام اى في باب النداء كلام على طريقة النداء ونقصد به الاختصاص
لا النداء فننبه على ذلك الكلام وانما قيد بههنا لانهم لم يبوبوا للاختصاص بابا على حدة وانما
ذكروه في باب النداء لاشتراكهما في الاختصاص والصورة لان المنادي صوت بيا علم انه
يدعو فاذا اقبل على واحد وقال فلان فقد خصصه بالدعاء ثم انهم لما فيه من دعاء واختصاص
جردوه في بعض المواضع عن النداء للاختصاص وهو قولهم اما انا فافعل كذا الى آخر الامثلة
جعلوا ايا مع صفته دليلا على الاختصاص والتوضيح ولم يريدوا بالرجل والقوم والعصابة الا
انفسهم لا من لا يلتبس اذ العاقل لا يريد اقبال نفسه عليه كما جردت عن معنى الطلب همزة الاستفهام
في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم الهمزة وام مجردتان لمعنى الاستواء وقد انسلخ
عنهما معنى الاستفهام راسا قال سيبويه جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف
النداء في قولك اللهم اغفر لنا ايتها العصابة يعنى ان هذا على صورة الاستفهام ولا استفهام
كما ان ذاك على صورة النداء ولا نداء وكما اخرج على لفظ الامر ما معناه الخبر في اكرم بزيد في فعل التعجب
كما اخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم رحمه الله عند الجمهور وسيجئ شرحه ان شاء الله تعالى
وكما نقل ما اكرم زيدا الى التعجب ومعناه شئ جعله كريما نحو قولك امر اقعده عن الخروج ومهم
اشخصه عن مكانه تريد ان قعوده وشخوصه لم يكونا الا لامر ثم نقل الى التعجب وذلك لانه لا تتعجب
من شئ الا اذا جاوز حد اشكاله وبلغ مرتبة فوق مراتبها وخفي على الاذهان سببه فلذلك
وجب ان يكون قولك ما اكرم زيدا معناه شئ جعله كريما كانك شاهدت فيه كرما ساميا هنالك
شئ جعله كريما فاصلا الاخبار بانك شاهدت الكرم التام غير انه خفي عليك سببه وانت تعلم ان
شيئا احدثه كما ان القعود والشخوص لم يكونا الا لامر ما ومن ثمة ينقل الفعل متعديا كان او لازما
الى باب افعال الطبائع تحصيلا للمبالغة ثم ينقل منها بالهمزة الى التعجب وهذا النقل قياسي في باب
التعجب سماعي في غيره تنبيها على ان في لسانهم انواعا من الكلام لها معان اصلية ثم ينقلونها
الى انواع اخر ومعان غيرها مجردة عن معانيها الاصلية وصورتها صورتها واعرابها
اعرابها فقفها بما ناسبها من سوق الكلام الطلبي كثيرا اى في كثير من الكلام يخرج لا على

وكل ما نقل من باب الى باب فاعرابه على ما كان عليه صح

ما اقتضاه

ما اقتضاه ظاهر مقام الكلام ومن سوق الخبر كذلك فيذكر الطلبي في موضع الخبري او بالعكس
بشرط ان لا يصار الى ذلك الى اخراجهما لا على مقتضى الظاهر وتنزيل احدهما
منزلة الآخر اى لا يفعل ذلك الا لتوخي نكتة الا اذا اريد ان يشار الى لطائف اعتبارات قلما
يفطن لها اى لا يدركها من لا يرجع الى دربة الى علم وعادة اى ما تعوّد واعتاد من قولهم
درب بالامر دربة وتدرّب وهو درب به عالم وعنه قولهم ما زال يعفو عنك حتى اتخذته دربة
في نوعنا في علم المعاني هذا صفة النوع ومن عادتهم استعمال الدربة بالباء وهو رحمه الله فوعنا
يعني ولا يتحصن فيه في نوعنا بضرس بسن قاطع وهو مذكر ما دام له هذا الاسم لان الاسنان
كلها اناث الا الاضراس والانياب والمراد به الكامل من قولهم ضرس قبل ان يعضّ في العلم
بضرس قاطع اى قبل ان يتكامل فيه ويجرب لانه اولى لانه عطف على يرجع والكلام يعني
التكلم ولذلك عدى بالباء يقال تكلمت كلمة وبكلمة اى التكلم باحدهما مقام الآخر وباخراجهما لا على
مقتضى الظاهر مبتداء ومتى صادف وجد متممات مكملات البلاغة بدون من هو السماع
مع جوابه وهو افتر من قولهم افتر عن ثغره كالبرد اى اظهر خبره عما شئت اما حال
من السحر اى مصاحبا بالذي شئته من اللطائف والنكت او بمعنى مع ومفعوله مطروح
وفي نسخة بعض الاصحاب من متممات وهي تبعيضية ومن المتممات خبر مقدم على مبتدائه
ما قد سبق لك وان نظم الكلام مرفوع المحل على انه بدل الكل من العائد الى الموصوف المستتر
في سبق واحسن حيث ان تكون اصل الكلام من ان ثم حذف من قياسا مطردا اذا استحسن
ذلك النظم اى ترتيب الكلام وتركيبه من بليغ بالتنكير يعني واتفاق اى بليغ كان لا امتنع
اى يمكن ان لا استحسن من غير البليغ اللام للعهد يشير بها الى بليغ تقدم وان اتحد المقام
كما لنا كسر لما ادعى اى لا يمتنع استقباح استحسانه في مقام واحد اذ لا شبهة تعليل لقوله ومن متممات
البلاغة ان نظم الكلام الواحد اى كون وقوع اختلاف النظم في كونه مقبولا وغير مقبول عند اختلاف
المقام واختلاف المتكلم او اتحاده من قبيل المعلومات لا ريب فيه والتردد انما كان عند اتحاد المقام واتحاد
النظم واختلاف المتكلم بليغا وغير بليغ وبلاغة الكلام هي تروّن الكلام في كل مقام في معرضه وذلك
تدفع من غير البليغ على سبيل الاتفاق لكن لا يكون معتدا به لانه لم يحصله متعمدا وانما المقبول والمعتد به
ما يكون على سبيل القصد والتعمد فهو مرادف على مطابقة الكلام لما يقتضي الحال ذكره موقوف عليه
قبوله كالشرط لقبوله فصح انه ينتج لبلاغة الكلام لا نفس البلاغة لان الكلام بليغ بالنظر الى نفسه وقطع
النظر عن المتكلم فهو تعليل لكونه من المتممات وفي جعله تعليلا لامكان اختلاف النظم الواحد مع اتحاد
المقام لاختلاف القائل كما جعله الشارح تعسف ولمتامل ويشهد لما ذهبنا اليه قوله فلا بد
اى اذا كان الامر كما ذكر فلا بد لحسن الكلام من انطباق له للكلام على ما لاجله يساق الكلام اى من
هو انفسه لما يتكلم له وهو اشارة الى البلاغة ومن صاحب معطوف على من انطباق له للكلام اى متكلم
عراف بجهات الحسن اى حاذق عالم بها لا يتخطاها صفة عراف اى لا يتعداها وجوه حسن الكلام
وهما بمعنى والهاء عوض من الواو يشير به الى التتمة والا اى وان يوجد الانطباق ولم يوجد
العراف لم يمتنع حمل الكلام المنطبق منه من صاحب الكلام الغير العراف على غيرها غير جهات
الحسن وتعرى الكلام عنها لذهاب كسوته كسوة حسنه وهي عدم ايراده ممن يعتد بكلامه

وقوله مقبولا انتصب على الحال للنظم وهو فاعل لاختلاف لكونه مضافا الى الفاعل والشارح افاد انه نصب على التمييز وهو ممنوع لانه لا ابهام في الاختلاف ولا في النظم وفي اضافته اليه نفسها المعنى اذ شرط انتفاع التمييز في الاضافة قصدها الى امر والغرض اضافته الى ما يتعلق به فاذا قلنا اختلاف المقبول لا يخفى فساده ولا بد مع ذلك اى لا بد لاستحسان الكلام وكونه مقبولا مع ان يكون منطبقا على ما لاجله يساق وان يكون له صاحب اعنى متكلما عارفا بجهات الحسن من اذن يتعلق بلا بد اى من سامع ومخاطب وهذا من اطلاق البعض وارادة الكل جعله كانه الاذن كله لان المقصود منه السماع لا افتنانات البلاغة لاجل انواعها وانا بينها من قولهم افتن الرجل في حديثه وخطبته اذا جاء بالافانين مصوغة مخلوقة ومجبولة على سماعه صفة الاذن فما الآفة اى العاهة العظمى والبلية الكبرى لتلك الافتنانات الا من اصمخة اصحاب اصمخة جمع صماخ وهو خرق الاذن هو صح بدون الواو اى الاصمخة لغير الافتنانات مخلوقة وهذه الجملة صفة لاصمخة اشار بهذا الكلام الى تعليل ايجابه لادراك حسن الكلام من سامع بليغ اى لا بد من مخاطب بليغ لانه ليس الآفة العظمى لحسن الكلام الا من اقوام قد حجب عنهم ما اوتى للبلغاء واغلق دونهم ابواب فتحت للفصحاء اذا هو ما في حيزه من الجواب وصف ثان بينهما غير فارق لاصمخة وكلام فاعل اتصل بذويها باصحاب الاصمخة والباء صلة اتصل لا اتصل ان حطاب صفة كلام به بالكلام الباء للمبادلة الدر الثمين اى المرتفع الثمن من قولهم شيء ثمين مرتفع ثمنه مسخه اى الكلام جواب اذا وهو تحويل صورة الى ما هو اشوه منها لاجلهم مسخا مصدر نعوته صفة مسخا اى يعلو الكلام قيمة المشخلب

لهم صح

الخرزة الساقطة من الاعتداد وجهلهم فاعل للمسخ اى اذا سمعوا كلاما لا اشترى ان بدله اى لا تقبل ولا استطى بدله الدر المرتفع الثمن لحسنه وارتفاعه نعيب لاجلهم جهلهم تغييرا يعلو ذلك الكلام قيمة الخرزة ولامر ما اى ولمعنى من المعانى وهو كالدليل على ما ذكره وما هذه ابهامية وهى التى اذا قرنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته شيئا عاما متفاوت القدر تختلف المرتبة مفعول ثان لتجد من جهة الارتفاع والانحطاط تمييز من اضافة التفاوت الى القدر وهو من باب اللف من العلماء في نوعنا هذا اى من علماء المعانى والبيان وبين الجهلة جمع الجاهل كفاسق وفسقه وهو النشاء اى لانتفاع عند العلماء والانحطاط عند الجاهلين ثم اقدم رحمه الله ان الطلب والخبر يذكر كل منهما مقام الآخر شرع في بيان ما يحسن ذلك فقال والجهات اى الوجوه المحسنة لاستعمال الخبر موضع الطلب تكثر وفيه مستتر يرجع الى الجهات تارة اى مرة وهو ظرف قدم على حظ وفه تكون الجهة المحسنة قصد التفاؤل على وزن التفعل من الفاءل ويقال تفاءل وتفائل على مثال تفاعل وهو ان يسمع الكلمة الطيبة فيتيمن بها ومثل ان يكون الرجل مريضا فيسمع آخر يقول يا سالم او يكون طالبا فيسمع آخر يقول يا واجد وفي الحديث انه كان يحب الفال ويكره الطيرة وفيه احسن الطيرة الفال بالوقوع متعلق بالتفاؤل اى بلفظ ينبئ عن الوقوع وهو الماضى كما اذا قيل لك في مقام الدعاء وذلك يكون على صيغة الاخبار عاذك الى آخره مثال استعمال الخبر موضع الطلب اعنى اعنته ولعصم ووفق ليتفاءل على بنائه للمفعول علة لما ذكر من استعماله موضع الطلب بلفظ الماضى في موضع الرفع بقوله ليتفاءل على عدها احصاء الالفاظ التى ادى بها الدعاء وعلى متعلق بمحذوف وهو حال من لفظ الماضى والعامل لتفاءل اى لتفاءل بلفظ الماضى معينا على عدها من الامور

متعلق

متعلق بالعدات كائنة من المعانى الواقعة التى اذا اريد التعبير عنها حقها حق تلك الامور الاخبار عنها بافعال ماضية لغرضها كائنة حاصلة في الخارج ومنه قول الداعى غفر الله لك وتغمدك الله جعلت المغفرة لقوة الرجاء كانها كانت وجدت وانه وان التفاؤل نوع من البلاغة مستحسن الاعتبار ثم اخذ يستعين على ما ذكرنا اعتبار اهل الصناعة فقال وقل لى اذا حسن عند البلغاء اعتبار معنى هو ابعد مما نحن فيه كاباء الكتاب كامتناع الكتبة والمترسلين عن استعمال الجل اسة في الدعاء للمخدرات المستورات من النساء واحدها مخدرة من الخدر الستر لاشتمالها على حروف الجس بتخفيف الجرح بدليل جمعه على اجراح والاست المقصور من السته العجز او حلقة الدبر وجمعه استاه ووجه كونه ابعد مما ذكر واضح فانه خروج من صيغة الطلب الى الخبر وهو مستفيض في كل كلام وهذا امتناع عن استعمال كلمة مفردة محتملة على حروف هى جزء من كلمتين مستهجن معناهما وهو ما هو ابعد وابعد اى ابعد مما ذكرنا من يتنفس كاباء اهل الظرف اى الكياسة من قولهم ظرف الرجل بالضم ظرافة فهو ظريف وانما كان ابعد وابعد لانه انتقال من المسمى الى اسمه اذا سمى بالجريئة دون غيرها من اللغات ثم من اسمه الى اسم آخر لاشتماله على حروفه ثم منه الى مسماه الذى هو مستنكر لا مطلقا بل بحسب زمان دون زمان او مكان دون مكان وجل الشىء عظم يقال جل في عينى فما ظنك بالقرائن اللذى هو التفاؤل جواب اذا حسن وهل خلع هارون يعنى الرشيد على كاتبه متعلق بخلع اذ سأل حين سأل كاتبه فقال الكاتب في الجواب لا وايده الله بادخال الواو بين الجواب والدعاء له كيلا يشتبه بالدعاء عليه ويدفع ايهام غير المقصود من لا ايدك الله بطرح الواو وهذه الواو اما زائدة او عاطفة على مقدر على حسب السؤال او للحال وقيل مقدرة الا لانه اى ما خلع الا لان هارون لم يسمع من كاتبه ما عليه كلاما عليه الاغبياء اى يستعمله فيما بينهم واحده غبى على فعيل من الواو وهو قليل الفطنة والفهم ونحوه غنى واغنياء وفي كلامهم الاغبياء الاشرار لغبيا او غبى هرون اى او خلع غيره من الملوك حيث خرج الى ناحية لمطالعة عمارات الناحية وقد تراات اى ظهرت له لعينى هارون في طريقه شجرة العاو للحال وهو من الترائى من الرؤية وهو على وجوه يقال ترااى لى الشىء اى ظهر لى حتى رايته ومنه ما نحن فيه وترااى القوم اذا راى بعضهم بعضا قال تعالى فلما تراءى الجمعان وترااى القوم الهلال اذا راوه باجمعهم ومن هذا قوله عليه السلام ان اهل الجنة ليتراءون اهل عليين كما ترون الكوكب الدرى في افق السماء وان ابا بكر وعمر منهم فسأل اى غير هارون عنها عن الشجرة وكانت بصحبته وكانت شجرة الخلاف فقال الكاتب شجرة الوفاق اى هى تفاديا عن لفظ الخلاف اى تحاميا عنه يقال تفاديت منه تحاماه عن الابتدائية وانما استعمله المصنف رحمه الله يعنى نظرا الى البعد والمجاوزة والفاء الثالث للتسبيب لان الترائى سبب السؤال والسؤال سبب الجواب والجواب سبب الخلعة افترى ذلك على البناء للمفعول بمعنى الظن ومعنى الهمزة الانكار وذلك مفعول اول والثانى لغيرها نحن فيه الثانى اى اتظن

ظع

وضع الوفاق موضع الخلاف ليس للتفاؤل او هل حين غضب للداعي بالدال المهملة اسم ملك او اسم خليفة في مصر ابي مقاتل الضرير اما بدل من شاعره او عطف بيان له حين افتتح ظرف غضب لغضبه جواب هل هي شي معني غير التفاؤل حتى قال الداعي لشاعره موعد لجنابك وهي سببية ولكمو السماع وما وقع في بعض النسخ وذلك وهم ودنيه من الكاتب فالمفازة صح بالفاء وهو جواب شرط محذوف وهل تسمية العرب اي تسميتهم الفلاة وهي البيداء من باد هلك الحاخره الا من باب التفاؤل والمفازة تروى بالواو الاستينافية او الحالية اي ما تسميتهم كذا كذا الا من التفاؤل والحال انها المنجاة وبالفا التعليلية اي ليست تسميتهم تلك الا من باب التفاؤل لان المفازة للنجاة الحاخره واعلم ان ابن الاعرابي قال سميت الفلاة مفازة لانها مهلكة من فوز اي هلك وقال الاصمعي سميت بذلك تفوء لا بالسلامة والفوز تقول منهما فاز يفوز وقال جار الله يقال طوبى لمن فاز بالثواب وفاز من العقاب اي ظفر ونجا وهو عفا من العذاب اي منجاة منه وفوز الرجل مات فصار مفازه مابين الدنيا والاخرة من البرزخ المهدي او لان المفازة صارت اسما للمهلكة واخذ منها فوز بمعنى هلك وتارة انعطف على تارة اي مرة اخرى تكون الجهة المحسنة لاستعمال الخبر موضع الطلب اظهار الحرص على وقوعه بحروف الاستعلاء اي حصول مامور داخل تحت لفظ الخبر من المطلوب ويروى في وقوعه والاول اوفق لاستعماله فيما سبق بكلمة الاستعلاء وكان من روى في نظر الى ظرفيته فالطالب الفا للتعليل اي ذلك لان الطالب متى تبالغ حرصه اي بلغ منتهاه من قولهم تبالغ فيه المرض والهم اذا تناهى فيما يطلب متعلق بالحرص وهذا يدل على ان المصنف استعمله في الاول بفي لان ههنا يروى فيما دوانه واحدة ربما انتقشت رب ههنا محمول على الكثرة وهو جواب متى اي متى تبالغ يكثر الانتقاش في خزانة الخيال صورته اي صورة ما يطلب لكثرة تعليل انتقاشها ما يناجي ما مصدرية اي لكثرة مناجاته به بما يطلب نفسه نفس الطالب فيخيل صح على ما لم يسم فاعله والفا جواب شرط متروك اي اذا كان الامر على ما ذكر فيخيل اليه الى الطالب قولهم خيل اليه انه كذا على ما لم يسم فاعله من التخييل والوهم ومنه قولهم فلان يمضي على المخيل اي على ما خيلت اي شبهت بمعنى على غرر من غير تيقن وقال جار الله خيل اليه انه دابة فاذا هو انسان اي نفسه وتخيل اليه وانفعل ذلك على ما خيلت اي على ما ارتك نفسك وشبهت و اوهمت غير الحاصل مفعول اول لخيل اقيم مقام فاعله فرفع به وحاصلا ثان حتى هي التي تقع بعدها الجمل والجملة ههنا اذا مع ما في حيزه ومنها معنى السببية والغاية اي حتى اذا حكم الحس اي البصر في هذه القضية بخلافه بخلاف حكم الطالب مما خيل اليه من كون غير الحاصل حاصلا غلطه جواب اذا اي قال الطالب للحس غلطت ونسبه الى الغلط تارة و استخرج اي اخرج الطالب له اي لحكم الحس المخالف لحكم الطالب محملا تارة اخرى وعليه وعلى ما ذكر من اظهار الحرص الحاخره قول شيخ المعرة شعر ابي العلاء للمعري ما سرت الا وطيف منك يصحبني سرى امامي وتاويبا على اثري ... البيت الا وطيف استثناء ناقص من اعم الاحوال والواو للحال اي ما سرت في حال من احوال الا في هذه الحال ومنك صفة لطيف ولهذا صح الابتداء به ويصحبني خبر وسرى مصدر

من هنا الحكم

كالهدى

كالهدى ويقل في المصادر ان يجي على هذا البناء لانه من ابنية الجمع يدل على صحة ذلك ان بعض العرب يونث السرى والهدى على توهم انهما جمع سرية وهدية يقال طال بهم السرى وطالت تكون مصدرا وجمع سرية يقول سرينا سرية كالغرفة والغرفة وهو السير ليلا وهو منصوب على الحال من يصحبني ولما ما ظرف اي تصحبني سائرا في الليل قدامي وتاويبا وهو ان تسير النهار اجمع وتنزل الليل على اثري اي خلفي وهو كما في يقول الشاعر لكثرة ما ناجيت ما مصدرية اي لكثرة مناجاتي مسامرتي مع نفسي بك متعلق بناجيت انتقشت تصورت وثبتت في خزانة خيالي فلذلك اعدك احسبك بين يدي اي قدامي مخلطا ناسبا للبصر الى الغلط وهو حال من فاعل اعد بعلة الظلام الظلمة حين لم يدرك البصر ليلا امامي واعدك خلفي حين لم يتيسر ثبات لي تغليط البصر اذا لا يدرك البصر بين يدي نهارا وهما ظرفا زمان ومكان وتارة اخرى تكون الجهة المحسنة لايراد الخبر مورد الطلب القصد الى الكناية وهي ترك التصريح بذكر الشي الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك كما تقول العبد لمولاه حين حول المولى عنه عن عبده وجهه ينظر المولى مكان انظر لانه يستتبع اريد ان ينظر فهو ترك التصريح بذكر المستتبع الى ما ذكرنا تبعه واذا منصوب بالقول ووجه حسنه حسن وضع الخبر موضع الطلب ههنا اما نفس الكناية لا غير لانها ابلغ من التصريح وستعلم ان شاء الله تعالى انها ابلغ ان شئت اي ان شئت ان تكون هي وجه الحسن فحسب واما الاحتراز عن صورة الامر مراعاة للادب وان لم يكن في الحقيقة امرا بل تضرعا ودعاء ولما هما اي واما مجموع امرين الكناية والاحتراز عن صيغة الامر وانما قال اما كذا واما كذا لنعلم ان كل واحد من الامرين يثبت به الحسن وهو بمثابة لو انفرد كفى جهة للحسن على حياله وان جعلت الامرين معا وجهة الحسن فلك ذلك وتارة لحمل المخاطب اي ومرة اخرى تستعمل الخبر موضع الطلب لتحريض المخاطب على المذكور اي على المطلوب الذي احتمله لفظ الخبر ابلغ تحريض بالطف وجه كما اذا مثل الذي حين سمعت من لا تحب اي تكره ان ينسب اي نسبته الى الكذب مثل السلطان او الاستاذ او الحبيب وفي الجملة من لا تحب الخلف في احوالهم وفي ينسب ضمير عائد على من يقول حال من مفعول سمعت وهو من اي سمعته قائلا وقد تعرض تحقيقه فتذكر تاتيني غدا هو مقول القول مكان ائتني او لا تاتيني اي غدا على لفظ النفي مكان لا تاتني على النهي ووجه كونه الطف من الامر وابلغ هو انه اذا امرك من هو في تلك المرتبة بالاتيان وخالفته لا يلزمه شين اما اذا اخبر عن اتيانك والحال ما ذكر من كراهتك ان ينسب الى الكذب فتجد من نفسك باعثا وتحريضا على الاتيان لتدفع عنه وصمة الكذب فكانه امرك مع التحريض على الامتثال وتارة لاخر اي مناسبات اخر اي مشاكلات وجهات محسنة غير ما ذكر لايراد الخبر مورد الطلب فتاملها اي اذا كان الامر كما ذكر فتامل تلك المناسبات فيها كثرة لان في تلك المناسبات كثرة وذلك لشانه الى استقصاء حصر المناسبات في المذكور من ذلك ان اخراج الامر في صورة الخبر تاكيد للامر واشعار بانه مما يجب ان يتلقى بالمسارعة الى امتثاله فكان المطلوب منه لمتثل الامر فهو يخبر عنه موجودا كقوله تعالى

يكن تربّصن بانفسهن ثلثة قروء واصل الكلام ولتتربص المطلقات فأبرز في صورة الخبر لما ذكرنا
ومنها ما في الدعاء اذ اخرج في صورة الخبر من الثقة بالاستجابة كانما وجدت الرحمة فهو يخبر
عنها وما من آية من آي القرآن واردة على هذا الاسلوب على طريقة ورود الامر في صورة الخبر
الا مدارها امدار تلك الآية على شيء من هذه النكت اي المناسبات التي ذكرت في التبيين قال تعالى
واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون في موضع لا تعبدوا اي هو نفي في موضع النهي بدليل
المعطوف عليه وهو قوله وقولوا والا يلزم عطف الطلبي على الخبري وتنصره اي ينصره قراءة عبد الله
وابي لا تعبدوا بجزم الدال ووجه حسنه هو كونه ابلغ من صريح النهي لما فيه من حمل المخاطب على
المذكور ابلغ حمل لامتناع الخلف في اخبار الله تعالى او لانه كانه سورع الى الانتهاء فهو يخبر عنه
واذ اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم نفي وضع موضع لا تسفكوا اي موضع النهي ووجه
حسنه كما ذكر في الآية السابقة وقال تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب
اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله تؤمنون خبر في موضع الامر آمنوا
وجاهدوا ولذلك اجيب بيغفر مجزوما ولقراءة آمنوا وجاهدوا على صيغة الامر وانما جيء
بلفظ الخبر لنحو ما ذكرنا في لا تعبدون فانظر اي تفكر وتأمل في هذه الآيات الواردة على هذا
المنهاج تتضح لك ما ذكرت او فانظر ما ذا يلحق بها من المناسبات المتلوة عليك ومن هذا
القبيل اي ومن نوع اخراج الطلبي في صورة الخبر لجهة من الجهات المذكورة قول كل من يقول
من البلغاء في الدعاء رحمه الله على صيغة الماضي او يرحمه الله على بناء المضارع دون صيغة
الامر لما تم امر الجهات المحسنة لاستعمال الخبر موضع الطلب شرع يقول في استعمال الطلب
موضع الخبر ومن الجهات المحسنة لايراد الطلب في مقام الخبر اظهار معنى الرضا لفظ معنى
زائد بوقوع الباء متعلق بالرضا واظهارا مفعول مطلق والى متعلق بمحذوف صفة للاظهار
وكائن صفة لدرجة المعنى اظهار الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب اي اظهار الرضا
بما اشتمل عليه لفظ الامر اظهارا منتهيا الى درجة كان المرضي مطلوب للآمر قال كثير
بتشديد الياء المكسورة بعد الثاء المثلثة المفتوحة والكاف المضمومة تصغير كثير اسيئي بنا
او احسني لا ملومة لدينا ولا مقلية ان تقلّت وقبله هنيئا مريئا غير داء مخامر
لعزة من اعراضنا ما استحلت ترك الاخبار عن حاله من الرضا بأي ما فعلت فوجهه من
الاساءة والاحسان وان كان ظاهر المقام يقتضي الاخبار بان يقول انا راضون بما اخترت
في شأننا الى الامر فذكر كثير لفظ الامر بالاساءة في اسيئي ثم عطف كثير عليه الامر بالاساءة
بلفظ او الذي للتخيير والاباحة لا التشكيك الامر بضد الاساءة في او احسني منبها المنبه
بذلك بالعطف بلفظ او المبيحة على ان هي مخففة اي على ان الشأن ليس المراد بالامر ايجاب
المانع عن الترك اي ترك ما دخل تحت الامر لكن المراد بالامر هو الاباحة التي لا تنافي تخيير
المخاطب بين ان يفعل ويمتثل وان لا يفعل ويمتنع فاعلا حال من فاعل ذكر كلا من الامر بالاساءة
والعطف باو الامر بضد الاساءة لتوخي لطلب اظهار مزيد الرضا اي رضا الشاعر باي ما
اختارت اي باي امر اختارت عزة في حقه اي كثير من الاساءة والاحسان بيان ما اختارت
فبسبب كان لكثير في عمره وحوله جماعة وقد مرت عزة مع زوجها عليه فقال لها زوجها

تولى

تولى له شيئا يغضب فقالت لا تفعل فانه ربما ينعكس الامر فقال لا بد من ذلك فتكلمت بكلمة
عوراء فاجابها بهذه الابيات يقول اختبري رفعة مرتبتك عندي وغاية محبتي
لك وجربيني باساءتك بي واحسانك الي وانظري هل تختلف حالي معك في حالتي الاساءة
والاحسان او توخي معطوف على توخي اي فاعلا كلا ذلك لتوخي اظهار مزيد الرضا او فاعلا
كلا ذلك لتوخي اظهار نفي ان يتفاوت جوابه اي جواب من اخرج الخبر مخرج الامر تفاوتا
بسبب تفاوت الفعل المشتمل عليه لفظ الامر وقوعا وعدم وقوع اي من جهة الحصول
واللاحصول لتمييز عن المضاف الى الضمير كما تقول صم او لا تصم فاني لا اترك الصيام وحقه
ان يقال اني لا اترك الصيام صمت او لم تصم ثم هم حال من تقول اي تقول متوهما من تخاطب
الذي تخاطبه انك تطلب منه ان تصوم وتنتظر اي وان تنتظر في حالك او لا يصوم وينتظر
في حالك فحذف لدلالة الاول عليه لتبيين ثباتك على الصيام صام هو او لم يصم والضمير في
ويصوم وينتظر او لا يصوم لمن تخاطب وعليه وعلى توخي اظهار نفي ان يتفاوت الجواب
قوله تعالى استغفر لهم الآية هو امر في معنى الخبر ومعناه لن يغفر الله لهم استغفرت
او لم تستغفر لهم اي استغفر لهم او لا تستغفر وانظر في الحالين اتجد تغيرا وتفاوتا بين
حال الاستغفار وتركه سأل عبد الله بن عبد الله بن ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان رجلا صالحا ان يستغفر لابيه في مرضه ففعل فنزلت سواء عليهم استغفرت لهم
ام لم تستغفر لهم والسبعون جار مجرى المثل في كلامهم للتكثير قال علي رضي الله عنه
لاصبحن العاص وابن العاصي سبعين الفا عاقدا النواصي اي لاعطين الصبوح وكذا
قوله انفقوا طوعا او كرها امر معناه الخبر اي لن يتقبل منكم انفقتم طوعا او كرها في سبيل الله
ووجه البر قال صاحب الكشاف اي انفقوا وانظروا هل يتقبل منكم وطوعا وكرها معناه
طائعين من غير الزام من الله ورسوله او ملزمين وسمي الالزام اكراها لانهم منافقون فكان
الزامهم الانفاق شاقا عليهم كالاكراه او طائعين من غير اكراه من رؤسائكم لان رؤساء
اهل النفاق كانوا يحملون على الانفاق لما يرون من المصلحة فيه او مكرهين من جهتهم اي
من جهة رؤسائهم روي انها نزلت في الجد بن قيس حين تخلف عن غزوة تبوك وقال
لرسول الله هذا مالي اعينك به فاتركني وما شاكل صح بالواو دون او وذلك اي المذكور
في لطائف الاعتبارات هو وجه المشابهة اي اعتبارات المجوزة لايراد الطلب موضع الخبر
والامر في باب التعجب من نحو اكرم بزيد على قول من يقول انه بمعنى الخبر بمعنى اصله
اكرم زيد هو قول سيبويه اخذا حال من المستتر في يقول همزته مفعول اخذا اي همزة
اكرم الماضي في الخبرين من قبيل ذي كذا اي من صيرورة الشيء ذا كذا اي صار ذا كرم كاغد
البعير اي صار ذا غدة جاعلا حال ايضا منه مترادفة او من فاعل اخذا مدخله الباء
زائدة مفعولا جعل مثلها مثل الباء في كفى بالله اي في الفاعل منخرط في هذا السلك خبر
والامر اي مندرج في باب الاحتجاج على لفظ الامر ما معناه الخبر وهو مثال اقامة الامر
مقام الخبر دون بيان الجهة المجوزة والمحسنة واعلم ان المشهور من قول النحويين فيه
هو الابتداء على لفظ الامر ما معناه الخبر فان الاصل اكرم زيد على صيغة الماضي اخرج

عن لفظ الامر للاتساع في الكلام والمعارضة كما جاء الامر على صيغة الامر في قولهم رحمه الله
ولا دخل الباء مزيدة لتختص بالتعجب فقولك بزيد في اكرم بزيد في موضع رفع لان الباء زائدة
فهو كقولهم كفى بالله في ان الاصل كفى الله والباء زائدة والجار مع المجرور في موضع رفع غير ان
الاصل الذي تستعمله في كفى بالله فيقال كفى الله ولا يستعمل في اكرم بزيد فلا يقال اكرم زيد البتة
وذلك لانهم جعلوا هذا التغيير تنبيها على التعجب فلا يسوغ تغييره وقولهم يا رجل اكرم بزيد
ويا رجال اكرم بزيد ويا هند اكرم بزيد ويا نسوة اكرم بزيد بعدم تغيير اكرم في هذه الاحوال
المختلفة دليل قاطع على ان لا اصل اكرم زيد على الاخبار بعلق رتبته في الكرم وانه صار
بحيث تنسب اليه الكرم فيقال زيد صاحب كرم اذ لم تقل اكرموا اكرمي اكرمن لانه اخبار
فقولك يا رجال اكرم بزيد بمنزلة قولك يا رجال اكرم زيد فكما لا يقال يا رجال اكرموا زيد كذلك
لا يقال يا رجال اكرموا بزيد اذ الفعل لزيد لا للرجال والضمير في اكرموا على اعتقاد ان الفعل
لهم الى هذا اشار صاحب المفصل بقوله لم جرى مجرى المثل فلم يغيروا عن لفظ الواحد
وقال صاحب المفصل وفي هذا ضرب من التعسف وقال ابن الحاجب في الشرح وذلك
لما فيه من مخالفة القياس في وجوه متعددة منها استعمال الهمزة لصيرورة الشيء ذا كذا
في اكرم ومنها نقل الفعل عن صيغة الخبر الى صيغة الامر ومنها زيادة الباء على الفاعل
وكل ذلك خروج عن القياس واقول لا نسلم ان استعمال الهمزة للصيرورة مخالفة القياس بل
هو احد طرق استعمالاتها وقد اتى في المفصل لهذا المعنى امثلة كثيرة تركناها حذرا عن الاطناب
وان كانت التعدية اكثر واعلم ان المفهوم من قوله على قول من يقول هو ان فيه من يخالف هذا
القول وهو صاحب المفصل قال وعندي ان اسهل منه ماخذا ان يقال انه امر لكل واحد
بان يجعل زيدا كريما اي بان يصفه بالكرم والباء مزيدة مثلها في قوله ولا تلقوا بايديكم للتاكيد
والاختصاص او بان يصيره ذا كرم الباء للتعدية واقول فيما هو اسهل عنه مخالفة القياس
ايضا لان الامر وان استعمل في محله الا ان جعل المخاطب كل احد خلاف القياس لان قياس المخاطب
كونه معينا وزيادة الباء في المنصوب خلاف الاصل ايضا لان الاصل عدم الزيادة وخلاف القياس
وقال ابن الحاجب في الشرح وهنا وان كان كثيرا فليس بقياس يعني زيادتها في المنصوب انما
القياس في نحو قولك ليس زيد بقائم وجعل الهمزة ايضا للتصيير وقال فيه واغاني ماقاله
جار الله من الوجهين استعمال الهمزة للتعدية او للتصيير وتقدير ذلك ان يقال انه امر من الاصل
اكرمته اي جعلته كريما والباء مزيدة على المفعول وفيه على هذا ضمير فاستعمال الهمزة للتعدية وهو
كثير واستعمل الباء زائدة على المفعول وكثيرا واستعمل صيغة الامر للامر وهو القياس ثم نقل الى معنى
التعجب كما نقل على التقدير الاول فلم يلزم فيه ذلك التعسف وانما يلزم فيه الاضمار الذي لا يتغير و
ليس بمستبعد الا ترى ان مثل هذه الصيغة في باب الانشاء للمدح وتجري الضمير فيها هذا
المجرى فلم يغير عن لفظ الوحدة في قولك نعم رجلا ونعم رجلين ونعم رجالا فكذلك هاهنا وقد اجاب
بقوله انه جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الوحدة والوجه الثاني ان تجعل الهمزة للجعل له من الوجه
الاول وهو على الامر ايضا كان اصله اكرم اي صار ذا كرم ثم عدي بالباء فصار الفاعل فيه مصيرا
غيره صائرا ذا كرم كما تقول قمت فتكون انت القائم ثم تقول قمت بزيد فتاتي بالباء للتعدية فتصير

الداخله

الداخله هي عليه هو الفاعل لذلك الفعل قبل دخولها فصار معنى اكرم بزيد في الاصل على هذا
التاويل صير زيدا صائرا ذا كرم فافاد التصيير فيه مجي الباء للتعدية لان هذا المعنى مستفاد من
باء التعدية ولما كونه صائرا ذا كرم فمستفاد من الصيغة التي هي اكرم هذا اللفظ ومع ذلك
الاخير اسهل ولا اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر اساليب طرق متفننة متنوعة اذ تعليل
لقوله ولهذا النوع اساليب اي لانه ما من مقتضى كلام ظاهري يعني ليس كلام اخرج على مقتضى
الظاهر ومن صلة وظاهري نعت لمقتضى الا ولهذا النوع اي ولا اخراج لا على مقتضى الظاهر
وهو حال من اعم الاحوال وهو استثناء ناقص اي ما من مقتضى كلام ظاهري حاصل او موجود في حال
من الاحوال الا في الحال ان لا اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر اي يجري هو فيه بجهة من جهات
البلاغة اي بوجه من وجوهها والباء سببية مثل تنزيل غير السائل منزلة من يسأل في قوله
بشار بكرا صاحبي البيت واقامة غير المنكر مقام من يشك في قوله جاء شقيق عارضا رمحه
ان تذكرت فظهر من هذا ان له طرقا متفننة كما ان مقتضى الكلام الظاهري متفنن لتلازمهما
على ما ننبه صح السماع على بنائه للمفعول والخطاب اي واتفقا على الوجه الذي ننبه على ذلك
متعلق بننبه اي على ان لا اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر مدخلا في مقتضى كلام ظاهري
منذ اعتنينا صح على بناء الفعل للفاعل اي ننبه من حين اعتنائنا عنايتنا واهتمامنا
بشان هذه الصناعة اي صناعة علم المعاني والبيان وتنشد على البناء للمفعول والخطاب
انعطف على ننبه اليه الى ان ما من مقتضى كلام ظاهري الا ولا اخراج الكلام لا على مقتضى مدخل
فيه تارة بالصريح على مثال نفعيل للفعيل وهو السماع اي ننبه وترشد حتى بالالفاظ صريحا
كما ذكرنا في بيتي بكر اوجا شقيق وكما صرح في الحالة المقتضية لقصر المسند اليه فقال واعلم
ان جميع ذلك هو مقتضى الظاهر ثم قد يخرج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر فيوضع اسم الاشارة
موضع المضمر الى آخره وتارات ومرات بالفحوى بالمعنى كما قال في الحالة التي تقتضي كون المسند اليه
مضمرا وحق الخطاب ان يكون مع معين ثم قد يترك الى غير معين وكما مر في قانون الطلب حيث
قال واذ قد عثرت على ما رفع لك فبالحري ان الظاهر وغيرهما ما يطول ذكره ولكل ولكل واحد
من تلك الاساليب من طرق اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر واجناس الكلام فيه عرق في البلاغة
تعلق ونسبة بالبلاغة تتشرب تتنشف عرق تلك الاساليب من افانين سحرها من غصون
سحر البلاغة جمع افنان جمع فنن يعني ولكل من ذلك جهة مختصة من جهات البلاغة وكما جعل
للاساليب عرقا رشحه بذكر تتشرب كما هو دأب اهل الفن في الاستعارة وكالاسلوب الحكيم
عطف على قوله تتشرب اي ولا تتشرب ذلك العرق تشربا مثل تشرب عرق الاسلوب الحكيم يعني
هو ادخل في البلاغة او هو استئناف كلام كانه قال ولكله الى آخره استئناف وقال ولا كالاسلوب
الحكيم ولكونه جاء لاوجه اي ولكل واحد من تلك الاساليب عرق تتشرب والحال انه لا الاسلوب
الحكيم فيها متعلق بمحذوف هو حال الاساليب اي اسلوب الحكيم ابلغ الاساليب ووصف الاسلوب
بوصف صاحبه كقولهم قصيدة حكيمة وقول الشاعر وقصيدة تاتي الملوك حكيمة قد قلتها ليقال
من قالها ثم عرفها بقوله وهو اي الاسلوب الحكيم تلقي المخاطب اي استقباله بغير ما يترقب
متعلق بالتلقي اي يترقب ويطمع وينتظر كما قال الشاعر حكاية عن امرأته اتت البيتين

تشتكي [illegible] ان [illegible] منازلة المعالجة والا [illegible] بالتقصد [illegible]
[illegible] مثال [illegible] قلبي احسنت اليه اذا كسرت قصرت واذا [illegible]
وقد ذات حال ايضا مترادفة والضيفان واحد ضيف ويجمع على الا [illegible] والضيوف ايضا [illegible]
[illegible] الضيف [illegible] التصد والطريق والمنزل المنهل والدار [illegible]
[illegible] والحال انها قد ذات الاضياف قاصدين دارا [illegible] في [illegible]
كلامنا اي شكايتها هو الضيف هو نفول الفعل [illegible] من كون [illegible]
[illegible] ابناي محمود [illegible] شانهم [illegible] من الاب [illegible] جدا وقوله [illegible] الضيف
[illegible] للامر الجد والتعجيل وكان حقه [illegible] اوان الا انه فوض ذلك الى فهم السامع
[illegible] ثم [illegible] كيف تلاقيها [illegible] لانها كانت مترقبة الاعتناء من جهة الضيوف
[illegible] والسائل بالمعنى المعطوف على الخاطب ان هو تلقى المخاطب بغير ما [illegible]
تلقى السائل بغير ما يتطلب [illegible] ليبان انه على قسمين كما قال الله تعالى [illegible] عن [illegible] واحدتها
الهلال مواقيت جمع ميقات وهو الوقت المضروب للفعل والموضع [illegible] اهل الشام [illegible]
الذين يحرمون منه [illegible] حركة [illegible] من مبدأها الى منتهاها [illegible]
ان معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري رضي الله عنهما قالا يا رسول الله صلى الله عليك [illegible]
بال الهلال يبدو ويظهر دقيقا [illegible] كالخيط [illegible] قليلا قليلا [illegible]
اذا [illegible] حتى [illegible] ويستوي ويصير بدرا ثم لا يزال ينقص قليلا قليلا [illegible]
[illegible] لا يكون على حالة واحدة وهو سؤال عن الاهلة [illegible]
[illegible] هي مواقيت [illegible] الناس [illegible] الناس [illegible]
[illegible] دينهم وصومهم [illegible]
[illegible] وغير ذلك ومعالم الحج [illegible] العبادات [illegible]
[illegible] معلوم ان كل ما يفعل الله تعالى لا يكون الا لحكمة بالغة [illegible]
[illegible] السائل [illegible] على ما ذكرنا انه [illegible] التعليم [illegible]
[illegible] وليس البر بان تأتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى [illegible] البيوت من ابوابها
[illegible] ان [illegible] كمثل من يترك باب [illegible] وليس [illegible]
[illegible] عليه بان تعكسوا في مسائلكم ولكن [illegible] من [illegible]
وأتوا البيوت من ابوابها اي باشروا الامور من وجوهها التي [illegible]
[illegible] ربط القلوب على ان جميع افعال الله [illegible] حكمة وصواب [illegible]
[illegible] حتى لا يسأل عنه [illegible] السؤال [illegible]
[illegible] يسألون وكما قال [illegible] الله تعالى [illegible]
[illegible] عن ابن عباس رضي الله عنهما انه جاء عمرو بن الجموح [illegible]
[illegible] قال ماذا ننفق من اموالنا واين نضعها فنزلت [illegible] السؤال [illegible]
[illegible] ببيان المصرف [illegible] جواب سؤال [illegible]
[illegible] الجواب السؤال [illegible] اي [illegible] سؤال السائل [illegible]